

البرهان
في أصول الفقه
مخطوط ينشر لأول مرة

الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
جميع حقوق الطبع محفوظة للمحقق



الْبُرْهَانُ

في أصول الفقه

مخطوط ينشر لأول مرة
إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
٤١٩ - ٤٧٨ هـ

الجزء الثاني

بمقتضى قدرته ووفيقه فهناك
الدكتور عبد العظيم الديب
كلية الشريعة - جامعة قطر

طبع على نفقة صاحب السمو
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثالث كتاب القياس

[مقدمة الكتاب ببيان منزلة القياس وضرورته]^(١)

٦٧٦ - القياس مناط الاجتهاد ، وأصل الرأي ، ومنه يتشعب^(١) الفقه ، وأساليب الشريعة ، وهو المفضي إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع ، مع انتفاء الغاية والنهاية ؛ فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة [مقصورة]^(٢) ، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة ؛ فما ينقل منهما تواتراً ، فهو المستند إلى القطع وهو معوزٌ قليل ، وما ينقله الآحاد عن^(٣) علماء الأعصار ينزل منزلة أخبار الآحاد ، وهي على الجملة متناهية^(٤) ، ونحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها .

٦٧٧ - والرأي المبتوت المقطوع به عندنا : أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى ، متلقًى من قاعدة الشرع ، والأصل الذي يسترسل على جميع الوقائع القياس ، وما يتعلق به من وجوه النظر والاستدلال فهو إذاً أحق الأصول باعتناء الطالب ، ومن عرف [مأخذه]^(٥)

(١) في ت : تشعب . (٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : من . (٤) ت : تشاهد . (٥) د : مأخذه .

(٥) هذا العنوان من عمل المحقق .

وتقاسيمه ، وصحيحه وفاسده ، وما يصح من الاعتراضات عليها ، وما يفسد منها ، وأحاط بمراتبه^(١) جلاء وخفاء ، وعرف مجاريها ومواقعها ، فقد احتوى على مجامع الفقه .

٦٧٨ - وإن نحن خصصنا هذا الكتاب بفضل بسط ، فسيببه ما نبهنا عليه من عظم خطره ، واشتداد ميسر الحاجة إليه ، وابتناؤه على إفضائه إلى ما لا نهاية له مع انضباط مأخذه ؛ فليس النظر في الشرع مفوضاً إلى استصلاح كل أحد ؛ فهي إذاً متناهية الأصول غير متناهية الجدوى والفوائد ، وهذا قد يحسبه القطن المبتدي متناقضاً . وسيأتي القول فيه [مشروطاً مشروحاً]^(٢) ، إن شاء الله تعالى .

٦٧٩ - ثم الذي يقتضيه الترتيب أن نبتدي القول في ماهية القياس ، ثم نبتني^(٣) عليه نقل [المذاهب]^(٤) في^(٥) اعتقاد صحته وفساده ، ونبين المختار عندنا . حتى إذا ثبت وجوب القول بالقياس على الجملة ، رتبنا^(٦) بعده تراجم الكتاب على نظام ، وخُصنا في الوفاء ببيان الجمل والتفاصيل .

(١) ت : بمراتبها . (٢) زيادة من : ت .

(٣) ت : نبني .

(٤) د : المذهب . والمثبت من : ت .

(٥) ت : على .

(٦) ت : وبتينا .

[الباب الأول (*)]

[فصل]

القول في ماهية القياس

٦٨٠ - لما كان القول في الصحة والفساد والرد والقبول مبنياً على الإحاطة بماهية الشيء ، اقتضى الترتيب تقديم هذا الباب .

وإذا ^(١) قيل لنا : ما القياس ؟ عرفنا أولاً أننا لم نسأل عن الصحيح والفساد ، وإنما طوّلينا بإثبات ^(٢) رُسمٍ مشعرٍ بالقياس : صحيحه وفساده ، قطعيةً وظنّيه ، عقليّةً وشرعيّةً ، فنذكر أقرب رسمٍ يقرب من الوفاء بالاحتواء على الغرض ، ثم نذكر ما عداه ، ونبيّن وجه تطرّق الاعتراض عليه ^(٣) ، ثم نختم الفصل ^(٤) بأمرين بهما الختام والتمام .

٦٨١ - فأقرب العبارات ما ذكره القاضي ؛ إذ قال :

« القياس حمل معلوم على معلوم ، في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، بأمرٍ يجمع بينهما ، من إثبات حكم ، أو صفةٍ ، أو نفيهما » .

فقوله : حمل معلوم على معلوم ؛ أراد به اعتبار ^(٥) معلوم بمعلوم .

(١) ت : فإذا .

(٢) في هامش د : بمعرفة . (٣) ت : إليه .

(٤) في هامش د : الأصل . (٥) كلّنا في : م ، ت ، وغروية : من : د .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

وذكرَ المعلومَ حتى يشتمل^(١) الكلامُ على الوجود والعدم ، والنفي والإثبات ؛ فإنه لو قال : حمل شيء على شيء ، لكان ذلك حصراً للقياس في الموجودات ، وسبيل القياس أن^(٢) يجري في المعلوم والموجود . ثم فسّر الحملَ لما كان فيه ضربٌ من الإجمال عند تقدير الاقتصار عليه ، فقال : في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، ثم لما علم أن [التحكّم]^(٣) بالحمل^(٤) ليس من القياس [بسبيل]^(٥) وإنما [القياس] من^(٦) يتخيل جامعاً ، ويبني عليه ما ينبغي ، مُبطلاً كان أو محققاً - ذكر^(٧) الجامع ، فقال : بجامع^(٨) ثم صنّفه إلى حكمٍ وصفةٍ في نفي أو إثباتٍ . فهذه ترجمة كلامه على الجملة .

٦٨٢ - وذكر غيره عبارات في^(٩) روم ضبط القياس ، نائيةً عن الصواب^(١٠) فمن [مُقَرَّب]^(١١) مع إخلال ، ومن مُبعد .

(١) في هامش د ، م ، ت : يشمل . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) د : الحكم . والمثبت من : ت (٤) ساقطة من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

(٦) في : د ، م ، خ ، القياس وفي ، هامش خ : الظاهر زيادة أن المصدرية . وفي :

ت القياس . وهو ما أثبتناه ، وعلى ذلك لا إشكال . مع أنه يمكن أن تقرأ (القياس)

الواردة في النسخ الأخرى ، على أنها صيغة مبالغة (فعلاً) وحيثُ قد يستقيم المعنى بدون

زيادة (أن) كما قدر أستاذنا الحفزي رحمه الله .

(٧) جواب (لما) في السطور السابقة .

(٨) في م ، خ : بحكم .

(٩) ساقط من : ت . (١٠) كذا في : م ، ت . وغرومة من : د .

والمعتبر في العبارات ، العبارة التي جمعها القاضي . وكل^(١) مَنْ
أتى بها ، فقد طبق غاية الإمكان ، ومن خرم شيئاً منها تطرّق إليه على
قدر خرّمه اعتراضٌ . على ما سنُبيّن الآن .

٦٨٣ - قال بعض المتأخّرين : القياس رد فرع إلى أصل بما يجمع
بينهما . وهذا فيه إيهام من الوجوه التي أخل بها من تقييدات^(٢)
كلام القاضي ؛ فإنه لم يتعرّض للحكم الذي يطرد القياس له ، ولم
يفصّل الجامع .

٦٨٤ - وقال الأستاذ^(٣) أبو بكر : القياس حمل الشيء على الشيء
لإثبات حكم بوجه شبه . وذكّر^(٤) الشيء بخارج الأقيسة المتعلقة
بالنفي ، وكذلك ذكر إثبات الحكم ، ولم يتعرّض لنفيه .

وقد يزيد^(٥) بعض الناس نفيه . وهذه الطبقة وإن^(٦) تطرّق
إلى كلامهم ضرب من الخلل ، فهم على المطلوب يُحوّمون ، وإيّاه
يبغون .

٦٨٥ - ونقل بعض أصحاب المقالات عباراتٍ نائيةً عن^(٧)
جهة الصواب بالكلية : فنقلوا أنه قال بعضهم : القياس إصابة
(١) ت : فكل . (٢) ت : بتقييدات . (٣) يقصد ابن فورك التوفى ٨٤٠٦ .
(٤) ت : وذكره . (٥) ت : وقد يزيد القاييس لناسٍ نفيه .
(٦) ت : وإن كان . (٧) ت : من .

الحق . وهذا ^(١) خرق ، وخروج عن الحق ^(٢) ؛ فإن من وجد نصاً لا يُسمى قايماً ، وإن أصاب الحق .

وقال بعضهم : القياس هو الاجتهاد في طلب الحق . وهذا ^(٣) فاسد ؛ فإن من كان يجتهد في طلب نص ليس قايماً . إلى غير ذلك مما لا نرى التطويل بذكره .

٦٨٦ - وأما ما نرى ختم الفصل به فشيان :

أحدهما - أنا إذا أنصفنا ، لم نر ما قاله القاضي حداً ؛ فإن الوفاء بشرائط الحدود شديد ، وكيف الطمع ^(٤) في حداً ما يتركب من النفي والإثبات ، والحكم والجامع ؟ ؛ فليست هذه الأشياء مجموعة تحت خاصية نوع ، ولا تحت حقيقة جنس ، وإنما المطلب الأقصى رسمٌ يؤنس الناظر بمعنى المطلوب ، وإلا فالتقاسيم التي ضمنها القاضي كلامه تجانب صناعة الحد . فهذا مما لا بد من التنبيه ^(٥) له .

وحق المستول عن ذلك أن يبين بالواضحة ^(٦) أن الحدَّ غير ممكن وأن الممكن ما ذكرناه ، ثم يقول : أقرب عبارة في البيان عندي كذا وكذا . والفاضل من يذكر في كل مسلك الممكن الأقصى . فهذا أحد الأمرين .

(١) ت : وهو . (٢) في هامش د ، ت : الضبط . (٣) ت : وهو .

(٤) ت : الطمع . (٥) م : التنبيه . (٦) ت : بالواضحات .

٦٨٧ - والثاني - أن القياس قد يُتجاوز في إطلاقه في النظر المحض من غير تقدير فرع وأصل ؛ إذ يقول المفكر : قست الشيء إذا [افتكر]^(١) فيه . ولكن هذا تجاوز ، وأصل القياس اعتبار معلوم بمعلوم ، وإذا قال القائل : قست الأرض ، فمعناه ذرعتها بمقياس مهيأ للذرعها^(٢) ، وبيني وبين فلان قيسٌ رمح : أي قدرٌ معتبر بقدر رمح . فهذا منتهى القول في ذلك .

ونحن نذكر بعده المقالات في ردّ القياس وقبوله ، وتفصيل القول فيه .

[فصل (*)]

القول في ذكر المقالات في قبول القياس ورده .

٦٨٨ - الوجه أن نذكر المذاهب المتعلقة بالأصل رداً وقبولاً ، ثم نذكر مسائل الخلاف على هذا المنهاج ، ثم نعقد بعد ذلك باباً في المذاهب [المقتضية ردّ]^(٣) بعض الأقيسة الصحيحة عندنا ، وقبول بعضها .

(١) د : افتكرت : والمثبت من : ت .

(٢) ت : للفرع .

(٣) د : المقتضية برد ، والمثبت من : ت ، خ .

(٥) هذا العنوان من وضع الحق .

فنبداً بالكلام على الجملة . ونقول في رسم التقسيم : القياس - فيما ذكره^(١) أصحاب المذاهب - ينقسم إلى عقلي وشرعي ، ثم الناظرون في الأصول والمنكرون تفرقوا على مذاهب :

٦٨٩ - فذهب بعضهم إلى ردّ القياس ، وقال [الناقلون]^(٢) : هذا مذهب منكري النظر . والقول في إثباته يتعلق^(٣) بفنٍّ من الكلام ، وقد أنهينا القول فيه^(٤) نهايته .

٦٩٠ - وقال قائلون : بالقياس العقلي والسمعي ، وهذا مذهب الأصوليين والقياسيين^(٥) من الفقهاء .

٦٩١ - وذهب ذاهبون إلى القول بالقياس العقلي ، وجحدوا^(٦) القياس الشرعي . وهذا مذهب النظام وطوائف من الروافض ، والإباضية^(٧) والأزارقة^(٨) ومعظم فرق^(٩) الخوارج ، إلا النجدات^(١٠) منهم ، فإنهم اعترفوا بأطراف من القياس .

(١) م ، خ : ذكره بعض أصحاب ، ت : ذكر .

(٢) د : قائلون ، والمثبت من : ت . (٣) م ، خ : متعلق .

(٤) م : القول في نهايته . (٥) م ، خ : القياسيين . (٦) ت : وجحد .

(٧) فرقة من الخوارج ، وهم أتباع عبدالله بن إباض كان أول ظهورهم سنة ١٢٩ هـ .

() دائرة المعارف الإسلامية (مادة إباضية) .

(٨) فرقة من الخوارج أتباع نافع بن الأزرق . قتل سنة ٦٦ هـ . (دائرة المعارف الإسلامية)

() مادة أزارقة . (٩) ت : فرقة .

(١٠) فرقة من الخوارج : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي (الملل والنحل : ص ٢٩٢) .

٦٩٢ - وصار صائرون إلى النهي عن القياس العقلي^(١) ، والأمر بالقياس الشرعي^(٢) . وهذا مذهب^(٣) أحمد بن حنبل^(٤) ، والمقتصدين من أتباعه ، فليسوا^(٥) ينكرون إفضاء نظر العقل إلى العلم ، ولكنهم ينهون عن ملاسته والاشتغال به .

٦٩٣ - وذهب^(٦) الغلاة من الحشوية ، وأصحاب الظاهر إلى ردّ القياس العقلي والشرعي .

٦٩٤ - وأنا أقول : أطلق النقلة القياس العقلي . فإن عَنَوْا به النظر العقلي ، فهو في نوعه إذا استجمع شرائط الصحة مفضٍ إلى العلم مأمور به شرعاً ، والقياس الشرعي متقبَّل [شرعاً]^(٧) معمول به ، إذا صح على السبر اللائق به ، كما سيأتي شرح ذلك في أبواب الكتاب ، إن شاء الله تعالى .

وإن عني الناقلون بالقياس العقلي اعتبارَ شيء بشيء ، ووقوفَ نظري في غائبٍ على استشارة معني من شاهدٍ - فهذا باطل عندي ، لا أصل له ، وليس^(٨) في المعقولات قياس [وقد فهم عنا ذلك طالب المعقولات]^(٩) .

(١) ت : النظري . (٢) ت : الشرع . (٣) سقطت من : ت .

(٤) ١٤٦ - ٢٤٩ هـ . (٥) ت : فأثبتوا إفضاء (٦) ت : وذهبت .

(٧) مزيدة من : ت . (٨) ت : فليس .

(٩) في الأصل إشارة إلى سقط ، وكان في هامشه عبارة مطبوعة . تكاد تكون ما وضعناه بين المعقوتين ، وفي ت : عناد ذلك طلبة المعقولات .

والأمر المختص بهذا الفن الكلام في الأقيسة الشرعية ، وذكرُ
الخلاف^(١) المتعلق بجملتها .

٦٩٥ - فقد ذهب النظام ، ومن تابعه من الضلال والحشوية إلى
إنكار القياس الشرعي ، [و]^(٢) الذين ردّوا القياس اختلفوا في
طريق رده ؛ فقال بعضهم : الخوض فيه قبيح لعينه .

٦٩٦ - وقال آخرون : في التعبد به منع الناس من^(٣) المسلك
الأقصد الأسد^(٤) ، وعَنُوا به^(٥) أن التنصيص على مواقع الإشكال
أقطع للنزاع ، وأرفع للدفاع وأجلب للطمانينة ، وأنفى لرهج
الخلاف ، وأدعى إلى الائتلاف ، ويجب على الله تعالى وجوب
الحكمة^(٦) ، أن يستصلح عباده فيما يتعلق بأمر الدين .

٦٩٧ - وقال قائلون : الأقيسة متفاوتة ، لا قرار لها في المظنونات ،
ولمّا يرجع الظن على حسب القرائح [وكلُّ يظن أمراً]^(٧) يليق
بمبلغ فكره .

٦٩٨ - وقال قائلون : في أصول الشريعة^(٨) ما لا يصح على

(١) ت : الخلاف العقلية المتعلق بجملتها .

(٢) في جميع النسخ : أما الدين . والمثبت من وضعنا ليستقيم المعنى ، إن شاء الله .

(٣) ت : عن .

(٤) ت : الأرشد .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) في هامش د : حكم .

(٧) د : فكل الظن أمراً . والمثبت من : ت .

(٨) ت : الشرع .

السبر . كإيجاب العقل على العاقلة ، وإيجاب ذبح البهائم البريئة ، بسبب ارتكاب المكلف محظورات الحج ، واسترقاق أولاد الكفار ، وإن حكم لهم ^(١) بالإسلام مع السبي ، ثم تبقى وصمة الرق في نسلهم ما توالدوا على الإسلام ، قالوا : فلا وجه والحالة هذه إلا ^(٢) اتباع النصوص .

٦٩٩ - وذهب من نفاة القياس طائفة إلى أنه مردود بنصوص الكتاب والسنة .

ونحن نذكر مسلك كل فريق ونتبعه ^(٣) بالنقض ، ونرسم مسألة في جواز التعبد بالقياس [فإذا نجزت ، عقدنا بعدها المسألة الكبرى في وقوع التعبد بالقياس] ^(٤) .

مسألة :

[في جواز التعبد بالقياس] ^(٥)

٧٠٠ - ذهب ^(٥) علماء الشريعة ، وأهل الحل والعقد إلى ^(٦) أن التعبد [بالقياس] ^(٧) في مجال الظنون جائز غير ممتنع ، وقد ذكرنا

(١) ت : له .

(٢) في هامش د : إلى .

(٣) ت : وتبعه .

(٤) الزيادة من : ت .

(٥) ت : مذهب .

(٦) ساقطة من : ت .

(٧) مزيدة من : ت .

(٥) ما بين الحقيقتين مزيدة من عمل المحقق .

مذاهب المخالفين في الجواز : فأما من ذهب إلى أن الخوض فيه والأمر به قبيح لعينه ، فقد تعلّق بأن الظنون أصداد العلوم ، وضد العلم في^(١) معنى الجهل ، والجهل قبيح لعينه ، وهذا مبني أولاً على التقبيح والتحسين [بالعقل]^(٢) وقد صدرنا هذا المجموع بالرد على القائلين بذلك بما فيه مَقْنَع^(٣) . ثم لو قدرنا تسليم ذلك جدلاً^(٤) ، فهذا باطل من أوجه :

منها - أن الغفلة ، والغشية ، والبهيمية ، أصداد منافية للعلوم ، وهي من خلق الله تعالى ، ومن رأي هؤلاء : أن الله تعالى لا يخلق قبيحاً ، ثم ما ذكروه جَحْدٌ للشرعة^(٥) ، فإن من أنكر ربطاً الأقضية والحكومات بالشهادات المستندة^(٦) إلى بحث قريب ، وسبر يسير^(٧) ، لا يُطلع على الباطن من^(٨) أحوال الشهود - فقد أنكر قاعدةً من^(٩) الشرع عظيمة ، لا يسبوء بجحدها مَنْ وَفَرَ^(١٠) الإسلام في صدره .

وكذلك قول المفتين مظنون عند المستفتين ، والتعويل على قول

-
- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) مزيدة من : ت . |
| (٣) انظر الفقرات : ٨ - ١٢ . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : الشرعة . | (٦) في هامش د : المستندة . |
| (٧) ساقطة من : ت . | (٨) ت : في . |
| (٩) ت : قاعدة عظيمة في الشرع | (١٠) في هامش د ، ت : وقر . |

الثقات في أحكام المعاملات ، وتصديق الأثبات في أمن^(١) السبل والطرق لا ينكره عاقل ؛ فإِذا^(٢) [أعضلت]^(٣) الإشكالات وتعارضت الاحتمالات ، فالرجوع إلى غالب الظن في كل فنٍّ دأْبُ ذوي البصائر ، وهو من^(٤) ثمرات العقول ، فكيف يعدُّ من مستقبحاتها ؟ ومعظم وجوه الرأي والنظر في العواقب ظنون ، ومتى^(٥) لم يتَّبِعْ صاحبه أرشدها ، لزم أن يفعل ما يتفق . وهو الخرق بعينه . نعم ، الاكتفاء بالظن مع القدرة على ثلجِ الصدر وطمانينة النفس ، [قد]^(٦) يُعدُّ قُصُوراً وتقصيراً . وخصومنا لم يُبدوا في مواقع أقيستنا مسالك في اليقين ينتحونها ، وإنما يبغيون ردَّ جنس^(٧) الظنون حيث لا يرجعون فيه إلى يقين ، والنظر يضادُّ العلم وهو واجب ، والشك المتقدم^(٨) على النظر عند أبي هاشم حسن ، وهو الداعية الجالبة لافتتاح النظر .

فهذا وجه الرد على من قَبَّح^(٩) الخوض فيه لكونه^(١٠) نقبض العلم لعينه .

(١) ت : أمر .

(٢) ت : وإذا .

(٣) د : أعرضت . والمثبت من : ت .

(٤) ساقطة .

(٥) ت : ومن لم يتبع ما حسه أرشدها ، لزم أن يتبع ما يتفق ، وهو في الخرق بعينه .

(٦) في جميع النسخ (فقد) والفاء لا محل لها .

(٧) ت : أحسن .

(٨) ت : والشك عند أبي هاشم المتقدم على النظر حسن .

(٩) ساقطة من : ت .

٧٠١ - وأما ^(١) من قال : في حمل الخلق على ملتظم الظنون وحجرهم [عن] ^(٢) درك اليقين ترك استصلاحهم . والاستصلاح في الدين محتوم . فهذا مبني على التحسين والتقبيح . وقد ظهر بطلان مذهبه فيهما ^(٣) .

ثم ما ذكره باطل بقواعد العقائد ؛ فإنها منوطة بدقائق النظر ، ولا يتوصل إلى إدراكها ^(٤) إلا الأكياس من طبقات الناس ، ثم انقسام طباق ^(٥) الخلق يوجب ازورار طُرُقهم ^(٦) في حق ^(٧) النظر ومعاري أحوالهم ، وذلك ^(٨) أصدق الشواهد والمحن ، وهو سبب افتراق الفرق . ثم معظم الخليقة لا يبعثون ^(٩) الحقيقة ، بل يرجحون إلي التقليد ، ولو حمل الله الخلق ^(١٠) على الحق المبين بآية تظل لها الرقاب خاشعة ^(١١) لأوشك أن لا يتفرقوا .

ولا يغني مما ألزمناهم قول القائل : مسالك العقول عسرة ^(١٢) والبراهين موجودة ، والشواهد مشهودة ، وطرق الصواب معدودة ؛ فإن كل ناظر يزعم أن مسلكه الحق ، وقوله الصدق .

-
- | | |
|--------------------------|---|
| (١) ت : فأما . | (٢) د : على . والمثبت من : ت . |
| (٣) ت : فيها . | (٤) في هامش د ، خ ، ت : دركها . |
| (٥) ت : طبقات . | (٦) ت : طوقهم . |
| (٧) في هامش د ، ت : وجوه | (٨) ت : في ذلك . |
| (٩) ت : يتبعون . | (١٠) ساقطة من : ت . |
| (١١) ت : خاشعة . | (١٢) في هامش د : عتيبة ، وت : العقل عتيبة . |

ثم إنَّما كان يستقيم ما ذكروه ، لو^(١) . دَعَوْنَا إلى يقين وزيفوا بسببه طرق الظنون . فأما^(٢) وهم بَعْدَ رَدِّ القياس لا يرجعون إلى يقين ، ومعقل في الدين حصين ، وغايتهم^(٣) التعطيل والتبطل ، والانسلال عن ربقة التكليف ، والانحلال عن ربط [التصريف]^(٤) وترك الناس سدى ، يمج بعضهم في بعض على موعد وخبر ، وقول مزخرف ، وإمام منتظر ؛ فلا^(٥) يدعو إلى الخروج من محاسن الشريعة إلى هذه المسالك ، إلا هازيً بنفسه مستهين بدينه .

٧٠٤ - و [أما]^(٦) من قال : الأقيسة لا قرار لها ، وفنون النظر^(٧) على حسب الفكر ، فقصاراه آيل إلى تقبيح الظن ، وإيجاب^(٨) الاستصلاح ، وشرع اليقين ، وقد تكلمنا على المسلكين .

ثم الأمر^(٩) ليس على ما تخيلوه ، بل^(١٠) للظنون المرعية والأقيسة المعتبرة الشرعية^(١١) المرضيةً روابط^(١٢) وضوابط لا يعرفها إلا الغواصون . على ما سيأتي تفصيلها ، إن شاء الله تعالى .

(٢) ت : وأما .

(١) ت : ولو .

(٤) د : التصديق ، والمثبت من : ت .

(٣) ت : بل غايتهم التعطل والتبطل .

(٦) مزيدة من : ت .

(٥) ت : ولا يدعو من محاسن الشرع

(٨) ت : أو لإيجاب .

(٧) ت : الظن .

(١٠) ت : فإن الظنون .

(٩) ت : ليس الامر .

(١٢) ت : ضوابط وروابط .

(١١) ساقطة من : ت .

ومن حمل كل ظن على جودة^(١) القريحة وحسدة^(٢) الطبع ،
فقد أنكر وجه الرأي ، وتقريب أرباب الألباب ، وتطلّعهم بالفكر
الصائب على حُجُب الغيوب . ولو قيل هو عماد الصلاح في الدين
والدنيا ، ودِعامَة المرشد لم يكن بعيداً ، والشارع^(٣) فيما استن^(٤)
كالعافل الذي يمهّد للطّلبة طرق الحكمة ، ومسايلك النّفع والدفع ،
ثم يكلمهم إلى إلتعاب^(٥) الفكر النقيّة عن الأقذاء والكدر .

ثم إن أضربوا [عما]^(٦) رأيناه واجتنبوه^(٧) ، فهل معهم^(٨)
يقين ادّعوه ؟ أم^(٩) الغرض قطع النظر عن^(١٠) بقية المرشد ، وانتحاء
المقاصد ، وغمّس الناس في غمرات [المتاهات]^(١١) .

وعلى كل^(١٢) الحالات التشوف بالظن إلى الخير واجتناب الضّير
أخرى من حلّ الرّباط وقطع أسباب الاستنباط ، وتخيير الخلق بين
التفريط والإفراط .

(١) ت : خلقة .

(٢) في هامش د : جلة وفي خ : جلة ، وفي ت : جبلة .

(٣) ت : فالشارع . (٤) في هامش د : أسس .

(٥) ت : إنعام .

(٦) كذا في هامش د ، خ ، ت ، وأما في : د ، وفي م : عمل .

(٧) ت : واجتنبوه . (٨) ت : بعده .

(٩) ت : إذ . (١٠) ت : في بغية .

(١١) في د : المباهاة . والمثبت من : ت . (١٢) ساقطة من : ت .

٧٠٣ - وأما من أشار إلى أن قواعدَ في الشرع لا تعقل معانيها ، كضرب العقل على العاقلة ، واسترقاق الأطفال . فهذا القائل يتشبَّث بالوقعية في الشريعة ، واتخاذ هذه الجهات إلى المطاعن ذريعة ، والقياس يعترف بالوقوف عند هذه المواقف ، وانقسام الشرع إلى ما يجري فيه الأقيسة ، وإلى ما يجب فيه الانحصار والاختصار على موارد النصوص ؛ فلا يجب من وقوف الرأي في مسلك انحسائه من ^(١) جميع الوجوه ، وذلك مستبين بما ^(٢) يعرض للإنسان في مآربه وأوطاره ، فقد يتغشاها عماية ويستبهم ^(٣) عليه عاقبتها ، وقد يلوح له وجه الصواب فيما يأتي ويذر ، ثم العقل لا يحسم طريق الرأي لاستعجابه ^(٤) في بعض الوجوه ، وقد بطل جميع ما حاولوه .

٧٠٤ - وأما من ادعى أن القياس مردود بنصوص القرآن العظيم ، فقد ادعى أمراً محالاً ، وغايته التلبسُ بذكر آيةٍ ما سبقت ^(٥) لما دفعنا إليه . كقوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » ^(٦) إلى غير ذلك ، والمراد أن ينهى عن الحيد عن ملرك اليقين مع إمكانه ، ومجاوزة مراسم المرشد بالحدس والتخمين .

(١) ت : في . (٢) ت : فيما .

(٣) ت : يستبهم (بلون ولو) . (٤) ت : لاستعجابه الرأي .

(٥) ت : صيغت .

(٦) سورة الإسراء : ٣٦ .

ونحن لا ندعو إلى كل ظن^(١) ، ثم التمسك بالمجملات ، أو بالظواهر في مواضع^(٢) القطع باطل. ونعارض^(٣) ما ذكره بالآتي الدالة على الأمر بالنظر ، والاستحاثات على الاعتبار ، ويتطرق إلى ما يعارضون به من الاعتراضات ، ما تطرق^(٤) إلى ما استدلوا به .

٧٠٥ - فإن قالوا : وجوبُ العمل معلوم عندكم مقطوع به ، وهذا العلم مرتب على الظن ، ويستحيل أن يُنتج الظن علماً .

قلنا : الأقيسة لا تقتضي العلم بوجوب العمل لأعيانها ، والعمل^(٥) لا يقع بها ، وإنما يقع عندها ، والعلم^(٦) بوجوبه مستند^(٧) إلى أدلة قطعية [سبديها]^(٨) ، وقد تقرر هذا الفن في مواضع^(٩) من هذا الكتاب .

٧٠٦ - ومن تمويهاتهم في ذلك قالوا^(١٠) : إذا لم يمتنع انتهاض

(١) ت : الظن . (٢) ت : مواقع .

(٣) ت : ويعارض ما ذكره الآي .

(٤) م : يتطرق .

(٥) ت : والعلم .

(٦) ت : فالعلم .

(٧) ت : يستند .

(٨) في د : يستد بها : والمثبت من : ت ، م ، خ .

(٩) انظر الكلام عن خبر الواحد والعمل به ، وعن الإجماع . في الجزء الأول .

(١٠) ت : أنه .

الظن عِلْمًا^(١) بالعمل ، فينبغي [أن]^(٢) تُبعدوا أن ينتصب الظن
عِلْمًا في العلم بوقوع الرؤية .

قلنا : لو قام دليل قاطع على أن وقوع الظن عِلْمٌ ينصبه الله تعالى
لوقوع شيء ، رؤية كانت أو غيرها ، لم يبعد ذلك . ومستند العلم
ناصب الظن لا عينه .

٧٠٧ - والذي تمسك به النظام ورهطه ، وهو معتصم القوم : أن
العقول لا تدل على وجوب العمل بالظنون ، وإنما يبغى الناظر ذلك ،
إن كان من مآخذ السمع ، ثم لا يقع الاكتفاء بالظواهر ، فإن إثبات
القياس عند القائلين به مقطوع به ، وقواطع السمع نص الكتاب^(٣)
أو نص السنة المتواترة ، وليس في إثبات القياس نص كتاب ، ولا
نص سنة متواترة . والإجماع قد نفاه^(٤) النظام ، وزعم : أن
أصحاب رسول الله ﷺ دَعَوْا الناس إلى اتباع الإجماع ، وراموا أن

(١) ت : في علم بعمل .

(٢) د : أن لا يبعد لا أن ينتصب . وخ : ألا يعملوا . وما أثبتناه من : ت . وفي جميع
النسخ : يعملوا بالياء ، وقد جعلناها بالتاء ؛ لأن المعنى : أننا - المعترلة - نأخذكم
بقولكم ، حيث تقولون أن الظن لا يوجب العلم لذاته ، فعليه لا يصح قولكم
بوقوع رؤية الله سبحانه وتعالى ، فإن أدلتكم ظنية ، وقد اعترفتم أنها لا توجب العلم
وإنما تنصب علماً على وجوب العمل فقط . هذا تمويههم .

(٣) ت : نص كتاب ، أو نص سنة متواترة .

(٤) ت : أنكره .

يُتَّخَذُوا رُءُوساً^(١) ؛ ففقرروا^(٢) الإجماع ، وأستندوا إليه ما يَرَوْنَ ، وأخذوا يحكمون مسترسلين فيما لا نهاية له . وأصولُ الشريعة مضبوطة ، ومن قال بالإجماع يقول : القول^(٣) بالقياس مختلف فيه ، ومعظم الأمة على رده ؛ فادعاء الإجماع فيه محال ، ولا نص ، ومسالك العقول منحسمة ؛ فلم يبقَ بالقول^(٤) على القياس دليل .

وربما عضدوا ذلك بأن يقولوا^(٥) : الأمارات التي يستنبطها القياسيون^(٦) ، لا تقتضي^(٧) الأحكامَ لأعيانها ؛ فإن الشدة المطربة التي يعتقدها^(٨) القياسون علة في تحريم الخمر ، كانت ثابتة^(٩) قبل الشرع ، وفي الملل السالفة ، ولا تحريم ، وكانت الخمر مباحة في بدء^(١٠) الإسلام مع قيام^(١١) الشدة والإطراب . والقياس^(١٢) لا يتوهمها موجبة^(١٣) لعينها ، وإنما يتوهم^(١٤) نصب الشارع لها ، وليس في العقل ، ولا قواطع^(١٥) السمع ما يدل على ذلك .

(١) خ ، م : رؤساء .

(٢) ت : فمهلوا .

(٣) ت : القائل .

(٤) ت : على القول بالقياس

(٥) ت : قالوا .

(٦) ت : القياسون .

(٧) ت : لا تقتضي عندهم .

(٨) ت : اعتقدها القائل .

(٩) ت : ثابتة في الملل السابقة .

(١٠) م : صدر .

(١١) م : قياس .

(١٢) ت : فالقياس .

(١٣) ت : موجبات لأعيانها .

(١٤) ت : يتوهم أن الشارع نصبها .

(١٥) ت : في قواطع .

٧٠٨ - قلنا : مستند وجوب العمل بالقياس ^(١) الإجماع ، وما ذكره النظام كُفِّرَ وزندقة ، ومحاولة استئصال ^(٢) قاعدة الشرع ، لأنه ^(٣) إذا نسب حاملها ^(٤) إلى ما هذى به فبمن يوثق ؟ وإلى قول من يُرجع ؟ وقد ردَّ القياس ، وطرد ^(٥) مساق رده إلى الوقعة في أعيان الأمة ، ومصابيح الشريعة ، فإذا لا نقل ، ولا استنباط ؛ ولا تحصل الثقة على ما قاله بآي القرآن ؛ فإنه لا يبعد على المنكر الجاحد ادعاء ^(٦) ما قاله في التحريف والتصريف ، وكنتم البعض ، وتغيير مقتضى البعض ؛ فلم ^(٧) تختص غائلته ومماراته بالقياس ، بل نعمت قاعدة الشريعة .

٧٠٩ - وأما من اقتصر في ^(٨) قطع ارتباط القياس بالإجماع على قوله : القياسُ مختلفٌ فيه ، فادعاء ^(٩) الإجماع في محل النزاع محال .

فإننا نقول ^(١٠) لهؤلاء : إنما كان يستقيم ما ذكرتموه ، لو كنا نحتج عليكم بإجماع أهل الزمان المشتمل عليكم ، فأما متمسكنا ^(١١) ،

- | | |
|----------------------------------|------------------------|
| (١) ت : الأقيسة . | (٢) ت : الاستئصال . |
| (٣) ت : فإنه . | (٤) ت : حملتها . |
| (٥) وقد طرد في مساق رده الوقعة . | |
| (٦) ت : ادعاء مثل ما قاله . | (٧) ت : ولم . |
| (٨) خ ، م ، على . | (٩) ت : وادعاء . |
| (١٠) ت : فنقول . | (١١) ت : متمسك إجماع . |

فالإجماع أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم من أئمة التابعين ، إلى أن نبغت الأهواء ، واختلفت الآراء - على ما سنقرره الآن - فخلافكم مسبوق بالإجماع ، ولا مبالاة به .

٧١٠ - فهذه قواعد منكري القياس ، وعيونٌ شبههم . وقد تقرر الفراغ من الرد على من ينكر جواز التعبد بالقياس ، وأوضحنا الرد على من زعم^(١) أنه لا طريق إلى إثباته بقاطع عقلي أو سمعي ، وقد^(٢) حان^(٣) الآن أن نبين وقوع التعبد^(٤) بالقياس ، وانعقاد الإجماع على العمل به .

فصل (٥)

في وقوع التعبد بالقياس بعد بيان الجواز

فنقول والله المستعان :

٧١١ - نحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي جرت فيها فتاوى علماء الصحابة وأقضيئهم ، تزيد على المنصوصات زيادة لا يحصرها^(١) عدٌ ، ولا يحويها حدٌ ؛ فإنهم كانوا قايسين في قريب من مائة سنة ،

(١) ت : يزعم . (٢) ت : فقد .

(٣) م : حاول . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) هذا العنوان ساقط من : ت . (٦) ت : لا تحصى ولا تعد فإنهم

والوقائع تنرى ، والنفوس إلى البحث طلقة^(١) ، وما سكتوا عن واقعة صائرين إلى أنه لا نصر فيها ، والآيات والأخبار المشتملة على الأحكام نصاً وظاهراً ، بالإضافة إلى الأقضية والفتاوى كقرفة من بحر لا ينزف ، وعلى قطع نعلم أنهم ما كانوا يحكمون^(٢) بكل ما يعن^(٣) لهم ، من غير ضبط وربط ، وملاحظة قواعد متبعة عندهم ، وقد تواتر من شيمهم أنهم كانوا يطلبون حكم الواقعة من كتاب الله تعالى ، فإن لم يصادفوه ، فتشوا^(٤) في سنن رسول الله ﷺ فإن لم يجدوها اشتوروا ، ورجعوا إلى الرأي .

٧١٢ - والذي يوضح^(٥) ما ذكرناه أنهم مع اختلاف مذاهبهم في مواقع الظنون ، ومواضع التحري ، ما كانوا ينكرون أصل الاجتهاد والرأي ، وإنما كان بعضهم يعترض على بعض ، ويدعوه إلى ما يراه هو ، ولو كان الاجتهاد حائداً عن مسالك الشريعة ، لأنكره منهم منكر . وإذا لاح المعنى فترديد العبارات عنه حين .

ونحن نوضح المقصد بأسئلة وتخيلات^(١) وأجوبة عنها :

٧١٣ - فإن قيل : قد صح من بعضهم التغليظ على بعض في

(١) في هامش د : طلمة . (٢) ت : يمكنون .

(٣) ت : عن . (٤) ت : بحثوا عن ...

(٥) ت : يعضد . (٦) م : وتنبهات ، ت : وتخيلات .

مسائل ، كقول ابن عباس في ردّ العول^(١) ، مع من كان يكلمه ، وقولهم [في] ^(٢) الردّ عليه ، وقد صح انتهاء القول^(٣) إلى المبالغة في الأفاضيل المشهورة .

قلنا : لم ينكر^(٤) أصل الاجتهاد أحد منهم ، وإنما كانوا يتناظرون في الذب عن وجوه الاجتهاد ، والدعاء إلى غيرها من الاجتهاد ، وكانوا^(٥) مجمعين على الأصل ، مختلفين في التعيين والتفصيل ، نحو اختلاف علماء الدر .

٧١٤ - فإن قيل : غايتكم في هذا ادعاء اجتهاد بعضهم وسكوت الباقين ، وقد ذكرتم في مسائل^(٦) الإجماع : أنه لا ينسب إلى ساكت قول .

قلنا : هذا باطل من أوجه ، منها : أنه لم يحل أحد من علماء الصحابة من الاجتهاد^(٧) في مسائل ، وإن لم ينقل عنهم الاجتهاد في مسألة واحدة ، فقد صح النقل المتواتر في مصير كل واحد منهم

(١) م : القول ، و ت : العول ممن كان يعلمه .

(٢) ساقطة من : د ، وأثبتناها من : ت ، خ .

(٣) ت : الأمر .

(٤) ت : لم ينكر أحد أصل الاجتهاد ، وإنما .

(٥) ت : فكانوا . (٦) ت : في هامش د : كتاب .

(٧) ت : اجتهاد .

إلى أصل الاجتهاد في مسائل^(١) قضى فيها^(٢) ، أو أفتى بها ، ثم إحداه قاعده في الشريعة تستند إليها الأحكام ، بل يصدر عنها معظم الشريعة^(٣) ، مما لا يجوز السكوت عليه ، لو لم يكن ثابتاً ، وإنما يسوغ السكوت عن^(٤) المظنونات ، وليس من^(٥) تكلم في القياس رداً وقبولاً ، ممن يجترئ بالظن ، بل كل فريق قاطعون بما يذكرون^(٦) ويعتقدون ، وقد^(٧) ذكرنا مسألة الانتشار وأنه لا يجوز السكوت مع طول الزمان ، وتذاكر أهله ، ولو^(٨) كان الأمر مظنوناً ، فكيف يسوغ في مطرد العرف تصرف^(٩) علماء الصحابة في مذاهب الاجتهاد ، على الدوام من غير فتور فيه ، ثم^(١٠) يسكت عنه من يعتقد بطلانه ؟ .

٧١٥ - فإن قالوا^(١١) : بم تنكرون على من يزعم أنهم كانوا يتلقون الأحكام من استنباطات من الظواهر ، والعمومات وفحوى الخطاب ؟ .

-
- | | |
|---|---|
| (١) م : مسألة . | (٢) ت : بها ، أو أفتى فيها . |
| (٣) ت : الشرع . | (٤) ت : على . |
| (٥) ت : فيمن تكلم في القياس رداً وقبولاً من يجترئ . | (٦) ت : ثم قد ذكرنا في مسألة الانتشار أنه . |
| (٦) ساقطة من : ت . | (٧) ت : ثم قد ذكرنا في مسألة الانتشار أنه . |
| (٨) ت : وإنما . | (٩) ت : صرف . |
| (١٠) ت : لم يسكت . | (١١) ت : قيل . |

قلنا : لا^(١) أصل لهذه المقالة ، وهي كمحاولة تسبيح^(٢) الغزاة
[فأنتى نفسي]^(٣) الظواهر ومقتضياتها بالأحكام التي طبقت^(٤)
طبق الأرض ، والأقضية التي فانت الحد^(٥) والعد . وقد أوضحنا
بالنقل المتواتر عنهم أنهم كانوا يقدمون كل متعلق بنصي وظاهر ،
ثم كانوا يشتررون وراء ذلك ، ويثبتون^(٦) الأحكام على وجوه
الرأي ، واعتبار المسكوت عنه بالمنصوص عليه .

٧١٦ - فقد تبين بمجموع ما ذكرناه لإجماع الصحابة - رضي الله
عنهم - والتابعين ، ومن بعدهم ، على العمل بالرأي ، والنظر في
مواقع الظن ، ومن أنصف من^(٧) نفسه ، لم يُشكل عليه إذا نظر في
الفتاوى والأقضية ، أن تسعة أعشارها صادرة عن الرأي المحض ،
والاستنباط ، ولا تعلق لها بالنصوص والظواهر^(٨) .

٧١٧ - فإن قالوا^(٩) : قد روي عن جمع من أئمة الصحابة ردُّ
الرأي ، والردُّ على القائلين به : قال أبو بكر - رضي الله عنه - :

(١) ت : الأصل .

(٢) في جميع النسخ : تشيع ، والمثبت من : ت . والمراد جعل الغزاة سبعاً .

(٣) في جميع النسخ : فإنما نهي ، والمثبت من : ت .

(٤) م : التي طبق الأرض .

(٥) ت : الحد والحد . (٦) ت : يبنون .

(٧) ت : ومن أنصف لم يشكل .. ، خ ، م : أنصف نفسه .

(٨) ت : ولا بالظواهر . (٩) ت : قيل .

« أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني ، إذا قلت في كتاب الله تعالى برأيي ؟ » . وقال ابن مسعود - رضي الله عنه - : « لو عملتم بالرأي لحللتهم ^(١) كثيراً مما حرم الله ، وحرمت كثيراً مما أحل الله تعالى » ، إلى غير ذلك من أفراد آثار - فقد ^(٢) عورضوا بأضعافها ، وذكروا ^(٣) أولاً ، إشارة الرسول - عليه السلام - إلى القياس في الأخبار ^(٤) .

منها : ما روي أنه - عليه السلام - سئل عن قبلة الصائم ، فقال للسائل : « أرايت لو تمضمضت بما ثم مجبته » ^(٥) ، فكان ذلك منه قياساً للقبلة على المضمضة ، وقال - عليه السلام - لضباعة الأسدية ، وقد ذكرت له حجاً على أبيها ، وسأله عن إمكان أدائه . فقال : « أرايت لو كان على أبيك دين أكنت تقضينه » ^(٦) ؟ قالت : نعم . قال : فدين الله أحق بالقضاء » ^(٧) . وقول ابن مسعود في حديث

(١) م : هللت .

(٢) جواب فإن قالوا . وفي ت : وقد .

(٣) ت : وتذكر . (٤) ت : أخبار .

(٥) مروي عن عمر رضي الله عنه ، قال : « هشتت فقلت وأنا صائم ... » قال النووي في المجموع ٣٦٣/٦ : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه أحمد وأبو داود والبيهقي .

(٦) هامش د : قضيته ، ت : دين فقضيته ، أكنت قاضيته .

(٧) روى هذا الحديث من عدة طرق وفي أكثر من واقعة ، (انظر المحلى لابن حزم ٤٨/٧ ، ونصب الرأية ١٥٤/٣ ، ونيل الأوطار ١١/٥ ، ومجمع الزوائد ٢٨٢/٣) ومسند الطيالسي : منحة المعبود ٢٠٣/١ (وليس في واحدة منها ذكر لضباعة) .

برَوْع^(١) بنت واشق ، وقد كانت فوضت بضعتها ، فردّد ابن مسعود السائل شهراً^(٢) ثم قال : « إني أقول فيها [برأبي]^(٣) ، فإن أصبت فمن الله تعالى ، وإن أخطأت فمني^(٤) ومن الشيطان : أرى لها مثل^(٥) مهر نساها ، لا وكس فيه ولا شطط »^(٦) .

٧١٨ - قال الإمام^(٧) : ومن رام^(٨) منا أن ينقل اجتهادات الصحابة بطريق الآحاد ، فقد [تكلف]^(٩) أمراً عسيراً^(١٠) ؛ فإن ما ثبت النقل^(١١) فيه تواتراً عسر النقل فيه من طريق الآحاد ، ومن أراد أن ينظم إسناداً عن الأثبات بالعننة ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي الفجر ركعتين ، لم يتمكن منه ، وهذا يناظر في المعقولات محاولة إثبات الضروريات والمحسوسات بطريق المباحثات ؛ فإنه مُعَوِّزٌ

(١) بروع بنت واشق الأشجعية ، مات عنها زوجها : هلال بن مرة ، ولم يفرض لها صداقاً (الاستيعاب : ترجمة رقم ٣٢٥٣) .

(٢) ساقطة من : م ، وسقط معها من ت : ثم قال .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ساقطة من : ت .
(٦) والحديث رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ، وابن حبان ، وصححه أيضاً ابن مهدي . (نيل الأوطار ٣١٧/٦) مع اختلاف في اللفظ .

(٧) ساقط من : ت ، والمراد إمام الحرمين .

(٨) ت : أراد . (٩) المثبت من : ت وفي غيرها : كلف .

(١٠) ت : عسيرا . (١١) ت : ثبت نقله .

لا سبيل إليه . وقد اضطررنا - وكل منصف [معنا] ^(١) - إلى العلم بأن الذين [مضوا] ^(٢) كانوا يُسندون جُلَّ الأحكام إلى النظر والرأي . وكيف ^(٣) يطمع الطامع في معارضة ذلك بألفاظ محتملة ^(٤) ينقلها الآحاد ؟ ولو كانت نصوصاً لما عارضت التواتر .

٧١٩ - ثم ما تمسكوا به من قول الصديق وابن مسعود - رضي الله عنهما - لا حجة فيه ؛ فأما الصديق فإنه قيد كلامه بالرأي ^(٥) في كتاب الله تعالى ، وأراد ^(٦) به مخالفة المفسرين الذين إلى قولهم الرجوع ، وهذا ممنوع عندنا ؛ وقد قال رسول الله ﷺ : « من قال ^(٧) في القرآن برأيه ، فليتبوأ مقعده من النار » ^(٨) ؛ فلا حجة إذاً فيما رَوَاهُ عن ^(٩) الصديق - رضي الله عنه - .

وأما قول ابن مسعود ، فلا متعلق له ^(١٠) ؛ فإن فيه ما يدل على أن الرأي المجرد لا يطرد ؛ إذ قد يلقيه من أصول الشرع ما يمنعه من ^(١١)

(١) مزيدة من : ت . (٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : فكيف . (٤) ت : جملة .

(٥) ت : بالقول بالرأي . (٦) ت : والمراد به .

(٧) ت : من فسّر القرآن .

(٨) والحديث رواه الترمذي وأبو داود والنسائي . عن ابن عباس ، وصححه الترمذي ، وتعبه المناوي بأن فيه من جميع جهاته عبد الأعلى بن عامر الكوفي ، قال أحمد

وغيره : ضعيف ، وردوا تصحيح الترمذي (فيض القدير ١٩٠/٦) .

(٩) ت : من . (١٠) ت : فيه . (١١) ت : عن .

الجريان ؛ فعلى كل ناظر ألا يتَّبِعَ رأيه المحض ، حتى يربطه بأصول الشريعة^(١) ، ومن أعمل الرأي المجرّد أحلّ وحرّم على خلاف الشريعة فلا حجة إذا في قوله .

٧٢٠ - واحتج^(٢) الشافعي ابتداءً بحديث معاذ^(٣) بن جبل - رضي الله عنهما - قال له الرسول - عليه السلام - لمّا بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ » الخبر ، وهو مدوّن في الصحاح^(٤) ، وهو متفق على صحته لا يتطرّق إليه التأويل^(٥) : فإنّه - رضي الله عنه - انتقل من الوحي والتنزيل ، إلى سنة رسول الله ﷺ ثم انتقل^(٦) منهما - عند تقديره فقدّهما - إلى الرأي ، ولا يجوز أن يقال : أراد بالرأي رأي^(٧) استنباط من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - عليه السلام - فإنّ ذلك لو كان على هذا الوجه ، لكان متعلّقاً^(٨) بالكتاب والسنة .

(١) خ : بأصول الشريعة ، فلا حجة .

(٢) ت : ثم الشافعي رضي الله عنه ابتداءً بحديث معاذ .

(٣) معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي ، يكنى أبا عبد الرحمن (الاستيعاب ترجمة ٢٤١٥) .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي (انظر نصب الراية ٦٣/٤) .

(٥) ت : تأويل .

(٦) ت : ثم عنهما عند فقدّهما .

(٧) ت : بالرأي الاستنباط من الكتاب والسنة .

(٨) ت : متعلّقاً .

٧٢١ - فإن قيل : خبر الواحد لا يقتضي العلم ، وإثبات^(١) القياس يقتضي^(٢) أمراً مقطوعاً به . قلنا : قد ثبت عندنا بالقواطع العمل بخبر الواحد ، كما قد^(٣) تقرر في صدر كتاب الأخبار ، وعرفنا من طريق التواتر أن^(٤) رسول الله ﷺ لو أخبر معاذاً : أن العمل بالرأي سائغ ، وأخبر معاذ الذين أرسل إليهم : أن النبي - عليه السلام - أخبرني أن العمل بالرأي إذا لم تكن الواقعة^(٥) في كتاب ولا سنة - واجب ، كانوا^(٦) يتبعونه ، ولو روى الصديق ، أو غيره من أئمة الصحابة ، على رؤوس الأشهاد ، أن الرسول - عليه السلام - شرع^(٧) القياس والعمل به ، لكان الذين لم يبلغهم ذلك يتلقونه بالقبول ، ويبتدرون إلى^(٨) القياس ، ويسارعون^(٩) إلى تمهيد قواعده وسبله ، وإذا^(١٠) كان القياس مغزاه العمل ، فالدال^(١١) عليه دال على العمل ، فلا فرق بين أن يستند القياس إلى قاطع ، بدرجة وبين أن يستند^(١٢) إليه بدرجات .

(١) ت : وثبت . (٢) ت : بقضي . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) عبارة : ت : أن رسول الله ﷺ لو أخبر الذين أرسل إليهم أن النبي أخبرني .

(٥) ت : يكن في الواقعة كتاب وسنة .

(٦) ت : لكانوا ، وهو جواب (لو أخبر) .

(٧) ت : سوغ . (٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : ويسارعون . (١٠) ت : فإذا .

(١١) ت : والدال . (١٢) م : يستند .

٧٢٢ - فهذا منتهى ما أردناه ، في إثبات ^(١) القياس ، وإثبات ^(٢) تجويز ^(٣) التعبد بالقياس ، والرد على منكريه ، وإثبات وقوع ما أثبتنا جوازه ، وتتبع اعتراضات ^(٤) الجاحدين فيه .

ونحن نذكر بعد ذلك ^(٥) مسلك النهرواني ^(٥) والقاساني ، وابن الجبائي في تفصيل ما يقبل ^(٦) ويرد من النظر .

مسألة :

٧٢٣ - ذهب النهرواني والقاساني ، إلى أن المقبول من مسالك النظر في مواقع الظنون ، شيثان :

أحدهما - ما دلّ كلام الشارع على التعليل به ، ولهذا صيغ .
 منها : ربط ^(٧) الحكم بالأسماء المشتقة ، كقوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ » ^(٨) . وقوله - سبحانه وتعالى - : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي » ^(٩) ،
 فما منه اشتقاق الاسم في فحوى الكلام منصوب علماً .

ومن هذا القبيل ما روي : أنه سها فسجد ، وزنى ^(١٠) ماعز فرجمه

(١) ساقط من : ت . (٢) ت : تجوز .

(٣) م : إعراضات . (٤) ت : هذا .

(٥) المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود النهرواني ، فقيه ، أصولي .
 أديب ، ٣٠٣ - ٣٩٠ هـ . (وفيات الأعيان ٣١٢/٤) .

(٦) ت : يرد ويقبل . (٧) ت : ربطة لحكم .

(٨) سورة المائدة : ٣٨ . (٩) سورة النور : ٢ .

(١٠) ت : وروى . وهو تصحيف ظاهر .

رسول الله ﷺ [فالفاء] ^(١) تقتضي ربطاً وتسبيحاً وذلك مُشعر بالتعليل إلى غير ذلك مما يأتي ^(٢) مفصلاً في ترتيب الأبواب . فهذا أحد الأمرين .

وربما يلحقون بهذا ^(٣) الفحوى . نحو قوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ) ^(٤) ؛ ففحوى النهي عن التأنيف يمنع ^(٥) ما يزيد عليه من التعنيف والضرب والإهانة .

٧٢٤ - والأمر الثاني - إلحاق ما يكون في معنى المنصوص عليه بالمنصوص عليه ، وهو كقوله - عليه السلام - : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » ^(٦) . ثم قالوا : لو جمع جامع بولا في كوز ، وصبه في الماء الراكد ، لكان ^(٧) في معنى البول في الماء .

وما عدا هذين ^(٨) من سبل النظر ، فهو مردود عند هؤلاء .

٧٢٥ - وأما أبو هاشم ، فقد قال بهذين الوجهين ، وزاد وجهاً

(١) في غير : ت . فأما ما يقتضي ربطاً وتسبيحاً ، فذلك مشعر بالتعليل أيضاً .

والثبت من : ت . (٢) ت : سيأتي .

(٣) ت : يلحقون به الفحوى في مثل قوله تعالى .

(٤) سورة الاسراء : ٢٣ .

(٥) ت : يتضمن المنع عما يزيد

(٦) ت : الماء الراكد . والحديث (رواه الجماعة) « انظر نيل الأوطار ٣٩/١ » .

(٧) ت : كان . (٨) ت : هذين الوجهين .

ثالثاً^(١) ، وقال : إذا ثبت أن المكلف مطالبٌ بشيء ، واعتاص عليه الوصولُ [إليه]^(٢) يقيناً ، فاعلم أنه مأمور ببذل المجهود^(٣) في طلبه^(٤) ، والتمسك بالأمارات المفضية إلى الظنون فيه ، ومثل هذا : القول^(٥) بوجوب طلب^(٦) استقبال القبلة عند إشكال جهاتها ، فقال : يتعين طلبُها بالتمكن^(٧) من جهة الظن^(٨) ، ولما أوجب الله تعالى المثل في الجزاء ، ولم يبينه لنا ، تبيننا أنه [كلّفنا]^(٩) طلبَ المثل ، لما^(١٠) قال تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)^(١١) .

٧٢٦ - فنقول : ما اعترفتم به أنتم مساعدون عليه ، وهو يلتحق بقبيل النصوص والظواهر . والمباحثة وراء هذه الجهات .

أفتزعمون^(١٢) : أن الفتاوى والأقضية في الأعصار^(١٣) الخالية تنحصر^(١٤) في هذه الجهات ؟ فإن قلتم بذلك ، فقد باهتم ، وعاندتم مدارك الضرورات^(١٥) ؛ فإن ما في^(١٦) النصوص إشعاراً بتعليله ملتحق^(١٧)

-
- | | |
|------------------------------|---------------------------------------|
| (١) ت : آخر . | (٢) مزيدة من : ت . |
| (٣) ساقط من : ت . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ساقطة من : ت . | (٦) ت : بالممكن . |
| (٧) ت : لنظر . | (٨) كذا في ت . وفي باقي النسخ : كلف . |
| (٩) ت : بما قال . | (١٠) سورة المائدة : ٩٥ . |
| (١١) ت : أترعون . | (١٢) ت : العصر . |
| (١٣) ت : كانت منحصرة على . | (١٤) ت : الضروريات . |
| (١٥) ت : ما في معنى النصوص . | (١٦) ت : ملحق . |

بالظواهر ، وما نراه يبُلِّغ في الكتاب والسنة مائة عدد .

وما يذكره ^(١) أبو هاشم مُعَوِّز ^(٢) النظر في موارد الشرع ، والأحكام الجارية في نواذر ^(٣) الوقائع قد عدت العد ، وجاوزت ^(٤) الحد ، فأين يقع ما ذكره مما جرت ^(٥) فيه فتاوى المفتين ؟ وينجرُّ الكلام إلى المسلك المقدم في المسألة الأولى ، فإن ^(٦) أبدوا شبهة ، لم يخل من الوقوع في أحد الشقين : إما أن يتعرض لمنع جواز التعبد بالقياس ^(٧) وقد مر ^(٨) القول فيه مستقصى ، وإما أن يتعرض لعدم الوقوع مع الاعتراف بالجواز ، وقد تقدّم القول البالغ في ذلك . فما استفاد هؤلاء بما أوردوه إلا اعترافاً بمسائل معدودة ، والدليل عليهم ^(٩) قائم فيما أنكروه .

٧٢٧ - ثم تتبع المحققون كلامهم فيما وافقوا ^(١٠) فيه ، وأبدوا لهم صفحة الخلاف ، وطالبوهم بتثبيت ما أقرؤا به ، وقالوا : لِمَ قلتم :

(١) ت : ذكره .

(٢) فسرهما في هامش د : يقوله (الظاهر أنه بصيغه اسم الفاعل ، بمعنى مفتر . يقال : عوز الرجل كأعوز ، بمعنى افتر ، كما يؤخذ من القاموس) .

(٣) هامش د : نوازل . وفي ت : نواذر .

(٤) ت : وفاقت . (٥) م : وقعت .

(٦) ت : وإن . (٧) ساقطة من : ت .

(٨) ت : جرى . (٩) ت : قائم عليه .

(١٠) ت : توافقوا .

إن ما عَرَضَ رسولُ الله ﷺ بتعليقه^(١) في حق البعض ، فتلك العلة مُطَرَّدة على الكافة ، مع القطع بأنها لا تدل لنفسها ، وإنما تدلُّ بنصب ناصبٍ إياها علماً ، ولا يجب من نصِّبه^(٢) علماً في حق زيد انتصابه في حق عمرو ، ولو قال الرجل^(٣) لمن يخاطبه : بِعْ عبدي هذا ؛ فإنه سبيُّ الأدب . فإنه يبيعه بحكم الإذن ، فلو أساء عبدٌ آخرَ^(٤) أدبه ، لم يبعه جرياً على تعليقه ببيع الأول بإساءة الأدب .

فإن قالوا : إذا قال الرجل لولده : لا تأكل هذه الحشيشة ؛ فإنها سمٌ ، اقتضى^(٥) ذلك نهيه عن تعاطي^(٦) كل سم .

قلنا : ليس ذلك من حكم اللفظ ، ولكن ما أظهر^(٧) من الإشفاق والحث على الحذار من^(٨) موقعة الضرار ، هو الذي اقتضى تعميم الأمر ، وقد قال المحققون : لولا ما تحقق^(٩) في سياق الخطاب من قوله تعالى : (وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ)^(١٠) من نهاية الحث على البرّ - لما أبعدنا النهي عن التأفيف مع الأمر بضرب العنق^(١١) . وقد يأمر السلطان بقتل الرجل^(١٢) المعظم ، ويتقدّم إلى الجلاد بالأيستهيّن به قولاً وفعلاً .

-
- | | |
|--------------------------|---------------------------------------|
| (١) ت : علة بتعليقه . | (٢) ت : نصب علم . |
| (٣) ت : قال لرجل لمن . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : يقتضي . | (٦) ساقطة من : م . |
| (٧) ت : أظهره . | (٨) ت : عن . (٩) ت : تبين . |
| (١٠) سورة الإسراء : ٢٣ . | (١١) ت : الرقبة . (١٢) ساقطة من : م . |

٧٢٨ - والغرض مما ذكره^(١) يتبين الآن بأمْرٍ ، هو الشأن كله فنقول :

إن تجرّد اللفظ عن القرائن ، فالقياس بماذا^(٢) ؟ ولا مفزَع في إثباته إلا ما اعتصمنا به في إثبات وجوب^(٣) النظر ، فإن^(٤) تمسكوا به ساقهم^(٥) إلى القول بوجوب النظر^(٦) ؛ فإن مواقع فتاوى المجمعين^(٧) ليست مختصة^(٨) بما ذكروه .
وإن اقترنت باللفظ قرينة أوجبت^(٩) التعميم .

والذي^(١٠) قبلوه إذاً موجبُ اللفظ^(١١) ، وقضيةُ ظاهره ، وليس من أبواب النظر في ورْد^(١٢) ولا صدر ؛ فآل^(١٣) حاصل الكلام إلى قولهم : بتعيين^(١٤) الظواهر .

٧٢٩ - فإن قيل^(١٥) : أنتم لا تصححون أيضاً كلَّ نظر ، ومتعلقكم فيما تصححونه^(١٦) الإجماعُ من الأولين ، فلا تنقلون فيه لفظاً جامعاً

-
- | | |
|---------------------------|---|
| (١) ت : نردّده . | (٢) ت : لماذا . |
| (٣) ت : وجوه . | (٤) ساقط من : ت . |
| (٥) ت : ساقهم ذلك . | (٦) هامش د : الفتين . |
| (٧) هامش د : موقوفة على . | (٨) ت : ذكروا هؤلاء . |
| (٩) ت : توجب . | (١٠) ت : فالذي . |
| (١١) ت : لفظة . | (١٢) م : رد . |
| (١٣) ت : وآل . | (١٤) ت : ببعض . |
| (١٥) ت : قالوا . | (١٦) ت : صححتهم إجماع الأولين لا تنقلون . |

مانعاً حتى يكون مرجعكم ^(١) فيما تأتون وتذرون ، وتصححون وتُبتّلون . وإلا ^(٢) فالأقاصيص المتفرقة لا ضبط لها ، فكيف ينضبط ^(٣) لكم منها ^(٤) ما يصح وما يفسد ؟ فقد ^(٥) اعترفتم بأن لا مدرك غير التعلّق بما صدر منهم .

وهذا سؤال مُشكل ، لا يتأتّى ^(٦) الجواب عنه ، في معرض الأجوبة عن الأسئلة ، ولكن القدر المتعلّق بمقصود المسألة :

أنا نعلم ضرورة ^(٧) أن النظر الذي حكموا به زائدٌ على ما اعترف هؤلاء ^(٨) به بأضعاف مضاعفة ^(٩) ، وآلاف مؤلفة ، فقد ثبت نظراً أنكره ، وليس من شرط توجه الكلام عليهم أن نذكر [مأخذنا] ^(١٠) في التصحيح والإفساد ، ولو حاولنا ذلك ، لم نتوصل إليه إلا بذكر أسباب ، وتبويب أبواب ، ورُبُّ كلام لا يبيّنه إلا التفصيل .

وتفصيل ما يصح ويفسد [واستناد] ^(١١) كل دعوى فيها ^(١٢) إلى

(١) ت : مرجعكم . (٢) ت : والأقاصيص .

(٣) ت : الضبط . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : وقد . (٦) ت : يتأتى أبداً .

(٧) ت : بالضرورة . (٨) ت : به هؤلاء . (٩) ت : مضغة .

(١٠) م : ما أخذنا . وفي د ، خ : مأخذنا ، والمثبت من : ت .

(١١) د ، م : واستبداد ، وفي هامش د : وإستاد ، والمثبت من : ت .

(١٢) ت : منها .

الحق هو لباب^(١) القياس . ونحن نضمن للناظر الموفق ألا يتنجز الكتاب^(٢) وفي صدره غُلة لم يشفها ، وعِلة لم يداوها . والله المستعان .

وقد تنجز الكلام الآن على الجملة ، وجاز^(٣) أن نرسم بعده تقاسيمَ تشير إلى أغراض الكتاب ؛ يتخذها الطالب دستورَه .

والله ولي التوفيق .

(١) ت : كتاب .

(٢) ت : الكلام .

(٣) ت : وحان .

[الباب الثاني]^(*)

القول في تقاسيم النظر الشرعي

٧٣٠ - [اعلم أن]^(١) النظر العقلي لا يفي [بتراجم]^(٢) أبوابه ،
وذكر مبادئه وأسبابه هذا المجموع ؛ فالغرض الآن^(٣) إذاً مردود إلى
النظر الشرعي .

ومجَامِعُهُ : إلحاق الشيء^(٤) المسكوت عنه^(٥) بالمنصوص عليه ،
والمختلف^(٦) فيه بالمتفق عليه ، لكونه في معناه . أو^(٧) تعليق حكم
بمعنى مخيل به^(٨) ، مناسب له في وضع الشرع ، مع رده
إلى أصل ثبت الحكم فيه ، على وفق نظير^(٩) ، وربط حكم كما
ذكرناه ، من غير أن يجد الناظر أصلاً متفقاً للحكم يستشهد عليه .
وهذا هو المسمى : الاستدلال ، [وتشبيه الشيء بالشيء لأشباه خاصة
يشتمل عليها]^(١٠) من غير التزام كونها مخيلة مناسبة ، وهو المسمى
قياسَ الشبه .

-
- | | |
|--|------------------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) كذا في ت : وما عداها : تراجم . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ساقط من : ت . |
| (٥) ت : عليه ، أوالمجمع المتفق عليه . | (٦) ت : وتعليق . |
| (٧) ساقطة من : ت . | (٨) ت : نظر الجامع . |
| (٩) في د ، خ ، م : وشبه شيء بشيء لأشباه خاصة تشتمل عليه . والمثبت من : ت | |
| (١٠) زيادة من عمل المحقق . | |

فهذه وجوه النظر في الشرع .

٧٣١ - [فأما] ^(١) إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به لكونه في معناه ، فمن أمثلته أنه ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل به » ، فجمعُ البول في إناء ، وصبه في الماء في معنى البول فيه .

ومنها قوله - عليه السلام - : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ » ^(٢) ، فجري ذكر العبد ، والأمة في معناه .

ونص الرسول - عليه السلام - في حديث عبادة بن الصامت ^(٣) على إجراء الربا في البر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، وقال ^(٤) القاضي : الأرز في معنى البر ، والزبيب في معنى التمر . وهذا [القسم] ^(٥) يترتب على ما سيلقى مشروحاً .

(١) د : وأما . والمثبت من ت .

(٢) الحديث رواه الجماعة والدارقطني (نيل الأوطار ٢٠٧/٦) .

(٣) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري يكنى أبا الوليد . شهد بدرأ . توفي ٣٤ هـ .

(الاستيعاب : ترجمة رقم ١٣٧٢) ، والحديث رواه أحمد ومسلم ، ولنسائي وابن

ماجة وأبي داود نحوه (نيل الأوطار ٣٠٠/٥) .

(٤) ت : فقال .

(٥) كذا في ت : وبقي النسخ : التقسيم .

٧٣٢ - والقدر اللائق بفرضنا : أن نشبت ما يعلم ثبوته على اضطراب^(١) من غير حاجة^(٢) إلى نظر^(٣) واعتبار . وهو كإلحاق صب البول في الماء الرآكد^(٤) بالبول فيه . وما أنكر هذا الجنس إلا حشوية^(٥) لا يبالي بقولهم ، وهم في الشرع كمنكري البدائ^(٦) في العقولات . وهؤلاء^(٧) داود وطائفة من أصحابه ، وقد قال القاضي : لا يعتد بخلاف هؤلاء ، ولا ينخرق^(٨) الإجماع بخروجهم عنه ، وليسوا معدودين من علماء الشريعة .

٧٣٣ - ومن هذا الفن ما يُحتاج فيه إلى فكر قريب . وهو ينقسم إلى الجليّ البالغ ، وإلى ما ينحط عنه :

فالجليّ^(٩) كإلحاق الأمة بالعبد في الحديث الذي ذكرناه ، وسبب الوضوح أن ما منه اشتقاق العبد^(١٠) يتحقق في الأمة ؛ فإذا^(١١) العبودية تجمعهما ، وقد يقال : عبدة للأمة ، فإذا انضم هذا إلى علم العاقل باستواء أثر العتق في العبد والأمة ، واعتقاد تماثل السريان

(١) ت : الاضطراب .

(٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : الدائم .

(٤) ت : الحشوية ولا مبالاة بقولهم .

(٥) م : البداءة .

(٦) ت : وهو يعزى إلى داود وطوائف من أتباعه .

(٧) ت : ينخرم .

(٨) ت : والجلي .

(٩) ت : اسم العبد تحقق

(١٠) ت : فإن .

فيهما ^(١) ، وتشاكل عُسر التجزئة ، ترتب على ذلك القطعُ بتنزيل الأمة منزلة العبد .

٧٣٤ - وما يتخلف الاشتراك ^(٢) عنه في معنى الاسم فهو دون ما ذكرناه . وإن كان معلوماً ، فهو كتنزيل [نبيل] ^(٣) الزبيب منزلة [نبيل] ^(٣) التمر ، لوصح حديث ابن مسعود في الحكاية المروية ليلة الجن . ولا يأبى هذا [الإلحاق ذو] ^(٤) خطوة من التحصيل . ولنا ^(٥) نرى إلحاق الأرز بالبر في الربويات من قبيل القطعيات ، وإلحاق الزبيب بالتمر أقرب ، وليس مقطوعاً به ، من قبل أن التمر قوت غالب عام ؛ فقد يرى الشارع فيه استصلاحاً ، ولم يبلغنا أن أمة من الأمم كانت تجتزي بالزبيب .

مسألة :

٧٣٥ - ما علم قطعاً بهذه الجهات التحاقه بالمنصوص عليه ؛ فلا حاجة فيه إلى استنباط معنى من مورد النص ، وبيان وجود ذلك المعنى في المسكوت عنه ، بل العقل يسبق إلى القضاء بالإلحاق ،

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : عنه الاشتراك .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) محزومة من : د . وياض في : خ ، م . والمثبت من : ت . وهكذا كنا قدرواها قبل وقوع نسخة : ت لنا .

(٥) ت : ولست أرى .

ويقدِّره^(١) بالمنصوص عليه ، وإن لم ينظر في كونه معللاً بمعنى مناسب ، مخيل أو غير مخيل^(٢) ، ولو قُدر معللاً ، فلا يتوقف ما ذكرناه من الإلحاق على تعيين^(٣) علته المستنبطة .

وإذا^(٤) كان كذلك ؛ فقد اختلف أرباب الأصول في تسمية ذلك قياساً ؛ فقال قائلون : إنه ليس من أبواب القياس ، وهو متلقى من فحوى الخطاب^(٥) .

وقال آخرون : هو من القياس . وهذه مسألة لفظية^(٦) ، ليس وراءها^(٧) فائدة معنوية . ولكن الأمر إذا رُدَّ إلى حكم اللفظ فعُدَّ ذلك من القياس أمثل ؛ من جهة أن النص غير مشعر به من طريق وضع اللغة وموجب اللسان . ولو قال رجل^(٨) : مَنْ أعتق نصفاً من^(٩) عبدي ، فالنصف الأخير منه حر . فلو أعتق معتق النصف من أمة لم [ينفذ]^(١٠) إعتاقه لإنشاء ، ولا سراية ؛ لأن لفظه هو المتَّبَع ، ولم

(١) ت : وتقديره .

(٢) في جميع النسخ ما عدا : ت (وإن لم يكن ينظر) .

(٣) ت : معال . (٤) ت : تعين علته للمستنبط .

(٥) ت : فإذا . (٦) ت : اللفظ .

(٧) ت : لطيفة . (٨) ت : ليس فيها .

(٩) ت : الرجل .

(١٠) ت : نصفاً من عبد من عبيد فالنصف الآخر .

(١١) غرومة من الأصل ، وأثبتناها من : ت .

يثبت في حكم اللفظ استرسال أحكام الشرع ؛ فتبين أن حكم اللفظ لا يقتضي ذلك ، وإنما يثبت هذا في لفظ الشارع من حيث تقرر في وضع الشرع أن الأحكام لا تنحصر على الصور ، بل تسترسل . ولو قال الشارع قاطعاً لطريق ^(١) القياس : « من أعتق شركاً له في ^(٢) عبد قوم عليه دون الأمة » كان الكلام متناقضاً .

فوضح أن تلقّي ذلك مما تمهد لا من أجل اعتبار السكوت عنه بالمنطوق به .

٧٣٦ - ثم ينقسم ذلك أقساماً ، ويتنوع أنواعاً ، فمنه : الجليّ المقطوع به ، ومنه المظنون الذي لا يثبت فيه العلم . فالوجه أن يسمى ذلك قياساً ، وإن عني من أبي تسمية ^(٣) ذلك قياساً أن لفظ الشارع كاف ^(٤) فيه من غير سبّر وفكر - فهو صحيح .

فهذا القدر كاف في توطئة الكلام في هذا القسم .

[القسم الثاني قياس العلة] ^(٥)

٧٣٧ - والقسم الثاني من أقسام النظر الشرعي : استنباط المعاني المخيلة ^(٥) المناسبة من الأحكام الثابتة في مواقع النصوص والإجماع ،

(١) ت : بطريق . (٢) ت : من .

(٣) ت : تسميته . (٤) م : كان فيه . (٥) م : المختلفة .

(٥) زيادة من المحقق .

ثم إذا وضع ذلك على الشرائط التي سنشرحها ، [وثبتت تلك] ^(١) المعاني في غير مواقع النص ، وسلمت عن المبطلات - فهذا القسم يسمى قياس العلة ، وهو على [التحقيق] ^(٢) بحر الفقه ومجموعه ، وفيه تنافس النظر . وأكثر القول في هذا الكتاب يتعلق ببيان صحيحه وفاسده ، وذكر الاعتراضات الصحيحة والفاسدة عليه ^(٣) . وأنا أرى أن أصدّر القول فيها بالطرد ومعناه ، وذكر المذاهب في قبوله ورده ، واختيار المسلك الحق فيه ^(٤) . إن شاء الله تعالى .

مسألة :

[في الطرد]

٧٣٨ - الطرد هو الذي لا يناسب الحكم ولا يشعر به ، ولو فرض ربط نقيض الحكم [به] ^(٥) لم يترجّح في مسلك الظن ، قبل البحث عن القوادح ^(٦) النفي على الإثبات ، ولم يكن من فنّ الشبه على ما نصفه ^(٧) . هذا هو الطرد .

٧٣٩ - وقد ذهب المعتبرون من النظر إلى أن التمسك به باطل ،

(١) دو م وخ : وثبت ذلك من المعاني . والمثبت من : ت .

(٢) محزومة من : د ، وياض في : م ، خ ، وما أثبتناه من : ت .

(٣) ت : فيها . (٤) ت : فيه .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) د : القوادح النفي على والمثبت

(٧) ت : سنصفه . عبارة : ت .

وتناهى القاضي في التغليظ على مَنْ يعتقد ربطاً حكم الله تعالى به .

٧٤٠ - وذهب طوائف من أصحاب أبي حنيفة إلى أنه حُجّة من حجج الله تعالى ، إذا سلم من الانتقاض ، وجرى على الاطراد .

٧٤١ - وذهب الكرخي^(١) إلى أن التعلُّق به مقبول جدلاً ، ولا يسوغ التعويل عليه عملاً ولا فتوى^(٢) .

٧٤٢ - وقد أكثر المحققون في وجوه الرد على أصحاب الطرد ، وحاصل ما ذكروه يشول إلى وجوه ، منها^(٣) :

أن أقيسة المعاني لم تقتض الأحكام لأنفسها ، وإنما ظهر لنا من دأب^(٤) أصحاب رسول الله ﷺ التعلُّق بها ، إذا عَدِمُوا متعلِّقاً من الكتاب والسنة ، فكان مستندُ الأقيسة الصحيحة إجماعهم . على ما سبق تقريره . والذي تحقق لنا من مسلكهم^(٥) النظرُ إلى المصالح والمرشد ، والاستحاثات^(٦) على اعتبار^(٧) محاسن الشريعة ، فأما^(٨) الاحتكام بطردٍ لا يناسب الحكم ولا يُثير شبهاً ، فما كانوا يَرَوْنَه

(١) عبيد الله بن الحسين الكرخي ، أبو الحسن . فقيه . انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق (الأعلام ٣٤٠/٤) .

(٢) ت : الفتوى . (٣) ت : نذكرها .

(٤) ساقطة من : ت . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : مسالكهم . (٦) م : والاستحاثات .

(٧) ت : اعتناق محاسن الشرع . (٨) ت : وأما .

أصلاً ؛ فإذا^(١) لم يستند الطرد إلى دليل قاطع سمعي . بل يتبين أنهم كانوا يأتونه ، ولا يروونه ، ولو كان الطرد منوطاً لأحكام الله تعالى ، لما أهملوه وعطلوه^(٢) . فقد استمرت الطريقة قاطعة من وجهين :

أحدهما - أنا أوضحنا أنه ليس للطرد مستند معلوم ولا مظنون ، وليس هو في نفسه مقتضياً حكماً لعينه .

والآخر - أنا نعلم^(٣) إضرابهم عن مثله في النظر في أحكام الوقائع ، كما نعلم إكبابهم على تطبيق الأحكام على المصالح الشرعية وهذه طريقة واقعة .

٧٤٣ - ومن أوضح ما يُعتمد [به]^(٤) أن مناط الأعمال في الشريعة ينقسم إلى : معلوم ومظنون . وما^(٥) لا يتطرق إليه علم ولا ظن ؛ فذاكره ومعلق الحكم به متحكم^(٦) . وقد أجمع حملة الشريعة على بطلان الاحتكام .

فإن ادعى الطارد ظناً [تبين]^(٧) خلفه وكذبه ، فإن للظن في مطرد

(١) ت : وإذا .

(٢) ت : وما عطلوه .

(٣) د : أنا نعلم (أن) إضرابهم عن مثله .. وقد أثبتنا عبارة : ت .

(٤) مزينة من : ت .

(٥) ت : في مالا .

(٦) ت : محتكم .

(٧) د . يبين . والمثبت من : ت .

العرف^(١) أسباباً ، كما أن^(٢) للعلوم النظرية طرقاً^(٣) مفضيةً إليها .
ومن ادعى أنه يظن أن وراء الجبل المَظَل غزالة من غير أن يبين^(٤)
لظنه مرتبطاً أو سبباً ، كان صاحب هذه المقالة كاذباً أو مُخَيلاً ؛
فإذاً بطل التحكم ، ولم ينقذ ظن ولا علم . والذي ربط به
ثبوت^(٥) الحكم ، لو نسب إلى نفيه ، لكان كما لو نسب إلى
إثباته ؛ فلا يبقى للتعليق به وجه .

٧٤٤ - و [قد]^(٦) انتهى كلام القاضي والأستاذ في هذا إلى
ما نرمرز إلى مبادئه ، فإنهما قالَا :

مَنْ طرد عن غِرّة فهو جاهل [غبي]^(٧) ، ومن مارس قواعد
الشرع^(٨) ، واستجاز الطرد ، فهو هازئ بالشريعة ، مستهين بضبطها
مشير إلى أن الأمر إلى القائل كيف أراد .

٧٤٥ - فإن قيل: سلامته عن النقض تُغلب على الظن انتصابه علماً.
قلنا : هذا الطارد مطالب^(٩) بتصحيح مطرده^(١٠) ، فهو الذي

(١) ت : الاعتقاد .

(٢) ت : طرقاً وسبلاً .

(٣) ت : ساقطة من : ت .

(٤) في د ، خ ، م ، ولو . والمثبت من : ت .

(٥) د ، خ ، م : عى . والمثبت من : ت .

(٦) ت : الشريعة . (٧) ت : يطالب . (٨) ت : طرده .

طرده ، والصورة التي فيها النزاع عند المعترض على الطرد [نقص
للطرد] ^(١) .

٧٤٦ - فإن قال الطارد : فقد اطرده في غير محل النزاع .

قيل له : جريانه في غير محل النزاع لا يوجب القضاء بالطرد ^(٢)
في غيره ، وعلى الطارد أن يثبت كونه علماً ^(٣) فيما ادعى جريانه
فيه . فإن تمسك بنفس الجريان . قيل : هذا جريان في مسائل معدودة
فلا ينتهض علماً ، ولا يجب منه الحكم على جميع الشريعة . فإنما ^(٤)
يكون ما ذكره ^(٥) مخيلاً لو جرى الطرد في جميع المسائل ، وساقه
الحكم على حسب طرد ^(٦) الطارد .

فأل ^(٧) النزاع إلى [أن] ^(٨) ما جرى على وفاق : هل هو علة ؟
فإذ ذاك ربما تخيل من لا تحصيل له أن الجاري علة . وسنبين أن
الأمر ليس كذلك .

٧٤٧ - بعد هذا قلنا : إذا ^(٩) كان الطارد منازعاً في طرده ، فكيف

(١) في د ، م : بعض الطرد ، والمثبت من : ت .

(٢) ت : باطراده في غيره ، ثم على ...

(٣) ت : علة . (٤) ت : فلما .

(٥) ت : ذكره . (٦) ت : دعوى .

(٧) ت : وآل . (٨) مزيدة من : ت .

(٩) ت : فلما إذا .

١١ يصح أن^(١) يستدل بالطرد ؟ . وحاصل^(٢) استدلاله أنه يقول :
الدليل على صحة طردي دعواي اطرادَه في صور النزاع . فلا يبقى^(٣)
بعد هذا الذي عُقل تعلق بالطرد المحض في مسائل معدودة .

٧٤٨ - ثم قال القاضي : لو كان التمسك بالطرد سائغاً ، لما عجز
عنه أحد من طبقات الخلق ، ولما كان في اشتراط [استجماع]^(٤)
أوصاف المجتهدين معنى . فإن زعم زاعم : أن شرط الطرد أن يسلم
من^(٥) العوارض والمبطلات ، ولا يتهدى إليها إلا^(٦) العالم . قيل
له : ليطرُد العاَمي ، ثم يراجع العالم . فإذا^(٧) انتهى التصرف في
الشرع إلى هذا المنتهى ، كان ذلك هزءاً بقواعد الدين .

٧٤٩ - ثم نقول : علماء الشريعة صرفوا مباحثتهم في الوقائع
العربية عن النصوص والإجماع ، إلى [ما يرونه]^(٨) مشعراً بالحكم
مشيراً إليه مخيلاً به ، وقد ضرب الحلبي لذلك مثلاً ، فقال : من
رأى دخاناً وثار^(٩) له الظن أن وراءه حريقاً ، كان محوماً على

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : فحاصل .

(٣) هنا نقص في نسخة م : مقداره ورقة بوجهيها من نسخة : د ، التي نقل عنها .

(٤) د ، م : اجتماع ، والمثبت من : ت .

(٥) ت : عن . (٦) ت : إلى .

(٧) ت : وإذا . (٨) د ، خ ، م : برد . والمثبت من : ت .

(٩) ت : دخاناً ثاراً فظن .

الإصابة قريباً من نيلها . فإن قال [وقد رأى غباراً] ^(١) : إن وراءه حريقاً ، لم يكن ما جاء به علماً على ^(٢) ما أنبأ عنه ، وأقيسة الشريعة أعلام الأحكام ، وهذا بمنزلة ^(٣) الطارد .

فإن تنسم نسيماً أريجاً فقال ^(٤) : إن وراءه حريقاً ، كان ذلك في محل فساد الوُضْع ، من حيث إنه استدل بالشيء على نقيضه .

وهذا القدر فيه بلاغ ومقنع في الرد على أصحاب الطرد .

٧٥٠ - فأما من جَوَزَ الجدل ^(٥) به ، ومنع تعليق ^(٦) ربط الحكم به ، عَقْدُ وعَمَلَا ، وفتوى وحُكْمًا ، [فقد] ^(٧) ناقض ؛ فإن المناظرة مباحة عن مآخذ الشرع ^(٨) ، والجدل يَسْتَأْقِها على أحسن ترتيب وأقرب إلى المقصود ، وليس في أبواب الجدل ^(٩) ما يَسُوغُ استعماله في النظر ، مع الاعتراف بأنه لا يصلح أن ^(١٠) يكون مناطاً للحكم . وغايةُ المعترض أن يُثَبِّت ذلك فيما يتمسك به خصمه ، فإذا ^(١١) اعترف به ، فقد كفى المثونة ^(١٢) ، وعاد الكلام نكداً وعناداً

(١) المثبت من : ت ، وفي غيرها : وقد رأينا أن .

(٢) ت : لما أنبأ . (٣) ت : مترلة (بلون الباء) .

(٤) ت : قال . (٥) ت : الجدل .

(٦) ساقطة من : ت . (٧) د، خ : فهذا . والمثبت من : ت .

(٨) ت : الشريعة . (٩) ت : والجدل يستأقها .

(١٠) ت : لأن . (١١) ت : فإن . (١٢) ت : المثونة .

[وأضحى] ^(١) لجاجاً ، وخرج عن كونه حجاجاً .

٧٥١ - فأما الطاردون ، فمما تمسكوا به أن قالوا : للشارع أن ينصب الطردَ علماً ، وإن لم يكن مناسباً للحكم ، وإذا لم يمتنع ذلك ، لم ^(٢) يمتنع من المستنبط تقديره .

وهذا لا حاصل له ؛ فإن للشارع تأسيس ^(٣) الحكم ، وما يذكره ^(٤) من عِلْمٍ يجري مجرى الحد ، ولو ذكر الشارع ^(٥) الحكم من غير علةٍ لقبول ^(٦) بالقبول ، فإذا ^(٧) حذّه صدق ؛ والمستنبط ممنوع من التحكم بالحكم كما سبق . فإن ظن شيئاً بمسلك شرعي أبداه ، وعرضه على القواعد ، وليس للطارد ^(٨) مسلك ظني ، ولا له ^(٩) منزلة الابتداء بوضع الحكم ^(١٠) . ولو جاز أن يتحكم بنصب الطرد ، لجاز أن يتحكم بنصب ^(١١) الحكم ، وهو في التحقيق كذلك ؛ فإن الطارد يتحكم ^(١٢) بالحكم في صورة يدعيها ، وهو منازع فيها .

(١) في د ، خ ، م : واضحاً ولجاجاً ، والمثبت من : ت .

(٢) ت : ذلك منه ، لم يبعد . (٣) ت : تبين .

(٤) ت : نذكره . (٥) ت : التاريخ .

(٦) ت : لقبول بالقبول . (٧) ت : فإذا (بالتوين) .

(٨) ت : للطرد . (٩) ت : للطارد .

(١٠) ت : حكم الشرع . (١١) ت : بالحكم (بدون نصب) .

(١٢) ت : متحكم .

٧٥٢ - ومما عدّوه مُستروحاً لهم أن قالوا : المعاني المخيلة المناسبة للحكم لا توجب لعينها ، كما لا يوجب الطرد الحكم لذاته ؛ إذ الشدة التي اعتُقدت مخيلة في إثارة^(١) التحريم كانت ثابتة والخمر حلال ؛ فإذا العِللُ كلها وإن اعتُقدت مخيلة - إذا كانت - لا توجب الأحكام لأعيانها ، فهي كالطرد .

قلنا : هذا فاسد لا حاصل له ؛ فإننا لا نرتضي المخيل من جهة الإخالة ، ولكن إذا صادفناه وظنناه^(٢) موافقاً لعلل الصحابة ، ومسالكتهم - رضي الله عنهم - في النظر ، فهو الدليل^(٣) على وجوب العمل ، لا نفس الإخالة ، ولم يثبت تمسك الصحابة بالطرد ؛ فلا يبقى للمستنبط وجه يبني^(٤) عليه الظن بأن ما طرده^(٥) منصوبُ الشارع ؛ فالأمر إلى التحكم المحض ، وهو باطل من^(٦) دين الأمة ، كما سبق تقريره .

مسألة :

٧٥٣ - إذا ذكر المستنبط علة مخيلة^(٧) مناسبة ، ولكنها منتقضة

(١) ت : آثار .

(٢) ت : ظنناه (بدون الواو) . (٣) ت : وهو .

(٤) ت : يثير غلبة الظن . (٥) ت : ما طرد .

(٦) ت : في . (٧) ت : مناسبة محيلة .

فقيدها بلفظ يدرأ النقض - فالذين يتمسكون بالطرد المحض لا يمتنعون من التمسك بها ، والذين^(١) ردوا الطرد اختلفوا في ذلك . فذهب^(٢) المحققون : إلى أن ذلك الوصف الزائد الذي لا حظ له في الفقه على حياله ، ولا على تقدير ضمه محذوف غير محتفل به والدليل على ذلك هو الدليل على إبطال الطرد^(٣) ؛ فإن حاصل القول في الرد على القائلين به^(٤) نسبتهم إلى التحكم ، ولا فرق بين التحكم بما هو على صيغة علة ، وبين التحكم بصيغة^(٥) [تقيدت]^(٦) العلة بها .

٧٥٤ - وهذه المسألة لا تصفو قبل ذكر النقض وحقيقته ورده^(٧) وقبوله فإن الخصم قد يقول : فائدة هذه الزيادة درء النقض ، فإذا ظهرت فائدته في الكلام ، خرج عن كونه متحكماً به ، من حيث نتج^(٨) فائدة ، وهي اندفاع النقض ، وليس^(٩) كما إذا كان الكلام بجملته طرداً غير مناسب ؛ لأن صاحبه حري أن ينسب إلى التحكم . فالوجه^(١٠) أن يقال : إن كانت المسألة التي ترد نقضاً لو حذفت

- | | |
|-------------------------|---|
| (١) ت : ومن رده . | (٢) ت : فذهب ذاهبون . |
| (٣) ت : المطرد . | (٤) ت : بالطرد . |
| (٥) ت : على صفة تقيدت . | (٦) د ، خ ، م : تعبد ، والمثبت من : ت . |
| (٧) ت : وقبوله أو رده . | (٨) ت : أنتج . |
| (٩) ت : دليل كما إذا . | (١٠) ت : والوجه . |

الزيادة ، تفارق محل العلة بفرق^(١) فقهي ، فالمذكور^(٢) دونه بعض العلة ، والاقتصار على بعض العلة لا يجدي فائدة . وإن كان لا ينقدح فرق^(٣) فقهي ، فالعلة منتقضة ، لا يعصم فيها^(٤) لفظ لا يفيد فقهاً ، ولا يشعر بفرق معنوي ، وهو بمثابة تعليل الرجل حكماً ، مع تقييد العلة بنعيق غراب ، أو ما في معناه مما لا يفيد ، حتى إذا ألزم شيئاً ، اتخذ ما ذكره مَدْرَأَهُ . وهذا من الفن الذي يأنف منه المحقق . وسنعود إلى تحقيق ذلك في باب النقص . إن شاء الله تعالى . فإذا ثبت أن التقييد بما لا فقه له لا يفيد .

٧٥٥ - فلو فرض التقييد باسم غير مُشعرٍ في وضع اللسان بفقهه ، ولكن مباينة المسمى لما عداه مشهورة عند النظر ، فهل يكون التقييد بمثل هذا اللفظ مُحَصَّنًا^(٥) للعلة ؟ . وهذا كتقييد العلة بالطلاق في قول القائل : جزء [حله الحل]^(٦) . فإضافة الطلاق إليه نافذة^(٧) كالجزء^(٨) الشائع . فإذا^(٩) قال المَلْزَم : العلة تنتقض بالنكاح ، ولفظ الطلاق لا فقه فيه ، فيكون من جواب المعلن : أن الطلاق

(١) ت : بفرق فقه .

(٢) ت : فرق فقيه .

(٣) ت : منها .

(٤) ت : محضاً .

(٥) الزيادة من : ت .

(٦) ت : نافذ .

(٧) ت : كالشائع .

(٨) ت : وإذا .

سلطانه ونفوذه^(١) يفارق النكاح ، إذ^(٢) تسميته تُشير إلى خصائصه
فذكره كذكر خاصية تفيد فقهاً .

وهذا مما تردد فيه أرباب الجدل . ولعل الأقرب تصحيحه ؛ فإن
ذلك جار مجرى اصطلاح النظار على عبارات يتواطئون عليها مشعرة
بأغراضهم^(٣) .

فهذا مقدار غرضنا الآن في الطرد وما يليق به . ونحن نذكر بعده
تفصيل القول فيما تثبت به علل الأصول .

[فصل (٥)]

القول في تصحيح علة الأصل في أقيسة المعاني

٧٥٦ - إذا ثبت حكمٌ متفق عليه ، وادعى المستنبط أنه معلل
بمعنى أبداه ، فهو مطالب بتصحيح دعواه في الأصل . وادعى بعض
الأغبياء أنه لا يسوغ ذلك ، ولكن على المعارض أن يبطل ذلك
برده^(٤) ، إن كان عنده مبطل^(٥) .

وهذا قول من لا يحيط بمنازل النظر وحقائق الأقيسة . فإذا ادعى

(١) ت : نفوذه . (٢) ت : ونسبته .

(٣) ت : أغراض لهم .

(٤) ت : بوجه وهامش د : بوجهه (٥) ساقطة من : ت .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

مدَّعٍ أن المعنى الذي^(١) أبداه علّة^(٢) للحكم ، فهذه دعوى عرية عن البرهان ؛ من جهة أن التحكم بنصب العلل^(٣) غير سائق ، كما سبق في الرد على الطاردين ، فلا بدّ من ظهور وجه في ظن المستنبط ، يوجب تخيل معنى مخصوص في انتصابه علماً ، وهو مطالب بإبدائه فإذا اقتصر على محض الدعوى ، كان ادعاؤه المجرد في نصب العلل كادعائه الحكم في محل النزاع ، وكادعائه كون صورة النزاع كمسألة متفق عليها من غير ذكر جامع . ومن أنكر أن ادعاء معنى الأصل في حقيقة الدعوى وصورتها ، فقد جحد الضرورة . وإن اعترف الخصم أنها^(٤) دعوى ، وألزم^(٥) قبولها من غير برهان ، فقد تنهى في الاحتكام ، وانحط عن رتبة النظر بالكلية .

٧٥٧ - فإن زعم زاعم : أنني نصبتُ علماً ، كانت الصحابة تنصبه^(٦) للأحكام علماً - قيل له : كانوا ينصبون كل علم لكل حكم ، أو كانوا يرون لذلك مسالك تُخصّصُ بعضُ الأعلام ؟ فإن زعم أنهم كانوا ينصبون كل شيء علماً ، فقد ظهر اجترأؤهم^(٧) ، وقصارى كلامهم العود إلى الطرد .

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : علم .

(٣) ت : العلم .

(٤) ت : يكونه دعوى .

(٥) ت : والترم .

(٦) ت : نصب الأحكام أعلاماً .

(٧) ت : اجترأؤه .

وإن سلّموا أنهم كانوا [يشبتون] ^(١) الأحكام لوجوه ^(٢) هي عللها - فيقال لمن ادعى نصب العلم : ما الدليل على أن ما نصبته من جنس منصوب الصحابة ؟ فيرجع ^(٣) حاصله إلى القول بالمطالبة بالدليل ؛ فإن [قيل] ^(٤) : الدليل على ثبوت المدعى علماً عجز المعارض عن الاعتراض عليه ، فهذا كلام سخيّف ؛ فإن المعارض واقف موقف المسترشد ^(٥) سائلٌ خصمه إثبات دليل ؛ فكيف يحسن ردُّ الدليل إلى عجزه وقدرته ؟ ، ولو اعترف بعجزه عن الاعتراض ، لم ينتهض عجزه علماً على انتصاب ما ادعاه ^(٦) المجيبُ علماً .

وهذا القدر [من التنبيه] ^(٧) كافٍ ، إذ هو ^(٨) من الكلام الغث ويكفي التنبيه في مثل هذا المقام .

٧٥٨ - فإذا ثبت ذلك اختتمناه بأمر نجعله فاتحة الغرض .
وقلنا : لا بد أن يكون لذلك العلم وجه عند ناصبه ، ولأجله يُفني به ، ويلزم العمل بموجبه ، والمستول ^(٩) يريد منه أن يبدیه . وكل

(١) مزيدة من : ت ، م ، وعزومة في الأصل .

(٢) ت : لوجوه عليها .

(٣) ت : فرجع حاصل القول إلى المطالبة بالدليل .

(٤) مزيدة من : ت . (٥) ت : المسترشدین .

(٦) ت : ادعى . (٧) زيادة : من : ت .

(٨) عبارة ت : أن يوقي الكلام الغث ، ويكفي فيه بالتنبيه في مثل هذا المقام .

(٩) ت : وعلى المستول منه أن يبدیه .

ذلك مبني على إبطال الطرد ؛ فإذا لا بد من إثبات معنى في الأصل ،
ديناً أو جدلاً .

وقد اضطربت الآراء في السبل التي تتضمن إثبات علة الأصل .

[مسالك الباحثين في إثبات علة الأصل] (٥)

ونحن نذكر مسالك النظر في ذلك مسلماً مسلماً ، ونذكر في كل
مكان ما يليق به ، إن شاء الله تعالى .

٧٥٩ - فمما اعتمده المحققون ، وارتضاه الأستاذ أبو إسحاق :
إثباتُ علة الأصل بتقدير إخالته ومناسبته الحكم^(١) ، مع سلامته
عن^(٢) العوارض والمبطلات ، ومطابقته^(٣) الأصول ، وعبر الأستاذ
[عنه]^(٤) في تصانيفه بالاطراد^(٥) والجريان ، ولم يعن الطرد
المردود ؛ فإنه من أشد الناس على الطاردين ، ولكنه عرض بالإخالة
وقرنه باشتراط الجريان ، وعنى بالجريان السلامة [عن]^(٦) المبطلات .

٧٦٠ - فإن قيل : إذا أبدى المعلل وجهاً مرتضياً في الإخالة قبل ،
وقيل له : ليس كل مخيل علماً ، وليس كل استصلاح وجهاً مرتضياً

(١) ت : للحكم .

(٢) ت : ومطابقة .

(٣) ت : مزيدة من : ت .

(٤) ت : بالجريان والاطراد .

(٥) د ، م : في . والمثبت من : ت .

(٦) زيادة من عمل المحقق .

في الأحكام ، فمن أين زعمت^(١) أن ما أبديته من قبيل ما يعتمد عليه^(٢) ؟ ؛ إذ الإخالات^(٣) منقسمة ، ووجوه الاستصلاح^(٤) منتفية^(٥) ، والشرع لا يرى تعلق^(٦) الحكم بجميعها ولم تضبط الرواة مسالك الظنون^(٧) للصحابة وأنحائهم .

فإذا بطل دعوى التعلق بكل مصلحة ، ولم يتبين^(٨) لنا ما اعتمده الأولون ، فكيف تدل نفس الإخالة ؟ .

قلنا : قد يتبين^(٩) لنا أنهم - رضي الله عنهم - في الأزمان المتطاولة ، والآماد المتمادية ما كانوا ينتهون إلى وجوه مضبوطة ، بل كانوا يسترسلون في الاعتبار استرسال من لا يرى لوجوه الرأي انتهاء^(١٠) ، ويرون طرق النظر غير محصورة ، ثم كان اللاحقون يتبعون السابقين ، ولا يعتنون بذكر^(١١) وجوه في الحصر لا تتعدى فعلنا بضرورة العقل أنهم كانوا يتلقون معاني ومصالح من موارد الشريعة ، يعتمدونها^(١٢) في الوقائع التي لا نصوص فيها ، فإذا

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : الإخالة .

(٤) ت : المصالح .

(٥) كذا في د ، م ، وفي : ت : بدون فقط ، ولعلها متقبة .

(٦) ت : تعلق .

(٧) ت : مسالك نظر الصحابة .

(٨) ت : يتبين .

(٩) ت : يدرك .

(١٠) هامش د : انتهاء .

(١١) ت : ويعتمدونها .

ظنوها ، ولم يناقض رأيهم فيها أصلٌ من أصول الشريعة ، أجروها ، واستبان أنهم كانوا ^(١) لا يبغيون العلم اليقين ، وإنما كانوا يكتفون بأن يظنوا شيئاً علماً ، فإذا ظهرت الإخالة ، وسلم المعنى من المبطلات وغلب الظن ، كان ذلك من ^(٢) قبيل ما يتعلق به الأولون قطعاً .

٧٦١ - وأنا أقرب في ذلك قولاً وأقول ^(٣) : إذا ثبت حكم في أصل ، وكان يلوح في سبيل الظن [استناد] ^(٤) ذلك إلى أمر ، ولم يناقض ذلك الأمر شيء ، فهذا هو الضبط الأقصى ، الذي لا يفرض عليه مزيد . فإذا أشعر الحكم في ظن الناظر بمقتضى ^(٥) استناداً إليه ، فذلك المعنى هو المظنون علماً وعلة لاقتضاء ^(٦) الحكم . فإذا ظهر هذا ، وتبين أن الظن كافٍ ، وتوقع الخطأ غير قادحٍ ، ولا مانع من تعليق الحكم ، كان ذلك كافياً بالغاً .

٧٦٢ - وما يعضد به الغرض أن كل حكم أشعر بعلة ومقتضى . ولم [يدرأه] ^(٧) أصلٌ في الشرع ، فهو الذي يُقضى ^(٨) بكونه معتبراً

(١) ت : ما كانوا يبغيون العلم واليقين .

(٢) ت : مرشد ما كان يتعلق الأولون قطعاً .

(٣) ت : فأقول .

(٤) غرومة من : د ، وأثبتناها من : ت ، م .

(٥) ت : بمقتضى .

(٦) ت : اقتضاء الحكم .

(٧) في : د . م : يدرأ . والمثبت من : ت . (٨) ت : يفضى .

النظر ، فإن الشارع ما أشار إلى جميع العلل ، واستنبط^(١) نظار الصحابة - رضي الله عنهم - وكانوا يتلقون نظرهم مما ذكرته قطعاً .
فإن قيل : فالإخالة مع السلامة هي الدالة إذا .

قلنا : لا . ولكن إذا ثبتت الإخالة ، ولاحت المناسبة ، واندفعت المبطلات ، التحق ذلك بمسلك نظر الصحابة - رضي الله عنهم - فالدليل^(٢) إجماعهم إذا . كما تقدم في إثبات القياس على منكره .
٧٦٣ - فإن قيل : قد ثبت من رأيكم أنه لا تخلو^(٣) واقعة عن حكم الله تعالى ، ما دامت أصول الشريعة محفوظة ، وثبت أن النظر ليس مسترسلاً في وجوه المصالح كلها ، ومآخذ^(٤) الأحكام مضبوطة ، والوقائع المتوقعة لا ضبط^(٥) لها ، فكيف يستند ما لا نهاية له إلى المتناهي ؟ وهذا سؤال عسير جداً .

ونحن نقول : أولاً - انضباط المآخذ مسلم ، والحكم بأن حكم الله يجري في كل واقعة مسلم ، مع انتفاء النهاية . والسبيل فيه أن كل فن من فنون الأحكام يتعارض فيه نفي وإثبات ، ثم لا محالة لا^(٦) يُلغى أصل يعارضه نقيض له ، إلا والنهاية تنتفي عن أحد

(١) ت : وانبط . (٢) ت : والدليل على إجماعهم إذا .

(٣) ت : أنه لا يجوز أن تخلو واقعة . (٤) ت : فمآخذ الكلام والأحكام .

(٥) ت : نهاية . (٦) ساقطة من : ت .

المتقابلين لا محالة . وبينان ذلك بالمشال : أن الأعيان النجسة^(١) مضبوطة محصورة ، والذي ليس ينجس لا نهاية له ، فكل ما ثبتت نجاسته اتبع النص فيه ، وكل ما أشكل أمره ، فإن كان في وجوه النظر ما يقتضي إلحاقه بالأعيان النجسة^(٢) ألحق بها ، وإن لم يظهر وجه يقتضي ذلك التحق بما لا نهاية له من الطاهرات ؛ فينتظم من هذه الجملة^(٣) في النفي والإثبات ما لا نهاية له . وكذلك القول في جميع [مسالك]^(٤) الأحكام . وهذا من نفائس الكلام .

وسنقرره على أحسن الوجوه. إن شاء الله تعالى في كتاب الاجتهاد .

وهذا منتهى الغرض في إثبات علة الأصل بطريق الإخالة .

٧٦٤ - وأما^(٥) ما اعتمده الشافعي وارتضاه ، ولا معدل^(٦) عنه ، ما وجد إليه سبيل - فهو : دلالة كلام الشارع في نصبه^(٧) الأدلة والأعلام ، فإذا وجدنا ذلك ابتدرناه ، ورأيناه أولى من كل مسلك ، [ثم]^(٨) ذلك يقع على وجوه^(٩) ، منها : ما يقع على صيغة التعليل صريحاً ، كقوله تعالى : (كَيْلًا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)^(١٠) .

(١) ما بين القوسين ساقط من : ت (٢) ت : الجهة .

(٣) مزيدة من : ت . (٤) ت : فأما .

(٥) ت : ولا يعدل إليه . (٦) ت : في نصب .

(٧) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت ، م .

(٨) ت : وجوه نضرب أمثلتها ، منها . (٩) سورة الحشر : ٧ .

ومنها ^(١) : ما يتضمن التعليل ويُشعر به إشعاراً ظاهراً . وهو يقع على وجوه ، نضرب أمثلتها . فمنها : قوله - عليه السلام - لمن سأله عن بيع الرطب بالتمر : « أينقصُ الرطب إذا [يبس] » ^(٢) ؟ فقال السائل : نعم ؛ فقال - عليه السلام - : فلا إذا » ، فجرى ذلك منه متضمناً تعليلاً بنقصان الرطب عن وزن التمر عند الجفاف . وقد تكلم بعض من لا يُعدُّ من أهل البصيرة بالعربية ^(٣) على هذا الحديث ؛ فقال : معنى الحديث أنه إذا نقص فلا يباع ^(٤) الناقص بالتمر الذي لم ينقص ، وأكد هذا عند نفسه بأن قال : (إذا) يتعلق بالاستقبال ، والفعل المضارع المتردد بين الحال والاستقبال إذا تقييد (بإذاً) تجرّد للاستقبال ، وانقطع عن احتمال الحال ، وكذلك جملة نواصب الأفعال المضارعة ، إذا تعلقت بها ، فإنها تحضها للاستقبال . فقلوه : (إذا) تصرف النهي إلى الاستقبال عند فرض النقصان في الرطب .

٧٦٥ - وهذا قول عري عن التحصيل من وجوه :

منها - أن السائل سأله عن بيع الرطب بالتمر في الحال ؛ فيبعد أن يُضربَ عن محل السؤال ، ويتعرض للاستقبال . وكان قد شاع

(٢) ت : جف .

(٤) ت : فلا تبع .

(١) ت : وفيه .

(٣) ت : في العربية .

في الصحابة - رضي الله عنهم - تحريمُ ربا الفضل ، فردَّ الجواب إليه . والإضراب عن محل السؤال^(١) غير لائق بمنصب الرسول - عليه السلام - ثم لم يجر لفعل مستقبل ذكرٌ في الحديث ، فلما^(٢) جرى السؤال متعلقاً بصيغة المصدر ، فإنه - عليه السلام - سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال - عليه السلام - بعد مراجعة^(٣) السائل وأخذ جوابه : فلا إذا . و (إذا) قد تستعمل على أثر جُملي ليس فيها لفعل مستقبل^(٤) ذكرٌ ، وقد يُستعمل متصلاً بالفعل غير عامل فيه ؛ فإنه يجري عند النحويين مجرى ظننت . فإن تقدم واتصل بالفعل عمل . كقولك في جواب كلام : إذا أكرمَ زيداً ، وإن توسط جاز إلغاؤه عن العمل ، وجاز إعماله كقولك : [زيداً إذا أكرمَه ويجوز أكرمَه بالرفع ، وإن أخرته لم يجز إعماله كقولك] ^(٥) : زيداً أكرمَه إذا بالرفع لا غير . وإذا لم يعمل كان كالتثمة للكلام ، والصلة الزائدة التي لا احتفال بها ، ولا وقع لها في تغيير معنى وتخصيصه باستقبال عن حال ، ولكنه إذا اتصل بكلامٍ مصدرٍ بالفاء اقتضى تسبيهاً وتعليلاً ، كما قال - عليه السلام - : فلا إذا . ثم السر في

(١) ت : الإشكال . (٢) ت : وإنما .

(٣) ت : بعد مراجعته السؤال . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ما بين المعقفين ساقط من : د . وأثبتناه من : ت . وانظر في هذه المسألة (حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ١٨٨/٣) .

ذلك أن الرسول - عليه السلام - استنطق السائل بالعلة ، وما كان يخفى عليه - عليه السلام - أن الرطب ينقص ^(١) إذا يبس ^(٢) ، فلما نطق السائل وقع تعليل الرسول - عليه السلام - مرتباً على نطق السائل على [جفاف] ^(٣) الرطب ، معناه : إذا علمت ذلك فلا إذا .

٧٦٦ - وما يجري تعليلاً صيغةً تتضمن تعليل الحكم باسم مشتق . فالذي أطلقه الأصوليون في ذلك أن ما منه ^(٤) اشتقاق الاسم علةً للحكم في موجب هذه الصيغة ، كما قال تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ^(٥) . وكما قال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ^(٦) . فتضمن ^(٧) سياق الآيتين تعليل القطع والحد بالسرقة والزنا .

وهذا الذي أطلقوه مفصل عندنا ، فإننا نقول : إن كان ما منه ^(٧) اشتقاق الاسم مناسباً للحكم المعلق بالاسم ، فالصيغة تقتضي التعليل كالقطع الذي شرع مقطعةً للسرقة ، والجلد المثبت مردعة عن فاحشة الزنا ، وفي الآيتين قرائن تؤكد هذا ، منها : قوله تعالى : (جَزَاءُ

-
- | | |
|----------------------|--|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) محزومة من : د ، خ ، م ، وأثبتناها من : ت . |
| (٣) ت : فيه . | (٤) سورة المائدة : ٣٨ . |
| (٥) سورة النور : ٢ . | (٦) ت : فضمن . |
| (٧) ت : كان منه . | |

بِمَا كَسَبَ نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ (١) . وقوله تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ) (٢) .

وإن لم يكن ما منه اشتقاق الاسم مناسباً (٣) للحكم ، فالاسم المشتق عندي كالاسم العلم . وتعلق أئمتنا في تعليل ربا الفضل بالطعام (٤) بقوله - عليه السلام - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » (٥) فوقف (٦) على إثبات كون الطعام (٧) مشعراً بتحريم التفاضل ، وإلا فالطعام والبرُّ بمثابة واحدة ، لو علق الحكم [بهما] (٨) .

٧٦٧ - وإذا ثبت بلفظ ظاهر قصد الشارع في تعليل حكم بشيء فهذا (٩) أقوى متمسك به في مسالك الظنون ؛ فإن المستنبط إذا اعتمد إيضاح الإخالة ، وإثبات المناسبة ، وتدرج (١٠) منه إلى تحصيل الظن ، فإن صحَّح الرسول - عليه السلام - كانوا - رضي الله عنهم

(١) سورة المائدة : ٣٨ . (٢) سورة النور : ٢ .

(٣) ت : مناسباً لاقتضاء الحكم . (٤) ت : بالطعم .

(٥) لم نعر على الحديث بهذا اللفظ . وفي مسلم ، ومسنَد أحمد : الطعام بالطعام مثلاً بمثل (نيل الأوطار : ٣٠٠/٥) وعند ابن ماجة والبخاري : نهى رسول الله عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (نصب الراية : ٣٤) .

(٦) ت : منطوقاً على إثبات .

(٧) ت : الطعام ، مهما تمعر .

(٨) د : بها ، والمثبت من : ت .

(٩) ت : فهو . (١٠) ت : وتنفّوع .

يعلقون الأحكام بأمثال هذه المعاني . فالذي يتضمنه ونظنه أبعد في الإشعار بأن ما استنبطه منصوب الشارع من لفظ^(١) منقول عن الرسول - عليه السلام - مقتضى للتعليل .

٧٦٨ - والقول الوجيز أن ما يظهر من قول الرسول - عليه السلام - في نحو وجهه يتقدم على ما يظهر من طريق الرأي ؛ لما تقرر من تقديم الخبر على القياس المظنون . فإذا تطرق إلى كل واحد منهما الظن ، وانحسم القطع ، تقدم الخبر لمنصبه ، واستأخر الرأي . وصيغ التعليل ظاهرة في قصد صاحب [اللفظ إلى]^(٢) التعليل ، وقد ذكرت في كتاب^(٣) التأويل : أنه إذا قصد الشارع تعميم حكم ، ولاح ذلك ، وظهر في صيغة كلامه ، لم يسغ مدافعة مقتضى العموم بقياس مظنون ، وقد ذكرنا [من]^(٤) هذه الجملة في كتاب التأويل ما نحن الآن فيه ، وأوضحنا : أن ما يظهر قصد التعليل فيه ، وإن لم يكن نصاً ، فلا يجوز إزالة ظاهر التعليل بقياس لا يستند إلى تعليل الشارع ظاهراً ؛ فإننا لو فعلنا ذلك كنا مقدمين ظناً صاحب الرأي على ما ظهر فيه قصد الشارع ، وهذا محال وإن استند قياس من يحاول إزالة ظاهر التعليل إلى ظاهر آخر في

(١) ت : من لفظ ظاهر منقول . (٢) مزيد من : ت .

(٣) انظر الجزء الأول من البرهان ، فقرة : ٨٤٥ .

(٤) في د : في . والمثبت من : ت .

التعليل يخالف ما ^(١) فيه الكلام فينظر إذ ذاك في الظاهرين نظرنا في المتعارضين ^(٢) ، كما سيأتي في كتاب الترجيح. إن شاء الله تعالى .

٧٦٩ - فإن قيل : قد علل رسول الله ﷺ وجوب الوضوء على المستحاضة بكون الخارج دم عرق ؛ فإنه قال : - عليه السلام - « توضي ؛ فإنه دم عرق » ^(٣) . فاقضى ذلك وجوب الوضوء بخروج الدم من كل عرق . قلنا : قال بعض أصحابنا : ما ذكره ﷺ تعليل في محل مخصوص ؛ فإنها سألت عن دم يخرج من مخرج الحدث ؛ فجرى جوابه ^(٤) - عليه السلام - [حكماً وتعليلاً] ^(٥) مُنزلاً على محل السؤال ، وكان السؤال عن ^(٦) خروج الدم من محل ^(٧) الحدث . ومعظم ما يجري على صيغ التعليل في ألفاظ الشارع لا يكون فيه تعرض للمحل ^(٨) ، بل يكون طلب المحل محالاً على الطالب الباحث وكذلك تُلفي تعليلات القرآن ، كالسرقة والزنا وغيرهما .

والجواب المرضي عندنا ^(٩) : أن رسول الله ﷺ لم يقصد إيجاب

(١) ت : لا . (٢) ت : المتعارضات .

(٣) والحديث رواه البخاري والنسائي وأبو داود عن عائشة ، باختلاف في اللفظ (نيل الأوطار ١/ ٣٣٨) .

(٤) ت : فجرى جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) مزيد من : ت . (٦) ت : في .

(٧) ت : سبيل . (٨) ت : المحل .

(٩) ت : عندي .

الوضوء ، والاعتناء بتعليله ، وإنما غرضه نفي وجوب الغسل ، [ورفع] ^(١) حكم الحيض عند اطراد الاستحاضة ، ولما اشتبه على السائلة أن الخارج حيض أم لا ، قصدت السؤال عما أشكل عليها ؛ فأبان عليه السلام أن الخارج ليس بالحيض ^(٢) الذي يُزجيه الرحم ، وإنما هو دمٌ عرقٍ ، وحكمه ^(٣) الوضوء . وهذا بينٌ من فحوى كلامه عليه السلام .

٧٧٠ - فإن قيل : لم ^(٤) تركم تعليل رسول الله صلّى الله عليه وآله تخيير ^(٥) المعتقة بملكها نفسها ، حتى تقضوا على حسب ذلك بأنها تُخَيَّر ^(٦) وإن أعتقت تحت حرٍّ فإنه - عليه السلام - قال لبريرة : « ملكت نفسك ؛ فاختاري » ^(٧) ، وهذا تعليل الخيار ^(٨) بانطلاق حَجَرِ الرِّقِّ ، وهو يجري في العتق تحت الحرِّ جَرَيَانَهُ في العتق تحت العبد ^(٩) ؟

-
- (١) د : رفع . والمثبت من : ت . (٢) ت : الحيض .
 (٣) ت : حكمه (بدون الواو) . (٤) ساقطة من : ت .
 (٥) ت : في تخيير . (٦) ت : تخيير وإن عتقت .
 (٧) الحديث متفق عليه ، وقال ابن بطال : بلغت وجوه تفريع هذا الحديث نحو مائة وجه ، وفيما رأيناه منها لم نعر على لفظ « ملكت فاختاري » ولفظ البخاري . فدعاها النبي فخيرا (انظر البخاري : باب العتق) ، (نيل الأوطار ٥ / ٢٨٤ ، ٢١٥ / ٦) ، (مجمع الزوائد ٢٤٦ / ٤) .
 (٨) ت : للخيار . (٩) ت : الرقيق .

قلنا : قال المحدثون : لا نعرف هذا اللفظ^(١) ؛ فعلى ناقله التصحيح ، ثم إن صح فسبيل الكلام عليه أنه لم يُرد تعليل الخيار بملكها نفسها ؛ فإنه لو أراد أنها ملكت نفسها^(٢) تحقيقاً ، لما احتاجت إلى الخيار في محل النكاح . قال القاضي : إن ملكت محل النكاح فليس [للخيار]^(٣) معنى ، وإن ملكت غير مورد النكاح لم يشعر ذلك بالخيار في محل النكاح ؛ فالمراد إذاً ترديد العبارة عن ثبوت الخيار لها ، كما يقال لمن ثبت له حق فسخ^(٤) عقد : ملكت الفسخ فافسخ ، فمعنى الحديث إذاً^(٥) : ملكت [الخيار]^(٦) فاختاري وكانت أعتقت تحت عبدٍ . فهذا وجه الكلام .

٧٧١ - ثم إنا^(٧) نجري ذكر هذه الأمثلة تهذيباً للأصول ، وتدريباً فيها ، وإلا فحق^(٨) الأصولي ألا يلتفت إلى^(٩) مذاهب أصحاب الفروع ، ولا يلتزم مذهباً مخصوصاً في المسائل المظنونة الشرعية . فهذا غاية ما أردناه في هذا الفن .

(١) وقد رأينا أن لفظ البخاري لا تعليل فيه .

(٢) ت : تحقيقاً نفسها .

(٣) في د : للنكاح . والمثبت من : ت (٤) ت : النسخ .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) د : فسخ . والمثبت من : ت .

(٧) ت : إنما .

(٨) ت : فعوى .

(٩) ت : على .

[السبرُ والتقسيم] (*)

٧٧٢ - وما أجراه القاضي وغيره من الأصوليين في محاولة إثبات علل الأصول : السبرُ والتقسيم .

ومعناه على الجملة : أن^(١) الناظر يبحث عن معان مجتمعة في الأصل ، ويتنبعها واحداً واحداً ، ويبين خروج آحادها عن صلاح^(٢) التعليل به ، إلا واحداً يراه ويرضاه .

وهذا المسلك يجري في المعقولات على نوعين : فإن كان التقسيم العقلي مشتملاً على النفي والإثبات ، حاصراً لهما ، فإذا بطل أحد القسمين تعين الثاني للثبوت . وإن لم يكن التقسيم بين نفي وإثبات ولكنه كان مترسلاً^(٣) على أقسام يعددها السابر ؛ فلا يكاد يُفضي القولُ فيها^(٤) إلى علم . وقصارى السابر المقسم أن يقول : سبرت ؛ فلم أجد معنى سوى ما ذكرت ، وقد تنبعت ما وجدته فيقول الطالب : ما يؤمنك أنك أغفلت قسماً لم تتعرض له ؛ فلا يفلح السابر في مطالب العلوم إذا انتهى الكلام إلى هذا المنتهى .

(١) ت : ان الناظر يبحث .

(٢) ت : عن الصلاح للتعليل .

(٣) ت : ولكنه مشتملاً مترسلاً .

(٤) ت : في هذا .

(٥) العنوان من عمل المحقق .

٧٧٣ - والسبَر^(١) في المسائل الشرعية الظنية . فإن دارَ بين النفي والإثبات ، ولاح المسلك^(٢) الممكن في^(٣) سقوط أحد القسمين ، كان ذلك سبراً مفيداً . كما نبين^(٤) الآن معنى^(٥) السبر وجدواه .

وإن كان التقسيم الظني مرسلًا بين معانٍ لا يضبطها حصرٌ كما ذكرناه في المعقولات ، ورددناه فيها^(٦) ، فقد قال بعض الأصوليين : إنه مردود في المظنونات أيضاً ؛ فإنَّ منتهاه إحالة السابر الأمر على وجدانه .

وهذا غير سديد ؛ فإن هذا الفن من التقسيم إنما يبطل^(٧) في القطعيَّات ، من حيث لا يفضي إلى العلم والقطع ، وإذا استعمل في المظنونات ، فقد يُثير^(٨) غلبة الظن ؛ فإن المسألة المعروفة بين النظر إذا كثر بحثُهم فيها عن معانيها ، ثم تعرَّض السابر لإبطال ما عدا مختاره فقال السائل : لعلك أغفلت معنى عليه التحويل .

قيل^(٩) : هذا تعنُّت ؛ فإنه لو فرض معنى لتعرض له طالب^(١٠) المعاني والباحثون عنها . والذي تحصيل من بحث السابرين ما

(١) ت : فأما السبر .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : مفرى .

(٤) ت : أبطل .

(٥) ت : قيل له .

(٦) ت : بالمسلك .

(٧) ت : سنيين .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : تبين .

(١٠) ت : طلاب .

نصصت عليه ، والغالب على الظن أنه لو كان للحكم المتفق عليه علة لأبداها المستنبطون المعتنون بالاستثارة^(١) ؛ فتحصل من مجموع ذلك ظن غالب في مقصود السابر^(٢) ، وهو منتهى غرض النظر ، في مسائل الظنون .

٧٧٤ - وإذا ثبت ما ذكرناه في معنى السبر وتنويعه ، وما يفيد منه وما لا يفيد - فنرجع الآن إلى غرضنا في^(٣) إثبات معنى الأصل فنقول :

قد عدّ القاضي السبر من أقوى الطرق في إثبات علة الأصل . وهذا مشكل جداً ؛ فإن^(٤) من أبطل معاني لم يتضمن لإبطاله لها إثباتاً ما ليس^(٥) يتعرض له بالبطلان^(٦) ؛ فإنه لا يمتنع أن يبطل ما لم يتعرض له أيضاً ؛ فإنه لا يتعين تعليل كل^(٧) حكم ؛ فعد السبر والتقسيم مما تثبت به العلل بعيد ، لا اتجاه له .

والذي يوضح^(٨) المقصد في ذلك : أنه لو انتصب على معنى ادّعاء المستنبط دليل^(٩) ، فلا^(١٠) يضرّ أن يفرض لذلك الحكم علة

(١) ت : بالاستنباط والاستثارة . (٢) ت : السبر .

(٣) ت : من . (٤) ت : لأن .

(٥) ت : إثبات لم يتعرض . (٦) ت : بالإثبات .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : ولا .

أخرى ، وارتباط^(١) الحكم بعلل لا امتناع فيه ؛ وإنما تتعارض^(٢) العلل إذا تناقضت موجباتها ؛ فيمتنع الجمع بينها ؛ فإذا^(٣) كانت متوافقة متظاهرة^(٤) لم تتناقض . فيتبين أن إبطال معانٍ تتبعها السابر لا أثر له في انتصاب ما أبقاه . ولو أقام الدليل^(٥) على تعيين معنى لم يتوقف انتصابه معنى موجباً للحكم على تتبع ما عداه بالإبطال . فلا حاصل على هذا التقدير للسبر والتقسيم في إثبات علل الأصول .

٧٧٥ - والآن ينشأ من منتهى هذا الكلام أمور خطيرة في الباب ، منها : أنه لو ثبت اتفاق القايسين على كون حكم في أصل معللاً ، ثم اتجه للسابر بإبطال كل معنى سوى ما رآه وارتضاه ، فلا يمتنع والحال هذه أن يكون السبر مفيداً غلبة الظن في انتهاض ما لم يبطل علماً . ومستند ثبوته في التحقيق الإجماع على أصل التعليل ، ولكن [ثبت]^(٦) الإجماع على الأصل مبهماً ، وأفضى السبر^(٧) إلى التعيين ، فحصل منه ومن الإجماع ما أراده المعلن .

فإن قدرَ مقدر إبطال ما أبقاه السابر ، وقد استتب له مسلك

(١) ت : فارتباط .

(٢) ت : يتعارض . (٣) ت : وإذا .

(٤) ت : متضاربة . (٥) ت : ما يدل .

(٦) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ع (٧) ت : السبر والبحث .

الإبطال فيما سواه ، كان مُقدَّراً محالاً ، مؤدياً إلى نسبة أهل الإجماع إلى الخلف [والباطل] ^(١) .

٧٧٦ - فإن قيل : كيف يكون إجماع القايسين حجة وقد أنكر القياس طوائف من العلماء ؟ قلنا : الذي ^(٢) ذهب إليه ذوو التحقيق : أننا لا نعدّ منكري القياس من علماء الأمة ، وحملة الشريعة ؛ فإنهم ^(٣) مباحثون أولاً على عنادهم ^(٤) فيما ثبت استفاضة وتواتراً ، ومن لم يزعه التواتر ، ولم يحتفل بمخالفته ، لم يُوثق بقوله ومذهبه .

وأيضاً : فإن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد ، والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة ؛ فهؤلاء ملتحقون بالعوام ، وكيف يُدعَوْنَ مجتهدين ولا اجتهاد عندهم ؟ . وإنما غاية التصرف التردد ^(٥) على ظواهر الألفاظ .

فهذا منتهى ما اتصل الكلام به .

[فصل]

[تعليل الحكم بأكثر من علة] ^(٥)

٧٧٧ - وما يتصل القول ^(١) بذلك : القول في اجتماع العلل

(١) د ، م . والإبطال . والمثبت من : ت . (٢) ت : ما ذهب .

(٣) ت : فإنهم أولاً مباحثون . (٤) ت : عناد .

(٥) ت : والتردد على ظواهر ألفاظ . (٦) ت : بذلك القول .

(٥) العنوان من عمل المحقق .

للحكم الواحد . وقد اضطرب الأصوليون في هذا :

فذهب طوائف إلى أنه لا يعلل حكم بأكثر من علة واحدة .

وذهب الجماهير إلى أنه لا يمتنع تعليل حكم بعلة .

وذهب^(١) المقتصدون إلى أن ذلك لا يمتنع [على الجملة]^(٢)
لا عقلاً ولا شرعاً ؛ فإنّ الدم يجوز أن يُعزى استحقاقه إلى جهات
ومقتضيات ، كلُّ مقتضى لو انفرد بنفسه^(٣) لاستقل في^(٤) إثارة
الحكم . هذا لا امتناع فيه . وأما^(٥) إذا ثبت الحكم مطلقاً لأصل^(٦)
وكان أصل تعليله ، وتعيين علته لو ثبت^(٧) تعليلاً موقوفاً على
استنباط المستنبط ، فيمتنع أن تُفرض علتان يتوصل إليهما
بالاستنباط . وللقاضي إلى هذا صغوظاظهر في كتاب (التقریب)^(٨) ،
وهذا اختيار الأستاذ أبو بكر بن فورّك .

ونحن نذكر ما يتمسك به كل فريق :

٧٧٨ - فأما من جوزّ وضعاً واستنباطاً تعليلَ حكم بعلة فمسلكه
واضح ، وطريقه لائح ، وإنما الاعتناء بالتنبيه على مسالك الآخرين .

(١) ت : فذهب .

(٢) الزيادة من : ت .

(٣) ساقطة : من ت .

(٤) ت : بإثارة .

(٥) ت : فأما .

(٦) ت : لا أصل .

(٧) ت : لو ثبت أصل تعليله موقوفاً . (٨) من كتب الباقلاني التي لم نعر عليها .

فمما تعلّقوا به أن قالوا : أجمع أهل القياس على اتحاد علة الربّا
واتخذ كل فسيق لإبطال ما يدّعيه الآخرون^(١) المخالفون ذريعة
إلى^(٢) إثبات ما يدّعيه علة ، ولو كان يسوغ إثبات حكم بعلة^(٣) ،
لكان هذا المسلك غير متجه ولا مفيد . والذي يحقق ذلك : أنهم
أجمعوا^(٤) على التعلق بالترجيح ؛ وإنما ترجع العلة إذا تعارضت^(٥)
ولو كان لا يمتنع اجتماعها ، لكان الترجيح لغواً فيها ؛ فإن من ضرورة
الترجيح الاعتراف باستجماع كل علة شرائط الصحة لو قدرّت
منفردة ، فإذا تناقضت يرجح^(٦) بعضها على بعض . وإذا لم يمتنع
اجتماعهما^(٧) لم يكن للترجيح معنى .

٧٧٩ - ومن جوزّ تعليل حكم بعنتين لم يبعد أن تكون إحداهما
أولى^(٨) من الأخرى ، والترجيح لا يفيد إلا تلويحاً في ظهور بعض
العلل . والكلام على هذا من أوجه :

أحدها - أن تعليل ربا الفضل ليس مقطوعاً به عند المحقّقين ،
وليس منكراً تعليله منتسباً إلى جحد القياس^(٩) ، ومن عرف مسالك

-
- | | |
|--------------------|--------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) ت : في إثبات . |
| (٣) ت : بعنتين . | (٤) ت : اجتماعا . |
| (٥) ت : تعددت . | (٦) ت : رجّح . |
| (٧) ت : اجتماعها . | (٨) ت : أجلي . |
| (٩) ت : الإجماع . | |

كلامنا في (الأساليب)^(١) تبين ظهور مَبْلَغنا إلى اتباع النص ، وإلى إثباتنا الربا في كل مطعم بقوله - عليه السلام - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ، وربا الفضل في النقيدين لا يتعداهما . ولا^(٢) ضرورة تُحَوِّج إلى ادعاءٍ علةٍ قاصرة ، وقد أُجريت مسألة الربا على التزام اتباع مذهب الشافعي ، ومحاذرة مخالفته في تعليله تحريم ربا الفضل في الأشياء الأربعة بالطعم المتعدّي في محل النص .

٧٨٠ - وأنا الآن أبدي اختياري في منع تعليل ربا الفضل وأبدأ القول^(٣) في النقيدين ؛ فأقول : قد وضح إبطال الوزن في النقيدين ، ولم يبق إلا النقدية ، والعلة القاصرة لا تثمر مزيداً في الحكم ، ولا تفيد جدوى في التكليف ؛ فإن الحكم ثابتٌ بالنص . ومن قال بالعلة القاصرة أبداها وانتحاهما حكمةً في^(٤) حكم الشرع ، فلسنا^(٥) نُبعد ذلك ، ولكن يتعين في [ادعاء]^(٦) العلة القاصرة أن يكون المدعى مشعراً بالحكم ، مناسباً له ، مُقْضياً بالطالب إلى التنبيه على محاسن الشريعة ، والتدرّب في مسالك المناسبات ، وشرطُ ذلك الإحالة لا محالة ، وليست النقدية مشعرةً بتحريم ربا الفضل على ما قررتُ

(١) من كتب إمام الحرمين التي لم نعر عليها الآن .

(٢) ت : فلا (٣) ت : بالقول في النقيدين وأقول : -

(٤) ت : من . (٥) ت : ولنا .

(٦) مزيدة من : ت .

في (الأساليب) ؛ فقد خرجت النقدية عن كونها حكمة [مستشارة] ^(١) ،
ومسلكاً من محاسن الشريعة ، ولم يتعلق بها حكم زائد على مورد
النص ، وبطل ما ادَّعي متعدياً ، ولاح سقوط التعليل في النقيدين .

وأما الأشياء الأربعة ، فقد أوضحنا : أن الطعم ليس مخيلاً بالتحريم
وبيّنا أن قول النبي - عليه السلام - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام »
الحديث . لا يتضمن تعليلاً ^(٢) بالطعم ، ما لم يقرر ^(٣) المستدل
بالخبر كون الطعم مخيلاً مناسباً ، وحققنا أن المشتق ^(٤) إذا لم
يشعر بإخالة ^(٥) حل محل اللقب . والسبب قصاره إبطال ما يدّعيه
الخصم علّة ، وليس في إبطال مدعى الخصم إثباتٌ لغيره ، ولم يثبت
بالإجماع كون تحريم ربا الفضل معللاً ؛ وكيف ^(٦) يستقيم دعوى
الإجماع في تعليله ، وقد أنكر ابن عباس - رضي الله عنه - تحريم
ربا الفضل ؟ .

٧٨٢ - وذهب طوائف من القايسين ^(٧) إلى منع التعليل ، مع
الاعتراف بالحكم ، والترجيح باطل مع تجويز ارتباط الحكم ^(٨)

(١) د : مستفادة . والمثبت من : ت . (٢) ت : التعليل .
(٣) ت : يقدّر . (٤) ت : المشعر .
(٥) ت : يشعر أصله حلّ . (٦) ت : فكيف .
(٧) ت : القايسين . (٨) ت : حكم .

بعلل . فلم^(١) يبق إلا طريقة تكلّفُتها^(٢) في (الأساليب) ، وهي :
 أن الرسول - عليه السلام - أباح ربا الفضل في الجنسين ، وحرّمه
 في الجنس الواحد ؛ فدل ذلك على ارتباط حكم^(٣) التحريم
 بالمقصود من هذه الأجناس ، والمقصود^(٤) منها الطعم لا الكيل
 والوزن ؛ فإن هذه الأجناس لا تُقْتَنَى لتُكَال أو تُوزن ، وإنما تتخذ
 لينتفع بها .

ثم عدّ رسول الله من كل جنس ؛ فذكر البُرَّ لآنه يطعم قوتاً ،
 والشعير يقات ويدنّخ^(٥) ، وينتفع به من وجوه ، والتمر قد^(٦)
 يقتنى ، والملح يراد لتطيب الأطعمة وإصلاحها ، فكأنه ﷺ ذكر
 الأجناس الغالبة من الأطعمة ، ونبه بذكرها على ما يجمعها وهو
 الطعم ، ثم أبان برفع الحرج عند اختلاف الجنس [التعلق]^(٧)
 بالمقاصد ، وطردتُ هذا في مسألة النقيدين على هذا الوجه .

فهذا^(٨) وإن صح فهو من فن قياس الدلالة ، وهو عندي من
 أبواب الشبه ، على ما استقصي القول فيه . إن شاء الله تعالى .

(١) ت : فلا .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : والتمر في يتنى والملح .

(٤) د ، م : التعلق . والمثبت من : ت

(٥) ت : وهذا واضح فهو

٧٨٣ - ولكن إنما يستقيم التشوف إلى مثل ذلك لو جرى في الباب سليماً ، وقد رأينا ^(١) ربا النساء محرماً في الجنسين ، فلو كان التعلق بالمقصود صحيحاً ، للزم طرده في ربا النساء ؛ إذ وقوع البُرِّ في الذمة ليس ممتنعاً ، إذا لم يكن رأس مال السلم مطعوماً ، فلم امتنع إسلام الشعير في البُرِّ مع تفاوت المقاصد ؟ . وباب ربا النساء فرع ربا الفضل ، فإذا ^(٢) جرى تعليل في ربا الفضل ، وجب أن يناسب ربا النساء فيما يليق به ؛ فإذا لا إخلال ولا تنبيه من الشارع ، ولا شبه بين العقاقير والفواكه ، وبين الأشياء الأربعة ، فقد بطل قياس الدلالة ؛ وفسد التعلق بالترجيح ، وأغنى ذكر [النقيدين] ^(٣) فيما يتعلق بالحكم ، وأغنى ذكر الطعام عن تكلف استنباط علة ، فالوجه التعلق بالنهي عن بيع الطعام بالطعام . وإذا حاول الخصم تخصيصاً لم يجد دليلاً يعضد به تأويلاً ؛ فثبت الظاهر ، وقد امتنع تخصيصه أيضاً ^(٤) على الخصم . وإذا رَوَوْا في حديث عبادة بن ^(٥) الصامت :

(١) ت : وجدنا .

(٢) ت : وإذا .

(٣) د ، م : ذكر التعلق بالنقيدين . والمثبت عبارة : ت .

(٤) ت : تخصيصاً نصاً .

(٥) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن قوئل الخزرجي . أبو الوليد (تجريد أسماء الصحابة) والحديث : أخرجه الجماعة إلا البخاري وليس فيه الزيادة التي نقاها إمام الحرمين (نصب الراية ٤/٣٥) ، (نيل الأوطار ٥/٣٠٠) .

« وكذلك ما يكال ويوزن » ، فهو موضوع مختلف^(١) باتفاق المحدثين .

٧٨٤ - وإذا قال من لم يزد على الأشياء الستة : لو كان تحريم التفاضل في كل مطعم لكان ذكر الطعام أوجز وأوقع ، وأعم وأجمع ، فذكره أصنافاً مخصوصة يُشعر بقصر الحكم عليها ، فيقال لهؤلاء : لا ينفع ما ذكرتموه مع صحة النهي عن بيع الطعام بالطعام ، وليس في ذكر بعض الأطعمة ما يتضمن تخصيص اللفظ العام في الطعام ؛ إذ الألقاب لا مفهوم لها ، وقد ذكرنا^(٢) في أثناء الكلام وجهاً ، وأوضحنا أنه لا يمتنع حمل^(٣) ذكر الشارع لها على إبانة اطراد تحريم الربا في جميع ما يطعم ، مع انقسامه إلى القوت وغيره ؛ فتبين قطعاً أن الربا يجري في كل مطعم للخبر الوارد فيه ، وهو وارد^(٤) في النقيدين للنص فيهما ، وسبيل المسئول في المسألتين أن يذكر الحكم ، ويتمسك بالخبر ، ويُحوَج الخصم إذا حاول إزالة الظاهر إلى دليل ، فإذا ابتدر إلى ذكر طريقة^(٥) في القياس يتبعها بالنقض . وهذا جرى معترضاً في الكلام .

(١) ت ، م ، مختلف .

(٢) ت : ذكرنا وجهاً في ذكرها في أثناء الكلام .

(٣) ت : أن يحمل .

(٤) ت : جاری .

(٥) ت : طرقه .

٧٨٥ - وقد عاد بنا الكلامُ إلى أن^(١) ما استشهد به من مَنع ربطَ حكم بعَلتين - من^(٢) تخاؤض العلماء في علة الربا - باطلٌ في مسلك الأصول ؛ فإننا أوضحنا أن ما استشهدوا به مما لا يعلل عندنا ، والكلامُ^(٣) في التفصيل مع منع^(٤) أصل التعليل فاسدٌ حايِداً عن المقصد . ثم لا يمتنع لو قيل بتعليل الربا أن يُجميع القايسون^(٥) في أصل معيّن على اتحاد العلة فيه ، ثم يتنافسوا في طلبها ، وهذا الإجماع لو فرض في صورة مخصوصة لا يتضمن القضاء بمنع ارتباط حكم في صورة أخرى بعَلتين أو بعلل ؛ فلا تعلق إذاً فيما^(٦) استشهدوا به من علة الربا . وربما يتمسك هؤلاء بأن يقولوا : المتبع في إثبات القياس والعمل به سيرة الصحابة - رضي الله عنهم - وقد صح عنهم تعليق الحكم بالمعنى الفرد المستثار من الأصل الواحد فاتبعوا فيه . وأما ربط الحكم بعَلتين مستنبطتين من أصل واحد ، بحيث يجري كل واحد منهما في مجاري أطرادهما ، وينفرد بمجاري^(٧) أحكامهما ، فلم يثبت في مثل هذا نقل^(٨) . ولو كان مثل هذا سائغاً ممكن الوقوع ، لاتفق في الزمان المتشادي ، ولنقله المعتنون

(١) ساقطة من : ت .

(٢) الجار والمجرور متعلق (بعاد بنا الكلام) ، و (باطل) خبر (أن) .

(٣) ت : فالكلام . (٤) ت : منعنا .

(٥) ت : القايسون . (٦) ت : بما .

(٧) ت : بمحال أحكامها . (٨) ت : حكم .

(١) «بأمر الشريعة» ، ونَقَلَ السِّر (٢) ؛ فإذا لم يُنْقَل ذلك (٣) دل على أنه لم يقع [وإذا لم يقع] (٤) في الأمد الطويل ، تبين أن الحكم الواحد لا يعلل إلا بعللة واحدة متلقاة من أصل واحد (٥) . فهذا (٥) لا حاصل له ؛ فإن أصحاب الرسول - عليه السلام - ما كانوا يَجرون على مراسم الجدليين من نظار الزمان في تعيين أصل والاعتناء بالاستنباط منه ، وتكلفت تحرير على الرسم المعروف المألوف في قبيله (٦) ، وإنما كانوا يرسلون الأحكام ويعلقونها في مجالس الاشتوار بالمصالح الكلية ، فلو كانوا لا يُبْذُونَ علةً في قضية إلا مُعْتزِيةً إلى أصل معين ، ثم صحَّ في البحث عن نقل الرواة ما (٧) ذكره هذا المعترض - لكان كلاماً .

٧٨٦ - وما ارتبك فيه الخائضون في هذه المسألة : أن الذين سوغوا تعليق الأحكام بعلل ، تعلقوا بتحريم المرأة الواحدة بعللة الحيض ، والإحرام للصلاة ، والصيام ، وقالوا : قد يجب قتل الرجل بأسباب كل واحد منها لو انفرد لثبت ، علة على الاستقلال .

وقال من يخالف هؤلاء : إنما يناط (٨) بالمحل تحريمات ، ولكن

(١) ساقط من : ت . (٢) ت : السير .

(٣) ت : ساقطة من : ت . (٤) مزيد من : ت .

(٥) ت : وهذا . (٦) ت : مثله .

(٧) ت : وما . (٨) ت : يتناط بالعلل .

لا يظهر أثر تعددها ، وقد يتكلف المتكلف ؛ فيجد بين كل تحريمين تفاوتاً ، وهذا بين في القتل ؛ فإن من استحق القتل قصاصاً وحداً فالمستحق قتلان ، ولكن المحل يضيق على^(١) اجتماعهما ، ولو فرض سقوط أحدهما لبقى الثاني .

ولا يكاد يصفو تعليق تحقيق^(٢) حكم واحد بعلمتين تصوراً^(٣) .
فهذا منتهى المطالب في النفي والإثبات .

٧٨٧ - والذي يتحصل عندنا في ذلك : أن الحكم إذا ثبت في أصل ، ولاح للمستنبط فيه معنى مناسبٌ للحكم فيحكم في مثل ذلك - مع سلامة المعنى المظنون منتهضاً^(٤) عن المبطلات - بكون الحكم معللاً ، وينبئ^(٥) له أن ربط الحكم بهذا المعنى الفرد لائح^(٦) منحصر في مطالب الشريعة ، ويجوز تعليق الحكم بمثل هذا المعنى ؛ فإنه لم يصح عن أصحاب رسول الله ﷺ ضبط المصالح التي تنتهض عللاً للأحكام ، ولا إطلاق تعليق^(٧) الحكم بكل مصلحة تظهر للناظر^(٨) وذو رأي ؛ فمسلك الضبط : النظر في

(١) ت : عن احتمالها .

(٣) ت : تصوراً .

(٢) ت : تحقيق تعليق .

(٥) ت : وبين .

(٤) ت : مقتضياً .

(٦) ت : الفرد اللائح ينحصر .

(٨) ت : لنا والذي رأي .

(٧) ت : لتعليق . وفي هامش د : تعليل .

مواقع الأحكام مع البحث عن معانيها ، فإذا لاحت وسلمت تبين أنه معنى متلقى من أصول الشريعة ، وليس حائداً عن المآخذ المضبوطة .

فهذا هو المسلك الحق في درك وقوع المعنى في ضبط الشرع ، ولهذا ^(١) ردّ الحذاق [الاستدلال الذي لا يستند] ^(٢) إلى أصل ؛ فإن صاحبه لا يأمن وقوعه ^(٣) في مصلحة لا يناط ^(٤) حكم الشرع بمثلها ، ولو فرض في أصل معنيان فصاعداً ، لم يترتب عليهما استفادة الضبط ، ولم يأمن المستنبط وقوع ^(٥) أحدهما خارجاً عن حصر الشرع وضبطه ، وليس ^(٦) واحد من المعنيين بهذا ^(٧) التقدير أولى من الثاني ؛ فمن هذه الجهة يتعارضان ؛ فلا يمتنع ترجيح أحدهما على الثاني .

٧٨٨ - فإن قال قائلون : بِمَ ^(٨) تنفصلون عن الحائض المحرمة الصائمة ؟ قلنا : قد قدمنا جواباً عن هذا سديداً عندنا ؛ فإننا نقدر اجتماع تحريمات ، وآية ذلك أننا أَلْفِينَا التحريم قد استقل ^(٩) به الحيض المحض ، والمفروض ^(١٠) إذاً في حكم أصول تجتمع تعليلها ^(١١) وتزدحم أحكامها .

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| (١) ت : وهذا . | (٢) مزيدة من : ت . |
| (٣) ت : الوقوع . | (٤) ت : يناط . |
| (٥) ت : من وقوع . | (٦) ت : فليس . |
| (٧) ت : أولى بهذا التقدير . | (٨) ت : بماذا . |
| (٩) ت : استبد . | (١٠) ت : فالمفروض . |
| | (١١) ت : لتلها . |

٧٨٩ - ولباب هذا الفصل سيأتي في الاستدلال ؛ فلا^(١)
يَعْتَقِدَنَّ المرءَ [بأن هذا]^(٢) اختيارُنا في هذه المسألة ، حتى يقف
على ما نراه في الاستدلال رأياً .

وإن أبى الطالب إلا استعجال الصواب في هذه المسألة ، فليثق
بامتناع علتين لحكم واحد ، والدليل القاطع فيه قبل الانتهاء إلى
المباحثة عن أسرار الاستدلال : أن ذلك لو كان ممكناً ، وقد طال نظر
النظار ، واختلاف مسالك الاعتبار في المسائل ، وما اتفقت مسألة
إلاً والمختلفون فيها يتنازعون في علة الحكم تنازعهم في الحكم ،
ومن تدبرَ موارد الشريعة ومصادرها اتضح له ما نقول على قرب^(٣) .

٧٩٠ - فمن أمثلة ذلك مسألة الربا . ومن ادعى أنها مختصة
من بين سائر^(٤) المسائل باتفاق الإجماع على اتحاد العلة فيها - فقد
أحال الأمرَ على إبهام . والمتصف لا يستريب في أن خوض النُّظَار في
مسألة الربا كخوضهم في غيرها من المسائل .

ولما ثبت الخيار للمعتقِ تحت الرقيق ، وكان ذلك مجعماً عليه ،
والإجماع مستند إلى الحديث ، ثم اختلف العلماء في إثبات الخيار

(١) ت : ولا .

(٢) د ، م : فلا يعتقدن المرء كل ما تقدّر . والمثبت عبارة : ت .

(٣) جواب (لو) مفهوم ، أي لو كان ممكناً لما رأينا تنازعهم في تعليل الأحكام .

(٤) عبارة ت : من بين المسائل باتفاق إجماع

للمعتقة تحت الحرّ ؛ ومنشأ اختلافهم في ذلك من ^(١) اختلافهم في
تعليل الخيار ، في حق المعتقة تحت الرقيق؛ فاعتل أبو حنيفة
- رحمه الله - بأنها ملكت نفسها ، وزعم أن ذلك يجري في حق
المعتقة تحت الحرّ . وأبطل الشافعي - رحمه الله - هذا التعليل ،
واعتل بالضرار على ما يُحرّره أصحابه .

وكذلك الإفتاء ^(٢) في كل مسألة يبحث الناظر عنها .

٧٩١ - ونحن نقول بعد هذا التنبيه :

تعليل الحكم الواحد بعلمتين ليس ممتنعاً عقلاً وتسويغاً ، ونظراً
إلى المصالح الكلية ، ولكنه ممتنع شرعاً ؛ وآية ذلك أن إمكانه ^(٣)
من طريق العقل في نهاية الظهور ، فلو كان هذا ثابتاً شرعاً [لما
كان] ^(٤) يمتنع ^(٥) وقوعه على حكم النادر ^(٦) ، والناذر لا بدّ أن
يقع على مرور الدهور ؛ فإذا لم يتفق وقوع ^(٧) هذه المسألة ، وإن لم
يتشوف إلى طلبه طالبٌ ، لاح كفَلَق الإصباح أن ذلك ممتنع شرعاً ،
وليس ممتنعاً عقلاً ولا بعيداً عن المصالح .

(١) ت : عن . (٢) ت : الأمر .

(٣) ت : إحكامه .

(٤) د ، م : لكان ، والمثبت من : ت .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) ت : النور .

(٧) ت : وقوع هذا في مسألة ، ولم يتشوف

وهذه نهاية لا تُتَعَدَّى في هذا الفن ، وإنما نشأ هذا الكلام كله من قولنا في السبر^(١) والتقسيم .

٧٩٢ - والآن كما^(٢) عاد بنا الكلام إليه :

فإذا أبطل السابرُ أشياء نصَّ عليها ، فأخرجها عن كونها عللاً ، ولم يبق إلا واحدٌ ، اتجه عند ذلك وجهان من الكلام : أحدهما - تعيّن ما بقي للتعليل به .

والثاني - بطلانه أيضاً ، والتحاق الحكم بما لا يعقل ، كما سنفصّل ذلك إن شاء الله تعالى .

وهذا التردد فيما بقي يدل على أن السبر المجرد إذا انتهى إلى معنى واحد ، ووقف عنده ، لم يدلّ على تعيّن [التعليل]^(٣) . وإن^(٤) كان ذلك المعنى غير مخيل ، فهو يبطل أيضاً بكونه طرداً ؛ فلينجز السبر عليه ، وليتخذ السابر^(٥) هذا مسلكاً في إبطال ما أبواه وليحكّم بأن الحكم غير معلل . ولو استمكن الناظر من إبداء الإخالة في معنى من المعاني^(٦) مع التزام السلامة ، لبطل التعليل^(٧) بغيره من المعاني ، من غير أن يتجشم سبراً .

(١) ت : في التقسيم والسبر . (٢) كلما في جميع النسخ ولعلها : لا .

(٣) د ، م : التعليل ، والمثبت من : ت .

(٤) ت : ولكن إن كان . (٥) هامش د : الناظر .

(٦) ت : معاني . (٧) ت : هذا التعليل .

٧٩٣ - فإن قيل : لو أبدى الخصم معنى آخر مخيلاً . قلنا : هذا لا يكون أبداً . وإن صح^(١) فيما أبداه أشعرنا بالاختلال للإخالة الأولى ؛ إذ لو فرض جريان الإخالة فيهما ، أدى^(٢) إلى تعليل حكم بعليتين ، ولو كان ذلك سائغاً لاتفق وقوعه .

٧٩٤ - ويبقى وراء هذا موقف آخر ، وهو : تجويز تقابل مخيلين مع ترجيح أحدهما على الثاني . وهذا من أدق مواقف النظر^(٣) في الترجيح ، ولا^(٤) ينبغي للإنسان أن يتعب نفسه في هذا التقدير ؛ فإن أبواب النظر وإن ذكروا في مسألة الربا طرق الترجيح ، فذلك شعبة من الكلام في المسألة ، ومعظم الاعتناء بإبطال كل فريق علة من يخالفهم ، ولكن إجراؤهم الترجيح يدل على اعتقادهم امتناع اجتماع العلل .

٧٩٥ - فقد^(٥) نجز مرادنا من هذا الفصل . وقد ابتدأناه ابتداء من يجوز اجتماع العليتين ، وأردنا أن نفيد الناظر بهذا المسلك كيفية النظر ووجوه ازورار الطرق حتى يقر الحق في نصابه ، ويتبين^(٦) تقرير المختار عندنا ، والتنصيص على لبابه .

(١) ت : وإن صح فما أبداه أشعر باختلال

(٢) ت : لكان ذلك تعليل ... (٣) ت : الكلام .

(٤) ت : فلا . (٥) ت : وقد .

(٦) ت : ويتيسر .

[فصل (٥)]

[الطرد والعكس]

٧٩٦ - وما ذكره الجدليّون وتردد فيه القاضي : الطرد والعكس ؛ فذهب كل من يُعزى إليه الجدل : إلى أنه أقوى^(١) ما يثبت به العلل ، وذكر القاضي أبو الطيب الطبري^(٢) : أن هذا المسلك من^(٣) أعلى المسالك المظنونة ، وكاد يدعي إفضاءه إلى القطع ، وإنما سميتُ هذا الشيخ لغشيانه مجلس القاضي مدةً ، واعتلاقه أطرافاً من كلامه ، ومن^(٤) عداه حثالة وغشاة .

٧٩٧ - واستدل هؤلاء بأن الغرض الأقصى من النظر^(٥) والمباحنة عن العلل غلبة الظن ، وهذا المقصود يظهر جداً فيما يطرد - من غير انتقاض - وينعكس ، وكان^(٦) الحكم يساوقه إذا وجد وينتفي إذا انتفى ، وإذا غلب على الظن تعليق^(٧) الحكم المتفق عليه في الأصل المعبر^(٨) بمعنى ، فلم^(٩) يبطل كونه علّة بمسلك من المسالك ؛

(١) ت : من أقوى .

(٢) طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبري ، أحد حملة المذهب ، ورفعاؤه ، ذكر ابن خلكان أنه منسوب إلى (طبرستان) ٣٤٨ - ٤٥٠هـ (طبقات الشافعية ١٢/٤ - ٥٠)

(٣) ساقطة من : ت . (٤) ت : وما .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) ت : فكان .

(٧) ت : تملق . (٨) ت : المعين . (٩) ت : ولم .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

فقد حصل الغرض من غلبة الظن ، وعدم الانتقاض ، وينزل^(١) ذلك منزلة الإحالة^(٢) السليمة لدى الغرض على الأصول .

وللقاضي صغو ظاهر إلى ذلك ، ثم ظهور الدليل يرتبط بالطرد والعكس ، وهو في العكس أبين ؛ من جهة أن الطارد في محل النزاع مدعٍ أطراده^(٣) ، وهو منازع فيه لا محالة ، والدليل يستند ظهوره إلى الاتفاق على الانعكاس .

٧٩٨ - وهذا من غوامض الفصل ؛ فإن الانعكاس ليس شرطاً في العلل السمعية عند جماهير الأصوليين ، والطرد شرط ، ثم الذي هو شرط الصحة وركنها ليس دليلاً على الصحة ، والذي لا يشترط وهو الانعكاس ينتهض دليلاً .

٧٩٩ - وذهب بعض الخائضين في هذا الشأن إلى أن الأمر بهما جميعاً يتم^(٤) ؛ فإن محل التمسك مساوقة^(٥) الأمر الذي يقال : إنه علة ، وذلك تقرر^(٦) بثبوته إذا ثبت وانتفائه إذا انتفى .

٨٠٠ - وقال القاضي في معظم أجوبته : لا يجوز التعلق بالطرد والعكس في محاولة إثبات العلة ؛ فإن الطرد لا يعم في صور الخلاف

(١) ت : ونزل . (٢) ت : المخيلة . (٣) ت : أطرادا .

(٤) ساقطة من : ت . وفي د ، م : يتم فكيف فإن ...

(٥) ت : مساوقة الحكم الأمر... (٦) ت : يتقرر ثبوته .

على وفاق ؛ إذ لو كان يعمّ ، لما ثبت الخلاف في المحل الذي يدعى الطارد الطرد فيه ، والعكس ليس شرطاً^(١) في العلة التي تجري دليلاً وعلامة ؛ فقد صار الطرد واقعاً في محل النزاع ، وبُعْدُ اعتبار العكس من جهة أنه غير معتبر - كما سنذكره على أثر هذا الفصل - ومن التزم نصب شيء علماً ، لم يلتزم نصب نفيه علماً في نفي مقصوده كما سيأتي الشرح عليه في مسلك العكس ، إن شاء الله تعالى .

فالطردُ إذاً متنازعٌ فيه ، والعكس ليس من مقتضيات نصب الأعلام والعلامات .

وقال أيضاً : معتمدنا في قاعدة القياس تأصيلاً ، وفيما يُردّ ويقبل تفصيلاً ، ما يصح عندنا من أمر الصحابة^(٢) - رضي الله عنهم - فما تحققنا ردّهم إياه رددناه ، وما تحققنا به^(٣) عملهم قبلناه ، وما لم يثبت^(٤) لدينا فيه ثبتُ تعديناه ؛ فإننا على قطعٍ نعلم أن جميع وجوه النظر ليست^(٥) مقبولة ولا مردودة ، والعقول [لا تحتكم] فيها مصححة ولا مفسدة ؛ فإنها إنما تحتكم على الأنفس وصفاتها ، وما هي عليه من حقائقها ، والعلل السمعية لا تدلّ

(١) ت : شرط العلة .

(٢) ت : أصحاب رسول الله .

(٣) ت : عملهم به .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

لدواتها . فإذا ثبت هذا ، فقد رأينا الصحابة - رضي الله عنهم - ينوِّطون الأحكام بالمصالح على تفصيل لها ، فأما الطرد والعكس ، فلم يؤثر عنهم التعلُّق به ، وليس هو ^(١) من معنى طلب المصالح ^(٢) في شيء حتى يقال : استرسلهم في طريق الحكم بالمصالح من غير تخصيص شيء منها يقتضي ^(٣) التعلُّق بالطرد والعكس .

٨٠١ - وهذا الذي ذكره القاضي فيه نظر عندي ؛ فإن الغاية القصوى في مجال ^(٤) الظنون غلبتها متعلقة بقصد الشارع ، والمصالح التي تعلق بها صحب ^(٥) الرسول ﷺ لم يصادفوا في أعيانها تنصيصاً من رسول الله ﷺ وتخصيصاً ^(٦) لها بالذكر : ولو صادفوا ذلك لما كانوا متمسكين بالنظر والرأي ؛ فإن معاذاً حبر الأمة ^(٧) لم يذكر الرأي في القصة المشهورة إلا بعد فقدان كل ^(٨) ما يتعلق به من الكتاب والسنة . ولا نراهم ^(٩) كانوا يرون التعلُّق بكل مصلحة ؛ فالوجه ^(١٠) في تحسين الظن بهم أنهم كانوا يعلقون الأحكام بما يظنونه موافقاً لقول ^(١١) الرسول - عليه السلام - في منهاج شرعه ،

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : يقضي بالطرد .

(٤) ت : محال .

(٥) ت : أصحاب رسول الله .

(٦) ت : عليها وتخصيصاً .

(٧) ت : الأمة .

(٨) ت : كل متعلق في الكتاب ...

(٩) ت : ولا نخالهم نراهم .

(١٠) ت : والوجه .

(١١) ت : لما قال الرسول ...

وكانوا يرغبون ذلك في مسالكهم ، ولا يكادُ يخفى على ذي بصيرة
أن الطرد والعكس يُغلبُ على الظن انتصاب الجاري فيهما علماً في
وضع الشرع .

فمن أنكر ذلك في طرق^(١) الظنون ، فقد عاند ، ومن ادعى أن
الصحابة^(٢) - رضي الله عنهم - كانوا يابؤون التعلُّق بطريقي يغلب
على الظن مراد الشارع ، وكانوا يخصصون نظرهم بمغلب دون مغلب
فقد ادعى بدعاً .

٨٠٢ - فإن^(٣) قال قائل : لم يُنقل ذلك في عينه ، فالسبب فيه
أنهم كانوا ما أجزوا ذكرَ أصل [واستنباطاً]^(٤) منه ، وإن كان
ذلك هو الطريقة المثلى عند القايسين^(٥) . وما^(٦) لا يستند إلى
أصل ، فهو استدلالٌ مُختلفٌ فيه ، ولكنهم ما اعتنوا إلا بذكر المعاني ،
فاكتفوا^(٧) بإطلاقها عن ذكر أصولها ، وما تكلفوا جمعاً ، وإن
كان الجمع معتبراً باتفاق النُّظار . والمسائل لا تشهد بصورها ما لم

(١) ت : طريق .

(٢) ت : أصحاب رسول الله... (٣) ت : فإن .

(٤) د ، م : استنباط (بالرفع) والمثبت من : ت .

(٥) ت : القايسين .

(٦) ت : وأما ما لا يستند ...

(٧) ت : واكتفوا .

تربط الفروع بها . والذي تحصل منهم : التوصل إلى ابتغاء غلبة الظن في بغية الشارع على أقصى الجهد .

٨٠٣ - وأنا أقول : لو ثبت عندهم ، أو عُرضَ عليهم انتفاء حكم عند انتفاء عِلْمٍ^(١) وثبوته عند ثبوته ، لا بُتَدْرُوه ابتدارهم الأخبارَ لا طرقَ النظر ؛ فإن ما ثبت من ذلك يُعْزَى إلى الشارع في النفي والإثبات . وكانوا يُحَوِّمُونَ على إشارته وتنبهاته ، كما يتعلّقون بظواهر ألفاظه ، وصریح^(٢) عباراته ؛ فليَقْطَعْ المحصل قوله بما انتهى إليه^(٣) الكلام ، من الاستمسك بالطرْد والعكس .

٨٠٤ - وما ذكره القاضي من كون الطرد [متنازعا]^(٤) فيه ، وكون العكس مستغنى عنه ، فمن التشدّق والتفهيّق ، الذي يستزل^(٥) به مَنْ لا يُعَدُّ من الراسخين .

وسبيل الكلام عليه أن نقول :

مجموعهما هل يُغْلَبُ على الظن انتصاباً ما اطَّرَدَ وانعكسَ عِلْماً أم لا ؟ فإن زعم : أنه لا يُغْلَبُ ، انتسب إلى العناد ، وإن سلم إفادته غلبة الظن ، وقد تقرر أن القايسين غايتهم أن يظنوا ظهور

(١) ت : علّة .

(٢) ت : وصرّيح . (٣) د : انتهى إليه من الكلام من الاستمسك .

(٤) د : مشاركاً . والمثبت من : ت (٥) ت : يشرك .

علم على حكم ، وهم يعترفون^(١) بأن الجهات التي تُفضي إلى غلبة الظن ليست منحصرة ، ومن تأمل مجاري كلامهم ، لم يسترب في أمرين :

أحدهما - أن الأولين - رضي الله عنهم - ما كانوا يشيرون إلى أمور محصورة مضبوطة يتبعونها اتباعاً من يقتضي آثار نصوص وتوقيفات . ولو كانوا على ضوابط وحدود يتخذونها مرجعهم ، لما كانوا ينظرون فيه رأياً ، وإنما كان رجوعاً إلى ضبط الشارع وتوقيفه . فهذا أحد الأمرين .

والأمر الثاني^(٢) - أنهم كانوا لا يرون حمل الخلق^(٣) على الاستصلاح بكل رأي ، وإنما كانوا يحومون على قواعد الشريعة ، ويستشيرون منها ما يظنوننه .

فيخرج من هذين الأمرين : أن مبتغاهم كان^(٤) أن يغلب على ظنهم مراد الشارع في علم يرتبط الحكم به .

٨٠٥ - فإن قيل : إذا جعلتم الطرد والعكس مسلكتاً في إثبات علة الأصل ، فهل تشترطون العكس ، وما رأيكم فيه ؟ .

(١) ت : معترفون .

(٢) ت : والثاني .

(٣) ت : الظن .

(٤) ساقطة من : ت .

قلنا : نعقد في ذلك مسألة ، وبها حصول الغرض على التمام ، فيما سبق وفيما سألنا عنه .

مسألة

[في حكم اشتراط العكس في علة القياس] (*)

٨٠٦ - ذهب بعض المنتمين إلى الأصول إلى أن الانعكاس لا بد منه في العلل ، وإن كانت مظلونة .

وذهب الجماهير إلى أن الانعكاس ليس شرطاً في العلل السمعية المظلونة .

ونحن نورد^(١) ما لكل فريق ، ثم نوضح الحق والمقام الذي تشعبت منه^(٢) الآراء .

فأما من شرط العكس ، فقد يأتي بأمرٍ لفظي لا حاصل له ، ويقول : العلل وإن كانت مظلونة فينبغي أن تكون على مضاهاة العلل العقلية القطعية ؛ حتى لا يفترقا إلا في كون إحداها مظلونة ، والأخرى مقطوعاً بها . ثم العلل [العقلية] ^(٣) يجب انعكاسها ، فلتكن السمعية كذلك .

(١) ت : نرد . (٢) ت : فيه .

(٣) د ، م : القطعية . والمثبت من : ت

(٥) هذا العنوان مزيد من عمل المحقق .

وهذا ساقط لا أصل له ، ولولا الوفاء بإيفاء ما ذكر في هذا المجموع ، وإلا كنا لا نذكر أمثال ذلك .

فنقول^(١) لهؤلاء : العلل العقلية لا حقيقة لها ، ومن طلب الإحاطة بذلك ، فهو محالٌ على دقيق الكلام في العلة والمعلول . ثم يقال لهم : ما يسمى علة سمعية فهي أمانة في مسلك الظن ، وحققها أن تقابل بالأدلة العقلية ، ثم الأدلة العقلية^(٢) إذا اقتضت في ثبوتها مدلولاتها لم يقتض انتفاؤها انتفاء مدلولاتها ، كالفعل إذا دلّ على الفاعل ، لم يدلّ عدمه على عدم الفاعل ، والإحكام إذا دلّ على علم المحكم لم يدلّ التشبيح^(٣) على الجهل . وكذلك الأمارات في سبيل الظنون إذا دلت على ثبوت أمر لم يدلّ انتفاؤها على انتفائه .

وهذا مما يستدل به من^(٤) لم يشترط العكس .

٨٠٧ - وقد تعلق^(٥) الجمهور بأن العكس لو كان شرطاً ، لوجب ألا يقتل إلا قاتل ، من حيث كان القتلُ عِلَّةً قتل القاتل ، ولا^(٦) يقتل المرتدّ . فإذا كان الحكمُ الثابتُ لعلّة^(٧) يطرد مع ارتفاعها

(١) ت : فيقال . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) مفسرة في هامش : م بأنها اضطراب الكلام ، وكذا فسرنا (الأساس) .

(٤) ت : من لا بشرط .

(٥) ت : يتعلق . (٦) ت : أو لا يقتل مرتدّ .

(٧) ت : بعلة .

لثبوت علة أخرى تخلفها عند ارتفاعها ، دل ذلك على أن الانعكاس ليس شرطاً .

فإن^(١) قيل : امتنع الانعكاس لِعِلَّة^(٢) ، فليقل الطارد وقد نقض عليه طرده : إنما تركت حكم الطرد فيما [التزمت]^(٣) لِعِلَّةٍ ، فلما كان الطرد شرطاً لم^(٤) يكن بد من الاطراد ، فلو كان العكس شرطاً ، لتعين ذلك أيضاً ، وكذلك كل حكم يفرض تعلقه بعلة .

ولن يشترط العكس أن يقول : القتل الواجب بالقتل يُعَدُّ بعدم بقاء القتل ، وإنما الواجب عند عدم القتل قتل آخر ، ولكن المحل يضيق عن القتلات ، ويفوت بإيقاع واحدٍ منها^(٥) . والدليل على ذلك أنها مختلفة الأحكام على وجه ، لا يخفى مدرك اختلافه على الفقيه ، ويستحيل أن تختلف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فإن^(٦) ما يطرده هذا القائل في التحريم بالحَيْض والإِحْرَامِ والعِدَّةِ والردِّ ، ويزعم أنها أحكام ، فإذا زالت علة منها ، زال حكمها بزوالها ، وإنما الثابت حكم آخر ، وإن اُتِمَّ بِسِمَةِ التحريم ، فدخول^(٧) المختلفات

(١) ت : وإن .

(٢) ت : بعلة .

(٣) مطبوعة في : دوأبنتها من : ت . (٤) ت : فلا بد .

(٥) ت : واحد منها به .

(٦) ت : وهذا يطرده .

(٧) ت : ودخول .

تحت صفة واحدة^(١) عامة لا يوجب اتحادها ، وإذا أُلزم هؤلاء الأدلة العقلية ، قالوا مجيبين : الفعل يدل^(٢) على الفاعل ، وعدمه يشعر بانتفاء الفاعلية ، فإن الفاعلية هي وقوع الفعل على^(٣) الحقيقة ، وأما الإحكام فلا حقيقة له ، والمُشَبَّح في حال^(٤) تشبيجه محكمٌ على معنى وقوعه على حسب مراد الموقع . وبسط القول في هذا^(٥) لا يحتمله هذا الفن .

وإذا خضنا في بيان المختار في ذلك عُدْنَا إلى الأدلة العقلية عودة أخرى . إن شاء الله تعالى .

٨٠٨ - ومما يتعلق به من لا يشترط العكس أن يقول^(٦) : انتفاء التحريم ورفع الحرج من الأحكام ، فإذا تعلق التحريم بعَلَم ، لم^(٧) يجب أن ينتصبَ عدمه علماً بحكم^(٨) آخر . ومن التزم نصب شيء علماً ، لم يلزمه أن ينصب علماً في نقيضة .

وهذا وإن كان مخيلاً ، فلا تحصيل^(٩) له ؛ فإن الانعكاس معناه انتفاء الحكم ، وانتفاء الحكم ليس حكماً ، وقد ذكرنا فيما

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : لا يدل .

(٣) ت : في .

(٤) ت : في حكم من يشبهه .

(٥) ت : ذلك .

(٦) ت : قال .

(٧) ت : فلم يلزم .

(٨) ت : لحكم .

(٩) ت : فلا حاصل .

قدّمنا^(١) أن الحِلَّ في التحقيق إن كان بمعنى رفع الحرج ، فليس بحكم ، وإن كان المعنيّ به أنه مخبرٌ عنه في معنى حكم الحِلِّ ، فهو في هذا الحكم^(٢) ملحق بالشرع ، على معنى أنه لم يتصل بالعقلاء قبل ورودِ الشرع^(٣) خبر من^(٤) له الأمر . وإلا فالحرج منتفٍ قبل ورودِ الشرع^(٥) ، وقياس التحريم [أن يثبت التحريم ، ثم أصل]^(٦) انعكاسه انتفاء التحريم لا ثبوت حكم آخر مناقضٍ للتحريم ؛ فقد وهت هذه الطريقة .

٨٠٩ - وما تمسك به بعض^(٧) من نفى اشتراط الانعكاس^(٨) ما قدّمناه في أدراج [الكلام]^(٩) من الأدلة العقلية ؛ فإنها إذا دلت بوجودها على مدلول ، لم يدلّ عدمها على عدمه ، ولا يخطر لمن يعدُّ نفسه حَبِراً^(١٠) في الأصول نقصٌ عن هذا ؛ فإن الدليل العقلي مشعراً بالمدلول قطعاً ، والأمانة الظنيّة مشعرةً بالمظنون ظناً ، ولو لم يُشعر الدليل القاطع^(١١) بمدلوله ، لم يكن دليلاً عليه ، ولا شك أن

(١) ت : قدّمناه .

(٢) ت ، هامش : د : الوجه . (٣) ت : الشرائع .

(٤) ت : عن . (٥) ت : الشريعة .

(٦) ما بين المعقّفين في هامش : د ، ووضعه : م في الصلب .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ت : العكس .

(٩) م : أدراج من الأدلة ، د : أدراج بعض من في الأدلة العقلية . وما أثبتناه عبارة : ت .

(١٠) ت : حبر الأصول . (١١) ت : على مدلوله .

إشعار القاطع بمتعلقه فوق إشعار الأمانة بالمظنون ، فإِذا^(١) قوي
الإشعار في الطرد ، كان اقتضاؤه الانعكاس^(٢) أظهر ، ومع ذلك لم
ينعكس الدليل ؛ فالمظنون بذلك أولى .

وهذا على وضوحه ساقط ، فلن^(٣) يحيط بالانفصال عنه من لم
يتلقف من^(٤) حقائق النظر .

٨١٠ - والقدر الذي يحتمله هذا الكتاب : أن تعليق^(٥) الدليل
العقلي بمبدول له لا حقيقة له ، والعلوم^(٦) كلها ضرورية ، والنظر
تردد في أنحاء العلوم الضرورية ؛ والعلم المسمى ضرورياً هو الذي
يهجم العقل عليه من غير فكر ، والنظر الأول^(٧) الذي يلي البديهي
الهِجْمِي هو الذي يُحَوِّجُ إلى أدنى فكر^(٨) وتجريد تفكير^(٩) العقل
نحو المطلوب ، ثم [ينبغي] ^(١٠) على الدرجة الأولى ثانية ، وعلى
الثانية ثالثة ، فالسوابق^(١١) تلتحق بالضروريات الهجْمِيَّات .

٨١١ - ولا بد من ضرب مثال يستعين به الناظر في هذه المسألة ،

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) ت : وإذا . | (٢) ت : للانعكاس . |
| (٣) ت : ولن . | (٤) ت : يتلفت . |
| (٥) ت : تعلق . | (٦) ت : فالعلوم . |
| (٧) ت : الأول . | (٨) ت : تفكر . |
| (٩) ت : لفكر العقل . | |
| (١٠) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت . | (١١) ت : والسوابق . |

وفي نظائرها ، إذا انجرَّ الكلام إلى الأدلة القطعية ؛ فنقول : إذا
تغير الجوهر ، فتغيره مدرك معلوم من غير ميسس الحاجة^(١) إلى
فكر ، ثم يربط هذا^(٢) الناظر فكرَه بأن هذا^(٣) التغير جائز
هو أم واجب ؟ فنعلم على القرب جوازه ، ولا ينتصب عليه
شيء يتعلق^(٤) بالجواز ، ولكن الطالب بفكره^(٥) يدرك . وهو
مثل بما يتأتى^(٦) بناظر البصر بعض التأتى ؛ فإنه قد يحدّق نحو
بصره قليلا ، ثم إذا أدركه التحق بالمدركات التي تقرب^(٧) منه
ثم إذا علم جوازه فكر في أنه يقع بنفسه أم يستند إلى مُقتَضٍ ؛
فيترتب عليه^(٨) غير بعيد ، ويعلم على اضطراب أن الجائز لا يقع
من غير مُقتَضٍ ، ويلتحق هذا بالمراتب الضرورية ، ثم يفكر
في تعيين المقتضى إلى حيث ينتهي نظره .

٨١٢ - ومثال ذلك في الهندسيات : أن الأوليات المذكورة في
المصادرات أمور تسليمية ، كقول القائل : الكل أكثر من الجزء ،
وكل شيئين يساوي كل واحدٍ منهما [ثالثاً]^(٩) ، فهما متساويان ،

(١) ت : حاجة إلى ذكر . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : متعلق .

(٤) ت : يفكر فيدرك .

(٥) ت : بما يتأتى عن ناظر البصر بعض التأتى .

(٦) ت : التي بالقرب منه . (٧) ت : فيرتب غير بعيد .

(٨) د : الثاني . والمثبت من : ت .

ثم يبني الأشكال على أمثال هذه المقدمات ، وإذا أدركه ^(١) كان العلم بها على نحو العلم بالمقدمات ، ولا معنى للدليل إلا بناء مطلوب على مقدم ضروري ، وقد يحتاج الناظر إلى قليل ^(٢) فكر ، وذلك يختلف باختلاف القرائح . فقد يجري الجواد ^(٣) جرياناً لا [نحس] ^(٤) في أثنائه وقفاته إن ^(٥) كانت ، وقد يطول تردد البليد .

ومما بطرق الخلل إلى النظر الحيث عن السنن المفضي إلى مقصده . وبيانه بالمثال : أن الذي يبني مقتضياً إذا حاد عن طلب الجواز . وأخذ يفكر في الطول والعرض واللون ، فهذا حائد لا ينتهي إلى مقصده .

وقد يؤتى ^(١) الناظر من نسيان المقدمات ، وإلا [فالشكل] ^(٢) انقطاع مدركه كمدركه المقدمات في المقالة الأولى من كتاب الاستقصات ^(٣) .

٨١٣ - نخرج من هذا التنبيه العظيم أن دليل العقل ليس شيئاً

(١) ت : أدركت .

(٢) هامش د : مزيد فكر . (٣) ت : الحاد .

(٤) ت : يحسن . وفي م : يحسر . ومحرومة من : د . وما أثبتناه اختيار منا .

(٥) ت : وإن كانت . (٦) ت : يوقى الناظر عن .

(٧) د : فالشكل . والمثبت من : ت .

(٨) ت : الاسطقات . ولعلها (الاستقصاء) ونظنه كتاباً من مؤلفات إمام الحرمين .

متعلقاً بمتعلق ، حتى يفرض فيه إشعار في الطرد ، ونقيض له في العكس .

والأمارات الشرعية مصالح تقتضي أحكامها^(١) ، وهي على التحقيق متعلّقة بها ؛ فقد بان افتراق البابين . والمطلوب بعدُ من حقيقة المسألة بين أيدينا .

وقد قالوا : إذا كانت العلامات الشرعية لا تقتضي أحكامها لأعيانها ، وإنما وجه اقتضائها لها نصبُ الشارع إياها [وإن صح في ذلك نقل ، فهي علل منقولة ، وإن لم يثبت نقل وظيفتها المستنبط ، كان نصب الشارع إياها]^(٢) مظنوناً ، فهي إذاً - كيف فرضت - منصوبةٌ تحقيقاً أوطناً .

ومن قال لمن يخاطبه : إذا أومأت إليك ، فاعلم أنني أريد منك أن تقوم ؛ فعدم الإيماء لا يدل على عدم إرادة القيام ؛ فقد يريد منه القيام بعلامة أخرى وقد ينصب على الشيء الواحد أعلاماً ، وهذا على التحقيق حكم العلل الشرعية ، وهذا هو التدليس الأخير ، وإذا نحن أوضحنا مسلك الحق فيه ، استفتحنا بعده تمام الكشف عن غاية البيان ، واختتمنا المسألة على وضوح ، لا مرأى بعده .

(١) ت : أحكاماً .

(٢) ما بين المقفين مزيد من : ت .

٨١٤ - فنقول : هذا القبيل الذي ذكره السائل من فنّ مالا^(١)

بخيل ، ولا يناسب المستدعي ؛ فإن الإشارة لا تختص باقتضاء القيام ، لا عن علم ، ولا عن غلبة^(٢) ظن ، وهي^(٣) بالإضافة إلى القيام كهي بالإضافة إلى القعود ؛ فيلزم الناظر ذلك أولاً ، وليتفطن له .

٨١٥ - ثم نقول بعدُ : هذه الصفات إذا نصبت^(٤) أعلاماً ، فإنها في غالب الأمر تذكر في مساق شرط ، أو على قضية تعليل . فإن^(٥) ذكرت على مساقٍ لشرط^(٦) ، فقد قرّرت في مسألة المفهوم أن انتفاء^(٧) الشرط يتضمن انتفاء الشروط ، ومن خالف في القول بالمفهوم ، لم^(٨) يخالف في الشرط واقتضائه نفي^(٩) الشروط عند انتفاء الشرط .

فإذاً لا نسلم أن ما يجري من هذه الصفات في مساق الشرط لا يقتضي [انتفاء عند فرض الانتفاء]^(١٠) ، وإن لم يجر صيغة

(١) ت : ما بخيل . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : وهي لكن بالإضافة ... (٤) ت : نصب .

(٥) ت : فإذا . (٦) ت : شرط .

(٧) عبارة ت : أن الشرط يتضمن انتفاء الشروط عند انتفاء الشرط .

(٨) م : ولم . (٩) ت : انتفاء .

(١٠) عبارة د : لا يقتضي انتفاء فرض عند الانتفاء . والجب عبارة : ت .

الشرط في عينها ، وجرى في^(١) معناها ، فالأمر يجري هذا المجرى^(٢) ، فهو^(٣) بمثابة أن تقول : إذا أوأمت إليك فقم . (فإذا) وإن لم تكن من أدوات الشرط ، فمعناه الشرط مع اقتضاء التأقيت ، على ما سبق الرمز إليه في^(٤) معاني الحروف . وإن جرت على^(٥) صيغة التعليل ، فالتعليل أبلغ في اقتضاء النفي عند فرض^(٦) انتفاء العلة . وهذا مما سبق القول فيه أيضاً في المفهوم ؛ فما ادّعاء السائل من أن نصب الأعلام لا يقتضي انتفاء الأحكام عند انتفائها ساقط لا أصل له . وهو إذا تأمله المتأمل مردود إلى القول بالمفهوم في الشرط والعلة . فهذا صدر الكلام في ذلك .

٨١٦ - ولكننا مع ذلك^(٧) لا نُبْعِدُ أَنَّ تَعَلَّقَ الْمُتَعَلِّقِ^(٨) مشروط بأفراد شرائط ، بحيث يستقل ذلك المشروط بكل واحد منها^(٩) . مثل : أن يقول : إن أتيتني [أو كاتبتي]^(١٠) أو ذكرني بخير على

-
- (١) ساقطة من : ت . (٢) ت : النحو . (٣) ت : وهو .
 (٤) ت : في ذكر معاني ، ثم لم نجد ذكراً للحديث عن (إذا) في معاني الحروف ، حيث أشار الإمام . راجع الفقرات : ٨٩-١١٢ من هذا الكتاب ، وستجد أنه لم يتحدث عن (إذا) وإنما ذكر إذاً على أنها تفيد الجزاء ، ثم ماذا يعني بأن (إذا) ليست من أدوات الشرط ؟ ؛ لعله يريد الشرط الجازم .
 (٥) ، (٦) ساقطة من : ت .
 (٧) ت : ولكنها مع هذا . (٨) ت : المتعلق .
 (٩) ت : منهما . (١٠) مزيدة من : ت .

ظهر الغيب . أكرمتهك ، فالإكرام متعلق بكل شرط من هذه الشرائط من غير أن يشترط اجتماعها ، وإذا كان التعلق على هذا الوجه ، لم يبعد أن ينتفي الإتيان . ويثبت الإكرام لمكان المكاتبه ، أو لشرط^(١) آخر يُفرض .

٨١٧ - فإذا^(٢) لاح هذا انعطفنا على^(٣) الغرض ويُحنا بالمقصود وقلنا : سيأتي في تفصيل الاعتراضات الصحيحة أن النقص مفسد للعلة في بعض الصور قطعاً ، وفي بعضها بضرب^(٤) من الاجتهاد ، وطرق^(٥) القطع منحسمة ، ولكن النقص على حالٍ ممثل بالخُلْف في^(٦) الوفاء بالمشروط عند ثبوت الشرط .

فإذا قال قائل^(٧) : إن جئتني أكرمتهك ، فإذا^(٨) جاءه ولم يكرمه ، كان ذلك في حكم الخُلْف ، ولو جرى لإكرامه من غير مجيء ، كان هذا مخالفاً لحكم الشرط من طريق التضمن^(٩) ، ولم يكن معدوداً خُلْفاً صريحاً ، فيفارق الطرد العكس مثل ما

(١) ت : : شرط .

(٢) ت : وإذا .

(٣) عبارة ت : انعطفنا على البوح والغرض والبوح بالمقصد .

(٤) ت : يضطرب في الاجتهاد . (٥) ت : فطرق .

(٦) ت : عن . (٧) ت : القائل .

(٨) ت : ثم جاءه ، فلم يكرمه . (٩) ت : الضمن .

يفارق الخُلف^(١) الوفاء ، بالمشروط عند وجود الشرط في^(٢) إثبات مجيء المشروط دون الشرط .

وإذا^(٣) قال القائل : إن جئتني أكرمك ، وإن لم تجئني أكرمك ، فالذي جاء به وإن كان على صيغة الشرط ، فهو خارج عن باب الشرط باتفاق أهل اللسان ، والتقدير : أكرمك^(٤) إن جئتني أو لم تجئني .

٨١٨ - ونحن الآن^(٥) نقول : من حكم كل ما يثبت^(٦) علّة أن ينعكس ، وأن^(٧) يكون لوجوده على عدمه مزيّة ، ولو لم يكن^(٨) كذلك ، لما كان لكون الشيء علّة معنى ، ثم إن كان الشيء مُخيلاً ،^(٩) وثبت كونه علّة شرعاً^(١٠) ، فجبهة^(١١) اقتضائه النفي عند انتفائه ، من جهة تأثير الإخالة ، وإن لم يكن مخيلاً ، وثبت كونه علّة شرطاً ، فجبهة اقتضائه النفي عند انتفائه^(١٢) كونه شرطاً كما تقرر^(١٣) في قاعدة المفهوم ، ومع هذا كله لا يمتنع أن تنتفي العلّة ، ويثبت الحكم بعلّة أخرى .

-
- | | |
|---------------------------|---|
| (١) ت : الخلف في الوفاء . | (٢) ساقطة من : ت . |
| (٣) ت : فإن قال . | (٤) ت : أكرمك . |
| (٥) ت : ونحن نقول الآن : | (٦) ت : يثير . |
| (٧) ت : وإن لم . | (٨) ت : ولو لم يكن ذلك كذلك . |
| (٩) ساقط من : ت . | (١٠) ت : فوجه اقتضائه للنفي عن الانتفاء . |
| (١١) ت ، م : انتفاء . | (١٢) ت : تقدر . |

وكذلك القول في الشرط ، من حيث إنه يجوز ربط مشروط
بإحد شروطه ، فإن لم يصحّ تعليل الحكم الواحد بعلة ، فيتعين
العكس^(١) في كل علة .

ولكنه^(٢) لو امتنع العكس لخبر أو إجماع ، فهذا الآن يستدعي
مقدمة في النقض .

[مقدمة في النقض]^(٣)

٨١٩ - فلو^(٤) اطردت العلة على صور المعاني ، وتلقّتها صورة
تخالف حكمها في مقتضى الطرد ، وكان حكمها غير معلل ،
ففي^(٥) بطلان العلة بذلك كلام سيأتي مشروحاً .

٨٢٠ - فعدم الانعكاس لخبر أو إجماع موضح الخلاف ، فمن
رأى ما قدّمته نقضاً ، اضطربوا في مثل هذه الصورة في العكس :
فذهب الأكثرون إلى أنه غير ضائر ، فإن الانعكاس ضمن
العلة كالمفهوم ، والنقض في حكم الوارد على نصّ الكلام .

وصار صائرون إلى أنا نتبين بتقاعده العلة عن مقتضاها^(٦)

(١) ت : انعكاس كل علة . (٢) ت : ولكن لو امتنع الانعكاس .

(٣) ت : ولو . (٤) ت : وفي .

(٥) ت : مقتضى ضمنها .

(٦) هذا العنوان من عمل المحقق .

بطلانها في طردها . فهذا موضع الخلاف [في المسألة^(١)].

٨٢١ - والمختار إذا انتهى الكلام إلى هذا المجز^(٢) أن هذا غير مبطل للعلّة ، ولكن ينشأ من هذا الموضع فصلٌ جدليّ ممتزج بأمريّ ديني ، فنقول :

أولاً : ديناً حق^(٣) على كل مجتهد أن يُفتيَ بعكس العلّة ، إذا لم يمنع^(٤) من ذلك مانعٌ ولم يحجز حاجز . فإن اقتضى^(٥) الانعكاس جهةً في الاجتهاد ، فلا^(٦) يجوز تعطيله ، ولكن إذا طولب في النظر ، فالوجه ألا يلتزم ما لأجله ترك العكس ؛ فإنه إذا ثبت جوازه^(٧) ، ترك العكس بسبب .

والكلام في محل العكس خارج عن محل الخلاف ؛ فمطالبة المعلن بإبداء العذر في ترك^(٨) الانعكاس ، خروج عن المسألة ؛ إذ محل الطرد هو المعنى .

وسر المسألة^(٩) قصرُ الكلام على المقصود ، وحصره في أوجز

(١) الزيادة من : ت .

(٢) ت : المحز .

(٣) م ، هامش د : يجب .

(٤) ت : لم يمنعه مانع ولم يحجزه حاجز .

(٥) ت : اقتضاء العكس .

(٦) ت : لا يجوز .

(٧) ت : جواز .

(٨) ت : ترك العكس الانعكاس .

(٩) ت ، هامش د : الجدل .

الطرق ؛ حتى تجدي وتثمرَ على قربٍ وكَثَبٍ ، وكمال البيان فيه :
 إن من طرد علةً فانتقضت علته ، ولا ح الفرقُ بين صورة النقض
 ومحل التعليل ، فالعلة باطلة قطعاً ؛ فإن ما انتهض فرقاً صيغة في
 التعليل أدخل المثل بذكره^(١) ، فكأنه ذكر بعض العلة . ولو
 تقاعدت العلة عن العكس وظهَرتْ علة تقتضي امتناع العكس^(٢)
 لم ينقدح^(٣) ذلك في العلة ، بل كان ذلك عُذراً عاماً في عدم الانعكاس
 وقد نجز غرضنا من الكلام في الانعكاس الآن .

٨٢٢ - وإنما أجرينا ذكر هذا الطرف وإن كان لائقاً بباب
 الاعتراضات ، لاتصاله بالقول بالعلتين ، وبه تم إيضاح الغرض
 من^(٤) هذا الفن^(٥) ، وتقرر أنا لم نُلَفِّ حُكماً متفقاً عليه ،
 مرتبطاً بعلتين ، مع تحقيق الاتحاد في الحكم .

وإذا كان كذلك ، فالحكم الثابت مع انتفاء العلة إن لم يستند
 إلى نص أو إجماع ، فهو مساوٍ للحكم الأول في الاسم^(٦) ومخالف له
 في المأخذ والحقيقة ، وهو كتعليلنا تحريم المحرمة بإحرامها ،
 ثم إذا حلت وكانت حائضاً ، فهي محرمة وإن زال الإحرام ، ولكن

(١) ت : بذكرها .

(٢) ت : الانعكاس .

(٣) ت : بقدح .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : في .

(٦) ت : مخالف .

تحريم الحيض مخالف لتحريم الإحرام في وصفه وكيفيته ، وكذلك إذا علل المعلن إباحة الدم بالقتل الموجب للقصاص ، ثم لم تنعكس العلة لمكان الردة ، أو غيرها من مقتضيات القتل ، فليس هذا من عدم الانعكاس ؛ فإن القتل الواجب بالقتل ينتفي بانتفاء القتل .

٨٢٣ - فان قيل : قد أنكرتم وجدان حكم معلل بعلةتين . فما قولكم في الولاية المطردة على الطفل^(١) والمجنون . وهي قضية واحدة معللة بالمجنون والصبا ؟

قلنا : الولاية الثابتة على المجنون ضرورية ؛ إذ لا يتوقع من المجنون تصرفٌ فهم^(٢) ونظم عبارة ، والولاية على الصبي المميز لمكان الغبطة ، وطلب الأصلح ؛ فإن الصبي يعقل ما يقول ويفعل ، ومن كان آنساً بتفاصيل^(٣) الولايات ، لم يَعدَمَ فرقاً بين الولاية على المجنون والولاية على الصبي [المميز]^(٤) فإن فرض صبي غير مميز فهو المجنون بعينه ، ولا أثر للصبا ، ولا يقع به تعليل ؛ فإن الولاية الحقيقية^(٥) بالصبا هي ولاية الاستصلاح .

(١) ت : المجنون والطفل .

(٢) ت : وفهم .

(٣) ت : بتفصيل .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : الخليفة .

٨٢٤ - وقد تناهى الشافعي في [الغوص]^(١) على ما ذكرناه ، حتى لا يرى توريث ذي قرابتين بالقرابتين جميعاً ، إذا كانت إحداهما أقرب من الأخرى . وقال : القُرْبُ الأقْرَبُ يُعْدَمُ أثر القرب الأبعد . حتى كأنه ليس قريباً ، وكذلك^(٢) الصبا مع سقوط التمييز ليس معتداً به .

وهذا آخر القول في تأصيل قياس المعنى . وما ثبتت^(٣) به علل الأصول .

وقد حان الآن أن نُحَوِّمَ^(٤) على قياس الشبه .

[فصل] (٥)

القول في قياس الشبه

٨٢٥ - من أهم ما يجب الاعتناء به تصوير قياس الشبه وتمييزه عن قياس المعنى والطرْد . [و]^(٥) لا يتحرر في ذلك عبارة خِدْبَةٌ^(٦) مستمرة في صناعة الحدود^(٧) ، ولكننا لا نألوا جهداً في الكشف .

(١) د : القرض . وفي م : الغرض . والمثبت من : ت .

(٢) ت : فكذلك . (٣) ت : ثبتت .

(٤) ت : نحوض . (٥) مزيدة من : ت .

(٦) ت : جيدة . وفي الأساس : الخدب الكامل الخلق الشديد . فالمراد عبادة محكمة .

(٧) ت : صناعة الحد .

(٥) زيادة من المحقق .

فقياس المعنى مستنَدُهُ : معنى مناسب للحكم مخيل^(١) مشعر
به كما تقدم .

والشبه لا يناسب الحكم مناسبة الإخالة .

وهو متميز عن الطرد ؛ فإن الطرد تحكم محض^(٢) لا يعضده
معنى ولا شبه .

٨٢٦ - وإنما يتضح القول في ذلك بالأمثلة ، ثم بالحجاج ؛
فإذا قلنا : طهارة عن حدث ، أو طهارة حُكْمِيَّة ، فافتقرت إلى النية
كالتيمم . لم يكن قولنا طهارة عن حدث مقتضيةً من طريق
الإخالة للنية ، ولكن فيه^(٣) شبه مُقَرَّب لإحدى الطهارتين من
الأخرى . وقد عبر الشافعي عن تقريب إحداهما من الأخرى .
فقال^(٤) : طهارتان فكيف تفترقان ؟ .

وكذلك إذا قلنا : غَسَلُ حُكْمِيٍّ فلا يتعدى الظاهر إلى داخل الفم
كغسل الميت ، فهو تشبيه مقَرَّب ، وليس بمثابة الطرد الذي لا
يخيل ، ولا يثير^(٥) شبهاً مغلباً على الظن .

(١) ت : مشعر به مخيل .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : ولكن تشبه .

(٤) ت : إذ قال .

(٥) ت : ولا يشبه تشبيهاً مغلباً على الظن .

٨٢٧ - ثم الشبه^(١) ينقسم إلى تشبيه حكمي وإلى [تشبيه]^(٢) حسي .

فالحكمي ما ذكرناه^(٣) ، والحسي كقول أحمد : أحد^(٤) الجلوسين في الصلاة ، فكان واجباً كالجلوس الأخير .

وكقول أبي حنيفة : تشهد ، فلا يجب كالشهد الأول .

وفي الشرع تعبدٌ بالنظر إلى الأشباه الحسية الخلقية^(٥) ، كالقول في جزاء الصيد .

والقيافة مبناها على النظر إلى الأشباه الجلية ، والشامائل الخفية .

٨٢٨ - ولا ينتهي هذا المقدار إلى تمام البيان في تصوير قياس^(٦) الشبه . ونحن نزيد ، فنقول :

إلحاق الشيء بالمنصوص عليه لكونه في معناه متقبلاً مقطوع به ، وإن لم يكن الحكم المنصوص عليه معللاً ، أو كان معللاً ولم^(٧) يطلع الناظر بعد [على]^(٨) ذلك من حاله . وقد قدمنا في ذلك قولاً

(١) ت : التشبيه .

(٣) ت : كما ذكرناه .

(٤) ت : جلوس في الصلاة ، فيجب كالجلوس الأخير .

(٥) ت : الخليفة .

(٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : ولم يكن يطلع .

(٨) مزيدة من : ت .

بالقرب . فما قرب من المنصوص عليه جداً ، بحيث يحصل العلم بالتحاقه ، فهو في الرتبة العليا . وما بعد^(١) قليلاً وعارض العلم^(٢) نقيضه من ظن أو شك ، فهذا مما يغلب على الظن الالتحاق به من غير معنى ، وهو الشبه .

ثم تعليقات^(٣) الظنون في درجات المظنون على مراتب : فإذا تناهى البعد ، وصار بحيث لا يلوح مقتضى ظن ، ولا موجب علم . فهو الطرد المردود .

٨٢٩ - والشبه^(٤) ذو طرفين : أدناه قياس في معنى الأصل مقطوع به ، وأبعده لا يستند إلى علم ولا ظن^(٥) . وكل طارد ذاكر شبهاً حسياً^(٦) أو حكماً لا يخيل ، ولا يغلب على الظن .

ومن أصدق ما يتميز به الطرد عن الشبه أن تعليق الحكم بما يعدّ طرداً يضاهي في مسلك الظن تعليق نقيضه به ، فلا^(٧) يترجح أحدهما على الثاني إلا من جهة اطراد أحدهما فيما يبغيه الطارد ويدعيه ، والشبه يتميز^(٨) عن هذا .

(١) ت : يعد . (٢) ت : العلم المطلوب .

(٣) ت : ثم لعلبات الظنون في درجات القرب المظنون مراتب .

(٤) ت : فالسلك ذو طرفين . (٥) ت : ولا إلى ظن .

(٦) ت : حكماً أو حسياً . (٧) ت : ولا .

(٨) ت : يترقى من .

ونحن نبين ذلك بمثالٍ يحوي المقطوعَ به في الرتبة العليا ،
والشبه الذي نحن في محاولة تصويره ، والطرْد الذي نردّه : فلو
ثبت مثلاً كون النية شرطاً في التيمم ^(١) ، لكان الوضوء في معناه قطعاً ،
وللاحاق الوضوء بالتيمم تشبيه ، ولا يليق بقول القائل طهارةً
حكمية نفي النية ، [فانماز] ^(٢) الشبّه المقول به عن نقيضه .
وإذا قال الحنفي : طهارة بالماء فأشبهت لإزالة النجاسة ، كان
ذلك طرداً .

ولو قيل ^(٣) : طهارة بالماء فافتقرت إلى النية ، لم يكن في هذا
بعدُ يناقض نفي النية ، حتّى يقال نفي النية أليق بهذا اللفظ من
إثباتها . وإن انتصروا لذلك فغايتهم أن يقولوا : ما ذكرناه شبه
[خُلُقِيّ] ^(٤) . وقد هذى بعض المتأخرين ، فقال : الماء طهور
بجوهره .

وغرضنا التنبيه على المنازل ، فإن استقام للخصم وجه من الشبه ^(٥)
فالأصولي لا يعرّج على مذاهب أصحاب الفروع . ثم نزيد ^(٦)
الكلام إن نَاضَلَ ^(٧) الخصم بشبهه إلى الترجيح ، [وسننبه] ^(٨)

(١) ت : الفسل . (٢) د : وإيجاد . والمثبت من : ت .

(٣) ت : إذ لو قيل . (٤) د : خِلْفِي . والمثبت من : ت .

(٥) ت : التشبيه . (٦) ت يرتد . وفي هامش : د نردّ .

(٧) ت : تأصل للخصم تشبيه . (٨) د : وسنبيّه . والمثبت من : ت .

على مسلكه في هذا الفصل . إن شاء الله تعالى .

٨٣٠ - ومما ذكره القاضي في تمثيل تعارض الأشباه : القول في أن العبد المملوك هل يملك ؟ .

فمن زعم أنه يملك شبهه^(١) في إمكان صدور^(٢) التصرف منه بالحر ، واعتضد بأنه عاقل في جنسه ، يتأتى منه السياسة والإيالة والضبط ، والقيام على المملوكات ، وإنما يملك من يملك لذلك . وللعبد^(٣) فيه شبه بالحر ، وهذا يعتضد بتصوير^(٤) ملك النكاح له .

ومن أبى تصوير الملك له ، تعلق بأنه على شبه المملوكات في استحالة الاستقلال ، وفي نفوذ تصرف المالك فيه ، على حسب تقدير النفوذ في المملوكات [جَمْع ، فشابه] ^(٥) المملوك الذي يقام عليه ، ولا يقوم بنفسه .

٨٣١ - وهذا الذي ذكره ليس من قياس الشبه عندي ؛ فإن كل متعلق في المسألة في شِقِّي النفي والإثبات منخرط في سلك المعنى المخيل المناسب ، ثم ^(٦) الإخالات على رتب ودرجات : فمنها

(١) ت : تشبه . (٢) ت : صدر صور التصرف .

(٣) ت ، م : والعبد فيه شبهه . (٤) ت : بتصوير .

(٥) د : جميع مثابه . والمثبت من : ت .

(٦) ت : والإخالات .

الخفي ، ومنها الجلي ، ومنها المتوسط بين الخفاء ^(١) والجلاء .
ولعلنا أن نأتي في ضبط مداركها بأقصى الإمكان . إن شاء الله تعالى .
٨٣٢ - وما أجراه القاضي في ضبط ^(٢) تصوير الشبه أن قال :

قياس المعنى هو الذي يستند إلى معنى يناسب الحكم المطلوب بنفسه
من غير واسطة ^(٣) ، وقياس الشبه هو الذي يستند إلى معنى [و] ^(٤) ذلك
المعنى لا يناسب الحكم المطلوب ^(٥) بنفسه ، ولكن ذلك المعنى ^(٥)
يغلب على الظن أن الأصل ^(٦) والفرع لما اشتركا فيه ، فهما
مشاركان في المعنى المناسب ، وإن لم يطلع عليه القاييس .

٨٣٣ - وهذا الذي ذكرناه ^(٧) على حسنه لا يضبط قياس الشبه ؛
فإننا نجري قياس الشبه حيث ^(٨) لا يعقل معناه فيه ، تقريباً
له من الذي يقال فيه : إنه [في] ^(٩) معنى الأصل ؛ فإذا كان القياس
الشبهى يجري حيث لا معنى ، فلا توجه ^(١٠) لضبطه بالإشعار
بالمعنى المناسب .

(١) ت : الجلاء والخفاء .

(٢) ساقطة من : ت . (٣) ت : رابطة .

(٤) مزيدة من : ت . (٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : الاصل والفرع .

(٧) ت : قاله .

(٨) ت : وهامش د : فيما لا يعقل تقريباً ...

(٩) مزيدة من : ت . (١٠) ت : وجه .

وقد ينقدحُ في محل إمكان المعنى فيما ذكره القاضي [فصل] ^(١)
 نظر ؛ فإن دركه إذا كان ممكناً للمجتهد ، لم يجز له الاجتزاء
 بالشبه ، بل عليه أن ^(٢) يبحث عما لا يشعر به الشبه من المعنى .
 فإذا لاح للناظر الشبه المشعر [بالاجتماع] ^(٣) في المعنى كان ذلك في
 حكم السابقة مقتضية تنمة النظر .

وسنعود إلى تفصيل ذلك بكلام يشفي الغليل . ونأتي على كل
 تفصيل . إن شاء الله تعالى . وإنما نحن الآن في تصوير الشبه ^(٤) .
 ثم الكلام يقع وراء ذلك في الرد والقبول ، وإثبات الحق .

فصل ^(٥)

٨٣٤ - وما أرى تقديم رسمه ربط الأحكام بالأحكام ^(٦) . وهو
 كثير الجريان ^(٧) والجولان في أساليب الظنون . كقول القائل : من
 نفذ طلاقه نفذ ظهاره . إلى ^(٨) ما ضاهى ذلك .

وهذا ينقسم إلى ما يشعر بالمعنى المخيل [المناسب] ^(٩) إشعاراً

(١) د : فصل . والمثبت من : ت (٢) ت : البحث عما يشعر به .

(٣) د : بالإجماع . والمثبت من : ت .

(٤) ت : تصوير الشبه بعد . (٥) سقط من : ت .

(٦) ساقط من : ت . (٧) ت : الجولان والجريان .

(٨) ت : وما ضاهى ذلك . (٩) مزيدة من : ت .

بيناً ، وإلى ما يستعمل شبهاً محضاً :

فالمشعر بالمعنى كما ضربناه من المثال^(١) استدلالاً على نفوذ الظهار بنفوذ الطلاق ؛ فإنه يجمعهما اقتضاء كل واحد منهما تحريم البضع ، مع كون الزوج مالكا للبضع ، متمكناً من التصرف فيه . والتحريم^(٢) على وجه ينفرد باستدراكه ، أو على وجه مبين يستدعي رفعه عقداً مجدداً ، والظهار مُحَرَّمٌ كالطلاق فربطُ أحدهما بالآخر^(٣) يلوح منه^(٤) ، المعنى الجامع بينهما .

٨٣٥ - وهذا القسم سماه بعض المتأخرين قياس^(٥) الدلالة . من حيث^(٦) إنه يتضمن شبهاً دالاً على المعنى .

وهؤلاء قسموا الأقيسة إلى قياس المعنى ، وهو الذي يرتبط^(٧) الحكم فيه بمعنى مناسب للحكم مخيل مشعر به ، وإلى قياس الدلالة وهو الذي يشتمل على ما لا يناسب بنفسه ، ولكنه يدل على معنى جامع ، وإلى قياس الشبه المحض ، وهو الذي لا يشعر بمعنى مناسب أصلاً^(٨) ، ولا يكون في نفسه مناسباً .

(١) ت : مثلاً من الاستدلال . (٢) ت : التحريم .

(٣) ت : بالثاني . (٤) ت : فيه .

(٥) هامش د : قياس المعنى . (٦) ت : جهة .

(٧) ت : مرتبط الحكم فيه معنى مناسب للحكم مشعر به .

(٨) ساقطة من : ت .

ثم اختيار النظار قياس الدلالة لإعراجه عن المقصود على القرب فإن المعنى لو أبداه المعلل ونوزع فيه ، وفي مناسبتة ، وطريق^(١) اعتباره وإشعاره لقال : التحريم إلى الزوج . والله المحرم ، كتحريم الطلاق بالإضافة إلى الطلاق . فإذا كان عقبى الكلام يستدعي الاستشهاد بالطلاق ، فذكر الطلاق أول مرة على الابتداء ، يتضمن المعنى ، ويصرّح بالاستدلال عليه .

٨٣٦ - فأما الحكم الذي هو شبه محض ، فهو كقول القائل : قُرْبَةً يَنْقُضُهَا الْحَدَثُ ، فيشترط فيها الموالاة ، قياساً للطهارة على الصلاة ، فانتقاض القربة بالحدث حكم ، وربط^(٢) الموالاة بالحدث من طريق الشبه ، فليس في بطلانها^(٣) بهذا الحكم ما يشعر باشتراط المتابعة على التحقيق .

٨٣٧ - وقد^(٤) يقرب من هذا القسم تشبيه الوضوء بالتييم ، وتشبيه غسل الجنابة بغسل الميت ، ومما يلتحق^(٥) بهذا القسم - تصوير الشبه - اعتبارنا التكبير في حكم التعيين ، وامتناع قيام

(١) ت : وإشعاره ، وطريق اعتباره .

(٢) ت : حكم ربط الولاية من طريق الشبه .

(٣) ت : في بطلانها بالحدث .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : يلتحق بصور الشبه اعتبارنا التكبير .

غيره مقامه بالركوع الذي لا تقوم هيئة من الهيئات مقامه ، وإن تضمن خشوعاً واستكانةً تامة .

٨٣٨ - والقاضي أحياناً يقول : ليس ^(١) هذا بقياس ؛ فإن تعيين التكبير مثناه ^(٢) على انحسام مسلك القياس ، وتحرير القياس في منع ^(٣) القياس مناقضة والتباس ^(٤) .

ولكن صاحب هذا المذهب يقرر ابتناء الصلاة على الاتباع ، ويوضح بعدها عن ^(٥) المعاني .

ونضرب ^(٦) في ذلك الأمثال للإيضاح لا للقياس .

وهذا يضاهي من سبل المعقولات ^(٧) المخاوضة في الضروريات ؛ فإن الاستدلال فيها محال ، ولكن المتمسك بدعوى الضرورة قد يبسط المقال ، ويضرب فيه ^(٨) الأمثال ، ويبغي بإيرادها اجتزاء مخالفة ^(٩) خصمه وارعاءه عن جحده وعناده .

وأحياناً يقول ^(١٠) : هذا قياس الشبه فيما لا يعقل معناه .

(١) ت : هذا ليس بقياس . (٢) ت : مثناه .

(٣) ت : معنى . (٤) ت : وإلباس .

(٥) ت : من . (٦) ت : ثم نضرب .

(٧) ت : العقول . (٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : مخاطبة وارعاءه .

(١٠) المقصود القاضي ، فهو معطوف على أحياناً يقول (التي سبقت) .

والجوابان متقاربان ، لا يظهر بينهما اختلاف المعنى ^(١) .

٨٣٩ - ومن تمام القول في تصوير ما نحن فيه : أن المعنى الذي ادّعاه المعلن علة وعَلَمًا ، لم ^(٢) يظهر كونه مخيلا ، وإنما أثبت [التمسك ^(٣)] به انتصابه علماً من جهة الطرد والعكس ، ورأيت ذلك مسلماً في انتصاب ^(٤) المعنى علة . فهذا في أصح أجوبة القاضي يلتحق بالشبه ، فإن المعنى هو المناسب ، وما يغلب على الظن انتصابه من غير إخاله ، فمسلكه الشبه ^(٥) .

فهذا بيان صورة قياس الشبه ، وما يلتحق به . وهذا ^(٦) منتهى غرضنا [من هذا التصدير] ^(٧) في محاولة التصوير .

وقد حان أن ننقل المذاهب في ردّ قياس الشبه وقبوله ، ونوضح الحق عندنا .

مسألة :

٨٤٠ - قال القاضي في كثير من مصنفاته :

قياس الشبه باطل ، وإلى هذا صغوه الأظهر ، وتابعه طوائف من الأصوليين .

(١) ت : في المعنى .

(٢) ت : لو لم .

(٣) د : التمسك . والمثبت من : ت .

(٤) ت : في تصحيح العلة .

(٥) ت : التشبيه .

(٦) ت : وهو .

(٧) مزبدة من : ت .

وذهب معظم الفقهاء إلى قبول قياس الشبه والقول به .

فأما من ردّه ، فمتعلّقه أنّ الشبه ليس مناسباً للحكم ، ولا مشعراً به فشابه الطرد ، فإن الطرد إنما ردّ من جهة أنّه لا يناسب الحكم ، وإن زعم القائل بالشبه أنّه مناسب ، فليس من شرط الأصولي أن يتكلم في تفاصيل الفقه ، ولكنه يقول : إن كان مناسباً على شرط الفقهاء ، فهو قياس المعنى ، ونحن لا ننكره ، وإنما ننكر قسماً سميتموه الشبه ، وزعمتم : أنّه زائد على المعنى المخيل المناسب .

فهذا لباب كلام القاضي ، حيث يرد^(١) قياس الشبه . وسنرد عليه في خاتمة الكلام .

٨٤١ - وإنما أخرنا ذلك لأن الغرض لا يلوح دون ذكر معتمد القائلين بقياس الشبه . وقد أكثر الفقهاء ، وما أتوا بكلام يفلح [التمسك]^(٢) به .

والذي نرتضيه متعلقاً في الشبه أمران :

أحدهما - أن^(٣) نقول : قد أوضحنا في مواضع أنّه لا تخلو

(١) ت : يحاول ردّ القياس الشبه .

(٢) د : للتمسك . والمثبت من : ت . (٣) ت : أنا نقول .

واقعة عن حكم الله تعالى . وعن قضية تكليفية ، وسنكشف الغطاء فيه في كتاب الفتوى . إن شاء الله تعالى .

وإذا تمهد ذلك قلنا : من مارس مسائل الفقه . وترقى عن رتبة الشادين^(١) فيها . ونظر في مسالك الاعتبار^(٢) تبين أن المعنى المخيل لا يُعم وجوده المسائل ، بل^(٣) لو قيل : لا يطرد على الإخالة المشعرة عشر المسائل ، لم يكن مجازاً^(٤) ! . وهذه الطريقة إنما يدرها من توغل في مسائل الفقه . فأمن^(٥) النظر فيها . وهذا واضح جداً بالغ الموقع^(٦) .

وعضد القاضي في^(٧) (التقريب) هذه الطريقة بمنظرات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفرائض ، سيما مسائل^(٨) الجد . وفي هذا نظر ، فإنها معان^(٩) . بيد أنها تكاد تتعارض ، وإنما تعب المجتهدون^(١٠) فيها للترجيح . فهذا مسلک مقنع جداً^(١١) .

٨٤٢ - والمسلک الثاني - أن الغرض من قياس المعنى غلبات الظنون ،

-
- | | |
|----------------------------------|------------------------------------|
| (١) ت : الشادي . | (٢) ت : الاعتبار . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : مجازة . |
| (٥) ت : وأمن في النظر . | (٦) ت : الوقع . |
| (٧) ت : هذه الطريقة في التقريب . | (٨) ت : في مسائل . |
| (٩) ت : فإن هذا معاني . | (١٠) ت : المجتهد فيها من الترجيح . |
| (١١) ت : مقنع بالغ . | |

وكل مسلك في قبيله وجنسه ما يستعقب العلم عند قرب النظر .
 فإذا بعد وأثار ظناً ، كان متقبلاً في المظنونات ؛ وقد ذكرنا أن إلحاق
 الشيء على قرب بالمنصوص عليه - وهذا ^(١) الذي يسمى القياس
 في معنى الأصل معلوم - مقطوع به : والشبه على فنه ومنهاجه .
 غير أنه لا ^(٢) يتضمن علماً ، ويقتضي ظناً ، وهذا كأكيسة
 المعاني ؛ فإن الشارع لو نص على تعليل الحكم بعله على وجه لا
 يتطرق إلى تنصيبه تأويل ، فهذا في فنه مقطوع به .

وإن لم يفرض نص ولا إجماع ^(٣) ، ولاح في الحكم المنصوص
 عليه معنى مناسب ، فهذا ^(٤) مظنون الالتحاق بما فرضناه معلوماً في
 هذا الطريق ؛ فيترتب ^(٥) مسلك الظن في قياس المعنى على النص ^(٦)
 على المعنى ترتب ^(٧) الشبه على الذي يقال : إنه في معنى الأصل .

ومستند كل فريق ^(٨) في البابين أصل لو ثبت كان مقتضياً علماً .
 وليس هذا الذي ذكرناه قياساً في إثبات نوع من القياس ؛ فإن

(١) ت : وهو الذي .

(٢) ت : لا يقتضي علماً ، ويتضمن ظناً .

(٣) ت : نص ولكن للاح في الحكم . (٤) ت : وهذا .

(٥) ت : ويرتب . (٦) ت : التنصيص .

(٧) ت : ويرتب .

(٨) ت : ظن .

هذا ليس بالمرضي عند من يحيط بمأخذ^(١) الأصول ، ولكننا رسمنا القسمين معلوماً^(٢) ومظنوناً .

٨٤٣ - ونحن نقول وراء ذلك : إنا^(٣) لا يمكننا أن ننص على مسلك معين ، أو مسالك وندعي أن نظر الصحابة ومن بعدهم كان منحصرأ فيه . والذي يسمى المعنى ليس يقتضي الحكم لعينه ، وليس كل مخيل علة في الحكم .

والقدر^(٤) الذي ثبت : أنهم كانوا يلحقون ما لا ذكر له في المنصوصات بالمنصوصات إذا غلب على ظنهم أنه يضاهيها بشبه أو بمعنى .

وليس من يدعي حصر النظر في المعاني بأسعدَ حالاً ممن يدعي حصر المعاني في الأشباه .

واستتمام الكلام فيه بما ذكرناه مقدماً^(٥) ؛ حيث قلنا : النظر في الشبه يوقع^(٦) في مستقر العادة غلبة الظن ، كما أن النظر في المعنى يوجب ذلك .

ومن أنكرو وقوع الظن ، كان جاحداً للعلم على قطع ؛ فإن العلم

(١) ت : بمأخذ .

(٢) ت : مظنوناً ومعلوماً .

(٣) ت : فالقدر .

(٤) ت : يوجب ومستقر .

(٥) ت : ساقطة من : ت .

(٦) ت : مقلمة .

بوقوع الظن مقطوع به ، وإذا انتظم ظنن في إلحاق الشيء^(١) بأصل الشرع ولم يدرأه دارئ وألقى قبيله إذا ظهر مقتضياً علماً ؛ فليس بعد هذا التقرير^(٢) كلام مع ما تقدم من أن الرجوع إلى المجمعين حتم^(٣) ، ولم يثبت في مآخذهم ضبط .

٨٤٤ - فإن قيل : لسنا نسلم إفضاء الشبه إلى غلبة الظنون^(٤) .

قلنا : هذا الآن عناد^(٥) منك ونكد^(٦) ؛ فإن من أنكر وقوع الظن بكون الموضوع كالتيميم ، وكل واحد منهما معنى يراد^(٧) معين للصلاة والحدث ، استباحة أو رفعاً - فقد راغم .

وإذا قيل له : قياس المعنى لا يفيد ظناً ، لم يرجع في تحقيق ذلك إلا إلى مثل ما ذكرناه ؛ والسرفيه أن جحد الظن في هذه المسالك مراغة للعلم بالظن .

٨٤٥ - وما ذكره القاضي في^(٨) تقسيم القول بأن^(٩) الشبه

مناسب للحكم أو غير مناسب ، فهذا أو أن الجواب عنه .

(١) ت : شيء . (٢) هامش : د ، ت : التقريب .

(٣) سقطت من : ت . (٤) ت : الظن .

(٥) ساقط من : ت .

(٦) ساقط من : ت . ولعل المقصود : معنى معين يراد للصلاة .

(٧) ت : من .

(٨) ت : في أن الشبه يناسب الحكم أو لا يناسبه .

فنقول الشبه مع ما ادّعت من انقطاع المناسبة أيغلب على الظن أم لا ؟ فإن أبى حصول غلبة الظن ، فقدره أجلاً وأعلى 'من هذا' ، وإن اعترف به راجعناه في المعنى الذي تحصيل غلبة الظن لأجله ولا مناسبة .

وعندي أن الأشباه المغلّبة على الظن ، وإن كانت لا تناسب الأحكام ، فهي تناسب اقتضاء تشابه^(٢) الفرع والأصل في الحكم . فهذا^(٣) هو السر الأعظم في الباب . فكأن المعنى مناسب^(٤) للحكم من غير فرض ذكر أصل ، نظراً إلى المصالح الكلية^(٥) ، والأصل يعني لانهصار المصلحة في أصول الشريعة ؛ فإن كل مصلحة لا تنتهض علة ، والشبه لو جرّد لا يقتضي الحكم ، كما لو لم يفرض إلا الوضوء ، لم يكن في قول القائل : طهارة حكمية^(٦) . أو عن حدث اقتضاء النية ، لا علماً ولا ظناً . وإذا ثبت التيمم فذكر الحدث يناسب مشابهة الوضوء للتيمم ، والشبه من ضرورته مشبه ومشبه به ، والمعنى مستقل إذا ناسب اقتضاء^(٧) الحكم ، لو ثبت الاستدلال والقول به .

(٢) ت : اشتباه .

(١) ساقط من : ت .

(٤) ت : يناسب الحكم .

(٣) ت : وهذا .

(٦) ت : طهارة عن حدث .

(٥) ت : الجلية .

(٧) ت : في اقتضاء .

٨٤٦ - وهذا منتهى القول في الشبه : تصويراً ، واحتجاجاً واختياراً .

وقد اشتمل ما ذكرناه على تقسيم^(١) الأقيسة المظنونة^(٢) ، ونحن نذكر^(٣) بعد ذلك فصلاً مما جمعه الأصحاب في تقاسيم الأقيسة ، ونطرد ما قالوه ، ونسوقه على وجهه ، ثم نذكر ترتيباً حسناً ؛^(٤) ينبه الناظر على جميع قواعد القياس^(٥) ، ثم نذكر ما يعلل وما لا يعلل ، ثم نذكر طريق^(٦) الاعتراضات الصحيحة منها والفسادة ، ثم نذكر قولاً بالغا في الاستللال ، ثم نختم^(٧) الكتاب بالمركب وما فيه ، وينتجز به^(٨) القياس . إن شاء الله تعالى .

فصل في مراتب الأقيسة

٨٤٧ - يحوي ما يعد منها وفاقاً ، وما يختلف في عدة منها ، ويتضمن بيان ترتيبها^(٩) في الجلاء والخفاء .

ونحن نذكر^(١٠) أجمع طريقة الأصحاب وأحوالها ، ثم نذكر ما عندنا في معناها ومغزاها .

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١) ت : تقاسيم . | (٢) ت : المطلوبة . |
| (٣) ت : نحر . | (٤) ساقط من : ت . |
| (٥) ت : طرق . | (٦) ت : تختم الكلام . |
| (٧) ت : القياس به . | (٨) ت : ترتيبها . |
| | (٩) ت : ثم نذكر . |

قالوا : أولها - إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به من طريق
 الفحوى ، والتنبيه المعلوم كالإلحاق^(١) الضرب وأنواع التعنيف
 بالنهي^(٢) عن التأنيف ، فهذا^(٣) في الدرجة العليا من^(٤) الوضوح
 وقد صار معظم الأصوليين إلى^(٥) أن هذا ليس معدوداً من
 أقسام الأقيسة ، بل هو متلقى من مضمون اللفظ ، والمستفاد من
 تنبيه اللفظ وفحواه كالمستفاد من صيغته ومبناه . ومن سمي
 ذلك قياساً فمتعلقه أنه ليس مصرحاً به . والأمر في ذلك قريب .

٨٤٨ - والقسم الثاني - ما نص الشارع على تعليله على وجه لا
 يتطرق التفصيل والتأويل إليه أصلاً ، وقد ثبت لفظ الشارع
 قطعاً ، فإذا ثبت الحكم ، واستند إلى النص القاطع في تعليله ،
 فمن ألحق بالعلة المنصوصة المسكوت عنه بالمنطوق به ، كان
 قياساً^(٦) .

قال الأستاذ أبو بكر : هذا ليس بقياس ، وإنما هو استمساك
 بنص لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن لفظ التعليل إذا لم
 يقبل طرق التأويل ، عم في كل ما تجري العلة فيه ، وكان

(١) ت : وهو كالإلحاق .

(٢) ت : في النهي .

(٣) ت : وهذا .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : في .

(٦) ت : قياساً .

التعلُّق به مستدلاً بلفظٍ ناصٍ^(١) في العموم .

٨٤٩ - والقسم الثالث - إلحاقك الشيء^(٢) بالمنصوص عليه لكونه في معناه ، وإن لم تستنبط علة لمورد النص . وهو كإلحاقك الأمة بالعبد في قوله عليه السلام : « من أعتق شركا له في عبد قُوم عليه » . وهذا القسم مما اختلف في تسميته قياساً أيضاً ، كما تقدم ذكره .

٨٥٠ - والقسم الرابع - قياس المعنى : وهو أن يثبت حكم في أصل ، فيستنبط له المستنبط معنى^(٣) ويثبته بمسلك من المسالك التي قدمناها [و]^(٤) لم يصادفه غير مناقض للأصول ، فَيُلْحَق كُلُّ مسكوت عنه وجد فيه ذلك المعنى بالمنصوص عليه . وقد تقدم استقصاء القول فيما يثبت به علل الأصول .

وشرط هذا القسم أن يكون المعنى مناسباً^(٥) للحكم ، مخيلاً مشعراً به على ما تقدم .

وهذا القسم هو الباب الأعظم في^(٦) أقيسة الشرع ، وفيه نزاع القايسين^(٧) وتعارض أقوالهم .

(١) ت : قاض .

(٢) ت : بالشيء المنصوص عليه . (٣) ت : له معنى ، وهامش د : علة .

(٤) ت : ثم يصادفه ، والواو مزيدة لاستقامة المعنى .

(٥) ت : قياساً . (٦) ت : من . (٧) ت : القايسين .

٨٥١ - والقسم الخامس - قياس الشبه : ونحن على قرب عهد بوصفه .

٨٥٢ - وألحق ملحقون^(١) قياس الدلالة بهذه الأقسام . واعتقدوا^(٢) قسماً سادساً .

ولا معنى لعهده قسماً على حياله^(٣) وجزءاً على استقلاله ؛ فإنه يقع تارة منبئاً^(٤) عن معنى وتارة شبيهاً . وهو في طوريه لا يخرج عن قياس^(٥) المعنى أو الشبه .

فهذه تقاسيم كلية ، ذكرها من حاول ترتيب الأقيسة .

٨٥٣ - والذي^(٦) عندنا أن نجري الترتيب على خلاف ذلك ؛ فنقول^(٧) :

مطلوب الناظر ينقسم إلى معلوم ومظنون^(٨) : فأما المعلوم ، فلا معنى لذكر الترتيب فيه ؛ فإن [العلوم]^(٩) لا تتفاوت عند وقوعها . فإن فرض تفاوت في القرب وبعد المأخذ^(١٠) وطول النظر ، فهو^(١١)

(١) ت : الملحقون .

(٢) ت : واعتقده .

(٣) ت : حالة وخبر .

(٤) ت : منبئاً .

(٥) ت : عن قسماً قياس الشبه والمعنى .

(٦) ت : والرأي .

(٧) ت : فيقال .

(٨) ت : وإلى مظنون .

(٩) د : المعلوم ، والثبت من : ت .

(١٠) ت : المأخذ .

(١١) ت : فهي في مقدمات .

من مقدمات العلوم ، وإلا فلا يتصور علم أبين من علم .

٨٥٤ - والأقسام الثلاثة المقدمة من المعلومات ، ومن أنكرها كان جاحداً . وقد استجراً على جحد بعضها أقوام يعرفون بأصحاب الظاهر^(١) . ثم إنهم تحزبوا أحزاباً ، وتفرقوا فرقاً : ففلا بعضهم ، وتناهى في الانحصار على الألفاظ ، وانتهى به الكلام إلى أن قال : من بال في إناء وصبه في ماء ، لم يدخل تحت نهي الرسول عليه السلام ؛ إذ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » . وهذا عند ذوي التحقيق جحد الضرورات ، ولا يستحق منتحله المناظرة ، كالعناد في بدائه العقول .

ومما يحكى في هذا الباب ما جرى لابن سريج مع أبي بكر بن داود : قال^(٢) له ابن سريج : أنت تلتزم^(٣) الظاهر ، وقد قال الله تعالى : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)^(٤) فما تقول فيمن يعمل مثقال ذرتين ؟

فقال مجيباً : الذرتان ذرة وذرة .

فقال ابن سريج : فلو عمل مثقال ذرة ونصف ؟ ؛ فتبلاً وظهر خزيه .

(٢) ت : وقال .

(١) ت : الظواهر .

(٤) سورة الزلزلة : ٦ .

(٣) ت : تلتزم .

وبالجملة لا ينكر هذا إلا أخرقُ ومعاندٌ^(١) .

٨٥٥ - وأما المظنون ، فينقسم إلى قياس المعنى^(٢) والشبه ، ثم قد يتردد بين القسمين ما يلتحق تارةً بالمعنى ، وتارةً بالشبه ، على ما نفضله^(٣) .

٨٥٦ - وأما قياس المعنى : فهو الذي^(٤) يناسب كما سبق وصفه . ثم هذا القسم في نفسه يترتب رُتباً^(٥) لا تقبل الضبط : فمنها الجلي ، ومنها الخفي ، ثم الجلاء والخفاء فيها من ألفاء النسبة^(٦) فكلُّ محتوش^(٧) بطرفين جلي بالإضافة إلى ما دونه ، خفي بالإضافة إلى ما فوقه .

والسر في ذلك يتبين بفرض تعارض معنيين لو قُدر انفراداً^(٨) كل واحد منهما (بالإضافة)^(٩) مستقلاً ، لا تقتضى حكماً ، لاستجماعه عند استقلاله شرائط الصحة ، فإذا عارضه معنى مقتضاه نقيض مقتضاه كمعنيين يتعارضان في التحليل^(١٠) والتحریم ، فسيأتي سبيل النظر فيهما .

-
- | | |
|--|-----------------------------|
| (١) ت : أو معاند . | (٢) ت : وقياس الشبه . |
| (٣) ت : ستقصد . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : ثريباً . | (٦) ت : النسب . |
| (٧) ت : محتوين بطرفين . | (٨) ت : لإفراد . |
| (٩) كذا . وواضح أنها مقحمة في السياق . | (١٠) ت : التحريم والتحليل . |

ويشول الكلام إلى حالتين^(١) إحداهما أن يرجح أحد المعنيين على الثاني بوجهٍ من وجوه الترجيح ، على ما سنشرح الترجمات في كتابها^(٢) .

٨٥٧ - وتقاسيمها يضبطها في غرضنا شيان : أحدهما - أن يكون أصل المعنى في وصفه^(٣) أوضح وأبين والآخر أبعد^(٤) ، فهذا ترجيح^(٥) من نفس المعنى . والثاني - أن يعضد^(٦) أحد المعنيين بما يؤيده ويعضده ، على ما سيأتي .

فإن اختص أحد المعنيين بالظهور في أسلوب النظر^(٧) ، واحتاج مبدي المعنى الآخر إلى تكلف في إبدائه ، فيقال فيهما : إن أحدهما أجلى من الثاني .

وهذا ممثل^(٨) بالعقليات المفضيات إلى القطع ، [فالذي]^(٩) يقرب من العلم البديهي إذا قيس بما^(١٠) يبعد عنه بعض البعد [كان أجلى]^(١١) فهذان يُضَرَّبَان مَثَلَيْن للجلى من المظنونات والخفي منها^(١٢) ، فما

(١) ت : الحالين أحدهما . (٢) ت : في كتاب وتقاسيمها .

(٣) ت : في وضعه . (٤) ت : كان أبعد .

(٥) ت : يرجح . (٦) ت : يعضد .

(٧) ت : الظن . (٨) ت : يمثل .

(٩) د : كالذي . والمثبت من : ت . (١٠) ت : بالذي يبعد .

(١١) زيادة من : ت . (١٢) ت : منهما .

قرب من الأصول القطعية ، فهو^(١) الجليّ بالإضافة إلى ما بُعد من العلم ، فلتكن العلوم السمعية مستند الخفاء^(٢) والجلاء .

والإنسان يعلم ، ثم يتجاوز محل العلم قليلا ، فيظن ظناً غالباً ، ثم يزدادُ بُعداً ، فيزداد الظن ضعفاً .

فهذا وجه التفاوت^(٣) في الظنون . وهو^(٤) فيه إذا كان ظهور الترجيح من ظهور المعنى في نفسه . ولو كان الترجيح في الاعتضاد ، فالمعنيان^(٥) في أنفسهما متقاربان . فأسباب العضد في أحدهما إذا رجحته^(٦) على معارضه أثبت له رتبة الجلاء بالإضافة إليه ، ورجع^(٧) حاصل القول إلى أن الجلاء والخفاء راجعان إلى الترجيحات . والترجيحات يحصرها القرب من المعلوم^(٨) ، والاعتضاد بالمؤيدات . ثم لا يتأتى في ذلك ترتيب^(٩) وحصر حتى يحصره^(١٠) بعد أو حد . وإن كانت في الحقيقة مضبوطة معدودة .

فهذا قولنا في مراتب المظنونات المعنوية .

-
- | | |
|---------------------------------|--------------------------|
| (١) ت : فهو الذي يسمى كلياً ... | (٢) ت : الجلاء والخفاء . |
| (٣) ت : التقارب . | (٤) ت : وهذا . |
| (٥) ت : والمعنيان . | (٦) ت : رجحت . |
| (٧) ت : فرجع . | (٨) ت : العلوم . |
| (٩) هامش د : تقريب . | (١٠) ت : يضبط . |

٨٥٨ - ثم جملة أقيسة المعاني مقدّمة على أعلى رتبة^(١) تفرض [في]^(٢) الشبه ، والسبب فيه أن المقيس على أصل بمعنى^(٣) مشابه له فيه ، وزائد عليه^(٤) بالإخالة على الشبه^(٥) على وجه لو صح الاستدلال ، لاستقل دليلا دون أصله .

ثم^(٦) بعد آخر مرتبة من مراتب المعاني لاستفتاح^(٧) الأشباه . وهي على مراتب ودرجات ، كما ذكرناه في ترتيب المعنويات .

٨٥٩ - وقد اتخذنا المعاني المعلومة أصولا ، ورتبنا عليها^(٨) المعاني المخيلة قرباً^(٩) وبعداً ، فنتخذ^(١٠) هنا كون الشيء في معنى أصله أصلا ، ونفرض النزول عنه إلى الأشباه . فما قرب منه ، فهو مقدم على ما بعد^(١١) عنه .

ثم كما يعتمد قياس المعنى الجلاء والخفاء في الإخالة ، فالشبه يعتمد أمرين : أحدهما - وقوعه خصيصاً بالحكم المطلوب ، وهو نظير الجلي^(١٢) الظاهر من نفس المعنى ، والآخر - اعتضاده بكثرة

(١) ت : مرتبة .

(٢) ت : المعنى .

(٣) ت : التشبيه .

(٤) كذا . ولعلها : استفتاح .

(٥) ت : بعدا وقرباً .

(٦) ت : على ما نقله بعد ثم ...

(٧) مزيدة من : ت .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) ساقطة من : ت .

(١٠) ت : عليه .

(١١) ت : فيتخلها هي .

(١٢) ت : الجلاء .

الأشباه ، وهذا يناظر اعتضاد أحد المعنيين بما يؤازره ويظافره .

وبيان ذلك بالمثال : أن كونَ الوضوء حكماً^(١) غير متعلق بغرض يختص باشتراط قصد^(٢) يصرفه إلى جهة امتثال الأمر ؛ إذ لا غرض . ومهما لاح اختصاص الشبه فيكاد أن^(٣) يكون مناسباً والِجاً في قسمِ المعنى^(٤) . ولكن الشبه^(٥) لو التزمه [معنى]^(٦) فقد يعسر عليه طرده على شرائط المعاني ؛ فيصير الإيماء إلى المعنى مُقَدِّماً للشبه ومقرباً^(٧) ، وإن كان مسلك المعنى لا يستقل فيه .

وأما كثرة الأشباه ، فلا حاجة إلى ضرب مثال فيها ، وستأتي أبواب الترجيح حاوية لها منطوية عليها ، إن شاء الله تعالى .

٨٦٠ - وقدم الأصوليون أشباه الأحكام على الأشباه الحسية ، وليس الأمر على هذا الإطلاق ؛ فإن الأمر يختلف بال مطلوب ؛ فإن كان المطلوب أمراً محسوساً ، فالشبه الحسيّ أخص^(٨) به وأمسُّ له ، كطلب المثل في الجزء . وإن كان المطلوب حكماً ، فالشبه الحكمي حينئذ أقرب .

(١) ت : حكماً .

(٣) ساقطة من : ت .

(٥) ت : المشبه .

(٧) ت : ومقرباً له .

(٢) ت : قصد فيه .

(٤) ت : وهامش د : المعاني .

(٦) د : المعنى . والمثبت من : ت .

(٨) ت : أمس له وأخص به .

٨٦١ - وأقصى الإمكان في هذا المجال ^(١) الضيق [التنبيه] ^(٢) ودرك الحقائق موكول إلى جودة القرائح ؛ فإذا ^(٣) قارنها التوفيق بان ^(٤) المعنى والشبه ؛ فقياس الدلالة مقدم ^(٥) على الشبه المحض من جهة إشعاره بالمعنى ، وما يثبت بالطرد والعكس ^(٦) مقدم على الشبه الذي لا يتصف بذلك ؛ فإن الطرد والعكس يجريان في مجال الظنون والخسيات ^(٧) مجرى ظهور لفظ ^(٨) الشارع ، والشبه يبعد من هذا .

فليتخذ الناظر هذه المراسم قُدُوتَهُ وإِمَامَهُ .

ولو قيس المخيل السديد ^(٩) بالمطرود المنعكس ، فهو مقدم على المطرد المنعكس ، لتحققنا كونَ مثله معتمد الصحابة ^(١٠) رضي الله عنهم ، وَلَتَكَلَّفْنَا إِلْحَاقَ الْمَطْرُودِ ^(١١) الْمُنْعَكِسِ بِهِ . ومنه ثار الخلاف ^(١٢)

(١) ت : المحل .

(٢) د : الشبه . والثبت من : ت .

(٣) ت : إذا .

(٤) ت : وإذا بان الشبه والمعنى .

(٥) ت : يرجع .

(٦) ت : فالعكس .

(٧) ت : والحسابان .

(٨) ت : الشديد .

(٩) ساقطة من : ت .

(١٠) ت : لفظ ليس نصاً من الشارع .

(١١) ت : معتمدا لأصحاب رسول الله .

(١٢) ت : إلحاق المقدم .

المتقدم في [أن] ^(١) الطرد والعكس مما ^(٢) يسوغ الاحتجاج بهما
أم ^(٣) لا ؟ .

٨٦٢ - وليعلم المنتهي إلى هذا الموضع أن المعنى قد ينتهي في
الخفاء ، ويظهر للمجتهد ^(٤) جريان الطرد والعكس ، وإن ^(٥) عن
للمجتهد في مثل هذا المجال تقديم العكس ^(٦) ، فلا بأس ، فإن ^(٧)
المعنى إذا تنهى خفاؤه ، فإنه يكاد يخرج عن حكمنا بأن الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يحكمون به . والظاهر في الانعكاس ملتحق
بظواهر ألفاظ الشارع .

٨٦٣ - ثم لا ينبغي أن يظن ظان أن القول في هذا ينتهي إلى
القطع ، بل هو موكول إلى نظر النظائر ، واجتهاد أصحاب الاعتبار .
وكيف لا يكون كذلك والتقديم والتأخير مستنده الترجيح ،
ومنشأ الترجيح الظن .

وعلى هذا قد يعرض ^(٨) تقديم الشبه الجلي على المعنى الخفي
والعلة ^(٩) فيه : أنه إذا انتهى الخفي إلى مبلغ يحول الكلام في

(١) في د ، م : في أهل الطرد والعكس . والمثبت من : ت .

(٢) ت : هل يسوغ . (٣) ساقطة : من ت .

(٤) ساقطة من : ت . (٥) ت : فإن عن للمجتهد جريان في مثل .

(٦) ت : المنعكس . (٧) ت : لأن .

(٨) ت : يفرض . (٩) ت : والغاية .

إخراجه^(١) على جنس الإخالة ، والشبه الذي فيه الكلام لا ينقذ في إخراجه^(١) عن قبيل الشبه قول ؛ فإذا ذاك ينظر الناظر [ويردّد]^(٢) رأيه في تقديم ما يقدم ، وتأخير ما يؤخر .

مسألة :

٨٦٤ - قال القاضي : ليس في الأقيسة المظنونة تقديم ولا تأخير ، وإنما المظنون^(٣) على حسب الاتفاقات .

وهذا بناء على أصله في أنه ليس في مجال الظن^(٤) مطلوب هو تشوّف^(٥) الطالبين [ومطمع]^(٦) نظر المجتهدين . قال بانيا : على هذا : إذا لم يكن مطلوب ، فلا طريق إلى التعيين ، وإنما المظنون^(٧) على حسب الوفاق .

وهذه هفوة^(٨) عظيمة هائلة ، لو^(٩) صدرت من غيره ، لتفرقت^(١٠) سهام التقرير نحو^(١١) قائله .

(١) ساقط من : ت .

(٢) د : ويردّه ، م : ويروّه . والمثبت اختيار من إقامة التعبير . أما في ت : ويرى أنه في تقديم ما يقدم

(٣) ت : المظنون . (٤) ت : الظنون .

(٥) ت : شرف . (٦) د : ويطمع ، والمثبت من : ت .

(٧) ت : المطلوب المظنون . (٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : ولو . (١٠) ت : لفوّت ، وم : لتفوّت .

(١١) ت : على .

وحاصله يثول إلى : أنه^(١) لا أصل للاجتهاد . وكيف^(٢) يستجيز مثله أن يثبت الطلب والأمر به ، ولا مطلوب ؟ وهل يستقل طلب دون مطلوب مقدر^(٣) ومحقق ؟ فليت شعري من أين يظن المجتهد ؟ فإن^(٤) الظنون لها أسباب . فمن أقدم إقدام من لا يعتقد تشوفاً ، ولا^(٥) تطلباً كيف يظن ؟ ثم فيما ذكره خروج عظيم عن ريقه^(٦) الوفاق ؛ فإننا على اضطرار نعلم^(٧) من عقولنا أن الأولين كانوا يقدمون مسلكاً على مسلك ، ويرجحون طريقاً على طريق ، وكيف يسنح للمجتهد مسالك فيرى بعضها أقرب من بعض ؟ ولو تمكنت بمبلغ جهدي من إخفاء هذا المذهب ، والسعي في [انحاقه]^(٨) لبذلت فيه كنه جهدي ، فإنه وصمة في طريق^(٩) هذا الخبر ، وهو على الجملة هفوة عظيمة ، وميل عن الحق واضح .

(١) ت : أن الأصل .

(٢) ت . ثم كيف .

(٣) ت : محقق أو مقدور ، وليت شعري .

(٤) ت : والظنون .

(٥) ت : ومطلباً .

(٦) ت : رقعة .

(٧) ت : من عقولنا نعلم .

(٨) د : في المحاجة . والمبث من : ت .

(٩) ت : في طريقة .

فصل

[فيما يعلل وفيما لا يعلل] (١)

(٢) اختلف أهل الأصول فيما يعلل وفيما لا يعلل (٣)

٨٦٥ - من أحاط بما قدمناه من الطرق التي تتضمن إثبات العلل ، هان عليه مدرك هذا الفصل ، واطرد له النفي والإثبات على أقرب وجه ، وتتمام الغرض يحصل بهذا النوع من النظر مع الالتفات إلى تقاسيم الأقيسة .

والذي تمس الحاجة إليه الآن النظر في قياس المعنى وقياس الشبه ، فمهما أراد الناظر ، وقد ثبت حكم في الشرع أن يتبين أنه (٣) معلل بمعنى - بحث (٤) على المعاني المناسبة ، فإن (٥) وجد في محل الحكم معنى مناسباً للحكم ، فطرده (٦) ولم يبطل ، ولم يتناقض (٧) أصلاً ، عرف كون الحكم معللاً .

ومن لطيف الكلام في ذلك ، أن (٨) يتوصل إلى الكلي والجزئي بهذا النوع من النظر ليتبين (٩) بما ذكرناه كون الحكم معللاً ،

(١) مزيد من : ت . (٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : يتبين له أنه معلل . (٤) ت : يبحث عن .

(٥) ت : وإن . (٦) ت : وطرده قلم .

(٧) ت : يتناقض . (٨) ت : أنه .

(٩) ت : فيستبين .

ويتحقق عنده مع ذلك تعيين^(١) العلة ، وإن اعتضد ذلك^(٢) بإيماء الشارع ، كان ذلك^(٣) بالغا أقصى المراد فيه^(٤) .

٨٦٦ - فإن نظر الناظر ، ولم يُلح له معنى مناسب للحكم مخيل به^(٥) ؛ فيعلم أن الحكم ليس معللا بمعنى ، ويرتد نظره^(٦) إلى قياس الشبه ، وهذا^(٧) أوسع الأبواب ؛ فإنه يجري عند إمكان المعنى ، وسيثمر^(٨) أيضاً عند عدم المعنى . ولا ينحسم قياس الشبه إلا عند إشارات^(٩) النصوص إلى قطع التشابه .

وبيان ذلك بالمثال : أن قياس الشبه على منهاج ما يسمى في معنى الأصل . غير أنه معلوم ، والشبه يبعد عنه بعض البعد ، وإن كان على شبه .

وقد ضرب بعض المحققين لهما مثلين ، فقال : الملتحق بالمتنصوص لكونه في معناه يضاهي ارتباط العلم بقرائن الأحوال . وإذا ظهرت مخايل خجل أو وجل ، وأحاط بهما^(٩) الناظر تبين من

(١) ت : تعين .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : في فته .

(٤) ت : فيه .

(٥) ت : وهو إن تتبع الأبواب .

(٥) ت : بطرده .

(٨) ت : إشارة النصوص .

(٧) ت : ويستمر .

(٩) ت : بها .

المنظور إليه أمراً ، وإن كانت تلك^(١) الأحوال لا تتحرر عبارة عن اقتضاها العلوم^(٢) . فهذا مثال ما يعلم .

ومثال الشبه المظنون الذي لا يبلغ مبلغ العلم أحوال تداني ما ذكرناه ، ويتطرق إليه^(٣) الاحتمال : كمثله^(٤) الذي يرى رجلاً قد احمرَّ وجهه ، وقد أسمعهُ مُسمِع شيئاً ، فقد يغلب على الظن غضبه ، وقد يجوز الناظر أنه فزع^(٥) بما سمع ، وإن رأى^(٦) في نفسه تغيطاً وتكرهاً . فهذا مثال الأشياء .

٨٦٧ - وقد ينحسم الشبه ، وما يقال إنه في معنى الأصل بقضية لفظية ، أو أمر متعلق بحكاية حال .

وبيان ذلك بالمثال . أن سهل بن [أبي حشمة]^(٧) روى القصة المشهورة في حديث حويصة^(٨) ، ومحبيصة ، وعبدالله بن سهل ، وأن عبدالله قتل بخيبر (القصة) . وقد عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين^(٩) ابتداء على المدَّعين ، ثم اتخذ الشافعي رضي الله

(١) ت : تلك . (٢) ت : للعلوم .

(٣) ت : إليها . (٤) ت : كالذي .

(٥) ت : فرح . (٦) ت : أرى من فقهه تقطياً وتكرهاً .

(٧) د : سهل بن حشمة : ابن أبي خثيمة . وفي م : بن خثيمة . وما أثبتناها هو الصواب ،

كما في كتب التراجم . انظر الترجمة لحويصة ، ومحبيصة ، وعبدالله بن سهل في

الاستيعاب رقم ١٥٦٧ . وفي تجريد أسماء الصحابة . والحديث رواه الجماعة .

(٨) ساقطة من : ت . (٩) ت : الشمس . وهو تحريف ظاهر .

عنه هذا الحديث معتمده ، ورأى البداية بالمدعين في الدماء عند ظهور اللوث ، ولم يجر في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في ألفاظ الذين^(١) رفعوا القصة إلى مجلسه تعرض [للوث]^(٢) ، ولا مطعم في استناد^(٣) اشتراط البداية بالمدعين باللوث إلى معنى صحيح على السبر ، مستجمع للشرائط المرعية ، ولكن الشافعي نظر إلى القصة ، فرآها في اللوث ، وأن^(٤) الإحن والذحول^(٥) كانت عتيدة بين اليهود والمسلمين ؛ فلم^(٦) يسر البداية بالمدعي منقاسة في الخصومات ، وعلم أن هذا المقدار من التلويح في الإشعار بظهور صدق المدعين كافٍ في منع إلحاق القتل [المرى عن اللوث بالواقع منه]^(٧) على مظنة اللوث .

ومبنى المسألة على الشبه ، فقطع بتخييل اللوث^(٨) إلحاق غيره^(٩) ، وأوضح بانحسام^(١٠) مسالك الأشباه في محاولة إلحاق غير اللوث باللوث .

(١) ت : التي . (٢) د : اللوث . والمثبت من : ت .

(٣) ت : إسناده اشتراط اللوث في البداية بالمدعين .

(٤) ت : فإذن .

(٥) الذحول : الذحل الثأر . كذا في هامش : م وغنثار الصحاح .

(٦) ت : ولم . (٧) د : المرعى منه عن اللوث بالوقائع فيه . والمثبت من : ت .

(٨) ت : وقطع تخيل اللوث . (٩) ت : غيره به .

(١٠) ت : انحسام .

فمهما^(١) ثبت حكم بنص ، ولم يكن فيه معنى مناسب ، وظهر للناظر اختصاصه بحالة ، تمنع تخيل الإلحاق بالمنصوص^(٢) علماً أو تشبيهاً ظنياً ، فلا يتحقق الإلحاق في^(٣) الشبه ، ويتعين الاقتصار على مورد النص .

٨٦٨ - فليتأمل الناظر ذلك فيما يأتي ويذر . وقد تحصل من مجموع ما ذكرناه^(٤) ما يقطع الشبه ، والمعلل هو الذي لا يعلل أصلاً ، وهو الذي لا ينقدح فيه معنى مناسب ، ولا شبه ، وقد ذكرنا ما يقطع الشبه ، والمعلل هو الذي ينقدح فيه معنى مخيل أو شبه على شرط السلامة .

مسألة :

٨٦٩ - نقل أصحاب المقالات عن [أصحاب]^(٥) أبي حنيفة أنهم لا يرون إجراء القياس في الحدود ، والكفارات ، والتقديرات^(٦) والرخص ، وكل معدول به^(٧) عن القياس .
وتتبع^(٨) الشافعي مذهبهم ، وأبان أنهم لم يَقُوا بشيء من ذلك .

(١) ت : مهما .

(٢) ت : بالمنصوص عليه علماً . (٣) ت : والتشبه .

(٤) ت : ما ذكرناه أن الذي لا يعلل أصلاً هو .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) ت : والمقدرات .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ت : وقد تتبع .

ففسرُد كلام الشافعي على وجهه ، ثم نعود إلى مراسم الحجاج والخلاف واختيار الحق .

٨٧٠ - قال الشافعي : أما الحدود ، فقد كثرت أقيستكم فيها حتى عدّيتموها ^(١) إلى الاستحسان ، وقد ^(٢) زعمتم في مسألة شهود [الزنا] ^(٣) أن المشهود عليه مرجوم ، وما يجري الاستحسان فيه . فهذا ^(٤) أعوص على مذاهب ^(٥) القائلين به من الأقيسة ؛ فلا يمتنع جريان القياس فيه .

٨٧١ - وأما الكفارات ، فقد قاسوا فيها الإفطار بالأكل على الإفطار بالوقاع ، وقاسوا قتل الصيد ناسياً على قتله عامداً ، مع تقييد ^(٦) النص بالعمد في قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً ^(٧)) .

وأما المقدرات ، فقد قاسوا فيها ، وما أفحشوا فيه ^(٨) تقديراتهم ^(٩) بالدلو والبئر من غير ثبّت ، ولا استناد ، إلى خبر أو أثر ^(١٠) .

٨٧٢ - وأما الرخصة ^(١١) ، فقد قاسوا فيها ، وتناهوا في البعد ،

(١) ت : تعدّيتموها . (٢) ت : وزعمتم .

(٣) د : الزوايا . والمثبت من : ت . (٤) ت : فهو .

(٥) ت : مذهب . (٦) ت : تقييد .

(٧) سورة المائدة : ٩٥ . (٨) ت : به .

(٩) ت : تقديراتهم في الدلو . وهامش د : الدلو في البئر .

(١٠) ت : وأثر . (١١) ت : الرخص .

فإن الإقتصار على الأحجار في الاستجمار^(١) من أظهر الرخص .
ثم اعتقدوا أن كل نجاسة نادرة كانت ، أو معتادة مقيسةً على
الأثر اللاصق بمحل النجس ، وانتهوا في ذلك إلى نفسي^(٢) استعمال
الأحجار ، مع قطع كل منصف بأن الذين عاصروا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فهموا هذا التخفيف منه في نجاسة ما يعم^(٣) به
البلوى عملاً وعلماً ، وكانوا على تحرزهم في سائر النجاسات على
الثياب والأبدان .

ثم قال الشافعي : من شنيع ما ذكره في الرخص إثباتهم لها على
خلاف وضع الشارع^(٤) فيها ؛ فإنها مبنية^(٥) تخفيفاً وإعانة على
ما يعانیه المرء في سفره من كثرة أشغاله ، فأثبتوها في سفر المعصية
مع القطع بأن الشرع لا يرد بإعانة العاصي على المعصية .

فهذا الذي ذكره يزيدونه على القياس ؛ إذ القياس تقرير
المقيس^(٦) عليه قراره ، وإلحاق غيره به ، وهذا قلب لموضع
النص في الرخص بالكلية .

٨٧٣ - وأما المعدول عن القياس ، فقد ضرب الشافعي في

(١) ت : الاستجماء . (٢) ت : نقي لإعجاب .

(٣) ساقطة من : ت . (٤) ت : الشرع .

(٥) ت : مثبته . (٦) ت ، هامش د : المنصوص .

الاستجمار^(١) فيه مثلاً ، وهو بيّن من جهة أن النجاسة^(٢) إنما يعفى عنها عند فرض تعذر الاحتراز . وليس الأمر كذلك في غير^(٣) نجاسة البلوى ، فإن استعمال الماء يسير لا عسر فيه .

وقال : زعمتم أن القهقهة تبطل الصلاة ، واعتقدتم ذلك معدولاً عن القياس ، ثم زعمتم أنها تبطل^(٤) صلاة ذات ركوع وسجود ، ولا تُبطل صلاة الجنازة ، ولم ينقدح لكم فرق معنوي ، ولكنكم اعتقدتم^(٥) قضية جرت - لو صحت - في صلاة من الصلوات الخمس ، ورأيتم أن تقتصروا على مورد النص ، ثم قلتم : القهقهة تبطل صلاة النفل ، وإن لم تكن^(٦) القضية في النفل .

فليت شعري ما الذي عنّ لكم في التخصيص من وجه ، والإلحاق من وجه ؟ .

٨٧٤ - وقال في مساق هذا الكلام : اعتمدتم في الوضوء بنبيذ التمر الخبر ، وقد جرى في الوضوء واعتبرتم^(٧) الغسل به ، ولم

(٢) ت : النجاسات .

(٤) ت : إنما تبطل .

(٦) ت : فإن لم تجز القصة .

(١) ت : الاستنجاء فيه مثلاً .

(٣) ساقطة من : ت .

(٥) ت : اعتمدتم قصة .

(٧) ت : فاعتبرتم .

تعتبروا نبيذ الزبيب بنبيذ التمر ، مع احتمال كلام الرسول عليه السلام - لو صح الحديث - على التنبيه لذلك ، فإنه ^(١) قال عليه السلام : « ثمرة طيبة وماء طهور » .

فهذه جمل جمعها الشافعي في مساق هذه المسألة عليهم .

وبالجملة ^(٢) ليس معهم من علم ^(٣) الأصول قليل ^(٤) ولا كثير . وإن أقام واحد منهم لقب مسألة ، فسنقُضُها في ^(٥) تفصيل الفروع فإن صاحبهم ما بنى مسائله على أصول . وإنما أرسلها على ما تأتي ^(٦) له . فمن أراد من أصحابه ضبط مسائله ^(٧) بأصل تناقض عليه القول في تفصيل الفروع .

٨٧٥ - ونحن نرد ^(٨) الكلام إلى الحجاج . فنقول لهم : لم منعتم إجراء القياس ^(٩) في هذه الأصول ؟ فإن قالوا : الحدود تدرأ بالشبهات ، والأقيسة مظنونة ، فلا ينبغي أن نهجم على إثباتها

(١) ت : فاعلم أنه عليه الصلاة والسلام قال :

ثم هذا الحديث جزء من حديث ابن مسعود ليلة الجن ، رواه أبو داود والترمذي في سننهما ، وقد ضعف النووي هذا الحديث في المجموع : ١٤٢/٦ ، ورواه أحمد وقال الهيثمي : فيه أبو زيد مولى عمرو بن حريث ، وهو مجهول ..

(٢) ت : وعلى الجملة . (٣) ت : عمل .

(٤) ت : كثير ولا قليل . (٥) ت : وتفصيل .

(٦) ت : أتت . (٧) ت : مسائل صاحبه .

(٨) ت : رد دفا . (٩) ت : الأقيسة .

مظنون ، والظان معترف ببقاء^(١) إمكان وراء ظنه ، فيحصل بذلك^(٢) الإمكان الدركي .

٨٧٦ - وهذا الذي ذكره يعارضه القصاص ؛ لأنهم^(٣) لم يمتنعوا من إجراء القياس فيه ، وإن كان يندري بالشبهات ، ويبطل ما ذكره بالعمل بخبر الواحد في الحدود ؛ فإنه^(٤) ليس مقطوعاً به ؛ ولا خلاف في قبوله ، والذي^(٥) ذكره إنما كان^(٦) يستمر أن لو كانوا لا يثبتون الحد في مظنون ، وهذا^(٧) باطل قطعاً .

ثم الجواب المحقق فيه : أن وجوب العمل بالقياس ليس مظنوناً ، وقد تمهد ذلك في مواضع من الكتاب ؛ فسقط ما ذكره . ثم إن كانت الحدود تسقط بالشبهات ، والكفارات^(٨) تجب معها ، فَلِمَ^(٩) يمتنع إجراء القياس فيها ؟ وهي بمثابة سائر المغارم . ٨٧٧ - وأما المقدرات ، فقد قالوا فيها : لا تتعدى^(١٠) العقول إلى معانٍ تقتضيها ، فلا^(١١) يجري القياس فيها .

- | | |
|-------------------|-----------------------------|
| (١) ت : بانتفاء . | (٢) ت : فيحصل تدركاً بذلك . |
| (٣) ت : فلأنهم . | (٤) ت : وإنه . |
| (٥) ت : فالذي . | (٦) ساقطة من : ت . |
| (٧) ت : فهذا . | (٨) ت : فالكفارات . |
| (٩) ت : ولم . | (١٠) ت : تنهدى . |
| | (١١) ت : ولا . |

قلنا : إن كان ينحسم فيها المعاني المخيلة المناسبة ، فلم ينسدّ مسلك الأشباه .

٨٧٨ - وأما الرخص ، فقد ^(١) قالوا فيها : إنها منح من الله تعالى وعطايا ؛ فلا نتعدى بها مواضعها ؛ فإن [في] ^(٢) قياس غير المنصوص على المنصوص ^(٣) في الأحكام ^(٤) الاحتكام على المعطي في غير محل لإرادته ^(٥) .

وهذا هذيان ؛ فإن كل ما يتقلبُ فيه العباد من المنافع فهي منح من الله تعالى ، ولا يختص بها ^(٥) الرخص . فإن قيل فما الذي ترون ؟

قلنا : قد وضع بما قدمناه ما يعلل وما لا يعلل . ونحن نتخذ تلك الأصول معتبراً في النفي والإثبات ، فإن جرت مسالك التعليل في النفي ^(٦) والإثبات أجريناها ، وإن انسدت حَكَمْنَا بنفى التعليل ، ولا يختص ذلك بهذه الأبواب .

٨٧٩ - ومما نختم القول به : أن التعليل قد يمتنع ^(٧) بنصّ

(١) ت : قالوا .

(٢) مزيدة من : ت . (٣) ساقط من : ت .

(٤) ت : أراد به . (٥) ت : بهذا .

(٦) ت : في هذه الأبواب أجريناها . (٧) ت : يمتنع .

الشارع على وجوب الاقتصار ، وإن كان لولا النص أمكن^(١) التعليل وهو كقوله تعالى : (إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)) . وقال عليه السلام : « وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت حرمتها كيوم خلق الله السموات والأرض^(٣) » . وقال لأبي بردة بن نيار ، وقد جاء بعنابي ، وكان لا يملك غيرها^(٤) ، فأراد^(٥) التضحية بها رغبةً في مساهمة المسلمين : « تجزئ عنك ولن تجزئ عن أحدٍ بعدك^(٦) » .

فمهما منعنا نصًّا من القياس امتنعنا ، وكذلك لو فرض إجماع على هذا النحو^(٧) ، وهو كالاتفاق على أن المريض لا يقصر ، وإن ساوى المسافر في الفطر .

فإذا لم يكن منع من هذه الجهات ، فالمتبع في جواز القياس إمكانه عند^(٨) الشرائط المضبوطة فيه ، والمتبع في منعه امتناعه^(٩) وعدم تأتبه على ما يشترط فيه .

(١) ت : لا يمكن . (٢) سورة الأحزاب : ٥٠ .

(٣) البخاري بشرح الكرماني : ١٣٩/١٦ كتاب المغازي .

(٤) ت : الملك غيره .

(٥) ت : وأراد التضحية به عن رغبة .

(٦) ت : فلا تجزئ عن أحد بعدك .

(٧) ت : النوع . (٨) ت : على .

(٩) ت : أتباعه .

٨٨٠ - فهذه جملة كافية فيما^(١) يعلل وما لا يعلل ، ونحن نختتمها بكلام نفيس قائلين : رب شيء يمنع^(٢) فيه جريان القياس ، وامتناعه في أمرين وأمور^(٣) . ولن يصفو هذا الفصل على ما نحب^(٤) ونؤثر إلا باستقصاء القول في ذلك .

ومثاله : أن الكتابة فيها أمور لا تنقاس ، وأمور يتطرق^(٥) إليها القياس ، وكذلك القول في النكاح والإجارة ، والمعاملة المسماة قراضاً^(٦) ، مع النظر في المساقاة .

وحق الناظر أن يتدبر هذه المواقف ، ويتبين المواقع التي يجري فيها^(٧) القياس ، والمواقف التي يقف عندها^(٨) ، ولا يطرد فيها^(٩) القياس نظراً إلى محل الوقف^(١٠) ، وكذلك لا يطلق إثباتاً نظراً إلى المحل المنقاس .

وكل كلام مفصل في موضع^(١١) فإطلاق النفي والإثبات فيه^(١٢)

(١) ت : مما .

(٢) ت : يجمع .

(٣) ت : أو أمور .

(٤) ت : يجب ويؤثر .

(٥) ت : لا يتطرق .

(٦) ت : القراض .

(٧) ت : القياس فيها .

(٨) ت : عنها .

(٩) ت : نقياً للقياس .

(١٠) ت : الوقوف .

(١١) ت : في وضعه .

(١٢) ت : النفي والإثبات على العموم خلف .

خُلف إن كان نصاً أو ظاهراً مؤولاً^(١) .

فالكتابة مع اعتقاد ثبوتها عقد من العقود مستندٌ إلى الإيجاب والقبول ، والتراضي ، منطوقٌ على عوضٍ من^(٢) شرطه أن يكون معلوم الوصف والمقدار . فهذه الأصول^(٣) جارية على قياس سائر المعاوضات ، فمن قاس عليها في هذه الأحكام معاوضة ، أو قاسها على معاوضة ، فهو قايِس في محل القياس .

والذي لا ينقاس من الكتابة أصلها ؛ فإنها على^(٤) الحقيقة معاملة الملك بالملك . فمن^(٥) سَوَّغَ معاملةً متضمنةً ذلك ، ورام قياساً على الكتابة ، كان قايِساً في محل لا يجري القياس فيه .

٨٨١ - ثم القول في ذلك ينقسم إلى ما ينقدح فيه مصلحة كَلْبِيَّةٌ تصلح^(٦) لتحديد الأصول والقواعد ، وإلى ما لا يتَّجه فيه ذلك على ظهور .

فأما ما يظهر فيه أمرٌ كَلْبِيٌّ ، فهو كخوَصُّ النكاح ؛ فإنها مربوطة بأمرٍ ظاهر في استصلاح العباد ؛ فتلك^(٧) الأمور لا يُلغى

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : أصول . (٣) ت : في .

(٤) ت : وسوغ .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) ت : بتلك .

لها نظير في غير النكاح : فلما إنما نتكلم في خواصّ النكاح ، ولو قدرنا وجدان نظير [لها] ^(١) لما كان ما فيه ^(٢) الكلام خاصاً ، ولما تحقق تميز الأصول بخواصها ، وتحيزها بمقاصدها ، ولصارت القواعد كلها في التكليف ^(٣) تحت ربة واحدة ضابطة في طريق الاستثناء ^(٤) ، وهذا محال ؛ فمن اعترف بأصل وأراد ^(٥) أن يَعتَبِر خاصيته بأمرٍ آخر ، فهو خارج عن الاعتبار المرضي ، والقياس الكلي والجزئي ، ومن أراد إثبات أصل منازع ^(٦) ذي خاصية ، فإنه لا يَلْقَى لما ^(٧) بينته نظيراً إن حاوله . فإن حاول إثبات ذلك ، ولم ^(٨) يكن في ثبوته بدء من أحد أمرين : فلما ^(٩) أن يُسَيِّدَهُ إلى ثَبَت من قول الشارع ، وإما أن يتمسك بالاستدلال إن صح القول به ، ولو ثبت أصل ذو خاصية فأراد الناظر أن يثبت أصلاً مشتملاً على قريب من تلك الخاصية ، فهذا متقبل عند الشافعي في طريق القياس .

٨٨٢ - وبيان ذلك بالمثال : أن القراض مقتطع عن سائر ^(١٠)

(١) مزيدة من : ت . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : التكليف . (٤) ت : وهامش د : الاستنباط .

(٥) ت : ثم أراد تعبيره في خاصيته بأصل آخر .

(٦) ت : متنازع . (٧) ت : يلقى بما بينه .

(٨) ت : لم يكن . (٩) ت : إما .

(١٠) ت : قياس .

المعاملات بخاصية فيه مقصودة ، وهو أنه لا يتأتى استثناء المال وتشميره من كل واحد^(١) منهما ، وإنما يعرفه من يعرف التجارات ووجهها . ولو أثبت للمنصوب للتجارة أجراً^(٢) معلوماً وهو مستحق ربح أو خسر ، فقد لا يجد جده إذا كان لا يرقب لنفسه حظاً من الربح ، فيثبت^(٣) القراض مشتملاً على الربح على حسب التشارط والتراضي .

فرأى الشافعي المساقاة في معنى القراض [في خاصية القراض]^(٤) فاعتبرها به ، واحترز عن الإجازات في المزارع وغيرها . ثم اعتبر ذلك بعد الاستظهار بالحديث الذي رآه نصاً في المساقاة .

٨٨٣ - ثم أجرى في المسألة كلاماً بدعاً ، فقال : لم يُعهد القراض في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول ما جرى هذا الضرب من المعاملة في زمن^(٥) عمر رضي الله عنه في قضية^(٦) مشهورة لابنيه رضي الله عنهما ، فقال الشافعي : لا ينقدح^(٧) الإجماع من غير ثبت ، ولو كان في القراض خبرٌ لذكر وعني^(٨) بنقله ، فلا

(١) ت : أحد .

(٢) ت : أجر معلوم وهو يستحقه . (٣) ت : ثبت .

(٤) الزيادة من : ت . (٥) ت : زمان .

(٦) ت : قصة . (٧) ت : ينقدح .

(٨) ت : واعتنى .

معنى لجواز اعتقاده^(١) حقاً بسبب أصل واحد من الأصول ولا سيما^(٢) إذا كانت المعاملة عامة ، والحاجة فيها مطردة ، والناس كانوا يعتنون بنقل الأصول العامة على قضية واحدة .

ثم بعد^(٣) مساق كلامه قال : لا أدري للقراض أصلاً إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساقاة .

٨٨٤ - فإن قيل : هذا منه قلبٌ لمجاري القياس ؛ فإن المختلف فيه يعتبر بالمتفق عليه ، والذي ذكره اعتبار المتفق عليه بالمختلف فيه .

قلنا : الشافعي يرسل تصرفه على قواعد الشريعة غير معرّج على موضع الوفاق والخلاف ، ثم ما ذكره ليس بقياس ، وإنما هو يتعلّق^(٤) على حصول الغرض بمسلك أصولي لا يهتدي إليه^(٥) غيره ؛ فإنه أثبت أن الإجماع لا يعقد^(٦) هزلاً ، ثم مزجه^(٧) بمآخذ العادات ، وهي من أعظم القواعد في أصول الشريعة ، وما^(٨) يتعلّق بالنقل وعدم النقل .

(١) ت : اعتقاد خفاء سبب أصل واحد من بين الأصول .

(٢) ت : سيما . (٣) ت : ثم قال بعد .

(٤) ت : تعلق . (٥) ت : مثله .

(٦) ت : ينعقد . (٧) ت : خبر بمآخذ .

(٨) ت : وما .

٨٨٥ - وما ينبغي أن يتنبه الناظر له قبل الكلام^(١) في تحرير

المسائل وضرب الأمثال : أن خواص الأصول لو اعتبر بعضها ببعض ، لكانت كل خاصية بدءاً بالإضافة إلى الأخرى ، ولكن لو استند نظر الموفق ورأى كل شيء على ما هو عليه ، تبين له أن النظر السديد يقتضي تقرير كل خاصية ، وعدم اعتبارها بغيرها .

وبيان ذلك : أن الإجارة موضوعها يقتضي أعلام المنافع بالمدة ، أو بالعمل الموصوف ، فإنها من عقود المعاوضات^(٢) والمكايسات . ولو أثبت^(٣) المنافع فيها مجهولة ، لكان إثباتها كذلك خارجاً عن مقصود^(٤) العقد . والنكاح أثبت مؤبداً والتأبيد يجرّ جهالة ، ولكن هذه الجهالة منطبقة على مقصود النكاح ، إذ الغرض منه الوصلة^(٥) والاستمتاع على الائتلاف ، وهذا ينتقض بالتأقيت ، وليست منافع البضع متعولة له^(٦) حتى يدعى^(٧) لمكان أعواضها تقديرها ، وليست المناكحات من عقود المغابنات ، فإذا خاصية كل عقد وإن خالفت خاصية آخر ، فمعناها في موضوعها كمعنى

(١) ت : قبل أن يأخذ في تحرير .

(٢) ت : المغابنات . (٣) ت : أثبت .

(٤) ت : موضوع ، وهامش د : موضع

(٥) ت : الوصلة والمستمتع . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : يرعى لمكان أعراضها .

الأعلام في موضع^(١) الأحكام ؛ فليس الأعلام موضوعاً لعبينه .
ولإنما عينٌ لعوض يقتضيه .

فكل كلام يجريه القاييس ويسوقه^(٢) يخالف موضوعَ المعاملة ،
وإن كان يجد لما يذكره^(٣) شواهدَ مثله في غير الموضع الذي ينظر
فيه - فذلك الكلام حائذٌ .

٨٨٦ - وإذا تعارض معنيان . وترجَّح أحدهما بالأمثال واعتضد
الآخر بما يشعر به خاصية الأصل ، فهو أرجح عند الشافعي ، على
ما سيأتي مشروحاً [في كتاب الترجيح]^(٤) إن شاء الله تعالى .

وهذا كله فيه إذا كان الأصل لا ينقدح^(٥) فيه توجيه معناه
كلياً ، وقد ثبت أصل لا يتجه فيه استصلاح عام ظاهر كالكتابة ،
فإنها ماثلة جداً عن الأصول ، وأقصى ما يذكر^(٦) فيها استحثاث
السادة على الإعتاق والعبيد^(٧) على الكسب في تلك الجهة . وهذا في
حكم أمر خفي يرد على أمر جلي على حكم المناقشة^(٨) ؛ فإن المالكية
لها قضية جلية في منع معاملة العبيد ، والأمر الخافي في توقع العتق

(١) ت : في موضوع الأعلام ، معنياً لعبينه ، وإنما عني لغرض يقتضيه ، فكل كلام .

(٢) ت : وشوفه فيه يخالف . (٣) ت : ذكره شواهد وأمثلة .

(٤) مزيدة من : ت . (٥) ت : ينقدح فيه معنى كلي .

(٦) ت : نذكره .

(٧) ت : العبيد (بدون واو) . (٨) ت : المناقضة .

ليس مضاهياً^(١) في مراتب المعاني لقضية المالكية ، فإن مقتضى الملك أجلى^(٢) .

وليست الكتابة فيما ذكرناه كالنكاح المختص بخاصية عن البيع ، فإنهما أصلان كل^(٣) واحد منهما منقطع عن الثاني ، وليس واحدٌ منهما وارداً على الثاني على حكم المعارضة^(٤) والمناقضة ورودَ الكتابة على المالكية ، فما كان كذلك ، فهو المنتزع عن القياس من حيث أنا تخيلنا لأحكام الملك جرياناً ، ثم الكتابة صرَفَتْها عن جريانها ، بخلاف الأصول الواقعة أفراداً .

فالآن لو أراد مريدٌ أن يُلْحَقَ معاملةً بالكتابة إلحاق الشافعي المساقاة بالقراض ، وسَنَحَ له في المعاملة التي نذكرها المعني الخفي الذي يتخيله الناظر من الكتابة ، فهذا إن كان معنى ، فهو على أخفى المراتب^(٥) ، وإن كان شبهاً ، فهو أبعد الأشباه .

ونحن نرسم في ذلك مسائل ، ونذكر ما فيها من دقائق الكلام إن شاء الله تعالى .

(١) ت : مساوياً .

(٢) ت : الجلي .

(٣) ت : وكل واحد منقطع .

(٤) ت : المعاوضة .

(٥) ت : الرتب .

مسألة :

٨٨٧ - ما صار إليه جماهير العلماء مع التزام القياس والعمل^(١) به أن طهارة الحدث ليست معقولة المعنى ، وذهب أبو حنيفة ومتبعوه إلى أن إزالة النجاسة معقولة المعنى ، وبنوا على هذا الفرق بين طهارة الحدث [إذ]^(٢) تعين الماء لها ، وبين إزالة النجاسة فإن الغرض منها رفع عينها ، واستئصال أثرها ، ومهما حصل ذلك بمائع رافعٍ قالع ، فقد حصل المعنى المعقول .

٨٨٨ - واضطرب متبعوا الشافعي : فذهب بعض المتأخرين إلى أن طهارة الحدث معقولة المعنى ، والغرض منها التنقي^(٣) عن الأدران والنظافة من الأوساخ ، وأوضحوا ذلك بتخيل يبتدره من يكتفي بظواهر الأمور ، فقالوا : الأعضاء الظاهرة في المِهْنِ والتصرفات فضلاً الوجه واليدان إلى الحرفقين ، والقدمان ، وأطراف من الساق . والإنسان في تصرفاته وتلفُّتاته^(٤) يصادم الغبرات وغيرها ، فوردَ الشرع بغسل هذه الأعضاء ، في مظان مخصوصة ، ومواقيت معلومة ، ومحاسن الشريعة تثول في نهاياتها إلى أمثال ذلك . والرأس مستور بالعمامة غالباً ، وإنما^(٥) تبدو

(١) ت : والقول . (٢) د : إذا . والمثبت من : ت .

(٣) ت : النظافة والتنقي عن الأدران والأوساخ .

(٤) ت : وتقلباته . (٥) ت : وقد تبدو .

الناصية والمقادم^(١) من المستروح إلى تنحية عمامته إلى هامته .
فلما كان ذلك أبعدا اكتفى فيه^(٢) بالمسح .

٨٨٩ - وعضد هؤلاء ما ذكره بقوله تعالى في سياق آية
الوضوء : « مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ
لِيُطَهِّرَكُمْ »^(٣) ، ولا مسلك في المظنونات إلى إثبات العلل أوقع
وأنجع من إيماء الشارع إلى التعليل ، وقوله تعالى : « ليطهركم » ظاهر
في التعليل بالتعبد بالتنقي والتوقي عن القاذورات والغبرات .

٨٩٠ - ثم وجه هؤلاء على أنفسهم أسئلة وتكلفوا أجوبة عنها .
ونحن نستاقها على وجهها ؛ فإنها وإن^(٤) لم تُفَضَّ إلى حق
نرضاه . ففي التنبيه على أمثالها معرفة التدرب في أساليب الظنون
ومسالك الفكر .

٨٩١ - منها^(٥) أن قائلا لو قال : إن استقام ما ذكرتموه في
الوضوء فما وجهه في التيمم ، وهو تغيير الوجه ؟ وذلك يناقض
ما استروحتم^(٦) إليه .

فيقال [له]^(٧) : إن خرج التيمم عن كونه معقول المعنى ، لم

(١) ت : والمقادم .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) ت : فتمها .

(٤) ت : ما أشرتم .

(٥) مزيدة من : ت .

يلزم من خروجه خروجُ الوضوء ، ومن يُبدي في الوضوء معنىً لا يلزم^(١) طرده في التيمم . فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن التيمم أقيم بدلاً غير^(٢) مقصود في نفسه ، ومن أَمعن النظر ، ووفاه حقه تبين أن الغرض من التيمم إدامة الدربة في إقامة وظيفة الطهارة ؛ فإن الأسفار كثيرة الوقوع في أطوار الناس ، وإعواز الماء فيها ليس نادراً^(٣) . فلو أقام الرجل الصلاة من غير طهارة ولا بدل عنها ، لتمرنت^(٤) نفسه على إقامة الصلاة^(٥) من غير طهارة^(٦) . والنفس ما^(٧) عودتها تتعود . وقد يُفضي ذلك إلى ركون النفس إلى هواها . وانصرافها عن مراسم التكليف ومغزاها . فهذا سؤال والجواب عنه .

٨٩٢ - فإن قال قائل : لو توضأ المرء ، وأسبغ وضوءه ، ثم عمد إلى تراب فتغفر^(٨) به ، أو تطلّى بالطين وصلى ، صحت صلاته ، فلو كان الوضوء متعيناً للتنقي لوجب أن ينتقض بما وصفناه ؛ لأنه^(٩) إذا وجب الوضوء بتوقع الغبار فبتحققه^(١٠) أولى . وهذا واقع على هذه الطائفة .

-
- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| (١) ت : يلتزم . | (٢) ت : عن . |
| (٣) ت : بالنادر . | (٤) ت : لمرت . |
| (٥) ت : الصلوات . | (٦) ت : طهارات . |
| (٧) ت : بما . | (٨) ت : وتغفر . |
| (٩) ت : فإنه إذا أوجب الوضوء لتوقع | (١٠) ت : فلأن يجب لتخففه أولى . |

وقد تكلّفوا جواباً عنه ؛ فقالوا : الأصول إذا تمهدت على^(١)
قواعدها ، واسترسلتْ على حكم العرف المطرد فيها ، فلا التفات
إلى^(٢) ما يشذ ويندر . وضربوا لذلك أمثلة^(٣) مبنية على
مغمّضاتٍ من قضايا الأصول . منها :

أن النكاح شرع لتحصين^(٤) الزوجين من فاحشة الزنا وغيره
من المقاصد ، والحرّة محتاجة إلى التحصين بالمستمع الحلال
كالرجل ثم حق عليها أن تجيب زوجها مهما رام منها استمتاعاً ،
ولا يجب^(٥) على الرجل إجابتها ، وغرض الشارع في تحصينهما
على قضية واحدة ، ولكن لما خُصَّ^(٦) الرجل بالتزام المؤن والمهر
والقيام عليها ، اختص بالاستحقاق . ومنه^(٧) الاستيلاء والملك ،
فاكتفى^(٨) الشارع في جانبها باقتضاء جبلّة الرجل الإقدام على
الاستمتاع .

والأمر مبني على أحوال الملتزمين الشريعة والمعظمين لها ، ومن
انحصر مطلبه في الحلال ، واستمكن منه ، واستَحَثَّتْ الطبيعة
عليه ، وتغلب^(٩) عليه المغارم ، فإنه سيعتاض عنها قضاء أربه

(١) ت : في . (٢) ت : على ما ينذر ويشذ .

(٣) ت : أمثالا . (٤) ت : لتحصين .

(٥) ت : يتعين . (٦) ت : اختص .

(٧) ت : ورتبة الاستيلاء . (٨) ت : واكتفى . (٩) ت : وثقلت .

ومستمتعته ، وكذلك^(١) يقل في الناس من يطلي ويتضمخ بالقاذورات ، فكان ذلك موكولا إلى ما عليه^(٢) الجبلات .

وإنما الذي قد يتسامح فيه أهل المروءات إقامة الطهارات من غير مصادفة^(٣) الغبرات تخفيفاً ، فخصص الشارع الأمر بالتنقي بالأحوال التي لا يظهر استحاث^(٤) الطبع فيها .

٨٩٣ - ومن الأصول الشاهدة في ذلك : أن البيع إنما جوزه الشرع^(٥) لميسس الحاجات إلى التبادل في الأعراض^(٦) ، ثم لم ينظر الشارع إلى التفاصيل بعد تمهيد الأصول . فلو باع الرجل ما يحتاج إليه واستبدل عنه ما لا^(٧) يحتاج إليه ؛ فالبيع مجرى على صحته ؛ فإن هذا لا يعم وقوعه ، وما في النفوس من الدوافع والصوارف [في ذلك]^(٨) وازعٌ كامل ، وتكثر نظائر ذلك في قواعد الشرع .

٨٩٤ - فإن^(٩) قال قائل : ما بسال الوضوء يختص وجوبه بوقوع الحدث ؟ وأجمع علماء الشرع^(١٠) على أن الأحداث موجبة

- | | |
|--------------------|-------------------------------|
| (١) ت : فكذاك . | (٢) ت : إلى غلب حكم الجبلات . |
| (٣) ت : مصادمة . | (٤) ت : فيها الاستحاث الطبع . |
| (٥) ت : الشارع . | (٦) ت : الأغراض . |
| (٧) ساقطة من : ت . | (٨) مزيدة من : ت . |
| (٩) ت : وإن . | (١٠) ت : الشريعة . |

للوضوء ، وليست ملطخة أعضاء الوضوء ، والذي ^(١) ثبت موجباً وفقاً غير ملطّخ ، ولم يخرج ^(٢) إلى غسل الأعضاء ، والذي يبلطخ الأعضاء لا يوجب الوضوء .

فقالوا مجيبين : غاية هذا السؤال خروج وقت الوضوء عن كونه معقول المعنى ، وهذا لا ينافي كون أصله معقولاً . وأما ما أدرجوه في أنشاء الكلام من ^(٣) أن تلطيخ ^(٤) الأعضاء لا يوجب تنقيتها وغسلها ، فهذا هو ^(٥) السؤال الذي انتجز الجواب عنه الآن .

٨٩٥ - وقد تكلف بعض النظار في ذلك كلاماً وقال : لا تدخل ^(١) الأحداث تحت الحجر ، واعتمادها من غير أرب يناقض دأب أهل المروءة ^(٢) ، فجمع الشارع بين الأمر بالوضوء للغرض الكلي في التنقي وببين تأقيته بالأحداث ، حتى ينتهض ^(٣) مطهراً طاهراً ، ومردعةً عن الأحداث من غير إرهاب ميسس ^(٤) حاجة ، ثم هذا النظر يتضمّن منعاً من غير تحریم ، وإذا استمر المكلف على هذه المراسم ، انتظم له منها محاسن الشيم في كل معنى .

(١) ت : فالذي .

(٢) ت : ولا يحوج .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : تلطخ .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : الأحداث لا تدخل .

(٧) ت : المروءات .

(٨) ت : يربص مطهره .

(٩) ت : وميسس الحاجة .

فهذا كُباب ما جاء به الفريقان اعتراضاً وجواباً في هذا الطرف .
 ٨٩٦ - فأما ما ذكره أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في أن إزالة
 النجاسة معقولة المعنى ، فيتوجه عليهم في هذا الشق سؤال لا ينقدح
 لهم عنه ^(١) جواب ؛ فإنه يقال لهم : إزالة النجاسة لا تجب لغير
 الصلاة . فما علة ^(٢) وجوبها للصلاة ^(٣) ؟ وهلاً صحت الصلاة
 معها ؟ فإن تكلفوا في تعليل وجوب الإزالة كلاماً ، فغايتهم أن
 المصلي مأمور أن ^(٤) يأخذ للصلاة أنقى زي ، وأحسن هيئة ،
 والأمر ^(٥) بالتطهر مندرج تحت هذه الجملة .

فهذا غير مستقيم دليلاً ، وهذا ^(٦) على الحقيقة إعادة للمذهب
 والسؤال قائم . فلم يجب التنقي ؟ وهلاً احتمل ذلك كما احتمل
 في غير الصلاة ؟ وهذا ^(٧) ينعكس بستر العورة ، ثم ما بالها لم
 تؤثر في سائر العبادات ؛ فلا يكادون يرجعون إلى حاصل . وهو
 أجلى مما ادعاه الذين عللوا وجوب الوضوء بما ^(٨) ذكرناه .

فلماذا لم ينتظم في وجوب رفع العين معنى ، ولم يظهر في وجوب

(١) ت : جواب عنه .

(٢) ت : عليه . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : بأن . (٥) ت : فالأمر بالتطهير .

(٦) ت : وهو على التحقيق إعادة المنع .

(٧) ت : وذلك منعكس . (٨) ت : بما .

إمساس أعضاء الوضوء [بمائع] ^(١) معنى ، فهلا قام ^(٢) في الوضوء كل مائع مقام الماء ، كما قام مقامه في الإزالة ؟ .

فإن قالوا : الإزالة متحققة حساً بالخلّ . قلنا : فاستيعاب ^(٣) الوجه وغيره من أعضاء الوضوء على حكم الوضوء حاصل بماء الورد حساً ، وهذا سيثول ^(٤) إلى تدقيق وهو : أنه إن فرض الماء أرق المائعات وأدقها ^(٥) ، فقد يعتقد مع ذلك أنه لا يقوم غيره مقامه في حقيقة الرفع ، فأما حيث لا مرفوع ، وإنما الغرض إمساس ^(٦) أعضاء ، وهذا المعنى يحصل بكل مائع إلى غير ذلك من فصول تطول . ولم نذكر هذه الطريقة ^(٧) لنعتمدها ، ولكننا أحببنا أن نصير هذه المسألة ومسائل بعدها أمثالا لفائدة ^(٨) سنربطها . إن شاء الله تعالى . تعرضاً للتحقيق .

فلينظر الناظر في هذه المسألة واللواتي ^(٩) بعدها نظرها من بعدها أمثالا ^(١٠) ، ويستعدّها لما يستعقب المسائل به . إن شاء الله تعالى .

(١) د : لمائع . والمثبت من : ت ، م .

(٢) ت : قام مائع في الوضوء مقام الماء (٣) ت : واستيعاب .

(٤) ساقطة من : ت . (٥) ت : وألطفها ويعتقد .

(٦) ت : إمساس الماء الأعضاء . (٧) ت : الطرق .

(٨) ت : هذه المسائل وسائل امثالاً لقاعدة شريطها - إن شاء الله - بفرضنا في التحقيق .

(٩) ت : وفي اللواتي تأتي بعدها .

(١٠) ت : امثالاً ، ويستعد بها لما استعقب به المسائل .

مسألة :

٨٩٧ - قال الخائضون في هذا الفن : رب أصل يتطرق إليه التعليل من وجه ، ويتقاعد عنه التعليل من وجه ، وضربوا لذلك أمثلة^(١) ونحن نذكر منها مثالا أو مثالين ، ثم يقيس الناظر بما نذكره ما لم نذكره .

فمن أمثلة ذلك : اختصاص القطع بالنفيس ، وهذا على الجملة يعلل بأمر ظاهر : وهو أن أرباب العقول لا يهجمون على التغرير بالأرواح ، والمخاطرة بالمهج بسبب التافه الوتح^(٢) . وإن غرر مغرر ، فإنه يربط قصده بمالٍ نفيس .

قالوا هذا^(٣) معلوم على الجملة ، ويشهد له القواعد الزجرية التي تستحث الطبائع على الهجوم على الفواحش فيها ؛ فانتصبت^(٤) الحدود مزحزحة^(٥) عنها ، والمحرمات التي لا صغور ولا ميل للطبائع إليها ، لم يرد الشرع في المنع عنها بحدود ، بل وقع^(٦) الاكتفاء بما في جبال النفوس من الارعواء عنها مع الوعيد بالعذاب الشديد والتعرض للآثمة ، والخروج عن سمة العدالة في الحالة

(٢) جاء في الأساس : الوتح : القليل .

(٤) ت : فانتصب .

(٦) ت : فوق .

(١) ت : أمثالا .

(٣) ت : فهذا .

(٥) ت : مزجرة .

الراهنه . ثم قال هؤلاء : القياس وإن اقتضى الفصل على الجملة بين التافه والنفيس ، فليس فيه التنصيص على النفيس ومبلغه ، فكان ذلك موكولا إلى الشرع . ونصاب السرقة منصوص عليه .

٨٩٨ - ومن أمثلة ذلك النصب في أموال^(١) الزكاة . والأقيسة قد ترشد إلى اختصاص وجوب الإرفاق بالأموال المحتملة له المتهيئة لارتفاع مالكتها ، فيكون^(٢) الإرفاق في مقابلة الاستمكان من الارتفاق ، ثم القدر المرفق لا ينص عليه الرأي ؛ فاتبع القابسون فيه مراسم الشريعة وإن عللوا الأصل تعليلا كلياً .

٨٩٩ - ثم لما ذكر القاضي ما ذكرناه من مسالك الفقهاء انعطف عليه فقال : كيف يطعم^(٣) الطامع في الميز بين الخسيس والنفيس ، وذلك يختلف بهم النفوس ؟ والخسة والنفاسة لا يتصف بها^(٤) مبلغ بعينه ، بل هما^(٥) من أحكام النسب والإضافات ؛ فقد يستعظم الفقيرُ الفلّسَ ، ولا تكثر القناطير في حق^(٦) الملك ، وهذا ينسحب على النصب^(٧) ؛ فإن القانع بالبلاغ قد يجتزي بالارتفاق عما^(٨) ينقص عن النصاب ، وذو البسطة [والعيلة]^(٩) والذرية

(١) ت : الأموال الزكائية . (٢) ت : ليكون .

(٣) ت : طعم . (٤) ت : بهما . (٥) ت : بل هو .

(٦) ت : عين . (٧) ت : النصب أيضاً .

(٨) ت : بما . (٩) د : العلة ، والمثبت من : ت .

الضعاف لا تُرفِغُه^(١) والعشرون والمائتان من التَّبرِّين . فإن^(٢) قال قائل :
 بنى الشارع الأمر على الوسط . وهو شوف^(٣) الاعتدال في كل شيء
 فإن طرفي الاعتدال لا ينضبطان ، بل هما مردودان إلى حكم الوسط .
 فيقال له أوساط الناس لا يكثر في أعينهم الربع ، ولا الدينار في
 مقابلة ما يلقون من الأغرار ، وإن وقع [الفرض]^(٤) في ذوي الغرامة
 الذين انتهى بهم الاستجراء إلى اقتحام العظام ، فهؤلاء قد
 يصادمون الأغرار مستقبليين من غير مآرب^(٥) ظاهرة ، ولا^(٦) يكاد
 يكاد ينضببط في ذلك معنى .

٩٠٠ - ثم وجه القاضي^(٧) على نفسه^(٨) السؤال المعروف في
 الخمر فإنها لا تغني^(٩) عن مرارتها لعينها ، وإنما [تغني]^(١٠) لما لا
 يحصل إلا عند [الاستكثار]^(١١) منها ، وهي التشوة والطرب^(١٢)
 والسكر ، ثم يتعلق^(١٣) بتعاطي القليل منها [من الحد]^(١٤) ما
 يتعلق^(١٥) بتعاطي الكثير .

(١) ت : ترفقة . وفي أساس البلاغة : الرفاغة سعة العيش .

(٢) ت : وإن . (٣) ت : شرف .

(٤) د : الفرض والمثبت من : ت . (٥) ت : مأربة .

(٦) ت : فلا . (٧) ساقط من : ت .

(٨) ت : لا تغني على مرارتها . (٩) د : وإنما لا تغني . والمثبت من : ت .

(١٠) د : الإكثار ، والمثبت من : ت (١١) ت : والضربة .

(١٢) ت : ثلق . (١٣) مزيد من : ت .

وقد تكلف الفقهاء وجوهاً من الكلام لا نراها ، ونقتصر على أقربها متناولاً : وذلك أنهم قالوا : قليل الخمر داعٍ ^(١) إلى الكثير وليس في الإكثار منها عند الاستمكان من جنسها ركوب خطر واقتحام غرر . فلولم يوضع ^(٢) الحد في القليل لدعا إلى الكثير منه ، والغرر ^(٣) في المهج مع قلة المال كاف في الورع ^(٤) . فهذا منتهى المطلوب ^(٥) في ذلك .

وإذا لاح مسلك ^(٦) الكلام في النفي والإثبات في هذه المسائل ، فنحن نذكر بعدها كلاماً وجيزاً يتخذه الناظر معتبره ، ويرقى به عن تعارض وجوه الكلام في فن يقصد منه بغية القطع ، فنقول :

(١) ت : يدعو إلى الكثير منها .

(٢) يقع الحسم في الأقل ، لدعا إلى الكثير منها .

(٣) ت : والغور . (٤) ت : الوزع والمنع .

(٥) ت : المضطرب . (٦) ت : مسالك الكلام بين النفي .

[الباب الثالث] (١٠)

في تقاسيم العلل والأصول

٩٠١ - هذا الذي ذكره^(١) هؤلاء أصول الشريعة ، ونحن نقسمها
خمسة أقسام :

أحدها - ما يعقل معناه وهو أصل ، ويشول المعنى المعقول منه^(٢)
إلى أمرٍ ضروري لا بد منه مع تقرير^(٣) غاية الإيالة الكلية والسياسية
العامية . وهذا بمنزلة^(٤) قضاء الشرع بوجوب القصاص في أوانه ؛
فهو معلل بتحقيق^(٥) العصمة في الدماء المحقونة ، والزجر عن
التهجم عليها . فإذا وضح للناظر^(٦) المستنبط ذلك في أصل القصاص
تصرف فيه ، وعداه إلى حيث يتحقق أصل هذا المعنى [فيه]^(٧) ،
وهو الذي يسهل تعليل أصله ، ويلتحق به تصحيح البيع ، فإن
الناس لو لم يتبادلوا ما بأيديهم لجرّ ذلك ضرورة ظاهرة ؛ فمستند
البيع إذا آيل إلى الضرورة الراجعة إلى النوع والجملة ؛ ثم^(٨) قد
تمهد في الشريعة أن الأصول إذا ثبتت قواعدها ، فلا نظر إلى

(١) ت : ذكروه أصول .. (٢) ت : فيه .

(٣) ت : تقدير رعاية . (٤) ت : بمثابة .

(٥) ت : بتحقيق . (٦) ت : الناظر .

(٧) مزيدة من : ت . (٨) ساقطة من : ت .

(٩) من عمل المحقق

[طلب] ^(١) تحقيق معناها في آحاد النوع . وهذا ^(٢) ضرب من الضروب الخمسة .

٩٠٢ - والضرب الثاني - ما يتعلق بالحاجة العامة ، ولا ينتهي إلى حد الضرورة . وهذا مثل ^(٣) تصحيح الإجارة ؛ فإنها مبنية على ^(٤) مسيس الحاجة إلى المساكن مع القصور عن تملكها ، وضئمة ملاكها بها ^(٥) على سبيل العارية ؛ فهذه حاجة ظاهرة غير بالغة مبلغ ^(٦) الضرورة المفروضة في البيع وغيره ، ولكن حاجة الجنس قد تبلغ مبلغ ضرورة الشخص الواحد من حيث ^(٧) إن الكافة لو منعوا عما تظهر الحاجة فيه للجنس ، لنال آحاد الجنس ضرراً لا محالة ، تبلغ مبلغ الضرورة في حق الواحد ، وقد يزيد أثر ذلك في الضرر الرجوع إلى الجنس على ما ينال الآحاد بالنسبة إلى الجنس ، وهذا يتعلق بأحكام الإيالة . والذي ذكرناه مقدار غرضنا الآن .

٩٠٣ - والضرب الثالث - ما لا يتعلق بضرورة [حاقة] ^(٨) ولا [حاجة] ^(٩) عامة ، ولكنه يلوح فيه ^(١٠) غرض في جلب

(١) مزيدة من : ت . (٢) ت : فهذا .

(٣) ت : مثل . (٤) ت : على تصحيح مسيس ..

(٥) ت : بئلهما . (٦) ساقط من : ت .

(٧) ت : من جهة . (٨) د : خاصة . والمثبت من : ت .

(٩) غرومة من : د . وأثبتناها من : ت .

(١٠) ت : منه .

مكرمة أو في نفي نقيض لها ، ويجوز أن يلتحق بهذا الجنس^(١) طهارة الحدث ، وإزالة الخبث .

وإن أحببنا عبرنا عن هذا الضرب وقلنا : ما لاح ووضح النذبُ إليه تصريحاً كالتنظف ، فإذا ربط الرباط أصلاً كلياً به تلويحاً ، كان [ذلك]^(٢) في الدرجة الأخيرة ، والمرتبة الثانية البعيدة في المقاييس^(٣) ، وجرى وضع التلويح فيه مع الامتناع عن التصريح وضع^(٤) حمل المكلفين على مضمونه ، مع الاعتضاد بالدواعي الجبلية ، كما سبق تقرير هذا في المسالك السابقة والصور المثلة .

٩٠٤ - والضرب الرابع - ما لا يستند إلى حاجة وضرورة ، وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه تصريحاً ابتداءً ، وفي المسلك الثالث في تحصيله خروج عن قياس كلي ، وبهذه المرتبة يتميز هذا الضرب من^(٥) الضرب الثالث .

وبيان ذلك بالمثال : أن الغرض من الكتابة تحصيل العتق ، وهو^(٦) مندوب إليه ، والكتابة المنتهضة سبباً في تحصيل العتق تتضمن أموراً خارجة عن الأقيسة الكلية ، كمعاملة السيد عبده

(١) ت : القسم .

(٢) د : غرومة ومصوبة بخط حديث . والمثبت من : ت .

(٣) ت : المقاييس . (٤) ت : مع .

(٥) ت : عن . (٦) ت : وهذا .

[و] ^(١) كمقابلته ملكه بملكه . والطهارات قصارها إثبات السبب ^(٢) وجوباً إلى إيجاب ^(٣) ما لا تصريح بإيجابه ، وليس فيها اعتراض على أصل آخر سوى ما ذكرناه من التصريح والتلويح ، وقد مثلناها ^(٤) بوضع الشرع النكاح على تحصيل الزوجين .

٩٠٥ - والضرب الخامس من الأصول - ما لا يلوح فيه للمستنبط معنى أصلاً ولا ^(٥) مقتضى من ضرورة أو حاجة ^(٦) ، أو استحاث على مكرمة . وهذا ينذر تصويره جداً ، فإنه إن امتنع استنباط معنى جزئي ^(٧) ، فلا يمتنع تخيله كلياً . ومثال هذا القسم العبادات البدنية المحضة ، فإنه لا يتعلق بها أغراض دفعية ولا نفعية ، ولكن لا يبعد أن يقال : تواصل الوظائف يديم مُروناً العباد على حكم الانقياد ، [وتجديد العهد ، بذكر] ^(٨) الله تعالى ينهى عن الفحشاء والمنكر . وهذا يقع على الجملة . ثم إذا انتهى الكلام في هذا القسم إلى تقديرات كأعداد الركعات وما في

(١) مزيدة من : ت . (٢) ت : السبب .

(٣) عبارة ت : إلى ما لا يصرح بإيجابه (٤) ت : مثلنا بها في وضع .

(٥) ت : لا مقتضياً . (٦) ت : وحاجة ولا استحاثاً .

(٧) ت : ضروري

(٨) د : بتجديد العهد ولذكر . والمثبت من : ت .

معناها^(١) ، لم يطمع القاييس في استنباط معنى يقتضي التقدير فيما لا ينقاس أصله . فهذا بيان ضروب الأصول على الجملة .

٩٠٦ - ونحن الآن ننعطف عليها ، ونذكر في كل أصل ما يليق بمذهب^(٢) القياسين إن شاء الله تعالى .

فأما^(٣) الضرب الأول - فهو^(٤) ما يستند إلى الضرورة . فنظر القاييس [فيه]^(٥) ينقسم إلى اعتبار أجزاء الأصل بعضها ببعض ، وإلى اعتبار غير ذلك الأصل بذلك الأصل إذا اتسق له الجامع . فأما اعتبار الجزء بالجزء مع استجماع القياس لشرائط الصحة ، فهو يقع في الطبقة العليا من أقيسة المعاني .

ومن خصائص هذا الضرب أن القياس الجزئي فيه وإن كان جلياً إذا صادم القاعدة ، الكلية ترك القياس الجلي للقاعدة الكلية^(٦) .

وبيان ذلك بالمثال : أن القصاص معدود من حقوق الأدميين ، وقياسها رعاية التماثل^(٧) عند التقابل على حسب ما يليق بمقصود

(١) ت : معانيها .

(٢) ت : في مذاهب القياس مستعين بالله .

(٣) ت : وأما . (٤) ت : وهو .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : المماثلة .

الباب ، وهذا القياس يقتضي ألا تقتل الجماعة بالواحد ، ولكن في طرده والمصير إليه هدم القاعدة^(١) الكلية ومناقضة الضرورة ، فإن استعانة الظلمة^(٢) في القتل ليس عسيراً ، وفي درء^(٣) القصاص عند فرض الاجتماع خرم أصل الباب .

وحاصل القول في ذلك^(٤) يثول إلى مقابلة الشيء بأكثر منه ليس يخرم أمراً ضرورياً . فهذا معنى تسميتنا لهذا جزءاً^(٥) وإلا فالتماثل في الحقوق المعزية^(٦) إلى الآدميين من الأمور الكلية في الشريعة . غير أن القاعدة التي سمينها كلية في هذا الضرب مستندها أمر ضروري ، والتماثل في التقابل أمر مصلحي^(٧) ، والمصلحة إذا لم تكن ضرورة [جزء]^(٨) بالإضافة إلى الضرورة . وهذا يعتد^(٩) فيما أجريناه مثلاً في القصاص بأمر آخر وهو : أن مبنى القصاص على مخالفة [الأعراض جمع]^(١٠) وأن^(١١) أعراض المتلفات مبنها على جبران الفائتات ، كالمثل إذا تلف^(١٢) وضمن

(١) ت : للقاعدة . (٢) ت : الاستعانة بالظلمة . (٣) ت : درء .

(٤) ت : هذا . (٥) ت : جزئياً .

(٦) الفعل واوى ويائي ، يقال : معزّو ، معزى .

(٧) ت : مصلح . (٨) د : غرومة ، وأثبتناها من : ت .

(٩) ت : يعتد فيما ضربناه مثلاً .

(١٠) د : مخالفة الأغراض . والثبت من : ت .

(١١) ت : فإن . (١٢) ت : أئلف .

بالمثل ، وكالقيمة إذا جبرت متقوماً متلفاً ؛ فالقصاص^(١) لا يجبر
الفائت ، ولا يسدّ مسدّه ، والغالب فيه أمر الزجر ، وحظ مستحقه
منه شفاء الغليل . وهذا ميل^(٢) قليل بالقياس إلى مآرب الناس في
[الأعواض]^(٣) . فلما خرج أصله عن مضاهاة الأعواض هذا
الخروج ، احتمل فيه الخروج عن قياس التماثل لدى^(٤) التقابل .

٩٠٧ - وإذا قسنا الأطراف عند^(٥) فرض الاشتراك في قطعها
[بالنفوس]^(٦) ، كان ذلك واقعاً جلياً معتضداً بالمعنى الأصلي ،
وهو الضرورة في [الصون]^(٧) مع اجتماع الأطراف والنفوس في
كونها مصونة بالقصاص . وهذا في نهاية الوضوح لا [يغض]^(٨)
شيء منه إلا فرض [صدور]^(٩) القطع من شخصين مع تمييز أحد
الفعلين عن الثاني ؛ فإنه إذا جرى ذلك لم يقطع يد^(١٠) واحد
منهما . فإن منع مانع ذلك ، وقال : يقطع من يد كل واحد من الجانبين
مثل ما قطعه من يد المجني عليه ، فهذا انفصال على وجه . ولكن
يبقى مع ذلك أن يد المجني عليه مبانة باشتراكهما ، ولا يبان يد

-
- (١) ت : والقصاص الجبر للفائت . (٢) ساقطة من : ت .
(٣) د : الأعراض . والمثبت من : ت . (٤) ت : الذي .
(٥) ت : وعند . (٦) د : عن النفوس . والمثبت من : ت .
(٧) د : الصور . والمثبت من : ت . (٨) مزيدة من : ت .
(٩) د : حدود . والمثبت من : ت . (١٠) ت : يد كل واحد من الجانبين .

واحد من الجانبين ، والإبانة معصومة^(١) بالقصاص . وإذا كان القطع مما يقبل القسمة^(٢) ، فقد يتناوش^(٣) المتناظران عند ذلك الكلام [و]^(٤) يتجاذبان أطراف النظر^(٥) .

فهذا هو اعتبار الجزء بالجزء في^(٦) الضرب الأعلى من القياس .

٩٠٨ - ولو أراد القاييس أن يعتبر قاعدة أخرى بقاعدة والضرورة الكلية تجمعهما ، فهذا متقبل معمول به أيضاً ، فإذا اعتبر القاييس حداً واجباً بقصاصي ، أو قصاصاً بحد ، فذلك حسن بالغ ، وكذلك إذا اعتبر معتبر عقداً تمس الضرورة إليه بالبيع كان حسناً على شرط السلامة . فخرج من مجموع ذلك جريان القياس من الوجهين في هذا الضرب أحدهما الجزء^(٧) بالجزء من الضرورة شاملة لهما . والثاني - اعتبار غير ذلك الأصل بذلك الأصل ، والجامع الضرورية^(٨) الكلية .

٩٠٩ - وأما الضرب الثاني - وهو ما يبنى^(٩) على الحاجة كالإجارة ، فلا خلاف في جريان قياس الجزء منه على الجزء . فأما

(١) ت : مقصودة . (٢) ت : يقبل يتناوش القسمة .

(٣) ت : يتنافس . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : الكلام . (٦) ت : وهو الضرب الأعلى .

(٧) ت : الجزء منه بالجزء . (٨) ت : الضرورة .

(٩) ت : يبنى .

اعتبار غير ذلك الأصل بذلك الأصل مع جامع الحاجة ، فهذا امتنع منه معظم القياسين ^(١) .

٩١٠ - ونحن نرى أن ننبه قبل تبیین ^(٢) القول فيه على أمر ، وهو أن الإجارة [جازت] ^(٣) خارجة عن الأقيسة التي سمينها جزئية في القسم الأول ، فإن مقابلة العوض الموجود [بالعوض] ^(٤) المعلوم خارج عن القياس المرعي في المعاوضات ، فإن قياسها ألا يتقابل إلا موجودان ، ولكن احتُمل ذلك في الإجارة لمكان الحاجة ، وقد ذكرنا أن الحاجة العامة تُنزل منزلة الضرورة الخاصة في [حق] ^(٥) آحاد الأشخاص ، والبيع يلتحق ^(٦) بقاعدة الضرورة من جهة ميسر الحاجة إلى تبادل العروض ^(٧) . والعروض لا تُعنى لأعيانها ، وإنما تراد لمنافعها ، ومتعلق تصرفات الخلق في الأعيان محالٌ متافعهم منها . وإذا أطلق الفقيه ملك العين أراد ^(٨) به الاستمکان من التصرف الشرعي على حسب الإرادة ما بقيت العين . ثم المنافع إذا قُدِّرَتْ نوعاً من العروض ، وظهر ميسر الحاجة [إليها] ^(٩) في المساكن والمراكب [وغيرها] ^(١٠) ، التحق هذا

(١) ت : القياسين .

(٢) ت : تبين .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

(٦) ت : ملتحق .

(٧) ت : الفروض ، والفروض .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) مزيدة من : ت .

بالأصول الكلية . واشتراط مقابلة الموجود بالموجود من باب الاستصلاح والحمل على الأرشد والأصلح . ولا يظن^(١) تعلق هذا الفن بالحاجة^(٢) ولهذا يسمى [القياس]^(٣) الجزئي . وليس المراد بكونه جزئياً جريانه في شخص ، أو جزء ، ولكن الأصل الذي لا بد من رعايته الضرورة .

ثم الحاجة والاستصلاح في حكم^(٤) الوجوه الخاصة في حكم الجزء عند النظر في حكم^(٥) الضوابط الكلية ، فإذا القياس على الإجارة إذا استجمع الشرائط لا يدرؤه إلا^(٦) الاستصلاح الجزئي في مقابلة الموجود بالموجود ، وهذا كقياسك النكاح مثلاً في وجه الحاجة إليه على الإجارة .

٩١١ - ومن قال الإجارة [خارجة]^(٧) عن القياس ، فليس على بصيرة في قوله ؛ فإنها إن خرجت بخروجها^(٨) عن الاستصلاح فهي جارية على مقتضى الحاجة ، والحاجة^(٩) هي الأصل ، والاستصلاح بالإضافة إليها فرع .

٩١٢ - وأنا أضرب لذلك مثلاً^(١٠) تقديراً ، فأقول : من سبق

(١) ت : يظهر .

(٢) ت : بالحاجة والضرورة .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) مزيدة : من : ت .

(٦) ت : فخرجها .

(٧) ت : والحاجة أصل .

(٨) ت : مثلاً تقديراً .

عَقْدُهُ^(١) قبل ورود الشرائع إلى تقدير ورودها بالمصالح ، فإنه يسبق مع هذا العقد إلى درء^(٢) الحاجات والضرورات . ويختبئ في وجوه الاستصلاحات ؛ فإنه يتعارض فيها الظنون بالإضافة إلى الحالات والدَرَجات ، فيتوقف لا جرم فيها^(٣) الضبط على ورود الشرائع . ثم إذا تمهد باب من الاستصلاح بالشرع جرى القياس فيه ، ومستنده يكاد أن يكون غيباً لا يطلع العقل على حقيقته فيكمله إلى فاطر البرية ، سبحانه وتعالى .

ثم قد يظهر الاستصلاح وهو مع ذلك جزئي ، فإن متضمنه حجره^(٤) على مطلق من غير حاجة ولا ضرورة في أمرٍ تطرُق المطلق فيه إلى البذل الكلي من غير منع ولا حجر ، ولكن ضينة النفوس وازعة^(٥) - مع وفور عقلها^(٦) - عن السرف والبذل العري عن العوض^(٧) . وقد يحملها السرف^(٨) وفراط الشره على أفرار وأخطار في المعاملات مغباتها وخيمةً وغوائلها عظيمة ، والله تعالى عليهم بها ، فسيصلح^(٩) الله عبادَه بما علمه من غيبهم .

(١) ساقطة من : ت .

(٣) ت : الضبط فيها .

(٥) ت : وإن عنها .

(٧) ت : القرض .

(٩) ت : فيستصلح .

(٢) ت : دراء .

(٤) ت : حجر .

(٦) ت : عقولها من .

(٨) ت : التشوف .

ولو تطرّق إلى العقل^(١) الوازع عن البدل العري عن العوض^(٢) -
خللٌ ، طرد الشارع حجراً ، ولهذا يطرد الحجر على الصبيان
والسفهاء .

فإذاً باب الاستصلاح غايته تقليد وتفويض الأمر إلى مالك
الأمر ، وهو باب محاسن الشريعة ، وقد يغيب [كلى]^(٣) الاستصلاح
[وجزئه]^(٤) عن الناظر . ومن هذا القبيل عندي تحريم ربا الفضل
والحجر المتمد في ربا [النسيئة]^(٥) .

٩١٣ - ومن دقيق ما يجري في هذا الفن ، وهو العلق النفيس
في هذا القبيل : أن الشافعي ألحق إثبات الخيار والأجل في باب^(٦)
الرخص . من جهة أن [قياس]^(٧) التقابل في المعاوضات أن يخرج
العوض عن^(٨) ملك أحد المتعاقدين حسب دخول مقابله في ملكه .
وإذا^(٩) حل أحد العوضين وتأجل^(١٠) الثاني ، كان ذلك خارجاً
عن هذا القانون ، وكذلك الخيار الطارئ على العقد المبني على
اللزوم في حكم الرخص . والتأجيل^(١١) أثبت فسحة [لمن لا

(١) ت : العقد الوازع من البدل .

(٢) ت : الغرض . (٣) د : على . والمثبت من : ت .

(٤) د : وحكمته . والمثبت من : ت . (٥) مزيدة من : ت ، م . وغير واضحة في : د .

(٦) ت : بأبواب . (٧) مزيدة من : ت .

(٨) ت : من . (٩) ت : فإذا .

(١٠) ت : تأجل (بدون واو) . (١١) ت : فالتأجيل .

يملك الثمن^(١) [في الحال ورجاء أن يتمحله^(٢)] إلى منقرض
الآجال . والخيار أثبت لتروى^(٣) من لا بصيرة له ، وعدم
الدراية في السلع أعم وأغلب من المعرفة بها .

٩١٤ - والقول في ذلك عندنا أن [أصل^(٤)] البيع مستنده
الضرورة ، أو^(٥) الحاجة النازلة منزلة الضرورة ، والللزوم
[فيه^(٦)] . مطلق البيع^(٧) قد لا يستند إلى الضرورة . نعم .
لو قيل : لا يفضي البيع قط [إلى لزوم^(٨)] جر ذلك ضراراً بيناً
من حيث لا يشق المتعاضان^(٩) بما يتقابضان ، وكان من الممكن
أن يقال : إذا تراضى المتعاقدان على الإلزام لزماً ، وإن^(١٠) أطلقاه
فالحكم [بلزومه^(١١)] من غير تراضيهما [فيه^(١٢)] مصلحي
وليس ضرورياً . [وكذلك^(١٣)] المصير إلى اقتضاء مقتضى^(١٤) العقد
حلول العوضين مصلحي .

-
- (١) د : ألا يملك اليمين . والمثبت من : ت .
(٢) بياض في : د . والمثبت من : ت . والمعنى : يحتال له ويطلبه .
(٣) ت : لتروى . (٤) د : أجل . والمثبت من : ت .
(٥) ت : إذ . (٦) مزيدة من : ت .
(٧) ت : العقد لا يستند . (٨) مزيدة من : ت .
(٩) ت : المتعاضان بما تعاوضاه . (١٠) ت : فإن .
(١١) د : يلزومه . والمثبت من : ت . (١٢) بياض في : د . والمثبت من : ت .
(١٣) د : ولذلك . والمثبت من : ت . (١٤) ت : مطلق العقد .

فإذا^(١) تمهد ذلك ، فشرط الخيار والأجل لا يخرم أمراً^(٢) ضرورياً . فليفهم الفاهم ذلك ، وليتشد إذا انتهى إلى هذا المقام .

٩١٥ - ولكن الشافعي نظر إلى تعبدات الشارع ، فقد مهد^(٣) في العقود تمهيداً عاماً ، وإن لم يكن مستنده إلى ضرورة مدركة بالعقول أو حاجة ، ثم رأى^(٤) ما يطرأ عليها بمثابة ما يطرأ على وظائف العبادات [من]^(٥) الرخص والتخفيفات وإن كانت العبادات في أصولها غير مستندة إلى أغراض ، وإلا فالقاعدة الكلية اتباع الحاجة [والضرورة]^(٦) ، أو اتباع رضا المطلقين ، فإن [ألحق ملحق الخيار]^(٧) والأجل بالرخص من جهة [ندورهما]^(٨) بالإضافة إلى [ما]^(٩) تمهد في التعبد والاستصلاح في العقود ، وإلا فاتّباع الرضا من . غير اقتحام أمرٍ كليٍّ أمس للقياس الكلي من الاستصلاحات . وأنا أذكر [الآن]^(١٠) مسألة إيالية كلية يقضي الفطن العجب منها . فأقول :

-
- (١) ت : وإذا . (٢) ساقطة من : ت . (٣) ت : تمهد في العقول تمهدا عاماً .
(٤) د : رأي العبادات في أصولها غير ما يطرأ عليها . والمثبت عبارة : ت .
(٥) د : في . والمثبت من : ت . (٦) مزيدة من : ت .
(٧) د : فإن أطلق يلحق بالخيار . والمثبت من : ت .
(٨) يياض في : د . والمثبت من : ت . (٩) مزيدة من : ت .
(١٠) مزيدة من : ت .

[مسألة] :

٩١٦ - لو درست تفاصيل الشريعة ، وتعافى^(١) نَقَلْتُهَا
وبقيت أصولها على [بال] ^(٢) من حملة الدين فالذي^(٣)
يقتضيه التحقيق تصحيح كل بيع استند إلى رضا^(٤) ، ولو لم
يقل به ، وتفاصيل الاستصلاحات لا تَطَّلِع عليها العقول ولا^(٥)
يحسم باب البيع في^(٦) انحسامه ضرورة عظيمة ، وقد ذكرتُ
طرفاً من هذا [في] ^(٧) الكتاب [الغياثي] ^(٧) .

والفرض منه^(٨) الآن أن الكلِّي ما يتطرَّق إليه العقل مع نسيان
التفاصيل ، وهذا كافٍ في هذا الضرب .

٩١٧ - وأما^(٩) الضرب الثالث - وهو مالا ينتسب^(١٠) إلى
ضرورة ، ولا إلى حاجة ، وغايته الاستحاثات على^(١١) مكارم الأخلاق ،
ووضع الاستصلاح [ينافي] ^(١٢) إيجاب ذلك على الكافة في عموم

(١) ت : وتعافى .

(٢) بياض في د : والمثبت من : ت . (٣) ت : ما الذي .

(٤) ت : الرضا . (٥) ت : لا نحسم .

(٦) ت : وفي انحسامه جرّ ضرورة . (٧) مزيد من : ت .

(٨) ت : والفرض الآن منه أن

(٩) ت : فأما . (١٠) ت : يستند .

(١١) ت : في . (١٢) د : ما في . والمثبت من : ت .

الأوقات [لُعرس] ^(١) الوفاء به .

والقدر الذي يقتضيه الاستصلاح لا ينضبط بقدر ^(٢) أفهام
المكلفين [ودرك المتعبدين] ^(٣) فإذا ^(٤) عسر الضبط ، وتعذر
الإيجاب العام ، فيثبت الشارع وظائف [تدعو] ^(٥) إلى مبلغ المقصود
الواقع في [علم] ^(٦) الغيب ، وإن كان لا ينضبط هو في عينه لنا .
ويعضد ^(٧) هذا [القسم] ^(٨) في غالب الأمر بأمر جليّة ، حتى
كأن الشريعة تتأيد بموجب الجبلة والطبيعة ، فيكل إليها قدراً ،
ويثبت للوظائف قدراً ، وهذا كالوضوء فليس [ينكر] ^(٩) العاقل
ما فيه من إفادة النظافة [والأمر بالنظافة] ^(١٠) على استغراق الأوقات
[يعسر] ^(١١) الوفاء به ، فوظف الشارع [الوضوء] ^(١٢) في أوقات ،
وبنى الأمر على [إفادته] ^(١٣) المقصود ، وعلم الشارع أن أرباب
العقول لا يعتمدون نقل الأوساخ والأدران إلى أعضائهم البادية
منهم فضلاً ، فكان ذلك النهاية في الاستصلاح . ومحاولة الجمع

(١) د : تعسر . والمثبت من : ت . (٢) ت : بمبلغ .

(٣) زيادة من : ت . (٤) ت : وإذا .

(٥) د : يدعون . والمثبت من : ت . (٦) د : حكم . والمثبت من : ت .

(٧) ت : ويعضد . (٨) مزيدة من : ت .

(٩) د : يذكر . والمثبت من : ت . (١٠) زيادة من : ت .

(١١) د : لعسر . والمثبت من : ت . (١٢) مزيدة من : ت .

(١٣) د : إفادة . والمثبت من : ت .

بين [تحصيل] ^(١) أقصى الإمكان في هذه المكرمة ، ورفع
التضييق في التدنس والتوسخ ^(٢) [إذا حاول المرء ذلك .
فهذا وضع هذا الفن .

٩١٨ - ولكن إزالة النجاسة أظهر في هذا الفن من النظافة
الكلية المرتبة ^(٣) على الوضوء ، فإن النجاسات تتقذر ^(٤) في
الجبيلات ، واجتنابها أهم في المكارم والمزروعات من اجتناب
[الشعث] ^(٥) والغبرات .

ولهذا ذهب طوائف من الفقهاء إلى أنه يحرم على الإنسان
التضمخ بالنجاسات من غير حاجة ماسة . والشافعي ^(٦) نصّ هذا
في الكثير ، وقد ردد [في] ^(٧) مواضع من [كتبه] ^(٨) تحريم
لبس جلد ^(٩) الميتة قبل الدباغ ، وحرام على المرء ^(١٠) أن يلبس
جلود ^(١١) الكلاب والخننازير ؛ فتميز ^(١٢) ظهور الغرض في

(١) مزيدة من : ت .

(٢) زيادة من : ت . وياض في : د . (٣) ت : المرقبة .

(٤) ت : مقطرة . (٥) د : السب . والمثبت من : ت .

(٦) ت : للشافعي نص على هذا في الكثير .

(٧) زيادة : من ت . (٨) ت : جلود الميتات .

(٩) ت : لرجل . (١٠) ت : ذؤابة جلود

(١١) ت : فيتميز .

إزالة النجاسة عن النظافة الكلية المعينة^(١) في الوضوء؛ ولهذا خصص الشافعي الوضوء بالنية من حيث التحق بالتعبادات العريّة عن الأغراض، وضاهى العبادات الدنيّة^(٢).

٩١٩ - ثم هذا الضرب الذي يفضي الكلام إليه يضيق نطاق القياس فيه، فليس للناظر أن يؤسس في هذا الضرب أصلاً يتخيل فيه مثل هذا المعنى الذي تكلفنا نظم العبارة [عنه] ^(٣) لمعتبره^(٤) بالقاعدة الثانية، والسبب فيه أن هذا يدق فيه مدرك النظر، فلا^(٥) يستقل بالتطرق إليه الفرق^(٦) للسر به، ولا ينبغي أن يؤتى الإنسان عن خداع؛ فإن مجال الظنون متسع^(٧) لما يظهر ويدق؛ فلما لم نؤمر بربط الحكم لكل^(٨) مظنون.

٩٢٠ - فالقول الوجيز فيه أن المعنى الذي ذكرناه في هذه القاعدة الثانية محال على غيب ينفرد بعلمه الشارع^(٩)، وعليه^(١٠) ابتنى الإيهام^(١١) الكلي بين التصريح والتلويح المذكورين في الطهارة؛

(١) ت : المغنية .

(٢) ت : البدنية . (٣) مزيدة من : ت .

(٤) ت : لتفسيره . ولعلها : لتعيره . (٥) ت : ولا .

(٦) ت : القوى البشرية . (٧) ت : يتسع .

(٨) ت : بكل مظنون ، والقول . (٩) ت : به الشارع .

(١٠) ساقطة من : ت .

(١١) عبارة د : وعليه ابتنى عليه الإيهام . والمثبت من : ت .

[فإننا قلنا] ^(١) تعميم الأمر بالنظافة عسراً ، ورفع مناقض ^(٢) للمكارم والمحاسن ، والقدر المعين ^(٣) لا تدركه أوهام البشر ، ولا عسر في امتثال أمر الشارع في طهارات متعلقة بأوقات [ثم الفطن] ^(٤) يظن أنها في علم الشارع منطبقة على القدر المقصود الواقع في الغيب ، وليس ^(٥) من الممكن ربط الظن به ، فضلاً عن دركه يقيناً .

٩٢١ - فإذا كان هذا مبنى الأصل الثابت ، فكيف بطمع الطامع في تأسيس أصل ، [وتقعيد قاعدة] ^(٦) تضاهي الطهارة في [وفائها] ^(٧) بالغرض الغيبي ؟ ، ولهذا ^(٨) نقول في هذا الضرب : لا يجوز قياس غيره عليه ، وليس كالضرب الأول والثاني المتعلقين بالضرورة [والحاجة] ^(٩) ؛ فإن أمرهما بين ، ودركهما سهل .

ثم للشرع تصرف في الضروريات به يتم الغرض في القسمين الأولين ، وذلك أن الذي لا يُستباح إلا بالضرورة لفحشه ^(١٠) أو

(١) د : فأما تعميم ، والمثبت عبارة : ت .

(٢) ت : يناقض المكارم . (٣) ت : المنى .

(٤) مزيدة من : ت . (٥) ت : فليس .

(٦) د : وتعبد نقل فيه يضاهي . والمثبت من : ت .

(٧) د : أوقاتها . والمثبت من : ت . (٨) ت : فلهذا .

(٩) مزيدة من : ت . (١٠) ت : لقبه أو لبعده .

بعده عن الحل ، فقد^(١) يرى الشرع فيه تحقق وقوع الضرورة ، ولا يكتفى بتصورها في الجنس ، وهذا كحل الميتة ، ورب شيء يتناهى قبحه في مورد الشرع ، فلا تبيحه الضرورة أيضاً ، بل يوجب الشرع الانقياد للتهلكة ، والانكفاف عنه ، كالقتل والزنا في حق المجبر عليهما .

٩٢٢ - فإذا الضرورات على ثلاثة أقسام : فقد لا تبيح الضرورة نوعاً يتناهى^(٢) قبحه كما ذكرناه ، وقد تبيح الضرورة الشيء ، ولكن لا يثبت حكمها كلياً في الجنس ، بل يعتبر تحققها في كل شخص كأكل الميتة وطعام الغير . والقسم الثالث - ما يرتبط في^(٣) أصله [بالضرورة]^(٤) ولكن لا ينظر^(٥) الشرع في الآحاد والأشخاص^(٦) ، وهذا كالبيع وما في معناه ؛ [وإنما كان كذلك]^(٧) لأنه لا أثر للفكر العقلي في [تقبيح]^(٨) البيع والتبادل في الأعواض ؛ فكفى تخيل الضرورة في القاعدة ، [ولا التفات]^(٩) إلى الآحاد ؛ فإن الأمر [في ذلك]^(١٠) مبني على

(١) ت : قد رعى . (٢) ت : تناهى .

(٣) ساقطة من : ت . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : نظر للشرع . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) مزيدة من : ت . (٨) د : تقسيم . والمثبت من : ت .

(٩) د : والالتفات . والمثبت من : ت . (١٠) زيادة من : ت .

قاعدة كَلِّية ، وليس البيع قبيحاً في نفسه عرفاً أو^(١) شرعاً .

٩٢٣ - فأما الطهارات وما يضاهيها فقصاراه^(٢) تحصيل أمر
بوظائف واجبةٍ من غير تصريح بوجوب المقصود ؛ فلا جريان
للقياس في هذا الباب ، على معنى أن يعتبر [غير]^(٣) الباب بالباب .
وعلى هذا ينبغي^(٤) سدّ باب القياس في الأحداث ؛ فإنها
مواقيت الطهارات^(٥) ، وثبتت الشرع في أمر مغيب عن دركنا ،
ولم يثبت الطهارة عامة ، بل خصصها تخصيصاً^(٦) نقدر^(٧)
نحن بظنوننا أنها تأتي على تحصيل النظافة .

فكيف نستجيز إثبات وقت فيما لا نطلع على إثبات^(٨) أصله ؟ .

٩٢٤ - ثم [قال]^(٩) القاضي رحمه الله : كما لا تثبت الأحداث
بالقياس ، فلا مجال للقياس أيضاً في نفي الأحداث . وهذا
[علّقُ مضمّنهُ]^(١٠) ؛ فليقف الناظر عنده ليقف عليه .

فإن احتكم محكم بإثبات حدثٍ من غير ثبّت ، فلا حاجة إلى

(١) ت : شرعاً و عرفاً . (٢) ت : بما قصاره .

(٣) زيادة من : ت . (٤) ت : ينبغي .

(٥) ت : للطهارات ، أثبتّها الشارع . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : ونقدر . (٨) ت : ضبط .

(٩) مزيدة من : ت .

(١٠) د : علّقُ مظنة . والمثبت من : ت . والمعنى : نفيس بضن ويخل به ويحرص عليه .

قياس في درء مذهب الخصم ، [وإن] ^(١) عزاه فيما زعم إلى قياس ، فالوجه إبطال قياسه . وقد ذكرنا بطلان القياس في إثبات الحدث .

٩٢٥ - وإن تمسك ^(٢) بظاهر يتعرض مثله للتأويل في غير هذا الباب ، وأراد ^(٣) المعارض لإزالة الظاهر بقياس ، فقياسه مردود ؛ فإن القياس كما لا يهتدي إلى تأقيت الطهارة ، لا يهتدي إلى نفي تأقيتها ، ولو ظن الظان أن القياس ألا ينتقض الطهر بشيء فهذا قول يصدر ^(٤) عن قلة . البصيرة كما ذكرناه في استبهام الأمر في أوقات الطهر ^(٥) . فإذا ^(٦) استبهم ثبوت الشيء ، استبهم نفيه ، وإذا صودف ظاهر لزم اتباعه ، ولم يثبت في معارضته قياس . ومن ينفي الحدث ، فليكن [تمسك المطالبة] ^(٧) بثبت فيه . والظاهر معتصم معمول به ، [والعبادات] ^(٨) وإن استرسلت في جريانها ، فتجري في هذه المضائق مجرى التنبيهات للقرائع الذكية واللفظن .

(١) د : فإن . والثبت من : ت . (٢) ت : استمسك .

(٣) ت : فأراد . (٤) ت : صدر .

(٥) ت : الطهارة . (٦) ت : وإذا .

(٧) د : تمسكه . وما بعدها غرومة . والثبت من : ت . وفي م : بالمطالبة .

(٨) غرومة من : د . وأثبتناها من : م ، ت . ولعلها : العبارات .

فإذاً حاصل كلام الراد إلى المطالبة بالإثبات ، فإذا وجد شيء ^(١) يعمل بمثله ، سقط ما كان يتمسك به وليس معه ثبت في النفي .

٩٢٦ - وما يتعلق بتمام الكلام في هذا الفصل أن القياس الجزئي في الأصل ^(٢) الذي فيه نتكلم لا يتصور أن يجري معنوياً .

نعم لا ينحسم فيه قياس الشبه ، فإن كل ما يتطرق إليه العلم يتطرق إليه الظن ^(٣) ، فإذا ينبنى ^(٤) على هذا أن إثبات كون الملازمة حدثاً بالقياس على خروج الخارج من ^(٥) السبيلين ، لا مطمع فيه ؛ فإنه لا يجمعها معنى ولا شبه .

٩٢٧ - فأما اعتبار أصحاب أبي حنيفة خروج النجاسات من غير السبيلين بما يخرج من السبيلين ، ففيه فقه ^(٦) . وغايتهم في ذلك تشبيه نجاسة تنفصل من ^(٧) محل الخلاف بالنجاسة التي تنفصل عن أحد السبيلين ، فإذا أحسنوا الإيراد ، قربوا ^(٨) الشبه ، واعتبروا الخارج بالخارج ، والمخرج بالمخرج .

٩٢٨ - ولأصحاب الشافعي أن يقولوا : لا نسلم ^(٩) ؛ فإن خروج

(١) ت : شيئاً .

(٢) ت : الظنون .

(٣) ت : عن .

(٤) ت : وقفة .

(٥) ت : قربوا في التشبيه .

(٦) ت : في القسم فيه نتكلم .

(٧) ت : نبي .

(٨) ت : في .

(٩) ت : لا سواء .

النجاسة عن أحد السبيلين لا يقتضي الوضوء لأمر يتعلق بالنجاسة ؛ فإن الذي يبتدر إلى الفهم من أمر النجاسة رفعها عن محلها وإزالتها عن موردها . فأما ربط إيصال الماء ^(١) إلى غير مورد النجاسة عند اتصال النجاسة بمحل آخر ، فلا ^(٢) محمل لذلك إلا التأقيت .

ثم الذي يليق [بالتأقيت] ^(٣) على ما تمهد القول فيه أن يربط [سبب نظافة] ^(٤) الأعضاء البارزة فضلاً بما ^(٥) يتكرر في الجيلة على اعتياد لائق به ، حتى تنتهض الطهارة وظيفه مكررة ^(٦) متعلقة بأوقات يغلب تكررها ، فأما الرعاف وما في معناه ، فليس في حكم ما يتكرر .

٩٢٩ - وليعلم الناظر أنهم وإن شبهوا على الظاهر فقطعُ شبههم بما ذكرناه أقيس ^(٧) للغرض ، وأقرب إلى الدرك . وخاصية النجاسة ساقطة الاعتبار في الأصل ^(٨) والفرع ^(٩) الاعتبار به ^(٩) المتفق عليه .

٩٣٠ - نعم [بحق] ^(١٠) ردد الإمام [المطلبي] ^(١١) قوله فيه ^(١٢)

-
- (١) ساقطة من : ت .
(٢) ت : ولا .
(٣) د : بالناس . والمثبت من : ت .
(٤) د : تشبه نجاسة . والمثبت من : ت .
(٥) ت : مما .
(٦) ت : متكررة .
(٧) ت : أمس .
(٨) ت : في الفرع والأصل .
(٩) ساقط من : ت .
(١٠) مزيدة من : ت .
(١١) د : المطلق . والمثبت من : ت .
(١٢) مزيدة من : ت .

إذا انسَدَّ المسلك المعتاد ، وانفتح سبيل آخر للنجاسة المعتادة الخارجة من المحل على ما يفصله الفقيه . والسبب فيه أن هذا الآن يشبه^(١) النجاسة المعتادة الخارجة من المحل المعتاد ، من جهة أن الطبيعة تقتضي تكرُّر دفع الفضلات من السبيل المنفتح . فهذا منتهى الغرض في ذلك .

٩٣١ - وأما الضرب الرابع : فقد^(٢) مثلناه بالكتابة . فهو في الأصل كالضرب الثالث الذي انتجز الفراغ منه في أن الغرض المخيل^(٣) الاستحاثات على مكرومة لم يرد الأمر على التصريح بإيجابها ، بل ورد الأمر بالندب إليها ؛ فإن العتق في الابتداء محثوث عليه مندوب إليه .

فهذا^(٤) الضرب يتميز عن الضرب الثالث المقدم عليه ؛ فإن^(٥) الشرع احتمل فيه^(٦) خرم قاعدة ممهدة^(٧) ، وهي امتناع معاملة المالك عبده ، وامتناع مقابلة المالك بالملك على صيغة المعاوضات^(٨) ولم يجر مثل ذلك في الضرب^(٩) الثالث ، وإن اختص الضرب

(١) ت : تشبه .

(٢) ت : وقد .

(٣) ت : وهذا .

(٤) ت : منه .

(٥) ت : المعاوضة .

(٦) ت : التخييل .

(٧) ت : بأن .

(٨) ت : متمهدة .

(٩) ت : الضرب المتقدم ولكن .

الثالث بإيجاب الطهارة ، ولا تجب الكتابة^(١) على رأي معظم العلماء .

٩٣٢ - وذهب مالك رحمه الله في طوائف^(٢) من السلف إلى وجوبها^(٣) وإسعاف العبد إذا طلبها ، ووجد^(٤) فيها خيراً .
ومأخذ مذهبه في ذلك يقرب من إيجاب الطهارات ، مع العلم بأن النظافة في نفسها لا تجب بأمر مقصود ، وتعلق أيضاً بظاهر الأمر في قوله تعالى : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا)^(٥) .

٩٣٣ - والشافعي رحمه الله رأى الإيتاء واجباً كما أنبأ [عنه]^(٦) قوله تعالى : (وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ) ؛ فكان هذا مما اعترض به عليه ، إذ أجرى لإحدى الصيغتين على [اقتضاء]^(٧) الإيجاب وحمل الأخرى على الاستحباب^(٨) .

٩٣٤ - فأما ما أشرنا إليه من تشبيه هذا الضرب على رأي مالك [بالطهارات فهو]^(٩) يصلح لعقد المذهب . وإلا فقد مهدنا أن القياس لا يجري في محاولة تأصيل الأصول على هذا الوجه .

- | | |
|---------------------------|----------------------------------|
| (١) ت : الكتابة بها . | (٢) ت : طائفة . |
| (٣) ت : وجوب الكتابة . | (٤) ت : ووجد السيد فيه خيراً . |
| (٥) ت : سورة النور : ٣٣ . | (٦) د : عند . وأثبتناها من : ت . |
| (٧) مزيدة من : ت . | (٨) ت : الاستحاثات . |
| (٩) زيادة من : ت . | |

وإنما يجري [طرف] ^(١) من التشبيه ^(٢) في [جزئيات] ^(٣) النوع من غير خروج عنه . وأما التعلق بالظاهر فأوجه . ولكن الشافعي لم يعتمد في إيجاب الإيتاء مجرد الظاهر ، لكن عول على سير الصحابة رضي الله عنهم ، وما كان منهم . ونقل آثاراً مطابقة لمعتقده ، وضم إليه أن الكتابة يتضمنها ^(٤) إرفاق من كل وجه ، والإيتاء منه . وقد رآه الأولون على الاطراد ^(٥) والتبرعات لا تطرد سيما في الأموال . والكتابة تلزم في حق السيد ، ومن متضمنها الرفق المنقول . وما تقرر ^(٦) يلزم شيئاً إذا صح لم يلزم الإقدام عليه .

على أنني لا أرى على مذهب الشافعي مسألة أضيق [مسكاً] ^(٧) من الإيتاء .

٩٣٥ - ونحن نقول وراء ذلك : أما مالك فسوى ^(٨) بين الكتابة وبين باب الطهارات في إثبات ^(٩) إيجاب الأصل ، ولاح على أصله [إجراء] ^(١٠) قسم الكتابة في وضع الشرع ^(١١) على باب

(١) مخرومة من : د . وأثبتها من : ت .

(٢) ت : الشبه . (٣) د : مخرومة ، م : حد . والمثبت من : ت .

(٤) ت : متضمنها . (٥) ت : اطراد .

(٦) ساقطة من : ت . (٧) مزيدة : من : ت .

(٨) ت : فقد سوى . (٩) ساقطة : من : ت .

(١٠) د : أدنى . والمثبت من : ت . (١١) ت : وضع القياس .

الطهارات [باحتمال] ^(١) أمورٍ خارجةٍ عن أقيسة المعاوضات فيها ^(٢) والشافعي لم يوجب الكتابة ، وقال : للشرع تبعّد في الإيجاب متّبِع ، وإن لم يكن منقاساً كإيجاب الطهارة ، وإن لم تجب النظافة ، وللشارع أحكام في رفع حجره ^(٣) ، وإطلاق حجر القياس اطراده كما جرى في الكتابة ، فكان احتمال الشرع لهذا في الكتابة على خلاف القياس [مضاهيا لإيجاب الشرع الطهارة على خلاف القياس] ^(٤) .

ويخرج من ذلك تعادل ^(٥) الضربين في خروج الطرفين عن القياس ؛ فانتفض إيجاب الطهارة [محصلاً] ^(٦) لمكرمة النظافة ، كما انتفض رفع الحجر ^(٧) في الكتابة مرعياً في تحصيل العتاقة .

ثم قال الشافعي : في رفع الحرج في الكتابة ترغيب ماليّ ، يتعلق بغرض بين في تحصيل الكسب ؛ فإن العبد يحرص إذا ^(٨) في العتاقة [والسيد] ^(٩) يتحصل على كسبٍ كان لا يتحصل ^(١٠) له بغير الكتابة بظاهر ^(١١) الظن ، فخرجت الكتابة عن قبيل القُرب

(١) د : بإضمار . والثبت من : ت . (٢) ت : فيها .

(٣) ت : حرج . (٤) زيادة من : ت .

(٥) في هامش د ، م : تعارض .

(٦) د : محضاً . والثبت من : ت . (٧) ت : الحرج في باب .

(٨) ت : إذا طمع في العتاقة . (٩) زيادة من : ت .

(١٠) ت : يحصل . (١١) في ظاهر .

لظهور الغرض . منها ، ولم يكن في الطهارات غرض ناجز [فلاق] ^(١) بها ترغيب في الثواب . وهذا يقتضي إلحاقها بالقرب المفتقرة إلى النيات . فهذا تأسيس القول في البابين .
ونحن الآن نرسم مسألة في قسم الكتابة ، تمس إليها حاجة الفقيه .

مسألة :

٩٣٦ - قد ثبت أن الكتابة الفاسدة تثبت فيها أحكام مشابهة ^(٢) لأحكام الكتابة الصحيحة ، فرأى ^(٣) أصحاب أبي حنيفة أن يعتبروا البيع الفاسد بالكتابة الفاسدة ، وقضوا بأن البيع الفاسد يفيد الملك إذا اتصل به ^(٤) القبض على تفصيلهم المعروف ، وقد امتنع طوائف من أئمتنا من قبول هذا القياس .

ونحن نكشف الغطاء فيه مستعينين بالله تعالى بعد ذكر ^(٥) مسلك الفريقين اعتراضاً وجواباً .

٩٣٧ - قال الشافعي رحمه الله : لا يقبل القياس في الفرعين ؛ فإن الكتابة الصحيحة خارجة عن قياس المعاملات ، [والفاسدة] ^(٦)

(١) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت . (٢) ت : متشابهة .

(٣) ت : ورأى . (٤) ت : بالقبض .

(٥) ت : ذلك . (٦) د . قال الفاسدة . والمثبت من : ت .

متفرعة عليها ، فإذا انحسم مسلك القياس في الأصلين ، ترتب عليه امتناع القياس في الفرعين .

فقال أصحاب أبي حنيفة : إذا ثبتت الكتابة ، والتحت بالمعاوضات الصحيحة ، فلا ننظر بعد ثبوتها إلى خروجها عن القياس ، ولكنها^(١) يقضي فيها وعليها بقضاء المعاوضات ، حتى نقول يشترط في المعاوضات ، ولا تنحسم الأقيسة في التفاصيل مع إمكانها بخروج أصل الكتابة عن قياس المعاوضات ، واعتبار^(٢) البيع الفاسد بالكتابة الفاسدة من النظر في التفاصيل بعد تسليم الأصل وتنزيله على حكم التوقف^(٣) . والفاسد في كل^(٤) باب حائد عن موجب التعبد ولذلك فسد . فإذا لم يمتنع التحاق الفاسد بالصحيح في الكتابة مع حَيْد الكتابة^(٥) الفاسدة عن الصحيحة ، فينبغي ألا يمتنع مثل ذلك في البيع . وكل أصل مُقَرٌّ على قانونه منقاساً كان ، أو غير منقاس ، والفاسد في كل باب حائد^(٦) عن مراسم الشرع .

فهذا منتهى كلام الفريقين مع فضل بيان شاف^(٧) في الإيراد ،

(١) ت : ولكننا .

(٢) ت : فاعتبار .

(٣) ت : التوقف .

(٤) ت : في حكم .

(٥) ت : الفاسد عن الصحيح .

(٦) ت : مائل .

(٧) ت : بيان منا في الإيراد .

لا يستقل به فقيه ليس له حظوة وافرة من الأصول .

٩٣٨ - ونحن الآن نقول : هذا الجمع لا ينتظم في ^(١) منازم المعاني ، ولا يستبدّ في ذلك قياس معنوي من جهة أن شرط المعنى اتجاهه ^(٢) وانقداحه في الأصل ، ثم إذا تقرر في الأصل معنى واطرد في الفرع ، فلذا ذاك يجمع الجامع بالمعنى ، وليس [معنا] ^(٣) معنى فقيه ، يتضمن تنزيل الكتابة الفاسدة منزلة الكتابة الصحيحة ؛ فإن الذي [لا] ^(٤) يتمارى فيه الناظر في الدرجات الأول من نظره ، أن الفاسد ليس مطابقاً للشرع ، والأحكام تثبت إذا جرت أسبابها موافقةً للشرع ، ويهون على الرشيد الفطن تقرير خروج الكتابة الفاسدة في نزولها منزلة الكتابة الصحيحة عن القياس المعنوي والاعتبار الكلي . وإذا فعل ذلك انحسم ^(٥) مطمع الخصم في قياس المعنى ، وآل النظر إلى التشبيه .

٩٣٩ - فإن تطفن الخصم وسلم انحسام المعنى ، واجتزأً بالتشبيه ^(٦) ، وقال : البيع الفاسد بالإضافة إلى الصحيح في تشبه ^(٧) الكتابة الفاسدة بالإضافة إلى الصحيحة ، ولا يلتزم إبداء معنى في الأصل

(١) ت : من . (٢) ت : انقداحه . واتجاهه .

(٣) د : معناه . والمثبت من : ت . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : انحصم به . (٦) ت : بالشبه فقال .

(٧) ت : شبه .

وإظهاره في الفرع ، فعلى الناظر في ذلك وقفة وإمعانٌ نظري فيما^(١)
يدراً هذا المسلك ، وهو^(٢) النقض الصريح ؛ فإننا لم ننزل كل
كل فاسد منزلة الصحيح ؛ إذ النكاح الفاسد ليس كالصحيح في
إثبات حق لاعلى جواز ولا على لزوم^(٣) ، وأقرب من ذلك البيع
نفسه ؛ فإن فاسده من غير قبض لم ينزل منزلة صحيحه . والتشبيه
شرطه الطرد . وأحق قياس بالبطلان والنقض قياسُ الشبه ؛ فإن
المتمسك^(٤) بالمعنى قد يعنّ له طرد المعنى ما لم يمنعه مانع^(٥) ، وأما
الشبه^(٦) فقصاراه ظن على بُعد ، فإذا^(٧) عارضه نقضٌ وهى وانحل .
فهذا فن^(٨) من الكلام واقع ، يضطربهم إلى النزول عن الشبه^(٩)
والترقي إلى معنى . وعن هذا قالوا : ما اتسع طريقه ، فالفاسد أحد
طرقه . وزعموا : أن الاتساع يشعر بإحلال الفاسد محل الصحيح ،
ومهما اضطروا إلى المعنى وحاولوه افتضحوا ، واجتروا^(١٠) ، ولا
يكاد يخفى إبطال هذا المسلك وما في معناه .

فإذا بطل الجمع المعنوي ، وانتقض الشبه ، لم يبق لمتمسكهم
بالكتابة الفاسدة وجهٌ .

- | | |
|--------------------|--------------------|
| (١) ت : فما . | (٢) ساقطة من : ت . |
| (٣) ت : إلزام . | (٤) ت : المتمسك . |
| (٥) ت : منه مانع . | (٦) ت : الشبه . |
| (٧) ت : وإذا . | (٨) ساقطة من : ت . |
| (٩) ت : التشبيه . | (١٠) ت : واجتروا . |

٩٤٠ - وما نذكره في ذلك أن الكتابة الفاسدة في وضعها مخالفةً للبيع الفاسد على رأي المخالف ؛ فإن المكاتب كتابةً فاسدةً يتسلط على أكسابه [بنفس العقد]^(١) تسلطاً صحيحاً ، وتنفذ تصرفاته فيها^(٢) على الصحة نفوذها في الكتابة الصحيحة ، وليس البيع الفاسد كذلك . وإن اتصل بالقبض . وهذا يستعمل أيضاً في [معرض النقض]^(٣) المعنوي .

٩٤١ - ومن دقيق القول في ذلك : أن تحصيل العتاقة بوجود الصفة مما يجب القضاء بصحته ، فإن تعليق العتاقة^(٤) على أداء العوض الفاسد صحيح ، وإن فسد العوض ، ثم التعليق إذا صح ، فقياسه ألا يُرْفَعَ ، وأثر^(٥) فساد الكتابة في رفع وجوب التعليق . وهذا خارج ظاهر الخروج عن قياس بابين : أحدهما - حكم المعاوضة ، والثاني - حكم تعليق العتق . والعتق أنفذ التصرفات وأغلبها ؛ فالوجه استيلاء حكمه ؛ فإن مؤقته يتأبد ، ومبعضه يتعم^(٦) . فكيف اكتسب ما ليس يفسد^(٧) ، وإن ذكر

(١) زيادة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) د : في معنى القبض المعنوي . والمثبت من : ت .

(٥) ت : فائز .

(٤) ت : العتق .

(٧) ت : ما لا يفسد .

(٦) ت : يتم .

على صيغة الفساد [قضية] ^(١) الفساد [من] ^(٢) معاملة واهية بالفساد والجواز ، فهذا ^(٣) يمنع من [التشبيه] ^(٤) ويعارض ما يأتي به [المشبه] ^(٥) وينزل في المظنونات منزلة بعد الشيء وإن ^(٦) عن التحاق بالمنصوص عليه ^(٧) لكونه في معناه . وقياس الشبه مستند إلى القياس الذي يقال [فيه] ^(٨) إنه في معنى الأصل . فهذا ^(٩) منتهى كلام الفقهاء .

٩٤٢ - وأنا أذكر مسلماً أصولياً يغني عن جميع ذلك فأقول : وقد مهدت ^(١٠) أن القوانين المبنية على المكارم الكلية لا يجري فيها تمهيد أصل قياساً على أصل ، وإنما ^(١١) الأقيسة في الأصول إذا لاحت المعاني ، وإنما تظهر المعاني في الضرورات والحاجات ، وأقرب قطاع الشبه تعدد الأصول فيما لا ينقدح فيه جامع ضروري [حاجتي] ^(١٢) .

(١) محرومة من : د . وأثبتناها من : ت . وفي م : وقضية .

(٢) د : في . والمثبت من : ت . (٣) ت : وهذا المنع من .

(٤) محرومة من د . وأثبتناها من : ت . (٥) أثبتناها من : ت ، لأنها يارض في : د .

(٦) ت : الشيء يفرقان عن الالتحاق . (٧) ت : بالمنصوص من جهة كونه .

(٨) مزيدة من : ت . (٩) ت : هذا .

(١٠) ت : تمهدت .

(١١) ت : وإنما تجري الأقيسة من الأصل على الأصول إذا لاحت المعالي .

(١٢) د : ضروري أو خارجي . والمثبت من : ت .

والذي نختم به الكلام أن أصليين مستندهما المحاسن والمكارم لا تشبه (١) فروعُ أحدهما فُروعُ الثاني من جهة تعلق كل واحد بأمر [غيبى] (٢) لا يضبطه الفكر ؛ إذ لا يجري كل مقصود في الغيب على قضية واحدة .

٩٤٣ - فإذا لاح ذلك ، وتجدد العهد به ، فالبيع من الضروريات فكيف ينقدح تشبيه فاسده (٣) بفاسد قسم لا ضرورة فيه ، ولا حاجة ؟ وهذا قاطع للشبه بالكلية . فلماذا انقطع [الشبه] (٤) ، ولم يلح معنى لم يرتبط الأصل (٥) بالفرع .

٩٤٤ - نعم إذا كُفي الشافعي احتجاجَ الخصم [بالكتابة] (٦) بقيت عليه غائلةٌ في انتفاض ما يطرده [من] (٧) معناه بالكتابة .

فإن قال : المعنى جيدُ الفاسد (٨) عن وضع الشرع . والمصير إلى أن الفاسد غير معتد به ، ولا تنتقل الأملاك إلا بمسلك شرعي ، وإذا نحن اعتمدنا ذلك صدمتنا (٩) الكتابة الفاسدة نقضاً ، فلا وجه إلا مسلكان في دفعه : أحدهما -

(١) ت : لا يشبه فرع أحدهما بفروع الثاني .

(٢) د : عسر . والمثبت من : ت . (٣) ت : فاسده .

(٤) د : السبب . والمثبت من : ت . (٥) ت : القرع بالأصل .

(٦) مزيدة من : ت . (٧) مزيدة من : ت .

(٨) ت : جيد القياس . (٩) ت : صلت .

أن يدعي أن الكتابة صحيحة في جهة مقصودها . وقد تناهينا في تقريب ذلك في (الأساليب) .

والمسلك الثاني - وهو الأصولي ألا يلتزم في أقيسة المعاني النقض بالمنتزع عنها ، كما سنمهده^(١) في باب النقض ، إن شاء الله تعالى .

٩٤٥ - والضرب الخامس : متضمنه العبادات [البدنية]^(٢) التي لا يلوح فيها معنى مخصوص ، لا من مأخذ الضرورات ، ولا من مسالك الحاجات ، ولا من مدارك المحاسن . كالتنظيف في الطهارة ، والتسبب إلى العتاقة في الكتابة ، ولكن يتخيل فيها أمور كلية تحمل عليها المثابرة على وظائف الخيرات ، ومجاذبة^(٣) القلوب بذكر الله تعالى ، والغض من^(٤) العلو في مطالب الدنيا ، والاستئناس بالاستعداد للعقبى .

فهذه أمور كلية ، لا ننكر على الجملة أنها غرض الشارع في التعبّد بالعبادات البدنية ، وقد^(٥) أشعر بذلك نصوص من^(٦) القرآن العظيم في مثل قوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)^(٧) ولا يمتنع أيضاً أن يتخيل فيها^(٨) أمر آخر وهو : أن الإنسان يبعد

(١) ت : سأقرّره . (٢) د : الدينية . والمثبت من : ت .

(٣) ت : وعادة . (٤) ت : عن .

(٥) ت : فقد . (٦) ت : نصوص القرآن في مثل قوله .

(٧) ت : سورة العنكبوت : ٤٥ . (٨) ت : منها .

منه الركون إلى السكون ، فالقوى^(١) المحركة^(٢) تحرّكه لا محالة ، فإن^(٣) تركت تحركت في جهات الشهوات ، وإذا استحثت بالرغبة والرغبة على العبادات ، انصرفت حركاتها إلى هذه الجهات .

وهذا فن لا يضبطه القياس ، ولا يحيط به نظر المستنبط ، والأمر فيه محال على أسرار الغيوب ، والله تعالى المستأثر به ، فلا يسوغ اعتبار ضرب إحداها^(٤) في جهة اختصاصها ، ولا يسوغ اعتبارها في إثبات^(٥) قضيتها الخاصة بغيرها من الضروب ؛ فإننا منعنا اعتبار ضرب بضرب فيما لا يستند إلى ضرورة وحاجة وإن كان يغلب على الظن [تعيين]^(٦) مقصود منه على منهاج الأمر بالمحاسن ، فلأن يمتنع ذلك في العبادات التي لا يتعين منها مقصد [أولى وأخرى]^(٧) .

٩٤٦ - فأما اعتبار [البعض من هذا الضرب بالبعض]^(٨) فقد ينقدح فيه معانٍ فقهية^(٩) نحو اعتبار القضاء بالأداء في اشتراط

(١) ت : والقوى . (٢) ت : المحركة فيه .

(٣) ت : وإن . (٤) ت : أخرها .

(٥) ت : إثبات .

(٦) د : بغير . والمثبت من : ت . (٧) د : أولاً وآخرها .

(٨) د : القص من هذا النوع بالنقص . والمثبت من : ت .

(٩) ت : فقيهه .

تبييت النية ، والجامع أن النية قصد ومرتبطة الحال ، أو [عزم]^(١) ومتعلقه الاستقبال ، وقد أمرنا بإيقاع الصوم أداء وقضاء وعبادة^(٢) ، والعبادات إنما^(٣) تقع على قضية التقرب بالقصد ، وما مضى لا على حكم القرب^(٤) يستحيل انعطاف القصد والعزم عليه . فهذا من [أجلى]^(٥) المعاني المعتمدة ، وكذلك ماضاهاها^(٦) .

٩٤٧ - فأما ما يثبت برسم الشارع ، ولم يكن معقول المعنى ، فلا يسوغ^(٧) القياس فيه ، وهذا كورود^(٨) الشرع بالتكبير عند التحريم^(٩) ، والتسليم عند التحليل^(١٠) ، ومن هذا القبيل اتحاد الركوع وتعدد السجود ، فمن أراد أن يعتبر غير التكبير بالتكبير مصيراً إلى أنه تمجيد وتعظيم^(١١) ، فقد بعد بعداً عظيماً ، وزال من^(١٢) القاعدة الكلية ، فإن إيجاب^(١٣) الذكر عند التحليل^(١٤) ليس معقول المعنى .

(١) د : عدم . والمثبت من : ت .

(٢) ت : عبادة . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : القرية . (٥) د : إجماع . والمثبت من : ت .

(٦) ت : ماضاهى هذا . (٧) ت : يسوغ إجراء القياس .

(٨) ت : وهذا كون وارد الشارع . وهو تصحيف ظاهر .

(٩) ت : التحريم . (١٠) ت : التحلل .

(١١) ت : أو تعظيم . (١٢) ت : عن القاعدة بالكلية .

(١٣) ت : لإثبات . (١٤) ت : التحلل .

٩٤٨ - وإذا^(١) قال الحنفي : معنى التكبير معقول . قيل [له]^(٢) : اشتراط ما يتضمن^(٣) تمجيداً عند التحريم غير معقول ، ولا ينفع^(٤) الاكتفاء بكون التكبير معقول^(٥) المعنى فلأن هذا يرجع إلى وضع اللسان ، ومعنى الصيغ ، وليس هذا من معاني الشرع في وردٍ ولا صدرٍ .

٩٤٩ - قال الشافعي رضي الله عنه في مجاري كلامه في رتب النظر : من قال : لا غرض للشارع في تخصيص التكبير ، وفي الاستمرار عليه ، ولا غرض لصحبه ومن بعدهم من نقلة الشرائع والقائلين بها في التكبير على التخصيص ، وقد^(٦) استتب الناس عليه مع تناسخ العصور ، واعتقاب الدهور قولاً وعملاً ، وتناوله^(٧) الخلف عن السلف ، حتى لو فرض عقد الصلاة بغيره ، لعدُّ نكراً ، وحُـسب هجراً ، ثم^(٨) قال : والحالة هذه لا^(٩) أثر لهذا الاختصاص وإنما هو أمر [وفاقي]^(١٠) ، فقد نادى على نفسه بالجهل بمقاصد^(١١) الشريعة ، وقضايا مقاصد المخاطبين فيما يؤمرون به وينهون عنه .

-
- (١) ت : إذا . (٢) مزيدة من : ت .
 (٣) ت : تضمن . (٤) ت : يقع .
 (٥) د : غير معقول . والثبت من : ت . (٦) ت : لما استتب .
 (٧) ت : وتناقله . (٨) ت : فمن قال .
 (٩) ت : إنه لا أثر . (١٠) د : وقفي . والثبت من : ت . (١١) ت : بمأخذ .

ولو كان غير التكبير كالتكبير ، لكان ذكر الشارع التكبير كلاماً عرياً عن التحصيل نازلاً منزلة قول القائل ابتداءً : أيحرمُ على الجنب سورة^(١) آل عمران ؟ مع القطع بأن غيرها من السور بمثابة . ولا ينطق المبتدئ بها^(٢) إلا ويبين لغوه على عمد إن لم يكن ساهياً .

٩٥٠ - فإذا^(٣) ثبت قطعاً أن تخصيص التكبير ثابت . فإن اعترفوا بتعيينه [بدءاً]^(٤) ثم طمعوا في اعتبار غير التكبير بالتكبير^(٥) بجامع التمجيد ، وهو بعينه جارٍ في الاستحباب^(٦) ، فقد طمعوا^(٧) في غير مطعم ، فالخصم بين أمرين . :

أحدهما - أن يُنكر^(٨) قصد التخصيص من الشارع ، فيكون مباهتاً قريباً ممن يجحد الضرورات في المعقولات ، وإن اعترفوا بالتخصيص في وجه ، وأرادوا الجمع في وجه آخر ينقضه ما سلموه من التخصيص ، فقد تناقض كلامهم .

ويخرج^(٩) مما ذكرناه أن التكبير مخصوص غير معقول الاختصاص ؛ فَرَفَعُ الاختصاص مع ثبوته محال .

(١) ت : قراءة السورة آل عمران . (٢) ت بهذا لا .

(٣) ت : وإذا تبين . (٤) د : بدئياً . والمثبت من : ت .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) ت : الاستحاث .

(٧) ت : طمع . (٨) ت : أن بناء . . . (٩) ت : وخرج

٩٥١ - ومن نظرَ ^(١) ذي غرّةٍ ، ففاس ^(٢) غير التكبير على التكبير ، أو طأه ^(٣) إذ ^(٤) ذلك تطرق فاحشة لا يبوء بها من وقصر الدين في صدره ، وهو إقامة عمْد الحدث ^(٥) مقامَ التسليم ، من جهة أن التسليم يناقض الصلاة مناقضة الحدث إياها . ومن استجاز في محاسن الشريعة أن يلحق عمْد الحدث بما يجيزه الشارع من التسليم في اختتام الصلاة ، فهو بين معاندٍ يظهر خلاف ما يضر ، وبين من أعمى الله تعالى بصيرته . نسأل الله تعالى التوفيق ، ونعوذ به من الانهماك في أوضاع التقليد .

٩٥٢ - ثم إن أجرى مجبر [في] ^(٦) هذا القسم كلاماً [ظاهره] ^(٧) التشبيه ، مثل أن يقول : تعينُ الركوع كتعينُ التكبير ، وامتناع إقامة السجود مقامه يضاهي امتناع ^(٨) إقامة غير التكبير مقامه ، فقد تردد كلام الشافعي في ذلك . :

فتارة يسميه استشهاداً . والمعنيّ به أن ذلك يذكر تقريباً ، وتحقيقاً لمنع القياس ، ويضرب أمثالاً ، وهو مشبه بتقرير الضرورات على من يجحدها ؛ فإنه لا [يجدي] ^(٩) مع جاحدها

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١) ت : نظر عن غرّة . | (٢) ت : وقاس غير التكبيره . |
| (٣) ت : أو طأه ذلك . | (٤) ت : الحديث . |
| (٥) مزيدة من : ت . | (٦) د : ظاهر . والمثبت من : ت . |
| (٧) ت : المنع من إقامة ... | (٨) د : يجري . والمثبت من : ت . |

مسلك نظري^(١) ، والوجه^(٢) في مكالمته إن ريم^(٣) ذلك ، تقريب الأمر بضرب الأمثال ، فهذا مسلك .

وقد يقول الشافعي : هذا^(٤) من مآخذ قياس الشبه ؛ فإن الاختصاص بالتكبير^(٥) مأخذه مأخذ الاختصاص في الركوع ، وإذا^(٦) شبه أحدهما بالثاني^(٧) ، كان ذلك من قياس الشبه ، وإن كان [نتيجته]^(٨) منع القياس ؛ فإن الاختصاص حكم مطلوب ، والقياس^(٩) الشبهى جارٍ فيه .

نعم القياس المعنوي لا يجري ؛ إذ الاختصاص معناه [نفى]^(١٠) المعنى المتعدي من محلّ التخصيص والتنصيص . [فطلب]^(١١) المعنى حيث لا [معنى بعيد]^(١٢) .

هذا وقد نجز غرضنا من تقاسيم هذه [الضروب]^(١٣) . فإن عدنا إلى تقاسيم المعنى^(١٤) بعد ذلك ، كان ذلك^(١٥) لغرض آخر . ونحن نرى أن نقف حيث انتهينا . ونستفتح القول في الاعتراضات .

(١) ت : نظري . (٢) ت : فالوجه . (٣) ت : أن يديم .

(٤) ساقطة من : ت . (٥) ت : في التكبير . (٦) ت : فإذا .

(٧) ت : بالآخر . (٨) د : يتجه . والمثبت من : ت .

(٩) ت : والتشبه جارٍ فيه . (١٠) د : ينفي . والمثبت من : ت .

(١١) د : يطلب . والمثبت من : ت . (١٢) د : يتعين تعبد .

(١٣) د : الضرورات . والمثبت من : ت . (١٤) ت : المعاني .

(١٥) ساقطة من : ت .

[الباب الرابع]^(*)

[الاعتراضات وأقسامها]^(*)

٩٥٣ - ^(١) ونقسمها قسمين :

أحدهما يشتمل على ما يصح عند المحققين ، ولا احتفال بما يشدّ من خلاف منقول عمن لا اكتراث به .

والقسم الثاني - يحتوي على ما يفسد من الاعتراضات عند المحققين^(١) .

[فصل]^(*)

القول في الاعتراضات الصحيحة

٩٥٤ - [الأول]^(*) منها ^(٢) : المنع .

وهو يتوجه^(٣) على الأصل ، ويُقدّر متوجهاً^(٤) على الفرع .
فأما المنع في الأصل ، فإنه يجري من وجوه :

أحدها - منع كون الأصل معللاً ؛ فإن الأحكام تنقسم^(٥) باتفاق

(١) ساقط من : ت . (٢) ت : فمنها .

(٣) ت : يفرض متوجهاً على الأصل . (٤) ت : موجهاً .

(٥) ت : منقسمة .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

النظار إلى ما يعلل وإلى ما لا يعلل . فمن استمسك بأصل ، فهو مطالب بتثبيت كونه معللاً ، وهو ^(١) عندي إنما يتوجه على من لم ^(٢) يذكر تحريراً بعد ، فأما ^(٣) إذا حرّر ، فإنه ^(٤) قد ادعى أن ما أبداه من ^(٥) الوصف علّة في حكم الأصل ، فإن الفرع في العلة [المحررة] ^(٦) يرتبط بالأصل بمعنى الأصل ، وهو الجامع ، وسبيل افتتاح النظر من طريق القياس أن يبين الرجل حكماً في الأصل ^(٧) ويطلب علته ، فإذا صحت عنده علّة الحكم وألفاها متعدية أصلها موجودة في غيره ، فإنه يحكم فيما توجد العلة فيه بحكم الأصل الذي ثبت عنده ^(٨) تعليلاً ، فأما ^(٩) إذا لم تظهر علة ، [فلم يأت بديل] ^(١٠) ، فلا وجه [لعد] ^(١١) المنع في هذا المقام اعتراضاً ؛ فإن المسئول إذا ذكر الأصل ، واقتصر عليه ، فلا ينتهض السائل للاعتراض ، بل يرتقب استتمام الكلام ، وما ذاك إلا لأنه ^(١٢) لم يدخل وقت الاعتراض بعد .

(١) ت : وهذا .

(٢) ت : من لا يذكر . (٣) ت : فإنه .

(٤) ت : فقد . (٥) ت : في .

(٦) مخرومة من : د . وفي م : المحررة . والمثبت من : ت .

(٧) ت : أصل . (٨) ت : تعليله عنده .

(٩) ت : فإذا . (١٠) د : ولم يأت دليل . والمثبت من : ت .

(١١) د : بعد ، والمثبت من : ت . (١٢) ت : أنه .

وإن اقتصر على ذكر الأصل ، وضم إليه ادعاء كون الفرع بمثابة - عُدَّ عَرِيًّا عن التحصيل من جهة أنه لم يذكر ربطاً ، ولم يأت بصيغة قياس بعد ، فسبيل مكالمته إذا تردد وتبلَّد أن يُنَبَّه على اقتصاره على بعض صيغة القياس . فإن^(١) ذكر معنى ادعاء علة ، فلا معنى لمطالبته بكون الأصل معللاً ؛ فإنه مطالب بكون ما أبداه وادعاه^(٢) علة ، فإن استمكن منه ، ففي ضمنه إثبات كونه معللاً .

٩٥٥ - ومن لطيف القول في ذلك أن تعيين^(٣) العلة وإثبات أصل التعليل مسلك^(٤) واحد ؛ فإن الإنسان يستبين كون الشيء معللاً بأن يتجه له فيه معنى يصلح لكونه علة ، وليس من الممكن أن يعرف بطريق الاستنباط كون الشيء معللاً على الجملة . نعم . إن انعقدَ عليه إجماع ، أو ورد فيه نصٌ فيستدل [الاعتقاد]^(٥) إليهما ، وإن كان التلقي من الاستنباط ، فتعيين العلة ، وتثبيت الأصل في التعليل يثبت بمسلك واحد .

فهذا تحقيق القول في المطالبة بكون الأصل معللاً ، وبيان

(١) ت : فإذا . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : تعين . (٤) ت : مسلكة .

(٥) غرومة من : د . وأثبتناها من : ت ، م .

محله ومنصبه في الجدل^(١) .

٩٥٦ - والنوع الثاني من المنع - إنكار وجود ما ادّعاه المستنبط علّة . وهذا كثير التدوّر في المركّبات ؛ فإن من قاس على ابنة^(٢) خمس عشرة سنة ، فقد يدّعي بلوغها فيُنكره الخصم . فهذا وما يضاهيه إنكار وجود العلّة ، وعلى المطالب فيه أن [يثبت]^(٣) بطريقه على ما سيأتي [ذلك]^(٤) في تقاسيم المركّبات إن شاء الله تعالى .

٩٥٧ - والنوع الثالث - منع الحكم في الأصل . فإذا توجّه ذلك^(٥) على المسئول تعيّن عليه إثباته ، فإن [أثبت]^(٦) بطريق إثباته استدّ قياسه ، وكان^(٧) بانياً ، والبناء مقبول [من المسئول]^(٨) . ولو رُدّنا إلى حكم الدين ، فليس فيه ما يمنع سائلا من نصب دليل^(٩) ولكن مواقف^(١٠) النظار وأهل الجدل على مسلكٍ رأوه أقرب المسالك [إلى الدرك]^(١١) وأقصّدها ؛ فاثبتوا الدليل والبناء^(١٢) والابتداء

(١) ت : الجدل .

(٣) د : يتنبه . والثبت من : ت .

(٥) ساقطة : من ت .

(٧) ت : وإن كان .

(٩) ت : دليله .

(١١) مزيدة من : ت .

(٢) ت : إنه .

(٤) مزيدة من : ت .

(٦) د : انتبه . والثبت من : ت .

(٨) زيادة من : ت .

(١٠) ت : يوافق .

(١٢) ت : والابتداء والبناء .

للمستول ، وأقاموا السائل مقام المعارض^(١) حتى ينتظم على القرب
 غرض ، ويلوح في المطلوب مدركه^(٢) . فلو تصدى كل واحد
 للدليل والاعتراض لانتشر الكلام ، وطال المرام ، ولا ينقضي
 مجلس من^(٣) فائدة . ثم المستول لا يدل في كل موضع ، بل
 يدل حيث [يبني]^(٤) ، ولو اعترض على علة أبقاها السائل
 معارضاً معترضاً^(٥) ، أو مُسنداً إليها تأويل ظاهر ، فإذا أورد
 المستول عليها^(٦) نقضاً ، فمنعه السائل ، لم يكن للمستول
 إثباته بالدليل ، فإنه بإثباته^(٧) النقض لا يستفيد إثبات مذهبه
 الذي سئل عن إثباته ، وإنما يستفيد إبطال علة السائل ، وهو في
 في هذا المقام معترض ، والاعتراض والبناء إذا اجتمعا انتشر
 الكلام ، ووقع المعنى المحذور الذي لأجله أقام الجدليون بانياً
 ومعارضاً .

ثم قد يأتي السائل بما يصلح للبناء ، وهو ينبغي به الاعتراض
 بطريق المعارضة ، كما سيأتي ذلك ، فأما^(٨) المستول فيضطر إلى

(١) ت : المعارضين .

(٢) ت : مدرك ، وإن تصدى كل واحد منهما للدليل

(٣) ت : عن . (٤) د : يبين . والمثبت من : ت .

(٥) ت : معترضاً بها . (٦) ت : عليه .

(٧) ت : بإثبات . (٨) ت : وأما .

الاعتراض ^(١) بطريق المعارضة ^(٢) إذا عارض السائل .

٩٥٨ - [والنوع] ^(٣) الرابع من المنع - المنع ^(٤) من كون ما أبداه المسئول ^(٥) علةً ، فيقال : ما الدليل على أن ما أظهرته علةً ، ؟ فيتمسك ^(٦) المسئول بما يثبت به العلل . وقد مضى القول فيه مفصلاً .

٩٥٩ - فوجوه المنع إذاً على ما نظمه هؤلاء أربعة : المنع من ^(٧) أصل التعليل ، والمطالبة بتعيين [التعليل] ^(٨) ، والمطالبة بتحقيق [وجود] ^(٩) ما ادّعاه المعلل علةً ، ومنع الحكم والمطالبة بإثبات ما عينه .

٩٦٠ - وزاد بعض المتكلفين منع القياس والمطالبة ^(١٠) بإثبات أصل القياس . وهذا ليس بشيء ، [فلنا] ^(١١) في الاعتراضات على القياس ، وقد ثبت أصله على منكره . فهذه وجوه المنع في الأصل .

٩٦١ - فأما ^(١٢) المنع في الوصف ، فلا يتجه ^(١٣) فيه إلا منع

(١) ساقط من : ت . (٢) د : الضرب . والثبت من : ت .

(٣) ت : الكلام في كون . (٤) ت : أبداه السائل للمسئول علة .

(٥) ت : فيتمسك . (٦) ت : في .

(٧) د : الدليل ، والثبت من : ت . (٨) مزيدة من : ت .

(٩) ت : ومطالبة المسئول بإثبات أصل القياس . (١٠) د : وأنا . والثبت من : ت .

(١١) ت : وأما . (١٢) ت : يتوجه منه إلا وجه .

واحد وهو منع وجود علة الأصل في الفرع . وبإثبات الوجه توجه
على الأصل ؛ فإن من وجوه المنع في الأصل المطالبة بأن ما أظهره
المستنبط يصلح لكونه علة ، وهذا حقه أن يخصص بالأصل ،
إذ منه الاستنباط وإليه الرد وبه الاعتبار ، وإذا ثبت صلاح ذلك
المعنى لكونه علة ، لم يحتج إلى إعادة ذلك في الفرع . وقد^(١)
انتجز الفراغ منه ، فلا يبقى مع الفراغ من مطالبات^(٢) الأصل
إلا ممانعة في أن المعنى الذي ثبت علة في الأصل غير موجود في
الفرع ، وهذا يسمى منع الوصف .

وقد انتهى غرضنا من القول في المنع .

و [الثاني]^(٣) من الاعتراضات الصحيحة طلب الإخالة .

٩٦٢ - وهذا من أهم الأسئلة وأوقعها في الأقيسة المعنوية ؛ فعلى
التمسك^(٤) بما يدعيه معنى أن يوضح [مناسبه]^(٥) للحكم
واقتضائه له وإشعاره به ، فإذا عجز عن ذلك مع ادعائه المعنى ،
كان ذلك انقطاعاً منه بيئاً .

٩٦٣ - وقد^(٦) قال القاضي رحمه الله في بعض مجاري كلامه :

(١) إذ قد انتجز . (٢) ت : طلبات .

(٣) مزيدة من عمل المحقق . (٤) ت : التمسك .

(٥) د : مناسبة . والمثبت من : ت ، م . (٦) ساقطة من : ت .

ليس هذا من الأسئلة والاعتراضات ، بل حق على كل ^(١) مسئول أن يبدأ بإظهار الإخالة قبل أن يطالب بها ^(٢) ؛ فإنه لا يكون آتياً بصورة القياس المعنوي إلا على هذا الوجه ، ولو سكت عن ^(٣) إظهاره ، كان مقتصراً ^(٤) على بعض العلة . نعم لو ضمنَّ تعليله لفظاً ظاهراً ^(٥) أشعر بالإخالة ، كفى ^(٦) ذلك ؛ فإن وجه السائل طلباً ، كان منسوباً إلى القصور عن درك لفظ التعليل . هذا إذا كان تمسكه بقياس المعنى .

٩٦٤ - فأما إذا تمسك بقياس الشبه ، فلا مناسبة ولا إخالة على الوجه المذكور في المعاني ، ولكن قد يحتاج المشبه إلى إظهار الشبه ^(٧) الخصيص المغلب على الظن ، فيكون الطلب ^(٨) بذلك ، والجواب عنه ^(٩) على حسب ذلك ، كما إذا ^(٩) شبهنا الضوء بالتيجم ، فقد التزمنا أن نذكر شبهاً أو أشباهاً تقرّب الفرع من الأصل ، وإن كان لا يقتضي الحكم اقتضاء الإشعار والإخالة ، ولا يقع الاكتفاء بأمور عامة ^(١٠) لا تغلب على الظن ، ولا يتعرض

-
- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) ت : على المسئول . | (٢) ت : به . |
| (٣) ت : قبل . | (٤) ت : مقصراً . |
| (٥) ت : ظاهره مشعر . | (٦) ت : كفاً . |
| (٧) ت : التشبيه . | (٨) ت : الطلبة . |
| (٩) ساقطة من : ت . | (١٠) ت : عامة . |

المشبه لأمر عام إلا وينتقض عليه تشبيهه ، وإذا تصوّن عن النقص
بارتياد خصوص الأشياء ، فقد خصص^(١) شبهاً مغلباً على الظن .

و [الثالث]^(٢) من الاعتراضات الصحيحة القول بالموجب .

٩٦٥ - ولا شك أنه إذا استدّ على شرطه أسقط الاستدلال وقطع
المستدل .

ثم الأصوليون تارة يقولون: القول بالموجب ليس اعتراضاً ، وهو
لعمري كذلك ؛ لأنه لا يبطل العلة ؛ لأنه^(٣) إذا جرت العلة
وحكمها متنازع فيه^(٤) ، فلأن تجري وحكمها متفق عليه أولى .
ولكن المتمسك^(٥) بها في محل النزاع منقطع ، فإنه أبدأها^(٦)
محتجاً بها ، وهو يروم إثبات المتنازع^(٧) ، وقد تبين أن الأمر
على خلاف^(٨) ما قدر ، وهو بمنزلة^(٩) ما لو رام إثبات المختلف
فيه ، ونصب^(١٠) علة في غير محل النزاع .

٩٦٦ - ثم القول بالموجب ينشأ^(١١) من اعتناء المعلن بموجب

-
- | | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| (١) ت : فقد شبه تشبيهاً . | (٢) زيادة من علمنا في التحقيق . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : المتمسك . |
| (٥) ت : فإن أبدأه محتجاً به . | (٦) ت : المتنازع فيه . |
| (٧) ت : خلافه . | (٨) ت : بمثابة . |
| (٩) ت : فنصب . | (١٠) ت : ينشأ . |

الحكم ؛ ولا يتصور قول بموجب^(١) ومضمون العلة نفي حكم وإثبات حكم ، فإن المعلن يثبت ما ينفيه الخصم من الحكم أو ينفي ما يثبته ، فكيف يتصور المطابقة والأمر كذلك ؟

نعم . إذا قال الحنفي في مسألة^(٢) ماء الزعفران : ماء طاهر خالطه طاهر ، فالمخالطة لا تمنع صحة الوضوء . - قال السائل [الشافعي]^(٣) : المخالطة لا تمنع . ثم ينقسم في هذا مقام السائل ؛ فقد ينقدح له [إبداء مقتضى]^(٤) آخر سوى ما ذكره المعلن ، مع الاستمرار على الخلاف في الحكم ، فهذا إن اتفق ، فهو الغاية في هذا الفن من الاعتراض . والغالب في ذلك أن يكون المعلن ذاكرة لبعض ما هو [علة]^(٥) عند السائل ، فيبين المعارض أنه ليس موجبا على حياله ، وهو كما ضربناه مثالا^(٦) الآن ؛ فإن المخالطة لها أثر عند الشافعي ، ولكنها بمجرد ما لا توجب^(٧) منع الاستعمال ، فإن زاد المستول فقال : المخالطة المغيّرة لا توجب منع الاستعمال ألزم السائل القول بالموجب أيضا ؛ فإن المخالطة المغيّرة لا تمنع

(١) ت : بالموجب .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) د : ابتداء مقتضى . والمثبت من : ت .

(٥) د : عليه . والمثبت من : ت .

(٦) ت : مثلا . (٧) ت : لا توجب ولا تقتضي ، فإن زاد ...

التوضو^(١) ، فإن زاد وقيد الاعتلال بتفاحش التغيير^(٢) وإمكان الاحتراز ، لم يجد أصلاً يقيس عليه ؛ فإن^(٣) حذف التعرض للموجب ، فقال : ماء طاهر خالطه طاهر ؛ فيجوز التوضو^(٤) به انتقضت العلة . كماء^(٥) الباقلاء إذا كان مغلياً بالنار ، وهذا مضيق يدفع^(٦) ، فلا يجد المعلل محيصاً عن التعرض للنقض ، أو القول^(٧) بالموجب .

٩٦٧ - ومما يطرأ في هذا الفن شيء ليس^(٨) للرد والقبول فيه مجال ، وقد ينتهي الأمرُ بين المعارض والمجيب إلى قريب من الإلباس ، ونحن نبين الوجه فيه .

[فإذا]^(٩) قال الشافعي في مسألة تمكين العاقلة مجنوناً : جنون أحد المتواطئين^(١٠) لا يوجب درء الحدّ عن الموصوف بالعقل كجنون الموطوءة .

فقد يقول الحنفي : الجنون ليس دارنا ، وإنما الدارئي خروج وطء المجنون عن كونه زناً ، فليست المرأة ممكنة زانيا ، فيقول

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١) ت : الوضوء . | (٢) ت : التغيير . |
| (٣) ت : وإن . | (٤) ت : الوضوء . |
| (٥) ت : بماء . | (٦) ت : بدیع ولا . |
| (٧) ت : قول بموجب . | (٨) ساقطة من : ت . |
| (٩) مزبدة من : ت . | (١٠) ت : المتواطئين . |

المجيب : إن صح ما قلتَ ، فالجنون هو الذي أُخرج^(١) فعله عن هذه التسمية ، وغرضي إسقاط أثر الجنون . فيقول المعارض : نصبتَ الجنون علة ، وهو^(٢) عندي علة العلة ، وإطلاق التعليل [بالجنون]^(٣) يشعر بكونه مماسا للحكم من غير واسطة ، فيجر التفاوض^(٤) لَبْساً . والذي يختاره^(٥) المعلن أن [يقي]^(٦) [علته]^(٧) مواقع اللبس ؛ حتى لا يكون متمسكا^(٨) بما يلتحق بمجملات الألفاظ ، على ما سنعتقد في ذلك فصلا ، إن شاء الله تعالى .

٩٦٨ - فالوجه إذاً أن نقول : لا ينتهض الجنون سببا ، فإن قيل بموجب علته ، أمكن الدفع ؛ فإنّ ما يؤثر وإن كان لا يستقلّ يسمّى سبباً ، وإن كان لا يحسّن تسميته موجبا ما لم يستقلّ ، وحفر البئر سبب الهلاك^(٩) في الشرع ، وتسميته سببا لا يجحدّه أحدٌ من حملة^(١٠) الشريعة ، وإن كان لا يستقلّ ما لم ينضم إليه أسباب . وإذا^(١١) قال القائل : ثبت هذا الحكم بأسباب ، كان

(١) ت : أوجب خروج . (٢) ت : وهذا .

(٣) مزيدة من : ت . (٤) ت : التعارض .

(٥) ت : يختار للمعلن .

(٦) مطبوعة في : د . وفي : م . يعين . والمثبت من : ت .

(٧) د : علة . والمثبت من : ت . (٨) ت : متمسكا .

(٩) ت : في الهلاك . (١٠) ت : قتله .

(١١) ت : فإذا .

كلاماً منتظماً . ومعناه أنه ثبت باجتماع أسباب ، ولا يحسن أن يقال : ثبت هذا الحكم بعلة إذا كانت^(١) كل واحدة لا تستقل بالافتضاء ؛ فإن^(٢) العلة المركبة من أوصاف يجوز أن يسمى كل وصف منها^(٣) سبباً في الحكم ، من حيث إنه لا بد منه ، وليس كل وصف علة ، وإنما العلة مجموع الأوصاف ، وإذا^(٤) قال القائل : لا ينتهض كذا سبباً ، وكان لما ذكره أثر عند الخصم ، ولا يستقل الحكم دونه ، فلا يمكنه والحالة هذه أن يقول بموجب العلة .

و [الرابع]^(٥) من الاعتراضات -

النقض .

٩٦٩ - وهو تخلف الحكم في بعض الصور مع وجود ما ادّعاه المعلن [علة]^(٦) .

ذهب معظم الأصوليين إلى أن النقض يُبطل العلة المستنبطة .
وحكى أصحاب المقالات عن طوائف من أصحاب أبي حنيفة

(١) ت : إذا كان كل واحد لا يستقل .

(٢) ت فإذا العلة المركبة .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : فإذا قال القائل المعلن .

(٥) زيادة من المحقق .

(٦) مزيدة من : ت . ووضع هنا في د ، ت : كلمة (مسألة) كعنوان للكلام على

(النقض) ولكننا تركناها لعدم اتساقها مع نظام الكتاب في هذا الموضع .

رحمه الله أنهم قالوا : ليس النقض من مبطلات العلل ، ولكن متى^(١) عورضت علة المعلل بنقض ، فعليه تعليل تلك المسألة التي ألزمها نقضا والفصل بينها وبين [المسائل]^(٢) التي ادعى^(٣) اطراد العلة فيها .

ونحن نذكر مسالك الفريقين ، ولا نتعدى مسلكا حتى نتبعه بما عندنا فيه ، ثم نذكر عند نجاز المسألة ما هو الحق المبين عندنا . ٩٧٠ - فأما الصائرون إلى أن النقض يبطل العلة ، فقد تمسكوا بطرق : منها :

أنهم قالوا : النقض يلحق العلة بعد أن نُقِضَتْ بالقول المتكافئ^(٤) ، والأقوال المتكافئة ساقطة .

وبيان ذلك بالمثال : أن من قال في محاولة إثبات تحليل النبيذ : مائع فيحل [كالماء]^(٥) والمعلل غير مُبْطَل بدخول^(٦) الخمر وغيرها نقضا ، والمعترض يقول : مائع فيحرم ، كالخمر ، وهو أيضاً^(٧) لا يحتفل بما يرد عليه من النقض ، وليس أحد المسلكين بأولى من الثاني .

(١) ت : من عورضت علة بنقض فعليه .

(٢) مزيدة من : ت . (٣) ت : تدعى .

(٤) ت : المتدائي . (٥) مزيدة من : ت .

(٦) ت وهامش د : بلزوم ، م : بلزوم دخول . (٧) ساقطة من : ت .

وهذا فيه نظر عندنا . من جهة أن بطلانَ المسلكين كان لوقوعهما طردين خارجين عن مسالك المعاني والأشباه المعتبرة ، فلا يكاد يقوى التعلّق بهذا ، والمعتراض ^(١) متمكّن من إبداء وجه من ^(٢) الإبطال سوى ما ادّعاه المتمسك بالطريقة .

٩٧١ - ومما تمسك به هؤلاء أن قالوا : من يدّعي علّة لا يخلو إما ^(٣) أن يدّعيها عامّة ، أو يدّعيها خاصة . ^(٤) فإن ادّعاها خاصة ^(٥) ، فلتنحصر على محلّ النص . وإن ادّعاها عامة ، ولم ^(٦) تعم ، فليست وافيةً بحكم ^(٧) العموم ، فإنها إذا تعدت ، لم يكن محلّ في تعديها أولى من محلّ .

وهذا على رشاقتة لا يستقلّ دليلاً ؛ فإن للمعتراض أن يقول : أطردها ما لم يمنّعي مانع ، فإن ظهر مانع علّته ، واستمرت على الطرد في غيره .

٩٧٢ - ومما تتعلّق به هذه الطائفة : أن من ^(٧) يطرد العلّة مدّعٍ جريانها متحدّياً باطرادها ، مشبّهً بمدّعي ^(٨) النبوة المؤيَّدة

(١) ت : إذ المترض .

(٢) ت : في .

(٣) ت : من .

(٤) ساقط من : ت .

(٥) ت : ثم .

(٦) ت : لحكم .

(٧) ت : أن مظهر العلة .

(٨) ت : بمن يدّعي .

بالمعجزة ؛ فإنه يتحدث بها قائلا : لا يأتي أحد بمثلها . فلو أتى آت بها ، بطل تحدّيه .

وهذا تخييل لا حاصل له من جهة أن من يعلل النقص لا يتحدث بعموم العلة . والمعجزة لا تدلّ على الصدق قطعا ، مع فرض صدرها من كذاب .

٩٧٣ - وربما يستدلّ القاضي رحمه الله لهؤلاء بكلام منشؤه الأصل والقاعدة المعتبرة في الباب ، وهو أنه قال : قد عرفنا تمسك الأولين بالمعاني الجارية فاتبعناهم ، ولم يثبت عندنا أن معانيهم كانت تنقض ، ولا^(١) ينفكون عنها . فهذا مما لا يقطع بثبوته عن الأولين . ولا معتصم في إثبات العمل بالقياس إلا الإجماع والاتباع .

وهذا الكلام وإن كان آثر^(٢) مما تقدّم ، فقد ينقدح فيه أن يقول قائل : ما صح عندنا أنهم كانوا يحذرون^(٣) ويحترزون ويتصوّنون^(٤) تصوّن المتأخرين ، ولكنهم يطلقون المعاني^(٥) ثم إن عن مخالف علّوه ، وميزوه عما فيه الكلام إذا^(٦) كان كلامهم

(١) ت : ثم لا ينفكون . (٢) ت : أمّن .

(٣) ت : يحذرون .

(٤) ت : ويتصوّنون عن التعرض تصون .

(٥) ت : معنى كلامهم . (٦) ت : إذ .

تأسيساً وابتداءً ، ولم يكن كلامهم ^(١) محرراً يسدور ^(٢) في النفوس [منضجاً] ^(٣) بنار الفكر متقدداً ^(٤) بذكاء السبر؛ فلا وجه لما ذكره القاضي إذا .

٩٧٤ - وأما من لم ير النقض مفسدا للعلّة ، فإنه يتمسك بوجوه :
 منها أن الصيغ العامة ^(٥) الواردة لا يمتنع تخصيصها إذا قامت
 دلالات ^(٦) تقتضي التخصيص ، فإن ^(٧) لم تقم جرت الصيغة
 على ^(٨) عمومها ، ولفظ ^(٩) المعلن لا يزيد منصبه على لفظ
 الشارع ، ثم المتمسك بالصيغة العامة من لفظ [الشارع] ^(١٠)
 يتعلق بها ، وهي على تجويز أن يخصص بدلالة .

٩٧٥ - وقد قال القاضي : هذا إنما يلزم من يُثبت للعموم صيغة
 ولستُ منهم ، وقال أيضاً في إلزام المعتزلة : البيان عندكم لا يتأخر
 عن مورد الخطاب ويقتضي ^(١١) ذلك أن تقترن القرائن المخصصة
 باللفظ ، فهو مع قرائنه محمول على الخصوص ، وهذا يناظر

-
- | | |
|-----------------------------------|----------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) ت : مزوراً . |
| (٣) د : منضجاً . والمثبت من : ت . | (٤) ت : مقوداً بيد السير . |
| (٥) ت : الواردة عامة . | (٦) د : دلالة . |
| (٧) ت : وإن لم . | (٨) ت : على قضية . |
| (٩) ت : فلفظ . | (١٠) مزيدة من : ت . |
| (١١) ت : ومقتضى . | |

في^(١) علّة المعلّل ما يتقيّد بقرينة مخصصةٍ حَدَرَأ^(٢) مما يُفرض نقضاً وارداً على اللفظ العام .

وقال أيضاً^(٣) متحكماً^(٤) على من أثبت للعموم صيغة :
التخصيصُ - على رأي هؤلاء - هو الاطلاع على قرينة ، ولو فرضت
صيغة عامة في وضعها متجرّدة عن القرائن اللفظية والحاليّة ،
لكانت نصاً في اقتضاء العموم .

فإذاً ليس للتخصيص معنىٌ إلا ذهاب المخصص عن قرينة
مخصصة ، ثم اطلاعه عليها .

٩٧٦ - والذي ذكره القاضي في إلزام من منع^(٥) تأخير البيان
عن وقت^(٦) مورد الخطاب لازم كما ذكره ، وأما الاحتكام^(٧)
على المعمّين بأن الصيغة لو قُلِّرَ ورودها مجردة ، لكانت نصاً .
ففي كلام الشافعي رحمه الله رمز إلى التزام ذلك .

والذي نراه^(٨) رأياً على مذهب المعمّين^(٩) أن اللفظة إن^(١٠) كانت

(١) ت : من .

(٢) ت : يدراء ما يفرض نقضاً .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : محكماً على من يثبت .

(٥) ت : يمنع .

(٦) ت : ورود .

(٧) ت : احتكام .

(٨) ت : وآه .

(٩) ت : العمّة .

(١٠) ت : وإن .

مجرّدة عن قرائن الحال والمقال ، فليست نصاً في اقتضاء العموم ، ولكنها ظاهرة^(١) ، والصيغ منقسمة إلى ما يقع نصاً في الوضع ، وإلى ما يقع ظاهراً ، والصيغة المجرّدة في العموم من الظواهر ؛ فإن من أطلقها في محاوراته ، ثم زعم أنه لم يرد بها الاستغراق المحقّق ، لم يكن آتياً منكراً ، ولكن يقدر^(٢) مؤولاً . نعم إن اقترنت^(٣) بالصيغة قرينة لفظية^(٤) أو حالة تحسم موادّ التأويل والتخصيص ، فالصيغة إذ ذاك نصّ^(٥) لاقرانها بما يلحقها بالمنصوص^(٦) عليه . وقد مضى في ذلك قول شافٍ في كتاب العموم والخصوص .

٩٧٧ - والجواب^(٧) إذا عن استمسك هؤلاء بتخصيص العامّ أنّ تخصيصه^(٨) ليس انحرافاً عن موجب اللسان ، واقتضاؤه العموم ليس نصاً قاطعاً ، ولوردنا [إلينا]^(٩) لما عملنا بموجب ظاهر مع تعرّضه للتأويل ؛ فإن العمل المبتوت لا يرتبط بمشكوك فيه أو مظنون ، والعمل بموجب الظاهر معلوم ، ولا يترتب العلم على الظن^(١٠) ، والعمل بالظاهر^(١١) مستنده إجماع الماضين ، وهو

(١) ت : ظاهر في الصيغ .

(٢) ت : عدد .

(٣) ت : تكون نصاً .

(٤) ت : حالة أو لفظية .

(٥) ت : بالنصوص . وقد

(٦) ت : تخصّصه .

(٧) ت : ظن .

(٨) ت : بالظواهر .

مقطوع به ، ثم تبين منهم التأويل والتخصيص عند قيام الأدلة المعارضة لوجه الظن في الظاهر . كما تقرر في كتاب التأويل قوانين^(١) الكلام فيما يقبل ويرد .

٩٧٨ - وأما المعلل ، فإنه مستنبط علّة مظنونة ومعتمده في استنباطها ظنه لصلاحها . فإذا طرأت مسألة^(٢) قاطعة لها^(٣) مانعة من طردها^(٤) انبتر ظنه ، وبطل مستند استنباطه ؛ إذ ليست العلّة التي استنبطها [معقولة]^(٥) في نفسها على ظاهر^(٦) أو تنصيص ؛ فلا معنى للتعلّق^(٧) بالعموم . على أن ما نحاوله في النفي والإثبات محاولة القطع وتأسيس^(٨) الأصول . والأقيسة لا تجول في مواضع^(٩) القطع ، وإنما تجولها في المظنونات .

٩٧٩ - وما تعلّق به من يجوز^(١٠) تخصيص العلّة أن قال : إذا لم يبعد تخصيص^(١١) العلّة بزمان ، لم يبعد اختصاصها بمسائل . وأراد بذلك أن الشدّة المطربة^(١٢) علة في تحريم الخمر ، ولم تكن علة قبل نزول تحريمها . وهذا^(١٣) كلام ساقط ؛ فإن المعاني الظنية في

(١) ت : موازين . (انظر قرة ٤٨٥) (٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : اطرادها . (٤) د : معولة . والمثبت من : ت .

(٥) ت : ظهور أو على تنصيص . (٦) ت : لتعلق مقولة بالعموم .

(٧) ت : وتأصيل . (٨) ت : مواقع .

(٩) ت : جَوَزَ . (١٠) ت : اختصاص .

(١١) ت : المطردة . (١٢) ت : فهذا .

في الأقيسة العملية لا تقتضي الأحكام لأعيانها ، ولكن^(١) تتبع في موارد الشرع بها ، أو بأمثالها^(٢) وكان الشرع متبعا فيها ، ويجوز^(٣) تقدير النسخ عليها ، والذي نحن فيه من [فن]^(٤) الاستنباط المظنون بعد قرار الشريعة ، والانتقاض يوهي ظن المستنبط على تحقيق . فأين يقع هذا من جواز تبديل الأحكام ؟

٩٨٠ - وما تعلق^(٥) به هؤلاء جواز تخصيص علة الشارع قالوا : فإذا^(٦) لم يمتنع ذلك في علة الشارع والصدق ألزم له ، فلا يلزم^(٧) المستنبط ما لم يلزم^(٨) الشارع .

وهذا أيضا كلام غث ؛ فإن الشارع إذا علق الحكم بعلة^(٩) لا تناسب صح ، وإن كان ذلك طرداً لو صدر من المستنبط .

وسيكون لنا كلام في تخصيص علة الشارع في مسألة معقودة إن شاء الله تعالى . فهذه^(١٠) عيون كلام الفريقين .

٩٨١ - والمسلك الذي نختاره أن المستنبط إذا نصب علة فورد على مناقضة طردها نقض ، فإن كان ينقدح من جهة المعنى فرق

(١) ت : ولكنها تتبع موارد . (٢) ت : ما مثالا . فكان .

(٣) ت : ويوغ تقدير الفسخ . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : يتعلق . (٦) ت : إذا .

(٧) ت : يلزم . (٨) ت : مالا يلزمه الشارع .

(٩) ت : يعلم لا يناسبه ، وإن كان . (١٠) ت : فهذا .

بين ما يرد نقضاً ، وبين ما نصبه^(١) الملل علة له ، فإنَّ عِلته تبطل بورود النقض ، والسبب فيه أنه إذا نظم فرقاً بين ما ألزم ، وبين محل العلة ، فيصير ما عكسه في محل العلة قيداً لما أطلقه علةً ، ويتبين^(٢) بهذا أنه ذكر في^(٣) الابتداء بعض العلة ، وأظهر أنه علة مستقلة ، فإذا أراد التقييد ، وانتظمت له علة [مقيدة]^(٤) فالعلة الآن سليمة ، ولكنه منقطع من جهة ادعائه في أول الأمر وابتدائه أن ما جاء به دليل مستقل ، [و]^(٥) لو لم يصرح بكونه دليلاً تاماً ، فالحالة المعهودة بين النظائر قرينة مصرحة [بذلك]^(٦) فإنه يسأل أولاً عن الحكم ، فإذا أبان مذهبه [فيه]^(٧) طولب بالدليل عليه ، فإذا ذكر كلاماً في إسعاف السائل المطالب بالدليل ، وقطعه ، وسكت على منقطعه ، كان ذلك مشعراً بادعائه أن ما جاء به كلام تام . ولو جلس الناس يشتررون باحثين فذكر ذاكر معنى ، وسبره^(٨) وخبره ، فلم يطرد ، فقيده تقييداً فقهياً ، كان^(٩) ذلك له ؛ إذ^(٩) هو في مهلة النظر ، ومحاولة استتمام الاجتهاد . فهذا حقيقة القول في ذلك .

- | | |
|------------------------------|----------------------------------|
| (١) ت : نصب الملل العلة له . | (٢) ت : وتين . |
| (٣) ت : في الابتداء ذكر . | (٤) د : مفيدة . والمثبت من : ت . |
| (٥) مزيدة من : ت . | (٦) مزيدة من : ت . |
| (٧) مزيدة من : ت . | (٨) ت : ثم سبره . |
| (٩) ساقط من : ت . | |

٩٨٢ - ولو اعترضت مسألة على العلة نقضاً ، وكان لا ينقدح فرقٌ بينها وبين محلّ العلة ، فإن^(١) لم يكن الحكم فيها معللاً^(٢) مجمعاً عليه ، أو ثابتاً بمسلكٍ قاطعٍ سمعي غير أن المعلن استثنائها بمذهبه فعلته تبطل ؛ فإنه مناقضٌ لها^(٣) ، وتارك^(٤) للوفاء بحق العلة . فإذا لم يف بحق^(٥) طردها ، فكيف يلزم الخصم حق طردها في موضع قصده ؟

٩٨٣ - وإن طرأت مسألة إجماعية ، وكان لا ينقدح بينها وبين العلة^(٦) فرق ، فهذا موضع الأناة والانشاد ، فإن كان الحكم الثابت فيها على مناقضة علة المعلن معللاً بعلة معنوية جارية ، فورودها ينقض العلة من جهة أنها منعت العلة الجريان^(٧) وعارضها بفقده وهي أكد^(٨) في اقتضاء بطلان علة المعلن من المعارضة كما^(٩) سيأتي ، فإن المعارضة لا تهجم على الطرد بالقطع ، بل يستقي حكمها من أصل آخر لا ينقض طرد العلة ، بل يصطدم موجب^(١٠) العلة على التناقض في محل البحث . فإذا

(١) ت : بأن لم .

(٢) ت : المناقض بها .

(٣) ت : بطردها .

(٤) ت : من الجريان .

(٥) ت : على ما سيأتي .

(٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : والتارك .

(٨) ت : وبين محل العلة .

(٩) ت : أكبر .

(١٠) ت : موجبا العلتين .

كانت المعارضة وهي^(١) على هذه الصفة ناقضة ، فالتى ترد مناقضة^(٢) وقاطعة للطرْد أولى بالإبطال^(٣) .

٩٨٤ - وإن طرأت المسألة قاطعة للطرْد ، ولم ينقدح فرق ، وكان لا يتأتى تعليل^(٤) الحكم فيها على المناقضة بعلّة^(٥) فقهية [فهذا]^(٦) موضع التوقف .

٩٨٥ - وقد ذكر القاضي على الجملة تردداً في أن القول ببطلان^(٧) العلة بما يقطع طردها من القطعيات^(٨) ، أو من المجتهدات ، حتى يقال : كل مجتهد فيه مصيب ، أو مؤاخذ بحكم اجتهاده . والذي أراه في ذلك أن الصور التي قدمناها قواطع ومبطلات قطعاً ، وإنما النظر والتوقف في المسألة المانعة من الطرد التي لا ينقدح فرق بينها وبين محل العلة ، ولا يتأتى في تعليل حكمها على المناقضة معنى ، وكانت تلك المسألة مما يقال فيها : إنها لا يعقل معناها ، فإذا تصوّرت [المسألة بهذه الصورة ، انقسم القول فيها عندي أيضاً ، فإن كان محل العلة من المسألة اللازمة]^(٩) واقعة [موقع]^(١٠)

- | | |
|--------------------|--------------------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) ت : معارضة . |
| (٣) ت : بالبطلان . | (٤) ت : بطل . |
| (٥) ت : لعلّة . | (٦) د : هذا . والثبت من : ت |
| (٧) ت : في بطلان . | (٨) ت : القواطع أم هو .. |
| (٩) زيادة من : ت . | (١٠) مطموسة في : د . والثبت من : ت . |

ما يكون في معناه علما وقطعا ، فالعلة تبطل أيضا من جهة أن التحاق ما في معناها [بها معلوم] ^(١) وأصل وضع العلة مظهر ، ولا ^(٢) يعارض ظن [علما] ^(٣) . وإن لم يكن محل العلة منها بهذه المثابة ، وإنما جرت تلك المسألة شاذة ، فعند ذلك قد يظن الظان أنها تقطع العلة وتنقضها ، من جهة أن المستنبط إذا عثر عليها ، وهى ظنه في نصب ما ظنه علة إذا وجد في أصل الشرع ما يخالف ^(٤) ذلك ، ويجوز أن ينقدح له ما عينه ^(٥) علة مناط الحكم ^(٦) إلا أن يمنعه استثناء شرعي لا يعقل معناه .

٩٨٦ - والقاضي إنما تردد في هذه الصورة ^(٧) ، وهي لعمرى موضع التردد . والذي نراه فيها أن ورودها لا يقطع العلة إذا كانت العلة [فقهية] ^(٨) مناسبة ، وإنما يلزم ^(٩) المثلل لإجراء المعنى ما استمكن منه ، والدليل عليه أنا نجد في الشريعة عللا فقهية متفقا عليها في الصحة ، وقد طرأ عليها استثناء الشرع في مواقع لا تعلل ، وهذا كجريان العلة في اختصاص كل مُتْلِف أو متعد

(١) د : أنها معلومة . والمثبت من : ت . (٢) ت : فلا .

(٣) د : علماء . والمثبت من : ت . (٤) ت : ما يناقض ، فيخالف ذلك .

(٥) ت : ما يبينه . (٦) ت : للحكم .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) مزيدة من : ت .

(٩) ت : يلتزم .

أو ملتزم بالضممان . ولا أحد ينكر جريان هذا المعنى في الشرع ، مع العلم بأن العاقلة تحمل العقل ، وحملها له خارج ^(١) عن القاعدة^(٢) . فإذا وجدنا أمثال ذلك [في] ^(٣) قاعدة الشريعة بنينا عليه طرد المعنى الفقهي المناسب ، ولم نكبح عن التمسك به لورود شيء لم ^(٤) يعلل ، وأنا فيما ذكرته على قطع ، فإن معتمدنا فيما نأتي [ونذر] ^(٥) ونقبل ونرد من طريق العلل ^(٦) - الاتباع للإجماع ^(٧) ، وقد علمنا قطعاً جريان هذه العلل [في الكلّيات] ^(٨) ، وإن استثنى الشارع منها ما استثنى . فمنكر هذه المعاني - وقد تأيّد ^(٩) بالإجماع - كمنكر أصل القياس . والسرّ في ذلك أن مسالاً يعقل معناه في ^(١٠) مستثنى الشارع ، والمستثنى لا يقاس عليه ، وكأنه منقطع ^(١١) عن كثر ^(١٢) الشريعة ، ولا ^(١٣) يعتبر شيء منه ، ولا يعترض به ^(١٤) على شيء . فهذا سبيل إجرائها ^(١٥) . فإن كان ينقذ فيها معنى على حال ، فهو ملتحق بالأقسام المبطلّة التي تقدّم ذكرها .

(٢) د : وقاعدة . والمثبت من : ت .

(٤) مزيدة من : ت .

(٦) ت : والإجماع .

(٨) ت : ثبتت .

(١٠) ت : منقطع .

(١٢) ت : لا يعتبر شيء به .

(١٤) ت : أخرائها . وإن كان ..

(١) ساقط من : ت .

(٣) ت : لا يعلل .

(٥) ت : المعاني .

(٧) مزيدة من : ت .

(٩) ساقطة من : ت .

(١١) ت : كنه .

(١٣) ت : هو .

فهذا بيان الأصل ، ونحن نضربُ أمثالا ، وننزّل عليها تحقيق ما نبغيه نفيًا وإثباتًا .

٩٨٧ - فنقول : إذا أردنا إجراء علة في تخصيص الغرامة لمختص^(١) بسببها و [مقتضيها]^(٢) طَرَدْنَاهَا غير ملتزمين^(٣) بتحميل العاقلة على قطع . وتحملهم لا يعترض^(٤) على ما تمهد من المعنى ، فلو^(٥) ظنَّ ظانٌ أنه ينقذ في تحمل العاقلة معنى يصلح^(٦) على السير مأخوذ في المعاونة - فهذا غير سديد ؛ فإن ذلك لا يجري^(٧) فيما يتفق تلفه من الأموال ، وهو أعم وجوداً ، وأغلب وقوعاً [من]^(٨) القتل الواقع خطأ ، أو على شبه العمد ، ثم الإعانة في الشريعة إنما تجب إذا كان المعان معسراً ، وعلى هذا نُظِمَتْ^(٩) أبواب النفقات [والكفارات]^(١٠) ؛ فالقاتل خطأ يُتَحَمَّلُ عنه ، وإن كان من أسر أهل زمانه ، فليس لمثل هذه التخيلات اعتبار .

٩٨٨ - وكذلك إذا طردنا طريقة في إيجاب المثل في المثليات التي تتشابه أجزاؤها ؛ فألزمنّا عليها إيجاب رسول الله ﷺ

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------------------|
| (١) ت : غنص . وم : المختص . | (٢) د : وتقبضها . والمثبت من : ت . |
| (٣) ت : مكثرئين بتحمل . | (٤) ت : يعرض . |
| (٥) ت : ولو . | (٦) ت : يصح . |
| (٧) ت : يجري بدون (لا) . | (٨) د : بين . والمثبت من : ت . |
| (٩) ت : انتظمت . | (١٠) د : والكفایات . والمثبت من : ت . |

صاعاً من التمر في مقابلة لبن المصرة ، لم ^(١) يحتفل بهذا الإلزام ، ولا تعويل ^(٢) على قول المتكلفين ؛ إذ زعموا أن اللبن المختلف ^(٣) في أيام ابتلاء الغزارة ^(٤) والبكاء يقع مجهول القدر ، فرأى [الشافعي رضي الله عنه فيما ورد] ^(٥) الشارع فيما يقل ويكثر إثبات مقدار من جنسٍ درءاً ^(٦) للنزاع ؛ فإن هذا لا جريان له أصلاً ، ويلزم طرؤ مثله في كل مثلي جهل مقداره ، وليس لبن المصرة مما يعم ويغلب الابتلاء بالحكم فيه ، وإن ^(٧) أمثال هذه المعاني البعيدة إنما تثبت بعض الثبوت إذا تقيدت ، وتأيدت بعموم البلوى . على أنها لو كانت ^(٨) كذلك أيضاً ، لكانت من المعاني الكلية التي لا تتخلص في مسالك العرض ^(٩) على السبر ، ثم تعيين جنس التمر كيف يهتدى إلى تعليقه ؟ وإنما المطلوب فيما فرضنا الكلام في الجنس المعدول إليه لا في المقدار ، فإن ما ذكر ^(١٠) من دوام النزاع يقدر انقطاعه بتقدير ^(١١) مقدار من النقيدين وهما

(١) ت : لا يحتفل . (٢) ت : نحويل .

(٣) ت : المحتلب .

(٤) المعنى اختبار كثرة اللبن وقلته . والبكاء هي : قلة اللبن .

(٥) ت : مزيدة من : ت .

(٦) ت : فإن .

(٦) ت : ردا .

(٨) ت : كانت المجهول كذلك . (٩) ت : الغرض .

(١٠) ت : ما ذكره روم النزاع لعنر .. (١١) ت : بذكر .

أثمان الأشياء إذا عسر تقدير الأمثال ؛ فاطرد إذا ما ذكرناه ؛ واستبان
أن أمثال هذه المستثنيات لا تعترض على القياس المعنوي .

٩٨٩ - ومما يُضرب^(١) مثلاً الكتابة الفاسدة :

فلإذا قال الشافعي : الملك لا ينتقل إلا بمسلك شرعي ، والفساد
حائد عن سبيل الصحة ، غير واقع الموقع المطلوب في الشريعة ،
فلا وقوع له في مقصود العقد الصحيح - كان ذلك كلاماً بالغا
حسناً . فإن ألزم [الخصم]^(٢) عليه الكتابة الفاسدة ؛ فإنها في
تحصيل مقصود الكتابة^(٣) نازلة منزلة الكتابة الصحيحة .

والوجه^(٤) أن يقال للملزم : أتعترف بخروج الكتابة الفاسدة
عن قاعدة المعاني أو^(٥) تدعي جريان المعنى فيها ؟

فإن ادعى جريان المعنى [فيها]^(٦) ، فلا يفي بإظهاره ؛ إذ ليس
في يدي^(٧) من يتمسك بالكتابة^(٨) الفاسدة إلا تشبيه محض
ولا يستقل معنى يصححه السبر في إحلال الكتابة الفاسدة محل
الكتابة الصحيحة .

فإن قال الملزم : ليس على المناقض^(٩) أن يبدي جامعا معنويا بين

(١) ت نضربه . (٢) مزيدة من : ت . (٣) ت : اكتبه .

(٤) ت : فالوجه . (٥) ت : أم .

(٦) مزيدة من : ت . (٧) ت : بيد .

(٨) ت : الكتابة . (٩) ت : الناقض .

صورة النقص وبين محل علة الخصم فتكليفكم إيانا إبداء^(١) معنى تكليف شطط ؛ فإن النقص يلزم من جهة قطعه طرد العلة ، لا من جهة انتظام رابط بينه وبين محل النزاع . وهذه مَزَلَّة يجب التثبت عندها ؛ فلنا نقول للخصم : ما رأيك في علة يطردها الطارد ومضمونها : ألا تزر وازرة وزر أخرى ؟ فهل تبطل^(٢) عندك بتحمل العاقلة العقل ؟ فلان سبق إلى مذهب [من]^(٣) يبطل العلة بورود مثل ذلك عليها ، بطل^(٤) عليه مذهبه بما تقدم ، ونسب إلى ردّ باب عظيم من العلل المتفق على صحتها ؛ فإن الأمة قاطبة مجمعون على طرد هذه العلة [مع اعترافهم بما شذ منها ، ولا يحكمون على هذه العلة]^(٥) في هذه القاعدة الكلية بالفساد لشذوذ مسألة عن القاعدة ، ورأي ذوي الأبصار ألا يحكموا بالشاذ على الكل ، ولكنهم لا^(٦) يتركون الشاذ على شذوذه ، ويعدونها^(٧) كالخارج عن المنهاج .

٩٩٠ - وإن قال المزم : أسلم أن ما ذكرتموه لا يبطل بتحمل العاقلة ، قلنا^(٨) لهم : والكتابة الفاسدة عندنا بهذه المثابة .

- | | |
|------------------------------|-------------------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) ت : تبطل العلة عندكم . |
| (٣) د : لم . والثبت من : ت . | (٤) ت : أبطل . |
| (٥) زيادة من : ت . | (٦) ساقطة من : ت . |
| (٧) ت : ويعتقدونه . | (٨) سقطت من هنا فقرة كاملة من : ت . |

وآية ذلك أن معناها الجليّ يجري في الكتابة الفاسدة ، وإن فسد عوضها . فليس يفسد معنى تعليق العتق فيها . وهذا يشير إلى فرق . قلنا : ما ذكرته خارج عن الطريقة ، فإنه إيماء إلى وجه من الصحة لو استمر القول فيه ، والذي نحاوله ألا يثبت للفاقد حكم أثبت للصحيح لجلب مسألة .

٩٩١ - وإن قال الخصم : خذوا الكتابة في منزلة المناقضة شبهها ؛ فإن الشبه في الأقيسة صحيح ، مع افتقارها إلى الجوامع ، فلأن يلزم مسلك الشبه نقضاً أولى ، وليس على الناقض جمع .

قلنا ^(١) : هذا أو أن كشف الغطاء في هذه المحال ^(٢) فنقول : لا مشابهة بين صحيح الكتابة وصحيح البيع . ، فإذا لم يتشابه في منزلة الصحة ، فكيف يتشابهان في الفساد ؟ وإن [قنع] ^(٣) الملزم بلفظ يجمع البابين ، ألزم على مقصوده إيراد تحمل العاقلة على أبواب الغرامات . فلاح بما تمهد أنه لا متمسك ^(٤) للخصم بالكتابة الفاسدة على وجه ^(٥) ، لا على سبيل التعليل ، ولا على سبيل المناقضة .

٩٩٢ - ومن أمثلة هذا الفصل ^(٦) : الاكتفاء بالخرص على من

(١) آخر ما سقط من : ت . (٢) ت : هذا المجال .

(٣) د : منع . والمثبت من : ت . (٤) ت : متمسك .

(٥) ت : بوجه . (٦) ت : ومن هذا القبيل الاكتفاء بالخرص

يدعوننا^(١) إلى التقدير بالكيل أو^(٢) الوزن الضابطين ؛ فالأصل الضبط
بالممكن في كل جنس ، ولكن الخرص أثبتته الشرع لحاجة في
قضية مخصوصة ؛ فهو من المستثنيات .

ولكن قد ينقدح في هذه الحال^(٣) أن الوزن أضبط من الكيل ،
ثم الكيل متعين في بعض الأشياء مع إمكان الوزن ؛ فالخرص في
محل الحاجة كالكيل في المكيل^(٤) بالإضافة إلى الوزن^(٥) .
فلا يتضح خروج الخرص بالكلية عن القانون حسب اتضاح
خروج تحمل العاقلة والكتابة الفاسدة ، والسبب في ذلك ما جاء
[به]^(٦) من المعنى من شوائب التعبّد في تعيين^(٧) الكيل مع إمكان
الوزن ، ولكن وإن كان الأمر كذلك ، فالأصل الرجوع إلى العرف
فيما يعدّ تقديرا ، فالخرص^(٨) معدود من الحدس والتخمين
المجانِب للمدارك اليقين ، وعلى الجملة بين الداعي إلى التقدير
وبين ملزم الخرص تجاذب^(٩) وتداول من مثل ما ذكرناه .
والوجه درء^(١٠) الخرص بالمسلك^(١١) الذي ذكرناه كما تقدّم .

٩٩٣ - فإن علّل معلّل في قطع الخيار عند ظن [صفة في العبد

-
- (١) ت : يدعو . (٢) ت : والوزن . (٣) ت : في هذا المجال .
(٤) ساقط من : ت . (٥) مزينة من : ت . (٦) ت : تعيين .
(٧) ت : والخرص . (٨) تجوال وتداول من قبل ما ذكرناه .
(٩) ت : دراء . (١٠) ت : بالملك .

المبيع ^(١) من غير تصريح ^(٢) . والكلام مفروض في ظهور مخايل وأمارات مشعرة - بالصفة المطلوبة - فثبوت الخيار عند التصرية إذا قال به المعلن [ينقض تعليله] ^(٣) ، فإن إشعار التصرية بإبداء غزارة ^(٤) اللبن واضح ، وليس ببعيد ^(٥) عن مسلك المعنى تعليل الخيار فيه ، وإذا لم ^(٦) ينقض تعليله ^(٧) ببعد التعليل [على] ^(٨) حال ، لزم ما يجري التعليل فيه نقضا .

فأل [مأل] ^(٩) الكلام إلى أن ما يورد نقضاً إن كان لا ينقدح فيه وجه سديد على جلاء أو خفاء في المعنى ، فقد استمسك المعلن بالمعنى ^(١٠) ، ولا ^(١١) مبالاة بما وقع مستثنى عن ^(١٢) المسلك الذي ارتضيناه ، فإن ^(١٣) كان يثبت فيه معنى وإن خفي وبلغ خفاؤه مبلغاً لو عورضت ^(١٤) علته بعلّة في رتبة علة المعلن ، لكانت رتبة علّة المعلن مرجحةً ، فالالتباس ^(١٥) بين الرتبتين لا ينتهض دارثاً

(١) د : ظن بنفيه بنصبه في التبع المتبع . والمثبت من : ت .

(٢) ت : تخريص بها . (٣) زيادة من : ت .

(٤) ت : الغزارة في اللبن . (٥) ت : يندر ويبعد من .

(٦) ساقط من : ت . (٧) د : عن . والمثبت من : ت .

(٨) مزيدة من : ت . (٩) ت : بمعنى .

(١٠) ت : فلا . (١١) ت : على .

(١٢) ت : وإن . (١٣) ت : عرضت .

(١٤) ت : فالتباين .

للقض ، ولا احتفال بتخيّل معنى [كلّى]^(١) يظنه الظانّ على بعد ، كالمعاونة في تحمل العقل ، وسبيل تدانيه^(٢) من الكتابة الفاسدة . فهذه مجامع الكلام في ذلك .

٩٩٤ - وقد رسم القاضي رحمه الله مسألة في أن الحكم ببطلان العلة عند ورود النقض وصحتها قطعيّ أو ظنيّ ، وقد^(٣) ظهر ميله إلى إلحاق ذلك بالظنيات ، وقد ذكرنا فيما تقدم^(٤) أن القاضي إنما وقف^(٥) إذا كان النقض لا يعلل ، وقد^(٦) بينا في التفصيل الذي انتجز الآن مدرك الحق ، وهو مقطوع به عندنا فليُتَّبَعَ^(٧) الناظر تأمله ، وليستعن بالله تعالى .

مسألة :

٩٩٥ - اختلفت^(٨) مذاهب الأصوليين في أن علة الشارع هل يرد عليها ما يخالف طردها ؟

فذهب الأكثرون : إلى أن ذلك غير ممتنع في علة الشارع ، من جهة أن قوله متبّع في تخصيصه وتعميمه ، [و]^(٩) لا معترض عليه

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ت : بدايته .

(٣) ت : وظهر .

(٤) ت : قلنا .

(٥) ت : توقف .

(٦) ت : ونحن بينا .

(٧) ت : فليُتَّبَعَ .

(٨) ت : اختلف .

(٩) مزيدة من : ت .

إذا خصص علة^(١) بمحل ، ولم يُعملها في غير ما نصّ عليه ،
والمستنبط معتمده ظنه ، وإذا تقاعد المستنبط^(٢) عن الجريان ضَعُفَ
مسلك ظنه ، وليس له أن يحتكم^(٣) بتخصيص العلة .

٩٩٦ - وذهب الأستاذ أبو إسحاق إلى أن علة الشارع يجب
طردها^(٤) كما يجب^(٥) في العلة المستنبطة .

٩٩٧ - وهذه المسألة عندنا قريبة المأخذ ، نزرة الفائدة^(٦) ،
ليس فيها جدوى^(٧) من طريق المعنى ، والوجه فيها أن ما نصبه
الشارع على صيغة العلة إن لم يكن نصا في كونه علة ، بل كان
ظاهرا في هذا الغرض ، فإذا ورد عليه^(٨) ما يمنع^(٩) جريان
العلة^(١٠) ، فيظهر منه أن الشارع لم يرد التعليل ، وإن ظهر ذلك
منه^(١١) في مقتضى [لفظه]^(١٢) . وتخصيصُ الظواهر ليس بدعا .

وإن نص على التعليل على وجه لا يقبل التأويل تصدى في ذلك

-
- | | |
|---------------------------------------|---------------------------------|
| (١) ت : علة . | (٢) ت : ما استنبطه من الجريان . |
| (٣) ت : يحتكم . | (٤) ت : اطراده . |
| (٥) ت : يجب ذلك . | (٦) ت : الفائدة . |
| (٧) ت : جدوى . | (٨) ساقطة من : ت . |
| (٩) ت : يمنع . | (١٠) ت : جريان العلة به . |
| (١١) ت : ذلك من مقتضى . | |
| (١٢) محرومة من : د . وأثبتناها من : ت | |

نوع آخر من النظر ، وهو : أن ما نصبه علةٌ إن عم^(١) نصبه على صفة^(٢) لا يتطرق إليها تخصيص ببعض الصور التي تطرد العلة فيها ، [فلا]^(٣) مطمع في اعتراض ما يخالف طرد العلة ، وقد ثبت والأمر على ما صورناه على القطع أمران : أحدهما انتصاب المعنى المذكور علةً ، والآخر - جريانه على أطراد من غير اعتراض مخالف ، ونص الشارع لا يصادم .

وإن نص الشارع على نصب شيء على الجملة^(٤) ، ونص على تخصيصه^(٥) في كونه علةً بمسائل معدودة ، ومواقع^(٦) محدودة ، فليس يمتنع ذلك على هذا الوجه ، فإن علل الأحكام لا تقتضيها لذواتها ، وأعيانها ، وإنما تصير^(٨) أعلاماً عليها إذا نُصبت ، ثم إذا نصبها الشارع في محالٍ على الخصوص دون غيرها ، فلا معترض عليه في تنصيبه وتخصيصه^(٩) .

ولو نص على نصب علةٍ على وجهٍ لا يقبل أصلُ النصب تأويلاً ،

(١) ت : عم .

(٢) د : ولا . والمثبت من : ت .

(٣) ت : نصب شيء علماً وعلة .

(٤) ت : ونص على تنصيبه وتخصيصه في كونه ...

(٥) ت : ومواقع في الحكم معدودة . (٨) ت : تنصب أعلاماً .

(٩) ت : وتخصمه .

ولم يَجْرُ في لفظ الشارع تنصيبٌ على التعميم على وجه لا يؤوّل ،
ولا تنصيبٌ على التخصيص بمواقع مخصوصة ، فحكم هذا اللفظ
الإجراء على العموم ، ولكن لا يمتنع قيام دليل على تخصيص العلة
ببعض الصور .

٩٩٨ - فأما ^(١) ما ذكرنا أن للشارع ^(٢) أن يصرّح بالتخصيص
ولا يكون ^(٣) في تصريحه بالتخصيص تناقضٌ مع التنصيب على
التعليل في موقع ^(٤) الخصوص ، فإذا كان لا يمتنع التصريح
[بهذا وليس في اللفظ ما يأباه إباء النصوص ، وليس يمتنع إزالة
الظواهر] ^(٥) فيخرج من مجموع ذلك أنه لا يمتنع تخصيص
العلة ببعض المسائل .

٩٩٩ - والأستاذ أبو إسحاق يمنع النص على التعليل على وجه
لا يقبل ^(١) التأويل مع تجويز التخصيص . ويقول : إن تعرض اللفظ
لقبول الخصوص في جريانه ، لزم أن يكون في وضعه متعرضاً للحمل
على غير قصد التعليل ، ولو كان نصاً في قصد التعليل ، فهو نص في
قصد التعميم ؛ إذ لو لم يكن كذلك ، لكان خروجه عن حكم العلة

(٢) ت : أن الشارع إذا صرح .

(٤) ت : مواقع .

(٦) ت : لا يؤوّل .

(١) ت : فلما ذكرنا .

(٣) ت : لم يكن .

(٥) زيادة من : ت .

في بعض المسائل متضمناً خروجَه عن حقيقة العلة في أصل الوضع ،
وذلك يخالف موجبَ التنصيب على كونه علةً .

وهذا الذي ذكره يعترض عليه التنصيب على النصب مع
التنصيب على التخصيص ببعض المسائل ؛ فإن ذلك سائغ في الوضع ،
ولو كان التخصيص ببعض المحال مُخْرِجاً للمنصوب عن كونه
علماً ، لكان الجمع بين التنصيب على النصب والتخصيص^(١)
متناقضاً .

وفي كلام الأستاذ تشييب بمنع هذا ، وهو في مجاري كلامه
جسورُ هجومٍ على منع مالا سبيل إلى منعه ؛ فإن قدرَ منه القول
بهذا ، ردُّ الكلامِ معه إلى ما تقدّم ذكرُه من كون هذا غير ممتنع من
جهة أن أعلام الأحكام لا تقتضيها لأعيانها ، وإنما معنى كونها عللاً
أنها أعلام تنتصب بنصب الشارع .

وإذا كان كذلك [فلا معترض]^(٢) على من ينصب علماً في
تعميمه وتخصيصه ، ولذلك^(٣) لا يمتنع أن ينصب الشارع علماً
مثله^(٤) متى طرده ، ولم يتضمّن إشعاراً ، ولا شبهة مقبولة .

١٠٠٠ - فهذا منتهى القول في هذا الفصل . وعلى الجملة تخصيص

(١) ت : وتخصيص تناقض . (٢) د : فالمعترض . والمثبت من : ت .
(٣) ت : وكذلك . (٤) ت : علماً مثله مناظر وليس متضمناً إشعاراً .

المستنبط علة^(١) ينفصل عن تخصيص الشارع ؛ فإنه ليس للمستنبط^(٢) وضع العلل على اختياره^(٣) ، وإنما له^(٤) النظر إلى درك ما يتخيله موضوعاً بمسلك الظنون ، وإذا لم تجر العلة عامة ، فقد وهى^(٥) ظنه على ما^(٦) فصلنا القول في ذلك ، كما نفصل القول فيه قبل أن بينّا المختار فيما^(٧) يجوز ويمتنع .

فصل

• [في]^(٨) توابع القول في النقض جليّ يعين على مدرك^(٩) المقصود المعنوي .

١٠٠١ - فإذا^(١٠) نصب الناصب علماً مستنبطاً وذكر لفظاً^(١١) مقتضاه العموم ، فطراً نقض ، فقال : أخصص لفظي بغير المسألة الواردة نقضاً ، فإن [تقييد]^(١٢) اللفظ إلى . فكيف السبيل إلى ذلك^(١٣) ؟

-
- (١) ت : علة . (٢) ت : إلى المستنبط . (٣) ت : اختيار .
(٤) ت : وإنما إليه التطرق إلى درك ما يتخيله (٥) ت : نهى . .
(٦) ت : ما قد فصلنا . (٧) ت : فيها يجوز ويمتنع .
(٨) د : من . والمثبت من : ت . (٩) ت : درك : والمعنى فصل جليّ في توابع ...
(١٠) ت : وإذا . (١١) ت : لفظة مقتضاها .
(١٢) ت : تغير ، د : تغير . ولعلها كما اخترنا (تقييد) .
(١٣) ت : في هذا .

والقول في هذا ^(١) يتصل الآن بتفسير العلم ^(٢) ، وما يقبل منه ، وما لا يقبل ، وأما ^(٣) التخصيص ، فيترتب الأمر فيه على ما يسوغ ويمتنع من طريق المعنى أولاً ، فإن خصص تخصيصاً يمنع ، فهو غير مقبول منه ، وقد [ذكرنا] ^(٤) في تفصيل المعنى المقصود من ^(٥) هذا الفصل ما يبطل العلة من [النقوض] ^(٦) . وإن كان ^(٧) ذكر تخصيصاً لو صرح به لم ^(٨) يمتنع . مثل : أن تكون المسألة الواردة غير معللة ، وقد تقرر أن مالا يعلل في حكم المستثنى ، فإذا أطلق المعلن [لفظه] ^(٩) عاماً ، ثم لما ورد عليه مثل ما وصفناه الآن ، حاول تخصيص [عموم لفظه . فهذا الآن تعلق بالجدل ، فإن المسألة الواردة ليست مبطلّة من طريق] ^(١٠) المعنى .

فقال قائلون ^(١١) من الجدليين : إطلاقه لفظه ^(١٢) إشارة في بناء الكلام منه ؛ فإنه معمم للكلام ملتزم طرداً ، فإذا وردت المسألة بلزائمه لم يَغِبْ بما التزمه ^(١٣) .

(١) ت : في ذلك . (٢) ت : العلة . (٣) ت : فأما .

(٤) د : ذكرناه . والمثبت من : ت . (٥) د : ومن . وما أثبتناه من : ت .

(٦) د : من النصوص . والمثبت من : ت . (٧) ساقطة من : ت .

(٨) ثم يمنع . (٩) مزیلة من : ت .

(١٠) زيادة من : ت . (١١) ت : طائفة .

(١٢) ت : لفظه في التعليل إساءة منه في بقاء الكلام ، فإنه بتعميمه

(١٣) ت : التزم .

١٠٠٢ - ونحن نقول : الأحسن أن يشير إلى ما يرد^(١) تصريحاً وتلويحاً^(٢) . مثل أن يقول : هذه علة ما لم يستثن^(٣) الشارع . فإن^(٤) لم يتعرض لهذا ، فلا معاب ، فإن العِلل إنما يلتزم المستنبط طردها إذا لم يحتكم الشارع في استخراج بعض المسائل ؛ فليس على من يطرد علة في الغرم على المتلف ، أو علة في نفي الغرم على من لم يُتلف التعرض للعاقلة وحملها ، وهذا يظهر في الذي طرأ^(٥) استثناؤه .

- والقول في ذلك كله قريب من^(٦) المعنى ، واعتقاد كون الوارد غير خارج^(٧) .

١٠٠٣ - وما يتعلق بالتفسير أن المطل إذا ذكر لفظةً مجملة ، ثم استفسر السائل ، ففسرها ، فقد اختلف الجدليون في ذلك ، فجوز^(٨) بعضهم ، وامتنع منه^(٩) المحققون ؛ فإن الغرض من المناظرة التفاوض بما^(١٠) يعلم ويفهم ، ومن ذكر لفظاً مجملاً ، وسكت عنه ، فحاله مشعر^(١١) بإسعافه على قطع السائل الطالب

(١) ت : يرد (بدون ما) .

(٢) ت : أو تلويحاً . (٣) ت : يستتر .

(٤) ت : وإن لم . (٥) ت : ظهر .

(٦) ت : قريب مع صحة المعنى . (٧) ت : قاذح .

(٨) ت : فجوز . (٩) ت : عنه .

(١٠) ت : فيما . (١١) ت : مشعر على قطع بإسعافه .

بالدليل ، ومن حكم إسعافه إيَّاه أن [يفهمه]^(١) ما طلبه ، وإذا لم يفهمه ، فقد أظهر أنه مسعف ، والأمر على خلاف ما أظهر^(٢) .

فإن ذكر لفظاً^(٣) مفهوماً في وضعه ، واستراب^(٤) السائل فيه ، واستفسر ، فالذي يأتي به المجيب من إرشادٍ وهداية ليس تفسيراً ، وإنما هو تنبيه للسائل على قصوره عن درك ما هو مفهوم في وضعه .

ويخرج^(٥) من جملة ذلك أنه ليس على المعلل تفسير فيما ذكرناه .

فإن أتى بمُجمل ، فقد قَصُر ، وعُدَّ ذلك من سوء الإيراد ، وإن لم يكن منقطعاً في المعنى ، فإن أتى بلفظ مستقل مفهوم في وضع اللسان ، فلا حاجة إلى التفسير ، والذي نذكره عند [الاستبهام]^(٦) على السائل^(٧) ، سَبْرُ تقصير ، لا سَبْرُ تفسير .

وقد [نجز القول]^(٨) في النقض . وهو في التحقيق تخلف الحكم مع وجود العلة المدعاة .

-
- (١) د : يفهم . والمثبت من : ت .
(٢) ت : ما أبداه .
(٣) ت : فاستراب فيها السائل ، فاستفسره .
(٤) ت : فيخرج .
(٥) د : الاستبهام . والمثبت من : ت .
(٦) ت : والاستبهام على السائل تبين تقصير لا تفسير .
(٧) د : يجيء الكلام . والمثبت من : ت .

ونحن نبتدي الآن :

القول في تخلف العلة مع جريان الحكم

[الخامس من الاعتراضات] (١٠)

١٠٠٤ - وهو الاعتراض المترجم بعدم التأثير ، ونحن نجري في رسم هذا الفن على مسالك الأولين وتقسيمهم^(١) ، ثم نذكر بعد نقل مراسمهم وجه التحقيق ، إن شاء الله تعالى .

١٠٠٥ - قال أصحاب الجدل : عدم التأثير ينقسم إلى ما يقع في وصف العلة ، وإلى ما يقع في أصلها .

[فأمّا] (٢) الواقع في الأصل^(٢) ، فهو عدم الانعكاس ، وقد سبق في ذلك قول بين^(٤) بالغ يُطلع على الأسرار والنهايات .

ونحن نذكر الآن ما يليق بهذا المقام ، ولا نغادر مضطرباً معنوياً ، ولا جدلياً ؛ فنقول : العلة [المعنوية] (٥) إذا اطرّدت ، فإنها كما تشعر بالحكم في اطرادها ، فقد يشعر عدمها بعدم الحكم [على حال] (٥) ولكن لا يبلغ [إشعار] (٥) العلم بانتفاء الحكم [مبلغ] (٥) إشعار الوجود بالوجود .

(١) ت : في تقسيمهم . (٢) د : أما . والمثبت من : ت .

(٣) ت : الوصف . (٤) ت : قول بالغ مطلق . (٥) مزيدة من : ت .

(٥) هذا العنوان زيادة من عمل المحقق .

وسبب ذلك أنه لا يمتنع في وضع المعاني ارتباط حكم بعلل تجويزاً ، وإن كنا ادّعينا فيما تقدّم أن ذلك غير واقع ، وأنّ ما ظنّه الخائفون في هذا الفن^(١) حكماً معلّلاً بعلل في التحقيق - أحكاماً ، وهو كقولهم تحريم المحرمة الصائمة المعتدة الحائض معلّل بهذه العلل المزدحمة ، وقد ذكرنا أن كل قضية من هذه القضايا توجب حكماً مغايراً لحكم القضية ، فلا يعلم الأنيس^(٢) بالفقه استمكانا^(٣) من تقدير^(٤) التعدد في الموجبات بوجوه ترشد إلى التباير^(٥) والاختلاف .

وقد يظن الظان [في هذا المقام]^(٦) أن المسئول إذا فرض الكلام في طرف من أطراف^(٧) المسألة لغرض وإيضاح كلام ، فصورة الغرض^(٨) تختص بعلّة وتشبهها^(٩) مع سائر الأطراف علّة عامة ، وإذا كان كذلك ، فقد علل الحكم في هذا الطرف بعلّة خاصة هي مقصود الفارض وعلّة عامة .

وهذا على حسنه غير صافٍ عن القذى والكبر .

(١) ت : الفصل .

(٢) ت : الآنس .

(٣) ت : تقرير .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : الغرض .

(٦) ت : استمكانا (وهو تصحيف ظاهر)

(٧) ت : التباير .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : وتشملها .

١٠٠٦ - وأنا أضرب في ذلك أمثلة توضح الغرض ؛ فأقول :
إذا قدم الغاصب الطعام [المغصوب] ^(١) إلى إنسان مُضيفاً ، فأكله
المضاف ^(٢) ظاناً أن الطعام ملك المقدم المضيف ، فقرار الضمان
قول الشافعي على المقدم ^(٣) ، ومعتمد هذا القول تقدير التغيرير
وكون [الغرور] ^(٤) مناطاً للضمان .

وقد قال أبو حنيفة : لو أكره الغاصبُ إنساناً على تناول ذلك
الطعام ، فالقرار ^(٥) على الطاعِم ، وإن كان مُجبِراً . [موجرا
كما إذا كان مختاراً في التناول .

فإذا فرض الفارض الكلام في صورة الإكراه ^(٦) فهذه الصورة ^(٧)
لا يجري فيها عموم التعليل بالتغيرير ^(٨) ؛ إذ الإكراه ينافي الاغترار ، ومن
ضرورة الاغترار فرض الاختيار ^(٩) في المغرور مع استناد اختياره إلى
اغتراره ، فأما المجرى المكروه ، فلا يتصور تصوره ^(١٠) مغترراً ، وإن فرض
منه ظنٌ ، فليس ذلك الاغترار المعني . فهذا النوع من الفرض غير ^(١١)

(١) مزيلة من : ت . (٢) ت : الضيف .

(٣) ت : المضيف . (٤) د : المغرور . والمثبت من : ت .

(٥) ت : فقرار الضمان .

(٦) مزيد من : ت . (والموجر : من : أو جر فلاناً الرمح إذا طعنه به في فمه) .

(٧) ت : صورة . (٨) ت : بالغرور .

(٩) ت : اختيار . (١٠) ت : بصورة مغتر .

(١١) ت : ليس بمرضى .

معني من جهة أنه يجانب^(١) محلّ السؤال أولاً . [والفرض]^(٢) المستحسن هو الواقع في طرف يشتمل عليه عموم سؤال السائل ، وذلك محمول على استشهاده^(٣) انتشار الكلام في جميع الأطراف ، وعدم وفاء مجلس واحد باستتمام الكلام فيها . فلذا^(٤) فرض المجيب فيستفيد بالفرض فيه التعريف^(٥) على قرب ، ومهما تعرّض^(٦) المجيب للكلام فيما لم يشتمل عليه سؤال السائل ، لم يكن للكلام وجه إلا البناء ؛ إذ له أن يثبت كلاماً في غير محل السؤال ثم يبني عليه محل السؤال ، وليس [ذلك]^(٧) من الفرض وإنما هو بناء .

ولست أرى في^(٨) البناء في المسألة التي فرضناها^(٩) وجهاً ؛ فإنه إذا ثبت [أن]^(١٠) الضمان لا يستقر على المكره ، فكيف يبني عليه عدم القرار على المختار^(١١) الطاعم ، ولا معتمد في التقدير^(١٢) على المختار إلا الاغترار ؟ ، وهو مفقود في [الإيجاب]^(١٣) ، وشرط

(١) ت : عجائب المحل .

(٢) د : والفرض . والمثبت من : ت . (٣) ت : استشعار .

(٤) ت : وإذا فرض المجيب في طرف (٥) ت : التقريب .

(٦) ت : فرض المجيب الكلام . (٧) مزيدة من : ت .

(٨) ساقطة من : ت . (٩) ت : ضربناها مثلاً وجهاً أيضاً .

(١٠) مزيدة من : ت . (١١) ت : على الطاعم .

(١٢) ت : التفرير . (١٣) د : الاختيار . والمثبت من : ت .

البناء جمع فقيه بين ما عليه^(١) البناء وبين محل السؤال .
نعم أساء أبو حنيفة رحمه الله ؛ إذ^(٢) قرر الضمان على من
لا اختيار له إساءة لا ارتباط لها بمأخذ الكلام في صورة الغرور .
١٠٠٧ - ونحن نفرض^(٣) صورة من القرض المستحسن يتبين^(٤)
بها قصارى المقصود ؛ فنقول : إذا سأل السائل عن نفوذ عتق الرهن
فسأله يعمّ المعتق المعسر^(٥) والموسر [و] إذا^(٦) رأى المسئول [فرض
الكلام] في المعسر فمحمل^(٧) كلامه ينسدرج تحت سؤال
السائل ، والفارض يستفيد بالفرض في المعسر أمرين : أحدهما -
دفع أسئلة قد يعتاص الجواب عنها على [البكي]^(٨) الذي
لا تطاوعه العبارة ؛ فإن من أسئلة الخصم سريان العتق إلى ملك
الشريك ، فإذا^(٩) كان يسري سلطانه إلى غير ملك المعتق ، فقد
يبعد^(١٠) عن محل^(١١) ملكه مع صحة عبارته . فإذا^(١٢) وقع
القرض في المعسر ، فلا يلزم^(١٣) في أطراف الكلام سريان العتق ؛

(١) ت : بين محل السؤال ومحل وبين ما عليه البناء

(٢) ت : إذا . (٣) ت تصور صور .

(٤) ت : تين . (٥) ت : والمعسر .

(٦) الزيادة من : ت . (٧) ت : فمحل .

(٨) د : الذكي . والثبت من : ت . (٩) ت : وإذا كان يسري بسلطانه .

(١٠) ت : يبعد ثبوت عن محل . (١١) ت : محل لحكم ملكه .

(١٢) ت : وإذا . (١٣) ت : يلتزم .

فإن عتق المعسر غير سارٍ على أصل^(١) الشافعي . فهذه فائدة .
وأعلى^(٢) منها أن الخصم قد يتمسك في أطراف الكلام في أن^(٣)
قيمة العبد في فرض^(٤) المالية نازلة منزلة العبد ، فليس الراهن
المعتق [مفوتاً على المرتهن]^(٥) غرضه من الاستيثاق بالمالية ،
فلذا^(٦) أقام قيمة العبد رهناً مقامه ، فهو غير معترض على محل
حق المرتهن .

وهذا الفن من الكلام لا حقيقة له ؛ إذ ليس هو معنى^(٧) من
ينفذ عتق الراهن ، فإن عتقه لا ينفذ عند من ينفذه لإمكان
إقامة القيمة مقامه^(٨) ، بل سبب نفوذه صحة عبارته^(٩) وثبوت
ملكه ، فيستفيد الفارض بفرضه دفع^(١٠) هذا الكلام الواقع فضلة
لا أثر لها . [فليكن]^(١١) قصد المحقق إذا فرض مثل ذلك .

١٠٠٨ - والآن نذكر في هذا الفن^(١٢) الغرض الذي استفتحنا
القول في الفرض لأجله ؛ فنقول : يتجه للفارض في المعسر أن يقول :

-
- | | |
|-----------------------------------|-------------------------|
| (١) ت : مذهب . | (٢) ت : وأجل . |
| (٣) ت : بأن . | (٤) ت : غرض . |
| (٥) مزيدة من : ت . | (٦) ت : فإنه إذا أقام . |
| (٧) ت : مبنياً على مذهب من .. | (٨) مقام المقوم . |
| (٩) ت : ثبوت ملكه وصحة عبارته . | (١٠) ت : قطع . |
| (١١) د : وليكن . والمثبت من : ت . | (١٢) ت : الغرض . |

استأصلَ المعتق المعسرُ - لو نفذ عتقه - حقَّ المرتهن بكَماله ،
 مشيراً إلى أنه لا يجد ما يبذله غارماً ؛ فيظهر كلامه من جهة
 الاستئصال والتسبب إلى قطع حق^(١) المرتهن من الاستيثاق بالكلية .

وهنا وقفة محتومة على طالب الغايات ؛ فنقول : من منع نفوذ
 العتق يكتفي بما^(٢) يقرره بأن نفوذ العتق لو قبل منه^(٣) أدى إلى
 قطع حق لازم للمرتهن في عين الرهن^(٤) ، فإذا كفى هذا فأي حاجة
 إلى التعرض لقطع المالية ؟ وحسم الطلب في القيمة يوشك^(٥) لو
 تفتن الفارض أنه^(٦) يقع في المحذور الذي نبهنا عليه الآن .
 وهو النطق^(٧) بما لا اعتناء به ولا وقع له . فإن قال قائل : ما المانع
 من ازدحام علتين في هذه الصورة ؟ إحداهما - قطع المالية بالكلية ،
 والثانية - قطع حق المرتهن عن العين^(٨) المخصوصة ؛ فيكون
 امتناع النفوذ معللاً بعلّةٍ خاصّةٍ وهي قطع المالية ، وأخرى عامة
 وهي قطع الحق عن عين العبد ، [فإن^(٩) هذا مما يعمّ الموسر
 والمعسر . وإنما تتبّعنا^(١٠) هذا الكلام مع فوائد جمّة^(١١) لهذا الغرض .

(١) ت : حق لازم للمرتهن في الاستيثاق . (٢) ت : فيما يقرره بأداء نفوذ .

(٣) ت : به إلى قطع . (٤) ت : المرتهن .

(٥) ت : ويوشك لو لم يفتن . (٦) ت : من أن يقع .

(٧) ت : التلق . (٨) ت : عين مخصوصة .

(٩) ت : فإن هذا الموسر والمعسر . (١٠) ت : سقنا .

(١١) ت : جمّة فيه .

١٠٠٩ - ونحن نقول : هذا ليس بشيء ؛ فإن المالية ليست مرعية في حق المرتهن ، وإنما المعتبر ^(١) حق استيثاقه بعين يتمسك ^(٢) به إذا اعترض ^(٣) له توقعات العسر في الذي يقع في الذمم ، وهو [يأنس] ^(٤) مستوثقا بالعين التي استمسك بها ؛ فهذا غرض الرهن ، وإذا لم يكن الرهن مطالبا بالدين ، فقد خرج عن مقصود الرهن ، ولهذا السرا لا يجوز رهن الدين . نعم لو فرض من الرهن إتلاف الرهن ، فالشرع يتقاضاه أن يقيم قيمته مقامه ؛ إذ مسلك الشرع إثبات الضمان جبرانا لكل فائت ؛ فلا ينبغي أن تعد قضايا الشرع في مظان ^(٥) الضرورات من القضايا الوضعية في تأسيس الأصول .

وهذا يناظر عندي مسلكين ^(٦) في توزيع العوض على مختلفين في أحد شقي العقد عند ميسس الحاجة في شفعة لو ^(٧) فرض تلف أحد العوضين .

١٠١٠ - وقد زل جماهير الفقهاء ، فاعتقدوا التوزيع مقصود العقد

(١) ت : وإنما المعتبر اختصاص استحقاق استيثاقه .

(٢) ت : يتمسك بها . (٣) ت : عرضت .

(٤) غير واضحة في : د . وأثبتناها من : ت .

(٥) ت : مضان . (٦) ت : ملكي .

(٧) ت : أو فرض .

كما نبّهتُ عليه في مسألة^(١) العجوة في (الأساليب) ، وهذا زلل في^(٢) سوء مدرك ؛ فإن العقد ما انبنى على التوزيع ، وإنما هو أمر ضروري أحوج^(٣) إثبات الشفعة إليه ، وهو إذ ذاك أقرب معتبر .

١٠١١ - وإن اعتقد الفارض في الرهن المعسر الفصلَ بينه وبين المוסر صار^(٤) إلى أن الرهن إذا كان موسراً نفذ^(٥) عتقه ، ويلزمه^(٦) إحلال القيمة محلّ العبد ، وإن كان معسراً لا ينفذ عتقه^(٧) لتعذر تغريمه ، وإفشاء الإعتاق فيه^(٨) - لو قدر نفوذه - إلى إبطال اختصاص الرهن باستيثاقه بالكلية ، وشبه [ذلك]^(٩) بتفصيل مذهبه في تسرية عتق الشريك إذا كان موسراً ، ومنع تسريته إذا كان معسراً ، فاتحاد العلة على هذا المذهب أوضح ؛ فإن صاحبه متشوف^(١٠) إلى اعتبار انقطاع علقه الرهن من غرض^(١١) الوثيقة بالكلية ، وليس لبطلان حق الرهن من^(١٢) غير الرهن عنده وقع أصلاً ، ولذلك يبعد^(١٣) عتق المוסر الرهن . فلم ينتظم على المسلكين علّتان عامة وخاصة في صورة الفرض .

-
- | | | |
|-------------------------|--------------------------|----------------|
| (١) ت : مسائل . | (٢) ت : وسوء . | (٣) ت : يحوج . |
| (٤) ت : صائر . | (٥) ت : ينفذ إعتاقه . | |
| (٦) ت : ويلزم . | (٧) ت : إعتاقه . | |
| (٨) ساقطة من : ت . | (٩) مزيدة من : ت . | |
| (١٠) ت : شوف . | (١١) ت : عن حق الوثيقة . | |
| (١٢) ت : عن عين الرهن . | (١٣) ت : بئذ . | |

١٠١٢ - ومما نجريه مثالا^(١) في ذلك أن الشافعي رحمه الله إذا فرض [من هو على مذهبه]^(٢) الكلام في مسألة ضمان المنافع في طرف الإلتلاف ، وطرد ما يرتضيه فيه ، فقد يعتقد الفطن أنه يجتمع^(٣) في هذا الفرض^(٤) معنيان أحدهما - الإقدام على الإلتلاف ، وهو من أقوى^(٥) أسباب الضمان ، ولذلك [اختار]^(٦) الفارض [تعيين هذا]^(٧) الطرف ، وتخصيصه بالكلام المختص به ، وقد اجتمع فيه الإلتلاف والتلف تحت اليد العادية^(٨) ، وهذا أقرب مسلك في تخيل^(٩) اجتماع معنيين لحكم^(١٠) واحد .

١٠١٣ - ونحن نقول فيه : العلة في الضمان الإلتلاف في هذه الصورة فحسب ؛ فإن التلف [الحاصل]^(١١) تحت اليد العادية ، إنما يضمن من جهة اعتداء ذي اليد ومنعه^(١٢) الحق مستحقه ، فصار الضياع الذي وقع مساويا^(١٣) في اطراد منع المعتدي مشبهاً بالإلتلاف^(١٤) ، فإذا تحقق الإلتلاف ، لم يبق لتخيّل التلف على

-
- | | |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| (١) ت : مثلاً . . . | (٢) مزيدة من : ت . |
| (٣) ت : اجتمع . | (٤) ت : الطرف . |
| (٥) ت : عن أجدى . | (٦) د : إخبار . والمثبت من : ت . |
| (٧) د : معتبر لهذا . والمثبت من : ت . | (٨) ت : الضامنة . |
| (٩) ت : تخيل . | (١٠) ت : والحكم واحد . |
| (١١) مزيدة من : ت . | (١٢) ت : يمنع الحق من مستحقه . |
| (١٣) ت : مساوياً . | (١٤) ت : بإتلافه . |

دوام المنع المشبه بالإتلاف معنى ، والإتلاف هو المشبه به ، واعتقاد اجتماع المشبه والمشبه به في صورة واحدة محال .

١٠١٤ - وأنا أشبه هذا المساق من الكلام بمسألة أصولية ذكرناها في أوائل هذا المجموع . وهي قوله ﷺ : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » فقد ذهب ذاهبون إلى أن الصيغة عامة في نفي الكمال^(١) والجواز ، وهذا زلل ؛ فإن العموم إنما يتحقق إذا أمكن اعتقاد اجتماع المسميات تحت قضية اللفظ المقدّر^(٢) عاما ، حتى يكون اللفظ^(٣) شاملا لها . وهذا لا يتحقق فيما فيه الكلام ؛ فإن الجواز إذا^(٤) انتفى ، لم يتحقق مع انتفائه تخيل نفي الكمال إذ من ضرورة نفي الكمال [إجزاء]^(٥) الشيء ، وجوازه على حكم النقصان ، وقد قررنا ذلك عما فيه أكمل مقنع .

١٠١٥ - وقد تبين بمجموع ما ذكرناه^(٦) في تقاسيم الفرض^(٧) أنه لا يكاد يجتمع معنيان وقوعاً يصلح كل واحدٍ منهما لتعليل الحكم الواحد ، ولكن إن لم^(٨) يقع هذا ، ولم يتفق ، فليس في العقل عند النظر في قواعد الشرع^(٩) بالتعبد ما يحيل ذلك .

-
- (١) ت : الجواز والكمال . انظر فقرة : ٢١٤ ، ٣١٨ ، ٤٤٣ . (٢) ت : المقدرة عامة .
(٣) ت : اللفظة شاملة لهما . (٤) ت : لو .
(٥) د : لإجراء . والمثبت من : ت . (٦) ت : أثينا به .
(٧) ت : الفرض . (٨) ت : وإن لم . (٩) ت : الشريعة .

ولو قدرنا وقوع هذا المجوز لما^(١) اقتضى انتفاؤه معنى عدم الحكم؛ إذ الحكم في هذا التقدير مستقل^(٢) بما بقي من المعاني؛ فليس إشعار عدم المعنى بانتفاء الحكم على نحو إشعار ثبوت المعنى بثبوت الحكم.

١٠١٦ - وأقرب مثال فيما نحاوله من الفصل بين الإشعارين أن نقول: العلة المفردة^(٣) المعنوية تناسب الحكم مناسبة الاستقلال بالافتضاء، ولو فرضت علة مركبة من صفاتٍ فقهية^(٤)، فلا يناسب وصف واحد من الأوصاف الحكم واقتضائه مناسبة العلة المفردة^(٥) المستقلة، ولكنه لا يعزى^(٦) عن مناسبة لائقة بالحكم مستمدة^(٧) من قضية فقهية الأوصاف. فلو قدرنا^(٨) عللاً، وقدرنا^(٩) انتفاء جميعها، ولم يرد شرعاً باطراد الحكم مع انتفاء جميع العلل؛ فإن الحكم ينتفي عند ارتفاع العلل جميعاً^(١٠)؛ إذ يستحيل [تقدير]^(١١) بقاء الحكم غير مرتبط بوصف^(١٢) أو علة، وإذا زال بعضها كان لزوال البعض أثر في

(١) ت: فما اقتضى انتفاء معنى واحد لانتفاء الحكم، إلى الحكم في هذا....

(٢) ت: مستقل . (٣) ت: الفردة .

(٤) ت: فقيهه . (٥) ت: الفردة .

(٦) ت: يعزى . (٧) ت: مستمدة من نفيه الأوصاف .

(٨) ت: فرضنا . (٩) ت: وقد قدرنا .

(١٠) ت: جمع . (١١) مزيدة من: ت .

(١٢) ت: بتوقيف .

[النفس] ^(١) بضاهي زوال ترجيح ^(٢) وتأكد . ونحن لا ننكر اجتماع الترجيحات ، وزوال وصف واحد من ^(٣) العلة [المركبة من الأوصاف تتضمن انتفاء الحكم لاختلال العلة] ^(٤) ؛ إذ هي مركبة ، وشرطها تكامل أوصافها ، فكان انتفاء الحكم محالا على [اختلال] ^(٥) العلة أصلا ، ولم يؤثر ^(٦) الوصف الواحد مثلا . ونحن نزيد ^(٧) شبهه في كل الوجوه بآحاد العلل عند [تقدير] ^(٨) اجتماعها ، وإنما أوردناه لانحطاط حظه من الإشعار عن حظ العلة المستقلة عند تكامل الصفات ، فكل ^(٩) وصف من أوصاف العلة عند توافيها على حظ ، وكل علة من العلل التي قدرنا اجتماعها إذا انتفت على حظ من اقتضاء الانتفاء ، فشابه خفاء إشعار انتفاء علة من علل بانتفاء الحكم خفاء إشعار آحاد الصفات عند توافيها بالحكم .

١٠١٧ - وإذا ^(١٠) تقرر ما ذكرناه ، فنقول بعده : إذا طرد المعلل علة فاطردت له ، وهو يعتقد اتحاد العلة ، ولم يقم عنده توقيف

(١) بياض في : د . والمثبت من : ت .

(٢) ت : ترجع . (٣) ت : في .

(٤) مزيدة من : ت . (٥) د : اختلال . والمثبت من : ت .

(٦) ت : نورد . (٧) ت : نريد أن نشبهه .

(٨) د . تقرير : والمثبت من : ت . (٩) ت : وكل صفة من صفات .

(١٠) ت : فإذا .

في ثبوت الحكم عند انتفاء العلة ، فإنه يعتقد لا محالة انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، ويلتزم ذلك . غير أنه لا يلزمه في مراسم الجدل أن يبدي توقيفاً مقتضياً منع^(١) الانعكاس إن كانت العلة لا تنعكس .

١٠١٨ - وهذا^(٢) يستدعي مزيد كشف الآن ، فنقول والله المستعان: قد ذكرنا تردداً في أن العلة إذا امتنع اطرادها بمسألة غير معللة مستندها توقيف ، فهل يتضمن [ذلك] بطلان العلة ؟ وهل يوهي مسلك ظن المستنبط في روم الطرد ؟ فمن سبق إلى اعتقاد كون هذا قاطعاً للطرد لا يقول إذا قام توقيف مانع من الانعكاس ، تضمن ذلك^(٣) بطلان روم الطرد ، وذلك^(٤) الإشعار لا يحط الإشعار بالعكس عن الإشعار بالطرد . على أننا ذكرنا^(٥) أن الطرد لا ينقطع بمواقع الاستثناء أصلاً ، ومن اعتقد انقطاعه ، فقولُه أقرب من قول من يصير إلى أن عدم الانعكاس متضمنٌ بطلانَ الطرد . فليفهم الناظر^(٦) ما يلقي إليه من تفاوت المراتب في مآخذ النظر ، وإن كانت مستوية في عقده ؛ ولهذا المعنى نقول : إذا اعترضت مسألة

(١) ت : مع .

(٢) ت : وهو . . . (٣) مزيدة من : ت .

(٤) ت : وذلك لاخطاط الإشعار بالعكس عن الإشعار بالطرد .

(٥) ت : قد ذكرنا . (٦) ت القامه .

على مناقضة الطرد غير معلة ، فعلى المتمسك^(١) بالعلّة أن يبيّن خروج المسألة المعترضة عن الملاحظات ، والتحاقها بالمستثنيات في أدب الجدل ، وليس على من ألزم عدم الانعكاس أن يبين السبب التوقيفي المانع من الانعكاس ؛ فإن ذلك لو فرض الخوض فيه ، كان^(٢) داعية إلى انتشار الكلام ، والخروج عن الضبط الجدليّ ، وإن كنا نرى أن العلل غير مجتمعة وقوعاً ، وعلى المجتهد فيها أن يبحث عن طرق المناظر^(٣) في الطرد والعكس ، وليس كل ما يلتزمه المجتهد في تردّدات اجتهاده يذكره في مفاوضة من يناظره .

١٠١٩ - فإن قيل : هل يسوغ أن يضع المستدلّ كلامه مبنياً على الدّعاء إلى العكس ؟ . قلنا : لا يستقل في هذا كلامه المطلق ، بل يحتاج إلى^(٤) أن يقرّر معناه ، ويبينّ فساد ما عداه مما انتحله الخصم وادّعاه ، ثم يشير إلى [انتفاء]^(٥) التوقيف المانع من الوفاء بالعكس ؛ فينتظم من مجموع ذلك الدّعاء إلى العكس . لما ذكرناه من الإشعار [الخفي]^(٦) به ؛ وعليه يخرج التعلّق بالعلّة القاصرة حيث يصحّ ، ويظهر بطلان ما يقدرّ متعدّياً ، فيدعو المتمسك^(٧) بالعلّة

(١) ت : المتمسك .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت المناظرة .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

(٦) مزيدة من : ت .

(٧) ت : المتمسك بالقاصرة .

القاصرة خصمه إلى الوفاء بمقتضى العكس . وسيكون لنا إلى ذلك عودة ، إن شاء الله تعالى ، عند الكلام في العلة القاصرة .

فهذا هو الذي أردنا إيراده في حقائق العكس في هذا المقام . وقد يخرج^(١) ذلك في الاستدلال أيضا .

وكل ما ذكرناه معدود عند أصحاب الجدل من عدم التأثير في الوصف .

[الكلام عن عدم التأثير في الأصل] (٠)

١٠٢٠ - فأما ما عدّ من عدم التأثير في الأصل ، فنحن نمثله ونتكلم عليه فنقول :

إذا علل الشافعي منع^(٢) نكاح الأمة الكتابية ، وقال : أمة كافرة ، فلا يحل لمسلم تزويجها^(٣) كالأمة المجوسية ، ولا^(٤) أثر أثر للفرق في الأصل ؛^(٥) فإن الحرّة المجوسية محرّمة ، والتمجّس يستقلّ بإثارة منع النكاح ، والرق مستغنى عنه ، وذكر الرق عديم التأثير في الأصل^(٥) .

(١) ت : يجري ذكر ذلك أيضاً في الاستدلال أيضاً .

(٢) ت : في منع .

(٣) ت : نكاحها .

(٤) ت : فلا أثر للرق في الأصل .

(٥) ساقط من : ت .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

والذي صار إليه المحققون فساد العلة بما ذكرناه .

وذهب ذاهبون إلى أن التمسك بذلك صحيح من جهة أن للرق أثراً^(١) على الجملة في المنع ؛ فذكره مع التمجس ليس عرباً عن إشعار ، وإن كان لا يحتاج إليه ، وزعم هؤلاء : أن هذه الزيادة مع ما فيها من الإشعار بالمنع على خفاء مشبهةً بشهادة شاهد ثالث ، وقد استقلت الحكومة^(٢) بشهادة عدلين ، وهذا غير سديد ؛ فإن الرق في الأصل ليس علةً ، ولا وصفاً لعلّة ؛ فوقع التعرّض له لغوا ؛ ولا^(٣) حكم له ؛ لما فيه من الإشعار على بعد ؛ إذ^(٤) كان لا ينتهض علةً ولا ركناً لعلّة ، وليس هذا كما استشهد به من يصحّح^(٥) ذلك في شهادة الشاهد الثالث ؛ فإن ذلك استظهار في الحكومة ؛ والشاهد الثالث متبهيّ لأنّ يقدر أحدُ الشاهدين الواقعيين ركناً ؛ ولا يتصور أن يقع الرق المجرد ركناً في محاولة التحريم على التعميم ؛ فقد نأى ما نحن فيه عما استشهد به من تقدم ، وتعيّن^(٦) القول قطعاً من سقوط العلة .

١٠٢١ - وما ذكرناه فيه إذا كان للوصف^(٧) أثرٌ على بعدٍ في

(١) ت : للرق على الجملة أثراً .

(٢) ت : الخصومة بشاهدين .

(٣) ت : فلا حكم لما فيه .

(٤) ت : يصح ذلك من شهادة .

(٥) ت : إذا .

(٦) ت : وتعيّن القطع بسقوط العلة .

(٧) ت : لهذا الوصف .

أصل الحكم المطلوب ، وإن كان لا يؤثر في تفصيله ، فأما إذا كان الوصفُ الزائد غير محتاج إليه ، ولم يكن معه ^(١) إشعارٌ نُظر . فإن لم يكن في ذكره غرض ، فهذا ^(٢) لغو لا وقع له ، ولا يُقضى بأنَّه يبطلُّ العلة إذا كانت مستقلةً مع ^(٣) حذف الزيادة ، ولكن ينسب ^(٤) ذاكرها إلى الهذر وذكر ما لا يحتاج إليه ، وهذا في مراسم الجدل كترك السنن ^(٥) والهيئات في العبادات .

ولو ^(٦) كانت العلة تنتقض لو قدر حذف الزيادة ، والزيادة لا إشعار لها ، فهي عند المحققين منحذفة غير عاصمة من النقض . وذهب القائلون بالطرد إلى قبول هذا ورأوا ذلك أولى من الطرد المجرد ، من حيث انطوت العلة على فقه على حال ووجه ^(٧) ؛ ولصاحب ^(٨) هذه الزيادة درءُ النقض .

١٠٢٢ - ونحن نقول : إن كان النقض ينفصل عن ^(٩) محلِّ العلة فذاكرُ العلة غيرُ آتٍ بتمام العلة ، ولا يقع الانفصال

(١) ت : فيه .

(٢) ت : فهو .

(٣) ت : مع تقدير حذف .

(٤) ت : يكسب .

(٥) ت : الهيئات والسر .

(٦) ت : وإن .

(٧) ساقطة من : ت .

(٨) ت وأفادة هذه الزيادة دراء النقض .

(٩) ت : ينفصل بفقه عن محل العلة .

بالزيادة التي أثبتتها ، والعلة باطلة .

وإن كانت المسألة المعترضة ^(١) غير معللة ، فلا ضير في ذكر الزيادة ؛ فإنها منبّهة على كون المسألة المعترضة ^(٢) ملتحقة باستثناء الشارع . وقد جرى ^(٣) التنبيه على ذلك وتقدم .

فهذا ^(٤) تمام القول فيما أردناه .

١٠٢٣ - وعلينا الآن فصل كلام في فصل الأصحاب بين عدم التأثير في الوصف [وعدم] ^(٥) التأثير في الأصل . فنقول : عدّ الجدليّون عدم التأثير في الوصف قولاً في العكس ، كما تفصل . وفسروا عدم التأثير في الأصل ^(٦) بذكر صفة لا تستقل علة ، وعلة الأصل تستقل دونها .

والذي نراه ^(٧) أن القسمين ينشآن من الأصل ؛ فإن ^(٨) فرض الأصل معللاً بعلل ، [فالعلة] ^(٩) الواحدة لا يتضمّن انتفاؤها انتفاء الحكم ، وهذا منشؤه من تعدّد العلة في الأصل . وإن اتحدت العلة جرّ ذلك الانعكاس . والقول في ذلك كما مضى .

-
- (١) ساقط من : ت .
(٢) ت : وهذا .
(٣) د : وبين عدم التأثير . والمثبت من : ت .
(٤) ت : في الأصل قولاً في العكس ، كما تفصل .
(٥) ت : نرى في القسمين منشآن .
(٦) ت : فإذا فرض حكم الأصل .
(٧) د : والعلة . والمثبت من : ت .

فوضح أن تقسيم الكلام إلى الأصل والوصف^(١) لا حاصل له .
١٠٢٤ - ونحن الآن نسرد في بسط^(٢) المقالات كلاماً مجموعاً
في الخلاف والوفاق ، حتى يجدها الناظر مجموعة ؛ فقد^(٣) أطلنا
[التقرير]^(٤) بعض الإطالة . فنقول :

ذهب^(٥) شزيمة إلى اشتراط الانعكاس جملةً . وهذا مذهب
مهجور ، وعلى^(٦) قلة البصيرة محمول ، ولست أعدّها مقالةً
معتدّاً^(٧) بها .

فأما التزام^(٨) الانعكاس مع اتحاد العلّة ، وانتفاء توقيفٍ
مانع منه ، فلا بد^(٩) منه عندنا ، وقد^(١٠) ذهب ذاهبون إلى أنه
لا يلزم^(١١) ؛ لأنّ إشعار النفي كالمنفي^(١٢) ، والمقصود طردُّ خفي
لا استقلال له .

والإنصاف في ذلك أن يقال : إنه لا يلزم^(١٣) في الاجتهاد ،

-
- (١) ت : الوصف والأصل .
(٢) ت : منظر المقالات في الوفاق والخلاف .
(٣) ت : إذ قد .
(٤) د : التقدير . والمثبت من : ت .
(٥) ت : ذهب .
(٦) ت : محمول على قلة البصيرة .
(٧) ت : معتدّة .
(٨) ت : إلزام .
(٩) ت : لا بد .
(١٠) ت : فقد .
(١١) ت : يلتزم .
(١٢) ت : بالنفي . وفي : م كالمنفي .
(١٣) ت : لازم .

والمطالبة به لا تحسن في الجدل ، والمعلل إذا ألزم ، فله الاكتفاء برّد الأمر إلى إيهام في المانع من العكس .

فهذا ببيان المقالات في العكس .

١٠٢٥ - فأما ما به^(١) قوة عدم التأثير في الأصل ، فينقسم إلى مخيل وإلى ما لا يخيل .

فأما الصفة المشعرة إذا كانت علّة الأصل يستقل دونها الحكم^(٢) ، وهي لا تستقل علّة ، فالوجه القطع ببطلانها . ومن الجدليين من لم يبطلها .

وإن لم تكن مناسبة ، [ولا]^(٣) حاجة ؛ فهي من اللغو^(٤) كما مضى .

وإن رام المعلل بها دفع نقض ، فهذا على ما تقدم شرحه ؛ فمن الناس من قبله .

والمختار عندنا أن النقض إن كان فقهياً^(٥) ، لم تغن هذه الصفة . والوجه ذكر الفقه الفاصل بين ما اعترض به وبين محل العلّة . وإن كان الغرض من ذكرها التنبيه على مسألة غير معللة ، فهذا

(١) ت : ما سواه .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) د : فلا ، والثبت من : ت .

(٥) ت : فقيها .

(٤) ت : من فن اللغو .

مستحسن . ولكنه^(١) لا يلزم الذكر في الرأي الواضح^(٢) .

فهذه^(٣) مجامع المذاهب^(٤) . وقد نجز بنجازها القول في
عدم التأثير .

و [الخامس]^(٥) من الاعتراضات فساد الوضع .

١٠٢٦ - وهو على أنحاء وأقسام . [وحاصل]^(٦) القول فيه
يحصره نوعان :

أحدهما - أن يبينَّ المعارض أن القياس موضوع على خلاف
ما يقتضيه ترتيب الأدلة .

وهذا يشمل فنونا . وقد^(٧) تقدم القول فيها : أحدها - أن يكون
على مخالفة الكتاب ، والآخر أن يكون على مخالفة السنة ؛ والكتاب^(٨)
والسنة مقدمان على قياس^(٩) المستنبط ، وكذلك القول في الخبر
الذي ينقله الآحاد على الصحة المألوفة في أمثالها ؛ فخير الواحد
مقدم كما تقدم ذكره .

(١) ت : ولكن .

(٢) ت : فهذا .

(٣) د : وهذا . والمثبت من : ت .

(٤) ت : فالكتاب .

(٥) مزيد من عمل المحقق .

(٦) ت : الأصح .

(٧) ت : المقالات .

(٨) ت : قد .

(٩) ت : القياس .

ومن هذا الفن محاولة الجمع بالقياس بين شيئين فرّق بينهما^(١) الخبر ، أو محاولة الفرق^(٢) بين شيئين اقتضى الخبر^(٣) الجمع بينهما .

ولا معنى لتعديد وجوه المخالفات ؛ فإنها ترتبط بالتزام عدّ مقتضيات الشرع ؛ ولا معنى للإسهاب بعدها .

ويكفي فيما نرومه أن القياس إذا خالف وضعه موجب متمسك في الشرع ، هو مقدّم على القياس . والقياس مردود فاسد الوضع [فهذا أحد النوعين]^(٤) .

١٠٢٧ - والنوع الثاني - أن يقع المعنى الذي رَبطَ القياس الحكمَ به مشعرا بنقيض قصد القياس . وهذا بالغ في إفساد القياس ، وهو زائد على^(٥) إفساد القياس على الطرد . وقد قدّمنا أن الطرد إنما^(٦) يُردّ من جهة أنه لا يناسب الحكم ، ولا يشعر به ، [فالذي لا يشعر به]^(٧) بل يشعر بخلافه ، [أولى]^(٨) أن يسرد . وهذا

(١) ت : الخبر بينهما .

(٣) ت : الحديث .

(٢) ت : التفريق .

(٥) ت : في الفساد على الطرد .

(٤) مزيدة من : ت .

(٧) مزيدة من : ت .

(٦) ت : مردود من جهة ...

(٨) د : فأولى . والمثبت من : ت .

كذكر سبب يشعر^(١) بالتغليظ في روم تخفيف أو على^(٢)
العكس من ذلك .

مسألة :

١٠٢٨ - إذا اعتبر القاييس القصاص بالدية في الثبوت على
الشركاء حيث ينبغي ذلك ، أو اعتبر الدية بالقصاص في السقوط
حين^(٣) يلتمسه ، أو قاس الحد على المهر [في طلب الثبوت أو
المهر على الحد]^(٤) في محاولة السقوط - فقد أطلق طوائف من
الجدليين أقوالهم بفساد القياس ، صائرين إلى أن العقوبات تدرأ
بالشبهات ، وأروش الجنایات تثبت بالشبهات^(٥) ؛ فاعتبار أحد
البابين بالآخر^(٦) فاسد الوضع .

١٠٢٩ - وسنبين^(٧) القياس الصحيح باعتبار^(٨) ما يسقط
بالشبهة [بما]^(٩) لا يسقط بها ، أو على العكس . وهذا أطلقه
حذاق^(١٠) في كتبهم ، وليس الأمر عندي كذلك على الإطلاق ؛

(١) ت : مشعر .

(٢) ت : حيث .

(٣) ت : مع الشبهات .

(٤) ت : ومنه .

(٥) ت : ومضى .

(٦) ت : وبما يسقط .

(٧) ت : الحذاق .

(٨) ت : الحذاق .

(٩) ت : الحذاق .

(١٠) ت : الحذاق .

فإن المهرَ وإن كان قد^(١) يجب مع الشبهة ، فلا يقضي الشرع بثبوته أبداً ، ولكنه قد^(٢) يسقط في بعض الأحوال ، [وكذلك القصاص] فإن^(٣) كان يتعرض للسقوط بالشبهة ، فلا شك أنه [يجب]^(٤) في بعض الأحوال . فإذا تعرض القاييس لحالة يقتضي حكمُ الإخالة فيها اجتماعَ القصاص والدية في السقوط ، وإجماعهما في الثبوت - فقد^(٥) تعرض جارياً^(٦) لتبيين الرشاد والسداد ، وليس يلتزم القاييس^(٧) في التفصيل قياس باب القصاص على باب الدية ؛ فلو^(٨) حاول ذلك ، لكان مبطلاً .

فتحصل من مجموع ذلك أن المتبع في هذا أن اعتبار الباب بالباب مع افتراقهما في أصل الوضع محال متناقض^(٩) لما عليه وضع الشرع .

وذلك إذا التزم الجامع أن يجب القصاص حيث تجب الدية ، أو تسقط الدية حيث يسقط القصاص .

١٠٣٠ - فأما إذا كان القياس جزئياً ناصباً على بعض الصور ،

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : ولكنه يسقط .

(٣) مزيد من : ت . (٤) ت : وإن .

(٥) مزيد من : ت . (٦) ت : وقد .

(٧) جارياً على سنن السداد ، وليس . (٨) ت : القياس .

(٩) ت : ولو . (١٠) ت : مناقض .

فينظر^(١) في الجامع ، فإن أخال وصحَّ على الطرد حكم بصحته .
وإن لم يخل أو صادف صورةً يقتضي وضع الباب مفارقة أحدهما
الثاني في صورة الجمع ، فالقياس فاسد في وضعه .

وعلى هذا النسق لا يطلق القول ببطلان قياس الرخص على
الوظائف الثابتة^(٢) ، ولا ننكر أيضا عكس ذلك .

١٠٣١ - والغرض من مضمون هذه المسألة أن افتراق البابين
على الجملة فيما^(٣) نحن فيه ليس^(٤) يوجب افتراقهما أبدا ،
بل إن أطلق ذلك ، فالمراد^(٥) به الافتراق في خصوص أحكام في
صورة^(٦) معينة ؛ فليجتنب الجامع في جمعه محلَّ افتراق البابين ،
وليُلتزم^(٧) مع هذا الاجتناب شرائط الأقيسة ؛ فهذا الرشد ، والمسلك
القصد .

و [السادس]^(٨) من الاعتراضات

القلب .

١٠٣٢ - وهو ينقسم إلى قلب فيه التصريح بالحكم ، وإلى
قلب وضعه إبهام الغرض .

(١) ت : نظر . (٢) ت : العامة . (٣) ت : في أمثال ما نحن فيه .

(٤) ت : لا . (٥) ت : والمراد . (٦) ت : صور .

(٧) ت : وليتزم مع هذا الاختيار .

(٨) زيادة من عمل المحقق .

فأما القلب الصريح ، فقد مثله أهل هذا الشأن ؛ [بأن]^(١) الشافعي إذا قال : عضو من أعضاء الطهارة^(٢) ، فلا يتقدّر الفرض فيه بالربع قياساً على سائر الأعضاء ؛ فيقول الحنفي : عضو من أعضاء الطهارة^(٣) ، فلا يكتفى فيه بما ينطلق عليه الاسم قياساً على سائر الأعضاء ، وهو^(٤) مما ظهر فيه الاختلاف .

١٠٣٣ - فذهب ذاهبون إلى ردّه ؛ وتمسكوا بأن ما جاء به القلب ليس مناقضاً لمقصود المعلل . ومقصود^(٥) المعلل نفى التقدير بالربع ، وضدّه أن يتقدّر بالربع ، فلا^(٦) يستمكن القلب من ذلك أبداً ؛ فإن أصل المعلل والقلب واحد ، ولا يتصور أن يشهد أصل واحد على التصريح بنقيضين ، وإن فرض أجزاء ذلك ، فالأصل يشهد لأحد الوجهين دون الثاني ؛ فالقلب إذا حائد عن مقصد^(٧) المعلل ومحلّ العلة ، وهو في حكم معارضة في غير محلّ التعليل . والمعارضة إذا لم تجر على المناقضة المحققة بموجب العلة ؛ فهي غير قاذحة لوقوعها مجانبية لمقصود العلة .

١٠٣٤ - ومن قال : إن القلب قاذح ، استدلّ بأن العلة وقلبها في الصورة التي ذكرناها^(٨) مشتملان على حكيمين لا سبيل إلى

(١) د : فإن . والمثبت من : ت .

(٢) ت : الوضوء . (٣) ت : وهذا . (٤) ت : إذ مقصوده .

(٥) ت : ولا . (٦) ت : مقصود . (٧) ت : ضربناها .

الجمع بينهما ؛ فإن من يكتفي بالاسم لا يقدر ، ومن يقدر لا يكتفي بالاسم ، فإذا ^(١) كان كذلك ، فقد تحقق اشتغال العلة والقلب ^(٢) على أمرين لا يتأتى التزام جمعهما على الموافقة ، فكان ذلك كالتصريح بالمناقضة .

١٠٣٥ - ثم للقلب عند القائل به مرتبة ^(٣) على المعارضة من جهة أن العلتين المتعارضتين تعتزي كل واحدة منهما إلى أصل لا يشهد للعلّة الأخرى ، والأصل متحد في العلة وقلبها ، [فكان ذلك أبين] ^(٤) في التناقض .

ومن أسرار هذا أن القالب لا يأتي ^(٥) بالقلب وهو يجوز كونه متعلقاً بما يريد . ولو كان ^(٦) رام ذلك ، لكانت العلة قلباً لما يبغيه ؛ فإن كان القلب قادحاً من جهة كونه قلباً ، فعلة الخصم قلب القلب ^(٧) ؛ فإذا وضع القالب على الإبطال ، وهو في حكم معارضة الفاسد بالفاسد ، وإبانة عدم شهادة الأصل على المراد ^(٨) . فالعلة ^(٩) إذا عورضت بأخرى ، فلا يمتنع ارتباط الحكم بإحداها ^(١٠)

-
- | | |
|-------------------|---|
| (١) ت : وإذا . | (٢) ساقطة من : ت . |
| (٣) ت : مزية . | (٤) د : فكان ذلك بين ، والمثبت من : ت . |
| (٥) ت : يتأتى . | (٦) ت : إذ لو رام . |
| (٧) ت : للقلب . | (٨) ت : السداد . |
| (٩) ت : والعلّة . | (١٠) ت : بإحداهما . |

لترجيح ، كما سيأتي مفصلاً ، إن شاء الله تعالى . فهذا مغزى قول
الفريقين .

١٠٣٦ - ونحن نقول : ما وقع الاستشهاد به في حكم مسح الرأس
باطل [لا]^(١) من جهة القلب ، ولكن من جهة جريان الكلام
من الجانبين طرداً ؛ فإن إطلاق اسم العضو لا يشعر بمقصود المعلن
ولا مقصود^(٢) القلب ؛ فخرج الكلامان عن رتبة الإشار ،
ووقعا طردين .

فإن قيل : إن لم^(٣) [يستد]^(٤) القياس المعنوي ، فهلاً قدر
أحد الكلامين شبهاً^(٥) ، وهلاً^(٦) قدرًا شبهين متعارضين .
قلنا : ما نرى الأمر كذلك ؛ فإن أعضاء الوضوء غير متشابهة ،
لا في أقدار محلّ الفرض ، ولا في كيفية تأدية الفرض ؛ إذ بعضها
مستوعب ، وبعضها غير مستوعب ، وبعضها مغسول ، وبعضها
ممسوح . فإذا قال القائل : عضو من أعضاء الطهارة ، فلا يتقدر
فرضه بالربع - فليس الذي جاء به من الشبه^(٧) في شيء ؛ إذ ليس

(١) زيادة من : ت . (٢) ت : بمقصود .

(٣) ت : إذا لم .

(٤) د : يستد ، ت : بدون نقط . ولعل الصواب : يستد كما اخترنا .

(٥) ت : تشبيها . (٦) ت : أو هلاً قدرًا جمعاً .

(٧) ت : المشبه .

في عضو من الأعضاء ما ينافي تقديراً^(١) ، وإنما لها أوضاع في الشرع وفاقية ، وهي^(٢) في وضع الشرع على التقارب^(٣) ، فمن ينبغي شهاً^(٤) في التسوية في نفي ، أو إثبات ، فليس كلامه^(٥) واقعاً في مظنة التشبيه ، فإن عاود معاوداً بأن الأعضاء الثلاثة ، التي هي أصل القياس متساوية في عدم التقدير بالربع ، والمطلوب^(٦) التشبيه في هذه الخصلة - قيل له : هي وإن لم تتقدر ، ففرضها^(٧) مختلف الأقدار في وضعها ، فلم^(٨) يتأصل فيها شبهة^(٩) في ثبوت ولا نفي ، وما [يتخيله]^(١٠) القائل على بعد يصادمه ما تقرر من وقوع فرائضها على التفاوت في الشرع ، والتمسك^(١١) بما لم يقع في جميعها لا حاصل له ؛ إذ^(١٢) لم يقع في الوجه واليدين ما وقع في الرجلين ، ولم يقع في الرجلين ما وقع في الوجه واليدين ؛ لما ذكرناه من ابتناء الأصل على التفاوت ؛ فلم يتفق^(١٣) الربع في الرأس ، ولا يقع في سائر الأعضاء .

(١) ت : تقدراً .

(٢) ت : وهو .

(٣) ت : التوافق .

(٤) ت : تشبيهاً .

(٥) ت : فليس واضحه كلامه في مظنة . . .

(٦) ت : والمطلوب منه .

(٧) ت : فرضها بالربع مختلفة . . .

(٨) ت : ولم .

(٩) ت : تشابه .

(١٠) د : يحيله . والثبت من : ت .

(١١) ت : والتمسك .

(١٢) ت : إذا .

(١٣) ت : فلم يمنع أن يتفق .

١٠٣٧ - نعم . لو قال القائل : ورد ذكر الرأس محلاً للمسح ، وثبت بالسنة المأثورة أن الاستيعابَ غير واجب ، ولم يثبت توقيف في مقدار ، والتقدير استنباط واعتبار ، [والتحكم] ^(١) به محال ؛ فيبقى اسمُ المسح مطلقاً مع بطلان المصير إلى طرفي الاستيعاب والتقدير ، فيتعين والحال هذه حملُهُ على أقل مقتضيات الاسم .

فهذا مسلك حسن بالغ في المسألة ؛ ولكنه ليس من القياس بسبيل ، وإنما هو متلقى من الكتاب والسنة ، وإبطال [الاحتكام] ^(٢) بالتقدير ؛ فليس ^(٣) قياساً ، ولا يستقل في هذا الطريق ظاهر الكتاب ، ولا يقتضي ^(٤) ما نُقل أن النبي عليه السلام مسحَ بناصيته وظاهر ^(٥) عمامته ، ولا يختص ^(٦) بإبطال مذهب الخصم في التقدير ، بل لابد من التعرض لإبطال اشتراط الاستيعاب بالسنة ، وإبطال التقدير ، وإذا بطل وانحسم جواز فهم كل واحدٍ منهما من ظاهر الخطاب ، لم يَبْقَ للمسح مصرف ^(٧) إلا التنزيل على أقل مقتضى التسمية . وأين يقع هذا من القياس ؟ وإنما هو مسلكٌ بدعٌ جداً لا يُعهد له نظير .

(١) د : والحكم . والمثبت من : ت . (٢) د : الأحكام . والمثبت من : ت .

(٣) ت : ليس . (٤) ت : مقتضى .

(٥) ت : وعلى . (٦) ت : يحصر .

(٧) ت : صرف .

١٠٣٨ - فإن قيلَ : لو قدرَ التعليل الذي ذكرتموه مثلاً مخيلاً مناسباً ، وقدرَ القلب مناسباً في غرضه ، فماذا كنتم تقولون ؟ قلنا : هذا أولاً لا يتصور . فليشق الفاهم بهذا ؛ فإن الأصل الواحد لا يجوز أن يدلّ على حكمين نقيضين ويشعر بكل واحدٍ منهما .

وإذا كان لا يتفق وقوع الشيء ، فلا^(١) معنى لتقديره بفرض الكلام عليه . فإن كانت إخاله ، فإنها تختص بالعلّة ، ويقع القلب طرداً ، ويختص بالقلب ، وتقع العلة طرداً ، ثم يبطل ما وقع طرداً . ولا معنى والحالة هذه لابتغاء مسلك في البطلان وراء ما ذكرناه ؛ فإن الطردَ ليس على^(٢) صيغ الأدلة حتى يتوقع فيه اعتراض ، وإنما هو دعوى عرية بمثابة دعوى المذاهب .

١٠٣٩ - ولو تكلف متكلف في محال الأشباه استمسك المعلن والقالب بوجهين من الشبه يطابق في طريق^(٣) الظن كل وجه^(٤) من الشبه مراد صاحبه في الوجه الذي أبداه معللاً أو قالبا - فهذا إن تشبثوا^(٥) به موضع الكلام ، وتلتبس به^(٦) الحظوظ المعينه^(٧) بالمراسم الجدليّة ، فلا يشك ذو نظر أن القلب لا يعارض العلة

(١) ت : ولا معنى لتقديره وفرض ...

(٢) ت : من صيغ . (٣) ت : طرق .

(٤) ت : كل شبه . (٥) ت : شيوأ .

(٦) ت : فيه . (٧) ت ، هامش د : المعنوية .

معارضة المضادة ومناقضة النفي للإثبات^(١) ، بل^(٢) يقع القلب للعلّة^(٣) في طرفين ؛ فيتجه من طريق الجدل إذا كان المسئول هو المقلوب عليه أن يقول^(٤) للسائل : لِمَ تتعرض لمقصود علي ؟ وأنت محمول على حصر كلامك في الاعتراض على مساق كلامي ، ممنوع عما يكون فرضا^(٥) وتخصيصاً للكلام بجانب من جوانب المسألة . فهذا وجه لائح من وجوه^(٦) الجدل .

١٠٤٠ - وإن قال السائل : اتباع المقاصد أولى من التمسك بالصيغ والألفاظ ؛ فالعلّة^(٧) وقلبها يعسر الجمع بينهما مذهباً ومعنىً ، والمعارضة المناقضة على التصريح إنما كانت اعترافاً من جهة استحالة الجمع بينهما وبين العلة ، وإذا^(٨) تحقق عسر الجمع بين مقتضى العلة وموجب القلب ، كان القلب في وجه قدح المعارضة كالمعارضة .

وقد تحقق هذا النوع من الكلام بأن^(٩) المجتهد إذا استنبط علة لعمل^(١٠) أو فتوى ، وعن له وجه من القلب ، فلا يحلّ له

-
- | | |
|---------------------------|----------------------------|
| (١) ت : والإثبات . | (٢) ت : ثم يقع . |
| (٣) ت : والعلّة . | (٤) ت : يقول المعلل . . . |
| (٥) ت : فرضاً وصفاً . | (٦) ت : طريق . |
| (٧) ت : والعلّة وقليلها . | (٨) ت : فلذا . |
| (٩) ت : فإن . | (١٠) ت : للعمل أو الفتوى . |

إمضاء الاجتهاد بموجب العلة ، [ما لم ^(١) يدفع القلب ، وإذا كان كذلك ، فشرط سلامة العلة السلامة من القلب ، والمسئول قد التزم الإتيان بعلّة سليمة من ^(٢) الاعتراضات ، فعليه ^(٣) الوفاء بالمتزّم ، ويقع القلب على هذا التقدير مطالبةً بتسليم العلة عما يقدح فيها . وإذا اتّجه هذا المسلك المعنوي ، لم تقف له تلفيقات الجدليين .

١٠٤١ - وما ^(٤) يحقق الغرض والمقصد منه أن منصب السائل في وضع الجدل يمنعه ^(٥) من الدليل ، ويحصر كلامه في التعرض للاعتراضات ، ثم إذا عارض علة المسئول بعلّة ، فهو في مقام المستدلين ، ولكن قبل ذلك لوقوع ^(٦) ما أتى به اعتراضا .

١٠٤٢ - فهذا منتهى كلام الجدليين ، وأصحاب المعاني من الأصوليين . ولى بعد المسلكين نظر آخر وهو مختاري .
فأقول :

إن كان مضمون القلب تعرضاً لطرد ^(٧) لا يناسب مضمون

(١) د : بما لم . والثبت من : ت . (٢) ت : عن .

(٣) ت : وعليه . (٤) ت : والذي يحقق .

(٥) ت : منعه من الدليل وحصر كلامه . . .

(٦) ت : بوقوع . (٧) ت : لطرف .

العلة من طريق المعنى ، ولكن اتفق مذهب الخصم^(١) في الطرفين على مقتضى في نفي أو إثبات ، ولا^(٢) يمتنع أن يفرق بينهما فارق ، فيثبت أحدهما وينفي الثاني ، ولكن القائل قائلان ، أحدهما - يثبت أمراً^(٣) ، والثاني - ينفيه . ولو قدر مصير صائر إلى إثبات أحدهما ونفي الثاني - لم يكن ذلك متناقضاً . فلوذا وقع القلب والعلة على هذا النسق ، فالقلب فارض ، وقلبه غير قاده [لا]^(٤) جدلاً ولا معنى ؛ إذ لا تعلق لواحد من الطرفين بالثاني ، وكان^(٥) المستول فرض الكلام في طرف ، وفرض السائل الكلام في طرف آخر ، وهذا ممنوع لا شك فيه ، ويمكن أن تمثل [هذا]^(٦) بما قدمناه في^(٧) العلة والقلب في مسح الرأس ، لو أخذنا بكونهما شبيهين ؛ فإنّ المعلل قال في حكم علته : لا يتقدّر الفرض بالربع ، وقال القلب : لا يكتفى بالاسم [ولا يمتنع من طريق المعنى ألا يتقدّر بالربع ، ولا يكتفى بالاسم]^(٨) ، وهذا يقوى جداً إذا صح مذهب معتبر غيرهما ، والأمر كذلك في المسح ؛ فإن مالكا رضي الله عنه

(١) ت : التخصيص .

(٢) ت : يثبت أمرا فيهما ، والثاني ينفيه فيهما .

(٣) ت : فكان .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

(٦) زيادة من : ت .

أوجب الاستيعاب^(١) ؛ فلا ينتهز اتفاق مذهبي [الخصمين]^(٢) في الطرفين على نفي وإثبات^(٣) سببا في توجه الاعتراض ، إذا لم يكن الكلام^(٤) في وضعه قادحا . فأما إذا كان في القلب تعرض من طريق المعنى لمناقضة مقتضى العلة أصلا وسياقا^(٥) وتفريعا ، فهذا إذ ذاك قدح من جهة تلاقي العلة والقلب على قضية التناقض ضمنا ، وإن لم يتلاقيا صريحا . وهذا بمثابة^(٦) قول القائل : مكث في محلّ مخصوص ؛ فلا يكون قربةً لعينه^(٧) كالوقوف بعرفة ، وغرض المعلن^(٨) اشتراط الصوم في الاعتكاف ، ولكنه لم يستمكن من^(٩) اشتراط ذلك صريحا ؛ لأنه لو صرح به لم يجد أصلا .

فإذا قال الشافعي : مكث ، فلا يشترط في وقوعه قربةً صوم كالوقوف بعرفة^(١٠) . فهذا القلب لم^(١١) يتعرض للعلة تعرضا بيّنا ؛ فكان قادحا .

(١) ت : الاستغراق .

(٢) د : الخصم . والثبت من : ت . (٣) ت : أو إثبات .

(٤) ساقطة من : ت . (٥) ت : أو أسبابا .

(٦) ت : يمثل بقول . (٧) ت : بنفسه .

(٨) ت : وغرض المعلن التعرض لاشتراط .

(٩) ت : من التصريح باشتراط الصوم ، لأنه . . .

(١٠) ساقط من : ت . (١١) ساقطة من : ت .

١٠٤٣ - والقول المضابط في ذلك أن قول القائل^(١) لا يستقل بإثبات مذهبه من جهة أنه لا يكتفي بانضمام كل^(٢) عبادة إلى الاعتكاف ، ولكن لم يتأت له التصريح ، فأبهم^(٣) ، وأثبت^(٤) طرفاً من المذهب . فإذا استمكن القادح تصريحاً في^(٥) مصادمته فيما [شُبِّه]^(٦) به تلويحاً ، كان ذلك قلحاً معيناً .

١٠٤٤ - وفي القلب شيء^(٧) يجب التنبيه له ، وهو أن الصوم عبادة مستقلة ؛ فوقوعها شرطاً بعيد ، وهي عبادة معينة^(٨) في ذاتها ، والخصم لا يكتفي بانكفاف المعتكف عن المفطرات حسب اكتفاء المصلّي الصائم^(٩) بالإمساك . والذي وقع القياس عليه لا يشترط فيه قرينة مستقلة ، بل هو ركن من عبادة ، فكان لزوم القلب متّجهاً^(١٠) .

١٠٤٥ - ولو علّل الشافعي بما ذكرناه على صيغة القلب ، فقال : مُكثُّ في مكان مخصوص ، فلا يشترط في وقوعه قرينة صوم كالوقوف بعرفة .

-
- | | |
|--------------------------------|--------------------|
| (١) ت : الملل . | (٢) ت : ذكر . |
| (٣) ت : وكأنه أثبت . | (٤) ت : من . |
| (٥) د : نسب . والمثبت من : ت . | (٦) ت : سرّ . |
| (٧) ت : معنية . | (٨) ساقطة من : ت . |
| (٩) ت : متوجها . | |

فقال الحنفى^(١) : فلا يقع بمجرد قربة كالوقوف بعرفة ؛ فهذا معترض^(٢) لعلّة الشافعي من جهة أن متضمّن القلب [إنكار]^(٣) وقوع المكث المحض قربة ؛ فعلى الشافعي أن يدرأ هذا القلب ، ودروؤه ممكن ، بأن يقول : الوقوف جزء في^(٤) عبادة ، وليس الاعتكاف من الصوم ، ولا الصوم من الاعتكاف ؛ إذ ليسا^(٥) عبادةً واحدةً ، واشتراط^(٦) عبادة في عبادة بعيد ، خلا الإيمان ؛ فإنه أصل ، ولا يُعقل ملابسة فرع دونه ، وليس القلب في صورته [مبطلاً إبطالا]^(٧) لا يستدرك كالتنقض ؛ فإنه لا ينفع بعد اتجاّاه فرق ، ولا تعليل ؛ فإن القلب^(٨) وإن اتجه ، فهو في معرض المعارضة ، وإذا عورضت علّة المجيب ، وتمكّن من إبطال ما عورض به وترجيح^(٩) علّته وإن^(١٠) سلمت العلّة ، واندفعت المعارضة .

فهذا منتهى الكلام في القلب المصرح به .

١٠٤٦ - فأما^(١١) القلب المبهم ، فينقسم قسمين : أحدهما - إبهام

(١) ت : السائل الحنفى : لا يقع قربة بمجرد .

(٢) ت : معترض أيضاً لعلّة .

(٣) د : إمكان . والثبت من : ت . (٤) ت : من .

(٥) ت : ليستا . (٦) ت : فاشتراط .

(٧) مخروم من : د . والثبت من : ت .

(٨) ت : بل القلب . (٩) ت : أو من ترجيح .

(١٠) ساقطة من : ت . (١١) ت : وأما .

في غير تسوية ، والآخر - إيهام بالتسوية .

فالإيهام^(١) من غير تسوية مثل^(٢) أن يقول الحنفي : صلاة
شرع فيها الجماعة ، فلا يثنى^(٣) فيها الركوع في ركعة واحدة^(٤)
قياساً لصلاة الخسوف على صلاة العيدين . فيقول القالب^(٥) :
فجاز أن تختص بزيادة كصلاة العيدين ، إذ فيها تكبيرات زائدة ،
فهذا قلب مبهم .

١٠٤٧ - والقاضي رحمه الله قضى بإبطال هذا القلب ، وذكر
وجوها [نسردها]^(٦) ونتبّعها . منها : أنه قال : هذا الذي ذكره
القالب ينقلب^(٧) عليه ؛ فإن المعلن يقول : لا^(٨) تختص بزيادة
وهي^(٩) ركوع . وإذا كان كذلك ، فالقلب لو كان قادحاً^(١٠) ،
لوجب أن يفسد من حيث يقدر إذا أمكن قلب القلب ، وإذا فسد
لم ينقدح^(١١) .

وهذا الذي ذكره غير سديد ؛ فإن هذا الذي فرضه قلباً للقلب

-
- (١) ت : فأما الإيهام .
(٢) ت : فمثل .
(٣) ت : يثنى .
(٤) ساقطة من : ت .
(٥) ت : الشافعي فيشرع فيها مزيد شعار كصلاة العيد .
(٦) د : نسردها . والثبت من : ت .
(٧) ت : منقلب .
(٨) ت : فلا .
(٩) ت : هي ركوع . فإذا .
(١٠) ت : خارجاً فيجب .
(١١) ت : يقدر .

هو إعادة العلة ، وليس أمراً زائداً عليها ، ولا قلباً في عالم الله تعالى إلا^(١) وهو بهذه الصفة ، وغرض القلب أن يورد ما يقتضي تعارضاً ، وإذا ذكر المعلن علة في معرض القلب ، فهو [مقرر]^(٢) لوجه التعارض وهو القادح ، وهو^(٣) بمثابة ما لو عورضت علة^(٤) بعلة أخرى ، فأعاد المجيب علة على صيغة المعارضة لما^(٥) عورض به ، فثمره هذا اعترافه بتعارض العلتين .

١٠٤٨ - وما تمسك به القاضي أن قال^(٦) : المصرح مُرجح على المبهم ، فلو قدر القلبُ معارضةً ، لوجب سقوطه من جهة [ظهور ترجح الصريح]^(٧) عليه .

وهذا غير سديد أيضاً ، فإن ما ذكره إن^(٨) كان وجهها في الترجيح ، فقد يعارضه ترجيح أقوى منه ، فربَّ مُبهم أفقه من صريح ، فلا ينبغي أن يحتكم بتقديم كل صريح على كل مبهم ، ويُردُّ^(٩) الأمر في هذا إلى منازل الترجيح ، وفي المصير إلى هذا قبول القلب ، والنظر إلى الترجيح .

(١) ساقطة من : ت .

(٢) د : مقرر . وعبرة ت : مقرر به . (٣) ت : وهذا .

(٤) ت : علة . (٥) ت : بما . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) د : من جهة التصريح عليه . والمثبت من : ت .

(٨) ت : وإن . (٩) ت : وليردد .

١٠٤٩ - ومما تمسك به القاضي أيضا أن قال : المبهم قاصر النظر والمصرّح تام النظر ، ولا يعارض نظر قاصر نظراً تاماً ؛ فإن النظر القاصر لا يناط به حكم .

وهذا تلبيسٌ ؛ من جهة أن القالبَ ناط بقلبه ما يجوز أن يكون معتقداً مستقلاً ، ومذهباً تاماً^(١) في النفي والإثبات ، وإنما يقصر الاجتهاد [ما لا]^(٢) يشعر بمذهب تام^(٣) مستقلّ ، ثم غرضه [مما]^(٤) أتى به القدح ، فإذا ظهر^(٥) ما أتى به القادح تلاقي القلبُ والعلة على قضية المناقضة ، فقد ظهر غرض القادح .

١٠٥٠ - فإن قيل : فما المرضي عندكم ؟

قلنا : قدّمنا أنه لا يجري في مواقع الظنون علةٌ وقلبها إلا وهما طرديان^(١) ، أو أحدهما طردي ، وإن كانا معنويين ، فلا تلاقي بينهما ، بل يقعان في طرفين لا يمنع^(٢) إثبات أحدهما ونفي الثاني ، فإن^(٣) تلاقيا على قضية متناقضة^(٤) ، فلا بد أن يكونا طرديين ، أو يكون أحدهما فقهياً ، والثاني خليئاً عن الفقه .

(١) ت : تاماً مفهوماً . (٢) د : وما يشعر . والمثبت من : ت .

(٣) ت : ساقطة من : ت . (٤) د : بما . والمثبت من : ت .

(٥) ت : فإذا ظهر تلاقي العلة والقلب على قضية المناقضة .

(٦) ت : طردان . (٧) ت : لا يمنع .

(٨) ت : وإن . (٩) ت : مناقضة ولا .

نعم . قد يفرض الفطن في مجال الأشباه احتمال كل^(١) واحد منهما على شبه . فإن اتفق ذلك ، فالقلب - وإن كان مُبهماً - إذا ناقض ، فقد عارض ، فيتعين الاعتناء^(٢) بدفعه بما يندفع^(٣) به معارضة العلة . فهذا قسم من الإيهام في القلب .

١٠٥١ - فأما^(٤) القسم الثاني - وهو قسم التسوية ، فمثاله^(٥) أن يقول الحنفي في طلاق المكره : مكلف قاصدٌ إلى لفظ الطلاق فأشبهه المختار .

فإذا^(٦) قال الشافعي : فيستوي إقراره وإنشاؤه كالمختار ، فهذا الفن مختلف فيه .

وكل ما ذكرناه في القلب المبهم الذي لا تسوية فيه يعود في ذلك ؛ فإن التسوية لا بدّ فيها من الإيهام ، وقد أخذ فصل الإيهام [بحظه]^(٧) ولقالب التسوية مزية يتعرّض لها ؛ فإن الشيثين اللذين سوى القالب بينهما لو فصل غرضه فيهما ، لكان مطلوبه مناقضا لحكم الأصل ؛ فإن الشافعي [يبغي]^(٨) بالتسوية بين إقراره وإنشائه

(١) ت : كل . (٢) ت : الاعتبار .

(٣) ت : يدفع . (٤) ت : وأما .

(٥) ت : ومثاله . (٦) ت : وإذا .

(٧) محرومة من : د . وعبرة ت : بحظه ولقلب .

(٨) د : يقضى . والمثبت من : ت . وعبرة ت : الإقرار والإنشاء .

ألا يقع الإنشاء ولا ينفذ في^(١) الفرع كما لا ينفذ الإقرار ، وهما جميعاً نافذان في الأصل .

فصار صائرون ممن يقبل القلب المبهم إلى ردّ التسوية لهذا المعنى .

١٠٥٢ - والأستاذ أبو إسحاق - رحمه الله - يختار قبول قلب التسوية ، ويقول : غرض القالب^(٢) التسوية المبهمة ، وهي على^(٣) قضية معقولة معتقدة ، وإذا ثبتت ، جرّت على المسائل ردّاً وقبولاً . وبيانه فيما ضربناه مثلاً : أن الإقرار والإنشاء يظهر^(٤) تساويهما على^(٥) تعيين المشارات ، ويستفيد بإثباتهما^(٦) أمراً واقعاً في^(٧) الإقرار ؛ فاتجه مراده [ولا احتفال]^(٨) بما ذكره الرادّون من مناقضة^(٩) الأصل ؛ إذ لا مناقضة في مقصود التسوية .

والأمر على ما ذكره الأستاذ أبو إسحاق ، وهو الحق المبين عندنا ، ولكن القالب في الصورة التي ذكرناها أراه طارداً ؛ فإن التقييد بالتكليف لا أثر له^(١٠) ؛ إذ يستوي من^(١١) غير المكلف لإقراره

-
- | | |
|------------------------------|-----------------------|
| (١) ت : ولا ينفذ الفرع . | (٢) ت : القلب . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : يظن . |
| (٥) ت : في تعيين التارات . | (٦) ت : بإثباتها . |
| (٧) ت : في التمسك بالإقرار . | (٨) د : والاشتغال . |
| (٩) ت : مناقضته . | (١٠) ت : في التسوية . |
| (١١) ت : في . | |

وإنشاؤه طارداً^(١) ، ووجه قبول التسوية استرسالها على عموم الأحوال . فليُنظر الناظر في منازل القلب نظراً أولياً في الطرد ، والإخالة ، ثم لينظر ثانياً في التلاقي على التناقض ، وعدم^(٢) التلاقي ، وليحصر إمكان القلب إن كان في ملتطم [الأشباه]^(٣) ثم ليعقده^(٤) [مبهما]^(٥) كان أو مصرحاً به ، وليتكلم عليه كلامه على المعارضات ، وتندرج التسوية تحت المبهمات . وقد نجز القول في القلب .

و [السابغ]^(٥) من الاعتراضات المعارضة .

١٠٥٣ - فإذا نصب المجيب علة التحريم ، فأق السائل المعارض بعلّة في التحليل ، كان ما^(١) جاء به اعتراضاً صحيحاً في نوعه ، ثم هو مقبول منه في رسم الجدل .

وذهب بعض الجدليين إلى أن المعارضة غير مقبولة من السائل ؛ لأنه ينتهض مستنداً ، والذي تقتضيه مراسم الجدل أن يحصر السائل كلامه في الاعتراضات المحضة ، والعلة التي عارض بها على صيغة الأدلة ، والسائل يحتاج في الوفاء بإثباتها إلى تقرير علّتها

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : وفي .

(٣) مزيدة من : ت . (٤) ت : ليعقده .

(٥) مخرومة من : د ، وأثبتناها من : ت . وفي م : مبها . (٦) ت : بما .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

بالأدلة ؛ فإن القياس لا يستقلّ إذ ثبتت ^(١) علة أصله [بمسلك] ^(٢) من المسالك المتقدّمة في إثبات علل الأصول ، وإن ^(٣) لم يأت السائل بذلك ، كان ما جاء به أمراً ^(٤) غير مثمر ، وإن أثبت علة الأصل [مصورة] ^(٥) بصورة [البانين] ^(٦) وخرج ^(٧) عن رتبة السائلين الهادمين .

١٠٥٤ - وهذا مسلك ضري به طوائف من المنتمين إلى الجدل ، وهو عريّ عن التحصيل عند ذوي التحقيق من وجوه :

منها - أن المعارضة اعتراض ؛ من جهة أن العلة التي تمسك بها المجيب لا تستقل ما لم يسلم عنها ، وقد حصل الوفاق على تسليم الاعتراض للسائل ، وهو لم يبد العلة ثانياً ^(٨) مثبتاً لمذهبه ، وإنما أبدأها معترضا بها ، والذي حاول منها في الاعتراض محقق [كائن] ^(٩) فليسغ منه المعارضة اعتراضا .

والذي يكشف الحق في ذلك أن المجيب لما كان بانيا ، فلو

(١) ت : أثبتت علة أصله .

(٢) مزيدة من : ت . (٣) ت : فإن لم .

(٤) ت : أبهر . (٥) مزيدة من : ت .

(٦) في د : الباتين وفي م : الباقيين . والمثبت من : ت .

(٧) كذا في د ، ت . ولعلها : خرج بدون الواو .

(٨) ت : بانيا ميّنا للمذهب . (٩) مزيدة من : ت .

عارضت علته علة عسر عليه إفسادها ، وترجيح عله على ما عورض به - كان^(١) ذلك مبطلا لغرضه ، والسائل إذا عارضه^(٢) لا يلتزم وراء المعارضة إفساداً ، ولا ترجيحاً ؛ لأنه جرد قصده إلى الاعتراض ؛ فتبين^(٣) أن ما أتى به اعتراضاً . فهو اعتراض واقع ، وإنما [المتنع]^(٤) من السائل أن يعارض ، ويضم إلى المعارضة الترجيح ، أو إفساداً وراء المعارضة ، كدأب من يبني ويثبت - هذا إن فعله ، كان مجاوزة لمراسم الجدل .

١٠٥٥ - ومن الدليل على قبول [العلة و]^(٥) المعارضة أن المجيب التزم إذ نطق بالعلة [تصحيحها]^(٦) والوفاء بإتمام هذا الغرض منها [في مسلك الظن]^(٧) ، ولن يتم هذا الغرض ما لم تسلم العلة عن المعارضة ، ولو قيل أظهر الاعتراضات وأكثرها وقوعاً المعارضات^(٨) في تقابل الظنون ، لكان ذلك ترجيحاً^(٩) ؛ فالمقصود أنه^(١٠) لا يتطرق الكلام ما لم يغلب على الظن ثبوت علة المجيب ، ومن ضرورة ذلك درء المعارضات عنها ، والسائل مرتب^(١١) في

-
- | | |
|---------------------|---|
| (١) ت : فيكون ذلك . | (٢) ت : عارض . |
| (٣) ت : فيتين . | (٤) د : المتنع . والمثبت من : ت . |
| (٥) مزيدة من : ت . | (٦) د : تصحيحاً . والمثبت من : ت . |
| (٧) مزيدة من : ت . | (٨) ت : المعارضة . |
| (٩) ت : صحيحاً . | (١٠) ت : ألا . (١١) ت : قريب في مراسم . |

مراسم النظر لإيراد ما يقدر لو ثبت ، فإذا فعل ما رتب له شيئا ، تصدّى المجيب لدفعه ، والجواب^(١) عنه ؛ فيكونان متعاونين على البحث اعتراضا وجوبا . والذي ذكره^(٢) هؤلاء [من] أن السائل ممنوع من الإتيان بصورة الدليل لا طائل وراءه ، فإن صورة^(٣) الأدلة ما امتنعت من حيث إنها تسمى أدلة ، وإنما امتنعت إذا كان السائل مضربا عن قصد الاعتراض ، آتيا بكلام على الابتداء ليس اعتراضا ؛ فهذا يخرم شرط الجدل من جهة أن السائل إذا كان كذلك مع المسئول ، لا يتلاقيان على مباحثة ، والغرض من المناظرة التعاون على البحث والفحص .

١٠٥٦ - وبالجمل^(٤) إذا كان يقبل من السائل اعتراض لا يستقل في نوعه كلاما ، فلأن يقبل منه كلام ينقدح ، ويستقل اعتراضا أولى ، ولم^(٥) يختلف أرباب النظر قاطبة في أن المجيب إذا تمسك بظاهر ، فللسائل أن يؤوله ، فإذا^(٦) كان التأويل مقبولا منه ، فمن ضرورته اعتضاده بدليل ، وإذا جاء بما يعضد التأويل فهو دليل ، فإن قبل^(٧) من جهة كونه عضد التأويل^(٨) الواقع اعتراضا ،

- | | |
|-----------------------|------------------------------------|
| (١) ت : بالجواب . | (٢) ت : يذكره هؤلاء من أن السائل . |
| (٣) ت : صور . | (٤) ت : وعلى الجملة . |
| (٥) ت : ثم لا يختلف . | (٦) ت : وإذا . |
| (٧) ت : قيل . | (٨) ت : عضدا للتأويل . |

فليقبل معارضة القياس بالقياس على قصد الاعتراض . وإن
تشبث^(١) متشبث بمنع قبول التأويل^(٢) من صاحب التأويل ، فقد
تصدى للأميرين عظيمين :

أحدهما - أن يقبل التأويل منه من غير دليل . وهذا خرق^(٣)
فإن المستدلّ معترف بتوجه التأويل [وإمكانه]^(٤) ، مقرر بأن
متمسكه ظاهر ، وليس بنص . فهذا أحد الأمرين .

والثاني - أن يفسد باب التأويل على السائل ، ويتوخي المناظرة
بذكر المسئول ظاهراً . وهذا اقتحام^(٥) عظيم . وإن التزم^(٦) السائل
أن يعارض الظاهر بالظاهر ، فقد يقدمه^(٧) في هذا المقام^(٨) . ثم في
هذا اعتراف بقبول المعارضة ؛ فليجر^(٩) مثله في الأقيسة .

١٠٥٧ - فإذا تبين أن المعارضة من أقوى الاعتراضات الصحيحة
المفسدة^(١٠) ، فالجواب عنها ينحصر في مسلكين :

أحدهما - أن يتصدى المجيب لإفساد ما عورض به بمسلك^(١١)

(١) ت : شب .

(٢) ت : أخرى .

(٣) ت : اقتضاح .

(٤) ساقط من : ت .

(٥) ساقط من : ت .

(٦) ت : الدليل .

(٧) مزيدة من : ت .

(٨) ت : ألزم .

(٩) ت : فليخذ .

(١٠) ت : مسلك .

من المسالك المذكورة في الاعتراضات الصحيحة^(١) .

والثاني - أن يرجع علته على ما عورض به على ما سيأتي
شرح قواعد الترجيح وتفصيلها^(٢) في كتاب الترجيح ،
إن شاء الله تعالى . فإذا لم يتأت أحد المسلكين كان منقطعا .

١٠٥٨ - ومن أسرار المعارضة^(٣) أنه إذا غلب على الظن
استواء العلتين فسدنا . فلو^(٤) قال قائل : ترجيح السائل غير
مقبول ابتداء ، وانحسام الترجيح يفسد ما جاء به . وليس بين
هذين المسلكين مسلك - قيل : هذا منتهى غرض السائل . ومنه قال
المحققون : معارضة الفاسد بالفاسد اعتراض صحيح ، وعند ذلك
يتبين تحقيق^(٥) المعارضة الصادرة من السائل ؛ إذ غرضه^(٦)
الإفساد المحض لا البناء .

١٠٥٩ - ثم مما يتصل بأحكام المعارضة أن المجيب إذا رجع
علته ، لم ينحسم على السائل مسلك معارضة الترجيح بالترجيح ،
فليفعل ذلك ، وليجرد قصده إلى طلب المساواة^(٧) ؛ فإنها إذا ثبتت ،
فسد بها كلام المشوّل ، ومن^(٨) خرق السائل أن يتشوّف إلى

-
- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| (١) ت : الصحيحة الفسدة . | (٢) ت : وقضاياها . |
| (٣) ت : المعارضة . | (٤) ت : ولو . |
| (٥) ت : تحقق . | (٦) ت : فإن غرضه . |
| (٧) ت : التصوية . | (٨) ت : ولا نرى السائل . |

الزيادة^(١) على قصد المساواة ؛ فإنه إذا فعل ذلك ، كان ذاهبا إلى مضاهاة قول^(٢) البانين ، ولا يبعد أن يُنسَبَ^(٣) فيه إلى الجهل بمراسم الجدل ، فلو ذكر المسئول ترجيحاً ، فعارضه السائل بترجيحين ، وفي أحدهما كفاية في طلب المساواة ، فهو مجاوز لسواء القصد ، وإن عارض بترجيح واحد ، [ولكنه أوقع]^(٤) من كلام المسئول ، فهذا يقبل منه ؛ فإنه قد لا [يجد]^(٥) غيره ، ومنعه من الإتيان به يمنعه^(٦) من معارضة العلة بعلّة أجلى منها وأظهر في بوادي^(٧) الظنون . والسبب في قبول هذا الفن أن ما في الترجيح من مزية القوة والظهور لا يمكن قطعه من الكلام . وهو^(٨) إذا جيء به اعتراض ، فليقبل اعتراضاً إذ لم^(٩) يقبل بناءً وابتداءً . فهذا منتهى الكلام في ذلك .

١٠٦٠ - وما يتعلق بالمعارضة وهو مفتتح القول في الفرق ، أن السائل إذا اقتصر على معارضة علّة الأصل بعلّة أخرى [بحكم الأصل ولم]^(١٠) يأت بعلّة مستقلة ذات فرعٍ وأصلٍ على ما

-
- (١) ت : الزيادة .
 (٢) ت : ينتسب .
 (٣) د : يجب . والمثبت من : ت .
 (٤) د : يوجب . والمثبت من : ت .
 (٥) ت : نواذر .
 (٦) ت : إن لم .
 (٧) ت : ساقطة من : ت .
 (٨) د : ووقع من كلام المسئول . والمثبت من : ت .
 (٩) ت : يجب . والمثبت من : ت .
 (١٠) د : تحكم فلم يأت . والمثبت من : ت .

نعمه^(١) من صيغ التعليل - فهذا يستند أولاً إلى ما سبق تمهيده من أن الحكم الواحد هل يعلل بعلتين ؟ ، وقد مضى في ذلك قول بالغ ، فمن لم يمنع تعليل حكم بعلتين ، لم يعتد بما جاء به السائل اعتراضاً ؛ من جهة أن ثبوت ما أورده السائل [علة] ^(٢) منتهى مراده ، ولو سلم له ما يحاوله ، لم يندفع دليل المسئول ، وقد ذكرنا ما نختاره في ذلك ، وأنهينا الكلام غايةً انفصل القول عنها ، مع القطع بأن الحكم الواحد لا يعلل بعلتين ، فليقع التحويل على المختار ووراءه عرض الفصل ؛ فإننا ^(٣) رأينا امتناع ذلك وقوعاً ، وإن كان لا يمتنع من جهة التجويز العقلي ؛ فينشأ ^(٤) من ذلك قضية ^(٥) جدلية لطيفة مشوبة بحقائق الأصول .

مسألة :

١٠٦١ - إذا قبلنا من السائل معارضة العلة بالعلة المستقلة ، فلو ^(١) عارض علة الأصل التي جعلها المسئول رابطة القياس بعلة أخرى . وزعم أن العلة ما أبدأها معترضاً لا ما ^(٢) أتى به المعلل جامعاً رابطاً ، فمن الجدليين من يرى ذلك اعتراضاً واقعاً ، وأوجب

(١) ت : تمهد من صيغ العلى . (٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : فلذا . (٤) ت : فلينشأ .

(٥) ت : مسألة . (٦) ت : ولو .

(٧) ت : لا على ما أتى .

على المجيب الجواب عنه ، ومنهم من لم يره اعتراضا ؛ فالمذهبان^(١) جميعا في المسألة المعقودة مبنيان على منع تعليل الحكم بأكثر من علة واحدة .

١٠٦٢ - فأما من رأى ذلك اعتراضا ، فوجهه^(٢) أن من شرط سلامة علة الخصم عروها عن المعارضة من جهة امتناع [تعدد]^(٣) العلة . فإذا أبدى المعارض علة أخرى ، فقد عارض معارضةً يمتنع معها لو صحت تقديرا ثبوت علة المجيب ، كما يمتنع ذلك في العلتين المستقلتين الجاريتين على التناقض في التعارض ، وحقيقة هذا المذهب آيل^(٤) إلى أن المعلن لا يستقل كلامه ، ما لم يُبطل بمسلك السبر كل ما عدا علته مما يقدر التعليل به ؛ فإذا علل ولم يسبر ، فعورض في معنى الأصل بعلته^(٥) ، فكأنه طوّل بالوفاء بالسبر ، وتتبع كل ما سوى علته بالنقض .

١٠٦٣ - ومن لم ير ذلك اعتراضا ، استدلل بأن إبداء معنى آخر من المعارض^(٦) على صورة دعوى عريّة عن الدليل ، وقد^(٧) سبق

(١) ت : والمذاهبان .

(٢) ت : فوجه مذهبه أن شرط سلامة . (٣) د : تقرير . والمثبت من : ت .

(٤) ت : آيلة . (٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : المعارض . (٧) ت : فقد .

المستول في^(١) إثبات معنى أصله بالدليل ، إما معنيا به بعد طرد العلة ، ومضمنا^(٢) ذلك علته من جهة إشعارها ووفقها^(٣) وإخالتها ، والسائل إذا أبدى معنى غير مقرون بدليل على تهيئته وصلاحه لكونه علة للحكم ، فصيغة كلامه معارضة كلام مدلول عليه^(٤) بدعوى ، فهذا^(٥) القائل لو أبدى المعنى وقرنه بما يعد دليلا على إثبات المعنى ، كانت معارضة مقبولة ، ويتعين إذ ذاك على المستول الجواب عنه .

١٠٦٤ - فيرجع^(٦) مطلب المسألة المبنية على امتناع تعليل الحكم بعلتين فصاعدا إلى أنا هل نوجب على المعلن بعد إثباته [علته]^(٧) التتبع والسبر أم لا ؟ وذلك بجري وكلام السائل دعوى محضة ، ولو أتى السائل بدليل على ما أبداه من معناه ، فيتعين الجواب عنه على هذا الأصل .

وهذه المسألة التي ذكرنا متصلة بالمعارضة ، وتحقيقها [يعود]^(٨) في الفرق ، وحقائق القول فيه .

(١) ت : إلى . (٢) ت : وإما .

(٣) ت : وفقها . ولعلها : وفقها . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : وهذا . (٦) ت : فرجع .

(٧) غير واضحة في : د . وأثبتناها من : ت .

(٨) مزيدة من : ت .

[الثامن من الاعتراضات] (٥٠)

(١) فصل في الفرق

١٠٦٥ - فأما الفرق ، فقد ظهر خلاف أرباب الجدل [فيه] (٢) قديما وحديثا ؛ فذهب ذاهبون إلى أنه ليس باعتراض ، وسبق إليه طوائف من الأصوليين ، وذهب جماهير الفقهاء إلى أنه من أقوى الاعتراضات ، وأجدرها بالاعتناء به .

فأما من لم يعدّه اعتراضا مقبولا ، فإن متعلّقه وجوه :

منها - أن الجامع لم يلتزم بجمعه مساواة الفرع للأصل في كل القضايا ، وإنما مغزاه ومنتهاه إثبات اجتماع الأصل والفرع في الوجه الذي يبغيه ، فإذا استتب له ما يريده من ذلك وينتجيه ، وكان وجها يعترف به الفقيه في قصد (٣) الجمع ويرتضيه - فالفرق يقع وراءه ، وهو قارٌّ على حاله ، وصاحب الجمع معترف بأنّه غير ملتزم اجتماع الفرع والأصل في كل وردٍ وصَدَرٍ (٤) ، وكل سؤال استمكن المعلن من الاعتراف بمقتضاه مع الاستمرار (٥) على مقصده من العلة (٦) ، فليس قادحا ، وإنما الاعتراض القادح ما يرد مناقضا

(١) ساقط من : ت . (٢) مزيدة من : ت . (٣) ت : فصل .

(٤) ت : صدر وورود . (٥) ت : الاستقرار . (٦) ت : العلم ، فليس هو بقادح .

(٥) زيادة من المحقق .

لمقصود المسألة^(١) . نعم إن تمكن من [وقف موقف الفارقين]^(٢) من إبطال الجمع ، فذلك السؤال اعتراض مقبول ، وليس فرقا ، وإنما يتحقق هذا بأن يخرم ما جاء به المعلن زاعما أنه مناسب مخيل فيتبين أن الذي تعلق به غير مشعر بالحكم ، ويلتحق كلامه بالطرد المقضي ببطلانه . فإذا^(٣) تمكن السائل من ذلك ، فلا حاجة به إلى الفرق ، وإنما الفرق هو الواقع بعد سلامة فقه الجمع ، فينبغي ألا يلتزم لما^(٤) سبق من أنه غير مناقض لمقصود المعلن .

١٠٦٦ - وذهب معظم المحققين إلى قبول الفرق ، وعده من الأسئلة الواقعة ، واحتج القاضي^(٥) رحمه الله بأن متبوعنا^(٦) في الأقيسة ، والعمل بها ، ما درج عليه الأولون قبل ظهور الأهواء ، واختلاف الآراء ، ولقد كانوا يجمعون ويفرقون ، وثبت اعتناؤهم بالفرق حسب ثبوت تعلقهم بالجمع ، وقد ثبت ذلك في وقائع جرت في مجامع من أصحاب النبي ﷺ . منها القصة الجارية في إرسال عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسوله ، وتحمله إياه تهديد مومنة

(١) ت : المستدل .

(٢) د : من موقف العارفين من ... والمثبت من : ت .

(٣) ت : وإذا . (٤) ت : بما سبق تقريره .

(٥) ت : واحتج القاضي عليه بأن قال : متبوعه ...

(٦) هامش د : مشرعا .

وإجهاضها بالجنين لما بلغها^(١) الرسالة ، ثم إنه رضي الله عنه جمع الصحابة ، واستشارهم في الجنين^(٢) ، فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : إنه^(٣) مؤدّب ، ولا أرى عليك بأساً ، فقال على رضي الله عنه : إن لم يجتهد ، فقد غشك ، وإن اجتهد ، فقد أخطأ ؛ أرى عليك الغرّة .

قال القاضي رحمه الله : كانوا رضي الله عنهم لا يقيمون مراسم الجمع والتحرير ، ويقتصرون على المرامز الدالة على المقاصد ؛ فكأن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حاول تشبيه تأديبه بالمباحات التي لا تعقب ضماناً ، وجعل الجامع أنه فَعَلَ ماله أنه^(٤) يفعله ، فاعترض عليه على رضي الله عنه ، وشبّب الفرق^(٥) وأبان أن المباحات المضبوطة النهايات ليست [كالتعزيرات^(٦)] التي يجب الوقوف فيها دون ما يؤدي إلى إتلافات^(٧) .

ولو تتبع المتتبع مناظرات أصحاب رسول الله ﷺ ، في مسائل الجدّ وغيرها من قواعد الفرائض ، لَأَلْفَى معظمَ كلامهم في المباحثات جمعاً وفاقاً ، ويهون على الموفق تقدير جريان الجمع والفرق من

(١) ت : بلغتْها . (٢) ت : في أمر الجنين . (٣) ت : إنك .

(٤) ت : ماله فعله . (٥) ت : بالفرق .

(٦) د : التعزيرات . والمثبت من : ت . (٧) ت : الإتلافات .

الأوليين مجرىً واحداً في طريق النقل المستفيض .

١٠٦٧ - فهذا كلام^(١) القاضي ولا يتبين مدرك الحق إلا بتفصيل نبديه ، وفيه تبين مدرك الحق في الفرق ، فنقول :
رُبَّ فرق يلحق جمع الجامع بالطرْد ، وإن كان لولاه ، لكان الجمع فقهياً^(٢) . فما كان كذلك ، فهو مقبول لا محالة غير معدود من الفروق التي يختلف فيها ، ومن آية هذا القسم أن الفارق [يعيد]^(٣) جمع الجامع ، ويزيد فيه ما يوضح بطلان أثره . ومثال ذلك : أن الحنفي إذا قال في مسألة البيع الفاسد : معاوضة جَرَتْ على تراض ، فتفيد ملكاً كالصحيح ، فيقول الفارق : المعنى في الأصل أنها معاوضة جرت على وفق الشرع ، [فنقلت]^(٤) الملك بالشرع بخلاف المعاوضة الفاسدة ، فينتهض هذا الكلام إذا وفي صاحبه بتحقيقه مبطلاً لإخالة كلام المعلن ، وما ادَّعاه من إشعاره بالحكم ، فهذا النوع مقبول ، ومن خصائصه إمكان البوح منه بالغرض لا على سبيل الفرق ؛ بأن يقول السائل : لا تعويل على التراضي ، بل المتبع الشرع في الطرق الناقلة إلى حد^(٥) ما يعرفه الفقيه .

(١) ت : فقيها .

(١) ت : مسلك .

(٤) د : فقلب . والثبت من : ت .

(٣) د : يمتد .

(٥) ت : إلى آخر ذلك على ما يعرفه . . .

١٠٦٨ - ومما يقع مدانيا لهذا أن الحنفي إذا قال : طهارة بالماء ؛ فلا تفتقر إلى النية كإزالة النجاسة - فالفارق يعيد كلامه ، ويزيد قائلا : المعنى في الأصل أنها طهارة بالماء عينية والوضوء طهارة حكمية ، ومقصوده أن [يخرم]^(١) فقه الجامع ، ويلحقه بالطرد^(٢) وهذا محطوط عما استشهدنا به أولا ، من جهة أنا نرى مدار الكلام في هذه المسألة على الأشباه ؛ وقد يظن الحنفي أن الطهارة بالماء أشبه^(٣) بالطهارة بالماء ، والفارق يدعي^(٤) مسلكا فقهيا ، وإنما ينبغي تشبيها ، ومدار^(٥) الكلام في المسألة الأولى على^(٦) اتباع التراضي ، أو اتباع الشرع ، فليفهم الفاهم ما يُلقى إليه من حقائق الكلام .

١٠٦٩ - ومما نجريه مثلا أن المالكي إذا قال : الهبة عقد تمليك فيترتب على صحة الإيجاب والقبول فيها^(٧) - الملك [كالمعاوضة]^(٨) فإذا قال الفارق : المعاوضة متضمنة النزول عن المعوض والرضا بالعوض ، وذلك يحصل بنفس العقد ، والتبرع عقد^(٩) لا يقابله

(١) د : يحرّم ، ت : يحرم . ولعلها : يخرم كما اخترناه .

(٢) ت : بالطارد . (٣) ت : تشبه الطهارة .

(٤) ت : ليس يدعي . (٥) ت : ومسا .

(٦) ساقطة من : ت . (٧) ت : منها .

(٨) د : والمعاوضة . والثبت من : ت . (٩) ت : بدل .

عوض ، فيشترط فيه [الإقباض]^(١) المشعر بنهاية الرضا .
 [لم يكن هذا الفرق مبطلا بالكلية فقه الجمع ولكن سيرة أن الجامع
 أبدا يجمع بوصف عام]^(٢) والفارق يفرق بوجه خاص ، فإن لم
 يبطل ما^(٣) أبداه من خصوص الفسوق^(٤) في عموم الجمع ،
 فهذا مما تنازع فيه الأصوليون ، وإن^(٥) أبطل فقه الجمع ،
 فلا شك في كونه اعتراضا .

١٠٧٠ - ثم الفرق والجمع إذا ازدحما على فرق^(٦) فاصل في
 محل النزاع ، فالمختار فيه اتباع^(٧) الإخالة ، فإن كان الفرق
 [أخيل]^(٨) أبطل الجمع ، وإن كان الجمع [أخيل]^(٩) سقط
 الفرق ، وإن استوى^(١٠) أمكن أن يقال : هما كالعلتين المتناقضتين
 إذا ثبتا على صيغة التساوي ، وأمكن أن يقال : الجمع مقدم من
 جهة وقوع الفرق بعده غير مناقض له . والجامع يقول : لم ألزم
 انسداد مسالك^(١١) الفرق ، كما ذكره الذين ردوا الفرق ، فالأوجه^(١٢)
 اتجاهه ، ووجوب^(١٣) الجواب عنه .

- | | |
|--------------------|---------------------------------|
| (١) مزيدة من : ت . | (٢) زيادة من : ت . |
| (٣) ت : بما . | (٤) ت : الفرق والفقه . |
| (٥) ت : فإن . | (٦) ت : على فرع وأصل . |
| (٧) ت : امتناع . | (٨) د : اختل . والمثبت من : ت . |
| (٩) ت : استويا . | (١٠) ت : مسلك الفروق . |
| (١١) ت : والأوجه . | (١٢) ت : ووجود . |

١٠٧١ - فإن قيل : هلا قلّم : الفرق يشتمل على معارضة معنى الأصل ، ثم ^(١) معارضة العلة بعلّة مستقلّة في جانب الفرع ، فهو على التحقيق سؤالان ؟ قلنا : قد قال بقبول المعارضة كل معتبر عليه معوّل ، ومضى في معارضة معنى الأصل ما فيه مقنع . والكلام في الفرق وراء ذلك ؛ فإنه ينتظم من مجموع كلام الفارق فقهٌ يناقض قصدَ الجامع ، وهو خاصيّة الفرق وسرّه ^(٢) . ومن ردّ الفرق لا يردّ المعارضة ، بل يردّ خاصيّة الفرق .

١٠٧٢ - وحاصل القول في مذاهب الجدليين يثول إلى ثلاثة مذاهب :

أحدها - ردّ الفرق جملة ، وإنما يستمرّ هذا المذهب مع المصير إلى ردّ المعارضة في جانبي الأصل والفرع جميعا ، وخاصيّة الفرق مردودة ^(٣) عند هذا القائل ^(٤) بما سبق تقريره من أن الجامع إذا استمرّ جمعه ، لم يحتفل بالافتراق في وجه لم يقع له ^(٥) التعرّض . وردّ الفرق على الإطلاق يستند إلى إبطال المعارضة في الأصل والفرع ، وعدم المبالاة بوقوع الفرق من وجه بعد استمرار الجمع

(١) ت : وعلى .

(٢) ت : وسره .

(٣) ت : مردود .

(٤) ت : القائل أيضاً لما سبق .

(٥) ساقطة من : ت .

من الجهة التي أرادها الجامع . فهذا مذهب وهو عند المحصلين
ساقط مردود .

١٠٧٣ - والمذهب الثاني - وهو معزو إلى ابن سريج ، وهو مختار
الأستاذ أبي إسحاق رحمه الله : أن الفرق ليس سؤالاً على حياله
واستقلاله ، وإنما هو معارضة [معنى] ^(١) الأصل بمعنى ، ومعارضة
العلّة التي نصبها المشول في الفرع بعلّة مستقلة ، ومعارضة العلة
بعلّة مقبولة . فإن ^(٢) تردد المترددون في معارضة معنى الأصل ،
فالفرق ^(٣) عند هذا القائل آيل إلى ما ذكره ^(٤) ، والمقبول منه
المعارضة ، وقد مضى القول بالغا في قبول المعارضة .

١٠٧٤ - والمذهب الثالث - وهو المختار عندنا ، وارتضاه كل
من ينتمي إلى التحقيق من الفقهاء والأصوليين - أن الفرق صحيح
مقبول ، وهو وإن اشتمل على ^(٥) معارضة معنى الأصل ، ومعارضة ^(٦)
علّة [الفرع] ^(٧) بعلّة ، فليس المقصود منه المعارضة ، وإنما
الغرض منه مناقضة الجمع ، ثم الصحيح المقبول منه ينقسم على ^(٨)

(١) مزيلة من : ت .

(٢) ت : والفرق .

(٣) ت : على معنى معارضة علة الأصل .

(٤) ت : وعلى معارضة علة الفرع .

(٥) مزيلة من : ت .

(٦) ت : إلى .

الوجه المقدم إلى^(١) ما يبطل فقه الجمع رأساً ويلحقه بالطرد ، وهذا على التحقيق ليس هو الفرق المطلوب ؛ فإنه أبدي سقوط فقه علّة الخصم على صيغة مخصوصة .

ومنه ما لا يحيط فقه الجمع بالكلية ، ولكنه يشتمل على فقه آخر مناقض لقصد الجامع ، ثم ذلك ينقسم إلى زائد في الإخالة على العلّة ، وإلى مساويها^(٢) كما سبق .

١٠٧٥ - والقول الوجيز فيه أن قصد الجمع ينتظم بأصل وفرع ومعنى رابط بينهما ، على شرائط بيّنة ، والفرق معنى يشتمل على ذكر أصل [وفرع]^(٣) وهما يفترقان فيه ، وهذا يقع على نقيض غرض الجمع ، ومن ضرورته معارضة معنى الأصل والفرع ، ولكن الغرض منه مضادة الجمع بوجه فقه^(٤) ، أو بوجه شبه^(٥) إن كان القياس من فن الشبه ، فعلى هذا إذاً لو سمى [مُسمًى]^(٦) الفرق معارضة لم يكن مبعداً ، ولكن ليس الغرض منه الإتيان بمعارضة^(٧) على الطرد والعكس لاتصال^(٨) أحدهما بالآخر ، بل القصد منه

(١) ت : وإلى .

(٢) ت : مساو له .

(٣) مزيدة من : ت .

(٤) ت : فقهى .

(٥) ت : تشبيه .

(٦) مزيدة من : ت .

(٧) ت : بمعارضتين .

(٨) ت : لا اتصال لإحداهما بالأخرى .

فقسه ينتظم من معارضتين يُشعر^(١) بمفارقة الأصل للفرع^(٢) على مناقضة الجمع .

فهذا سرّ الفرق ، وسنبيّن أثر ذلك في التفاصيل .

١٠٧٦ - ومن وفر حظه من الفقه ، وذاق حقيقته ، استبان أن المعارضة الكبرى التي عليها تنأجرُ الفقهاء وتنافس^(٣) الكلام على الفرق والجمع . والجامع أبداً يأتي بما يخيل اقتضاء الجمع ، ويكون ما يأتي^(٤) به في محل يأتي الفرق صفةً عامةً بالإضافة إلى الفرق ، ويأتي الفارق بأخصّ منه مع الاعتراف به ، وببيّن^(٥) أن الفرع والأصل إذا افترقا في الوجه الخاص ، كان الحكم بافتراقهما أوقع من الحكم باجتماعهما للوصف العام ، ثم^(٦) يتجاذبان أطراف الكلام .

فهذا قول بالغ في تحقيق^(٧) المذهب ، وسرّ كل رأي وبيان المختار الذي ينتجيه المحققون ، وما مهدناه يتهدّب بمسائل نذكرها تترى ، إن شاء الله تعالى .

(١) ت : مشعر .

(٢) ت : وتناوش .

(٣) ت : أتى .

(٤) ت : ويتبين أن الأصل والفرع .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) في تحصيل المذهب .

[مسائل في الفرق] (٥٠)

مسألة :

١٠٧٧ - إذا ذكر الفارق معنى في الأصل مغايراً لمعنى المعلل وعكسه في الفرع ، وربط [به] ^(١) الحكم مناقضاً لحكم علّة الجامع ، فهل يشترط ردّ معنى الفرع إلى الأصل ^(٢) على القول بقبول الفرق ؟ ذهب طوائف من الجدليين إلى أن ذلك لا بدّ منه ، وهذا ينبغي على أصليين :

أحدهما - المصير إلى إبطال الاستدلال ، على ما سيأتي القول فيه ^(٣) مشروحاً بعد ^(٤) نجاز القول في القياس . إن شاء الله تعالى . ومن ينفي الاستدلال لا يجوز الاستمسك قط بمعنى غير مستند إلى أصل ، وإن كان مناسباً مخيلاً . فهذا أحد الأصول ^(٥) [الأصل] الثاني - أن الغرض من الفرق المعارضة [والمعارضة] ^(٦) ينبغي أن تشمل على علّة مستقلة .
فهذا مأخذ هذا المذهب .

١٠٧٨ - قال القاضي رحمه الله : رأينا تصحيح الاستدلال على

-
- | | |
|--------------------|--------------------|
| (١) مزيدة من : ت . | (٢) ت : أصل . |
| (٣) ت : عليه . | (٤) ت : فيه . |
| (٥) مزيدة من : ت . | (٦) مزيدة من : ت . |

ما سيأتي ، ولو كنت من القائلين بإبطال الاستدلال ، لقبته على صيغة الفرق ؛ فإن الغرض [من الفرق] إبداء فقه يناقض غرض الجامع ، وهذا يحصل من غير ردّ إلى أصل ، ثم قد يقع الكلام وراء ذلك في ترجيح العلة على ما أبداه الفارق من حيث إن العلة مستندة إلى أصل ، وما أظهره الفارق لا أصل له . وفيه كلام يطول استقصاؤه في الترجيح .

فآل حاصل القول^(١) في هذه المسألة إلى أن من يرى الفرق معارضةً ينزل منزلة المعارضات ، ومن يرى خاصية الفرق [في]^(٢) مضادة جمع الجامع ، فلا يشترط فيه ما يشترط في العلة^(٣) المستقلة .

مسألة :

قريبة المأخذ من التي تقدّمت :

١٠٧٩ - ذهب ذاهبون من الذين صاروا إلى أن شرط الفرق استناده في جانب الفرع إلى أصل [إلى]^(٤) أن الفارق إذا أبدى في الأصل معنى مغايراً لمعنى المعلل ، فينبغي أن يردّ ذلك أيضاً إلى أصل ؛ فيأتي في كلامه^(٥) في شقي الفرع والأصل بأصلين .

(١) ت : حاصل هذا القول . (٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : العلل . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : لكلامه .

ولا شك أن صَدَرَ هذا الكلام عن رأي من ينكر الاستدلال ، ولا يراه حجة .

وذهب آخرون مَن يشترط استناد الفرع إلى الأصل^(١) إلى أن ذلك غير مشروط في الأصل . واحتج كل فريق على مخالفه^(٢) بما عن له .

١٠٨٠ - فأما من لم يشترط ذلك^(٣) ، فتمسك بأن الغرض الأظهر من الفرق معارضة معنى الأصل^(٤) ، والتحاقه في محلّ النزاع ، فإذا [أيد]^(٥) ذلك بأصل ، فقد وفي بالمعارضة في محلّ الخلاف ؛ فكفاه^(٦) ذلك . وأيضاً فإننا لو [كلفناه]^(٧) إلحاق معناه الذي أبداه في جانب الأصل بأصل ، فقد لا يمتنع في ذلك الأصل الذي نقدره معارضة معنى^(٨) آخر ، ثم قد^(٩) ينقدح ردّ ذلك المعنى إلى أصل ثالث ، ويلزم من مساق ذلك أن يقال : إذا عورض معنى الأصل ، فعلى المستول ، وقد عورض معناه بمعنى غيره ، أن يأتي بمعناه الذي ادّعاه بأصل [آخر]^(١٠) ، فإنه والمعتراض تساويا

-
- | | | |
|-------------------------|----------------------------------|--------------------|
| (١) ت : أصل . | (٢) ت : أصحابه . | (٣) ساقطة من : ت . |
| (٤) ت : الفرع وإلحاقه . | (٥) د : أبدى . والمثبت من : ت . | |
| (٦) ت : وكفاه . | (٧) د : كلفنا : والمثبت من : ت . | |
| (٨) ت : بمعنى . | (٩) ساقطة من : ت . | |
| (١٠) مزيدة من : ت . | | |

في ادعاء^(١) معنيين ، فليس أحدهما [بالاحتياج]^(٢) إلى إبداء أصل آخر أولى من الثاني؛ إذ المسألة فيه [إذا]^(٣) لم يبطل أحدهما معنى صاحبه ، بل اقتصر على معارضته ، ثم لا يزالان كذلك في كل مستند ، وتتعلل المسألة عن غرضها ، وتحوج المعلن والمعترض إلى^(٤) أصول لا ينتهي القول فيها إلى ضبط . وهذا ظاهر البطلان .

١٠٨١ - وقد نقل بعض النقلة : أن من صار إلى التزام^(٥) ذلك يذهب إلى أن^(٦) الكلام لا يقف ، أو ينتهي^(٧) الكلام إلى أصل يتحد معناه ، ولا يتأتى معارضة^(٨) فيه . وهذا تكلف عظيم وأمر^(٩) معوص .

ومن شرط ذلك يقول : كل كلام لا أصل له ، فهو استدلال مردود ، وإذا تأتى معارضة معنى الأصل بمعنى آخر ، فقد صار معنى الأصل متنازعا فيه ، فلا بد من تأييد الكلام بأصل غيره .
١٠٨٢ - والكل^(١٠) عندنا خبط وتخليط . ومن أحاط بسر

(١) ت : تداعى .

(٢) د : في الاحتجاج . والثبت من : ت ، م .

(٣) مزينة من : ت . (٤) ت : الكلام على أصول .

(٥) ت : إلى إلزام ذلك والتزامه . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : أولا ينتهي كلام المتكلم إلى أصل .

(٨) ت : معارضته . (٩) ت : والتزام أمر . (١٠) ت : وكل ذلك .

الفرق ، واستبان أن الغرض^(١) منه هذا لم يتخيل كل هذا الانحلال ، ولم يشترط في الفرق إلا ما يليق به ، ويطلب منه وهو مضادة قصد الجامع ، كما سبق تقريره .

مسألة :

١٠٨٣ - إذا تمكن الفارق من إبداء معنى في الأصل مغاير^(٢) لمعنى الجامع ، وعكسه في الفرع من غير مزيد ، فهو الفرق الذي فيه الكلام ، وإن احتاج إلى إبداء مزيد في جانب الفرع ، فقد ظهر اختلاف الجدليين فيه ، ولا معنى للتطويل ؛ فمن اعتقد الفرق معارضة ، فمقتضى مذهبه أن الزيادة ممتنعة ؛ فإن الفارق معارض ، والمعارضة تنقسم إلى ما يذكر على^(٣) صيغة الفسوق ، وإلى ما يذكر ابتداء ، ولا أثر لاختلاف الصيغ عند هذا القائل ، والغرض المعارضة المحضة .

١٠٨٤ - ومن طلب من الفرق الخاصية التي ذكرناها^(٤) ، وهي مضادة الجمع ، فيحرم^(٥) هذه القضية عند ميسس الحاجة^(٦) إلى ذكر زيادة ، ومزية في جانب الفرع ؛ فلئنا قد أوضحنا أن الفارق

(١) ت : أن المقصد منه ماذا ، لم ينحل كل هذا الانحلال .

(٢) ت : يغاير معنى . (٣) ت : يذكر في صيغة .

(٤) ت : قررناها . (٥) ت : فتنحرم .

(٦) ت : الحاجة إليه إلى .

مستمسك^(١) بجهةٍ خاصّةٍ مرتبةٍ على الجهة العامة التي جمع بها الجامع مشعرةً باقتضاء الافتراق ، فإذا كان عكس معنى الأصل على قضية الخصوص غير مشعرٍ بنقيض ما أشعر به الوصف العام - لم يكن الفرق مستقلاً بذاته جارياً على حقيقته وخاصيته ، فإن^(٢) كان يتأتّى مع مزيّة في^(٣) إشعار بالافتراق ، فهو على تكلف وبعْد ؛ فإن صفوة الفرق مأخوذة من متلقى النفي والإثبات ، والطرْد والعكس ، من غير احتياج إلى مزيد . ولا شك [أن]^(٤) المزيد المذكور في جانب الفرع يقع خارجاً عن قضية الفرق ؛ إذ ليس لها في جانب الأصل ذكر على الثبوت ؛ إذ لو كان لها ذكر ، لكان الفرق جارياً على سداذه ، وقد يذكر الفارق مزيد^(٥) الدِّرء قاعدةً ، ولو لم يذكرها ، لوردت تلك القاعدة نقضاً ، فيقع عند^(٦) ذلك الكلام في أن القواعد هل تنقض الأقيسة إذا كانت مستقلة^(٧) ؟ وقد قدّمنا في ذلك أبلغ قولٍ في فصل النقض ، فلا حاجة إلى إعادته .

(١) ت : يستمسك .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) مزيّة من : ت .

(٤) ت ، م : مزيداً للدواء .

(٥) ت : فيقع الكلام في ذلك في أن القاعدة . . .

(٦) ت : مستثناء .

مسألة :

١٠٨٥ - مما ذكره الذاكرون على صيغة الفرق ، وليس هو على التحقيق فرقا ، وإن كان مبطلا للعلّة ما ننصّ عليه الآن .

فنقول :

إذا جمع الجامع [بين]^(١) مختلف فيه ومتفق عليه في تفصيل حكم ، [وأصل]^(٢) ذلك الحكم منفيّ في الأصل . مثل أن يقول الحنفي في منع اشتراط [تعيين]^(٣) النية : ما تعيّن أصله لم يشترط فيه تعيين النية ، كردّ الفصوب والودائع . فنقول^(٤) : أصل النية^(٥) ليس مرعيا في الأصل ، وهو معتبر في محل النزاع ، وهذا^(٦) قد نوره على صيغة الفرق ، وليس بفرق ، ولكن الجمع باطل باتفاق الأصوليين ؛ فإن الكلام في تفصيل النية يقع فرعاً لتسليم أصل النية .

وأبو حنيفة رضي الله عنه لا يراعي التعيين مع اشتراط أصل النية ، صائرا إلى أن أصل النية كاف ، مغن عن التفصيل والتعيين ، فكيف يتأتّى الاستمسك بما لا يشترط أصل النية فيه ، ولا يعدّ من

(١) مزيدة من : ت . (٢) د : فأصل . والمثبت من : ت .

(٣) د : تبين . والمثبت من : ت . (٤) ت : فيقول المعارض .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) ت : فهذا قد يورد .

قبيل القربات ؟ فهذا إذاً باطل من قصد الجامع ، وصيغة الفرق
تقرر الجمع ، ويقع^(١) وراءه افتراق في أمر [أخص]^(٢) منه ،
كما تمهّد ذكره فيما سبق .

فصل

في الاعتراض على الفرع^(٣) مع قبوله في الأصل

١٠٨٦ - والقول الوجيز في ذلك^(٤) : أن كل ما يعترض به على
للعلل المستقلة ، فقد يذكر فرضه موجهاً على القول الفارق في
جانب الفرع ، ونحن وإن كنا لا نرى الفرق معارضة ، فمستنده
إلى صورة معارضة ، ثم تلك الصورة في النفي والإثبات تثبت
خاصّة كما سبق تقريرها ، فإذا بطل مستند الفرق بطل الفرق ؛
فأما^(٥) الكلام المظهر في جانب الأصل ، فحاصله ادعاء معنى آخر ،
وينتظم عليه الخلاف القائم في أن الحكم هل يعلّل بعلتين ؟

فمن لم يمتنع^(٦) من تعليل الحكم بعلتين ، فقد يقول : أنا
قائل بهما ، وإنما يتأتّى^(٧) ذلك إذا استمكن من طرد المعنى الذي

(١) ت : وتقرر وراءه افتراقاً . (٢) د : أخفى . والمثبت من : ت .

(٣) ت : الفرق . (٤) ت : فيه .

(٥) ت : وأما .

(٦) ت : يمنع . (٧) ت : يتأتّى له .

أبداه الفارق في جانب الأصل على وجه يطابق مذهبه .

وأما نحن فلا نرى تعليل حكم بعلتين أمراً واقعاً ، وإن لم نستبعده في مساق الأقيسة أن^(١) لو قدر وقوعه . والأولون يرون الفرق سؤالين ، [وقول]^(٢) المعلن في الأصل بالمعنيين إذا جرى له ذلك غير كاف ، فإن الكلام في جانب الفرع قائم بعد ، والسؤالان على هذا الرأي لا ارتباط لأحدهما بالثاني ؛ فكأن الفارق وجه سؤالين ، فتعرض المعلن للجواب على^(٣) أحدهما .

١٠٨٧ - ونحن نقدر الآن لأنفسنا مذهبا لا نعتقده ونبني عليه سراً هو خاتمة الكلام في الفرق ، فنقول : لو كنا من القائلين بتعليل حكم واحد^(٤) بعلتين ، لما رأينا مصير المعلن إلى القول بهما جواباً عن سؤال ؛ من جهة أن الفرق وإن اشتمل على كلامين ، فهو في حكم سؤال واحد ، وقد استقل كلام الفارق ، وجرى مرامه في الإشعار بالفرق ، فإذا^(٥) قال المعلن بالعلتين^(٥) في الأصل ، لم يخرم ذلك غرض الفارق . والجواب الخاص عن الفرق الواقع السالم عما يعترض^(٦) على المعاني والمعلن - عدم إشعاره بإثارة

(٢) د : وتولى : والمثبت من : ت ، م .

(٤) ت : وإذا .

(١) ساقطة من : ت .

(٣) ساقطة من : ت .

(٥) ت : بالمعنيين .

(٦) ت : يعرض على المعاني والعلل أن يتبين إشعاره . . .

الفرق ، أو يتبين ترجيح مسلك الجامع عن^(١) طريق الفقه في اقتضاء الجمع على مسلك الفارق .

مسألة :

١٠٨٨ - إذا لم يذكر الفارق معنى [في]^(٢) الأصل معكوساً من^(٣) الفرع ، ولكنه أطلق في جانب الأصل حكماً ونفاه في الفرع - فهذا مما طوّل فيه القاضي نفسه .

والكلام عندنا فيه قريب ، وقد ذكرنا وقع ذلك في العلل ابتداءً ، وسمّيناه فيما نظن قياس الدلالة ، أو قريباً^(٤) من الأشباه . فإذا قال القائل : من صح طلاقه ، صح ظهاره كالمسلم - فليس ما جاء به من فن المعاني المختصة^(٥) المشعرة بالحكم ، وإن كان مقبولا . فإذا وقع الفرق على هذه الصّفة ، نُظر ، فإن كانت العلة على نحوها قبل ذلك في الأصل ، ووقع الكلام في التلويح والترجيح ، وتقريب الأشباه . فإن^(٦) كان القياس معنوياً فقهياً ، وجرى الفرق على صيغة إلحاق حكم بحكم ، فهذا من الفارق محاولة معارضة المعنى المناسب^(٧) بالأشباه ، أو ما هو في معناها . ولا يقع ذلك موقعاً

(١) ت : من .

(٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : في .

(٤) ت : وقرّناه .

(٥) ت : المحضة المناسبة المشعرة . . .

(٦) ت : وإن .

(٧) ساقطة من : ت .

القبول ؛ فإن أدنى المعاني المناسبة يتقدم^(١) على أعلى الأشباه المظنونة ،
وهذا يهذبه الترجيح . إن شاء الله تعالى .

وقد انتهى غرضنا في القول في الفرق ، وانتهى بانتهائه الكلامُ
على الاعتراضات الصحيحة في قواعدها^(٢) .

[فصل (٥)]

القول في الاعتراضات الفاسدة

١٠٨٩ - ما يفسد من الاعتراضات لا ينحصر ، وفي ضبط
ما يصح منها كما تقدم حكم بفساد ما عداه .

وإنما نعقد هذا الباب للكلام على اعتراضات استعملها بعض من
لابس الجدل ، وهي باطلة عند المحققين ، فلا نذكر صيغاً^(٣)
منها إلا وفيها خلاف ، ونحن نرتبها ونرسمها مسائل ، إن شاء
الله تعالى .

مسألة :

١٠٩٠ - إذا استنبط القاييس علة في محل النص وكانت مقتصرة
عليه منحصرة فيه لا تتعداه ، فالعلة صحيحة عند الشافعي رضي

(١) ت : مقدم على أجلى . (٢) عبارة د : في قواعدها إلى القول في ...

(٣) ت : صفا .

(٥) مزيدة من عمل الحق .

الله عنه . ونفرض المسألة في تعليل الشافعي تحريم^(١) ربا الفضل في
التقدين بالنقدية ، وهي مختصة بالتقدين^(٢) لا تعدوهما .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : إذا لم تتعد العلة
محل النص كانت باطلة . والمعتمد في صحة العلة أنها مستجمعة
شرائط^(٣) الصحة إخاله ، ومناسبة ، وسلامة عن الاعتراضات ،
ومعارضات النصوص ، وهي على مساق العلل الصحيحة ، ليس فيها
إلا [اقتصارها]^(٤) وانحصارها على محل النص . وحقيقة هذا
يثول إلى أن النص يوافق مضمون العلة ، ويطابقها ؛ وهذا بأن
يؤكد العلة ، ويشهد بصحتها أولى من أن يشهد على فسادها ؛ وليس
يُمتنع في حكم الله تعالى ، ووضع شرعه^(٥) أن تكون العلة المستثارة
هي العلة^(٦) المرعية [الشرعية]^(٧) في القضية التي ثبت حكمها
بالنص . فإذا لم يمتنع ذلك وقوعاً ، ولم يوجد إلا موافقة النص ،
ومطابقته لموجب العلة - فلا وجه للتحكم^(٨) بفسادها .

١٠٩١ - ويتوجه وراء ذلك سؤالان ، والانفصال عنهما يبين

حقيقة المسألة .

-
- | | |
|----------------------------------|-------------------------------------|
| (١) عبارة د : في تحريم ربا . . . | (٢) ت : بالنقدية . |
| (٣) ت : لشرائط . | (٤) د : اقتضاؤها . والمثبت من : ت . |
| (٥) ت : الشرع . | (٦) ت : الحكمة . |
| (٧) مزيدة من : ت . | (٨) ت : للحكم . |

أحدهما - أن قائلًا لو قال : العلة^(١) تستنبط وتستثار لفوائدها ، ولا فائدة في العلة القاصرة ؛ فإن النص يغني عنها ، ولسنا نمنع الزان أن^(٢) يظن حكمة في مسورد النص ، ومن اكتفى بهذا التقدير سؤيد ، وليس ذلك محل الخلاف المعني^(٣) بالصحة والفساد ؛ فإن الغرض إبانة كون العلة القاصرة مأموراً بها ، ومعنى صحتها موافقتها الأمر ، ومعنى فسادها عدم تعلّق الأمر بها ، ولا حرج على المفكرين^(٤) في استنباط حكم^(٥) إذا لم يكن استنباطهم مناطاً لأمر ؛ فيخرج من ذلك أن القائل بالعلة [القاصرة]^(٦) إن لم يُظهر لها فائدة ، لزمه الاعتراف بكونها ساقطة الاعتبار خارجة عن تعلّق الأمر الشرعي .

١٠٩٢ - ولقد اضطرب أرباب الأصول عند هذا المنتهى . ونحن نذكر المختار من طرقهم ، ونعترض على ما يتطرق الاعتراض إليه ، ثم ننصّ على ما نراه .

قال قائلون ممن يصحّح العلة القاصرة : فائدة تعليل تحريم التفاضل في النقيدين تحريم التفاضل في الفلوس [إذا جرت

(١) ت : العلة .

(٢) ت : من أن يظن .

(٣) ت : والمعنى .

(٤) ت : المنكرين .

(٥) ت : الحكم ..

(٦) مزيدة من : ت .

نقوداً . وهذا خُرق من قائله وضبط على الفرع والأصل ، فإن المذهب أن الربا لا يجري في الفلوس ^(١) [إن ^(٢) استعملت نقوداً ؛ فإن النقدية الشرعية مختصة بالمصنوعات ^(٣) من التبرين . والفلوس في حكم العروض ، وإن غلب استعمالها . ثم إن صح هذا المذهب ، قيل لصاحبه : إن كانت الفلوس داخلة تحت اسم الدراهم ، فالنص ^(٤) متناول لها ، والطلبة ^(٥) بالفائدة قائمة ، وإن لم يتناولها النص ، فالعلة متعدية إذأ ، والمسألة مفروضة في العلة القاصرة .

١٠٩٣ - وقال قائلون : العلة القاصرة تفيد بعكسها ؛ فإذا ثبتت النقدية علةً في النقيدين ^(٦) ، فالنص مغل عن محل طرد العلة ، ولكن عدم النقدية يشعر بانتفاء تحريم الربا ، والنص على [اللقب] ^(٧) لا مفهوم له ؛ فهذا وجه إفادة العلة .

ويتوجه على هذا وجوه من الكلام واقعة ، لا استقلال بالجواب عنها : منها أن الانعكاس لا يتحتم في علل الأحكام ، ولا يمتنع ثبوت

(١) زيادة من : ت .

(٢) ت : وإن .

(٣) ت : بالمطبوعات .

(٤) ت : والنص .

(٥) ت : فالطلبة .

(٦) ت : التبرين .

(٧) د : القلب . والثبت من : ت وهامش : د .

علّة^(١) يناط الحكم بها مع انتفاء العلّة المعينة^(٢) ، وإذا كان ذلك لا يمتنع ، فالعكس^(٣) يضطر إلى إبطال ما يدّعيه الخصم من العلّة في معارضة العكس ، فإن لم^(٤) يقدر على ذلك ، لم يستقلّ كلامه ، وإن تمكّن^(٥) من إفساد ما يبديه الخصم من العلل المتعدّية ، فلا حاجة أيضاً إلى تكلف العكس ؛ فإن الأحكام تثبت^(٦) غير متعلّقة بدلالة وأمانة ؛ فليكتف الناظر بالنص في محل إثبات الحكم [ثم يكفيه في محل العكس عدم الدلالات على ثبوت نقيض الحكم]^(٧) الذي يشهد عليه النص في محله ، ورجع^(٨) حاصل القول إلى تكلفه^(٩) طرداً وعكساً من غير فائدة .

ومما يوضح الغرض في ذلك أن العلّة إنّما تنعكس ، ويتعيّن التعلّق بها^(١٠) في إثبات نقيض حكم الطرد وبعكسها^(١١) بشرطين :

أحدهما - أن تكون مخيلة^(١٢) في الطرد والعكس ؛ يشعر^(١٣) بعدم فيها^(١٤) بالعدم ، كما يشعر الوجود فيها بالوجود .

(١) ت : علل يناط .

(٢) ت : المعنية .

(٣) ت : فالعكس .

(٤) ت : وإن لم يكن من إفساد .

(٥) ت : زيادة من : ت .

(٦) ت : تكلف طرد وعكس .

(٧) ت : بعكسها .

(٨) ت : فيشعر .

(٩) ت : ساقطة من : ت .

(١٠) ت : مخيلة .

(١١) ت : ساقطة من : ت .

(١٢) ت : ساقطة من : ت .

(١٣) ت : فيشعر .

(١٤) ت : ساقطة من : ت .

والآخر - ألا تخلف العلة الزائلة في الثبوت علة ، فإن لم تخلف علة ، وأحال^(١) النفي في الانتفاء إحالة الثبوت في الإثبات ، فإذا ذاك يتصور محل الطرد والعكس بصورة مسألتين مشتملتين على علتين ، وكل واحدة منهما سليمة عما يشترط سلامة العلل عنها . وإذا كان الأمر كذلك ، فلتكن^(٢) النقدية مخيلة حتى يتخيل فيها الانعكاس . وليست النقدية مخيلة فقهية^(٣) ؛ فقد سقط طلبُ إفادتها من جهة الانعكاس .

١٠٩٤ - فإن قال قائل : إذا سلّمتم أن العلة إذا لم تُفد ، فلا يحكم عليها بصحة ولا فساد ، ولا تقدّر متعلّقاً للأمر ولا نهى ، وعُدّت خطرةً في مجاري الوسواس ، وخرجت عن الرتب المعمول بها في الأقيسة ، فأين تستعمل هذه العلة القاصرة ؟ [قلنا]^(٤) : إن كان كلام الشارع نصاً لا يقبل التأويل ؛ فلا نرى للعلّة القاصرة وقعا ، ولكن يمتنع عن الحكم بفسادها لما ذكرناه في صدر المسألة ، وإنما [يفيد]^(٥) إذا كان قول الشارع ظاهراً يتأتّى تأويله ، ويمكن تقدير حمله على الكثير مثلاً دون القليل ، فإذا سنحت علةً توافق^(٦) الظاهر ، فهي تعصمه عن^(٧) التخصيص بعلّة أخرى لا تترقّ

(١) ت : وأحال . (٢) ت : ولتكن . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) د : قلبا . والمثبت من : ت . (٥) د : يفسد . والمثبت من : ت .

(٦) ت : توافي . (٧) ت : من .

[في] ^(١) مرتبتها على المستنبطة القاصرة .

١٠٩٥ - ثم في ذلك سرّ وهو : أن الظاهر إذا ^(٢) كان يتعرّض للتأويل ، ولو أوّل ، لخرج بعض المسميات ، ولارتدّ الظاهر إلى ما هو نص فيه ، فالعلة في محل الظاهر كأنها ثابتة في مقتضى النص ^(٣) ، متعدية إلى ما اللفظ ظاهر فيه حيث ^(٤) عصمته عن ^(٥) التخصيص والتأويل ، فكان ذلك إفادة وإن ^(٦) لم يكن تعدياً حقيقياً ، فلا ^(٧) يتجه غير ذلك في العلة القاصرة . فليفهم الفاهم ما يرد [عليه من] ^(٨) ذلك .

١٠٩٦ - فإن قيل : قول الرسول عليه السلام : « لا تبيعوا الورق بالورق » الحديث . نصّ أو ظاهر ؟ فإن زعمتم أنه نص ، فالتعليل [بالنقدية] ^(٩) باطل ، وإن كان ظاهراً ، فالأمة مجمعة على إجرائه في القليل والكثير ، فقد صار بقريئة الإجماع نصاً ، فأَيُّ حاجةٍ إلى التعليل ؟ فهذا ^(١٠) منتهى القول فيه .

فنقول : أما الحظ الأصولي ، فقد وفينا به ، والأصول لا تصح

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : النص منه .

(٤) ت : من حيث .

(٥) ت : من .

(٦) ت : فإن لم .

(٧) د : بالعدية . والثبت من : ت .

(٨) د : على في . والثبت من : ت .

(٩) د : بالعدية . والثبت من : ت .

(١٠) ت : وهذا .

على الفروع ، فإن^(١) تخلفت مسألة ، فلتمتحن بحقيقة الأصول ، فإن^(١) لم تصح ، فلتطرح .

١٠٩٧ - فإن قيل : ما ذكرتموه تصريح بإبطال التعليل بالنقدية . قلنا : لم نر أحداً ممن خاض في مسائل الربا على تحصيل فيما نوره ونصده . والصحيح عندنا أن مسائل الربا شبيهة ، ومن طلب فيها إخاله اجتراً على العرب^(٢) كما قررناه في مجموعتنا ، ثم الشبه على وجوه ، فمنها التعلق بالمقصود ، وقد بينا^(٣) أن المقصود من^(٤) الأشياء الأربعة الطعم ، والمقصود من^(٥) النقيدين النقدية ، وهي مقتصرة لا محالة ، وليست^(٦) علة إذ لا شبه لها ، ولا إخاله فيها ، ولكن لما انتظم فيها اتباع المقصود ، عد من مسالك^(٧) الأشياء الأربعة ، وليس بعد هذا نهاية .

١٠٩٨ - السؤال الثاني - فإن قال قائل : النص مقطوع به ، والعلة مستنبطة مزنونة ، ومجال الاجتهاد عند انعدام القواطع ؛ فلتبطل العلة القاصرة من حيث إنها مزنونة . وهذا قريب المأخذ من السؤال الأول ؛ فإن غايته ترجع إلى ألا^(٨) فائدة فيها ، ولا أثر

- | | |
|------------------|---|
| (١) ت : وإن . | (٢) ت : القرب . ولعل المعنى على لغة العرب . |
| (٣) ت : أثبتنا . | (٤) ت : في . |
| (٥) ت : في . | (٦) ت : وليس هي . |
| (٧) ت : مسلك . | (٨) ت : أنه لا فائدة فيها . |

لها ، وما اخترناه يدرأ هذا ؛ فإننا بيننا أن العلة إنما تستنبط ولفظ الشارع ظاهر ، ثم نبهنا على التحقيق^(١) .

١٠٩٩ - وقد ذكر بعض المنتمين إلى الأصول ، وهو : الحليمي طريقة ، فأخذ^(٢) يتبجح بها ، وقال^(٣) : من ينشئ^(٤) نظره لا يدري أيقع على قاصرة أم متعدية^(٥) ؛ فإن العلم بصفة العلة غير ممكن حالة إنشاء النظر ، فيجب النظر من هذه^(٦) الجهة .

وقائل هذا قليل الترك^(٧) ؛ فإن الخصم لا ينكر هذا ، وإنما الخلاف فيما تحقق قصوره^(٨) . فما قول هذا الشيخ إذا انكشف النظر والعلة قاصرة ؟ . ولا^(٩) مزيد إذا على ما تقدم .

١١٠٠ - ثم القائلون^(١٠) بالعلّة القاصرة إذا عارضتها علّة متعدية ، وثبت بمسلك قاطع من إجماع أو غيره اتحاد العلة في مورد^(١١) النص ، فأَيّ العلتين أقوى ؟ .

فذهبت طوائف من الفقهاء إلى أن المتعدية أقوى من حيث إنها

(١) ت : التحقيق فيه فكفى هذا البيان . (٢) ت : وأخذ .

(٣) ت : فقال . (٤) ت : ينشأ .

(٥) ت : متعلقة . (٦) ت : هذا الوجه .

(٧) ت : التزل . (ولعل معنى قليل الترك أى ضعيف) .

(٨) ت : تصوره . (٩) ت : فلا يزيد .

(١٠) ت : ثم تكلم القائلون . (١١) ت : في محل مورد النص .

المفيدة ، والقاصرة يغني النص عنها .

وذهب الأستاذ أبو إسحاق : إلى أن القاصرة أولى ، فإن النص شاهد لحكمها ، وامتنع آخرون من الترجيح من جهة التعدي والقصور .

وكل ذلك عندنا خارج^(١) عن حقيقة المسألة . ومن اطلع على ما قدمناه ، هانت^(٢) عليه هذه المدارك ، وآل القول إلى أن القاصرة والمتعدية إذا سنحتا في مورد ظاهر ، والظاهر^(٣) شاهد للقاصرة ، وهو أيضا شاهد في مضمونه للمتعدية ، فإن التعدية تستوعب محل الظاهر وتزيد ؛ فقد استويا في الشهادة ، واختصت التعدية بالإفادة ؛ وهي المعتبرة في تقدير توجه^(٤) الأمر بالقياس ، فإذا جرت التعدية سليمة ، لم يقدح فيها غير معارضة القاصرة .

١١٠١ - والذي يظهر عندي أن التعدية أولى ، وهذا^(٥) إذا استوتا في المرتبة جلاء وخفاء .

وسيعود هذا الفصل بعينه في كتاب الترجيح . إن شاء الله تعالى . وما قدرناه لا^(٦) يجري في [النقيدين]^(٧) ، فإن العلة التي

(١) ت : خروج . (٢) ت : هان .

(٣) ت : فالظاهر . (٤) ت : توجه .

(٥) ت : فهذا . (٦) ت : فلا يجري .

(٧) د : التقدير . والمثبت من : ت .

عدّأها الخصم فيها باطلة من وجوه سوى المعارضة ، وإنما الذي ذكرناه كلام مرسل ، حيث يتصور سلامة القاصرة والمتعدية ، لو فرضت كل واحدة منهما مفردة^(١) .

[مسألة:]^(٢)

١١٠٢ - ومن الاعتراضات الفاسدة أنه إذا تعلّق المتعلّق بما يدل على فساد في الفرع ، واستشهد به على فساد الأصل ، كان ذلك مقبولا عند المحققين ، وقد يتأكد في مدافعة ذلك بعض الجدليين ، ويقول : التفريع^(٣) تسليم الأصل وخوض في تسليم^(٤) الفرع ، والتصرف^(٥) في الفرع اعتراف بصحة الأصل وثبوته . فإذا قلنا : نكاح لا يفيد الحلّ مع إمكان الاستمتاع ، وجهوا هذا السؤال .

وهذا الاعتراض فاسد لا خفاء بسقوطه ؛ فإن [صحة]^(٦) الأصول إذا كانت تقتضي صحة الفروع^(٧) ففساد الفروع يدل على فساد الأصول ، وإنما يستمرّ هذا الاعتبار إذا قدر المعتبر أن الأصل^(٨) إذا صحّ مقتضاه نقيض ما ثبت في الفرع في محل

-
- (١) ت : مفردة . (٢) ت : ويقول : القول في التفريع . (٣) ت : تفصيل .
 (٤) ت : والتصدق . (٥) مزيدة من : ت . (٦) ساقط من : ت .
 (٧) ت : أن الأصل مقتضاه لو صحّ نقيض .
 (٨) مزيدة من عمل المحقق .

الاعتلال ، وإذا ثبت ذلك ، كان ذلك ^(١) باعتبار حكم الفرع في نهاية الظهور ، وغاية القايسين الوصول إلى غلبات الظنون . ولا مزيد على ما فيه الكلام . فإذا ثبت اقتضاء أصل حكما ، وتبين ^(٢) أن ذلك الحكم غير ثابت ، ظهر أن الأصل لم يثبت على الصحة . ولا يبقى مع هذا الإلحاح الجدل ولجاجة في عبارة الأصل والفرع معنى .

١١٠٣ - ومن لطيف الكلام في ذلك أن من لا يقول بالاستدلال ، ويزعم أن كل معنى يستدعي الاستناد ^(٣) إلى أصل ، وإن كان مخيلا ، فالذي يقتضيه قياسه أن يستثني هذا الفن ، ويقول به ، وإن لم يجد [أصلا] ^(٤) ؛ فإنه إذا سلم ^(٥) اقتضاء العقد حكما ، ثم لم يثبت مقتضاه ، فلا يستريب في اختلال العقد ، إذا ^(٦) تخلف عن اقتضائه .

ثم من صحح ^(٧) هذا النوع ، اضطربوا في أنه من قياس المعنى ، أو من قياس الشبه ، فقال قائلون : هو من أجل الأشباه ، وقال آخرون : هو من أقيسة المعاني ، والصحيح عندنا أنه من أقيسة الدلالة ، كقول القائل : من صح طلاقه ، صح ظهاره ، بل هذا

(١) ت : كان اعتبار .

(٢) ت : ثم تين .

(٣) ت : استنادا .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : سلم له اقتضاء العقد .

(٦) ت : إذ .

(٧) ت : صح .

الذي نحن فيه أعلى [منه ^(١)] ؛ فإنه تعلّق بغير ^(٢) مقتضى الشيء ؛ ولا يجوز المحصل مباينة المقتضي مقتضاه ^(٣) ، والطلاق والظهار حكمان متغايران .

مسألة (١) :

١١٠٤ - ومن الاعتراضات الفاسدة : أنه ^(٥) إذا طرد طارداً علّة في حكم واستمر ^(٦) له ، فقال المعارض : هلا طردتها في حكم آخر بعينه ؟ .

فهذا الاعتراض فاسد . مثاله ^(٧) : أنا إذا اعتبرنا كون الشيء مقتاتاً مستنبطاً في تعلّق العشر ، فإننا نسلم ^(٨) هذا الاعتبار عن وجوه الاعتراضات ^(٩) الواقعة ، فقال المعارض بعد ^(١٠) : هلا اعتبرتم [ذلك] ^(١١) في تحريم ربا الفضل ؟ فإذا ^(١٢) أبطلتموه في الربا ، فأبطلوه في الزكاة .

فنقول : هذا لا وجه له ؛ فإن من طرد علّة في حكم ، فلا ^(١٣)

-
- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) مزيدة من : ت . | (٢) ت : بعين . |
| (٣) ت : لمقتضاه . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ساقطة من : ت . | (٦) ت : واستمرت . |
| (٧) ت : ومثاله . | (٨) ت : فإذا سلم . |
| (٩) ت : الاعتراض . | (١٠) ساقطة من : ت . |
| (١١) مزيدة من : ت . | (١٢) ت : وإذا . |
| | (١٣) ت : لم يلزم . |

يلتزم إلا كونها مشعرة^(١) به إن كانت معنوية ، مع السلامة عن الوجوه المبطلّة ، ولا سبيل إلى تكليف المعلن طردّ علته في جميع الأحكام . فإن زعم المعارض أن تحريم الربا في معنى الزكاة ، كان مدّعياً مطالباً بإثبات ما يدّعيه .

هذا حكم الجدل في المسلك الحق ، وليس من المدافعات ، ولكن الناظر البالغ مبلغ الاجتهاد إذا كان يبغي مدرك^(٢) مأخذ الكلام ، فحقّ عليه أن يعرف انفصال كل باب عما عداه في سبيله ، وليس كل ما يلتزمه المجتهد في نفسه يلزمه البوح به في النظر .

[مسألة (٥)]

١١٠٥ - ومن الاعتراضات الفاسدة التعرّض للفرق بين الأصل والفرع^(٣) بما هو نتيجة [افتراقهما]^(٤) في الاجتماع^(٥) والخلاف . ومثاله^(٦) : إذا قاس القاييس النبيذ المشد على الخمر ، فقال المعارض : مستحلّ الخمر كافر ، ومستحلّ النبيذ لا يفسق . وهذا^(٧) يرجع حاصله إلى أن تحريم الخمر متفق عليه ، ثابت من

(١) ت : مشعرا . (٢) ت : درك .

(٣) ت : فرع وأصل . (٤) د : افتراقها . والمثبت من : ت .

(٥) ت ، م : الإجماع . (٦) ت : وذلك أنه إذا قاس القياس . (٧) ت : فهذا .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

جهة الشرع قطعاً ، ومنكر ذلك جاحد للشرع ، وتحريم النبيذ مختلف فيه . ومن هذا الجنس قول أصحابنا في طلب الفرق بين المدبرة^(١) والمستولدة : إن القضاء ببيع المستولدة منقوض بخلاف المدبرة^(٢) . وهذا^(٣) باطل لصدوره عن افتراق الأصل والفرع في ، ظهور الحكم في الأصل ، وكونه مجتهداً^(٤) فيه في الفرع .

[مسألة (٥)]

١١٠٦ - ومن الاعتراضات الفاسدة ، قول القائل : الحكم يثبت في الأصل متأخراً ، والمعلول لا يسبق العلة ؛ فإذا قسنا الوضوء في الافتقار إلى النية على التيمم ، قالوا : ثبوت التيمم متأخر عن الوضوء .

والجواب^(١) عن ذلك لائح ، ولا يليق بهذا المجموع ذكر أمثال ذلك إلا رمزا ؛ فنقول :

إذا ثبت اشتراط النية في التيمم ، فاعتبار الوضوء به في الحال متجهاً ، وسؤال المعارض مباحثة عن أمر منقضي ، وحقه ألا يتعرض لما مضى ؛ فإن الناظر^(٢) في تأخر النزاع ، قد^(٣) لا يشك في أن النية

(١) ت : المدبر . (٢) ت : فهذا . (٣) ت : وكونه في الفرع مجتهداً فيه .
(٤) ت : وسبيل الجواب . (٥) ت : النظر . (٦) ت : ثم يشك أن النية .
(٥) زيادة من عمل المحقق .

في الوضوء^(١) كانت عند مثبتتها مدلولة بدلالة أخرى قبل ثبوت التيمم ، فإذا^(٢) ثبت التيمم دلّ عليها^(٣) ، والعلامات قد تترتب تقدماً وتأخراً ، وذلك غير مستنكر في دلالات العقول ، فما الظن بالأمارات . ؟ ثم لا يمتنع أن يقال : إذا ثبت كون الوضوء في معنى التيمم ، ثم ثبتت النية في التيمم ، أرشد ذلك من طريق السبر^(٤) ، والاستناد إلى أن النية كانت مرعية في الوضوء فيما سبق . وهذا تكلف مستغنى عنه ؛ فإن المناظرات لا تدار على الأحكام الماضية ، ومنتهى هذا السؤال آيل إلى المطالبة بما دلّ على [النية قبل]^(٥) ثبوت التيمم ، وهذا لا^(٦) يلزم الجواب عنه .

[مسألة (٥)]

١١٠٧ - ومن الاعتراضات الفاسدة جعل المعلول علّة والعلة معلولاً . مثاله^(٧) أنا إذا قلنا في ظهار الذمي : من صح طلاقه ، صح ظهاره كالمسلم . فإذا^(٨) قال المعارض : جعلتم الظهار معلولاً والطلاق علّة ، وأنا أقول في الأصل المقيس عليه [المسلم]^(٩) : إنما صح

(١) ت : عند مثبتها كانت مدلولة . (٢) ت : وإذا .

(٣) ت : عليه . (٤) ت : التين والإسناد .

(٥) زيادة من : ت . (٦) ت : بما لا يلزم .

(٧) ت : ومثاله . (٨) ت : إذا . (٩) مزبلة من : ت .

(٥) مزبلة من عمل المحقق .

طلاقه لأنه صَحَّ ظهاره ، فَأَجْعَلُ^(١) ما جعلتموه علة معلولا ، وما جعلتموه معلولاً علة ، فإذا كان لا ينفصل ما ادعيتُموه عما ادعيناها ، ولا يتأتَّى تَمَيُّزُ^(٢) العلة عن المعلول ، لم يصحَّ ؛ فإنَّ باب العلة ينبغي أن يتميز بحقيقته وخاصيته عن باب المعلول .

وقد يستشهد هذا السائل بلقب قرع مسامعه من المعقولات ، ويقول : العلة والمعلول في الشرعيات على مضاهاة العلل في العقليات ، ثم العلة العقلية متميزة عن المعلول ؛ فليكن الأمر كذلك في السمعيات وهذا عند ذوي التحقيق ركيز من الكلام ؛ وإنما يتوجه هذا الفن من الاعتراض^(٣) على قياس الدلالة ، كالطلاق والظهار وما أشبهها^(٤) فإنَّ الغرض أن يدلَّ باب على باب بوجه يغلب على الظن ، ومن يروم ذلك يتمسك^(٥) بالمتفق عليه من البابين ، ويجعله علماً ودلالةً على المختلف فيه ؛ فإنَّ كان هذا المعارض يتشبث برَدِّ قياس الدلالة ، ويجعل ما ذكره^(٦) عبارة عن هذا المقصود ، فالوجه^(٧) إثبات هذا الباب من القياس^(٨) ، وقد تقدَّم ذكر ذلك . وإنَّ كان يعترف بقياس الدلالة ، فالذي ذكره^(٩) جارٍ فيه ، ثم لا ننكر أن

(١) ت : وأجعل .

(٢) ت : تميز .

(٣) ت : الاعتراضات .

(٤) ت : أشبهها .

(٥) ت : يتمسك .

(٦) ت : ذكرناه .

(٧) ت : والوجه .

(٨) ت : القياس عليه .

(٩) ت : قدره .

يكون الظهار علماً دالاً على الطلاق ، حيث تمس الحاجة إلى ذلك ، والغرض ألا يختلف البابان إذا غلب على الظن اجتماعهما . فقد تبين سقوط الاعتراض .

١١٠٨ - وأما ما ذكره^(١) من الاستشهاد بالعلة والمعلول في المعقول ، فما أبعدهم عن^(٢) ذلك ، وهو عمدة^(٣) صناعة الكلام . والذي انتهى إليه اختيارنا بعد استيعاب^(٤) معظم العمر في المباحثة ، أن ليس في العقل^(٥) علة ولا معلول ، فكون العالم عالماً هو العلم بعينه ، وإنما صار إلى القول بالعلة والمعلول من أثبت الأحوال ، وزعم أن كون العالم عالماً معلول ، والعلم علة له^(٦) ، وهذا مما لا نرضاه ، ولا نراه .

ثم العلل الشرعية لا تجري مجرى المعقولات ؛ فإن الأحكام العقلية تستند إلى صفات الأنفس والذوات ، والعلل الشرعية مستندها النصب ، وليست هي مقتضية معلولاتها لأنفسها ، وإذا كان انتصابها عللاً راجعة^(٧) إلى نصب ناصب إياها أعلاماً ، فلا يمتنع تقدير [حكمين]^(٨) كل واحد منهما علم على^(٩) الثاني ، مشعر^(١٠) بوقوعه عند وقوعه .

(١) ت : وما ذكروه . (٢) ت : عن ذلك . (٣) ت : عمره .

(٤) ت : استفاد . (٥) ت : المعقول . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : راجعاً . (٨) محرومة من : د ، وأثبتناها من : ت .

(٩) ت : في . (١٠) ت : يشعر وقوعه بوقوعه .

[مسألة (٥)]

١١٠٩ - ومن الاعتراضات الفاسدة أن يقول القائل : هذا الذي نصبته علما هو صورة المسألة ، فالعلة^(١) حقها أن تكون زائدة على^(٢) الحكم .

وهذا لا حاصل له ؛ فإن الذي نصبه [الناصب علما]^(٣) إن أخل ، وجرى سليما عن المبطلات غير معترض على الأصول ، فلا^(٤) معنى لقول القائل : إنها صورة المسألة ؛ إذ لا علة في عالم الله تعالى إلا وهي كذلك ، فالوجه^(٥) إقامة شرائط العلة^(٦) ، واطراح هذا الفن من السؤال .

وحظ هذا الفن من التحقيق أن نص على صورة المسألة ، وميزها بخاص وصفها ، فلا يتصور أن يجد أصلا متفقا عليه ، وإن ذكر عبارة تعم صورة المسألة ، وأصلا متفقا عليه ، فالوجه الذي^(٧) به العموم هو الجمع ، ولا تتصور العلة إلا كذلك .

فهذا منتهى المراد في هذا . وقد نجز بنجازه [الكلام في]^(٨) الاعتراضات الصحيحة والفاسدة .

(١) ت : والعلة . (٢) ت : على صورة الحكم .

(٣) زيادة من : ت . (٤) ت : ولا . (٥) ت : والوجه .

(٦) ت : العلة . (٧) ت : النهى يقع به . . . (٨) زيادة من : ت .

(٥) مزيلة من عمل المحقق .

[باب] (٥)

القول في المركبات

[فصل] (٥)

[التركيب في الأصل] (٥)

١١١٠ - وهذا يستدعي تجديد العهد بالطرق التي تثبت بها^(١) علل الأصول ، وقد سبقت ، فليجدد الناظر عهده بها بما^(٢) تقدم في هذا المجموع ، ولا مطمع والمسألة مختلف فيها في علة^(٣) تكون في الأصل متفقا عليها ؛ فإنها لو كانت مجمعا عليها ، وهي موجودة في محل النزاع ، فلا يتصور والحالة هذه الخلاف في الفرع .

ومما تمس الحاجة إلى ذكره أن من ذكر في علة الأصل صفة مضمومة إلى أخرى ، وكانت [إحداهما]^(٤) تستقل بإثبات الحكم المطلوب في الأصل ، وهذا^(٥) النوع من التعليل باطل ، مثل : أن نقول في النكاح بلا ولي : أنثى فلا^(٦) تزوج نفسها كالصغيرة . فكأنه ذكر الأنوثة والصغر في الأصل ، والصغر على حياله يمنع

(١) ساقطة من : ت . (٢) بما .

(٣) ت : في كون علة الأصل متفقا عليها .

(٤) د : إحداها . والمثبت من : ت . (٥) ت : فهذا النوع في التعليل . (٦) ت : ولا .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

الاستقلال . وهذا باب^(١) من القياس على مالو^(٢) مس وبال .
فهذه مقدّمات لابدّ من التنبيه^(٣) لها .

١١١١ - ثم التركيب يقع في الأصل والوصف^(٤) .

فأما التركيب في الأصل فمنه البين^(٥) الفاحش ، ومنه مالا
يتفاحش ، ونحن [نرسم الصور]^(٦) ونذكر في كل صورة
ما يليق بها ، ثم نذكر قولاً جامعاً بعد نجاز الصور والأقوال فيها .
فمن الصور أن يقول المعلل : أنثى فلا تزوّج نفسها كابنة خمس
عشرة سنة ، والخم يصعد أنها صغيرة ، ولو كانت كذلك ، لكان^(٧)
ما جاء به المعلل قياساً على الصغيرة . وقد ذكرنا بطلانه . وإن ثبت
أنها كبيرة ، فسيمنع الحكم ، ويقضي بأنّها تزوّج نفسها .

١١١٢ - والذي^(٨) ذهب إليه طوائف من الجدليين القولُ بصحة
التركيب^(٩) . وحاصل كلامهم يثول إلى أن الحكم متفق عليه ،
والمعلل يلتزم^(١٠) إثبات الأنوثة علة^(١١) ، فإن أثبتتها ثبتت العلة ،

(١) ت : من باب .

(٢) ت : ما إذا . (٣) ت : التنبيه .

(٤) ت : وفي الوصف . (٥) ت : المركب الفاحش البين .

(٦) زيادة من : ت . (٧) ساقطة من : ت .

(٨) ت : فالذی . (٩) ت : هذا التركيب .

(١٠) ت : ملتزم إثبات الأنوثة علة بما ثبتت به العلة .

وتشعبُ المذاهبُ بعد ذلك لا أصل له ، وإن لم يتمكن المعلن من إثبات ما ذكره في الفرع علة في الأصل ، فالذي جاء به باطل ، وإن لم يكن مركبا ، فإذا لا أثر للتركيب كان أو لم يكن ، وإنما المتبع إثبات علل الأصول . وهذا ^(١) باطل عند المحققين ؛ فإن المخالف يقول : ظننتُ ابنةَ الخمس عشرة صغيرة ، ولو كانت كذلك ، لكان القياس على الصغيرة باطلا كما تقدم ، إلحاقا بالقياس على ما لو مسّ وبال . وإن ثبت بما يغلب على الظن أن ابنة الخمس عشرة بالغة ، فلها أن تزوج نفسها ، ولا يخلو التقدير من هذين ؛ فالعلة ^(٢) مرددة بين منع الحكم في الأصل على تقدير ، وبين سقوط العلة على تقدير .

١١١٣ - فإن قيل : أرأيتم لو أثبت المعلن الأنوثة علة .

قلنا : ما نراه يقدر على ذلك أولا ، فإن ^(٣) فرض إمكان ذلك ، فالعلة لا أصل [لها] ^(٤) ، ويرجع الكلام إلى الاستدلال المحض ، كما سنذكره بعد نجاز القول في المركبات .

فإن قيل : يثبت المعلن أن الأنوثة علة في ابنة الخمس عشرة .

قلنا : مع اعتقاد صغرها ، أو ^(٥) مع ثبوت بلوغها ؟ فإن ثبت

(١) ت : فهذا . (٢) ت : والعلة . (٣) ت : وإن فرض .

(٤) د : له . والثبت من : ت . (٥) ت : أم .

بلوغها ، فالحكم ممنوع ، وإن ثبت صغرها ، فالصغر مستقل بالمنع .
١١١٤ - صورة أخرى :

إذا قلنا في تزويج الأب البكر : بكرٌ فيزوجها^(١) أبوها مجبراً
كثبت الخمس عشرة ، فهذه الصورة دون الأولى ؛ فإنه وإن ثبت
صغرها ، فالقياس على البكر الصغيرة غير ممتنع عند الشافعية ؛
إذ^(٢) مجرد الصغر لا يثبت ولاية الأب ، فإن الثيب الصغيرة لا
يزوجها أبوها عندهم^(٣) ، فتصدى^(٤) في الأصل تقدير منع بأن
يقول الخصم : ابنة الخمس عشرة صغيرة ، فإذا أنكر عليه ،
قال : هذا مظنون ، فإن ثبت أنها بالغة ، فلا يجبرها الأب .
ولا شك أن من يقول بالتركيب يقبل^(٥) هذا .

وهذه الصورة تنفصل عن الأولى ؛ فإن^(٦) الأولى تبطل على تقدير
الصغر والبلوغ جميعاً ، [والصورة]^(٧) الثانية لا تبطل على تقدير
الصغر ، ولكن يتوجه على^(٨) تقدير الكبير منع من الخصم ،
[ويضطر المصلل]^(٩) إلى ردّ القياس إلى الصغيرة بالبكر^(١٠) ؛
فيلغو تعيين^(١١) خمس عشرة .

(١) ت : فيجبرها . (٢) ت : أو . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : فتصدى . (٥) ت : يتقبل . (٦) ت : بأن .

(٧) مزيدة من : ت . (٨) ت : في . (٩) زيادة من : ت .

(١٠) ت : البكر . . (١١) ت : بنت .

فصل (١)

[التركيب في الوصف] (٠)

١١١٥ - وأما التركيب في الوصف ، فمنه المتفاحش . وهو أن يقول الشافعي في قتل المسلم بالذمي : من لا يستوجب القصاص بقتل شخص بالثقل ، لا يستوجب بقتله بالسيف كالأب في ابنه . فهذا يصححه ^(٢) بعض الجدليين بناءً على ما تقدم . وهو على نهاية الفساد عندنا ؛ فإن الثقل على رأي الخصم ليس آلة القصاص ؛ فإن ثبت أنه ليس آلة القصاص ، كان القصاص ^(٣) باطلاً [آيلاً] ^(٤) إلى أن من لا يستوجب القصاص بقتل شخص خطأ لا يستوجب ^(٥) بقتله عمداً ، وإن ثبت أنه آلة القصاص ، منع الخصم الحكم ^(١) ؛ فالعلة بين منع وبطلان .

١١١٦ - وقد يجري في الوصف تركيب قريب يضاهي عند المحققين التمسك بمناقضة الخصم ، وشرط ذلك أن يكون مشعراً

(١) ساقط من : ت .

(٢) ت : صححه . (٣) ت : القياس .

(٤) مخرومة من : د ، وأثبتناها من : ت .

(٥) ت : يستوجه . (٦) ت : الحكم لا محالة .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

بفقه^(١) . ومثاله : قولنا^(٢) في الثمرة التي لم تؤبّر ، وأنها^(٣) تتبع الشجرة في مطلق التسمية ما يستحقّه الشفيع من الشجرة ، ويدخل^(٤) تحت مطلق^(٥) تسميتها كالأغصان ، ووجه الفقه^(٦) أن الشفعة في وضعها لا تختص^(٧) بالمنقولات ؛ فأشعر أخذ الشفيع الثمرة بكون الثمرة معدودة من أجزاء الشجرة ملتحقاً بها . فأما إذا قال الخصم : سبب أخذها قطع ضرار مداخلة المشتري ، ولذلك أثبت^(٨) أخذ الثمار المؤبّرة [للشفيع]^(٩) فالوجه أن يقول : الحكم المطلوب ثابت ، والمناسبة كما تريدها ظاهرة ، ومعناكم ظاهر^(١٠) على السبر ؛ فقد جرى هذا فقها^(١١) ، وسببه مناقضتكم ؛ فليست^(١٢) التعلّق به ، وما يتعلّق تعلقاً ظاهراً ، فإنه يتضمّن إلحاق الثمرة بأجزاء الشجرة ، وهو المقصود الأقصى . والتركيب البعيد لا يناسب غرض المسألة ، والتعويل فيه على [زلل]^(١٣) الخصم .

١١١٧ - مسألة^(١٤) أخرى ليست من محل النزاع بسبيل .

-
- | | |
|-----------------------------------|---|
| (١) ت : بحكم وفقه . | (٢) ت : قوله في مسألة الثمرة . |
| (٣) ت : فإنها . | (٤) ت : يدخل . |
| (٥) ساقطة من : ت . | (٦) ت : الفقه فيه . |
| (٧) ت : تتعلّق . | (٨) ت : أثبتنا . |
| (٩) د : الشفيع . والمثبت من : ت . | (١٠) ت : باطل . |
| (١١) ت : فقهيا . | (١٢) ت : فيستند النطق به ، ويتعلّق بغرض المسألة تعلقاً ظاهراً . |
| (١٣) مزيدة من : ت . | (١٤) ت : في مسألة أخرى . . . |

[كغلط ^(١)] يتفق في سن البلوغ ، فلا ^(٢) تعلّق له
 بتزويج المرأة نفسها ، أو ^(٣) امتناع ذلك عليها ، فإذا توصل
 ذو الجدل إلى صورة فيها غلط ^(٤) للخصم عنده في حد ^(٥) البلوغ ،
 فإننا ^(٦) نستجيز طالب المعنى [استثارة] ^(٧) غرض النكاح من
 غلطة [في] ^(٨) سن البلوغ .

١١١٨ - وإذا اعتبرنا القصاص [في النفس بالقصاص في
 الطرف] ^(٩) في ^(١٠) صورة نفرضها في قتل المسلم بالذمي ، وذلك إذا
 فرضنا في المسلم والذمية ، ثم اعتبرنا النفس بالطرف ، كان
 الاعتبار واقعاً مناسباً لغرض [المسألة] ^(١١) إما من جهة [تشبيه] ^(١٢)
 أو ^(١٣) من جهة إشارة إلى معنى فقه ^(١٤) ، فإذا ذهبوا يخطئون ^(١٥)
 في الأطراف ، كان ذلك من مناقضاتهم ^(١٦) وسوء نظرهم .
 وعلى هذا يجري تدرب النظر في مناقضات الخصوم .

(١) يباح بالأصل ، وأثبتناها من : ت .

(٢) ت : ولا . (٣) ت : إذ .

(٤) ت : غلطة . (٥) ت : تحديد .

(٦) ت : فإني . (٧) مخرومة من د : والمثبت من : ت .

(٨) د : من . والمثبت من : ت . (٩) د : بالنفس بالطرف . والمثبت من : ت .

(١٠) ت : بفرضنا في مسألة قتل المسلم . . . (١١) د : المسلم . والمثبت من : ت .

(١٢) مخرومة من : د ، وأثبتناها من : ت . (١٣) ت : وإما من جهة إشارة .

(١٤) ت : فقه . (١٥) ت : يخطئون . (١٦) ت : مناقضات الخصم .

فهذا منتهى القول فيما يصح ويبطل من التركيب في الأصل والوصف .

[مسألة^(٥)]:

[في التعدية ^(٥)]

١١١٩ - ثم ضَرِي أهل الزمان بفن من الكلام يسمونه^(١) التعدية ، وهو عَرِيٌّ عن التحصيل ، ولكن لا سبيل إلى تعرية هذا المجموع عن ذكره ، والتنبية على فسادِه ؛ فنفرض^(٢) من صورهِ^(٣) صورةً في التركيب ، ونُرتب عليها صورة^(٣) التعدية .

فإذا قلنا : أنثى لا^(٤) تزوج نفسها كبنت الخمس عشرة . فيقول المعارض : المعنى فيها أنها صغيرة ، وأعدّي ذلك إلى منع استقلالها بالتصرفات ، وإطراد ولاية الولي عليها ، فإذا قال المعلنّ : دعواك^(٥) الصغر ممنوعةً ، وكذلك فروعها^(٦) ، قال المعلنّ : كذلك الأنوثة ليست علةً ، وقد ادعيتها^(٧) علةً ، وعديتها إلى فرعك^(٨) ؛ فادعيتُ^(٩) الصغر علةً ، وعديتها إلى فروعِي ؛

(١) ت : يسموه . (٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : بأصورة . (٤) ت : فلا .

(٥) ت : دعوى المعلنّ الصغر علة ممنوعة . (٦) ت : فرعها ، وقال .

(٧) ت : ادعيت . (٨) ت : فروعكم . (٩) ت : وادعيت علة .

(٥) مزيلة من عمل المحقق .

فاستوى القدمان ، وآل الأمر^(١) إلى التزامك لإبطال عليّ أو ترجيح علتك .

وقد ينقدح للمعدي جهتان في التعدية . و [ذلك]^(٢) إذا قال المعلن : بكرٌ فيجبرها أبوها كبنت الخمس عشرة فينقدح^(٣) للمعدي أن [يقول : المعنى فيها أنها صغيرة ، وأعدي ذلك إلى اضطراد الحجر عليها ، فهذا وجه في التعدية ، وقد]^(٤) يقول : المعنى فيها أنها صغيرة ، وأعديها إلى جواز تزويجها مجبراً^(٥) ، وإن كانت ثيباً ، وهذا يطرد للمعدي في الصغيرة الثيب^(٦) التي يتفق على صفرها .

١١٢٠ - ثم تكلم أصحاب التركيب على التعدية من وجوه لست أرى ذكر معظمها .

فمنها^(٧) : أنهم قالوا : معنای مسلّم الوجود ، وهو الأنوثة ، وإنما أنازع في إثباته علّة ، وهذا يجري في [كل]^(٨) علة مستثارة في محل الاجتهاد ، وما ادّعيته علّة لا أسلم وجوده ، فإن اشتغلت

(١) ت : الكلام .

(٢) د : وكللك ، والمثبت من : ت . (٣) ت : قدح للمعدي يقول :

(٤) زيادة من : ت . (٥) ت : إجباراً .

(٦) ت : والثيب . (٧) ت : فمن أقربها .

(٨) زيادة من : ت .

بإثبات وجوده ، كنت منتقلاً إلى مسألة أخرى ليست من مسائلنا بسبيل ، والانتقال ممنوع لا^(١) سبيل إليه ، ويستوي فيه السائل والمسئول .

فهذا وجه التضييق الذي تخيله المركبون . فلو^(٢) عدى المسئول لم يقبل منه ؛ فإن دليل المسئول إنما يقبل في نفس المسألة ، أو فيما تنبئ^(٣) عليه ؛ فإنه^(٤) إذا احتاج إلى إثبات مسألة لا تعلق لها بمحل النزاع ، فقد عد منتقلاً .

١١٢١ - وقد يسلك^(٥) المركب في إبطال التعدية مسلماً آخر ، فيقول : لو ثبت معنأك لقلت به ضمّاً إلى معنأي ؛ فإن الحكم لا يمتنع ثبوته بعلتين . وهذا قد لا يجري في بعض المركبات ؛ فلما إذا قلنا : بكرٌ ، فتجبر كما ذكرناه ، فذكر المعدّي الصغر ، لم يمكناً أن نجعل^(٦) الصغر علةً في الإيجاب ؛ فإن الثيب الصغيرة لا تجبر عندنا .

١١٢٢ - وقال الأستاذ أبو إسحاق ، وهو من المركبين : سبيل المركب إذا عورض بالتعدية أن يقول : معنأي عندكم دعوى غير

(٢) ت : ولو .

(٤) ت : فأما إذا ...

(٦) ت : تقدر .

(١) ت : ولا .

(٣) ت : تنبئ المسألة عليه .

(٥) ت : سلك .

مُثَبِّتَةٌ [بِمَا] ^(١) تثبت به ^(٢) معاني ^(٣) الأصول ، أم قد يثبت ^(٤)
مدلولاً ، فإن لم يقم عليه دليل ، [فلست] ^(٥) معللاً بعد ، ولا مقيماً
متمسكاً في محلّ النزاع ، فابتدأرك إلى معارضيّ بالتعدية غير
متجه ، وإن اعترفتَ بكون معنَيّ ثابتاً ، فمعناك الذي ابتدأته ^(٦)
ليس مناقضاً لمعناي ، وإنما تقدح المعارضة ، إذا جرت مناقضة ^(٧)
في المقتضي .

فهذا مضطرب المركبين والمعدّين ، وقد ^(٨) بان أصلنا فيما نقبله
ونردّه في تركيب الأصل والفرع .

١١٢٣ - ونحن الآن نجمع المقصود ، والمدرك الحق في تقسيم ؛
فنقول :

الآقيسة [الخلية] ^(٩) عن معنى ^(١٠) التركيب في الأوصاف والأصول
بيّنة ، وقد قدمنا تقاسيمها ، وذكرنا مراتبها .
فأما ما يليق بما نحن فيه ، فينقسم إلى قسمين :

- | | |
|--|-----------------------------------|
| (١) مزيدة من : ت . | (٢) ت : يمثله . |
| (٣) هامش د : علل . | (٤) ت : ثبت . |
| (٥) د ، ت : فليست ، وما أثبتناه اختيار : م . | (٦) ت : أبديته . |
| (٧) ت : معارضة . | (٨) د : الحلية . والمثبت من : ت . |
| (٩) ت : فقد . | (١٠) ساقطة من : ت . |

أحدهما - يتلقى^(١) انتظامه من مذهب الخصم ، لا تعلق له بمحل النزاع ، ولا يشعر به ، ولا يقتضيه بطريق التشبيه ، وهذا كمصير أبي حنيفة إلى أن بنت الخمس عشرة صغيرة ؛ فهذا لا يناسب تزويج المرأة نفسها ، ولا امتناع ذلك منها ، وليس منها^(٢) على معنى ، ولا تشبيه ، ومذهبه ذكر التركيب ؛ فهو إذا [تعقيد]^(٣) على الشادين والمبتدئين ، ومدافعة لهم عن مسلك الرشد ، وتعمية عليهم ، وقد أجمع الناظرون في هذا الباب أن هذا القسم لا يجوز أن يكون مستند الفتوى^(٤) ولا الحكم ، وليس هو مناطا لحكم الله تعالى ، لا معلوما ولا مظنونا . فهذا هو الردود ؛ فإن الجدل الحسن المأمور به هو الذي [يقرب]^(٥) من مثار الأحكام ، [فيرشد]^(٦) إلى مناطها . وهذا القسم هو الردود عندنا .

١١٢٤ - وأما التركيب المشعر بفقهِه كما قدّمنا تصويره فينقسم قسمين :

منه^(٧) ما الحكم فيه مع المعنى الفقيه متفق عليه ، فما كان كذلك ، فهو مقبول مستند الفتوى والحكم^(٨) ووجوب العمل ،

(١) ت : ما يتلقى .

(٢) ت : منه .

(٣) د : يعتقد . والمثبت من : ت .

(٤) ت : مستندا لفتوى ولا لحكم .

(٥) د : تقرر . والمثبت من : ت .

(٦) د : توسد . والمثبت من : ت .

(٧) ت : فمته .

(٨) ت : مستندا للفتوى والحكم .

وهذا كقياسنا القصاص في النفس على القصاص في الطرف في بعض صور الوفاق ، وإن^(١) وقع القصاص في الطرف مركبا عند الخصم ، كان التركيب منه معدودا من [خطه]^(٢) ، وتعلق القياس بالإجماع على الحكم ، والمعنى الفقيه ، أو وجه^(٣) لائح في التشبيه . فهذا قسم .

١١٢٥ - والقسم الثاني من هذا - أن ينفرد الخصم بتسليم الحكم ثم يبتدي^(٤) منه تركيبا ؛ فهذا لا ينتهض مستند الفتوى^(٥) والحكم ، ولكن يجوز التمسك به في المناظرة ، كما يجوز التمسك بمناقضة^(٦) الخصم ، والسبب فيه أن المناقضات لها تعلق بفقهاء المسألة ، وفي المباحثة عنها التنبيه على مآخذ الكلام والتدرب في الجدل^(٧) المفضي إلى مدرك الحق . وهذا من فوائد المناظرات .

١١٢٦ - فيترتب من مجموع ما ذكرنا^(٨) مركب مردود حكماً ونظراً ، ومركب معمول به حكماً^(٩) ، ومن ضرورته أن يكون مقبولا نظرا . ومركب مقبول نظراً . والغرض منه التدرب في

- | | |
|-------------------------|--------------------------------|
| (١) ت : فإن . | (٢) د : خطه . والمثبت من : ت . |
| (٣) ت : أوجه . | (٤) ت : يدي . |
| (٥) ت : مستندا للفتوى . | (٦) ت : مناقضات . |
| (٧) ت : الجدل . | (٨) ت : ذكرناه . |
| (٩) ساقطة من : ت . | |

المسلک المطلوب في (١) المناظرات ، وليس معمولاً به في فتوى ولا قضاء (٢) .

وقد نجز بهذا تمام القول في المركبات ، بل وفي تقاسيم الأقيسة ، وما يصح ، وما يفسد من الاعتراضات ، وطرق الانفصال عنها . ونحن الآن نفتح الكلام في الاستدلال .

(١) ت : من .

(٢) ت : ولا في قضاء .

الكتاب الرابع **كتاب الاستدلال**

القول في الاستدلال

١١٢٧ - اختلف العلماء المعتبرون ، والأئمة الخائفون في الاستدلال^(١) ، وهو : معنى مشعر بالحكم مناسب له فيما يقتضيه الفكرُ العقلي ، من غير وجدان أصل^(٢) متفق عليه ، والتعليل المنصوب^(٣) جارٍ فيه .

١١٢٨ - فذهب القاضي ، وطوائف من متكلمي الأصحاب إلى رد الاستدلال ، وحصر المعنى فيما يستند إلى أصل .

١١٢٩ - وأفراط^(٤) الإمام ، إمام دار الهجرة ، مالكُ بن أنس في القول بالاستدلال ؛ فرئي^(٥) يثبت مصالحَ بعيدةً عن المصالح المألوفة ، والمعالى المعروفة في الشريعة ، وجرةً ذلك إلى استحداث القتل ، وأخذ المال بمصالح يقتضيها في غالب الظن ، وإن لم يجد لتلك المصالح مستنداً إلى أصول ، ثم لا وقوف عنده ، بل الرأي

(١) ت : الاستدلال والقول به ، فهو ... (٢) ت : حكم .

(٣) ت : المصور .

(٤) ت : فأفراط .

(٥) ت : فرأى تشقة .

رأيه ، ما استند نظره فيه ، وانتقض عن أضرار التَّهم والأغراض .
 ١١٣٠ - وذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة رضي الله
 عنهما إلى [اعتماد] ^(١) الاستدلال ، وإن لم يستند إلى حكم متفق
 عليه في أصل ، ولكنه لا يستجيز النَّأي والبعد والإفراط ، وإنما
 يسوّغ تعليق الأحكام بمصالح يراها شبيهة ^(٢) بالمصالح المعتبرة
 وفاقاً ، وبالمصالح ^(٣) المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول ، قارة
 في الشريعة .

١١٣١ - فالمذاهب إذاً ^(٤) في الاستدلال ثلاثة :

أحدها - نفية ^(٥) والاقتصار على اتباع كل معنى له أصل .

والثاني - جواز اتباع وجوه الاستصلاح والاستصواب قربت
 من ^(٦) موارد النص أو بُعدت ، إذا لم يصد ^(٧) عنها أصل من الأصول
 الثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

والمذهب الثالث - هو ^(٨) المعروف من مذهب الشافعي : التمسك
 بالمعنى ، وإن لم يستند إلى أصل ، على شرط قربه من معاني الأصول
 الثابتة .

(١) د : اعتقاد .

(٢) ت : أو بمصالح .

(٣) ت : نفى الاستدلال .

(٤) ت : يصلحها .

(٥) ت : شبيهة .

(٦) ساقط من : ت .

(٧) ت : عن .

(٨) ت : وهو .

١١٣٢ - أما القاضي ، فإنه احتج بأن قال : الكتاب والسنة متلقيان بالقبول ، والإجماع ملتحق^(١) بهما ، والقياس المستند إلى الإجماع هو الذي يعتمد حكما^(٢) وأصله متفق عليه . أما^(٣) الاستدلال ، فقسم لا يشهد له أصل من الأصول الثلاثة ، وليس يدلّ لعينه دلالة أدلة العقول على^(٤) مدلولاتها ؛ فانتفاء الدليل على العمل بالاستدلال دليل انتفاء العمل به ، وقال أيضا : المعاني إذا حصرتها الأصول ، وضبطتها المنصوصات ، كانت منحصرة في ضبط الشارع^(٥) ، وإذا^(٦) لم يكن يشترط استنادها إلى الأصول ، لم تنضبط ؛ واتسع الأمر ؛ ورجع الشرع إلى اتباع وجوه الرأي ، واقتفاء حكمة الحكماء ، فيصير ذوو الأحلام بمثابة الأنبياء ، ولا ينسب ما يرونه إلى ربة الشريعة ؛ وهذا ذريعة في الحقيقة إلى إبطال أبهة الشريعة ؛ ومصيرٌ إلى أنّ كلا يفعل ما يراه^(٧) ، ثم يختلف ذلك باختلاف الزمان والمكان ، وأصناف الخلق ، وهو في^(٨) الحقيقة خروج عما درج عليه الأولون .

(١) ت : ملحق .

(٢) ت : يعتمد أصلا حكمه متفق عليه .

(٣) ت : وأما .

(٤) ت : ولا مدلولاتها .

(٥) ت : الشرع .

(٦) ت : فإذا لم يشترط .

(٧) ت : ما يرى .

(٨) ت : على .

١١٣٣ - وأما ^(١) الشافعي ، فقال : إنا نعلم قطعاً أنه لا تخلو ^(٢) واقعة عن حكم الله تعالى ، معزو إلى شريعة محمد ، ﷺ ، على ما سنقرّه في كتاب الفتوى ^(٣) .

والذي يقع به الاستقلال هاهنا : أن الأئمة السابقين لم يخلوا واقعة - [على] ^(٤) كثرة المسائل وازدحام الأقضية والفتاوي - عن حكم الله تعالى ، ولو كان ذلك ممكناً ، لكانت تقع ، وذلك مقطوع به أخذاً من مقتضى العادة ، وعلى هذا ^(٥) علمنا بأنهم رضي الله عنهم استرسلوا في بناء ^(٦) الأحكام استرسالاً واثقاً [بانبساطها] ^(٧) على الوقائع ، متصدّ ^(٨) لإثباتها فيما يعنى ويسنح ، متشوّف ^(٩) إلى ما سيقع . ولا يخفى على النصف أنهم [ما] ^(١٠) كانوا يفتون فتوى من تنقسم الوقائع عنده إلى ما يعرى عن حكم [الله] ^(١١) وإلى ما لا يعرى عنه ، فإذا تبين ذلك ، بنينا عليه المطلوب ، وقلنا :

لو انحصرت مآخذ الأحكام في المنصوصات والمعاني المستثارة

(١) ت : فأما .

(٢) ت : لا يجوز أن تخلو .

(٣) ت : الفتاوى .

(٤) د : عن ، والثبت من : ت .

(٥) ت : وهذا على علمنا .

(٦) ت : بث .

(٧) د : باستنابها . والثبت من : ت .

(٨) ت : متصدّين .

(٩) ت : متشوفين .

(١٠) مزيدة من : ت .

(١١) مزيدة من : ت .

منها ، لما اتسع باب الاجتهاد ؛ فإن المنصوصات ومعانيها المعزوة^(١) إليها لا تقع من متسع الشريعة عُرفاً من بحر ، ولو لم يتمسك الماضون بعمانٍ في وقائع ، لم يعهدوا أمثالها ، لكان [وقوفهم عن]^(٢) الحكم يزيد على جريانهم ، وهذا [إذا]^(٣) صادف تقريراً^(٤) لم يُبق لمنكري الاستدلال مضطرباً .

١١٣٤ - ثم عضد الشافعي هذا بأن قال : من سبر أحوال الصحابة رضي الله عنهم ، وهم القدوة والأسوة في النظر ، لم ير لواحد منهم في مجالس الاشتوار تمهيد أصل واستثارة معنى^(٥) ، ثم بناء الواقعة عليه ، ولكنهم يخوضون^(٦) في وجوه الرأي من غير التفات إلى^(٧) الأصول ، كانت أو لم تكن ؛ فإذا ثبت اتساع الاجتهاد ؛ واستحال حصر ما اتسع منه في المنصوصات ؛ وانضم إليه عدم احتفال علماء الصحابة بتطلب الأصول - أرشد مجموع ذلك إلى القول بالاستدلال .

١١٣٥ - وما يتمسك به الشافعي رضي الله عنه أن يقول : إذا استندت المعاني إلى الأصول^(٨) ، فالتمسك بها جائز ، وليست

(١) ت : المعتزية .

(٢) د : وقوعهم على ، والمثبت من : ت .

(٣) مزيدة من : ت . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : معنى منه . (٦) ت : كانوا يخوضون .

(٧) ت : على . (٨) ت : أصول .

الأصول وأحكامها حججاً ، وإنما الحجج^(١) في المعنى ، ثم المعنى لا يدل بنفسه ، حتى يثبت بطريق [إثباته]^(٢) ، وأعيان المعاني ليست منصوصةً وهي [المتعلق]^(٣) ؛ فقد خرجت المعاني عن ضبط النصوص وهي متعلق النظر والاجتهاد ، ولا حجة في انتصابها إلا تمسك الصحابة رضي الله عنهم بأمثالها ، وما كانوا يطلبون الأصول في وجوه الرأي ؛ فإن كان الاقتداء بهم ، فالمعاني كافية ، وإن كان التعلق بالأصول فهي غير دالة ، ومعانيها غير منصوصة .

١١٣٦ - ومن تتبع كلام الشافعي ، لم يره^(٤) متعلقاً بأصل ، ولكنه ينوط الأحكام بالمعاني المرسلّة ، فإن عَدِمَهَا التفت إلى الأصول [مشبهاً]^(٥) ، كدأبه ، إذ قال : طهارتان فكيف يفترقان ؟ ولا بدّ في التشبيه من الأصل ، كما سنُجري في^(٦) ذلك فصلاً إن شاء الله تعالى .

١١٣٧ - وأما ما ذكره القاضي من المسلك الأول ، ففي طرد كلام الشافعي ما يذرؤه ، ولو قيل : لم يصح في النقل عن واحد طرد القياس على ما يعتاده بنو الزمان ، من تمثيل أصل^(٧) ،

(١) ت : الحجة .

(٢) مزيدة من : ت . (٣) د : التعلق ، والمثبت من : ت .

(٤) ت : لم يره له تعلقاً . (٥) د : شها . والمثبت من : ت .

(٦) ساقطة من : ت . (٧) د : أصل منه . والمثبت عبارة : ت .

واستشارة معنى منه ، وربط فرع به - لكان ذلك أقرب مما قال^(١) القاضي .

١١٣٨ - وأما ما ذكره من خروج الأمر عن الضبط ، والمصير إلى انحلال^(٢) ، وردّ الأمر إلى آراء ذوي الأحلام ، فهذا إنما يلزم مالكا رضي الله عنه ورهطه ؛ إن صح ما روي عنه^(٣) . كما [سنقيم]^(٤) الآن واضح^(٥) الرأي على أبي عبد الله مالك رضي الله عنه أولا . حتى إذا انتجز ضمنا [النشر]^(٦) ، وأنهينا النظر ، وأتيينا بمسلك اليقين ، والحق المبين ، مستعينين بالله تعالى ، وهو خير معين .

١١٣٩ - فنقول لمالك رحمه الله : [أتجوز]^(٧) التعلّق بكل رأي ؟ فإن أبي لم نجد مرجعاً نقرّ [عنده]^(٨) إلى التقريب الذي ارتضاه الشافعي رضي الله عنه ، كما سنصفه . وإن لم يذكر ضبطاً ، وصرّح بأنّ ما لا نصّ فيه ولا أصل له ، فهو مردود إلى الرأي المرسل ، واستصواب ذوي العقول . فهذا الآن اقتحام عظيم ، وخروج عن الضبط ، ويلزم منه ما ذكره القاضي رحمه الله .

(٢) ت : الانحلال .

(١) ت : قاله .

(٤) د : نستفتح ، والمثبت من : ت .

(٣) ساقط من : ت .

(٦) د : السير ، والمثبت من : ت .

(٥) ت : وأوضح .

(٨) د : عندها . والمثبت من : ت .

(٧) د : أيجوز ، والمثبت من : ت .

١١٤٠ - وما نزيده الآن قائلين : لو صح التمسك بكل رأيٍ من غير قرب ومدانة ، لكان العاقل ذو الرأي ، العالم بوجوه الإيالات ، إذا راجع^(١) المفتين في حادثة ، فأعلموه أنها ليست منصوصة في كتاب ولا سنة ، ولا أصل لها يضاهيها - لساغ والحالة هذه أن يعمل العاقل بالأصوب عنده ، والأليق بطرق الاستصلاح . وهذا مركب صعب ، لا يجتري عليه متدينٌ ؛ ومساقه ردّ الأمر إلى عقول العقلاء ، وإحكام الحكماء . ونحن على قطع نعلم أن الأمر بخلاف^(٢) ذلك .

ثم وجوه الرأي تختلف بالأصقاع والبقاع والأوقات ، ولو^(٣) كان الحكم ما ترشد إليه العقول^(٤) في طرق الاستصواب ، ومسالكة^(٥) تختلف - للزم أن تختلف الأحكام [باختلاف]^(٦) الأسباب التي ذكرناها .

ثم عقول العقلاء قد تختلف^(٧) وتباين على النقائص^(٨) والأضداد في المظنونات ، ولا يلزم مثل ذلك فيما له أصل أو

(١) ت : رجع المعسر في واقعة . (٢) ت : على خلاف .

(٣) ت : وإذا كان . (٤) ت : العقل .

(٥) ت : ومالكة . (٦) د : اختلاف ، والمثبت من : ت .

(٧) ت : تباين وقد تختلف على . . .

(٨) ت : التقابض .

تقريب ؛ فإن [شوف]^(١) الناظرين إلى الأصول الموجودة . فإذا رmqوها ، واتخذوها معتبرهم ، لم يتباعد أصلاً^(٢) اختلافهم .

ولو ساغ [ما قاله]^(٣) مالك رضي الله عنه - إن صح عنه - لاتخذ العقلاء أيام كسري أنوشروان في العدل والإيالة معتبرهم . وهذا يجزّ [خبالا لا]^(٤) استقلال به .

١١٤١ - وإن^(٥) أخذ مالك رحمه الله وأتباعه يقربون وجه الرأي من القواعد الثابتة في الشريعة - فالذي جاءوا به مذهب الشافعي رحمه الله على ما سنصف طريقه .

وإنما وجهنا ما ذكرناه على [من]^(٦) يتبع الرأي المجرد ، ولا يروم ربطه بأصول الشريعة ، ويكتفي ألا يكون في الشريعة^(٧) أصل يدروه من نصّ كتاب ، أو سنة ، أو إجماع .

١١٤٢ - فإن قيل : فما معنى التقريب الذي نسبتموه إلى الشافعي ؟

قلنا : هذا بحر^(٨) الكلام ، ونحن نقول : قد ثبتت [أصول]^(٩)

(١) د : شوق ، والمثبت من : ت .

(٢) ساقطة من : ت . (٣) مزيد من : ت .

(٤) بياض بالأصل . والمثبت من : ت .

(٥) ت : فإن .

(٦) عبارة : ت : على من يعتبر الرأي المجرد . (٧) ت : الشرع .

(٨) ت : بحر . (٩) مزيدة من : ت .

معللة اتفق القايسون على عللها ، فقال الشافعي : أتخذ تلك العلل معصمي ، وأجعل الاستدلالات قريبة منها ، وإن لم تكن أعيانها ، حتى كأنها مثلاً أصول ، والاستدلال^(١) معتبر بها ، واعتبار المعنى بالمعنى تقريباً أولى من اعتبار صورة بصورة بمعنى جامع ؛ فإن متعلق الخصم^(٢) من صورة الأصل معناها لا حكمها ، فإذا قرب معنى المجتهد^(٣) والمستدل ، فيما يجتهد إلى الشرع ولم يردّه أصل ، كان استدلالاً مقبولا .

وهذا يتبين برسم مسألة^(٤) ، واستقصاء القول فيها . ونحن نجريها ، ونذكر ما فيها حتى تنتج^(٥) الأصول والمعاني والاستدلالات .

مسألة :

١١٤٣ - الرجعية محرمة الوطء عند الشافعي ، وهي مباحة الوطء^(٦) عند أبي حنيفة رضي الله عنهما . ومعتمد الشافعي : أنها متربصة في تبرئة الرحم ، وتسليط الزوج على شغل رحيها في الزمان الذي تؤمر فيه بالتبرئة متناقض .

وهذا معقول^(٧) ؛ فإن المرأة لو تربصت قبل الطلاق ، [واعتزلها]^(٨)

-
- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| (١) ت : والاستدلالات معتبرة . | (٢) ت : الحكم . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : أمثلة . |
| (٥) ت : تنتج . | (٦) ساقطة من : ت . |
| (٧) ثم هذا معضود بأن المرأة . . . | (٨) د : واعتراها . والمثبت من : ت . |

الزوج ، لم يعتد بما جاءت به عدة ؛ فلو كانت تحل قبل الطلاق وبعده ، لما كان لاختصاص الاعتداد بما بعد الطلاق معنى . ولم يطلب الشافعي بهذا المعنى أصلاً . وما ذكره قريب من القواعد ؛ فإنه كلام منشؤه من فقه العدة ، ثم عضده بما قبل الطلاق .

١١٤٤ - وقال بعض أصحابه نقيس الرجعية على البائنة في العدة .

ويتسع الآن القول في إثبات الحكم بالعتنين ونفي ذلك . والغرض يتبين بفرض أسئلة وأجوبة عنها .

فإذا قلنا : معتدة ، فتكون محرمة كالمعتدة البائنة . فيقول [المعارض : المعنى] ^(١) في تحريمها أنها بائنة ، وهذا المعنى يستقل باقتضاء الحكم ، ولا خلاف أن البينونة علة في اقتضاء التحريم ؛ فليقع الاكتفاء بها . وربما أكد ^(٢) السائل كلامه بأن قياس الرجعية على البائنة بمثابة قياس البالغة على الصغيرة ، بجامع الأنوثة . فإذا قال القائل : أنثى فلتلحق ^(٣) بالصغيرة ، كان ذلك مردوداً ؛ فإن الصغر بمجرده مستقل نافياً للاستقلال ؛ فلا أثر للأنوثة . وقد

(١) د : فيقول المقي . والمثبت من : ت .

(٢) ت : يؤكد . (٣) ت : فلتلحق .

قدّمنا ذلك في العلل المركبة . وهذا القول^(١) يلتحق بقول القائل :
 مسّ ، فصار كما لو مس وبال . وقد أجاب عن ذلك الأولون ،
 فقالوا : لسنا ننكر كون البينونة علة ، ولكن العدة علة أخرى ،
 وليس^(٢) بين العلتين تعارض ؛ إذ ليس بين حكميهما تناقض ،
 ولا يمتنع ارتباط الحكم الواحد بعلتين . وأمّا القياس^(٣) على الأنثى
 الصغيرة ، فهو في صورته^(٤) كقياس الرجعية على البائنة ، ولكن
 الأنوثة ليست مخيلة ، والمستدلّ بتلك الصورة^(٥) طارد ، فكان
 بطلان العلة لذلك . وكذلك سبيل القياس على ما لو مسّ وبال .

١١٤٥ - فإن قيل : قد قدّمتم أن الحكم لا يعلّل بعلتين . فلم
 سوغتموه الآن ؟ قلنا : حاصل كلامنا فيما مضى آيل إلى أن ذلك
 غير ممتنع من طريق النظر ؛ فإن العلل الشرعية أمارات ؛ ولا يمتنع
 انتصاب أمارات على حكم واحد ، كما لا يمتنع ازدحام أدلة عقلية
 على^(٦) مدلول واحد ، وإنما كان يمتنع تقدير ذلك أن^(٧) لو كانت
 الأمارات موجبات كالعلل العقلية عند مثبتتها ؛ فإنها موجبة
 معلولاتها^(٨) ، فيمتنع على هذا التقدير ثبوت موجبين لموجب^(٩)

(١) ت : القسم . (٢) ت : فليس .

(٣) ت : على القياس على الأنثى . (٤) ت : صورته .

(٥) ت : الصيغة . (٦) ت : في .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ت : معلولاتها . (٩) ت : بموجب .

واحد مع الاستقلال بأحدهما ، وينجرّ القول إلى سقوط فائدة إحدى العلتين ، وهذا لا يتحقق في العلامات . ولكننا مع هذا قلنا : هذا ^(١) الذي لا يمتنع في مسلك النظر ^(٢) لم يتفق وقوعه ، ثم أوردنا صوراً يتعلّق بها ^(٣) في ظاهر الأمر حكم بعزل ، وأوردنا ^(٤) أنها أحكام تعلل ^(٥) بعزل ، وإنما يتخيلها الناظر حكماً واحداً لضيق المحلّ عن الوفاء بأعدادها عند ازدحامها . وقد سبق في هذا قول مقنع تام ، والغرض من تجديد العهد به أن القاييس على البائنة [يستدل بأن] ^(٦) يقول : اجتمع في البائنة المعتدّة علتان وتحريمان : أحد التحريمين تحريم البينونة وانقطاع النكاح ، وهذا لا يختص بالعدّة ؛ فإنها لو [أبينت] ^(٧) قبل الدخول من غير عدّة ، لحرمت ، والتحريم الثاني تحريم التبرّص ؛ فهذا ^(٨) هو المطلوب ، وهو المعلّل ^(٩) بالعدّة ، وليس ^(١٠) في هذا التقدير إثبات حكم واحد بعلتين ، فإن أنكر واحد كون العدّة علّة ، فعلى السابر الجامع أن يثبت ذلك بما يثبت به علل الأصول . فهذا وجه الكلام .

(١) ت : هو .

(٢) ت : فيها .

(٣) ت : الظن .

(٤) ت : متعلّقة بعزل .

(٥) ت : ثم أوضحت .

(٦) د : ثبت ، والثبت من : ت .

(٧) مزيد من : ت .

(٨) ت : فليس .

(٩) ت : معلل .

(١٠) ت : وهذا .

١١٤٦ - ونحن نذكر الآن في هذا الفن سراً بديعاً يتخذُه الناظر معتبراً^(١) في أمثاله :

فإن قال قائل : إنما يستقيم ما ذكرتموه من تجريد النظر إلى العدة بأن تقدروا زوال البينونة وتمحُّص العدة من غير انقطاع النكاح ، ولو كان كذلك ، لكان ما تعتقدونه أصلاً عين^(٢) مسألة الخلاف ؛ فإن المعتدة التي ليست بائنة هي الرجعية ، وينقدح في هذا السؤال الذي اعتمدناه في رد التركيب ؛ إذ قلنا : المركَّب يقول : إن كانت ابنة الخمس عشرة كبيرة ، فالحكم ممنوع . كذلك إن فرض تجريد^(٣) العدة عن البينونة ، فيكون الحكم ممنوعاً عند الخصم . وهذا الذي نحن فيه نوع^(٤) من التركيب في العلل^(٥) . ومهما سلَّم الجامع ثبوت علَّة أبدائها المعترض [في الأصل]^(٦) سوى ما وقع الجمع به ، فيتوجه تقدير المنع على هذا الترتيب الذي ذكرناه .

وهذا من لطيف الكلام في هذا الباب فليتنبه الناظر له . وهو يجري في القياس على ما لو مسَّ وبال ، [لو]^(٧) كان قوله مس مخيلاً ، فلنرجع^(٨) الكلام إلى أنه مس ، فصار كما لو مس ؛

-
- | | |
|-------------------------------|-----------------------------|
| (١) ت : معتبره . | (٢) ت : غير . |
| (٣) ت : تجرد . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : العلة . | (٦) مزيلة من : ت . |
| (٧) د : أو . والمثبت من : ت . | (٨) ت : مرجع الكلام أنه ... |

فلا^(١) يستبد التعلّق بالعدة في اقتضاء التحريم إلا استدلالاً .

١١٤٧ - فإن قيل : لو قال من يحرم الرجعية : معتدة فشابهت المعتدة عن وطء شبهة طاريء على النكاح ، فهل يصلح هذا ؟ وهل^(٢) يستقيم [تقدير عدة الشبهة]^(٣) أصلاً ؟ قلنا : هذا على اطراد^(٤) من أحسن فنون الطرد ؛ فإن المعتدة في الأصل مشغولة الرحم بماء محترم لغير الزوج ، وفي إقدام الزوج على وطئها اختلاط المائتين ، ولا خلاف أن التحريم في الأصل معلل بهذا لا غير .

ومن يريد جمعا ، فلا متعلق له إلا اسم المعتدة ، فكان طارداً ، فإن أخذ يُبدي [في عدة المعتدة الرجعية]^(٥) ما ذكرناه استدلالاً من كونها متربصة عن الزوج - لم يتحقق هذا في الأصل ؛ فالعلة [الأولى]^(٦) فيها إخاله ربط حكم أو حكمين متماثلين بعلتين ، وهذه العلة إن ردت إلى طالب^(٧) الإخاله ، فالأمة مجمعة على أن الفرع والأصل غير مجتمعين في المعنى المقتضي ؛ فلا يبقى الاجتماع إلا في نعت^(٨) واسم . والذي يحقق ذلك أن العدة عن الغير تمنع ابتداء النكاح لغير من عنه العدة ، ولو كانت العدة من الزوج ،

(١) ت : ولا . (٢) ت : أو هل .

(٣) د : تقديره عند الشبه . (٤) ت : إطلاقه .

(٥) زيادة من : ت . (٦) مزيدة من : ت . وعبرة ت : الأولى منها إخاله .

(٧) ت : طلب . (٨) ت : لقب .

ولم تقع الحرمة الكبرى ، لما امتنع على الزوج النكاح ؛ فاستبان أن
محرم الرجعية إن^(١) عول على العدة لم يجد أصلاً .

١١٤٨ - فإن قيل : فما رأيكم في استعمال ذلك استدلالاً ؟
قلنا : هو^(٢) الآن يتعلق بفن من^(٣) الفقه ، ولكن إذا انتهى
الكلام إليه نأتي فيه بما يليق^(٤) بهذه^(٥) المحال ، ونقول : إن
تمسك المحرم بمناقضة التربص المستدعي^(٦) البراءة للوطء الشاغل ،
فلست أرى هذا المعنى واقعاً من جهة أن الوطء عند الخصم لو جرى ،
لانقطعت العدة^(٧) ، وإنما الممتنع [اجتماع]^(٨) العدة والشاغل
بالوطء على مذهب من يبيح الرجعية^(٩) ، بل هو رجعة عنده .
ثم الرجعة والعدة عنده لا [يجتمعان]^(١٠) ، ولكن [طريان]^(١١)
الرجعة يتضمن انقطاع العدة ؛ فليكن الوطء كذلك .

١١٤٩ - فإن قيل : فما الرأي في قول من يتمسك بالاحتساب
بالعدة ؟ ويقول : لو كانت مستحلة كما كانت ، لَمَا احتسبت

(١) ت : إذا .

(٣) ساقطة من : ت .

(٥) ت : بهذا المجال .

(٧) ت : العلة .

(٩) ت : و طء الرجعية كالرجعة .

(١١) د : جريان . والمثبت من : ت .

(٢) ت : هذا .

(٤) ت : يلتحق .

(٦) ت : المشروع لبراءة الرحم .

(٨) د : امتناع . والمثبت من : ت .

(١٠) د : لا يمتنعان . والمثبت من : ت .

الأقراء [عدة ^(١)] كما لو ^(٢) وجدت صورة الأقراء قبل الطلاق ؟ قلنا : هذا أمثل قليلا ، وهو في التحقيق تمسك بالعكس ، وجواب الخصم عنه [أوضح منه ^(٣)] ، فإنه يقول : الطلاق في غير المسوسة يُنَجِّز البينونة ، وهو في المسوسة يُثبِت المصير إلى البينونة ، وذلك يحصل بالخلو عن ^(٤) العدة ، والعدة زمان الجريان إلى البينونة ، وهذا لا يتحقق قبل الطلاق ؛ إذ ليس قبله مردّ إلى ^(٥) البينونة يتوقع المصير إليها . فالذي أوجب الفصل بين ما قبل الطلاق وبعده في الاعتداد ما ذكرناه . والتي انقضت عدتها بعد الطلاق [و ^(٦)] صارت بريئة الرحم ، تلتحق بالتي لم تمس أصلا . فهذا وجه الكلام .

١١٥٠ - فإن تعلق المحرم بأن الطلاق أوجب المصير إلى البينونة - فليكن هذا محرما ، لم يستبد ^(٧) هذا أيضا من جهة أن الزوج إذا علق الطلاق الثلاث بمجيء رأس الشهر ، لم تحرم المرأة في الأمد المضروب . فإن كانت البينونة ^(٨) هي المحرمة ، فهي منتظرة غير واقعة ^(٩) بعد ، وإن كان الطلاق ^(١٠) هو المحرم . فلم

(١) د : معتدة . والمثبت من : ت .

(٢) ساقطة من : ت . (٣) د : لو صح منه . والمثبت من : ت .

(٤) ت : من . (٥) ت : للبينة .

(٦) مزيدة من : ت . (٧) ت : يستند هذا نصا . ولعلها : يستند .

(٨) ت : المحرمة هي البينونة هي المحرمة فهي . . .

(٩) ت : واقعة . (١٠) ساقطة من : ت .

ينتصب^(١) دليلاً عليه بعدد . فإن قيل : لو كانت مستحقة لما احتيج^(٢) إلى الرجعة ، فللخصم أن يقول : الرجعة تقطع وقوع البينونة ؛ فإنها لو تركت لصارت إليها .

١١٥١ - ولم نذكر^(٣) هذه المعارضات إلا لئلا يستبين الناظر وجه التمسك بالمعاني التي لا أصول لها ، واعتماد المستدل على الإخالة والمناسبة ؛ فالوجه في مسألة الرجعية إذا اعترضت أن تقع البداية بأن الوطء لا يكون رجعة ، [وَثَبْتُ]^(٤) ذلك سهل كما سبق منا التدرج إليه^(٥) في (الأساليب) . وإذا ثبت ذلك ، بنينا عليه تحريم الوطء قائلين : إذا لم يكن الوطء رجعة ، لم تنقطع به العدة ، فيؤدي إباحة الإقدام عليه إلى الجمع بين دوام التبرص لتفريغ الرحم ، وبين إباحة شاغلة . وهذا وإن لم يستند إلى أصل ، فهو معنى قوي ، ومسلك مستقيم .

فصل

[في ضابط ما يجري فيه الاستدلال]^(٦)

١١٥٢ - فإن قيل : قد [أثبت]^(١) الاستدلال ، ولم تقبلوه على

(١) ت : ينتصب الخصم .

(٢) ت : احتج .

(٣) ت : تكن هذه المعارضات .

(٤) د : وثبت . والثبت من : ت .

(٥) ت : الذي .

(٦) د : أثبت . والثبت من : ت .

(٥) زيادة من عمل المحقق

الإرسال^(١) ، وزعمتم أن المقبول منه ما يلتفت^(٢) إلى الأصول ،
ويضاهي معانيها ، ولم تأتوا في ذلك بقول ضابط يستبين به
المردود من المقبول .

قلنا : الوجه في ذلك أن نقول : إذا ثبت حكم متفق عليه في
أصل ، ثم رام المستنبط إثارة معنى يعتقده مناطا للحكم ، [فما الضبط]^(٣)
فيما يقبل منه وما يرد ؟ فليقل المستدل^(٤) : كل معنى لو رُبط به
حكم متفق عليه في أصل ، لجرى و[استدل]^(٥) . فإذا اعتبره المستدل
عليه من غير إسناد^(٦) إلى أصل ، كان مقبولا ، إذ المعنى الذي يبدیه
المستنبط ، لا يشترط فيها^(٧) أن يسنده إلى معنى وفاقي مماثل له ،
ولكن يكفي أن يناسب ، ويسلم على السير ، ويثبت^(٨) ببعض
الطرق المذكورة في إثبات العلل ؛ فكل^(٩) علة إذا لا يشترط في
ثبوتها أن تعهد^(١٠) ثابتة بعينها [قبل أن يرى]^(١١) المستنبط
مثلا في غير محل الاستنباط فكل مستنبط معنى في أصل فمتعلقه معنى ،

(١) ت : الاسترسال .

(٢) ت : يلتفت منه على الأصول . (٣) د : فالضبط . والمثبت من : ت .

(٤) ت : المتدبر . (٥) د : يجري ما وغروم بعدها . والمثبت عبارة : ت .

(٦) ت : استناد . (٧) ت : لا يشترط أن يستند إلى معنى .

(٨) ت : وثبت . (٩) ت : وكل .

(١٠) ت : تعقد ثابتة لعينها .

(١١) د : بعينها فيرى المستنبط . والمثبت من : ت .

وهو في حكم مستدلّ به ، وليس التعلّق بحكم الأصل ولا بحصول
الوفاق عليه .

١١٥٣ - وإن قربنا^(١) العبارة ، قلنا : ليعتقد المستدلّ صورة
مختلفاً فيها متفقاً على حكمها ، [ولير]^(٢) رأيه في استنباط
معناه ، وإن^(٣) كان لا يستدلّ فكره إلا بمستند .

وبالجملة لا يحدث الناظر [الموفق]^(٤) مسلّكاً ، إلا وبينه وبينه
ما تمهّد في الزمن الماضي من السلف الصالح مدانة .

والذي ننكره من مالك رضي الله عنه [تركه]^(٥) رعاية ذلك
وجريانه على الاستدلال^(٦) في الاستصواب من غير اقتصار^(٧) .
ونحن نضرب في ذلك مثالا ، ثم نذكر بحسبه لمالك مذهباً .

١١٥٤ - فلو قدر وقوع واقعةٍ حسبت نادرةً لا عهد بمثلها ؛
فلو رأى ذو نظر^(٨) جدع الأنف ، أو اصطلام الشفة ، وأبدى رأياً
لا تنكره العقول ، صائراً إلى أن العقوبات مشروعة لحسم الفواحش ،
وهذه العقوبة لاثقة بهذه النادرة - فمثل هذا مردود . ومالك

(١) ت : قربت . (٢) د : وليس . والمثبت من : ت .

(٣) ت : إن . (٤) د : الموفق . والمثبت من : ت .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) ت : استرساله .

(٧) ت : اقتصاد . (٨) ت : نظر فيها .

رضي الله عنه التزم مثل هذا في تجويزه لأهل^(١) الإيالات القتل في التهم العظيمة ، حتى نَقَلَ عنه الثقات أنه قال : أنا أَقْتَلُ ثَلَاثَ الْأُمَّةِ لاسْتِبْقَاءِ ثَلَاثِيهَا .

١١٥٥ - فَإِنْ قِيلَ فِيمَ^(٢) تَرَدُّونَ مَا ذَكَرَهُ ؟ قُلْنَا : تَبَيَّنَ مِنْ نَظَرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مِائَةِ سَنَةٍ ، وَمِنْ نَظَرِ أُمَّةِ التَّابِعِينَ أَنَّ مَا قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَا اسْتَشْهَدْنَا بِهِ لَا يَحْكُمُ بِهِ^(٣) . وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْدَ الطَّوِيلَ لَا يَخْلُو عَنْ جَرِيَانٍ مَا يَقْتَضِي مِثْلَ مَا يَعْتَقِدُهُ مَالِكٌ ، ثُمَّ لَمْ يَجْر . وَشَذَتْ وَاقِعَةٌ فِي الْعُقُوبَاتِ ، وَاضْطَرَبَ^(٤) فِيهَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ ، وَهِيَ حَدُّ الشَّارِبِ ؛ فَجَرَى فِيهِ وَاشْتَهَرَ ، وَلَمْ يَسْتَجِزُوا الاسْتِجْرَاءَ عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ فِيهِ ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَقْدَرًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى كَانَهُمْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى التَّعْزِيرَاتِ . قَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَمَّا أَنَا [لَا أَقْتُلُ]^(٥) فِي حَدٍّ وَأَجْدُ فِي نَفْسِي [شَيْئًا]^(٦) إِلَّا حَدَّ الشَّارِبِ ؛ فَإِنَّهُ شَيْءٌ رَأَيْنَاهُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلْيَكُنْ هَذَا سَبِيلًا قَاطِعًا فِي الرَّدِّ عَلَى مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمِنْ نَحَا نَحْوِهِ ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى مَا نُرِيدُهُ .

(١) ت : لأصحاب الإيالة . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ساقطة من : ت . (٤) ت : اضطرب .

(٥) د : أقبل . والمثبت من : ت . (٦) مزيدة من : ت .

فصل

[الاعتراضات على الاستدلال]^(١)

١١٥٦ - فإن قال قائل^(١) : ما الاعتراض على الاستدلال ؟ قلنا : الاستدلال معنى مخيل قد يتطرق^(٢) إليه من الاعتراضات ما يتطرق إلى معنى يبدیه المستنبط مخيلاً في^(٣) أصل ، غير أن [للمعنى]^(٤) المستند إلى أصل تعلقاً به ، فقد^(٥) يتوجه كلام على الأصل بفرق أو غيره . والاعتراضات على الاستدلال الذي لا يستند إلى أصل تنتهي نحو المعنى فحسب ، ويتوجه عليه النقض إن أمكن ، والمعارضة ، وشرط ثبوته ألا يناقض أصول الأدلة .

١١٥٧ - وأنا أرى الكلام عليه محصوراً في أوجه :

أحدها - المناقشة في الإحالة والإشعار ، والآخر - طلب النقض إن كان ، والآخر - تقديم مقتضى أصل علته ، والآخر - معارضته بمعنى آخر [يناقضه]^(٦) .

فهذه مجامع الاعتراضات على الاستدلال . ويفسد من^(٧) الاعتراضات عليه ما يفسد من الاعتراضات على ما يستند إلى أصل .

(١) ت : فإن قيل . (٢) ت : ويتطرق .

(٣) ت : من . (٤) د : المعنى . والمثبت من : ت . (٥) ت : وقد .

(٦) مزيلة من : ت . (٧) ت : في الاعتراضات .

وقد تمهّد فيما تقدّم مسلك الصحيح من الاعتراضات والفساد .
ولا شك أنّ لا يتصور استقلال التشبيه بنفسه ؛ فإن التشبيه
معناه تقريب شيء من شيء ، بما يغلب على الظن من غير [التزام] ^(١)
معنى مخيل ، ومن ضرورة ذلك أصل متفق عليه .
فإن قيل : هل يرجح المعنى المستند إلى أصل على المعنى الذي
لا أصل له ؟ قلنا : هذا نستقصيه ^(٢) في كتاب الترجيح ، إن شاء
الله تعالى .

فصل

في استصحاب الحال

١١٥٨ - قد قال باستصحاب الحال قائلون ، ثم اختلفوا ^(٣) :
فذهب بعضهم إلى أنه دليل بنفسه ، ولكنه مؤخر عن الأقيسة ،
وهو آخر متمسك الناظر ^(٤) .

وقال قائلون : لا يستقل الاستصحاب دليلاً ، ولكن يسوغ الترجيح
به ، والوجه أن نصوّره ، ثم نؤثر ما هو المختار عندنا فيه .

١١٥٩ - فإذا ثبت حكم متعلّق بدليل ، ولم يتبدّل مورد الحكم ،

(١) د : إلزام . والمثبت من : ت . (٢) ت : مستقصى .

(٣) ت : اختلفوا فيه . (٤) ت : للناظر .

فليس هذا من مواقع الاستصحاب ؛ فإن الحكم معتضد بدليل^(١) ، وهو مستدام^(٢) ؛ فدام الحكم بدوامه .

وقد يقول بعض من لا يحيط بالحقائق^(٣) : لا يمتنع تقدير نسخ ، ولكنه غير محتفل به ، والحكم مستصحبٌ إلى نقل^(٤) ناسخ على ثبوت ؛ فيلتحق^(٥) هذا الفن عند القائل^(٦) بالاستصحاب . فهذه مناقشة لفظية ؛ فإنه ثبت بالدليل القاطع قيام الدليل إلى يوم^(٧) نسخه . فإن سميَّ مسيِّم هذا استصحاباً ، لم يناقش في لفظ^(٨) ، وليس مقصود الفصل^(٩) منه بسبيل .

١١٦٠ - فأما إذا^(١٠) ثبت حكم في صورة ، ثم تغيرت وحالت ، ورام^(١١) الناظر طردَ الحكم الثابت في الصورة الأخرى ، فإن لم [يكن للصورة]^(١٢) الثانية تعلق بالأولى ، ولم يكن تغيرها^(١٣) مرتباً على الصورة الأولى ، فلا معنى للاستصحاب في مثل ذلك . كالذي

(٢) ت : مستداو (تصحيف ظاهر) .

(٤) ت : إلى أن يثبت ما نسخ على ثبت ..

(٦) ت : هذا القائل .

(٨) ت : اللفظ .

(١٠) ساقطة من : ت .

(١٢) د : تكن الصورة . والثبت من : ت .

(١) ت : بدليله .

(٣) ت : بحقائق الفصل .

(٥) ت : فيلتحق .

(٧) ت : إلى ثبوت قطعه نسخه .

(٩) ت : الأصل .

(١١) ت : فرام .

(١٣) ت : لغيرها .

يبغي أن يستصحب حكماً في صدقة البقر في صدقة الغنم ، ولا يترتب أحد الجنسين على الثاني تصوراً ولا تقديرًا . وهذا بعينه محاولة جمع بدعوى عريّة من غير معنى جامع ، ولا وجه في الشبه^(١) غالباً^(٢) على الظن ، وهو احتكام مجرد .

١١٦١ - فأما إذا ترتبت صورة على صورة ، فإن تغيرت^(٣) عليها ، فأثبتت في الخلفة عليها ، فعند ذلك يقول قائلون : نستصحب الحكم الثابت في الصورة الأولى ، ونجريه في الثانية ، وهذا باطل عندنا ، غير صالح للاستدلال ، ولا للترجيح ؛ فإن الصورتين متغايرتان ، وإن أثبتت^(٤) إحداهما على الأخرى تصوراً وخلفة ، فلا معنى لقول القائل : أستصحب [الحكم]^(٥) وقد تغير المورد ، [وتغاير]^(٦) المحلّ ، فلا^(٧) يمتنع تغاير الحكمين لذلك . وهذا^(٨) كقول القائل في استثناف الفريضة عند أبي حنيفة في زكاة الإبل ؛ فقد^(٩) اطرّدت فريضة الإبل على نصب معلومة ؛ فينبغي أن يستصحبها وراء المائة والعشرين ؛ حتى لا يوجبها إلا على

(١) ت : التشبيه . (٢) ت : غالب .

(٣) ت : بأن يعرف عنها ، وأثبتت في الحلقة عليها .

(٤) ت : أثبتت . (٥) مزيدة من : ت .

(٦) د : وتعين . والمثبت من : ت . (٧) ت : ولا .

(٨) ت : وهو كقول من يقول في مسألة .

(٩) ت : قد .

ذلك القياس . وقد عورضوا بأن فريضة الإبل إذا ثبتت وجب استصحابها ، وذلك [قاضٍ بمنع ^(١)] العود إلى الشاة .

والقائلان ذاهلان عن الحقيقة ؛ فلا معنى للاستصحاب من الفئتين . وما قاله أصحابنا أمثل لاعتضاده بفقهِه ، وهو المعتمد دون الاستصحاب ؛ وذلك أن الشاة أثبتت ابتداءً اجتناباً لتشقيص ^(٢) مع [أن] ^(٣) إيجاب بغير مجحف بالخمس ^(٤) من الإبل ؛ فالعود إلى الشاة مع كثرة الإبل بعيد . وهذا ليس استصحاباً .

١١٦٢ - فإن قيل : من استيقن الطهارة وشك في الحدث ، فالحكم استصحاب الطهارة ، وكذلك ^(٥) نقيض هذا ، وكذلك ^(٦) من ييقن النكاح وشك في الطلاق ، فالجواب كذلك ، فهل هذا الفن مما يلحق باستصحاب الحال [أم لا] ^(٧) ؟ قلنا : هذا لباب الفصل .

ونحن نقول فيه : قول الفقيه يُستصحب يقين الطهارة فيه تجوز ؛ فإن اليقين لا يصحب الشك ، فليس ^(٨) المعنى بقولهم : لا يترك اليقين بالشك ^(٩) - أنهم على يقين مع التردد في الحدث ،

(١) د : فاصل بمنع . والمثبت من : ت .

(٢) ت : من التشقيص . ولعلها : لتشقيص . (٣) مزيدة من : ت .

(٤) ت : بالجنس . (٥) ت : فكذلك .

(٦) ت : ومن استيقن النكاح فشك . . . (٧) مزيدة من : ت .

(٨) ت : وليس . (٩) ساقطة من : ت .

ولكن المراد به أن ما تقدم من الطهر يقين ؛ فيبقى الحكم^(١) ما تيقناه . والقول فيه : إذا^(٢) طرأ الشك ، لم يخلُ المشكوك فيه^(٣) من ثلاثة أحوال :

١١٦٣ - أحدها - أن يرتبط بعلامة بيّنة في محل الظنون .
فما كان كذلك ، فالاجتهاد هو المتبع ، ولا التفات إلى^(٤) ما تقدم ؛
فإنه يتصدى للمرء شك في بقاء ما سبق ، واجتهاده^(٥) ظاهر في
زواله ، والاجتهاد مقدم .

١١٦٤ - فإن^(٦) ثبتت علامة خفية كالعلامات التي يقع التمسك^(٧)
بها في تمييز النجس من الطاهر في الأواني وفي الثياب ، فإن عارض
يقين النجاسة يقين الطهارة ؛ فعلم صاحب الإناءين أن أحدهما
نجس والآخر طاهر - فليس التمسك بيقين الطهارة بأولى^(٨) من
التمسك بيقين النجاسة ؛ فيضطر^(٩) إلى التمسك بالعلامات وإن
خفيت . [وإن لم يوجد]^(١٠) يقين النجاسة ، ولكننا^(١١) تيقنا

(١) ت : حكم .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : واجتهاد .

(٤) ت : الاستمسك .

(٥) ت : فيضطر المرء .

(٦) ت : ولكن .

(٧) ت : أنه إذا .

(٨) ت : على .

(٩) ت : وإن

(١٠) ت : بأولى .

(١١) د : وإن توجه . والمثبت من : ت .

طهارة ، وشككنا في طريان نجاسة ، وثبتت علامة خفية ، ففي التعلّق بها قولان : أحدهما - أنها ضعيفة ، وإن تنأهى المرء في تصويرها ^(١) محاولاً إظهار ما وقع في النفس ^(٢) . فليفهم الناظر ما يرد عليه ، فالتعلّق بالاستصحاب أولى على قول ، والتمسك بها أولى على قول .

١١٦٥ - وإن تقدّم يقين ، وطراً شك ، وليس لما فيه ^(٣) علامة جلية ولا خفية . فعند ذلك تأسيس الشرع على التعلّق بحكم ما تقدّم . وهذا نوع من الاستصحاب صحيح ، وسببه ارتفاع العلامات . وليس ^(٤) هذا من فنون الأدلة ^(٥) ، ولكنه أصل ثابت في الشريعة ، مدلول عليه بالإجماع ، وإن ^(٦) طراً مثل ذلك في منازل المجادلات فأراد [المستدل] ^(٧) أن يدعو الخصم إلى موجب الاستصحاب ، وكانت الصورة على نحو ما ذكرناها ، فذلك [سائق] ^(٨) ، والدليل عليه اعتباره بنظائره ، بتشبيهه أو تقريب معنوي ، فليالحق ^(٩) ذلك بآبواب القياس إذا ^(١٠) .

(١) ت : تصويره .

(٣) ت : فيه الشك .

(٥) ت : الأدلة عندنا .

(٧) د : التمسك . والثبت من : ت .

(٩) ت : فليالحق .

(٢) ت : اليقين .

(٤) ت : ثم ليس .

(٦) ت : فإن .

(٨) د : سائق . والثبت من : ت .

(١٠) ساقطة من : ت .

١١٦٦ - ولا يستمر هذا إلا بسبر ، وهو تمام الكلام : ومعناه
أن يدعي أولاً انتفاء الدليل عند قيام التردد ، ثم لا يتوصل إلى
ذلك إلا بتخيّل جهات الأدلة ، وإبانة انتفائها في محل الكلام ،
ثم يستمر بعد هذا ما يحاوله^(١) من اعتبار صورة بصورة .

وبيان ذلك بالمثال : أن المسئول عن وجوب الأضحية يقول :
الأصل براءة الذمة ، فلا معنى لشغلها إلا بثبوت . وهذا لو اقتصر
عليه ، لاستقلّ كلاماً مفيداً^(٢) مستقيماً ، وحاصله يثول إلى أنه
لم يقم عندي دليل على وجوب الأضحية ، وإذا قسّم وسبر ، وتتبع
مواقع^(٣) تعلقات الخصم بالنقض ، استمرّ له ما ذكرناه في^(٤)
الاستصحاب .

فهذا منتهى الغرض في ذلك ، وقد نجز بنجازه القول المقصود
في الاستدلال ، والحمد لله وحده .

(٢) ساقطة من : ت .

(٤) ت : من .

(١) ت : ما جاموا به .

(٣) ت : مواقف .

الكتاب الخامس كتاب الترجيح

١١٦٧ - الترجيح تغليب بعض الأمارات على بعض في سبيل الظن ، ولا^(١) ينكر القول به على الجملة مذكور^(٢) . وقبله منكرو القياس ، واستعملوه في الظواهر والأخبار .

وحكى القاضي عن [الملقب بالبصري وهو جُعْل] ^(٣) أنه أنكر القول بالترجيح . ولم أر ذلك في شيء من مصنفاته مع بحثي عنها ، وسأذكر شيئاً ينبه على إمكان ذلك في النقل .

١١٦٨ - والدليل القاطع في الترجيح ؛ إطباق الأولين ومن تبعهم على ترجيح مسلك في الاجتهاد على مسلك . هذا^(٤) ما درج عليه الأولون قبل اختلاف الآراء ، وكانوا رضي الله عنهم إذا جلسوا يشتررون^(٥) تعلق معظم كلامهم في وجوه الرأي بالترجيح ، وما كانوا يشتغلون بالاعتراضات^(٦) والقوادح [وتوجيه النقوض] ^(٧) .

(١) ت : ولم .

(٢) لعل المراد من يستحق الذكر ، أو المراد : أي شخص .

(٣) د : البصري الملقب . والثبت عبارة : ت . وجعل هو الحسين بن علي بن إبراهيم البصري الحنفي ، وكان رأس المعتزلة : ٢٨٨-٣٦٩ هـ (الأعلام : ٢/٢٦٦ ، شذرات الذهب : ٣/٦٨)

(٤) ت : وهذا . (٥) ت : مشورين .

(٦) ت : بالاعتراض . (٧) د : في توجيه التفويض . والثبت من : ت

وهذا^(١) أثبت بتواتر النقل في الأخبار والظواهر ، وجميع مسالك الأحكام ؛ فوضح^(٢) أن الترجيح مقطوع به .

١١٦٩ - واستدل القاضي رحمه الله لمن^(٣) حكى الخلاف عنه في نفي الترجيح بالبينات في الحكومات ؛ فإنه لا يترجح^(٤) بينة على بينة بعد استقلال كل واحدة لو انفردت ، وهذا مردود ؛ فإن في العلماء من يرى ترجيح البينة على البينة . وهو مالك رضي الله عنه وطوائف من علماء السلف ؛ وليس من الإنصاف إلزام مجتهد فيه . على القول في مسألة مسلكها القطع ، ثم إن ظن ظان أن لا ترجيح في البينة ، ورآها مستندة إلى توقيفات تعبدية ، فهذا لا يعارض ما ثبت قطعا تواتراً في الترجيح والعمل به ، وليس متعلقاً مثبت^(٥) الترجيح تجويزاً ظنياً ، فينتقض^(٦) بشيء أو يقاس على شيء .

١١٧٠ - فإذا ثبت أصل الترجيح ، فلا سبيل إلى استعماله في مسالك القطع . فإذا^(٧) أجرى المتكلم في مسلك قطعي صيغةً ترجيح ، أشعرت بذهوله أو غباوته ، وما يفضي إلى القطع لا ترجيح^(٨) فيه ؛

(١) ت : ثم هذا ثبت . (٢) ت : بوضح أن القول بالترجح مقطوع به .

(٣) ت : القاضي وجميع ما حكى الخلاف عنه .

(٤) ت : لا يرجح . (٥) ت : مثبت .

(٦) ت : فينتقض . (٧) ت : وإذا جرى . (٨) ت : لا يرجح .

فإنه ليس بعد العلم بيان ، ولا ترجيح^(١) ، وإنما الترجيحات تغليبات لطرق الظنون ، ولا^(٢) معني لجريانها في القطعيات ؛ فإن المرجح أغلب في^(٣) الترجيح ، وهو مظنون [والمظنون]^(٤) غير جارٍ في مسلك القطع . فكيف يجري في القطعيات ترجيح ما لا يجري أصله^(٥) فيها ؟ ؟ .

مسألة :

١١٧١ - أطلق الأئمة القول بأن المقولات لا ترجيح^(٦) فيها ، وهذا شديد لا ننكره . ولكننا أوضحنا في الديانات أن العوام لا يكلّفون بلوغ الغايات ، ودرك حقائق العلوم في المعتقدات ، وإنما يكلّفون تحصيل عقد متعلق بالمعتقد على ما هو به ، مع التصميم ، ثم عقدهم لا يحصل في مطرد العادة هجوما وافتتاحا من غير استناد إلى مسلك من مسالك النظر ، وإن كان^(٧) غير تام . وإذا كان كذلك ؛ فالترجيحات عندهم في قواعد العقائد قد تجري ؛ فإن عقودهم ليست علوماً ؛ ومأخذها كمأخذ الظنون في حق من يعلم أنه ظان .

وهذا^(٨) الذي ذكرناه لا يناقض ما ذكره الأئمة ؛ فإنهم زعموا

(١) ت : تغليب .

(٢) ت : لا .

(٣) ت : من .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : أصل .

(٦) ت : لا يجري للترجيحات فيها .

(٧) ت : وإن لم يكن تاما .

(٨) ت : فهذا .

أن الترجيحات لا وقع لها في مدارك العلوم^(١) . وما ذكره حق لا نزاع فيه ، وإنما^(٢) يكتفى من العلوم بعقود سليمة^(٣) ليست علومها ، فتجري^(٤) عقائدهم مجرى الظنون في المظنون .

مسألة^(٥) :

١١٧٢ - قال الأئمة رضي الله عنهم : الترجيحات^(٥) لا تستعمل في المذاهب من غير نصب أمارات ؛ فإن كل ذي مذهب مدّع قبل أن يدل ؟ والدعاوى لا تقبل الترجيح ؛ إذ الترجيح في نفسه لا يستقل دليلاً ، والمذهب لو كفى ترجيحه ، لكان الترجيح مستقلاً لإثبات المذهب ، وما كان كذلك كان دليلاً مستقلاً^(٦) بنفسه . وهذا يتطرق إليه استثناء عندنا على تفصيل نشير إليه الآن ، ثم نقرره في كتاب الفتاوى إن شاء الله تعالى .

فليعلم الناظر أن المستفتي لا يتخير في تقليد من شاء من المفتين ، ولكن عليه ضربٌ من النظر في تخيير واحد منهم لمزية يتخيلها ، أو^(٧) يظنها لمن يختاره ، وسيأتي ذلك مشروحاً في موضعه إن شاء الله

(٢) ت : ولكننا نكتفى .

(٤) ت : فجري

(٦) ت : ويظنها .

(١) هامش د : العقول .

(٣) ساقطة من : ت .

(٥) ت : الترجيح .

تعالى . وإن^(١) كان كذلك ، فمتعلق المستفتي ترجيح مجرد ، وقد
ينقدح أن يقال : ما يغلب على ظنه تخصيص واحد من العلماء ،
فهو دليل مثله ، فالقول^(٢) في هذا يثول إلى عبارة .

ونحن الآن نرسم ما يترجح به مذهب الإمام المطلي الشافعي
رضي الله عنه .

مسألة :

١١٧٣ - أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا
بمذاهب أعيان^(٣) الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، بل عليهم أن
يتبعوا مذاهب الأئمة ، الذين سبروا ونظروا ، وبوَّبوا الأبواب ،
وذكروا أوضاع المسائل ، وتعرضوا للكلام على مذاهب الأولين .

والسبب فيه أن الذين درجوا ، وإن كانوا قدوة في الدين وأُسوة
للمسلمين ، فإنهم لم يفتنوا بتهذيب مسالك الاجتهاد وإيضاح
طرق النظر والجدال ، وضبط^(٤) المقال . ومن خلفهم من أئمة الفقه
كفوا من بعدهم النظر في مذاهب الصحابة ، فكان العامي مأموراً
باتباع مذاهب السابرين .

(١) ت : فإذا كان كذلك .

(٢) ت : والقول .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : و ب ط .

١١٧٤ - ثم نحن نوضح وراء^(١) ذلك ما يتعلق به منتحل المذهب على الجملة في اختيار مذهب الشافعي .

ومجامع الكلام في ذلك يحصرها طرق :

أحدها - أن السابق وإن كان له حق الوضع ، والتأسيس ، والتأصيل ، فللمتأخر الناقد ، حق التنميم^(٢) و التكميل ، وكل موضوع على الافتتاح قد^(٣) يتطرق إلى مبادئه بعض التشبيح ، ثم يتدرج المتأخر^(٤) إلى التهذيب والتكميل ؛ فيكون المتأخر أحق أن يتبع لجمعه المذاهب^(٥) إلى ما حصل السابق تأصيله^(٦) . وهذا واضح في الحرف والصناعات ، فضلا عن العلوم ، وممالك الظنون . وهذه الطريقة يقبلها^(٧) كل منصف ، وليس فيها تعرض لنقض^(٨) مرتبة إمام .

١١٧٥ - فإذا حصلنا المقصود مع الاعتراف للمتقدمين بفضل^(٩) السبق ، فالذي يتم به الغرض أن الصديق أفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبي عليه السلام ، ثم اشتغال من بعده بالسبر أوجب

(١) ت : ما وراء .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : التاخر .

(٤) ت : يتنخله التهذيب .

(٥) ت : بتأصيله .

(٦) ت : يتقبلها .

(٧) ت : لنقض .

(٨) ت : بفضيلة السابق .

على العوام ألا يبتدروا مذهب الصديق رضي الله عنه ، مع ^(١) علو منصبه ، وارتفاع قدره . فإن قيل : يلزمكم على هذا أن توجبوا الاقتداء بمن بعد الشافعي من الأئمة على ما ^(٢) ذكرتموه .

قلنا : إن ثبت لأحد بعده من الأئمة من المزية ^(٣) والفضل ، وتهذيب ما لم ينتظم ، وكشف ما لم يتبين ، فلا يناقض مسلك الطريقة . ولكننا لسنا نرى أحداً بلغ ^(٤) هذا المحل . وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الفتوى إن شاء الله تعالى .

١١٧٦ - طريقة أخرى :

وهي أن نقول : المذاهب [تمتحن] ^(٥) بأصولها ؛ فإن الفروع تستند باستدادها وتعوّجّ باعوجاجها وهذا النوع [من النظر] ^(٦) هو الذي يليق بالمستفتين ^(٧) ومنتحلي المذاهب ، وسبيل محنة الأصول معرفتها أفراداً في قواعد ^(٨) ، ثم معرفة ترتيبها وتنزيل كل أصل منها منزلته . فإذا ^(٩) تبين ذلك ، فأصول الشريعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ثم الأقيسة الظنية

(١) ت : على . (٢) ت : لا ذكرتموه .

(٣) ت : بعده رتبة الاجتهاد والنخل وترتيب ما لم ينظم وكشف ما لم يبين .

(٤) ت : يبلغ .

(٥) د : تلتحق . والمثبت من : ت ، وهامش : د .

(٦) د : بالنظر ، والمثبت من : ت . (٧) ت : بالمستفتي .

(٨) ت : قواعدهما . (٩) ت : وإذا .

علامات انتصبت على الأحكام [أعلما] ^(١) بأصل من الأصول الثلاثة مقطوع به ، كما سبق شرح ذلك . ثم لها مراتب ودرجات ومناصب ؛ فإذا نظر الناظر إلى منصب الشافعي ^(٢) عرف أنه أعرف الأئمة بكتاب الله تعالى ؛ فإنه عربي مبين ، والشافعي تفقأت عنه بيضة قریش ، ولا يخفى تمييزه عن غيره فيما نحاوله ، ثم يتعلق معرفة الناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول بمعرفة الروايات ، ومقامه ^(٣) لا يخفى في الأخبار ومعرفة الرجال وفقه الحديث ، والإجماع يتلقى من معرفة الآثار ، وما يصح ^(٤) نقله من الوفاق والخلاف . وهذا ^(٥) بيان الأصول .

١١٧٧ - وأما تنزيلها منازلها ، [فإنه شوف] ^(٦) الشافعي ؛ فإنه قدّم ^(٧) كتاب الله تعالى . ثم أتبعه ^(٨) بسنة رسوله عليه السلام . ثم إذا ^(٩) لم يجدوها تأسى بالصحابة رضي الله عنهم في التعلق بالرأي الناشئ من قواعد الشريعة المنضبطة أصولها ^(١٠) ، ولم ^(١١) ير التعلق بكل استصواب ^(١٢) لما فيه من الانحلال والانسلال

(١) مزبدة من : ت .

(٢) ت : ولا يكاد يخفى مقامه في الأخبار . (٤) ت : يصلح .

(٥) ت : فهذا . (٦) د : فهو شرف . والمثبت من : ت .

(٧) ت : يقدم . (٨) ت : يتبع سنة .

(٩) ت : وإذا لم يجد . (١٠) ت : بأصولها .

(١١) ت : فلم . (١٢) ت : وجه في الاستصواب بما .

عن ضبط الشريعة ، ثم رأى قواعد الشريعة منقسمة إلى ما يعقل وإلى ما لا يعقل ؛ فاستحث على الاتباع فيما لا يعقل معناه ، وقد يقيس إذا لاحت الأشباه ، وأما ما يعقل معناه ، فمغزاه فيه المعنى [المخيل] ^(١) المناسب . وهو في ذلك يلتفت إلى قواعد الشرع ، ويدور عليها .

١١٧٨ - ومن بدیع نظره أنه قد يعنّ له معنى مخيل ، ولكن يراه منقوضا [بما لا يعقل] ^(٢) ؛ فيُلحِقُه بما لا يعقل . وهذا مسلكه في منع القيم في الزكوات ؛ فإن غرض الزكاة ^(٣) سدّ الخلّة والحاجة ، وهو وإن كان معقولا ، فلا جريان له ؛ فرأى الاتباع فيه ^(٤) معنى السدّ مع الخلاص [من] ^(٥) غرر ^(٦) المخالفة ، ثم جعل كون الزكاة عبادة عضدا لذلك كالمرجع به ، ولا حاجة إلى ذكر [مذهب] ^(٧) غيره ؛ فإن في هذا ^(٨) تنبيهها على مقتضاه ^(٩) .

١١٧٩ - طريقة أخرى ^(١٠) : وهي تشتمل على نظر كلّ إلى الفروع ، وهذا يتأتى بضبطٍ وردّ نظرٍ إلى الكلّيات ؛ فالشريعة

-
- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| (١) مزيدة من : ت . | (٢) مزيد من : ت . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : وفيه . |
| (٥) د : عن ، والمثبت من : ت . | (٦) هامش د : غرض . |
| (٧) د : المذاهب ، والمثبت من : ت . | (٨) ت : فيما ذكرناه . |
| (٩) ت : نقيضه . | (١٠) ت : أخرى يقول : ... |

متضمنها : مأمور به ، ومنهي عنه ، ومباح : فأما المأمور به :
فمعظمه^(١) العبادات . فليُنظر الناظر فيها . وأما المنهيات^(٢) :
فأثبت الشرع في الموبقات منها زواجر ، ولا يكاد يخفى احتياط
كثير من الناس فيها ، وبالجملـة الدم معصوم بالقصاص . ومسألة
المثقل يهدم حكمة الشرع فيه^(٣) . والفروج معصومة بالحدود ؛
ولا يخفى ما فيها من الاضطراب . والأموال معصومة عن السرّاق
بالقطع . وقد أثبت من [نعيه]^(٤) ذرائع إلى إسقاطه سهلة
المدارك . وأعيان الأموال مستردة من الغصب^(٥) .

وقد بان للفقهاء مسالك الناس الذين خالفوا مذهب الشافعي :
فمن نظر إلى الأصول ، ثم نظر نظراً كلياً إلى الفروع ، لم يخف
عليه من يكون أولى بالاتباع . وإن قصر [نظر]^(٥) بعض المستفتين
عن فهم ما ذكرناه ، فلا عليه لو [احتذى]^(٦) بقول النبي
عليه السلام : « الأئمة من قريش »^(٧) ولم أجـد^(٨) أحداً من أصحاب

(١) ت : فمعظمها .

(٢) ت : والمنهيات .

(٤) في جميع النسخ : بعينه . ولعل ما أثبتناه أقرب . وهو يقصد أبا حنيفة رضي الله عنه .

(٥) مزيدة من : ت .

(٦) د : اجتراً ، والمثبت من : ت .

(٧) جزء من حديث رواه أحمد عن أنس ومن حديث أبي برزة ، وأخرجه أبو يعلى وأبو
داود الطيالسي ، والطبراني .

(٨) ت : يكن .

(٥) يبدو أن هنا سقطاً يوازن بين مذهب المخالفين في الغصب .

المذاهب معتزياً إلى طينة^(١) قريش بالمسلك الواضح إلا الشافعي .
ولا خلاف في اختصاصه بذلك ، وأبو حنيفة من الموالي ، ومالك
كذلك^(٢) على ما حكى بعض الناس^(٣) .

فهذه رموز كافية فيما نحاوله . وإذا أردنا أن نعبر عن الأئمة
الثلاثة النأخيلين المرموقين الذين طبقت مذهبهم طبق الأرض :
مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة رضي الله عنهم - قلنا :

١١٨٠ - أما أبو حنيفة ، فلا ننكر [اتقاد]^(٤) فطنته ، وجودة
قريبته ، في درك عُرْف المعاملات ، ومراتب الحكومات^(٥) ؛ فهو
في هذا الفن واستمكانه من وضع المسائل بحسنه على النهاية . ولكنه
غير خبير بأصول الشريعة ، وهي في حقه منقسمة إلى أصل جهله
[أو]^(٦) أغفله وذهل عنه ، وإلى آخر تمسك به ، ومارعاه ،
وما [عقله]^(٧) . وانتفض لتبويب الأبواب انتهاص من لم^(٨)
يستمد من القواعد . ومن عجيب أمره أنه لم يعتن بجمع الأخبار
والآثار ، ليبني عليها مسائله ، ولكنه يوصل الفروع بناءً على
ما يراه ، ثم يستأنس بما يبلغه وفاقاً .

(١) ت : صلية من قريش . (٢) ساقط من : ت .

(٣) د : إقنان ، والثبت من : ت . (٤) ت : ومراتب الخلق فيه .

(٥) د : د . و . والثبت من : ت . (٦) د : وما أغفله . والثبت من : ت .

(٧) ت : من لا يستمد .

١١٨١ - وأما الإمام مالك ، فلا يشق غباره في ضبط ما يصح من الأخبار والآثار ، والأقضية ووقائع الصحابة ، ولا يدرك آثاره في درك سبل الصحابة ، والطرق التي منها يتطرق الخل ، وإمكان الزلل إلى النقلة ؛ فقد^(١) كان يقول في مسجد رسول الله ﷺ : لقد رأيت بعدد أساطين هذا المسجد من يقول^(٢) : حدثني أبي فلان قال : قال رسول الله ﷺ ، ولم أستجز أن أروي عنهم حديثا . فقيل له : أكنت^(٣) لا تثق بهم ؟ فقال : كنت [لا]^(٤) أنهم صدقهم ، ولو نشروا بالمنشير ما كذبوا على رسول الله عليه السلام ؛ ولكن لم يكونوا من أهل الشأن ؛ ولكنه ينحل بعض الانحلال في الأمور الكلية ، حتى يكاد^(٥) أن يثبت في الإيالات والسياسات أمورا لا تناظر قواعد الشريعة ، وكان يأخذها من وقائع وأقضية لها محامل على موافقة الأصول بضرب من التأويل ؛ فكان يتمسك^(٦) بها ويتخذها أصولا ، ويبني عليها أمورا عظيمة . كما روي أن عمر رضي الله عنه قال للمغيرة وكان قد أخذ قذاة من لحيته ؛ فظن عمر [به]^(٧) استهانة ؛ فقال : أبني ما أبنت^(٨) ، وإلا أبنت يدك .

(١) ت : وكان .

(٢) ت : حدثني : فلان وفلان بن فلان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

(٣) ت : كيف . (٤) مزيدة من : ت . (٥) ت : كاد يثبت .

(٦) ت : لا يتمسك به . (٧) مزيدة من : ت . (٨) ت : أتيت .

ونقل عنه مشاطرة خالد وعمرو بن العاص على أموالهما ؛ فاتخذ ذلك أصلا ؛ فرأى^(١) إراقَةَ دم ، وأخذ أموالَ بَتهِم^(٢) من غير استحقاق لمصالح^(٣) إِياليّة حتّى انتهى إلى أن قال : أَقتل ثلث الخلق في استبقاء ثلثيهم . وكان من الممكن أن يحمل قولَ عمر رضي الله عنه على التغليب بالقول ، وكانوا يعتادون ذلك ، وكذلك مَنْ بعدهم . وأخذَه الأموالَ محمولَ على علمِهِ بانبساطِ خالد وعمرو فيما لا يستحقّان من مال الخمس وأموال المسلمين ، ولا يبلغ من حزم^(٤) عمر درك مبلغ ذلك . فإذا أمكن هذا ، فلا وجه لإطلاق أيدي الولاة في الدماء والأموال .

١١٨٢ - وأما الشافعي ، فإنه أعرف خلق الله بأصول الشريعة ، وأضبطهم لها وأشدّهم كيبسا [واتقادا]^(٥) في مآخذها وتنزيلها منازلها [وترتيبها على مراتبها ويشهد ذلك بالثقة فيها سابقا إليه]^(٦) ولكن لم تتنفس مدته ، ولم تتسع مهلته ، فلم يتشوف إلى وضع مسائل بديعة^(٧) ، وكان متصدّيا للإجابة^(٨) عن كل ما يُسأل

(١) ت : ورأى .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : بمصالح .

(٤) عبارة ت : ولا يبلغ من حزمه بلوغه درك مبلغ في ذلك .

(٥) د : وانقيادا . والمثبت من : ت . (٦) زيادة من : ت .

(٧) ت : المسائل البديعة . (٨) ت : للإجابة .

عنه ، واختُرم وقد نيفَ على الخمسين ، وكان ذلك الأمد لا يتسع
لأكثَر من ضبط الأصول فيها ؛ فهان على أصحابه البناء عليها .

١١٨٣ - وهذا ^(١) بيان منازلهم وسنذكر في كتاب الفتوى أنه
يتعين على المستفتي نظراً كلي في [تخير] ^(٢) قدوته ، وننصف
ذلك النظر وحده .

ثم نقول : ليس على المستفتي تعلق ^(٣) بمبادي النظر في كل
مسألة يأخذ فيها جواب ^(٤) قدوته ، وهذا متفق عليه في المظنونات .

١١٨٤ - ونقل عن الأستاذ أبي إسحاق أنه قال : إذا اشتملت
المسألة على مدرك قطعيّ وجب على العامي الاحتواء عليه ، فإن ^(٥)
كانت المسألة عمليةً ، فتلتحق ^(٦) بالعقائد التي لا يسوغُ العقل
التقليدَ فيها .

١١٨٥ - وهذا ^(٧) عندنا سرف ومجاوزة حدّ ؛ فإننا لا نرى أولاً
في العقائد ما يراه ، وقد ظهر اختيارنا فيما عليهم من عقائدهم ،
وأما ^(٨) إلحاق قطعيّات الشرع بالعقائد ، فعظيم ؛ فإن الشريعة تحتوي

(٢) د : عين . والمثبت من : ت .

(٤) ت : جواز .

(٦) ت : ويلتحق .

(١) ت : فهذا .

(٣) ت : التعلق .

(٥) ت : وإن .

(٧) ت : وهو .

(٨) ت : فأما .

على مائة ألف مسألة وأكثر^(١) مستندها القطع ، وتكليف العامي الإحاطة بها في معاملاته التي يمارسها ظاهر الفساد ، وهو اقتحام^(٢) خرق الإجماع .

مسألة :

١١٨٦ - ذهب معظم الأصوليين إلى أن المجتهد لا يجوز له^(٣) الاقتصار على ترجيح مذهب على مذهب من غير تمسك بما يستقل دليلاً .

وحكى صاحب المغني . وهو عبد الجبار في كتابه المترجم بالعمد عن بعض أصحابه جواز الاكتفاء بالترجيح .

وسقوط هذا المذهب واضح ؛ فإن الترجيح الحقيقي ينشأ من منتهى الدليل ، فإذا^(٤) لم يكن دليل ، لم يثبت الترجيح تصوراً ، وإن فرض تمسك بمبادي نظير ، وسمي ذلك ترجيحاً ، فهو نظر فاسد لقصوره^(٥) ، ولا ترجيح بالفساد . والنظر يفسد بقصوره تارة ، وبجيد^(٦) عن المدرك المطلوب أخرى .

١١٨٧ - فلإن قيل^(٧) : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، في

(١) ت : أو أكثر تستند إلى ... (٢) ت : اقتحام على . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : وإذا . (٥) ت : بقصوره .

(٦) ت : وبجيد . (٧) ت : فلو قال قائل .

تفاوضهم يكتفون بمسالك الترجيحات ، وما كانوا يمهّدون أدلةً مستقلةً ، ثم يبنون عليها ترجيحات ، وهم الأسوة .

قلنا : هذه ^(١) دعوى عرية ^(٢) لا أصل لها ، فإنهم كانوا يبنون أحكاما على معان سديدة ، وعلى تقريبات شبيهة ، وهذا ^(٣) مدرك الشرع ، وكانوا لا يعتنون بردّ المعاني إلى الأصول لا عن جهل بها ، ولكنهم علموا ^(٤) أن معتمد الأحكام المعاني . فأما ^(٥) الاقتصار على الترجيحات ، فادعاؤه عليهم تخرص [بين] ^(٦) [نعم] ^(٧) قد نقول : إذا عريت واقعة ^(٨) عن نظير قويم ، ولاحت فيه مخيلة على بعد ولا ^(٩) يكون مثلها دليلا ، فقد يجوز التمسك بها تجويزا ^(١٠) للمجتهد استصحاب الحال .

وإن رأينا أن نذكر في آخر هذا المجموع طرفا صالحا من حكم شغور الزمان عن المفتين ، وحملة الشريعة ذكرنا طرفا ^(١١) صالحا في ذلك ، إن شاء الله تعالى .

(١) ت : هذا .

(٢) ت : عريضة .

(٣) ت : وهما مدار .

(٤) ت : عملوا .

(٥) ت : وأما .

(٦) غرومة من : د . وأثبتناها من : ت .

(٧) مزيدة من : ت .

(٨) ت : واضحة .

(٩) ت : لا يكون .

(١٠) ت : تجويزنا التمسك باستصحاب الحال .

(١١) ت : صلوا .

القول في ترجيحات الأدلة

١١٨٨ - إنما مظنة الترجيحات تعارض صور الأدلة ، وهي في غرضنا ألفاظ منقولة ، ومعان مستنبطة .

فأما الألفاظ ، فتنقسم إلى النصوص التي لا تقبل التأويل ، وإلى الظواهر . فأما^(١) النصوص ، فتنقسم إلى ما ينقل^(٢) قطعاً ، واستوت في النقل ، ويلتحق بهذا القسم ما ينقل من غير قطع^(٣) ، ولكن تستوي النصوص في [طريق]^(٤) النقل من غير ترجيح^(٥) آيل إلى الثقة ، والتغليب فيها .

ونحن نرسم ما يتعلق بهذا القسم .

مسألة :

١١٨٩ - إذا تعارض نصان على الشرط الذي ذكرناه ، وتأخرنا . فالمتأخر ينسخ المتقدم ، وليس ذلك من مواقع الترجيح .

١١٩٠ - فإن^(١) تطرق إلى أحد النصين ظنُّ النسخ من غير قطع ، فهذا نصفه ونصوره ، ثم نذكر المذاهب فيه .

(٢) ت : نقل .

(٤) مزيدة من : ت .

(٦) ت : وإن .

(١) ت : وأما .

(٣) ت : قاطع .

(٥) ت : ترجح .

قال الشافعي في مسألة المس: قيس بن طلق راوي حديث الخصم^(١) وهو ممن تقدم إسلامه ، وأبو هريرة ممن روى [أحاديثنا] ^(٢) ، وكان إسلامه بعد الهجرة بست سنين ؛ فرأينا^(٣) إمكان النسخ تطرق إلى ما رواه قيس .

وكذلك^(٤) صح عن النبي عليه السلام^(٥) في مرض موته^(٦) أنه قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ؛ فإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون »^(٧) ولكن الشافعي تعلق بجلوس النبي ، ﷺ في مرض موته ، والمقتدون به قيام وراءه ؛ فكان هذا من أواخر أفعاله ، والحديث الذي رويناه مطلق ؛ فيغلب^(٨) على الظن أنه كان في صحته . ومن هذا القبيل أخبار الدباغ مع ما رواه عبد الله بن عكيم^(٩) الجهني قال : «ورد علينا كتاب النبي عليه السلام قبل موته بشهر لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(٩) ، فأحاديث الدباغ كانت

(١) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، وأحمد والدارقطني مرفوعا .

(٢) د : أحاديث . والمثبت من : ت . (٣) ت : فرأى .

(٤) ت : ولكن . (٥) ساقط من : ت .

(٦) متفق عليه . (٧) ت : يغلب .

(٨) ت : حكيم . وهو تصحيف .

(٩) رواه الخمسة ولم يذكر المدة منهم غير أحمد وأبي داود ، قال الترمذي : هذا حديث

حسن . (نيل الأوطار : ١ / ٧٨) وفي المجموع للنفوي : ١ / ٥٧ « كان يذهب إليه

ابن حنبل ، ثم تركه لما اضطربوا في إسناده » .

مطلقة غير مقيّدة بتاريخ ؛ فالغالب^(١) على الظن جريانها قبل هذا التاريخ ، ولكن الشافعي رد حديث عبد الله ، لأنه كان محالا على الكتاب ، وناقل الكتاب مجهول^(٢) ليس بذكر ، فالتحق الحديث بالمرسلات .

فهذا تصوير ما أردناه .

١١٩١ - قال الشافعي : إن تجرد نص ، ولم يعارضه آخر ، فإمكان النسخ^(٣) مردود ، ومدعيه مطالب بنقل النسخ . ولا يكتفى في هذا المقام بغلبة الظن . فإن^(٤) تعارض نصان ، وتطرق إلى أحدهما مسلك من المسالك التي صورناها ، فعند ذلك يرى الشافعي ترجيح النص الذي لا يتطرق إليه ظن النسخ على الآخر [ورأيه أولى]^(٥) من الحكم بتساقط النصين عند تعارضهما .

١١٩٢ - وقال قائلون : النصان متعارضان ؛ فإن الذي اتجه فيه إمكان النسخ ظنا لا يخفى سقوطه ، والنص الآخر يهي به ويحط عن منزلته . والتمسك بمرتبة أخرى دون النصوص أولى ، ولا^(٦)

(١) ت : والغالب .

(٢) ساقطة من : ت . (٣) ت : النسخ فيه .

(٤) ت : وإن . (٥) مخرومة من : د ، وياض في : م . وفي ت :

ورأى ذلك أولى . وما أثبتناه زيادة من عندنا نرجو أن تكون هي المناسبة .

(٦) ت : فلا .

يبقى مع تعارض النصين إلا ظن ترجيح^(١) ، ومجرد الترجيح لا يجوز التمسك به .

١١٩٣ - ووجه الحق في ذلك : أن الحادثة إذا عريت عن مسلك [يُعد] ^(٢) من سُبُل مسالك ^(٣) الأحكام ، وتعارض خبران نصان ^(٤) ، وتطرق إلى أحدهما إمكان النسخ ، وعَدِم المجتهد متعلقًا سواهما - فالوجه التمسك ^(٥) بالخبر الذي لا يتطرق إليه ظن النسخ ، وهذا أولى من تعطيل الحكم وتعرية الواقعة عن موجب الشرع ، وهذا يناسب القول في مآخذ الأحكام عند عرو الزمان عن المفتين ، ولعلنا نختم هذا المجموع بطرف صالح منه يقع به الاستقلال . فإن ^(٦) وجد المتناظران مسلكا من مآخذ [الأحكام] ^(٧) سوى الخبرين ، مثل أن يجد للقياس ^(٨) مضطربا ، فالوجه النزول عن الخبرين جميعا ، والتمسك بالقياس ، ثم الخبر ^(٩) الذي بُعد عن ظن النسخ يستعمل ترجيحاً لأحد القياسين ^(١٠) على الآخر .

-
- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| (١) ت : ترجيحي . | (٢) د : بعد . والمثبت من : ت . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : التعلق . | (٦) ت : وإن وجد المتشاطران . |
| (٧) د : الكلام ، والمثبت من : ت . | (٨) ت : القياس . |
| (٩) ت : بالغير . | (١٠) ساقط من : ت . |

فهذا وجه مدرك الحق في ذلك ، وهو أصل في كتاب الترجيح ،
وسنُشد إليه أمثاله .

مسألة :

١١٩٤ - إذا تعارض خبران نصان نقلهما الآحاد ، واستوى
الرواة في الصفات المرعية في حصول^(١) الثقة ، ولكن كان أحدهما
أكثر رواة ، فالذي ذهب إليه الأكثرون الترجيح بكثرة العدد
[وهو مذهب الفقهاء]^(٢) ، وذهب بعض المعتزلة إلى منع الترجيح
بكثرة العدد ، واحتجوا في ذلك بالشهادة ؛ فإنه لا ترجح بيّنة على
بيّنة بكثرة العدد .

وهذا الذي ذكروه مما اختلف الفقهاء فيه :

١١٩٥ - فذهب معظم أصحاب مالك ، وشرذمة من أصحاب
الشافعي إلى أن البيّنة المختصة بمزيد العدد^(٣) في الشهود مقدّمة على
البينة التي تعارضها . والمسألة على الجملة مظنونة ، وللإجتهاد فيها
مجال . ثم معظم قواعد الشهادات منوطة بالتعبدات ، والروايات
مدار أصولها وتفاصيلها على الثقة المحضة . ولهذا لا تعتبر فيها

(١) ت : تحصيل .

(٣) ت : بمزيد عدد .

(٢) زيادة من : ت .

الحرية والعدد في [أصل القبول]^(١) ، وكثرة الروايات توجب مزيداً^(٢) في غلبة الظن .

وقد قال القاضي رحمه الله تعالى : تقديم الخبر على الخبر بكثرة الرواة لا^(٣) أراه قاطعاً ، وإنما أراه^(٤) من مسالك الاجتهاد .

١١٩٦ - والوجه في هذا عندنا : أن المجتهدين إذا لم يجدوا متمسكاً إلا الخبر ، وتعارض في الواقعة خبران ، واستوى الرواة في العدالة والثقة ، وانفرد بنقل أحدهما واحد ، وروى الآخر جمعٌ ، فيجب العمل بالخبر الذي رواه الجمع . وهذا مقطوع به ؛ فإننا على قطع نعلم أن أصحاب رسول الله ﷺ ، لو تعارض لهم خبران كما وصفنا^(٥) ، والواقعة في محل^(٦) لا تقدير للقياس فيه ، ولا مضطرب للرأي ، لما كانوا يعطلون الواقعة ، بل كانوا يرون التعلق بما رواه الجمع .

١١٩٧ - فأما إذا كان في المسألة قياس وخبران متعارضان كثرت رواة أحدهما ، فالمسألة الآن ظنية ؛ فإن الخبر الذي نقله الواحد

(١) د : أصول الفقه . والمثبت من : ت ، هامش : د .

(٢) ت : مزية .

(٣) ت : ما أراه قطعياً .

(٤) ت : هو عندي من مسائل الاجتهاد .

(٥) ت : وصفناه .

(٦) ت : في تقدير لا مجال ...

يضعف^(١) بالخبر الذي يعارضه ، فيبعد أن يستقلّ دليلاً . والذي يقتضيه هذا المسلك النزولَ عنهما ، والتمسكَ بالقياس ، وترجيح^(٢) القياس الذي يعضده الخبر الذي يرويه الجمع . ولو تجرّد القياس في الجانب الآخر ، [فهو]^(٣) متمسكٌ [الحكم ومتعلقه . فهذا وجه . ولكن قد نظن أن أصحاب رسول الله ﷺ ، كانوا يقدمون]^(٤) الخبر الذي يرويه الجمع ، ويضربون عن القياس كدأبهم^(٥) في تعظيم الخبر وتقديمه . ولسنا على قطع في ذلك ؛ فإننا لا نثبت أصول الشريعة إلا بمستند قطعي^(٦) ؛ فما قطعنا به أثبتناه ، وما غلب على ظننا ترددنا فيه ، وألحقناه بالمظنونات .

١١٩٨ - فآل حاصل^(٧) القول إلى أن الخبر وإن رواه جمع من الثقة إذا عارضه خبر نقله عدل واحد ، فيسقط ما رواه الجمع عن رتب^(٨) الأدلة المقطوع بها ، فإن^(٩) عدمنا مأخذاً سواهما ، كان تعلقنا بالأرجح تعلقاً من لا يجد مضطرباً سوى الترجيح ، ومحض

(١) ت : يضعف الظن بالخبر . (٢) ت : ثم ترجيح .

(٣) د : وهو . والمثبت من : ت . (٤) زيادة من : ت .

(٥) ت : لرأيهم .

(٦) ت : نقلي .

(٧) ت : والحاصل .

(٨) ت : رتبة .

(٩) ت : وإن .

الترجيح لا^(١) يتعلق به عند فقد الأدلة ، كما سيأتي شرحه ،
إن شاء الله تعالى .

١١٩٩ - فأما إذا وجدنا [أدلة ، فالمسألة إذ ذاك ظنية ، منزلة
على ما يؤدي إليه اجتهاد الناظر . وكذلك إذا وجدنا]^(٢) القياس
موافقا للخبر الذي نقله الواحد ، فالمسألة ظنية أيضاً .

وإن^(٣) كان القياس في جانب الخبر الذي رواه الجمع ، [فلا شك
أن الحكم بذلك القياس المرجح بالخبر الذي رواه الجمع]^(٤) .
فهذه جوامع القول في ذلك .

١٢٠٠ - وقد ذكرنا في تعارض الخبرين إذا تطرق إلى أحدهما
إمكان النسخ من الجهات التي ذكرناها ؛ [أن]^(٥) الوجه النزول
عنهما والتمسك بالأقيسة إن وجدناها ، ولم [نردّد]^(٦) في ذلك تغليبَ
ظن ، والسبب فيه أنا ظننا ظنا غالباً بالصحابة رضي الله عنهم اعتبار
الترجيح بالثقة والعدد ، ورددنا^(٧) القول ، ولم يسنح لنا مثل
ذلك فيما يتطرق إليه النسخ إمكانا ، إذ^(٨) تبينا من تفحصهم

(١) ساقطة من : ت .

(٢) زيادة من : ت .

(٣) ت : فإن .

(٤) زيادة من : ت .

(٥) د : فإن . والمثبت من : ت .

(٦) د : يرد . والمثبت من : ت .

(٧) ت : فرددنا .

(٨) ت : إذا بينا .

عن أسباب الثقة ما يغلب على الظن الترجيحَ بها ، وتقديم الأخبار على الأقيسة تعظيماً لها ، إذا رجع الأمر إلى التفاوت في الثقة [فإن ظهر لنا ظنٌ عندنا في وقائع ^(١) بلغت أنهم نظروا في إمكان النسخ نظرهم في الثقة - نزلنا تلك [المسألة] ^(٢) هذه المنزلة ، وعاد القول إلى ^(٣) التعارض إلا فيما ^(٤) يمنع منه متمسك لما قدمنا تمهيده من أن التعارض في التساقط [أقوى] ^(٥) في نظر الناظرين ^(٦) من الاعتصام بترجيح ظني . فهذا منتهى المراد .

١٢٠١ - وما نذكره ^(٧) في فروع هذا الفصل : أنه إذا روى راويان خبرين ، وكل واحد منهما [ثقة] ^(٨) مقبول الرواية لسو انفرد ، ولكن في أحدهما مزية ظاهرة : في ^(٩) قوة الحفظ والضبط ، والاعتناء بالوعي - فهذا مما يُرى أهل الحديث مجمعين على التقديم . وهو كما روى عبيد الله بن عمر العمري [مع ما رواه أخوه عبد الله بن عمر العمري] ^(١٠) في سهم الفارس من المغم ؛ فقال

(١) مطموس في : د . والمثبت من : ت . ولعلها : وقائع بلغتنا .

(٢) د : المشاهدة . والمثبت من : ت .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : إلا فيما في المنع منه بتمسك نقلي لما قدمنا .

(٥) مزية من : ت . (٦) ت : الناظر .

(٧) ت : نذكر . (٨) مزية من : ت .

(٩) ت : في . (١٠) زيادة من : ت .

الأئمة : حديث عبيد الله مقدم ، وإن كان أخوه عبد الله عدلا ؛ فإن بينهما تفاوتاً بيننا . قال محمد بن إسماعيل البخاري : بينهما ما بين الدينار والدرهم ، والفضل لعبيد^(١) الله ، وهذا وإن ظهر من خدمة^(٢) الحديث ، فإذا رجع الأمر إلى العمل ، فالقول عندي في الخبرين مع اختصاص إحدى الروايتين بالمزية ، كالقول في اختصاص أحد الخبرين بكثرة^(٣) الرواة مع الاستواء في الصفات المرعية ، وقد سبق ذلك مفصلاً ، غير أن التمسك بحديث عبيد الله حتم من جهة أن القول متعلق بالتقدير ؛ وهو متلقى من توقيف الشارع ؛ ولا مجال للقياس فيه ؛ والرأي لا يضبط منتهى الغناء والكفاية .

١٢٠٢ - فهذا من المنازل التي يتعين فيها الاستمسك بالخبر ، ولا ننظر لذي الرأي على^(٤) استرسال كلي ، وهو^(٥) موافق للمذهب الشافعي . فإن نظرنا إلى الغناء ، فلا يكاد يخفى أن غناء الفارس يزيد على ضعف غناء الراجل ، فلا^(٦) موقف ينتهي [إليه]^(٧) فيستعمل الرأي كلياً ، ويستعمل الخبر توقيفاً ينتهي إليه .

(١) ت : عبد الله .

(٢) ت : وكثرة .

(٣) ت : وهذا .

(٤) ت : لا على .

(٥) ت : ولا .

(٦) ت : مزبدة من : ت .

١٢٠٣ - وما يتصل بذلك [أنه] ^(١) إذا روى أحد ^(٢) الخبرين ثقة ، وروى الآخر جمع لا يبلغ آحادهم مبلغ راوي الخبر الآخر في الثقة والعدالة ، فاجتمع مزية الثقة وقوة العدد - فمن أهل الحديث من يقدم مزية العدد ، ومنهم من يقدم مزية الثقة . والمسألة لا تبلغ مبلغ القطع ، والغالب على الظن التعلق بمزية ^(٣) الثقة إذا ظهرت ؛ فإن الغالب على الظن أن الصديق رضي الله عنه لو روى خبرا ، وروى جمع على خلافه خبرا ، لكان الصحابة يؤثرون رواية الصديق . ومأخذ الكلام في جميع هذه ^(٤) الفنون واحد ، فليرجع الناظر إلى المعبر المهد أصلا وتفصيلا ^(٥) ، وليميز ^(٦) مواقع القطع من ^(٧) الظن .

مسألة :

في تقديم أحد الخبرين على الآخر بموافقة أقضية الصحابة رضي الله عنهم .

١٢٠٤ - القول في حقيقة هذه المسألة يستدعي مقدمة من كتاب

(١) مزية من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : مزيد .

(٤) ت : في هذه الظنون .

(٥) ت : ونقلا .

(٦) ت : وليميز .

(٧) ت : من مسالك الظن .

الإجماع فنقول : إن اجتمع علماء العصر على [مذهب]^(١) ، واستمرّ الإجماع على الشرائط المرعية ، فلا يبقى للتعلّق بالخبر والحالة هذه وقع ، فإن الخبر إن كان منقولاً^(٢) آحاداً ، فلا خفاء بما ذكرناه .

ولو فرضنا خبراً متواتراً ، وقد انعقد الإجماع على خلافه ، فتصويره عسر ؛ فإنه غير واقع ، ولكننا على التقدير نقول : لو فرض ذلك ، فالتعلّق بالإجماع أولى^(٣) ؛ فإن الأمة لا تجتمع على الضلالة ؛ ويتطرق إلى الخبر إمكان النسخ ؛ فيحمل الأمر على ذلك قطعاً ؛ لا وجه غيره ؛ ونقطع بهذا .

١٢٠٥ - فإن قيل : الخبر^(٤) المتواتر النص من الأدلة ، القاطعة ، وكذلك الإجماع . فلم قدّمتم الإجماع ؟

قلنا : لأن الخبر عرضة لقبول النسخ ، والإجماع لا ينعقد متأخراً إلا على قطع ؛ فلا يتصور حصول الإجماع على باطل ، وتطرق النسخ إلى الخبر ممكن ؛ فالوجه حمل الإجماع على القطع الكائن ، وحمل الخبر على مقتضى النسخ استناداً ، أو تنبيهاً على^(٥) تقدير استثناء . والمستحيل حصول الإجماع على حكم مع خبر نصّ

(١) د : مذاهب . والمثبت من : ت . (٢) ت : منقول الآحاد .

(٣) ساقطة من : ت . (٤) ت : فالخبر .

(٥) ت : لا على تقدير الأشياء .

على مناقضته ، مع الإجماع على أنه غير منسوخ . فهذا مما لا يتصور وقوعه ، حتى يتكلم فيه في تقديم أو تأخير ؛ وإنما الكلام في خبر مطلق .

ثم الذي أراه [أن] ^(١) من ضرورة الإجماع على مناقضة الخبر النص ^(٢) المتواتر أن يلهج أهل الإجماع بكونه منسوخا . فهذا قولنا في الإجماع .

١٢٠٦ - أما ^(٣) إذا فرض خبر على شرط الصحة نقله الآحاد ، وجرت أقضية [أئمة من] ^(٤) الصحابة على مخالفته ، فكيف الوجه ؟

ذهب مالك رحمه الله إلى تقديم أقضية الصحابة على الخبر الصحيح ، والنص الصريح ، ونقل ناقلون ^(٥) عنه تقديم ما صار إليه أهل المدينة ، يعني علماءها ، وروي عنه في تحقيق ذلك تمسكُ بأخبار تشير إلى تعظيم المدينة وأهلها . فإن صح ذلك ، فهو ضعيف . وإن كان مذهبه النظر في مذاهب العلماء الذين كانوا ، وإنما أجرى ذكر [أهل] ^(٦) المدينة لتوافر العلماء بها في ذلك الزمن ، فهذا قريب على ما سيأتي الشرح عليه . إن شاء الله .

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : فلما .

(٤) زيادة من : ت .

(٥) ت : الباقر عن تخيص .

(٦) مزيدة من : ت .

١٢٠٧ - وقال الشافعي رحمه الله : لا نظر^(١) إلى الأعمال والأقضية إذا لم يتفق عليها أهل الإجماع ، والتعلق بالخبر أولى^(٢) .

ونحن نذكر ما تمسك به الشافعي ، ثم نذكر بعده المختار عندنا .

قال الشافعي : الحجة في الخبر ، وما نقل من عمل على خلافه ، فهو منقول عن أقوام ليست أقوالهم حجة ؛ ولا معنى لترك الحجة لما ليس بحجة . ويمكن أن يعبر عن هذا فيقال : العاملون بخلاف الخبر محجوجون به ، ولا يقدم قول محجوج بحجة على الحجة .

وقال الشافعي في بعض مجاري كلامه : لو [عاصرت]^(٣) العاملين بخلاف الخبر ، لحاججتهم ، وجادلتهم العين العين ، ولا^(٤) يتعين ذلك بانقراضهم .

وقد يقول : لو وجدت قياسا يخالف أقضية أقوام من الأئمة - لتمسكت^(٥) به ، ولم أبال بمن ينازعي^(٦) ، والخبر مقدم على القياس ، فإذا قدمت القياس على قولهم ، فكيف أترك الخبر المقدم على القياس بقولهم ؟

(١) ت : لا أنظر .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) د : عارضت . والمثبت من : ت .

(٤) ت : فلا .

(٥) ت : لتمسكن به .

(٦) ت : ينازعي فيه .

وقال رضي الله عنه : إن كان تقديم أقضية الصحابة^(١) لتحسين الظن بهم ، ولا تجب لهم العصمة ، فتحسين الظن بخبر الشارع المعصوم [أولى]^(٢) .

١٢٠٨ - والرأي الحق عندنا [في ذلك]^(٣) يوضحه تقسيم فنقول :

إن تحققنا بلوغ الخبر [طائفةً من أئمة الصحابة ، وكان الخبر]^(٤) نصاً لا يتطرق إليه تأويل ، ثم ألفيناهم يقضون بخلافه مع ذكره والعلم به ، فلسنا نرى التعلق بالخبر ، إذ لا محمل لترك العمل بالخبر إلا الاستهانة والإضراب ، وترك المبالاة ، أو العلم بكونه منسوخاً ، وليس بين هذين التقديرين لاحتمال ثالث مجال ؛ [وقد]^(٥) أجمع المسلمون قاطبة على وجوب اعتقاد تبرئتهم عن القسم الأول ؛ فيتعين حمل عملهم مع الذكر والإحاطة بالخبر على العلم بورود النسخ ، وليس [ما]^(٦) ذكرنا تقديماً لأقضيبتهم على الخبر ، وإنما هو استمساك بالإجماع على وجوب حمل عملهم على وجه يمكن^(٧)

(١) ت : الأئمة .

(٢) زيادة من : ت . وعبارة د : يوضحه في ذلك تقسيم .

(٣) د : فقد . والمثبت من : ت .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : ممكن في الصواب .

من الصواب [فكأنّا]^(١) تعلقنا بالإجماع في معارضة الحديث .
وليس في تطريق إمكان النسخ إلى الخبر غض من قدره عليه السلام ،
وحط من منصبه ، وقد قدّمنا في كتاب الإجماع أن الإجماع في
نفسه ليس بحجة ؛ ولكن [اجتماع]^(٢) أهله يُشعر بصدر ما أجمعوا^(٣)
عليه [عن]^(٤) حجة .

فهذا قول في قسم . وهو : إذا بلغهم الخبر وعملوا بخلافه
ذاكرين له .

١٢٠٩ - فأما إذا لم يبلغهم ، أو غلب على الظن أنه لم يبلغهم ،
فالتعلّق بالخبر حينئذ . وظني^(٥) بدقة نظر الشافعي في أصول
الشريعة أنه رأى التقديم^(٦) للخبر في مثل هذه الصورة .

١٢١٠ - وإن^(٧) غلب على الظن أن الخبر بلغهم ، وتحققنا
أن عملهم مخالف له ، فهذا عندي مقام التوقّف والبحث . فإن لم
نجد في الواقعة متعلّقاً سوى الخبر والأقضية ، فالوجه التعلّق بالخبر .
وإن وجدنا مسلّكاً في الدليل سوى الخبر ، فالتمسك به أولى .

١٢١١ - وما^(٨) ينبغي أن يتنبه الناظر له : أن مذاهب الصحابة^(٩)

(١) د : وكان . والمثبت من : ت . (٢) د : إجماع . والمثبت من : ت .

(٣) ت : اجتمعوا عليه عن حجة . (٤) د : في . والمثبت من : ت .

(٥) ت : ظني (بدون الواو) . (٦) ت : تقديم الخبر . (٧) ت : فإن .

(٨) ت : ومن بديع ما ينبغي أن يتنبه . (٩) ت : أئمة من الصحابة .

إذا نقلت من غير إجماع ، فلا نرى التعلّق بها ، وإذا نقلت في معارضة خبر نص على المخالفة التي لا تقبل تأويلا ، فيتعين التعلّق بالمذاهب ، وليس هذا على الحقيقة تعلقا بالمذاهب ، وإنما هو تعلّق بما صدرت^(١) المذاهب عنه ، وما ذكرناه في أئمة الصحابة يطرّد في أئمة التابعين ، وأئمة كل عصر ما لم نقف على خبر .

وبيان ذلك بالمثال :

أن مالكا رضي الله عنه يرى تقديم أقضية الصحابة رضي الله عنهم على الخبر مطلقا من غير تفضيل ، وقد لا نأمن أن يكون بعض تلك الأقضية ممن لم يبلغه الخبر ، أو بلغه ونسيه . فإذا لم يفصل مالك تبينا أنه لم يكن^(٢) مطلعا على حقيقة هذا الأصل . فلا جرم نقول : إذا روى مالك خبراً ، وخالفه لم نبل^(٣) بمخالفته من حيث لا نشق بتحقيق منه^(٤) في مأخذ الباب ؛ ولذلك ثبت^(٥) خيار المجلس بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن الرسول عليه السلام ، ولم^(٦) يقل مالك بخيار المجلس .

(١) ت : بما عنه صدرت مذاهبهم . (٢) ت : أنه غير مطلع .

(٣) ت : نبال . وقد ورد هذا الفعل بهذه الصيغة في نصوص كثيرة ممن يستشهد بقولهم . قال في (أقرب الموارد) : تحذف ألفها تخفيفا .

(٤) ت : مستنده . (٥) ت : يثبت .

(٦) ت : وإن لم .

١٢١٢ - وما يجب تنزيله على هذا القسم^(١) : أن جمعا لو بلغهم خبر ، ثم صح عندنا عملهم بخلافه بعد تطاول زمن ، وجوزنا ذهولهم عنه ، ونسيانهم له ، فليخرج ذلك على التقاسيم في تطاول^(٢) غلبة الظن كما سبق . وما ذكرناه في جمع ، فهو في المجتهد الواحد الموثوق بعدالته^(٣) وأمانته بمثابته في جمع .

١٢١٣ - ولو صح خبر وعمل به جمع ، ولم يعمل به جمع ، والفريقان ذاكران الخبر^(٤) ، والمسألة مفروضة حيث لا احتمال إلا النسخ ، فالذي أراه تقديم عمل المخالفين ؛ فإنه لا يحمل^(٥) أمرهم إلا على ثبوت وتحقيق ، وعمل العاملين يحمل على التمسك بظاهر الخبر .

١٢١٤ - وليعلم^(٦) الناظر إذا انتهى إلى هذا المقام أن الكلام في هذه المضايق ينتهي إلى حال يعسر^(٧) التصوير فيها ؛ فلا ينبغي للإنسان أن يسترسل في قبول كل ما يتصور^(٨) عليه . ومن هذا القبيل ما انتهينا إليه ؛ فإنه يبعد قطع قوم بالمخالفة مع تصحيح

(١) ت : القسم التقسيم .

(٢) ت : ساقطة .

(٤) ت : للخبر .

(٦) ت : فليعلم الناظر .

(٨) ت : يصور .

(٣) عبارة ت : بعدالته وديانته مطرد . ولو ..

(٥) ت : لم يحمل .

(٧) ت : قد يعسر .

الخبر ، وقطعُ آخرين^(١) بالعمل ، فلا بد^(٢) أن يُشيع المخالفون ما عندهم ، ويبحث عنه العاملون .

^(٣) نعم قد يتفق عمل العاملين في صقع من غير غوص وتحقيق ، وبحث عن حالة المخالفين^(٤) .

فهذا انتهى القول في ذلك ، وهو مقدّمة غرضنا في الترجيح .

١٢١٥ - فإذا تعارض خبران صحيحان ، وعمل بأحدهما أئمة من

الصحابة ، فقد رأى الشافعي ترجيح ذلك الخبر على الخبر الذي

[عارضه و]^(٥) لم يصحّ العمل به ، واستشهد بما رواه أنس في

نُصب الغم^(٦) ، إذ عارضه ما رواه علي رضي الله عنه فيها^(٧) ،

وعمل الشيخين يوافق ما رواه أنس [فقال رضي الله عنه أقدم حديث

أنس]^(٨) . وهذا مما يجب التأمّن [فيه]^(٩) ، فليس ما استشهد به

مما يقال فيه^(١٠) : إن^(١١) عمل الصحابة خالف خبرا إذ لم يصحّ

عندنا أنهم بلغهم حديث علي رضي الله عنه ، ثم لم يعملوا به .

ولكن^(١٢) قد يظن ذلك ظنا .

(١) د : آخرون . والمثبت من : ت . (٢) ت : ولا بد وأن .

(٣) ساقط من : ت . (٤) زيدة من : ت .

(٥) ت : التعم . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) زيادة من : ت . (٨) مزيدة من : ت .

(٩) ساقطة من : ت . (١٠) ت : فيان عمل الصحابة (١١) ت : ولكننا .

١٢١٦ - فإن قيل : فما الوجه والحالة كما وصفتم ؟ . قلنا : نرى الحديثين متعارضين ؛ فإن معارضة أحدهما الثاني ليس مما يسقطه ترجيحُ ظني في أحد الجانبين ، ثم لو صح أنه بلغهم الحديثان ثم عملوا بأحدهما ؛ فليس هذا من الترجيح ، ولكنه يتعلق بالقسم المتقدم^(١) وهو أن أقضية أئمة الصحابة^(٢) بخلاف الخبر مع العلم به والذكر له كيف الوجه فيه ؟ وقد تقدم ما فيه بلاغ .

١٢١٧ - ومما يجب التفطن له أن النُصُب مقادير ، ولا مجال^(٣) فيها للرأي ، والخبران وإن رأينا تعارضهما فيخرج وجوب العمل بما عمل به الصحابة رضي الله عنهم على الرأي المتقدم في أننا إذا عدنا مسلكا للحكم ، ولم نظفر إلا بما يقع ترجيحها لا استقلال له ، ولو ثبتت الأدلة ، فالتمسك بما لا يستقل أولى من نعية الواقعة عن حكم^(٤) ، فالوجه إذا التعلق بحديث أنس لما ذكرنا آخرأ . والله أعلم .

(١) ت : المقدم .

(٢) ت : أئمة من الصحابة إذا خالفت نصا مع العلم . . .

(٣) ت : مضطرب للرأي فيها .

(٤) ت : من غير حكم .

مسألة :

١٢١٨ - إذا تعارض خبران نصان ، وانضمَّ إلى أحدهما قياس يوافق معناه [الخبر] ^(١) ، فقد اختلف العلماء في ذلك :

فالذي ^(٢) ارتضاه الشافعي : أن الحديث الذي وافقه القياس مرجح على الآخر ، واستدل بأن قال : إذا اختص أحد الحديثين بما يوجب تغليب الظن تلويحاً ، فهو مرجح على الآخر ، ومجرد التلويح لا يستقل دليلاً ؛ فإذا اعتضد أحد الحديثين بما يستقل دليلاً ، فلأن يكون مرجحاً أولى .

١٢١٩ - وقال القاضي : إذا تعارض الخبران كما ذكرناه في تصوير المسألة تساقطاً ، ويجب العمل بالقياس والمسلكان يفضيان إلى موافقة حكم القياس ، ولكن الشافعي يرى متعلق الحكم بالخبر المرجح بموافقة القياس . والقاضي يرى العمل بالقياس ، وسقوط الخبرين .

واستدل القاضي بأن قال : الخبر مقدم في مراتب الأدلة على القياس ؛ [فيستحيل] ^(٣) ترجيح خبر على خبر بما يسقطه الخبر ؛ ومن أحاط بمراتب الأدلة لم يتعلق بالقياس في واقعة فيها خبر

(١) د : معناه معنى . والمثبت عبارة : ت .

(٢) ت : والذي . (٣) د : يستحيل . والمثبت من : ت .

صحيح ؛ فإن القياس مع الخبر الصحيح^(١) المستقل الواقع نصا في حكم اللغو الذي لا حاجة إليه ، وما يقدم على القياس إذا خالفه ، فهو مقدم عليه أيضا إذا وافقه ؛ فالقياس إذا لا وقع له مع ثبوت الخبر ، والتعارض يوجب سقوط التعلق بالخبرين ، فإذا^(٢) سقطا ، فالتعلق بالقياس بعد سقوطهما .

١٢٢٠ - والقول في ذلك عندي لا يبلغ مبلغ الإفادة ، ويجوز لمن ينصر نص الشافعي في ذلك أن يقول : إنما يقدم الخبر إذا لم يعارضه خبر ، فإذا تعارضا افتقر أحدهما إلى التأكيد بما يغلبه^(٣) على الآخر . فهذا منتهى القول . ولا قطع . والعمل بما اجتمع^(٤) عليه الخبر والنظر .

ونبني على هذا مسائل نسردها ونبين الحق فيها منها :

[مسألة (٥)] :

١٢٢١ - أنه إذا تعارض خبران ، واعتضد أحدهما بقياس الأصول ، وكان أقرب إلى القواعد الممهدة ، قال الشافعي : يقدم ما يوافق القواعد . ومثال ذلك الخبران المتعارضان [في صلاة

(٢) ت : وإذا .

(٤) ت : أجمع .

(١) ساقطة من : ت .

(٣) ت : يقلب على الظن .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

الخوف [^(١) في غزوة ذات الرقاع ؛ فالذي رواه ابن عمر فيه ترددات كثيرة ، والترددات تخالف نظم الصلاة ، ورواية خوات بن جبير ليس فيها حركات ^(٢) وترددات ؛ فرأى الشافعي رضي الله عنه تقديم خبر خوات . وهذا يتصل بتحقيقه بموافقة ^(٣) القياس لإحدى الروائيتين ومخالفة الأخرى ؛ فكان العمل بموجب القياس أولى . ثم يشول الكلام إلى أن رواية خوات مرجحة بالقياس أم الروائتان متعارضتان ، والتعلق بالقياس بعدهما ؟ .

١٢٢٢ - ويجري في هذه الواقعة نوعان من ^(٤) النظر : أحدهما - أنه لا يمنع جريان الصلاتين الموصفتين في الروائيتين . وقد مال الشافعي في بعض أجوبته إلى تجويزهما جميعا ، ثم أثر رواية خوات من طريق التفصيل ، وهذا متجه حسن ؛ فإنه يبعد أن تختلف روايتان في واقعة واحدة اختلاف رواية ^(٥) ابن عمر وخوات ، وإذا روى عدلان لفظين من غير تاريخ ، فالظن بهما الصدق ، ويقدر [تقدم] ^(٦) أحدهما [وتأخر] ^(٦) الآخر ، فإذا اعتاص معرفة ذلك منهما ^(٧) قيل تعارضا . فأما إذا تعلقت الروائتان بحكاية واحدة ،

(١) زيادة من : ت .

(٢) ت : ليس فيها ترددات .

(٣) ت : لموافقة .

(٤) ت : نوعان آخران من الكلام .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) د : تقديم - تأخير . والمثبت من : ت

(٧) ت : فيهما .

وظهر التفاوت في النقل ، فالوجه أن يحمل الأمر على جريانهما جميعا ، ويرد^(١) الترجيح إلى الفضيلة . فهذا وجه .

ومما يتعلق بما نحن فيه أنا إذا حملنا الرواية المختارة على الجواز ، ولم نجوز غيرها ، فليس في روايتنا إيها منع لما رواه ابن عمر ؛ فإذا لا تعارض في الحقيقة إلا من وجهة^(٢) واحدة ، وهي أن يدعى الاتحاد ، وتنسب إحدى الروائتين إلى الوهم والزلل ، ثم لا يتعين لذلك أحدهما ؛ فيتمسك بالقياس .

وهذا بعيد عما تعبدنا به من تحسين الظن بالرواة ، والمختار تجويز^(٣) ما اشتملت عليه الروائتان ، وردّ الأمر إلى التفصيل .

١٢٢٣ - وقد ذكر القاضي وجهها في تقديم رواية ابن عمر رضي الله عنهما وهو : أنه قال : إنها نافلة^(٤) عن المؤلف في القواعد ، فيجب حملها على تثبت الناقل ، والرواية الأخرى ليست كذلك ، وقد يشعر بعدم^(٥) التثبت وبناء الأمر مطلقا على ما عهد في الشرع .

وهذا غير سديد ، وهو تحويم على تخصيص عدل بوهم وزلل بموافقة^(٦) الأصول فيما رواه . ثم [في]^(٧) رواية خوات أنواع من الإثبات

(١) ت : ورد .

(٢) ت : جهة .

(٣) ت : تجوز .

(٤) ت : نافلة .

(٥) ت : بقديم .

(٦) ت : بموافقه فيما رواه الأصول .

(٧) مزينة من : ت .

لا تعهد في القوانين والقواعد ، فلا وجه لما ذكره .

[مسألة^(٥) :

١٢٢٤ - ومنها : إذا تعارض خبران ، ووافق أحدهما حكم اقتران من كتاب الله تعالى ، فقد رجّح بعض العلماء الخبر الذي وافقه حكم القرينة .

ومثال ذلك : الخبران المتعارضان في العمرة فيروى^(١) أن النبي عليه السلام قال : « الحج جهاد والعمرة تطوع »^(٢) وعارضه ما روي أنه عليه السلام قال : « الحج والعمرة نسكان فرضان لا يضرّك بأيهما بدأت »^(٣) ثم خبر الفريضة وافق حكم القرآن . في كتاب الله تعالى ؛ فإنه قال : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)^(٤) .

وهذا فيه نظر ؛ فإن إتمام الحج يتعرّض لفرضه^(٥) ابتداء لا في الحج ولا في العمرة ، وهما مقترنان وفاقا في وجوب الإتمام بعد

(١) ت : روى .

(٢) عن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي . وإسناده ضعيف كما قال الحافظ . وعن طلحة عند ابن ماجة بإسناد ضعيف (نيل الأوطار : ٥ / ٤) .

(٣) أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت وفيه مقال . انظر المصدر السابق .

(٤) سورة البقرة : ١٩٦ . (٥) ت : لفرضية الابتداء لا في .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

الشروع فيهما^(١) ، ولم نذكر هذا إلا^(٢) أن الشافعي ذكره ؛ فتيمننا
بإيراد كلامه .

مسألة :

١٢٢٥ - إذا تعارض خبران ولم يترجح أحدهما على الثاني ولم
يتطرق إلى واحد منهما نسخ فيما يعلم أو يظن ، وعريت الواقعة عن
دلالة أخرى - فحكمهما عند الأصوليين الوقف عن الحكم فيها ،
وإلحاق الصورة بالوقائع كلها قبل ورود الشرائع .
وهذا حكم الأصول .

١٢٢٦ - ولكن ما أراه : أن الشريعة إذا كانت متعلقة بالمفتين ،
ولم يشغرنهم [الزمان]^(٣) ، فلا يقع مثل هذه الواقعة ؛ [إذ]^(٣)
لو فرض تجويز ذلك ، لوجب في حكم العادة وقوعه لا محالة ،
فإذا لم يقع مثله في الأزمان^(٤) على تناولها ، وقد اشتملت على كل
ممكن على التكرّر [فارتقاب]^(٥) واقعة شاذة لا نظير لها ، ولا
مداني محال في حكم العادة . وسيأتي شرح ذلك في كتاب الفتوى .
وإن تحقق التعارض والتساوي بين النصين ، وانحسم مسلك

(١) ت : فيها .

(٢) ت : لأن .

(٣) محرومة من د : والمثبت من : ت .

(٤) ت : الأزمنة .

(٥) د : فارتكاب . والمثبت من : ت .

التأويل ، ووجدنا للحكم متعلقا من طريق^(١) القياس [أو الاستدلال]^(٢) وآخر^(٣) مسلكه استصحاب الحال - فهذا مما تقرر القول فيه قبل^(٤) ، من أن الخبر الذي يوافقه مرجح به أو الخبران يتساقطان^(٥) بالتعارض ، والمعنى متجرد للتعلم به .

فصل

[في تعارض الظواهر]^(٦)

١٢٢٧ - [كل ما]^(٧) قدمناه في تعارض النصوص .

وأما^(٨) إذا تعارض ظاهران يتطرق التأويل إلى كل واحد منهما ، فتتسع مسالك الترجيح ؛ فإن مبني التعلق بالظاهر على^(٩) غلبات الظنون ، وهي حرية بالترجيحات ، فإذا^(١٠) تعارضا ، وتأييد أحدهما بمزية ثقة في الراوي ، أو العدد في الرواة - فالوجه التمسك بما تأيد بهذه الجهات ، وليس كالنصين فيما قدمناه ؛ فإننا تحققنا [من]^(١١) طرق الماضين أنهم في غلبات^(١٢) الظنون كانوا يبعون ترجيح ظن على

(١) ت : طرق .

(٢) د : والاستدلال . والمثبت من : ت .

(٣) ت : والآخر مشاكلة الاستصحاب . (٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : متساقطان .

(٦) مزيد من : ت .

(٧) ت : فأما .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : وإذا .

(١٠) مزيدة من : ت .

(١١) ت : مظان غلبات .

(١٢) مزيدة من عمل المحقق .

ظن . وإنما توقعنا في تعارض النصوص من جهة أن معارضة النص بالنص^(١) يوهي التعلق به ، واقتضاؤه إياه يزيد على ما يتعلق به الترجيح^(٢) ، وأيضا فلما لم نتحقق مثالا في تعارض النصين مع ترجيح^(٣) أحدهما بمزية البيئة^(٤) والعدد ، ولم يُنقل لنا مسلك الأولين في مثل ذلك حتى نتخذه معتبرا . وإنما^(٥) يتعلق بالظنون ، وقد استبنا على قطع استرسال الأولين في الاستمسك بما يتضمن مزية في تغليب الظن ، فإذا^(٦) تعارض ظاهران ، ولم يكن أحدهما في الثبوت والتعرض للتأويل بأولى من الثاني ، ولم ينطرق إلى أحدهما ما يوجب تغليب الظن ، فتعارضهما والحالة هذه كتعارض النصين على ما تقدم .

مسألة :

١٢٢٨ - إذا تعارض ظاهران^(٧) ، أحدهما من الكتاب ، والآخر من السنة ، فقد اختلف أرباب الأصول ؛ فقال بعضهم : يقدم كتاب الله تعالى ، وقال آخرون : تقدم السنة . وقال آخرون : هما متعارضان .

(١) ت : النص النص .

(٢) ت : المرجح .

(٣) ت : ترجح .

(٤) ت : الثقة .

(٥) ت : وأما ما يتعلق بالظنون فقد

(٦) ت : وإذا .

(٧) ت : ظاهر من الكتاب وظاهر من السنة .

١٢٢٩ - فأما من قدم الكتاب ، فمتعلقه قول معاذ ، إذ قال :
« أحكم بكتاب الله ، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد
أجتهد رأيي » واشتهر في^(١) أصحاب النبي ، عليه السلام ، الابتداء بالكتاب ؛
ثم طلب السنة إن لم يجدوا متعلقا من^(٢) الكتاب .

١٢٣٠ - ومن قدم السنة احتج بأن السنة هي المفسرة للكتاب ،
ولإليها الرجوع في بيان مجملات^(٣) الكتاب ، وتخصيص ظواهره ،
وتفصيل محتمله^(٤) .

١٢٣١ - والصحيح عندنا الحكم بالتعارض ؛ فإن الرسول عليه
السلام ما كان يقول من تلقاء نفسه شيئا ، وكل ما كان يقول من
فمستنده أمر الله تعالى . وما ذكره معاذ ، فمعناه أن ما يوجد فيه
نص من^(٥) كتاب الله تعالى ، فلا يتوقع فيه خبر يخالفه ؛ فمبنى^(٦)
الأمر فيه على تقديم الكتاب ، ثم آي الكتاب لا تشتمل على بيان
الأحكام ، والأخبار أعم وجودا [منها]^(٧) ، ثم طرق الرأي
لا انحصار لها ؛ فجرى الترتيب منه بناء على هذا في الوجود .
ونحن فرضنا المسألة في ظاهرين ليسا نصيين .

(١) ت : من .

(٢) ت : في .

(٣) ت : المجملات الكتاب .

(٤) ت : مفضلة .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : فبنى .

(٧) مزيلة من : ت .

وكذلك ما ادّعاه^(١) من ابتداء الصحابة الكتاب ، فهو منزل على ما ذكرناه .

فأما^(٢) كون السنة مفسرة ، فلا تعلق [فيه]^(٣) ، فإننا نقول : إن روي تفسيراً للكتاب ، فلا خلاف في قبوله ، وتنزيل الكتاب عليه ، ومعظم التفاسير منقولة آحاداً . وليس^(٤) هذا من غرضنا . وكذلك لو كان الخبر الذي نقله الأئبات نصاً في معارضة ظاهر ؛ فالنص مقدم على الظاهر من الكتاب والسنة^(٥) . وقد ذكرنا هذا في تخصيص^(٦) العموم ، وأشرنا إلى خلاف فيه . والذي ذكرناه الآن هو المختار .

١٢٣٢ - وقال القاضي رحمه الله : إذا تعارض ظاهر الكتاب وظاهر خبر^(٧) نقله الآحاد ، فهما^(٨) متعارضان .

وهذا لست أراه كذلك ؛ فإن الظاهرين متساويان في تطرق التأويل إلى كل واحد منهما ، والكتاب يختص [بثبوتيه على جهة القطع]^(٩) . ولا أعرف خلافاً [أنه]^(١٠) إذا تعارض ظاهران من

(١) ت : ما ادعى من ابتداء الكتاب . (٢) ت : وأما كون الخبر تفسيراً ...

(٣) د : فيها . والمثبت من : ت . (٤) ت : فليس .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) انظر فقرة : ٣٢٧ وما بعدها .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ت : فيهما .

(٩) د : ثبوته على القطع ، والمثبت من : ت . (١٠) مزيدة من : ت .

أحدهما منقول تواترا والآخر منقول آحاداً . فالتواتر يقدم^(١) ،
فليكن الأمر كذلك في تقديم الكتاب على السنة .

مسألة :

١٢٣٣ - قال الله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى
طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ)^(٢) الآية . وهذه الآية من آخر ما نزل ، ولا خلاف
أنها ليست منسوخة ، وقد تعلق مالك رحمه الله بموجبها ، ونزل
مذهبها عليها ، فحرم ما اقتضت الآية تحريمه ، وأحل ما عداه .
ورأى الشافعي رحمه الله التعلق بأخبار نقلها الآحاد ، وترك
موجب الآية لها . منها : أنه^(٣) عليه السلام نهى عن أكل كل ذي
ناب السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، وحرم الفواسق وحرم
الحمر الأهلية . والأخبار في تحريمها بعد التحليل في الصحاح .
وتقديم أخبار الآحاد على نص الكتاب^(٤) مشكل في غير محل
الإجماع ، وليس القرآن في مرتبة الظواهر في هذا الغرض ،
ولكنه يشتمل^(٥) على النفي والإثبات ، والإبقاء والاستثناء ،
وهذا أبعد في^(٦) التأويل من الأخبار التي رويت في معرض المناهي .

(١) ت : مقدم .

(٣) ت : منها نهي عليه السلام .

(٢) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٥) ت : مشتمل .

(٤) ت : القرآن .

(٦) ت : من .

وصيغ النهي ليست نصوصا في التحريم ، والتنزيه غالب في كثير من المطعومات .

١٢٣٤ - والذي اعتمده الشافعي في الكلام على الآية تنزيلها على [سبب]^(١) في النزول ، يدلّ عليه ما قبل الآية التي فيها الكلام ، وما بعدها ، وذلك أنه قال : زعمت اليهود أن الشحوم محرمة وذكر^(٢) تفاصيلهم في البحيرة والسائبة ، ونسبوا النبي عليه السلام إلى أنه^(٣) يغير حكم الله تعالى من تلقاء نفسه ، وأباح طوائف من الكفار الميتة ، وجادلوا المسلمين فيها ؛ وكانوا يقولون : تستحلّون ما تقتلون ، ولا تستحلّون ما يقتله الله تعالى ، وأباح آخرون الخنزير والدم ؛ فأنزل^(٤) الله تعالى : أنه لم يحرم إلا ما أحلوه ، وأنهم مراغمون لما أنزل الله تعالى على نبيه عليه السلام ، وتجري^(٥) الآية على مذهب من يقول لمن يخاطبه : لم تأكل اليوم حلاوى ؛ فيقول المجيب : لم آكل اليوم إلا الحلاوى .

١٢٣٥ - وهذا [استكراه]^(١) عندي في الكلام على الآية ،

(١) مخرومة من : د . والمثبت من : ت .

(٢) ت : وذكروا .

(٣) ت : تغيّر . (٤) ت : فأبى .

(٥) ت : وفحوى .

(٦) مخرومة من : د . ويأبى في : م . والمثبت من : ت .

ولكن بعضه عندي^(١) ما هو مجمع عليه في أمور ، ومذهب مالك مسبق بالإجماع فيها ؛ فإننا لا نشك في اجتناب أصحاب النبي عليه السلام أكل الحشرات وغيرها ، واعتقادهم أنها بمثابة المحرمات ، وكذلك الخمر محرمة ، وليس لها ذكر في هذه الآية ، ونزولها^(٢) مسبق بتحريم الخمر ؛ فإذا ظاهر الآية متروك بالإجماع ؛ ولا يعتد [مع تحقيقه]^(٣) بخلاف مالك بعده ؛ فينتظم من ذلك تنزيل الآية على ما ذكره الشافعي .

مسألة :

١٢٣٦ - إذا ورد عام وخاص في حادثة ، وتسلبت الخاص [على العام]^(٤) إجماعاً ، وورد مثله عام وخاص - فالوجه تنزيل العام على موجب الخاص . ومثال موضع الخلاف والوفاق ما نصفه الآن^(٥) .

أما المتفق عليه ، فتنزيل قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر »^(٦) على قوله : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة »^(٧) والحديث^(٨) الأول يعصم القليل والكثير ، والحديث

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : فتزولها .

(٣) د : من يحققه . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) رواه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه (المجموع : ٤ / ٦) .

(٧) في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري (المجموع : ٤ / ٦) .

(٨) ت : فالحديث .

الثاني يخص الزكاة بالنصاب . فهذا متفق عليه وسببه أن المقيّد من الخبرين نص في نفي الزكاة عما قصر^(١) عن خمس أواق . والخبر^(٢) الأول ظاهر غير مقصود . والغالب على الظن أن المراد^(٣) بيان قدر الزكاة .

١٢٣٧ - فأما ما اختلف العلماء فيه وهو [في]^(٤) معنى ما وصفناه فقول^(٥) عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر » مع قوله : « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة »^(٦) فلم يعتبر أبو حنيفة النصاب ، وتعلّق بظاهر قوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر » وقال الشافعي : أقصى الممكن منه^(٧) تسليم ظاهره^(٨) . على أن الأمر على خلاف ذلك ؛ فإنه لا يخفى على الفاهم أن الغرض من مساق الحديث الفصل بين العشر وبين نصف العشر ؛ فإنه عليه السلام قال : « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بنضح أو دالية نصف العشر » وخمسة أوسق نص ، فلا عذر لأبي حنيفة في تركه ، وضرب الشافعي ما^(٩) ورد^(١٠) في الورق^(١١) من الخبرين

(١) ت : دون . (٢) ت : فالحبر .

(٣) ت : المراد به بيان مقدار . (٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : فنقول .

(٦) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم (المجموع : ٥ / ٤٤٠) .

(٧) ساقطة من : ت . (٨) ت : تسليم ظاهر .

(٩) ت : لما . (١٠) ساقط من : ت .

مثالا ، ورأى ما ذكره مسلکا قطعيا .

وألحق الشافعي بهذا الفن قوله عليه السلام : « في أربعين شاة شاة »^(١) مع قوله : « في سائمة الغنم الزكاة » . وهذا دون القسم الأول ؛ فإن اشتراط السوم متلقى من المفهوم ، ونفي^(٢) الزكاة عما دون خمسة أوسق منصوص عليه على وجه لا يقبل التأويل .

مسألة :

١٢٣٨ - إذا تعارض عمومان من الكتاب [أو السنة]^(٣) ، فظاهرهما^(٤) التناقض والتنافي مثل قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^(٥) فهذا ظاهر^(٦) في وضع السيف فيهم ، حيث يُثَقَّفُونَ . وقال في آية أخرى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ)^(٧) فظاهر^(٨) الآية يقتضي أخذ الجزية من كل كافر كتابيا كان أو وثنيا . وقال عليه السلام : « خذ من كل حالم دينارا »^(٩) . وظاهر

(١) جزء من حديث الزهري عن سالم عن أبيه ، رواه أبو داود (نيل الأوطار : ١٩ / ٤)

(٢) ت : وفي . (٣) د : والسنة . والمثبت من : ت .

(٤) ت : ظاهرهما . (٥) سورة التوبة : ٥ .

(٦) ت : ظاهرة .

(٧) سورة التوبة : ٢٩ . (٨) ت : وظاهر .

(٩) رواه الخمسة عن معاذ (نيل الأوطار : ١٩ / ٤) .

هذا جواز أخذ الجزية من أصناف الكفار من غير تفصيل^(١) .
وقال عليه السلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »^(٢) وظاهر هذا أن الجزية لا تؤخذ ، وأن ليس بيننا وبين^(٣) الكفار إلا السيف أو الإسلام .

١٢٣٩ - وقال^(٤) بعض الفقهاء فيما ذكرناه وأمثاله : الوجه الجمع بين الظاهرين في المقدار الممكن ؛ فنأخذ الجزية من أهل الكتاب لآية الجزية ، ونضع السيف فيمن ليس متمسكا بكتاب ، ولا شبهة كتاب ، لظاهر الآية الواردة في القتل ، وزعم هؤلاء أن هذا يتضمن^(٥) استعمال مقتضى كل واحدة من الآيتين . وكذلك القول في الخبرين . وهؤلاء يرون تصرفاً في الظواهر مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى إقامة دلالة^(٦) .

١٢٤٠ - وهذا مردود عند الأصوليين ؛ فالظاهر^(٧) إذا تعارضهما إلا أن يتجه تأويل ، وينتصب عليه دليل . كما أوضحنا سبيل ذلك في كتاب^(٨) التأويلات . وما ذكره الفقهاء من الجمع احتكام لا أصل له ، ولو لم يقم عليه دليل ، لكان ذلك المسلك متضمناً

(١) ت : فصل . (٢) رواه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان .

(٣) ت : وبينهم . (٤) ت : قال .

(٥) ت : منضم . (٦) ت : دليل .

(٧) ت : فالظاهران على تعارضهما . (٨) انظر فقرة : ٤٨٤ ، ٤٨٥ من هذا الكتاب .

تعطيل^(١) الظاهرين وإخراجهما من^(٢) حكم العموم من غير دليل ،
وليس أحد الظاهرين أولى بالتسليط على الثاني من الآخر ، وكل
عموم خُصَّ ، فلا بد من عضد تخصيصه بدليل ، ونحن إنما
نخص^(٣) الجزية بالكتابين بأخبار وآثار مسطورة في كتب
الفقه . والغرض من هذا الفصل إجراء الظاهرين على تعارضهما
من غير أن يجعل أحدهما دليلا في تخصيص الثاني ، ثم يجعل
الثاني دليلا في تخصيص الأول . وهذا لا سنيل إليه . ولكن اتجه^(٤)
في كل^(٥) ظاهر تخصيص افتقر ذلك التخصيص إلى دليل غير
الظاهرين ، وإن لم يتجه تعلُّقنا بالترجيح إن وجدناه ، فإن لم نجد
نزلنا عن التعلق بالظاهرين .

مسألة:

١٢٤١ - إذا تعارض ظاهران ، وأحدهما وارد على سبب خاص ،
والثاني مطلق غير وارد على سبب .

أما من قال بتخصيص^(١) اللفظ العام بمورده ، فلا شك أنه
يخصه به ، وأما من^(٢) رأى التمسك بالعموم دون السبب ، فإذا

(١) د : تعليل . (٢) ت : عن .

(٣) ت : خصصنا . (٤) كذا في جميع النسخ ولعلها : ولكن إن اتجه في ...

(٥) ت : ذلك ظاهر تخصيص . (ولعلها : إن اتجه في كل ذلك) .

(٦) ت : يخص . (٧) ساقطة من : ت .

تعارض عمومان كما وصفناه والتفريع على أن الاعتبار بعموم اللفظ فإنه يوهيه ، ويحطه عن رتبة عموم اللفظ المطلق ، والترجيح يغلب^(١) على الظن من منشأ الدليل ، واللفظ العام يغلب على الظن حملة على مقتضى شموله ، فإذا^(٢) عارضه لفظ آخر ينحط عنه في غلبة الظن آخر عن الأول .

وهذا هو السر الأخفى في الترجيحات ؛ فلا وجه^(٣) للترجيح من طريق النظر في النصوص إلا أن يحمل ذلك^(٤) على عمل المجمعين . والظواهر^(٥) يقوى وقع الترجيح فيها ، وهو متضح في طريق النظر ؛ فإن المتعلق فيه^(٦) غلبة الظن ؛ وقد تحقق من الأولين في تعارض الظواهر الاستمسك بالأظهر فالأظهر .

مسألة :

١٢٤٢ - إذا تعارض ظاهران وفي أحدهما ما يقتضي التعليل في^(٧) صيغة التعميم ، فهو مرجح على العام الذي عارضه وليس فيه اقتضاء التعليل . والسبب فيه أن التعليل في صيغة العموم^(٨) من

(١) ت : تغلب . (٢) ت : وإذا .

(٣) ت : وقع . (٤) ت : يحمل على ذلك .

(٥) ت : والظاهر . (٦) ت : فيها .

(٧) ساقط من : ت . (٨) ت : التعميم .

أقوى الدلالات على ظهور قصد التعميم^(١) ، حتى ذهب ذاهبون إلى أنه نص ممتنع^(٢) تخصيصه ؛ فإن قدر نصا ، فلا شك في تقديمه على الظاهر المعرض للتأويل ، وإن اعتقد ظاهرا ، فهو مرجح على معارضه لاختصاصه بما يوجب تغليب الظن .

١٢٤٣ - وكشف الغطاء في هذا عندنا ، وهو مما^(٣) أراه سرّ هذه الأبواب ، ولم نسبق بإظهاره فنقول :

إذا صدر من الشارع كلام غير مقيد^(٤) بسؤال ولا حكاية حال ، ولا ح قصد التعميم من إجراءات الحكم ، الذي فيه العموم مقصودا [لكلامه]^(٥) ، [فما]^(٦) يقع كذلك ؛ فاللفظ في المتماثلات نص ، وليس من الظواهر . والضابط فيه أن ما لا يخلو عن ذكر المتكلم وعلمه وقت قوله ، واللفظ في الوضع يتناوله^(٧) ، وقد لاح بانتفاء التقييدات وقرائن الأحوال - قصد التعميم . فلو تخيل متخيل قصرَ اللفظ على بعض المسميات المتماثلة ، لكان^(٨) ذلك عندنا خلفا وتلبيساً^(٩) ؛ وإنما يسوغ الخروج عن مقتضى اللفظ

(١) ت : المعمة .

(٢) ت : فيما .

(٤) ت : مقيد .

(٥) د : فكلامه . والمثبت من : ت .

(٦) د : فيما يقع . والمثبت من : ت .

(٧) ت : تناول له .

(٨) ت : كان .

(٩) ت : أو تلبيسا .

وضعا فيما يجوز تقدير ذهول المتكلم عنه ، وهذا في حكم التعميم بناءً^(١) عظيم .

وتمام الغرض فيه بذكر معارض^(٢) لذلك على المناقضة ، فنقول مستعينين بالله تعالى :

١٢٤٤ - لو ظهر لنا خروج معنى عن قصد المتكلم ، وكان سياق^(٣) الكلام يفضي إلى تنزيل غرض^(٤) الشارع على قصد آخر ، فلست أرى التعلق بالعموم الذي ظهر فيه خروجه عن قصد الشارع . وهو كقوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بنضح أو دالية نصف العشر » ، فالكلام مسوق لتعيين [العشر ونصف العشر]^(٥) ، فلو تعلق الحنفي بقوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر » ورام تعليق العشر بغير الأقوات ، فلسنا نراه متعلقا بظاهر . فهذا طرف .

١٢٤٥ - ولو نقل لفظ ، ولم يظهر فيه قصد التعميم ، ولا تنزيل الكلام على مقصود آخر ، فهذا هو الذي أراه ظاهرا ، وهو الذي يتطرق التخصيص إليه .

(١) ت : نبأ . (٢) ت : معارضة .

(٣) ت : مساق . (٤) ت : ، هامش د : قصد .

(٥) د : لتعين نصف العشر ، ونصفه . والمثبت من : ت .

١٢٤٦ - وقد رأى القاضي التعلق بالقسم الأول^(١) الذي أخرجته عن الظواهر^(٢) على رأى المعممين . ثم^(٣) قال : هذا يعارضه أدنى مسلك في الظن ، ويتسلط عليه التأويل والتخصيص .
والرأى عندي فيه قد^(٤) قدمته .

والدليل عليه أن الشارع إذا كان مقصوده بيان العشر ونصف العشر لو^(٥) أخذ يفصل الأجناس ، وهو ينبغي غيرها ، يعدّ ذلك تطويلا تازلا عن الوجه المختار في اللغة العالية ؛ فتقدير التعميم يشير إلى أنه [لو لم]^(٦) يرد العموم ، لفصل الأجناس ، ولو فصلها ، لكان مائلا عن الوجه الأحسن في النظم .

وإذا^(٧) تمهّد هذا الأصل ، فالذي ذكره الأصحاب من أن علّة الشارع لا تنقض محمول على تقدير ما قصد التعميم فيه نصا ؛ فليفهم الناظر ذلك ؛ وليقف عليه عند هذا وقفة باحث .

مسألة :

١٢٤٧ - إذا تعارض ظاهران ، وقد تطرق التخصيص إلى أحدهما

- | | |
|--------------------|-------------------------------|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) ت : عن رأي الظاهر . |
| (٣) ساقطة من : ت . | (٤) ت : عندي ما قدمته . |
| (٥) ت : فلو . | (٦) د : لم . والمثبت من : ت : |
| (٧) ت : فإذا . | |

فالمذهب^(١) الذي ذهب إليه المحققون أن الذي لم يتطرق إليه تخصيص^(٢) مرجح .

فأما^(٣) المعتزلة ، فإنهم قَصَوْا بأن اللفظ الذي خص في بعض المسميات صار مجعلاً في الباقي ، ولا^(٤) يعارض المجمل ظاهراً .

وأما أهل الحق وإن^(٥) لم يحكموا بالإجمال ، فإنهم يرون تعميم اللفظ في الباقي أضعفَ في حكم الظن^(٦) من اللفظ الذي لم يجز فيه تخصيص ، فإذا لاح وجه في غلبة الظن من منشأ ظهور الظاهر ، كان ذلك ترجيحاً مقبولاً .

مسألة :

١٢٤٨ - إذا تعارض ظاهران أو نصان ، وأحدهما أقرب إلى الاحتياط ، فقد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الأحوط مرجع على الثاني ، وزعموا أن الذي يقتضيه الورع واتباع السلامة هذا ، واحتجوا بان قالوا : اللاتق بحكمة^(٧) الشريعة ومحاسنها الاحتياط ، فإذا تعارض لفظان غلب على الظن أن الذي نقله صاحب الاحتياط صدق . وكان^(٨) القواعد تغلب على الظن ذلك ، وتوازr الرأي في ذلك .

(١) ت : فالذي ذهب إليه . (٢) ت : التخصيص .

(٣) ت : وأما . (٤) ت : فلا . (٥) ت : فإن لم .

(٦) ت : النظر . (٧) ت : لحكمة . (٨) ت : فكأن .

١٢٤٩ - وقال القاضي لا مستروح إلى هذا ، ولا معنى للترجيح
بالسلامة ، وما ^(١) ذكره هؤلاء ^(٢) من شهادة الأصول وإثارتها تغليب
الظن يعارضه أن العدل الذي نقل الثاني لا يتهم ، ولا يظن به
العدول عن قاعدة الاحتياط إلا بثبوت اختصاص بمزية حفظ ، وقد
يتخيل أن ما جاء به الآخر بناء على ما [رآه] ^(٣) من ظاهر الاحتياط
وحمل عليه نظم ^(٤) لفظه من غير ثبوت في النقل . ثم قال القاضي :
لا وجه للترجيح . وإن انقذ ما ذكرناه بآخره فيما ^(٥) لا يوافق
الاحتياط ، انخرمت ^(٦) الشهادة كما ذكرناها أولاً ؛ فالوجه التعارض .

مسألة :

١٢٥٠ - إذا تعارض لفظان متضمن أحدهما النفي ، ومتضمن
الثاني الإثبات ، فقد قال جمهور الفقهاء : الإثبات مقدم .

وهذا يحتاج إلى مزيد تفصيل عندنا : فإن كان الذي [نقله
النافي] ^(٨) إثبات لفظ عن الرسول عليه السلام مقتضاه النفي ،
فلا يترجح [على ذلك] ^(٩) اللفظ الذي متضمنه الإثبات ؛ لأن كل

(١) ت : وأما . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) د : رواه . والمثبت من : ت .

(٤) ت : حكم . (٥) ت : يفسح .

(٦) ت : مما . (٧) ت : الجهة .

(٨) د : نقله الناقل . والمثبت من : ت . (٩) زيادة من : ت .

واحد من الراويين^(١) متثبت فيما نقله . وهو مثل أن ينقل أحدهما أن الرسول عليه السلام أباح شيئا ، وينقل الثاني أنه قال : لا يحل . وكل^(٢) ناف في قوله مُثَبَّت .

فأما إذا نقل أحدهما قولاً أو فعلاً ، ونقل الثاني أنه لم يقل ولم يفعل ، فالإثبات مقدّم ، لأن الغفلة تنطرق إلى المصغي المستمع وإن كان محدداً ، والذهول عن بعض ما يجري أقرب من تخيل شيء لم يجر له ذكر .

مسألة :

١٢٥١ - إذا تعارض ظاهران أو نصان أحدهما يوافق المعروف المعتاد ، والآخر ما جرى^(٣) به العرف ، فالقول في هذا كالتقول في موافقة أحد المنقولين للاحتياط ، ومخالفة الآخر إياه ، وقد مضى فيه قول بالغ ، والمختار التعارض في المسألتين .

فهذا الذي ذكرناه كلام بالغ في ترجيح الألفاظ : النصوص^(٤) منها والظواهر ، ومن أحاط بها ، وأحكم أصولها ، لم يخف عليه مدرك الكلام فيما يرد عليه من أمثالها .

(١) ت : الراويين . (٢) ت : فكل راوي في مقوله .

(٣) ت : والآخر يخالف الجري العرف به . (٤) ت : المنصوص .

باب

في ترجيح الأقيسة

١٢٥٢ - هذا الباب هو ^(١) الغرض الأعظم من الكتاب ، وفيه تنافس القياسون ، وفيه اتساع الاجتهاد ، وهو يستدعي تجديد العهد بمراتب الأقيسة ، فنقول :

المرتبة العليا المعدودة من مسالك القياس ما يقال : إنه في معنى الأصل ، وقد سبق تأصيله وتفصيله ، وتقدم القول في أنه : هل يعدّ من الأقيسة أو ^(٢) يعدّ من مقتضيات الألفاظ ؟ وهو على كل حال مُقدّم على ما بعده ؛ والسبب فيه أنه ملتحق بأصله قطعاً ، والتحاقه به مقطوع ^(٣) غير مضمون ، ولا ^(٤) شك في تقديم مراتب العلوم على درجات الظنون ، ثم يلي ذلك من قياس المعنى ، ما يطرد وينعكس ، ويليه القياس الذي يسمى قياس الدلالة ، كما سبق وصفه ، ويليه ذلك قياس الشبه . فأما ما يعلم ، فلا ترتيب ^(٥) فيه .

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : أم .

(٣) ت : معلوم .

(٤) ت : فلا .

(٥) ت : ترتب .

[مراتب قياس المعنى]^(٥)

١٢٥٣ - وأما قياس المعنى ، فهو على مراتب لا يضبطها ضابط ؛ فإن مسالك الظنون لا يتأتى حصرها ؛ وهي وإن^(١) كانت منحصرة من جهة تعيين مناسبتها لأصول الشريعة ، فلا يتأتى للناظر الوصول إلى ضبطها بعدد وربطها بحد ، ولكننا نحرص على تقريب الأمور^(٢) والإشراف على ما يكاد أن^(٣) يكون تشوّفاً إلى الضبط ، ونتقي^(٤) فيما نحاوله مصالح لا نرى تقديرها مأخذ^(٥) الأحكام ، ونحاذر فيها الوقوع في منخوق مذهب مالك ، ومنتسح مسلكه المفضي إلى الخروج عن الحصر والضبط ، ثم قد ذكرنا في الاستدلال طرفاً من^(٦) ذلك ، ونحن نعيده ونزيده تقريراً وتقريباً^(٧) ، فنقول :

١٢٥٤ - إذا وجدنا أصلاً استنبطنا منه معنى مناسباً للحكم ، فيكفي فيه ألا يناقضه^(٨) أصل من أصول الشريعة ، ويكفي في الضبط فيه إسناده^(٩) إلى أصل متفق الحكم ، ومرجوعه^(١٠) في ذلك

(١) ت : إن (بلون الواو) . (٢) ت : الأمر .

(٣) ساقطة من : ت . (٤) ت : ويلقى .

(٥) ت : ما أخذ . (٦) ت : في .

(٧) ت : أو تقريباً . (٨) ت : ينقضه .

(٩) ت : استاده . (١٠) ت : ومرجعنا .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

وجداننا أصحاب رسول الله ﷺ ، مسترسلين في استنباط المصالح من أصول الشريعة من غير توقع وقوف عند بعضها .

١٢٥٥ - فأما المعنى الذي لا نجد له أصلاً^(١) ولا مستنداً ، فهو الذي سميناه الاستدلال ، ونحن نرى التعلق به كما مهدنا القول فيه ، ولا^(٢) يجوز التعلق عندنا بكل مصلحة ، ولم ير ذلك أحد من العلماء ، ومن^(٣) ظن ذلك بمالك رضي الله عنه ، فقد أخطأ ؛ فإنه قد اتخذ من أقضية الصحابة رضي الله عنهم أصولاً ، وشبه بها مأخذ^(٤) الوقائع ؛ فمال فيما قال إلى فتاويهم وأقضيتهم ، فإذا لم ير الاسترسال في المصالح ، ولكنه لم يحط بتلك الوقائع على حقائقها ، وهذا كبنائه قواعد على سيرة عمر رضي الله عنه في أخذه شطراً من مال خالد وعمرو ، وقد^(٥) قدر ذلك تأديباً منه . وهذا زلل ؛ فإنه لا يمتنع أنه رآهما آخذين من مال الله تعالى ما لا يستحقان أخذه على ظن وحسبان ، وكان يرعى طبقة الرعية بالعين الكالئة ، والأليق^(٦) بشهامته وإيالته أن نظره الثاقب^(٧) كان بالمرصاد لما

(١) ت : مستنداً وأصلاً .

(٢) ت : ثم لا يجوز .

(٣) ت : من . (بلون الواو) .

(٤) ت : ما أخذ .

(٥) ت : وقدّر .

(٦) ت : فالأليق .

(٧) ت : الباحث .

يتعديان فيه ^(١) الحدود عامدين ، أو خاطئين ؛ إذ ^(٢) كانا مُؤَلَّيْنِ
على مال الله تعالى ، وإذا ^(٣) أمكن ذلك ، وهو الظاهر ، فحملة
على التأديب لا وجه له ، ولو صح عنه أخذُ مال رجل غير متصرف
في مال الله تعالى ، لكان يظهر ما تخيلَه مالك ^(٤) . وكذلك كل
واقعةٍ رَبطَ مالكُ أصلاً من أصوله بها ؛ فإنه لا ^(٥) يرى ذلك الأصل
استحداث أمرٍ ، وهو عند الباحثين ينعطف على أبلغ وجه ^(٦) إلى
قواعد الشريعة ، فخرج مما ذكرناه أن مالكا ضمَّ وقائع الصحابة
إلى الأمور الظاهرة من الشريعة ، ولم يظن بهم افتتاح أمر من عند ^(٧)
أنفسهم ، ولكنه قال : الأخبار [منقسمة] ^(٨) إلى ما نقلت صريحا ،
وإلى ما فهمنا ^(٩) ضمنا ؛ فلما لا نظن بأئمة الصحابة استقلالهم
بأنفسهم في تأسيس أصول . فهذا بيان مذهبه .

١٢٥٦ - ونحن نرى الاقتصارَ في مآخذ الأحكام على أصول
الشريعة . وأفضية ^(١٠) الصحابة محمولة ^(١١) عليها ، ولا نتخيل أخبارا
استندوا بها ، وسكتوا عن نقلها مع علمنا بأنهم كانوا يبرثون

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : إذا .

(٣) ت : فإذا .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : فإنه يرى فإنه ذلك الأصل . . .

(٦) ت : الوجه .

(٧) ت : تلقاه .

(٨) د : محمولة . والمثبت من : ت .

(٩) ت : فهمناها .

(١٠) ت : فأفضية .

(١١) ت : محمول .

أنفسهم عن الاستقلال ، ويعضدون ما يحكمون به بما يصح^(١) عندهم من أخبار الرسول عليه السلام . وهذا^(٢) وجه انفصال أحد المذهبين عن الثاني .

ثم الاستدلال المقبول هو المعنى المناسب الذي لا يخالف مقتضاه أصلاً من أصول الشريعة ، كما ذكرناه في المعنى المستنبط من الأصول^(٣) . ويظهر أثر ذلك^(٤) بضابط في النفي والإثبات ، وهو أن كل معنى لو اطرده^(٥) جرّ طرده حكماً بديعاً^(٦) لم يعهد مثله في الزمان الأطول ، فيدل خروج أثره عن التنظير على خروج معناه المقتضى عن كونه معتبراً . والدليل عليه أنه لو كان معتبراً ، لوجب في حكم العادة القطعُ بوقوع مثله في الزمن المتماضي ، وبمثل هذا المسلك قطعنا [بأنه]^(٧) لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى ، وإذا^(٨) كان أثر المعنى لا يعدم^(٩) نظيراً قريباً ، ولم يقتضِ طرد المعنى مخالفةً أصل من الأصول ، فهو استدلال مقبول معمول به ، وبيان ذلك بالمثال : أن مالكا لما زلّ نظره^(١٠) ، كان أثر ذلك تجويز قتل

(١) ت : بما صح .

(٣) ت : الأصل .

(٥) ت : طرد .

(٧) د : على أنه . والمثبت من : ت .

(٩) ت : يقدم .

(٢) ت : هذا .

(٤) ت : أثر هذا الضابط .

(٦) ساقطة من : ت .

(٨) ت : فإذا .

(١٠) ت : في نظره .

ثلث الأمة ، مع القطع بتحرز الأولين عن إراقة مِحجمة^(١) دم من غير سبب متأصل في الشريعة^(٢) ، ومنه [تجويزه التأديب]^(٣) بالقتل في ضبط الدولة ، وإقامة السياسة ، وهذا إن^(٤) عهد ، فهو من عادة الجبابرة ، وإنما حدثت هذه الأمور بعد انقراض عصر الصحابة .

١٢٥٧ - فإذا تجدد العهد بما ذكرناه ، فنحن نرسم بعده^(٥) مراتب في الإخالات ، وننزل كل مرتبة منزلتها ، ونرى أن مُدركها على حقائقها مشرف^(٦) على طرف المعاني ، فإذا^(٧) عسر الوفاء باستيعاب أمثلة الأقيسة المعنوية في هذا المجموع ، فالوجه أن نتخذ^(٨) أصلا من أصول الشريعة يشتمل على مجامع القول في وجوه الإخالات^(٩) ، ونبين فيه وجوه الترتيب فيها ، وما يقع في الرتبة العليا ، والرتبة التي تليها ، إلى استيعاب مدارك الفقه ومعانيها ، ثم [يقيس]^(١٠) الفطن على ما نرسمه فيها^(١١) ما يدانيها .

(١) ت : محجم .

(٢) ت : الشرع .

(٣) د : تجويز التأديب . والمثبت من : ت .

(٤) ت : يعد ذلك .

(٥) ت : وإن .

(٦) ت : وإذا .

(٧) ت : مشرق .

(٨) ت : الإخالة .

(٩) ت : يتخير .

(١٠) ت : منها .

(١١) د : يقتصر . والمثبت من : ت .

[المربة الأولى]^(٥)

١٢٥٨ - فليقع الكلام في القصاص ، وما يقتضي إيجابه ، وما
يوجب اندفاعه ، فنقول :

أوجب الله القصاص في نص كتابه زجراً للجنة وكفاً لهم ،
وأشعر بذلك قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ)^(١) ، واتفق
المسلمون^(٢) على هذه القاعدة ، ولم^(٣) ينكروها من طبقاتهم منكر ،
ثم قال أئمة الشريعة : كل مسلك يطرق إلى الدماء الهرج على جريان ،
واسترسال واستمكان من غير حاجة إلى أمر نادر ومعاناة شاقة ، فهو
مردود ؛ فإن المقصود المتفق عليه من القصاص صيانة الدماء ،
وحفظ المهج ، فمن خالف^(٤) هذا ، فهو لو قدر ثبوته [ناقض]^(٥)
له . والثابت^(٦) نصاً وإجماعاً لا سبيل إلى نقضه ؛ فإذا^(٧) تمهد
[ذلك]^(٨) ، فكل معنى يستند إلى هذه القاعدة ، ويوافقها من
غير اختلاف في مجراه - فهو على المرتبة^(٩) العليا من أقيسة المعاني .
١٢٥٩ - وهذا يمثل [بالقول في القتل]^(١٠) بالمثل . ولا شك أن

(١) سورة البقرة : ١٧٩ .

(٢) ت : العلماء . (٣) ت : فلم . (٤) ت : فما يخالف .

(٥) د : تناقض . والمثبت من : ت . (٦) ت : بالثابت . (٧) ت : وإذا .

(٨) مزيدة من : ت . (٩) ت : الرتبة .

(١٠) د : بالقتل بالمثل . والمثبت عبارة : ت .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

من نفى القصاص به^(١) مناقض للقاعدة من جهة أن القصد إلى^(٢) القتل بهذه الآلات أمر^(٣) ثابت ، وهو ممكن لا عسر في إيقاعه ، وليس^(٤) القتل به^(٥) مما يندر [فإذا لم يعسر ، ولم يندر]^(٦) فكان نفى القصاص بالقتل^(٧) بها مضادا لحكمة الشريعة في القصاص . فإذا^(٨) نأكر الخصم العمدية في القتل بهذه الآلات سفه عقله ولم يستفد به إيضاح عسر القتل .

١٢٦٠ - وإن شيب بتعبد في آلة القصاص كان ذلك في حكم العبث ؛ فإن تقدير التعبد مع ما تمهد من الحكمة يناقض الحكمة المرعية في العصمة ؛ فليفهم الفاهم مواقع التعبد .

١٢٦١ - وإن تمسك بصورة في العكس ، وقال : الجرح الذي لا يغلب إفضاؤه إلى الهلاك إذا أهلك أوجب^(٩) القصاص - كان هذا غاية في خلاف الحق ؛ فإن الجرح لاختصاصه^(١٠) بمزيد^(١١) الغور ، وإمكان السريان إذا اقتضى القصاص حسما لمادة الجنابة^(١٢) ،

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : بهما .

(٤) ت : عن القاتل بها .

(٥) ت : وجب .

(٦) ت : بمزية .

(٧) ت : بالقتل .

(٨) ت : ثم ليس .

(٩) زيادة من : ت .

(١٠) ت : وإذا تأكد .

(١١) ت : كان لاختصاصه .

(١٢) ت : الجنابة .

وردعاً للمعتدين ، فكيف يستجيز ذو الدين أن يبني عليه إسقاط القصاص بالقتل ، الذي يقع بالأسباب التي تقتل لا محالة ؟ وليعتبر^(١) المعتبر عن هذا الأصل ؛ فإنه^(٢) أجلى أقيسة المعاني وأعلى مرتبة^(٣) فيها ؛ فإنه لا حاجة في ربطه بالقاعدة إلى^(٤) تكلف أو تقرير ، أو تقريب وتحرير . ولو قيل هو الأصل بعينه [و]^(٥) ليس ملحقاً به لم يكن [بعيداً]^(٦) .

١٢٦٢ - ومخالف ما يقع في هذه المرتبة مائل عن الحق على قطع ، وليس القول فيها دائراً في فنون الظنون^(٧) ؛ وما يكون بهذه الصفة لا يتصور أن يعارضه معارض .

١٢٦٣ - ونضرب لهذا مثالا آخر قياساً^(٨) ، فنقول : الغرض من شهادة الشهود إيضاح المقصود المشهود به ، ثم للشرع تعبدات ، وتأكيدات في رتب البيّنات على حسب أقدار المقاصد . وأعلى^(٩) البيّنات بينة الزنا ، فإذا شهد على صريح الزنا أربعة من الشهود^(١٠) العدول ، وتناهى القاضي في البحث ، وانتفتت مسالك التهم ، فهذا

(١) ت : وليعبر . (٢) ت : بأنه أجلى قياس .

(٣) ت : رتب فيه .

(٤) ت : التي تكلف نظراً وتمييزاً وتقريباً وتقديراً ، ولو قيل . . .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) د : تعبد . والثبت من : ت .

(٧) ت : الظن . (٨) ت : قياساً .

(٩) ت : فاعل . (١٠) ساقطة من : ت .

أقصى الإمكان في الإيضاح والبيان ، فلو^(١) شهدوا وأقر المشهود عليه مرة واحدة لم يؤثر إقراره ، ووجب القصاص^(٢) بموجب البينة ؛ فإن إقراره تأكيد البينة^(٣) ، ولا يحطّ من مرتبة البينة^(٤) شيئا .

فإذا^(٥) قال أبو حنيفة : إذا أقر المشهود عليه مرة ، سقطت البينة ، ولم^(٦) [يثبت]^(٧) بذلك الإقرار شيء ، لم يجز أن يكون هذا مضمون أصل في الشريعة المحمدية ؛ فإن الإقرار لم يعارض البينة مناقضا ، ثم هو ذريعة يسيرة غير عسيرة في ترك^(٨) البينات ، ثم المقر لا يحلف حتى يتخيل ارعواؤه ، ولو طلبنا أمثال ذلك ، وجدنا منه الكثير .

المرتبة (٩) الثانية

١٢٦٤ - تعتمد^(١٠) على قياس معتضد بالأصل ، ولكنه قد^(١١)

-
- | | |
|---------------------------------|---------------------|
| (١) ت : ولو . | (٢) ت : القضاء . |
| (٣) ت : تأكيد البينة . | (٤) ت : البينات . |
| (٥) ت : وإذا . | (٦) ت : ثم . |
| (٧) د : يسقط . والمثبت من : ت . | |
| (٨) ت : ردّ . | (٩) ت : الرتبة . |
| (١٠) ت : تشتمل . | (١١) ساقطة من : ت . |

يلقى الجامعُ احتياجاً إلى مزيد تقرير وتقريب ، ويعنّ للخصم تخيل فرق ، وإن كان إفساده هينا .

ومثال ذلك : أنه قد^(١) ثبت وجوب القصاص على المشتركين في القتل ، وهذا مستند إلى قاعدة الشرع في تحقيق العصمة ، وزجر الجناة ؛ فإن الاستعانة في أمثال ذلك ليست^(٢) بالعسيرة ، والقتل على [الاشتراك]^(٣) غالب الوقوع ؛ فافتضى معنى القصاص في الأصل إيجابَ القتل^(٤) على الشركاء ، وهذا يتطرق إليه الكلام قليلاً ، من جهة أن كل^(٥) واحد [منهم]^(٦) ليس قاتلاً ، وفعل كل واحد منهما^(٧) يخرج أفعال شركائه عن الاستقلال بالقتل ، وقتلٌ غير القاتل فيه مخالفة^(٨) الموضوع المشروع في تخصيص القتل بالقاتل . وفيه وجه آخر : وهو أن إمكان القتل بالمثل فوق إمكان الاستعانة ؛ وعن هذا تردد بعض العلماء في إيجاب القصاص على الشركاء ، وصرّح بعض المفتين^(٩) بأن قتل المشتركين خارج عن القياس^(١٠) والمعتمد فيه قول عمر رضي الله عنه إذ قال : « لو ثمالاً عليه أهل

(١) ت : إذا ثبت .

(٣) د : الاسترسال . والمثبت من : ت . (٤) ت : القصاص .

(٥) ساقطة من : ت . (٦) مزيدة من : ت .

(٧) ت : وفعل كل واحد مخرج . (٨) ت : مخالف للموضوع .

(٩) ت : المعتبرين . (١٠) ت : عن قانون القياس .

صنعاء لقتلتهم به « فنشأ^(١) من منتهى هذا الكلام أن الجاني محرم الدم معصوم ، ^(٢) فإذا تطرقت الاحتمالات لم يجز الهجوم على قتل معصوم^(٣) .

١٢٦٥ - والمسلك الحق عندنا أن المشتركين يُقتلون بحكم قاعدة القصاص ، ولا نظر إلى خروج بعضهم^(٤) عن الاستقلال بالقتل ، إذا كان يظهر بسبب درء القصاص [عنهم]^(٥) هُرج ظاهر ؛ فلا^(٦) نظر مع الظهور إلى انحطاط إمكان الاشتراك قليلا عن الانفراد بالقتل بالمثل ؛ فإنه يعارض ذلك أن المنفرد لا يستمكن استمكان المشتركين ، ويتطرق^(٧) إلى الاستقلال بالقتل عسر^(٨) [من وجه]^(٩) حتى تمس الحاجة إلى فرض كلام^(١٠) في أيّد وضعيف ، أو تقدير اغتيال ، [فيعتدل]^(١١) المسلكان حينئذ ، وخروج كل واحد عن كونه قاتلا لا وقع له ، مع إفضاء درء القصاص إلى الهرج ، مع العلم بأن القصاص ليس على قياس الأعواض .

(١) ت : فنشأ .

(٢) ساقط من : ت .

(٣) ت : آحادهم .

(٤) د : عليهم . والثبت من : ت .

(٥) ت : ولا يظهر نظر .

(٦) ت : فطرقت .

(٧) د : خروجه . والثبت من : ت .

(٨) ت : الكلام

(٩) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت ، م .

وأما^(١) كون الجاني معصوماً ، فلا أثر له في هذا المقام ، مع أنه سعى في دمٍ من غير أن يفرض له تقدير عذر ، فكان ما أقدم عليه مسقطاً حرمة ، وخارماً عصمته . والشبهات إنما تنشأ من فرض أمر يقدر للجاني عذراً على قرب ، أو على بعد ، وهو^(٢) منشأ الشبهات على ما سنوضحه . إن شاء الله تعالى .

١٢٦٦ - فإذا تمهّدت^(٣) هذه القاعدة [ففرض هذه]^(٤) المرتبة إلحاق فرع بهذا الأصل ، مع تقدير الوفاق فيه ، فنقول في الطرف: إنه صين بالقصاص على المنفرد ، فليصن^(٥) بالقصاص على المشتركين كالنفس . وهذا أجلى^(٦) ، ولكنه في أعلى مراتب الظنون .

١٢٦٧ - فإن قيل : ما سبب خروج هذا القياس عن مسالك العلوم مع استبانة [استقائه]^(٧) من القاعدة كما ذكرتموه ؟ قلنا : في القاعدة على الجملة نظر . أما إسقاط أصل القصاص عن المشتركين فمعلوم بطلانه قطعاً ؛ فإنه مبطل لحكمة العصمة ، وأما قتل واحد من المشتركين لا بيعينه مع تفويض الأمر إلى رأي من له القصاص ،

(١) ت : فأما .

(٢) ت : وهذا .

(٣) ت : تمهد هذا المسلك .

(٤) د : ففرض في هذه المرتبة .

(٥) ت : فليصير .

(٦) ت : جلي .

(٧) د : مع استبانة استقامة من . . . والمثبت من : ت .

فليس يُردّ^(١) ذلك ؛ ولكنه يقع في مجال الظنون .

ثم في إلحاق الطرف بالنفس ثلاثة^(٢) أشياء يطرق كل واحد إليه الظن :

أحدها - أن قاتلا لو قال : لو أفضى قطع^(٣) الطرف إلى النفس ، لوجب القصاص على المشتركين ، وتقرير^(٤) ذلك مردعة لهم ، فلا يؤدي ذلك إلى الهرج . هذا وجه واقع^(٥) ودافعه أنه لو صح ، لسقط القصاص في الطرف أصلا ، فإذا^(٦) جرى القصاص مع الاندمال أشعر ذلك^(٧) باعتناء الشرع بتخصيصه بالصور ، حتى كأن الطرف مع النفس كزبد مع عمرو ، في أن كل واحد منهما مقصود بالصون .

١٢٦٨ - والوجه الثاني مما يقتضي الظن - ظن الخصم أن ما ذكرناه من الجمع في^(٨) حكمة القصاص ينقضه تمييز^(٩) فعل أحد الشريكين في القطع عن فعل الشريك الثاني . فإذا^(١٠) كان كذلك ، فهو^(١١)

(١) ت : بذلك .

(٢) ت : بثلاثة أشياء . (٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : فتقدير . (٥) ساقط من : ت .

(٦) ت : فإنه جرى القصاص فيه مع . . . (٧) ت : هذا باعتبار . . .

(٨) ت : من . (٩) ت : تميز .

(١٠) ت : وإذا . (١١) ت : وهو .

ممكن غير عسير ، ثم لا قصاص على واحد منهما . وهذا إن سلم فهو^(١) لعمرى قادح في الجمع ، وقد صح فيه منع كما يعرف^(٢) الفقهاء .

١٢٦٩ - والوجه الثالث - أن الطرف مما يقبل التبعيض ، فيصور الخصم أن القطع الواقع على صورة الشركة يحمل على وقوعه على التبعيض ، إذا كان المجني عليه قابلاً للتبعيض . وهذا زلل ، فإن إمكان تصوير ما يسقط القصاص لا يدروه إذا لم يكن ، وكان بدله ما يشابه الاشتراك في الروح . فلو^(٣) توجهت هذه الجهات وبعد القول في الأصل بعض البعد ، كان ذلك دون المرتبة الأولى المستندة إلى العلم . [والقطع]^(٤) . فهذا^(٥) واضح جداً . ومن حكم وضوحه أنه لا يثبت له معارض ، إذ لو قدر له معارض ، لكان ناشئاً من تقدير شبهة توجب المحافظة على حكمة^(٦) العصمة في حق الجاني ، ومآخذ الشبهات ما يشير إليه المعاذير^(٧) ، ولا عذر للجاني . وإن حاول الخصم تسبيب^(٨) المعارضة في جهة أن واحداً

(١) ساقطة من : ت .

(٢) ت : يعرفه .

(٣) ت : فلما .

(٤) مزيدة من : ت .

(٥) ت : فهو .

(٦) ت : حكم .

(٧) ت : معاذير .

(٨) ت : تشئة المعارضة من جهة . .

لم يقطع اليد ، بطل ذلك عليه بالنفس ، ولو^(١) رجع ، وزعم أن القصاص على الشركاء على خلاف القياس ، كان ذلك^(٢) رَوَمَ اعتراض ، وقد أوضحنا بطلانه .

والمخيلة العظمى في ظهور قياس المعنى امتناع المعارضة المحوجة إلى الترجيح .

فإن^(٣) عارضوا القصاص في الطرف بقطع السرقة ، وشبهوا^(٤) الاشتراك في قطع اليد بالاشتراك في سرقة نصاب ، لم يكن ما جاءوا به مأخوذاً من قاعدة القصاص . ونحن لم نعن بامتناع^(٥) المعارضة انسداد المسالك البعيدة ، وإنما المعارضة الحاقّة ما ينشأ من وضع الكلام ، ولا شك [في]^(٦) أن قطع السرقة بعيد في أصله وتفصيله عن القصاص ، فإن الأصل المعتبر في قطع السرقة أخذ مال غير^(٧) تافه على الاختفاء من حرز مثله ، والغرض بشرع القطع ردع^(٨) السارق عن تناول المال النفيس ، وفي النفس^(٩) مزجرة عن ركوب الأخطار بسبب التافه . وهذا المعنى يوجب نفي القطع عن الشركاء ، فإن كل واحد منهم على حصته من^(١٠) المسروق ؛ وذلك المقدار

(٢) ت : هذا .

(٤) ت : وشبه .

(٦) مزينة من : ت .

(٨) ت : ردّ .

(١٠) ت : في .

(١) ت : وإن .

(٣) ت : وإن عارض .

(٥) ت : بالامتناع .

(٧) ساقطة من : ت .

(٩) ت : النفوس .

لا حاجة إلى إثبات رادع عنه ؛ وهذا لا يتحقق في القصاص أصلاً
 [فيما نحن فيه ^(١)] ؛ فإن معتمده الصون ، وتمهيد العصمة ،
 وليس في قاعدته ^(٢) انقسام إلى التافه ^(٣) والنفيس وخروج كل ^(٤)
 جانٍ عن الاستقلال بكل الجنائية ولا ^(٥) يسقط القصاص عنه ؛
 إذ لو قيل به لخرم قاعدة الصون على أنه محقق ^(٦) في النفس
 كما سبق .

١٢٧٠ - وإذا لم تكن المعارضة على حقها في منشأ الاجتهاد ،
 لم ينتظم فرق ؛ ورجع كلام المحقق إلى تباين ^(٧) القاعدتين
 وتباعدهما ، وإيضاح ابتناء كل واحدة ^(٨) منهما على أصل غير
 معتبر في القاعدة الأخرى ، وهذا لا ينتظم فرقاً ، ويدخل في أقسام
 فساد الوضع ، ووجب نسبة الخصم إلى البعد عن مأخذ الكلام ،
 والاكتفاء بتلفيق لفظيٍ عري عن التحقيق .

١٢٧١ - والذي ^(٩) يحقق ذلك أن من سرق نصاباً واحداً في
 دفعات ^(١٠) [وهو في كل دفعة] ^(١١) يهتك حرزا ، لم يستوجب

-
- | | |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) زيادة من : ت . | (٢) ت : قاعدة . |
| (٣) ت : تافه ونفيس . | (٤) ت : وخروج عن جانٍ عن الاستقلال . |
| (٥) ت : ولا يسقط القصاص عند إذ ذاك . | (٦) ت : متحقق . |
| (٧) ت : بيان القاعدتين وتباينهما . | (٨) ت : فالذي . |
| (٩) ت : واحد . | (١٠) ت : بدفعات . |
| (١١) زيادة من : ت . | |

قطعا ، ولو قطع جان يداً واحدة بدفعات ، استوجب القصاص عند الإبانة .

١٢٧٢ - ويتعلق بالكلام في هذا القسم أمر يتعين الاعتناء به ، وهو مزلة مالك . ونحن نقول فيه : إذا ثبت ارتباط حكم في أصل بحكمة مرعية ، فيجوز الاستمسك بعينها في إلحاق الفرع^(١) بالنصوص عليه في عين^(٢) الحكم المنصوص ، ولا يجوز تقدير حكم آخر متعلق^(٣) بحكمة تناظر الحكمة [الثابتة]^(٤) [في الأصل المنصوص عليه ، فإن هذا يجرّ إلى الخروج عن الضبط ويفضي في مساقه إلى الانحلال ، فإن الحكمة الثانية]^(٥) لو قدرّت لدعت إلى الثالثة ، ثم لا وقوف إلى منتهى مضبوط .

١٢٧٣ - وبيان ذلك بالمثال : أن المال صين بشرع القطع إبقاء له على ملاكه^(٦) ، وزجراً للمتشوّفين إليه ، ولو فرض تعرّض للحُرْم بمراوداتٍ دون الوقاع ، فأدناها يَبْرُّ على أقدار الأموال ، ولا يسوغ نقل القطع إليه ، وكذلك القول في أمثاله .

١٢٧٤ - وعند^(٧) ذلك انتشر مذهب مالك ، وكاد يفارق ضوابط

(١) ت : الفروع .

(٢) ت : غير .

(٣) ت : ملحق .

(٤) د : الثانية . والمثبت من : ت .

(٥) زيادة من : ت .

(٦) ت : ملكه .

(٧) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب : وعن

الشريعة ، واعتصم بالفاظ وعيدية معرضة^(١) للتأويل ، منقولة عن
جلة الصحابة ، وقد يدنو المأخذ جدا ؛ فيزلّ الفطن إذا لم يكن
منهذباً درياً^(٢) بقواعد الاجتهاد .

١٢٧٥ - وبيان ذلك [بالمثال]^(٣) أنا إذا قلنا: قطع السرقة
مشروع لصون الأموال وزجر السارقين فألزمنا^(٤) عليه ما إذا نقب
الواحد^(٥) الحرزَ وسرق الآخر ، فلا قطع على واحد منهما ، وهذا
يخرم الحكمة المرعية في [صون]^(٦) الأموال ؛ فإن [التسبب]^(٧)
إلى ما ذكرناه يسير ممكن ، وهذا على الحقيقة غامض من جهة أن
الشخص الواحد إذا نقب وسرق ، فقد أخرج النقب الحرز عن
حقيقته ، ولم يُقدم على المال إلا وهو في مضیعة ، ثم لم نقل لا
قطع عليه^(٨) ، من حيث انفصل هنك الحرز عن أخذ المال ، وكان
من الممكن أن يختص القطع بمن يتسلق على الحرز ، ويأخذ المال من
غير هنك . وهذا مجال ضيق ، ويتجه^(٩) فيه خلاف العلماء . وحق
الأصولى ألا يعرّج على مذهب ، ولا يلتزم الذب عن مسلك واحد ،

(١) ت : معرضة .

(٢) ت : وألزمنا .

(٣) ت : واحد .

(٤) ت : النسب . والمثلث من : ت .

(٥) ت : ومنقذ فيه خلاف .

ولكن يجري مسلك القطع غير ملتفت إلى مذاهب الفقهاء في الفروع . .

١٢٧٦ - ثم القول الممكن في السارق والناقب أن صون الأموال^(١)

وإن أثبت ، فهو مخصوص بالسرقة من الحرز ، وليس [إلينا]^(٢)
وضع الحكم والمصالح ، ولكن إذا وضعها الشارع ، اتبعناها .

١٢٧٧ - ومن لطيف الكلام في ذلك : أن المعلن إذا قيد تعليقه

[الفقهي]^(٣) المعنوي بقيد غير مخيل ، لا على معنى^(٤) الاستقلال ،

ولا على الانضمام إلى أركان العلة المركبة ، فذلك التقييد مَطْرَح
في مسلك المعاني وطرق الإخالة ، إلا فيما نصفه ، وهو تقييد الكلام

بحكم معين تعلق^(٥) بحكمة معلومة . وهذا كذكرنا صون المال عن

السراق ، فإذا ألزمنا عليه صون الحرْم لم نلتفت إليه ، ولم نلتزم

فرقا بين الصورتين ؛ فإن ذلك إنما ينشأ من رعاية المصلحة مع

الانحصار على الحكم المنصوص عليه ، ثم ما^(٦) ذكرناه ليس مختصا

بحكم واحد ، بل هو مطرد^(٧) في جملة المصالح الشرعية ؛ فكل

مصلحة مختصة [بحكمها]^(٨) ، وغاية القاييس ضم جزئي في

المنصوص عليه إلى القاعدة الكلية .

(١) ت : المال .

(٢) د : البناء . والمثبت من : ت .

(٣) د : الفقيه . والمثبت من : ت .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : معلق بحكمة معلومة . . .

(٦) ت : ثم ليس ما ذكرناه مختصا .

(٧) ت : يطرد .

(٨) مزيدة من : ت .

١٢٧٨ - فإن قيل : إذا قسم الطرفَ في حق^(١) الاشتراك على النفس ، فهل تُنسَبُونَ الى المحذور الذي ذكرتموه من مجاوزة موارد المصالح ؟ . قلنا : إن كان ذلك مجاوزة ، فلا قياس إذاً ، وينبغي أن يجتنب المنتهي إلى هذا المقام طرفي نفي القياس والانحلال .

فنقول : ساوى الطرف النفس في الأصل وهو القصاص ، ثم ثبت الصون في النفس بإجراء [القصاص]^(٢) على المشتركين ؛ فرمنا إلحاق الطرف المساوي للنفس^(٣) في أصل القصاص بالنفس^(٤) في فرع اقتضاه أصل القصاص ، وهذا غاية المطلوب في ارتباط الفرع بالأصل واقتضاء الأصل الفرع .

١٢٧٩ - وإذا بلغ الكلام هذا المبلغ ، فليعلم الناظر أن أسدّ المذاهب في القول بالقياس الحق ، واجتناب الخروج عن الضبط مذهب الشافعي ، ولست أرى في مسالكه جيذاً إلا في أصل واحد ، لم يُحط بسرّ مذهبه [فيه فهمي]^(٥) وهو : إثباته قتل تارك الصلاة ؛ فإنه لم يرد فيه نص . وتقريب القول فيه يتضمن حكمة لم يثبت أصلها ؛ وهذا مشكل جداً ، فإن طمع^(٥) [من]^(٦) قصر فكره

(١) ت : حكم .

(٢) د : القصاصين . والمثبت من : ت . (٣) ساقط من : ت .

(٤) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت ، م .

(٥) ت : قنع . (٦) د : في . والمثبت من : ت .

بتشبيه المأمور به^(١) بالمنهي عنه^(٢) ، كان ذلك بعيدا غير لائق
بمذهب هذا الإمام .

وهذا القدر كافٍ في التنبيه ، وقد نجز غرضنا في القول في
المرتبة الثانية من قياس المعنى .

المرتبة الثالثة

١٢٨٠ - نثلها في^(٣) القول بالمكره على القتل . وفيه ثلاثة
مذاهب :

أحدها - أن القصاص على المكره دون المكره .

والثاني - وهو قياس مبين أن القصاص على المكره دون المكره ،
وهو مذهب زُفر^(٤) .

الثالث - أن القصاص يجب^(٥) عليهما ، وهو مذهب الشافعي .

١٢٨١ - وأبعد المذاهب عن الصواب إيجاب القصاص على المكره
دون المكره المحمول ؛ فإنه زعم أن فعل المكره منقول إلى المكره ،
وكانه آلة له . وهذا ساقط ، مع المصير إلى [أن]^(٦) النهي عن

(١) ساقطة من : ت . (٢) ت : بالقول في المكره على القتل .

(٣) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، أحد العشرة الذين دونوا الكتب . من أصحاب

أبي حنيفة : ت ١٥٨ هـ (الأعلام : ٧٨ / ٤) .

(٤) ساقطة من : ت . (٥) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت ، م .

القتل متجه^(١) مستمر على المكره القاتل ، فكيف يتحقق كونه آلة مع تكليف الشرع إياه ؟ ومن ضرورة كون الشيء آلة انقطاع التكليف عنه ، فتخصيص المكره بإلزام القصاص مع ما ذكرناه لا أصل له .

١٢٨٢ - [ووجه]^(٢) مذهب زفر في القياس لائح . وهو : أنه رأى المحمول ممنوعا ، ولم ير أثر^(٣) الإكراه في سلب المنع والنهي ، والمباشرة تغلب على السبب إذا استقلت ؛ فارتبط^(٤) بها التكليف والتصريف من الشارع .

١٢٨٣ - والذي يختاره أصحاب الشافعي ينسب^(٥) على ما ذكرناه لزفر في استقلال المباشرة ، وهذا يقتضي إيجاب القصاص على القاتل المحمول ، ولكن لم ير هؤلاء إحباط الإكراه وإسقاط أثره [بالكلية]^(٦) فإنه موقع القتل غالبا . والإكراه من أسباب تقرير^(٧) الضمان ؛ فيبعد^(٨) تعطيله وإخراجه من البين ، وبعد إحباط المباشرة ؛ فالوجه تنزيلها منزلة الشريكين ، ولا شك أن فعل كل واحد من الشريكين

(١) ساقطة من : ت .

(٢) د : ووجه . والمثبت من : ت . (٣) ت : ولم يؤثر .

(٤) ت : وارتبط . (٥) ت : ينسب .

(٦) مزيدة من : ت . (٧) ت : تقدير .

(٨) ت : فيبعد .

يضعف فعل صاحبه ، من جهة أنه يخرجها عن كونه قتلا ، ثم لم يُسقط الاشتراكُ القصاصَ عنهما ، فإذا^(١) لم يصير أحد إلى إسقاط القصاص عن الحامل والمحمول لضعف ما صدر عن كل واحد منهما- أما ضعف المباشر^(٢) فمن جهة كون المباشر [محمولا]^(٣) ، وأما ضعف الإكراه فمن جهة كون المكروه المحمول منهما ؛ واستمرار التكليف يوهي أثر الإكراه ؛ فليس أحدهما بالضعف أولى من الثاني ؛ فلا سبيل إلى تخصيص القصاص بأحدهما ، وقد ثبت أن القصاص لا يسقط عنهما ، وقرب تنزيلهما منزلة الشريكين .

١٢٨٤ - ولكن القول في هذا ينحط عن القول في الشريكين ، من جهة اختلاف السبب والمباشرة ، وخروج كل واحد منهما عن قياس بابيه ، ثم يتعارض مأخذ مذهب زفر وأبي حنيفة ، والترجيح لزفر .

١٢٨٥ - ومأخذ إيجاب القصاص عليهما يتشوف إلى جمع نكتتي المذهبين مع امتناع إسقاط القصاص^(٤) عنهما جميعا ، وإيجاب القصاص^(٥) على شهود الزنا إذا رجعوا بعد إقامة الرجم أظهر من إيجاب القصاص على المكروه الحامل ، من جهة أن الإكراه يضعف

(١) ت : وإذا . (٢) ت : المباشرة .

(٣) د : مجهولا . والمثبت من : ت . (٤) ساقط من : ت .

ببقاء التكليف على المحمول ؛ ولا خيرة للقاضي بعد إقامة البينة ،
وليس ممنوعاً منع المكره المحمول ، بل البينة أوجبت على القاضي
إقامة الرجم ؛ ولذلك لم يختلف قول الشافعي في وجوب القصاص
عليهم اختلافه في المكره .

أما الشهود على القصاص إذا رجعوا ، فإن فرض رجوع المدعي
واعترافه ، فلا وجه لوجوب القصاص على الشهود ؛ فالطريق القطع
بتغليب المباشرة . وإن فرض الكلام في استمرار المدعي على دعوى
الاستحقاق ، فهذا ينحط في مرتبة الاجتهاد عن شهود الزنا ؛ فإن
المدعي على خيرته .

١٢٨٦ - ولو ذهبنا نستقصي هذه الأمثلة^(١) ، لطال الكلام ،
ولنما غرضنا التنبيه . ولم يوجب الشافعي عقوبة في هذا المساق ،
أبعد من إيجابه حدّ الزنا على المرأة إذا نكلت عن اللعان بعد لعان
الرجل ؛ فإن هذا سفك دم بقول المدعي ، وهو في مسلك القياس
يداني لإيجاب القصاص ، بأيّمان المدعي في مسلك لوث القسامة .
ولولا الخبر لما اقتضى القياس ذلك .

١٢٨٧ - وهذا أوّان تغليب حق^(٢) المدعي عليه من طريق القياس .

(٢) ت : حقن دم المدعي .

(١) ت : المسائل .

قال الشافعي ؛ إذا كان القصاص لحقن الدم ، والهلاك^(١) لا يستدرك ، وإذا رجع الغرض إلى حقن دم^(٢) الباقيين ، فرعاية حقن دم الجاني ، وهو غير مسفوك أولى . واللعان أبعد من القسامة من جهة أن الشرط^(٣) فيها ظهور اللوث عند الحاكم ، وهو^(٤) غير مشروط في اللعان ، غير أن المعتمد في القسامة الخبر الصريح ، والمعتمد في اللعان يستند إلى شيئين : أحدهما - أنا لا نجد بدا من الخروج عن قانون الحجج ؛ فالاستمسك بظاهر القرآن العظيم أقرب ، وحمل العذاب على الجنس بعيد . وبالجمله نفى إيجاب الحد ، وتغليب حقن دمها أقرب عندي إلى مأخذ الشريعة .

١٢٨٨ - ومن عجيب الأمر أن قول الشافعي اختلف في القصاص : هل يجب بأيمان القسامة ؟ ولم يختلف في وجوب الحد على المرأة مع تعرض الحد الواجب فيه للسقوط بما لا يسقط القصاص به . وسبب هذا أن خبر القسامة ورد في [الغرم]^(٥) وآية اللعان اشتملت على ذكر العذاب .

وهذا^(٦) وغيره في أمثال ما ذكرناه من قواعد الشريعة ، ونحن

(١) ساقطة من : ت .

(١) ت : والمالك .

(٢) ت : وهذا .

(٣) ت : أنا نشترط .

(٤) ت : فهذا عبرة .

(٥) د : الغرم . والمثبت من : ت .

نختتمه بأمر بديع^(١) يقضي الفطن [العجب]^(٢) منه :

١٢٨٩ - فالمرتبة الأولى : العلمية . تكاد أن تكون جزءاً من المنصوص عليه ، والمرتبة الأخيرة - نعني اللعان والقسامة - لا يستقل المعنى فيها . ولم نرسمها مرتبة في القياس من حيث لم نرها مستقلة . فهذه جملة كافية في التنبيه على المراتب . وضابطها القريب^(٣) من القاعدة والبعيد^(٤) منها .

[مراتب قياس الشبه]^(٥)

١٢٩٠ - ونحن نذكر الآن مراتب قياس الشبه ؛ فنقول : مجال هذا القسم [عند]^(٦) انحسام المعنى المخيل المناسب ؛ فإذا لم نجد معنى للحكم الثابت ، أو صادفنا ما يخیل غير صحيح على السبر ، فالوجه ردّ النظر إلى التشبيه .

١٢٩١ - ثم مراتب الأشباه تنقسم إلى القريب والبعيد انقسام [مراتب]^(٧) قياس المعنى ؛ فالواقع في المرتبة الأولى هو الذي يسميه الأصوليون في معنى الأصل ، ولا يريدون به^(٨) المعنى المخيل ، وهذا

(٢) د : العجب . والثبت من : ت .

(٤) د : على . والثبت من : ت .

(٦) ساقطة من : ت .

(١) ت : بلع .

(٣) ت : القرب والبعيد .

(٥) مزيدة من : ت .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

إذا وقع معلوماً كان في المرتبة^(١) العالية . وقد سبق (٢) القول في^(٢) الاختلاف فيها هل يسمى قياساً ، أو هو من تلقى من الألفاظ والنص ؟
 ١٢٩٢ - والوجه^(٣) عندنا في ذلك أن يقال : إن كان في اللفظ إشعار به^(٤) من طريق اللسان ، فلا نسميه قياساً . كقوله عليه السلام : « من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه » فهذا وإن كان في ذكر ، فالعبودية مستعملة في الأمة ؛ وقد يقال للأمة عبدة .

وأما^(٥) إذا لم يكن لفظ الشارع مشعراً في وضع اللسان بما ألحق به ، فهو قياس مفضٍ إلى العلم ، وهو قاعدة الأشباه بعد^(٦) . ونظيره إلحاق الشافعي عرق الكلب بلعابه في التعبد برعاية العدد والتعفير .

١٢٩٣ - فإذا زال العلم وكان الشبه يفيد^(٧) غلبة الظن ، ولا يفسد لدى السبر والعرض على الأصول ،^(٨) فهو مقبول^(٩) .

وإن^(٩) لم يُفد غلبة الظن ، فهو الطرد المردود عند المحققين ، والأشباه^(١٠) بين طرفي قياس المعنى والطرد .

-
- | | |
|-------------------|---------------------|
| (١) ت : المرتبة . | (٢) ساقط من : ت . |
| (٣) ت : فالوجه . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : فأما . | (٦) ت : بعده . |
| (٧) ت : يشير . | (٨) ساقط من : ت . |
| (٩) ت : فإن . | (١٠) ت : فالأشباه . |

١٢٩٤ - والذي لاح من كلام الشافعي أن أقرب الرتب من^(١)

المراتب المعلومة إلحاق الزبيب بالتمر في الربا ، وأبعد منه قليلا بحيث لا يخرج عن الرتبة إلحاق [الرز بالحنطة ، والذرة بالشعير ، ثم يلي هذه الرتبة]^(٢) الوضوء بالتييم في الافتقار إلى النية ؛ ولهذا قال الشافعي : [مستبعداً] طهارتان فكيف تفترقان ؟

١٢٩٥ - ونحن نقول في ذلك : كل شبهة يعتضد بمعنى كلي ،

فهو بالغ في فنه وذلك إذا كان المعنى لا يستقل مخيلا مناسبا . وبيان ذلك فيما وقع المثل به : أن التيمم ليس فيه غرض ناجز ، وقد تبيننا من كلي الشريعة أنها [مبنية]^(٣) على الاستصلاح ؛ فإذا لم يلح صلاح ناجز ، يظهر^(٤) من المآخذ الكلية - رُبط ما لا^(٥) غرض فيه ناجز بصلاح في العقبي ، وهو التعرض للثواب ، ولا سبيل إليه إلا بقصد التقرب ؛ فإذا وجدنا طهراً كذلك متفقاً عليه ، ثم كان المختلف فيه غير معقول المعنى ظهر فيه^(٦) وقع التشبيه في الافتقار إلى النية المحصلة غرض العقبي .

١٢٩٦ - فليتخذ الناظر هذا معتبراً في الرتبة الأولى من الأشباه

المظنونة ، ولم يبلغ مرتبة العلم للاختلاف الواقع بين الطهرين في أحكام وشرائط .

(١) ت : في الرتب المعلومة . (٢) زيادة من : ت .

(٣) د : مثبتة . وما اخترناه من : ت . (٤) ت : ظهر .

(٥) ت : بالأغراض فيه بصلاح في العقبي . (٦) ت : ظهر وقع الشبه .

والحاق المطعومات التي لا تقدرُ بكيل ووزن طريقه الأشباه^(١) عندنا ؛ فإن مسالك الإخالات باطلة ، فلا يبقى إلا التشبيه . ثم سبيل هذا^(٢) التشبيه النظر إلى المقصود^(٣) من المنصوص عليه ، وقد لاح أن المقصود هو الطعم ، وبطل اعتبار القوت لمكان الملح ، وسقط اعتبار [التقدير]^(٤) لجريانه في الجنسين والجنس على وتيرة واحدة^(٥) ، ولا ح^(٦) النظر إلى المقصود مع الاعتراف بأنه غير مستند إلى معنى معقول . وهذا ينحط عما يتعلّق بغرض^(٧) في العقبي كما ذكرناه في القسم الأول من المظنونات . ولولا ما ثبت عندنا في الاضطرار إلى تعليل المنصوصات في الربا ، لما لاح لنا فيها معنى ولا شبه ، ولكن إذا اضطررنا إليه لإجماع^(٨) القياسين وجدنا اتباع المقصود أقرب مسلك ، ولهذا^(٩) وقع في المرتبة الثانية .

١٢٩٧ - فإن قيل : هل ترون الشبه الخلقي في غير مجانسة

ومماثلة معتبرا ؟

-
- | | |
|-----------------------------------|---|
| (١) ت : الشبه . | (٢) ساقطة من : ت . |
| (٣) ت : مقصود المنصوص . | (٤) د : التقديّة . والمثبت من : ت ، م . |
| (٥) ساقطة من : ت . | (٦) ت : فلاح . |
| (٧) ت : بارتقاب غرض في العقبي . | |
| (٨) د : لإجماع . والمثبت من : ت . | (٩) ت : وبهذا . |

قلنا: لا . إلا أن نشير إلى أن^(١) اعتبار الخلقي أصل في الشريعة ، كما ثبت ذلك في جزاء الصيد ، وقد ثبت قريب منه في الحيوانات المشكلة^(٢) في الحل والحرمة . وما ذكره أبو حنيفة في [اعتبار الانطراق]^(٣) ، والانطباع في الجواهر المعدنية في الزكاة طرد عندنا .

١٢٩٨ - ومن أبواب الشبه ما يتعارض فيه المعنى والشبه على التناقض ؛ فيقع لذلك الشبه ثانيا ، وهو كالتردد في أن قيمة العبد هل تضرب على العاقلة ؟ فالذي يقتضيه القياس المعنوي عدم الضرب اعتباراً بجملته المملوكات ، والذي يقتضيه الشبه اعتباره^(٤) بالحر .

فإن قيل : هذا أيضاً^(٥) في الشبه الخلقي وقد أنكرتموه . قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ فإن العبد يفرض قتله على الجهة التي يفرض فيها قتل الحر ؛ إذ قد يظن على بعد أن سبب التعاون في الحمل^(٦) في الديات ما يقع [من]^(٧) الخطأ بالقتل بين أصحاب الأسلحة ، وهذا يتفق في الحر والعبد على جهة واحدة .

-
- | | |
|---------------------------|---|
| (١) ساقطة من : ت . | (٢) المشكلة الجنس . |
| (٣) ساقط من : ت . | (٤) د : في اعتياد الانصراف . والمثبت من : ت |
| (٥) ت : الضرب اعتباراً . | (٦) ت : هذا إذا من الشبه . . . |
| (٧) ت : التعاون والتحمل . | (٨) مزيدة من : ت . |

١٢٩٩ - وما يلتحق بهذا الفن القول في تقدير أروش^(١) أطراف العبيد بالسبب الذي يقدر [به]^(٢) أطراف الأحرار ؛ فالذي يقتضيه القياس المعنوي نفى التقدير ، واعتبار ما ينقص من القيمة نظراً إلى المملوكات ، سيما على رأي من لا يرى تقدير قيمة^(٣) العبيد ، وتنزيلهم منزلة البهائم التي تضمن بأقصى قيمتها . وهذا مذهب ابن سريج . والظاهر^(٤) من مذهب الشافعي أنها تقدر ، ومعمده الشبه .

١٣٠٠ - فإن قيل : فما الوجه في المثالين ؟ قلنا : الوجه^(٥) في مسألة التقدير مذهب الشافعي ؛ فإن الشارع^(٦) أثبت [للحر]^(٧) بدلاً حتى لا يحبط إذا قتل خطأ ، ثم قاسوا^(٨) أطرافه بجملته بمعان^(٩) لا تنتهي أفهام المستنبطين إلى ضبطها ، وكان من الممكن ألا [تتقدر]^(١٠) أروش أطراف الحر ؛ فلما ألفينا في جراح الأحرار حكومات غير مقدرة . فلئن اقتضى شرف الحر تقدير ديته ، فهذا

(١) ت : أو وعس (وهو تصحيف ظاهر) .

(٢) زيادة من : ت . (٣) ت : قيم .

(٤) ت : والرأي الظاهر للشافعي . (٥) ت : الأوجه .

(٦) ت : الشافعي . (٧) د : الحرية . والمثبت من : ت .

(٨) ت : قاس . (٩) ت : لمعان .

(١٠) د : تصور . والمثبت من : ت .

لا يطرد في أطرافه . فلما تأصل في الطرف تقدير ، وطرف العبد في^(١) العبد ، كطرف الحر في^(٢) الحر ؛ فلا^(٣) التفات إلى خروج قيمة العبد عن التقدير .

١٣٠١ - فإن قيل : [فقدروا]^(٤) أطراف البهائم . قلنا : لم يتحقق فيها^(٥) أنها تقع موقع أطراف الأحرار في الأحرار ؛ فهذا الشبه أولى من المعنى الكلي من جهة أنه أجلى^(٦) وأليق بالغرض وأميز^(٧) للمقصود . هذا^(٨) . والمضمون من^(٩) الحر والعبد الدمية .

١٣٠٢ - أما^(١٠) القول في تحمل العقل والقيمة ، فالأظهر^(١١) عندنا التمسك بالمعنى ، لبعد تحمل^(١٢) العاقلة العقول عن مدارك العقول . وقد يظن أن العبيد لا يخالفون^(١٣) الأحرار في تعاطيهم الأسلحة ، وإن ذكر فيهم ذلك ، فقد يتعدى إلى الدواب في تجاؤل الفرسان ، فكان تقدير أروش أطراف الأحرار معللاً بمعانٍ اعتقدناها ،

(١) ت : من .

(٢) ت : ولا . (٣) د : تقدر . والمثبت من : ت .

(٤) ت : لم نتحقق أن أطرافها منها ما تقع موقع ...

(٥) ت : أخص . (٦) ت : وأمس .

(٧) ت : والحر . (٨) ت : فها .

(٩) ت : فأما . (١٠) ت : والأظهر .

(١١) ت : لا يخالفون . (١٢) ت : لا يخالفون .

ولم ندرك^(١) حقيقتها . وضرب العقل [يشبه]^(٢) تحكم المالك على المملوكين [فالأحزم]^(٣) أن [لا]^(٤) يضطرب فيها [بالخطي]^(٥) الوساع .

١٣٠٣ - وما يعدّه الفطن قريبا مما نحن فيه إلحاق القليل من الدية بالكثير في الضرب على العاقلة ، ونحن نرى ذلك المسلك^(٦) الأعلى من الشبه من جهة أن أصل الضرب ثابت ، وهو جار في القليل عند كثرة الشركاء جريانه في الكثير ، وليس هو مبينا على الإجحاف بالمحمول عنه ؛ فإن الدية محمولة على الموسرين . فكأن الضرب ثبت في الشرع مسترسلا [على الأقدار]^(٧) من غير اعتبار مقدار ، وهذا من جملة الأمثلة التي ذكرناها تكاد أن تلتحق بالمرتبة المعلومة^(٨) أو تدانيها .

١٣٠٤ - فهذه قواعد الأشباه المعتبرة . ونحن نجدد فيها ترتيبا بعد ما وضحت الأصول ، ونبني الغرض على سؤال وجواب ، وهو السر وكشف الغطاء .

(١) ت : نذكر . (٢) د : سبه . والمثبت من : ت .

(٣) د : الحرم . والمثبت من : ت . (٤) د : أن يضطرب فيها بالخطو .

(٥) ت : في المسلك . والمثبت من : ت .

(٦) د : في الإنذار . والمثبت من : ت . (٧) ت : المعنية .

١٣٠٥ - فإن قيل : إن^(١) تعلق الناظر بوجه من الشبه ، فما وجه تقريره إذا نوقش فيه ؟ فإن قال المشبه : ما ذكرته يغلب على الظن ، فقال له المعارض : ليس كذلك . فما سبيل درئه ؟ وكيف الجواب عن سؤاله ؟ ولا شك أن غلبة الظن لا تحصل إلا مستندة إلى شبه^(٢) يقتضيها ، ولا بد من ذكره ، وبه يتميز الشبه عن الطرد ، وكل شبه^(٣) يقتضي الظن^(٤) ، فلا بد أن تنتظم عبارة مُعربة عنه ، ثم إن تأت^(٥) وانتظم ذلك سالما عن القوادح ، فهو معنى إذا ، فترجع^(٦) الأشباه إلى معاني خفية ، ويبطل تقسيم الأقيسة إلى المعنوي والشبهي .

١٣٠٦ - قلنا : هذا السؤال بحث عن لباب الفصل وحقيقته ، فلا يتصور استقلال [شبه]^(٧) دون ما ذكره السائل ، ولكن سبيل القول فيه أن الشبه يستند إلى مأخذين : هما الأصل ، وبعدهما أمر ثالث ينبه [عليه]^(٨) .

أحدهما - الأمثلة وجريانها على مقتضى الشبه . وهذا كإلحاقنا اليسير بالكثير في الضرب على العاقلة ، والمستند فيه ضرب حصة آحاد الشركاء مع تناهياها في القلة ، وينضم^(٩) إليه بطلان اعتبار

-
- | | |
|---------------------|--------------------|
| (١) ت : إذا . | (٢) ت : سبب . |
| (٣) ت : غلبة الظن . | (٤) ت : تأت ذلك . |
| (٥) ت : ورجع . | (٦) مزيدة من : ت . |
| (٧) ت : وينظم . | |

المواساة المشروعة بسبب خيفة الإحجاف ؛ فيخرج [مما] ^(١) ذكرناه وأمثاله أن ضرب العقل لا ينتهي إلى موقف في قلة [ولا كثرة] ^(٢) ؛ وليس هذا معنى مخيلا [مناسبا] ^(٣) وإنما هو متلقى من أصل الوضع بالمسلك الذي ذكرناه ؛ فهذا ^(٤) إذا ظهر قليلا التحق [بالقسم] ^(٥) الذي يسمى قياسا في معني الأصل ، كما سنذكره في آخر هذا الفصل . فهذا وجهه ^(٥) .

١٣٠٧ - والوجه الثاني - وهو الذي يدور عليه معظم الأشباه ، إن ثبت معنى على الجملة في قصد الشارع ، ولا يدخل في الإمكان ضبطه بعبارة ، وهذا كعلمنا أن الشارع قدر أرش يد الحر بنصف الدية لنسبة لها مخصوصة إلى ^(١) الجملة لا يضبطها ، والإصبع دونها في [الغناء] ^(٢) ، وهذا لا شك فيه ، ولكننا إذا ^(٣) أردنا أن نطلع عليه وعلى الوجه الذي [لأجله] ^(٤) يقتضي التشطير ، لم يكن ذلك ممكنا ، وهذا يناظر علمنا بأن الشارع فرق بين التافه والنفيس من ^(٥) المسروق ، ثم قدر النفيس بدينار ، أو ربع دينار .

(١) د : ما . والمثبت من : ت .

(٢) مزيدة من : ت . (٣) ت : وهذا .

(٤) د : بالسير . والمثبت من : ت . (٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : من . (٧) د : المعنى . والمثبت من : ت .

(٨) ت : لو . (٩) زيادة من : ت .

(١٠) ت : في .

فالأصل معلوم ، ولا اطلاع على المعنى الذي يقتضي هذا المقدار ويناسبه .

فإذا تمهد ذلك كان اعتبار يد العبد بيد الحر شبهاً ؛ فإننا نعلم أن غناء يد العبد من جملة كغناء يد الحر من جملة ؛ فهذا إذاً يستند إلى معنى معتقد^(١) على الجملة^(٢) من قصد الشارع ، ولكن لا سبيل إلى التنصيص عليه .

ومهما اتجه هذا النوع ، كان بالغاً جداً مقدماً على المعاني الكلية المناسبة .

١٣٠٨ - فأما الأمر الثالث الموعود : فالتشبيه بالمقصود ، وهذا لا استقلال له إلا أن^(٣) يضطر إلى التمسك بتقدير علم الحكم المنصوص عليه . ومثال ذلك الأشياء الستة المنصوص عليها في الربا ، فلو هجم الناظر عليها ، ولم يتقدم^(٤) عنده وجوب طلب^(٥) علم ، لم يعثر على فقه قط ، ولا شبه ؛ فإن الفقه مناسب جارٍ مطرد سليم على السبر ، والشبه^(٦) متلقى من أمثلة أو مخيل^(٧) معنى جملي ،

(١) ساقط من : ت .

(٢) ت : بأن .

(٣) ت : يتقرر .

(٤) ت : طالب .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : يخيل .

والرأي لا يقضي بواحد منهما في نصب الطعم علماً ، ولكن إذا ثبت طلب العلم ، وانحسم المعنى المسبور^(١) والجميل ، فلا وجه إلا أن يقال : إذا لم يثبت الحكم لأعيان هذه الأشياء ثبت لمعانيها ، ومعانيها هي المقصودة منها .

١٣٠٩ - ثم ينتصب على ذلك شاهدان : أحدهما - من قبيل التخصيص^(٢) ، وهو اختلاف الحكم باتحاد الجنس واختلافه .

والثاني - عموم قوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام [إلا مثلاً بمثل] »^(٣) .

فهذه معاهد الأشباه ، ثم لا حاجة إلى تكلف الميز بينها وبين الطرد .

١٣١٠ - فإن قيل : المعلوم الذي^(٤) يسمى قياساً في معنى الأصل ، ما مستند العلم فيه ؟

قلنا : اكتفى بعض الضعفة بادعاء العلم ، وانتهى إلى دعوى البديهة ، وزعم^(٥) أن جاحده في حكم جاحد الضرورات . ونحن نوضح الحق في ذلك ؛ ونقول^(٦) : كون العتق في العبد بمثابة كونه

(١) ت : النسوب والمحمل . (٢) ت : التمثيل .

(٣) زيادة من : ت . (٤) ت : المسمى .

(٥) ت : فرعم . (٦) ت : فنقول .

في الأمة ، والرق فيهما أيضا على وتيرة واحدة . وهذا^(١) معلوم قطعاً ، ولا يمتنع أن ينص الفصيح على واحد من الأمثال ، ويرغب^(٢) عن التعلق بالألفاظ العامة ، ويجعل ما ذكره مثالا لحكم يؤسس [كالواحد]^(٣) منا إذا أراد^(٤) أن يبين حكم البيع ، فقد^(٥) يقول : من باع [ثوباً]^(٦) فقد زال ملكه عنه ؛ فيؤثر ضرب مثل^(٧) لخفته عليه في مجاري^(٨) الكلام . وهذا إن^(٩) ساغ ، لا استكراه فيه ، ولا يمتنع في تحكّمات الشرع تخصيص سريان العتق بالعبد .

لكن لو كان كذلك ، لتعين في حكم البيان التنصيص على التخصيص [فإذا]^(١٠) لم يجر ذلك ، انتظم من مجموعه القطع بثبوت ما يسمى القياس في معنى الأصل .

١٣١١ - ولو نص الشارع على موصوف ، وذكر فيه حكما تقتضيه تلك الصفة اقتضاء اختصاص ، فهذا النوع من التخصيص يتضمن نفي ما عدا المنصوص ، وهو المفهوم . وقاعدته كقوله عليه السلام : « في سائمة الغنم زكاة » ، فأما لو قدر مقدر من الشارع

-
- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) ت : هذا . | (٢) ت : ورغب عن النطق بالألفاظ . . . |
| (٣) غرومة من : د . والمثبت من : ت . | (٤) ت : أردنا . |
| (٥) ت : فيقول . | (٦) مزيدة من : ت . |
| (٧) ت : مثالا . | (٨) ت : مجرى . |
| (٩) ت : هذا . | (١٠) د : وإذا . والمثبت من : ت . |

أن يقول ، في عُمر الغنم زكاة ، فهذا ليس في مرتبة المفهوم ، ولا يصلح [أيضاً] ^(١) للإجراء مثالا ، بخلاف العبد الذي يجري مثالا في المملوكين ، فإذا لا يقول الشارع مثل هذا ؛ فإنه من التخصيص العربي عن الفائدة .

فليفهم الناظر هذه المنازل ، والترتيب بعد ذلك كله .

١٣١٢ - فالمرتبة ^(٢) الأولى - للمعلوم . وقد بينا مأخذه .

١٣١٣ - والمرتبة ^(٣) الثانية - لما يتلقى من الأمثلة كإلحاق القليل من العقل ^(٤) في الضرب ^(٥) على العاقلة بالكثير ؛ فإن ذلك قريب جدا من الرتبة المعلومة .

١٣١٤ - والرتبة الثالثة - ما ^(٥) يستند إلى معنى كلى لا تحيط الأفهام والعبارات بتفصيله ، كما ذكرناه في تقدير أروش الأطراف ، وافتقار طهارة الحدث إلى النية .

١٣١٥ - وأنا أرى الطهارة تنحط ^(١) في الرتبة عن تقدير الأروش ؛ فإن تقدير الأروش يستند إلى أغراض ناجزة ، نعتقد أصولها ،

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ت : فالرتبة العليا .

(٣) ت : والرتبة .

(٤) ساقط من : ت .

(٥) ت : يستند (بدون ما) .

(٦) ت : منحطة .

ونقصر عن درك تفصيلها ، وأمر الثواب خفي^(١) في الطهارة ، لا يتأتى فيه من الاطلاع ما يتأتى في مستند تقدير الأروش ؛ فلا بأس إذاً لو قدر افتقار الطهارة إلى النية كرتبة^(٢) متأخرة عن تقدير أروش أطراف العبيد .

وأما نصب المقاصد ، فمسترسل^(٣) كما سبق تقديره في الربويات ؛ فهذا^(٤) لا يستقلّ بنفسه دون الإرهاق إلى نصب العلم ، وهو دون المرتبة الثالثة .

١٣١٦ - ونحن نختم هذا الأصل بمسألة يتعارض فيها شبهان .
فنقول :

اختلف العلماء في أن العبد هل يملك ؟ ومأخذ الكلام من طريق التشبيه ما نصفه : أما من يقول يملك^(٥) ، فشبهه بالحرّ من جهة أن الحرّ فطن^(٦) مؤثّر مختار ، طلوب لما يصلحه ، دافع لما يضره ، لبيب فطن أريب . والعبد في هذا كالحرّ . فهذا شبه فطريّ غير عائد إلى [الصورة]^(٧) ، وإنما راجع إلى المعاني التي بها يتهيأ الإنسان لمطالبه ومآربه .

(١) ت : الثواب في الطهارة غيبي .

(٢) ت : رتبة متأخرة .

(٣) ت : فتمتلز على سبق تقريره في ...

(٤) ت : وهو .

(٥) ت : إنه يملك شبهه .

(٦) ت : فطر مؤثراً مختاراً طلوباً ...

(٧) د : الضرورة . والمثبت من : ت .

١٣١٧ - ومن منع كونه مالكا ، شبهه بالبهايم من حيث^(١) إنه مسلوب القصد والاختيار ، مستوعب المنافع باختيار مالكة ، حتى كأنه لا اختيار له ، والتعلق بهذه الأشياء أقرب ؛ فإن القائل الأول تمسك بالأمور الخلقية ، ومن منع الملك تمسك بمأخذ الأحكام ؛ فكان ما قاله أقرب ؛ فإن الرق حكم غير راجع إلى صفات حقيقية خلقية ، وحاصله سقوط استبداد شخص وتهيؤ [لتصرف]^(٢) غيره ، وهذا يناقض صفات المالكين ؛ فإن حكم الملك الاستقلال . ثم أقام الشارع المالك طالبا للمملوك فيما يسد حاجته ، ويكفي مؤنته والحاجة [التي]^(٣) لا يتصور فيها الكفاية ، أثبتها الشارع للمملوك بإذن مالكة ، وهو حق المستمتع في النكاح .

١٣١٨ - فإن قيل : السيد إذا ملك عبده فالحق لا يعدوهما ؛ فإن كان استغراق السيد إياه يمنعه من صفات^(٤) المالكين . فإذا ملكه المولى وجب أن يملك .

قلنا : هذا يلزم الخصم في تصوير إلزام الملك [له]^(٥) ، ثم التملك لم يخرج عن كونه مملوكا متحكما^(٦) عليه ، فلم يجامعه التملك ،

(٢) د : تصرف . والمثبت من : ت .

(٤) ت : صفة .

(٦) ت : محتكما .

(١) ت : جهة .

(٣) مزيدة من : ت .

(٥) مزيدة من : ت .

كما لم^(١) يجامعه إلزام الملك ، فإذا زال الرق عنه ملك حينئذ ، وإذا ثبت له حق [الاستقلال]^(٢) ؛ بأن كاتبه ، فيتصور له ملك على ضعف ، على حسب ما يليق به . فهذا المعتبر^(٣) في النظر إلى [أقرب]^(٤) الأشباه [وأدنى المآخذ]^(٥) فيها .

وما تعلق به الأولون موجب أنه لا فرق لأن خلقه وصفاته كصفات الحر ، فإذا تصور كونه مملوكا سقط هذا الاعتبار ، وجلى^(٦) الشرع حكمه .

فصل

١٣١٩ - المرتبة الأولى^(٧) - من قياس المعنى هو^(٨) النتيجة الأولى لما صرح من معنى القاعدة ، وينظرها في مأخذ الأشباه ما يقال إنه في معنى الأصل^(٩) .

وما يستأخر من^(١٠) أقيسة المعاني عن رتبة العلم ، ويقع في أعلى

(١) ت : كما لا . (٢) د : الاستدلال . والثبت من : ت .

(٣) ت : معتبر .

(٤) مخرومة من د . وفي م : مأخذ . والثبت من : ت .

(٥) مزيدة من : ت . (٦) ت : وعلا الشرع وحكمه .

(٧) ت : العليا في ... (٨) ت : هل .

(٩) ت : الآخر . (١٠) ت : في .

مراتب الظنون ، كاعتبار الأطراف بالنفس ، يناظر من الأشباه ما ثبت بظواهر الأمثلة ، كاعتبار القليل من^(١) ضرب العقل على العاقلة بالكثير .

وما يبعد عن المرتبة الأولى في المعاني المظنونة ، يناظر ما يتعلق بتقدير الأروش في أطراف العبيد . ثم ما^(٢) يتعلق بالأمور المغيبة كتقدير الثواب في الطهارة ، وما ثبت معللا^(٣) من جهة الشارع^(٤) ، ولم يعقل وجه المناسبة فيه^(٥) كقوله عليه السلام : « أينقص الرطب إذا يبس » يناظر ما يضطر إليه من اعتبار المقاصد في الربويات .

١٣٢٠ - فأما رتبة العلم ، فلا يترجح فيها مطلوب على مطلوب ؛ فإن العلوم لا تفاوت فيها ، وإن^(٥) انحططنا عن رتبة العلم ، فأخر مراتب المعاني مقدم على أعلى مراتب الأشباه ، إلا أن يسترسل المعنى ، ويختص بالشبه^(٦) ، كاعتبار نقصان القيمة في أطراف العبيد ، أخذاً من المعاني الكلية ، مع التقدير أخذاً من التشبيه بالأحرار . وهذا لا يتطرق إليه قطع ؛ إذ لو كان مقطوعاً به ، لما عد من خفيات المظنونات . وإلحاق القليل بالكثير في ضرب العقل^(٧) على العاقلة^(٧)

(٢) ت : مما .

(٤) ت : فيها .

(٦) ت : الشبه .

(١) ت : في .

(٣) ساقط من : ت .

(٥) ت : وإذا .

(٧) ساقط من : ت

أظهر من المعنى الكلي فيه ؛ فإن من تمسك بالمعنى الكلي ينقطع طرد^(١) كلامه بمحل الوفاق في ضرب العقل على العاقلة ، ويضطر أن يقف موقف الطالبين ، [ويقول]^(٢) : الأصل تخصيص الغرم بالجاني ؛ فأقيموا دليلاً في محل النزاع ، وإذا^(٣) طالب ، ذكرنا مسلماً من^(٤) ضرب الأمثلة ، فكان في حكم شبه لا يعارضه معنى ، غير أن الشبه ينبغي أن يكون على نهاية القوة في محاولة النقل من أصل كلي إلى الإلحاق بما هو خارج عن قياس المعنى . ولا مزيد في القوة على ما ذكرناه ، والمسألة مع ذلك مظنونة ، وليس هذا كتقدير أرش طرف العبد ؛ فإن من يوجب ما ينقص بطرد^(٥) معنى فلا^(٦) ينتقض عليه ؛ فيبغي^(٧) اعتبار صاحب الشبه بالأخص .

فليُنظر الناظر إلى^(٨) جولان الحقائق في هذه المضايق .

فصل

[في مراتب قياس الدلالة]^(٩)

١٣٢١ - أحدث المتأخرون لقباً لباب من أبواب القياس ؛ وراموا

-
- | | |
|------------------------|--------------------------------|
| (١) ت : طرد كلامه . | (٢) د : فيقول والمثبت من : ت . |
| (٣) ت : فإذا . | (٤) ت : في . |
| (٥) ت : فيطرده . | (٦) ت : لا . |
| (٧) ت : فيبقى اعتقاد . | (٨) ت : في . |
| (٩) مزيد من عمل المحقق | |

بذلك التلقيب تمييزاً فن كثير التدوار في مسالك الأحكام ، جارٍ على منهاج واحد ، وهو عند المحققين إذا صح يلتحق^(١) بقياس الشبه من^(٢) وجه ، وقد يتأقّى في بعض أمثله وجه يلحقه بقياس المعنى . واللقب^(٣) الذي تواضعوا عليه هو قياس الدلالة . وهو كقول الشافعي في الذمي^(٤) : من صح طلاقه ، صح ظهاره كالمسلم .

١٣٢٢ - والذي يقتضيه الترتيب تصدير الفصل بأن المستدل^(٥) بهذا النوع يتوجه عليه سؤال المطالبة لا محالة ، كما ذكرنا قريباً منه [فيما تمحض]^(٦) شَبَهَا ؛ فللمعتز أن يقول : وأي مناسبة^(٧) بين الطلاق والظهار ؟ ولم^(٨) يجب أن يتساويا ثبوتاً ونفياً ؟ مع العلم بانقسام الأحكام إلى التساوي والتفاوت ؟ فإن لم يبحث^(٩) المطالب ، ويبدي وجهها ، كان مقصراً .

١٣٢٣ - ثم ينقدح في الخروج عن المطالبة مسلكتان نجريهما ، ثم تُنهي^(١٠) كل واحد منهما النهاية المطلوبة ، ثم مسلكتا الحق وراء الاستقصاء المقول والمنقول .

-
- | | | |
|--|-------------------|--------------------|
| (١) ت : ملحق . | (٢) ت : في . | (٣) ت : في اللقب . |
| (٤) ت : في الذي صح طلاقه فصح ظهاره كالمسلم . | (٥) ت : المعترض . | |
| (٦) د : منه تلخص مشبها . والمثبت من : ت | | |
| (٧) هامش د : وأية مشابهة . | (٨) ت : أو لم . | |
| (٩) ت : يجب المطالبة . | (١٠) ت : ونهي . | |

فإن قال المطالب : الطلاق مقتضاه التحريم والحل^(١) ، والكفر لا ينافي ذلك ، ومحلّ التصرف قابل له^(٢) ، والظهار فيما ذكرته كالطلاق [ولا ينافي الكفر المنكر والزور ، كما لا ينافي التصرف في الطلاق]^(٣) ، وإذا^(٤) سلك هذا المسلك لم يبعد أن يكون ما ذكره جامعا بين الطلاق والظهار معنويا ، وقد يتمكن المطالب من منع^(٥) بضاهي ما ذكرناه ، على ما يورده^(٦) الفقهاء ؛ فهذا النوع إذا سلك صاحبه هذا المسلك ، يلتحق بأقيسة المعاني .

١٣٢٤ - والمسلك الثاني في الخروج عن المطالبة : ألا يخوض المطالب في التزام طريق المعاني^(٧) المستقلة الجامعة من طريق المعنى . وهذا القسم ينقسم قسمين :

أحدهما- أن يردّ الأمر إلى طريق^(٨) الاطراد والانعكاس ، وقد ذكرنا أن الطرد والعكس معتبر^(٩) معتمد ، وقد قدمنا في ذلك قولاً بالغا ، فليقل المطالب^(١٠) : اقترن الطلاق [بالظهار]^(١١) ثبوتا ونفيا ،

(١) ت : أو الحل . (٢) ساقطة من : ت . (٣) زيادة من : ت .

(٤) ت : وإذا . (٥) ت : صنع ما يناظر ما ذكرنا .

(٦) ت : ما صورته . (٧) ت : المعنى الجامع المستقل في ...

(٨) ساقطة من : ت . (٩) ت : معتبرين معتمد .

(١٠) ت : المطالب : اطراد اقتران . (١١) مزيدة من : ت .

واقترنا في الصبي ، ومن لا يعقل انتفاء ، فكذلك ^(١) القول في اقترانهما ثبوتاً وانتفاءً باختلاف صفات المحل في البقاء في النكاح والبينونة عنه . فهذا مسلك مرضي .

١٣٢٥ - والقسم الثاني من هذا القسم - أن يذكر المطالب بين ما استشهد به ، وبين المتنازع فيه شبهاً غير مخيل ، ولكنه مستقل في طريق الشبه ^(٢) .

فهذا مضطرب النظر فيما ذكرناه .

١٣٢٦ - وأنا أقول : إذا تحقق وجوب الخروج عن المطالبة ، فلا مستقل يتمهيد قياس الدلالة إلا فطنٌ درآك ؛ فإن الملل لو سلك طريق [إبداء] ^(٣) المعنى ، فقد بين أن ما اعتمده ، وسكت عليه لم يكن كلاماً [تاماً] ^(٤) ؛ فإن إبداء المناسب إذا كان محتوماً ، ولم يكن في الكلام الأول ذلك ، فسكوت ^(٥) المطالب بالدليل على [ما جاء] ^(٦) به يتضمن اعتقاد كونه مستقلاً . فإذا بين ^(٧) أن [التمام] ^(٨) ، في الجواب عن المطالبة ، فقد لاح أن ما أبداه مفتاح الحجة

(١) ت : وكذلك .

(٣) مزيدة من : ت .

(٢) ت : التشبيه .

(٥) غرومة من : د . والثبت من : ت ، م

(٤) ت : وسكوت .

(٧) غرومة من : د . وأثبتناها من : ت .

(٦) ت : بين .

ومبدؤها ، وقد سكت عنه سكوت من يراه تاما مستقلا . فهذا وجه .

١٣٢٧ - والوجه الآخر أنه جعل أصل قياسه المسلم فيما تمثلنا به .
والآن إذا أبدى معنى جامعا بين الطلاق والظهار ، فقد صار الطلاق
أصلاً للظهار ، وخرج الكلام الأول عن نظمه وترتيبه ، وإن أبدى^(١)
وجها من الشبه بين الطلاق والظهار ، فقد التزم الجمع تشبيها ،
وهو تنمة الكلام [كما]^(٢) قدمناه في المعنى المستقل ، وينقدح فيه
تغيير^(٣) الترتيب والنظم^(٤) كما تقدم . فإذا لابد من مناسبة فقهية ،
أو شبيهة ، وكلاهما ينافي المسلك^(٥) الأول الذي اعتمده .

١٣٢٨ - وإذا^(٦) انتبه الناظر [للغائلة]^(٧) التي ذكرناها ، فلا يظن
أنها^(٨) تشبيب بردّ هذا النوع من القياس ؛ فإننا من القائلين به ،
ولكن الوجه في تمهيد هذا النوع ودفع المطالبة شيثان :

أحدهما - الطرد والعكس . كما تقدم ، وفيه التغليب المطلوب ،
وتقرير نظر الدلالة الأولى ، [من]^(٩) غير ميسر حاجة إلى إتمام ،

(١) ت : أبلوا . (٢) د : فيما . والمثبت من : ت .

(٣) ت : تغيير . (٤) ت : والقصد .

(٥) ت : الملل . (٦) ت : فإذا .

(٧) د : للغايات . والمثبت من : ت . (٨) ت : أنا نشيب .

(٩) د : في . والمثبت . من : ت .

أو تعيين أصل بتقدير الصرف^(١) عن الاعتبار بالمسلم ، ويرد الأمر إلى اعتبار الظهار بالطلاق .

ومن اللطائف الجدلية في ذلك ، أن مطلق الشرط يشعر بالعكس ؛ فلا يكون من صاغَ [العلة]^(٢) على صيغة الشرط بإبداء الطرد والعكس مظهرا لما لم يتضمنه الكلام الأول .
والصحيح عندنا التحاق ذلك بالأشباه .

١٣٢٩ - ومن تنمة القول فيه : إن قياس المعنى إذا انعكس كان العكس فيه ترجيحا ، فإذا^(٣) لم يلتزم المعلل المعنى ، وتمسك بالاطراد والانعكاس ، كان متمسكه شبه^(٤) ، وكان قريبا من القسم الثاني الذي يستند إلى ضرب الأمثلة ، كما قدمناه في إلحاق القليل بالكثير ، في ضرب العقل على العاقلة .

١٣٣٠ - ومما ينقدح في هذا النوع ، أن يقول المتمسك به : الأصل المسلم وظهاره ، والفرع الكافر وظهاره ، والجامع بينهما شبه الطلاق ، فنفوذ الطلاق من المسلم والذمي شبه جامع بينهما في الظهار ؛ فغلب على الظن . وهذا وإن كان يستمر شبهها ، فكل^(٥) شبه يعتضد ،

(١) ت : التصرف . (٢) مطبوعة في : د . د . والمثبت من : ت ، م .

(٣) ت : وإذا . (٤) ت : تشبيها .

(٥) ت : فكل شبه معتضد .

كما ذكرت في تقاسيم الأشباه ، فإن تمكن الجامع من إبداء معتضد الشبه^(١) كما تقدم مفصلا ، كان حسنا ، وإن أراد الاجتزاء بالطرد والعكس ، عاد إلى المسلك الأول .

والأحزم في قياس الدلالة الاكتفاء بالطرد والعكس ؛ فهذا النوع من القياس يجري في الأغلب من^(٢) المسائل التي يكون المعنى ممكنا فيها ، ولكن يطول^(٣) الكلام في تقريره ، وتنسع العبارة في محاولة ضم نشره ، والمناظر المتحدق يبغي ضم أطراف الكلام ، وإرهاق الخصم بالمسلك الأقرب ، والسبيل المذهب ، إلى مضيق التحقيق في إيراد^(٤) فرق يعسر إيراده على شرطه .

فلو تكلف المناظر الجمع بين الطلاق والظهار بمعنى مناسب ، لكثرت المطالبات في وجوه المناسبات ، ولم يأمن الجامع من التعرض للنقض ، ما لم يتناه في التصون والتحرز ؛ فيؤثر الحالة هذه جعل الطلاق وصفا ، ويربط الظهار به حكما ، ويتخذ المسلم أصلا ، ويجعل معتمده^(٥) في إثبات الطريقة جريانها طردا وعكسا .

١٣٣١ - ومما يتعين^(٦) الإحاطة به في هذا الصنف [أن]^(٧) المعنى

(١) ت : معتضد للشبه .

(٢) ت : في .

(٣) ت : قد يطول .

(٤) ساقطة من : ت .

(٥) ت : معتضد لإثبات ...

(٧) د : إلى . والمثبت من : ت .

(٦) ت : يتعلق .

المخيل [حكم] ^(١) مناسب لحكم ، أو صورة نبيّ العبارة عنها ، ونقع مناسبة ، وقد يكون الجامع نفي حكم ، أو نفي صورة ، مع ظهور المناسبة والسلامة عن المبطلات ؛ فإذا ظهرت الإخالة ، واتضحت السلامة ، قيل : معنى مخيلٌ مناسبٌ ^(٢) جامعٌ مستندٌ إلى أصل ، فلو قال المطالب وراء ذلك : فلم ^(٣) زعمت أن الحكم الذي قُدِّرَ ^(٤) وصفا يقتضي الحكم الذي فيه النزاع ؟ كان الجواب الكافي فيه ^(٥) إيضاح الإخالة مع استمرار السلامة .

فإن ^(٦) أراد المطالب إبداء فرق بين الحكم المجعول وصفا ، وبين محل النزاع لم ينتظم فيه كلام على صورة الفرق ونظمه .

١٣٣٢ - نعم قد يبدي كلاما يقدرح في المناسبة ، ويتعين على المستدلّ قطع ما دونه ^(٧) ، واستقلال مناط الحكم المتنازع فيه بمناسبة ^(٨) وإخالة .

وبيان ذلك بالمثال : أنا إذا طلبنا مسلك المعنى ، وقلنا : كلمة تتضمن التحريم ، فيثبت حكمها في حق الذمي كالطلاق ، وكان

(١) د : حكمة . والمثبت من : ت ، م . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) ت : لو . (٤) ت : قدرته .

(٥) ت : عنه . (٦) ت : ولو .

(٧) ت : مادته . (٨) ت : فيه وإخالته .

معني التحريم مع قبول المرأة له ، واتصاف الكافر بالاستمكان منه
مناسبا للنفوذ . فإذا قال الخصم ، التحريمُ ينقسم إلى ما يقع تصرفا
[محضا] ^(١) في مورد النكاح غير متعلق بحق ^(٢) الله تعالى ، وإلى ما يتعلق
بحق الله تعالى ، [وتحريم الظهار يتعلق بحق الله تعالى] ^(٣) والاستحقاق
في مورد النكاح قائم ^(٤) لم ينخرم ، والكافر لا يخاطب بما يقع حقا
لله تعالى ؛ فقصده المعارض بهذا يرجع إلى [توهين] ^(٥) الإخالة في
التحريم المطلق ، فيتعين الإجابة ^(٦) بطريقها ، وليس ما جاء به فرقا
على نظمه المعروف .

١٣٣٣ - فإذا قلنا في هذه المسألة : من صح طلاقه ، صح ظهاره ،
فنحن رابطون نفوذا بنفوذ ، ولكن في تصرفين مختلفين ، يتأتى
جعل أحدهما ^(٧) أصلا والآخر ^(٨) فرعا ونصب الجامع ^(٩) بينهما .
وإذا أمكن الجمع تصور الفرق ، ولا يمكن الجمع بين حكم مناسب
لشيء ، وبين ذلك الشيء ، فلما أمكن الفرق ظهرت المطالبة بالجمع
وتميز هذا الصنف عما يتمحّض فقها مناسبا ، فكان القسم ^(١٠) الذي
فيه الكلام بين قياس المعنى من جهة مناسبة تصرف تصرفا على

(١) د : محصنا . والمثبت من : ت .

(٢) ت : بحكم .

(٣) زيادة من : ت .

(٤) ت : فإنه لم ينخرم .

(٥) د : مذهبين . والمثبت من : ت .

(٦) ت : الانفصال عن هذا بطريقه .

(٧) ساقط من : ت .

(٨) ت : جامع .

(٩) ت : الصنف .

الجملة ، مع الجريان على السلامة وبين مسالك الأشباه من جهة تطرّق المطالبة بالجمع وعدم التزام المعلن له ، والذي يخيل^(١) في الصور أن المعنى إذا أمكن ، فهو [أولى]^(٢) ، ونصبه^(٣) في مراتب الأقيسة أعلى ، والتمسك^(٤) بالأدنى مع الاستمكان^(٥) من الأعلى لا [يتجه]^(٦) في طرق الفتوى ، والنظر تدوار^(٧) على تمهيد طرق الاجتهاد التي هي مستند الفتوى ، فسيبيل^(٨) الجواب عنه أن نقول :

١٣٣٤ - إذا اشتملت المسألة المظنونة على مراتب من الأدلة متفاوتة ، فلا حرج على المستدل ، لو تمسك بأدنى المراتب ، وإنما يظهر تفاوت الرتبين إذا تناقض موجب الحجتين ؛ فيقدم موجب^(٩) الأعلى على الأدنى . فأما^(١٠) إذا توافقت^(١١) شهادات المراتب المختلفة على مقتضى الوفاق ، فلا معاب على من يتمسك بالأدنى ، وكذلك إذا اشتملت المسألة^(١٢) على خبر نصّ وقياس . ولا^(١٣) يمتنع التمسك بالقياس

-
- | | |
|-------------------------|----------------------------------|
| (١) ت : يحيك في الصور . | (٢) د : أول . والمثبت من : ت . |
| (٣) ت : ومنصبه . | (٤) ت : فالتمسك . |
| (٥) ت : الاستمسك . | (٦) د : يتحقق . والمثبت من : ت . |
| (٧) ت : يدور . | (٨) ت : فسييل . |
| (٩) ساقطة من : ت . | (١٠) ت : وأما . |
| (١١) ت : توافقت . | (١٢) ت : مسألة . |
| (١٣) ت : فلا . | |

الموافق^(١) للخبر ، وإنما يمتنع التمسك بقياس يخالفه^(٢). نعم إذا كان المطلوب في المسألة علماً ، فلا وجه للتمسك بقياس لا يقتضي العلم .

١٣٣٥ - وحاصل القول في هذا الفن ، إذا انتهى الكلام إليه يحصره أقسام :

أحدها - يطلب^(٣) العلم ، وما كان كذلك ، فالمطلوب منه^(٤) ما يفضي إلى العلم ، ولا حكم لتفاوت الرتب بعد استواء [الجميع]^(٥) في الإفضاء إلى العلم .

١٣٣٦ - والقسم الثاني - ما تتفاوت الرتب فيه ، ومتعلق جميعها ظنون .

والرأي عندنا تسويغ التمسك بالجميع على ما يراه^(٦) المستدل . ومنع بعض الجدليين التمسك^(٧) بالأدنى مع التمكن من الأعلى . وهذا فيه نظر إذا تميزت المراتب بالقواطع ، وإن كانت كل مرتبة في نفسها لا تقتضي علماً . فأما إذا كان تفاوت الرتب مظنوناً ،

(١) ت : الموافق .

(٢) ت : يخالف النص .

(٣) ت : في طلب .

(٤) ت : فيه .

(٥) د : الجمع . والمثبت من : ت .

(٦) ت : رآه .

(٧) ت : التعلق .

فلا يمتنع^(١) وفاقا من التمسك بأدنى^(٢) آحاد الرتب .

١٣٣٧ - ومما يتعلق باستكمال الكلام في هذا الفصل ، أنه قد يتعلق بثبوت بنفي ، أو نفي بثبوت على مضاهاة^(٣) قياس الدلالة ، وليس من قياس الدلالة في^(٤) شيء . وهو كقول القائل : من لا يملك التصرف [يَل] ^(٥) الوالي التصرف منه ، أو من يستقل بالتصرف لا يلي الوالي منه ما يستقل به .

فهذا إذا سلم يلتحق^(٦) بأقيسة المعاني ؛ فإنه مناسب مخيل ، ولا ينتظم بين النفي والإثبات فرق .

١٣٣٨ - وقياس الدلالة [يتميز]^(٧) عن محض قياس المعنى بهذا ؛ فإنه لا يمتنع رسم [فرق]^(٨) بين وصف قياس الدلالة والحكم المنوط به ، ويمتنع ذلك بين نفي التصرف وإثبات الولاية ، وإثبات^(٩) التصرف ومنع نفي الولاية .

١٣٣٩ - فهذا منتهى القول^(١٠) على قدر ما يليق بهذا المجموع ،

في قياس الدلالة .

(٢) ت : بآحاد الرتب .

(٤) ت : على .

(٦) ت : ملتحق .

(٨) مزيدة من : ت .

(١٠) ت : الفرض .

(١) ت : فلا منع .

(٣) ت : مضاهاه .

(٥) د : قيلي . والمثبت من : ت .

(٧) مخرومة من : د . وأثبتناها من : م ، ت .

(٩) ت : وبين ثبوت التصرف ونفي الولاية .

فإذا نجز قدر الحاجة في مراتب الأقيسة ، حان أن نُرجع بناء الكلام إلى الترجيح فنقول :

فصل

[الترجيح في الأقيسة] .

١٣٤٠ - وإنما يجري الترجيح في أقيسة لا يعترض^(١) عليها إلا من وجهة^(٢) التعارض ، ثم الأصل المعتبر في الترجيح [الخصيص]^(٣) بالأقيسة [ينشأ]^(٤) من تفاوت الرتب^(٥) ، مع اجتماع الجميع في الظن .

فأما أقيسة المعاني ، فمستندها قاعدة معنوية معلومة^(٦) ؛ ولا ترجيح في معلوم . فإذا^(٧) انحط المعنى عن العلوم^(٨) ، فقد تقدّم ترتيب مسالك الظنون ، الأرجح فالأرجح : أقربها أقربها إلى المعنى المعلوم ، وقد مضى ترتيبها في القرب والبعد .

١٣٤١ - وما يتعلق بالترجيح في المعاني النظر فيما يُثبتها . وقد

(١) ت . معترض . (٢) ت : جهة .

(٣) د : التخصيص . والمثبت من : ت . (٤) عبارة د : بالأقيسة التي تنشأ .

(٥) ت : المراتب . (٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : وإذا . (٨) ت : العلوم وقد .

تقدم القول في مثبتات المعاني ، ورجع الحاصل^(١) إلى مسلكين :

أحدهما - إيماء الشارع ، والثاني - الإخالة^(٢) مع السلامة ، وما يثبت به إيماء الشرع مقدّم على الإخالة^(٣) التي لا دلالة في لفظ الشارع عليها . والسبب فيه^(٤) أن ما أشار الشارع إلى التعليل به^(٥) أمّن المستنبط من الوقوع في متسع المصالح التي لا يحصرها ضبط الشريعة ، وهذا أمر عظيم في الاجتهاد وهو محذور الحدّاق من أهل النظر ، ثم الإخالة على الرتب المقدّمة .

١٣٤٢ - ومن الأسرار في ذلك : أن الاستدلال يصح القول به ، وإن لم يستند إلى أصلٍ حُكّمه^(٦) متفق عليه . على الرأي الظاهر ، فلو عارض استدلال لا أصل له مَعْنَى مستندا إلى أصل ، فالمستند إلى الأصل مرجّح على الاستدلال . والسبب فيه انحصاره في حكم ثابت شرعا متفق عليه . والمستدل على خطر الخروج عن الضبط .

١٣٤٣ - فهذه قواعد الترجيح في أقيسة المعاني . ثم أدناها مرجح على أعلى الأشباه المظنونة ، كما سبق في ذلك قول بالغ .

١٣٤٤ - فإذا^(٧) تعارض شبه خاص ، ومعنى عام كلي ، فقد

(٢) ساقط من : ت .

(٤) ت : التعليل أمر المستنبط .

(٦) ت : وإذا .

(١) ت : حاصل القول .

(٣) ت : في أن .

(٥) ت : أصل حكم .

قدمنا وجه الرأي فيه ؛ فلا نعيده .

١٣٤٥ - والاستدلال إذا عارضه شبه ، [ومن] ^(١) ضرورة الشبه استناده إلى أصل ^(٢) ، فالذي ذهب إليه المحققون تقديم الشبه لمكان استناده إلى أصل .

وقدم الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله تعالى الاستدلال على الشبه . والقول في ذلك يتعلق بالظن عندنا ؛ فليعمل كل مجتهد على حسب ما يؤدي إليه اجتهاده .

١٣٤٦ - فهذه ^(٣) مجامع الأقوال في ترجيح الأقيسة . لا ^(٤) يشذ عنها إلا أفراد مسائل ، اضطرب فيها الجدليون ، ونحن نرسمها مسألة مسألة ؛ وفي استيفائها استكمال القول في الترجيح .

[مسائل] ^(٥)

[تشذ عن القاعدة العامة للترجيح] ^(٥)

مسألة :

١٣٤٧ - إذا تعارضت علتان إحداها منعكسة والأخرى غير منعكسة ، فالذي ذهب إليه معظم الأصوليين أن الانعكاس من

(١) د : فمن . والثبت من : ت . (٢) ت : الأصل .

(٣) ت : هذه . (٤) ت : ولا .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

المرجح^(١) المعتمدة ، وهذا يتجه جدا على قولنا : إن^(٢) الانعكاس مع الاطراد دليل صحة العلة ، وقد قدمنا في حقيقة العكس قولاً بالغاً مغنياً عن الإعادة .

ونحن نذكر من أسرار مأخذ^(٣) يستدعيه ، ويقتضيه أمر الترجيح ، فنقول^(٤) :

١٣٤٨ - القياس الشبهي إذا اطرّد وانعكس ، كان الانعكاس مخيلة معتمدة جدا ؛ فإن أقوى متعلقات الأشباه الأمثلة ، كما قدمنا ذكرها ، والاطراد والانعكاس من فن الأمثلة المغلبة على الظن ؛ فإذا^(٥) فرضنا تعارض شبهين انعكس أحدهما دون الثاني ، كان ذلك ترجيحاً مقتضياً مزيد تغليب الظن ، لا يجحده في هذا المقام إلا غيٌّ بمأخذ الأقيسة ومراتبها .

١٣٤٩ - وإن فرض الانعكاس في أقيسة المعاني ، فلا بدّ من ذكر تقسيم في ذلك ، منه على سرّ العكس أولاً ، ثم يعود الكلام إلى غرضنا من الترجيح ، فنقول :

رب معنى مخيل مناسب لا يشعر انتفاؤه بانتفاء الحكم في وضعه ،

(١) ت : ترجيحات .

(٢) ت : بأن .

(٣) ت : مأخذاً يستدعيه .

(٤) ت : ونقول .

(٥) ت : وإذا .

وربما يشعر انتفاؤه بانتفاء الحكم الذي اقتضاه الطرد .

وبيان ذلك بالمثال : أنا إذا قلنا في تحريم التبيذ : مشتد مسكر ، فهذا يناسب التحريم من جهة إفضاء السكر إلى الاستجاء على محارم الله تعالى والاستهانة بأوامره ، وعدم الشدة لا يشعر بالتحليل .

١٣٥٠ - وإذا قلنا : مستقل بالتصرف^(١) ، فلا يولّى عليه^(٢) ، كان الاستقلال مشعرا بنفى الولاية ، وعدم الاستقلال مشعرا^(٣) بإثبات^(٤) الولاية . فإذا^(٥) تمثل النوعان في قياس المعنى ، بنينا عليه غرضنا ، وقلنا : إن لم يكن المعنى بحيث يخیل عدمه عدم حكم^(٦) الطرد ، وفرض مع ذلك انعكاسه ، فقد تجمعت فيه الإخالة والشبه . فإذا عارضه معنى غير منعكس ، ولم يكن في وضعه بحيث يشعر عدمه بعدم الحكم ، فالمنعكس مقدم عليه بطريق الترجيح ، إذا اجتمع^(٧) فيه إخالة فقهية ، وقوة شبيهة .

١٣٥١ - فإن تعارض معنيان ، وأحدهما يشعر في الطرد والعكس نفيا وإثباتا ، والثاني يخیل من^(٨) وجه الطرد ، ولا يخیل من^(٩) جهة

(١) ت : متصرف .

(٢) ت : يشعر .

(٣) ت : وإذا .

(٤) ت : اجتمعت .

(٥) ت : في .

(٦) ت : عليه فيه .

(٧) ت : بثبوت .

(٨) ساقطة من : ت .

(٩) ت : في .

العكس - فإن انعكس المخیل ولم ینعكس مالا یخیل ، فالمنعكس مرجح ، وسبب ترجیحه قوة الإخالة ، وإن لم ینعكس مالا^(١) یخیل من جهة العكس بسبب^(٢) علةٍ أخرى خَلَفَتِ العلةَ الزائلة ، فالوجه ترجیحها على العلة التي لا تخیل في العكس ، فإن عدم الانعكاس فیما یخیل من^(٣) جهة الانعكاس محمول على ثبوت علة أخرى خَلَفَتِ^(٤) العلة الزائلة ، وقوة الإخالة لا نزول .

١٣٥٢ - وتحقيق هذا : أنا لو قدرنا عند انتفاء العلة التي فيها الكلام ، انتفاء علة أخرى [لانتفی]^(٥) الحكم لقوة الإخالة ، [وشدة]^(٦) الارتباط [ومقتضى]^(٧) اقتران الحكم والعلة . وهذا المعنى لا يتحقق فیما لا یقتضي الإخالة في جهة العكس .

١٣٥٣ - فلو^(٨) لم تنعكس علة مقتضاها الانعكاس لمكان علة أخرى [خالفت]^(٩) وانعكست التي لا تخیل في جهة العكس ، فقد اختلف المحققون في ذلك : فقدّم مقدّمون^(١٠) المنعكس لاجتماع قوة

(١) ت : ما یخیل في ...

(٢) ت : في .

(٣) د : لانتفاء . والثبت من : ت .

(٤) مخرومة من : د . د . وأثبتنا من : ت .

(٥) مخرومة من : د . وفي م : من مقتضى . والثبت من : ت .

(٦) ت : ولو لم .

(٧) ت : المقدّمون .

(٨) ت : خلفتها لعللة ...

(٩) مخرومة من : د . د . وأثبتنا من : ت .

(١٠) ت : المقدّمون .

الإخالة في الطرد ، وقوة الشبه في العكس ، وذهب آخرون إلى تقديم العلة التي تخيل في جهة العكس لاختصاصها بقوة الإخالة ؛ وأدنى مأخذ المعاني مقدّم على أعلى^(١) مسالك الأشباه ، ولا يقدر في قوة الإخالة عدم الانعكاس إذا ثبتت علة تخلف العلة في^(٢) الطرد .

١٣٥٤ - ومما يتم به الغرض في ذلك أن العلة إذا أخالت في العكس فالعلة المخالفة يجب أن تكون أقوى من العلة الأولى في العكس لا محالة .

وإن امتنع الانعكاس لنص أو إجماع فهذا موضوع^(٣) التوقف .

١٣٥٥ - قال قائلون : عدم الانعكاس مفسدٌ للعلة من حيث إنه أثر في فقهه وإخالته ؛ فكان هذا كالتقص في الطرد .

وقال المحققون لا يُبطل العلة ؛ فلها^(٤) في الثبوت دلالة ، وعسلة عدم^(٥) الحكم عدم العلة لو أمكن الانعكاس ، فالإجماع قدح^(٦) انتفاء الحكم في تقدير العدم علة ، والنقض يخرج وجود

(١) ساقطة من : ت .

(٢) عبارة ت : تخلف العلة في المخالفة حيث إنه تكون أقوى من الإخالة في الطرد .

(٣) ت : موضع .

(٤) ت : فلها .

(٥) ت : وعلة انتفاء عدم الحكم .

(٦) ساقط من : ت .

العلة عن كونه علةً ، والقول في النقض طويل ، وقد سبق تفصيله فيما تقدم ؛ فهذا هو اللائق بغرض الترجيح في فصل الانعكاس .

مسألة :

١٣٥٦ - قد تقدم القول في العلة القاصرة المقتصرة على محل النص ، فإذا رأينا صحتها ، فلو فرضنا علةً متعدية عن محل النص ، ففي ترجيحها على القاصرة خلاف .

١٣٥٧ - وحاصل ما قيل فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها - وهو ^(١) اختيار الأستاذ أبي إسحاق ترجيح القاصرة ، والثاني - وهو المشهور ترجيح التعدية .

والثالث - وهو اختيار القاضي ، أنه لا ترجح ^(٢) إحداهما على الأخرى بالقصور والتعدي .

١٣٥٨ - وأول ما يجب به الافتتاح ^(٣) تصوير المسألة : فإن فرضنا علتين : قاصرة ومتعدية ، في نص واحد ، فالقول في هذا ينبغي على أن ^(٤) الحكم الواحد هل يعلل بأكثر من علة واحدة ، وهذا أصل قد ^(٥) سبق تمهيده ، فإن لم يمتنع اجتماعهما ، فلا معنى لترجيح إحدى

(١) ت : قدمت الثاني على الأول . . . ت : يرجح .

(٣) ت : الاعتناء عندنا تصور . (٤) ت : على أنه هل يعلل الحكم .

(٥) ساقطة من : ت .

العلتين على الأخرى ، ولكن الوجه القول بالعتين ، والقاصرة والمتعدية متوافيتان في محل النص الواحد لا تناقض بينهما ، ولا تعارض ؛ فإن^(١) التعدية مستعملة مقول^(٢) بها وراء النص .
وإن^(٣) لم نر اجتماع [العتين لحكم واحد فإذ ذاك]^(٤) ينقدح الكلام في ترجيح القاصرة على^(٥) التعدية .

١٣٥٩ - [أما الجمهور]^(٦) من أرباب الأصول ، فذهبون إلى ترجيح التعدية . ووجه قولهم : أن العلل [تُعنى]^(٧) لفوائدها والفائدة التعدية^(٨) ؛ فإن النص يغني عن القاصرة ؛ فكان التمسك بالتعدية أولى .

ومن رجح القاصرة احتج بأنها متأيدة بالنص وصاحبها آمن من من الزلل في حكم العلة ؛ فكان^(٩) التمسك بها أولى .

١٣٦٠ - ووجه قول القاضي إن الفوائد بعد صحة العلل ، [وصحة العلل]^(١٠) ترتبط بما يصححها مما^(١١) يقتضي سلامتها عن المبطلات ،

(١) ت : والتعدية .

(٢) ت : مقبول .

(٣) ت : فإن لم .

(٤) مخروم من : د . وما أثبتناه من : ت . (٥) ت : والتعدية .

(٦) مخرومة من : د . وترك « م » مكانها بياضا . وأثبتناها من : ت .

(٧) د : تغني ، ت : للتعدية . (٨) ت : فكانت أولى لذلك .

(٩) زيادة من : ت . (١٠) ت : ثم بما يقتضي .

فإذا دل الدليل على الصحة ، واستمرت دعوى السلامة ، فلا^(١) نظر وراء ذلك في النتائج والفوائد ، قلّت أو كثرت ، وليس من الرأي الترجيح بحكم العلة ، وهو النتيجة والفائدة ، والترجيح الحقيقي إنما^(٢) ينشأ من مثار الدليل على الصحة ، وفائدة العلة في مرتبة ما يدعى لها .

١٣٦١ - وقول القاضي في المسلك الذي ذكره^(٣) أوجه الأقوال في مقتضى الأصول .

وما رآه^(٤) الجمهور من النظر إلى الفوائد متروك بما ذكرناه . وما اعتبره الأستاذ في^(٥) مطابقة النص لحكم^(٦) العلة القاصرة غير معتبر^(٧) لما نبهنا عليه من أن حق المرجح ألا ينظر إلى حكم العلة ، ولا يرجح به ، بل الترجيح بما يصحح به^(٨) العلة ويقتضي مزيد تغليب الظن فيه . وما ذكره مرجعُ العلة القاصرة من الأمن [لا وقع]^(٩) له ، فإنه راجع إلى استشعار [خيفة]^(١٠) لا إلى تغليب ظن^(١١) ،

(١) ساقطة من : ت .

(٣) ت : طرده .

(٥) ت : من .

(٧) ت : معتمد .

(٩) د : الواقع له . والمثبت من : ت .

(١٠) د : وحقيقة . والمثبت من : ت .

(١١) ت : ظني .

وتلويح متلقى من مسالك الاجتهاد .

١٣٦٢ - والذي ينبغي^(١) وراء ما ذكرناه : أن العلة المتعدية إذا صحت على السبر ، ولم يناف صحتها طاري^٢ ، فقد وجدنا معنى على شرط الصحة ، ومقتضاه^(٢) اعتبار غير المنصوص عليه ، وهو مستند إلى أصل ثابت منشؤه من قاعدة شرعية . فلست أرى ردّها ، لمكان حكمة تسنح من^(٣) الفكر منطبقة على محل النص ؛ فإن المعاني إذا اتصفت بالصفات التي ذكرناها : من اجتماع^(٤) الأمور المرعية ، والسلامة عن المبطلات ، والاستناد إلى منصوص عليه ؛ فالأولون^(٥) من الأئمة كانوا مسترسلين على العمل بها ، وليس ما يجري في الفكر من العلة القاصرة مناقضا ، فلا وجه لترك التعدية قطعا ، وإنما المتروك من قول من يرجع العلة المتعدية [تعلقه]^(٦) بالفوائد ، ومصيره إلى أن العلة [تُعنى] لثمرتها^(٧) وفوائدها ، وهذا واه ضعيف ؛ فالوجه التعلّق باسترسال المجمعين على العمل بالقياس كما ذكرناه . وهذا إذا ضمه الناظر إلى ما حصلناه من القول في العلة القاصرة ، انتظم له فيه حقيقة المراد .

(٢) ت : مقتضاه (بدون واو) .

(٤) ت : استجماع .

(٦) د : متعلقه . والمثبت من : ت .

(١) ت : ينبغي .

(٣) ت : في .

(٥) ت : فالماضون .

(٧) د : تعني ، ت : لثمرتها .

١٣٦٣ - [وعندنا أن] ^(١) هذه المسألة غير [واقعة في الشريعة وإنما هي مقدرة] ^(١) والشريعة عرية عن اتفاق وقوعها .

١٣٦٤ - فإن قيل : قد علل أبو حنيفة رحمه الله الربا في النقيدين بالوزن ، وهو متعد إلى كل موزون ، وعلل الشافعي رحمه الله بكونهما جوهرين النقيدين ، وهذا مقتصر على محل النص ، فما قولكم في ذلك ؟

١٣٦٥ - قلنا : الوزن علة باطلة عند الشافعي ، والقول في التقديم والترجيح يتفرع ^(٢) على اتصاف كل واحدة من العلتين بما يقتضي صحتها لو انفردت .

١٣٦٦ - ومن تمام الكلام في ذلك أن العلة القاصرة لو صح القول بها إن كانت غير مخيلة في جهة العكس ، فلا معارضة ، ولا مناقضة ، [والنقدية] ^(٣) ليست مخيلة في جهة العكس ^(٤) ، فكيف يتوقع اقتضاؤها نفي الحكم في العكس ؟ وقد ذكرنا في مراتب الأقيسة : أن علة الربا في الأشياء الستة واقعة آخرأ في درجات الأشياء ، ولا ^(٥) يتسلط المستنبط عليها بتقدير ^(٦) الإرهاق والاضطرار إلى استنباطها ، فلنسا نرى للمسألة الموضوعية جدوى ولا فائدة .

(١) مغرومة من : د . وأثبتناها من : ت .
(٢) د : والتعدية . والمثبت من : ت .
(٣) ت : لا . (بلون الواو) .
(٤) ت : الطرد .
(٥) ت : لا . (بلون الواو) .
(٦) ت : إلا بتقدير .

١٣٦٧ - فإن^(١) قال قائل : لو استنبط ناظرٌ علّةً في^(٢) محلّ التحريم ، فصادف اجتهاده علّةً قاصرة ورأى محلّ النزاع عكسا لها ، واستنبط مستنبط آخر في^(٣) محلّ تحليل^(٤) مجمعٍ عليه علّةٌ متعديةٌ وصورة النزاع^(٥) طردها . فما القول والحالة هذه ؟

قلنا : لا يتصور أن يعارض عكسٌ طردا ؛ فإن الطرد في منزلة^(٦) العلّة ، والعكس يقع في حكم [العضد]^(٧) للإخالة على طريق^(٨) التبعية ؛ ولا يقابل ما هو أصل ما يقع فرعا في معرض التلويح . وهذا على التحقيق لو قيل به مصير إلى معارضة العلّة ترجيحاً .

١٣٦٨ - فإذا لم يتصور في اجتماع^(٩) العكس قاصرة ومتعدية على حكم التوافق [نظراً]^(١٠) إلى الترجيح ، ولم يتحقق تعارض بين قاصرة ومتعدية في أصليين مختلفين ؛ فإن القول يرجع إلى معارضة الطرد والعكس ، وهذا لا سبيل إليه .

١٣٦٩ - فإن قيل : علّة الشافعي في تثبيت الخيار للمعتقة تحت العبد قاصرة ، وقد قدّمتموها على العلّة المتعدية لأبي حنيفة .

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------------|
| (١) ت : وإن . | (٢) ت : من . |
| (٣) ت : التحليل . | (٤) ساقطة من : ت . |
| (٥) ت : من منّ العلّة . | (٦) د : القصد . والمثبت من : ت . |
| (٧) ت : طريقة . | (٨) ساقطة من : ت . |
| (٩) د : نظر . والمثبت من : ت . | |

قلنا : هذا ساقط من أوجه :

أحدها - أن ما اعتمده أصحاب أبي حنيفة من تعليل الخيار باطل في نفسه ؛ فلا ينتهي القول فيه ^(١) إلى مقام الترجيح .

ومنها أن الرأي الظاهر عندنا ألا يعلل خيار المعتقة [تحت العبد] ^(٢) كما حققنا في (الأساليب) .

ومنها أن من يُثبت الخيار للمعتقة تحت الجبر يزعم أن قصة بريرة كانت واقعة والزواج حر ؛ فلا معنى للاستشهاد بهذه الصورة في ادعاء الوقوع والاستشهاد به .

١٣٧٠ - فإذا هذه ^(١) المسألة تقديرية لانراها ^(٢) واقعة ، وقد [كنا] ^(٣) ذكرنا أن اجتماع العلل للحكم الواحد ينساغ ^(٤) في نظر العقول [ولكنه غير متفق وقوعا في الشرع] ^(٢) فلا معنى لإعادة ما سبق . فهذا منتهى المراد .

ثم فرّع الجدليون وراء هذا مسألتين نرسمهما ، وهما عريتان عن الفوائد .

(١) ساقطة من : ت .

(٢) مزيدة من : ت .

(٣) ت : ما نراها .

(٤) ت : منساغ .

مسألة .

١٣٧١ - قال من يرجح^(١) العلة المتعدية : إذا تعارضت علتان فروع إحداهما أكثر من [فروع]^(٢) الأخرى [وهما جميعا متعديتان]^(٣) فكثيرة الفروع منهما مقدمة على الأخرى .

وقد ذكرنا أن أصل الكلام في التعدية والقاصرة غير واقع ، وإنما يتكلم المتكلم على التقدير ، والقول في التعديتين يجري على ذلك النحو ؛ فليس في المتفق عندنا علتان على الوفاق لحكم واحد منصوص عليه ، ومجمع^(٤) عليه ، وكل واحدة على شرط الصحة .

١٣٧٢ - فإن قدرَ المقدرَ فرضهما ، فلسنا نرى تعطيل العلة الكثيرة الفروع ، لمكان أخرى تساويها^(٥) في بعض مقتضياتها ، فليس هذا [إذاً]^(٦) لو اتفق [من]^(٧) مسالك الترجيح في شيء . فلو^(٨) فرضنا علتين متناقضتين في محل النزاع وأصلاهما مختلفان ، فلا يقع الترجيح بكثرة فروع إحداهما قطعاً ، ومن خالف في ذلك لم نبال به ، وإنما تخصص^(٩) إحدى العلتين بما يقتضي تغليباً على الظن ، والترجيح عائد إلى تلويح^(١٠) ظني . وهذا القدر كاف .

(١) ت : رجح . (٢) زيادة من : ت .

(٣) ت : أو جمع . (٤) ت : تساوقهما .

(٥) د : في . والمثبت من : ت . (٦) ت : وإن .

(٧) ت : ولا بتخصيص ... (٨) ت : بلوغ .

مسألة :

١٣٧٣ - من اعتقد أن كثرة الفروع تقتضي ترجيحها ، رسم مسألة ، وتكلم فيها مجادلاً^(١) بما يصفه .

والغرض ألا يعرَى هذا المجموع عما [قيل في]^(٢) أصول الترجيح .
قال هؤلاء : إذا كثرت فروع علة ، وقلت فروع أخرى ، ولكن القليلة الفروع اعتضدت بنظائر لها تضاهي في عدتها فروع العلة الكثيرة [الفروع]^(٣) كانت كثرة النظائر في معارضة كثرة^(٤) الفروع

١٣٧٤ - وبيان ذلك بالمثال : أن الشافعي خصص لزوم الكفارة العظمى من جملة المفطرات بالوقاع ، ورأى إتيان المرأة في المأني الأصل ، وفيه واقعة الأعرابي ، وعدى علقته إلى إيلاج الحشفة في كل فرج .

١٣٧٥ - واعتبر أبو حنيفة في إيجاب الكفارة الفطر [بمتنوع]^(٥) [المفطرات] فكانت فروعه أكثر . ولكن للاختصاص بالوقاع نظائر كثيرة ، كالفعل ، والحد ، ووجوب المهر ، وتكميله ، والإحصان ،

(١) ت : محتالا .

(٢) ساقطة من د . وأثبتناها من : ت . وفي م : يقوى .

(٣) مزبدة من : ت . (٤) ت : كثيرة .

(٥) مطموسة في : د . وتركها « م » بياضا . وأثبتنا اللفظة الأولى من : ت . والثانية من عندنا لأنها غير واضحة في (ت) أيضاً .

والتحليل ، فكانت هذه النظائر في الاختصاص مضاهية لكثرة الفروع في علة الخصم .

١٣٧٦ - وهذا قول عريّ عن التحصيل^(١) ، في مساق كلام هذا القائل إلى [أن نذكر] ^(٢) حقيقة^(٣) المسألة ؛ فإن النظائر التي ذكرناها ما نراها معللة ؛ فلا وجه للاعتضاد بها ، وإن تمسك متمسك بها في مسلك الأشباه [فلا]^(٤) تعلق أيضا بها ؛ فإن ثبوت [الأحكام بالوقائع]^(٥) على الاختصاص ، لا يغلب على الظن أن يختص بها^(٦) كل حكم ينقل^(٧) فيه ، ولا يجري مجرى الأمثلة التي ذكرناها للرتبة العليا من أقيسة الأشباه .

ومن فهم ما تقدم تميز عنده ما نحن فيه عما سبق .

١٣٧٧ - وبالجملّة : إن^(٨) تلك الأمثلة تجري في غير^(٩) المطلوب إذ النظر في اعتبار القليل بالكثير في ضرب العقل اعتضد بالقليل في حق الشريك ، وكان^(١٠) ذلك ناشئا من عين^(١١) المطلوب ، والضرب

-
- (١) ت : التخصيص .
(٢) ت : تحقيق .
(٣) ت : مزبلة من : ت .
(٤) د : الأحكام بالوقائع . والمثبت من : ت .
(٥) ت : به .
(٦) ت : نقل .
(٧) ت : عين .
(٨) ساقطة من : ت .
(٩) ت : م ، غير .
(١٠) ت : فكان .
(١١) م ، غير .

مسترسل لا توقف^(١) فيه ؛ فلا أصل إذاً لما ذكر^(٢) هذا الإنسان .

ثم إنما يستقيم ما ذكره ، لو كانت علة الخصم صحيحة دون تقدير المعارضة ، وليست كذلك . ولو صحت لما عارضتها علة أخرى^(٣) تساويها وتوافقها ، في بعض مقتضياتها .

وقد ينشأ من فرض هذه المسألة أصل في الترجيح فليشأمله^(٤) الناظر .

١٣٧٨ - فأما مسلك أبي حنيفة ، فمردود من جهة التناقض المنقول عنه في مذهبه ، وإنما المذهب المطرود مذهب مالك في تعليقه الكفارة بكل فطرٍ هاتكٍ حرمة الصوم من غير مناقضة ، فإذا استنبط ذلك من محل النص وهو الوقاع ، واستنبطنا ، فلا نرى لترجيح ما يستنبطه وجهاً مع جريان ما اعتبره مالك . وإن تعلقنا بالأشباه ، وادّعينا أن الوطء يجب أن يكون على مزية اعتباراً [بالنسك]^(٥) ، فهذا شبه على بعد في معارضة معنى الهتك [وليس من الإنصاف معارضة شبه على هذا النعت بمعنى جارٍ في محل النزاع وإن لم نر تعليل الكفارة ، لم ينتفع بهذا ما لم نبطل معنى الهتك]^(٦) لمالك . وبالجمل : قوله في تعميم الكفارة متجه جداً . والعلم عند الله ،

(١) ت : فلا توقف . (٢) ت : ذكره .

(٣) ت : علة توافقها وتساويها . (٤) ت : فليأمل .

(٥) د : بالتمسك . والمثبت من : ت ، م .

(٦) ساقط من د . وأثبتاه من : ت .

وليس هذا من القول في قواعد الترجيح . ولكن وضع المسألة على

ما وصفناه

مسألة :

متعلقة ببقايا الكلام في هذا الفن

١٣٧٩ - قال قائلون من أصحاب الشافعي رضي الله عنه :
إذا تعارضت علتان وإحدهما أكثر فروعاً بَيَدَ أن الأخرى منطبقة
على الأصل والفرع من غير تأويل ، والكثيرة الفروع تحتاج إلى
تقدير [تأويل]^(١) في بعض مجاريها ، فهذا يغض من جريانها ،
ويقدح في الترجيح بكثرة فروعها .

١٣٨٠ - وبيان ذلك: أننا إذا اعتبرنا^(٢) في القرابة المقتضية للنفقة ،
والعتق^(٣) البغضية . وهذا يجري في الوالدين والمولودين على انطباق ،
واعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه الرحم والمحرمية ، وفروع علقته وإن
كانت مركبة أكثر ، فإنها تتناول الأصول والفروع ، غير أن
الرحم والمحرمية لا يجريان إلا على تأويل بين الذكرين والأنثيين ،
وذلك بأن يقدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى ، وهذا ركيك من الكلام ؛
لا ينساغ مثله لمتشوف إلى تحصيل^(٤) ؛ وذلك أن الرحم لا تأويل

(٢) ت : ما اعتبرنا .

(١) مزيدة من : ت .

(٤) ت : التحصيل .

(٣) ت : والعين البغضية .

فيه ، وكذلك المحرمة ، ولكن لا يظهر التحريم لا^(١) لتقاعد العلة ولكن لعدم المحلّ .

١٣٨١ - وليس^(٢) من الرأي التعويل على مثل هذا بعد ما قدمنا القول في كثرة الفروع وقلتها .

وقد انتهى الغرض في هذا الفن . ونحن نأخذ بعده في رسم مسائل في سائر أغراض المرجحين . إن شاء الله تعالى .

[مسائل]^(*)

[في أغراض المرجحين]

مسألة :

١٣٨٢ - ذهب ذاهبون إلى أن ما تجاذبه أصلا وتعارض في إلحاقه بأحدهما نظر النظار . فمن تمكن من توفير شبهي الأصلين ، كان مسلكه^(٣) مرجحا .

ومثلوا ذلك بالقول في يمين اللجاج والغضب ؛ فإنها بين النذر الذي يوجب الوفاء ، وبين اليمين التي توجب الكفارة . فمن خير

(١) ت : إلا . (٢) ت : فليس .

(٣) ت : مشكله .

(٥) مزيدة من عمل المحقق .

بين الوفاء والكفارة كان^(١) مسلكه مرجحا من جهة توفير^(٢) شبهي الأصلين .

١٣٨٣ - وهذا مزيف عندنا من جهة أنه ترجيح مذهب ، لا ترجيح علة جارية على شرط الصحة ، وقد قدمنا في أول [الكتاب]^(٣) أن المذاهب لا ترجح [و]^(٤) مأخذ مسألة يمين اللجاج من [الآثار عندنا]^(٥) وكل من سلك هذا المسلك ، فهو يزعمه [يوفر]^(٦) شبهين من أصلين على إبعاد في الكلام ، وهو على القرب يقطعه عنهما جميعا ، وهو غافل عما يأتي^(٧) . وبيانه أن مقتضى النذر التزام الوفاء [لا تجوز]^(٨) ، ومقتضى اليمين التزام الكفارة ؛ والتخير مبين للمقتضيين . ووضوح ذلك مغني^(٩) عن بسط القول فيه .

مسألة :

١٣٨٤ - إذا تعارضت علتان ، واختصت إحداهما بالاستناد إلى أصول ، ففي الترجيح بكثرة الأصول خلاف بين أهل الأصول :

-
- (١) ت : فمسلكه .
(٢) ت : توفيره شبه .
(٣) يباح بالأصل . والمثبت من : ت .
(٤) مزيدة من : ت .
(٥) د : من الإيمان . والمثبت من : ت .
(٦) د : توفير . والمثبت من : ت .
(٧) ت : يأتي به .
(٨) د : ونجوزه . والمثبت من : ت .
(٩) ت : مغني .

فذهب بعضهم إلى أن ذلك^(١) يقتضي ترجيحاً من جهة أنها في محل الشواهد ؛ وكثرة الشهادات تغلب على الظن ، وهو المقصود بالترجيح^(٢) ، واستشهد هؤلاء بكثرة الرواة في تعارض الخبرين .

١٣٨٥ - والرأي الحق عندنا يقتضي تفصيلاً . فإن كان المعنى الجامع واحداً ، وكان مستنداً إلى أصول ، فلست أرى الترجيح بكثرة الأصول والحالة هذه ؛ فإن الدلالة على الحكم [هي]^(٣) المعنى ، وإنما يذكر الذاكر الأصل استثناساً به ، وأما^(٤) من الوقوع في متسع الظنون ، مع العلم بأن مسالكها مضبوطة في الشريعة . وهذا يحصل بأصل واحد ، وليس عدد الأصول^(٥) بمثابة عدد الرواة ؛ فإن التعويل في^(٦) الأخبار على الثقة وظهورها^(٧) في الظن ، وهذا يزداد بزيادة عدد الرواة .

ولو استمكن القاييس من جوامع وكل جامع معنى مستقل مستند إلى أصل ، ولم يتمكن الخصم إلا من معنى واحد ، فلا شك أن من كثرت معانيه مع الاستواء في الرتب مقدّم لكثرة الدلالات . وهذا الآن يناظر كثرة الرواة ، .

(١) ت : أنها . (٢) ت : من الترجيح .

(٣) د : من . والثبت من : ت . (٤) ت : وبعدها .

(٥) ت : لأصول . (٦) ت : على .

(٧) ت : على ظهورها .

ولكن إذا عارض معنى^(١) الخصم معنى آخر ، ثم أتى بمعان ، فهذا من باب ترجيح دليل بدليل ، وقد تقدّم القول فيه . وهو متعلق بلفظ [بعدها وضح]^(٢) أن صاحب المعاني يقدم^(٣) مذهبه .

١٣٨٦ - ومما يتصل بهذا الفصل أن الناظر في مسلك الأشباه قد يلقى^(٤) صورة تضاهي كثرة الأصول والترجيح بها واقع ، ومثاله : أن أحمد بن حنبل رحمه الله جوز المسح على العمامة تشبيهاً بالمسح على الخفين ، ومنعه الشافعي رحمه الله تشبيهاً بالوجه واليدين . فإذا ما يمنع^(٥) المسح فيه أكثر ، وهذا يقوى من جهة أن الكلام في قرينة واحدة تشتمل عليها رابطة ، فكثرة الأمثلة فيها تقرب من مآخذ الأشباه ، وليس هذا كأصول متبددة يجمعها معنى واحد . فليفهم الناظر ما يرد عليه .

١٣٨٧ - فإن قيل : إلحاق الرجل بالرأس أخص وأمس من جهة أن التخفيف ينطرق إليها . قيل : هذا باطل ؛ فإن ما ابتنى على التخفيف أشعر^(٦) ابتناؤه عليه باكتفاء الشرع به حتى لا مزيد ، وهذا يعتضد بأمر واقع : وهو تيسير مسح الرأس مع العمامة من غير احتياج

(١) ت : عارض بمعنى الخصم ثم أتى . . .

(٢) مطبوسة في : د . وأثبتناها من : ت . (٣) ت : مقدم .

(٤) ت : تلقاه حمرة . (٥) ت : يمتنع .

(٦) ت : يشعر .

إلى تنميتها^(١) ، بخلاف القدم والخف ، ثم محل^(٢) الأشباه في الرخص البعيدة عن مدارك المعاني الجزئية والكلية ضيق جدا ، والأصل اتباع الأصل .

مسألة :

١٣٨٨ - إذا تعارض قياسان ومع أحدهما ظاهر معرض للتأويل ، فالعلماء على مذاهب .

قال بعضهم : إذا كان الظاهر بحيث يسوغ تأويله بالقياس الذي يعارضه ، فلا^(٣) وقع له ولا ترجيح به ، والقياسان متعارضان .

وقال قائلون : القياس الذي يعترض بالظاهر مرجح .

وقال آخرون : القياسان يتساقطان ، والتعلق بالظاهر .

١٣٨٩ - فأما من أسقط الظاهر ، فمذهبه مردود ؛ وذلك أن تأويل الظاهر إنما ينسأغ إذا اعتضد بقياس غير معارض ، والمسألة مفروضة في تعارض القياسين .

وإذا بطل هذا المذهب ، فالمذهبان الآخران بعده متقاربان ، وحاصلهما^(٤) يثول إلى تقديم المذهب الذي توافق عليه الظاهر والقياس .

(١) ت ، م : تنميتها .

(٢) ت : محال .

(٣) ت : ولا .

(٤) ت : وحاصله .

١٣٩٠ - والعبارة السديدة ترجح ^(١) القياس المعتضد ^(٢) بالظاهر ؛ فإن الظاهر لا يستقل دليلاً مع قياس ^(٣) يصلح لإزالة الظاهر ، فإذا ^(٤) لم يستقل دليلاً ، واعتضد به قياس ، أفاده ^(٥) ترجيحاً وتلويحاً ، ولا مردّ على من أسقط ^(٦) القياسين ، وتمسك ^(٦) بالظاهر . والأمر بعد بطلان المذهب الأول قريب .

مسألة :

١٣٩١ - إذا تعارض قياسان ، واعتضد أحدهما بمذهب صحابي ، فمن يقول : مذهب الصحابي حجة عدّه هذا من انضمام دليل إلى أحد القياسين ، وهذا يقتضي تقديم المذهب الذي تطابق عليه القياس ومذهب الصحابي ، ويقع الكلام في أن هذا هل يسمى ترجيحاً أم لا ؟ وإذا ^(٧) كنا لا نرى التعلّق بمذهب الصحابي ، فلا أثر له في الترجيح ، وقوله كقول بعض علماء ^(٨) التابعين ومن بعدهم .

١٣٩٢ - وإن اعتضد القياس بمذهب صحابي شهد له الشارع بمزية علم في ذلك الفن كقوله عليه السلام : « أفرضكم زيد » ^(٩) ،

-
- (١) ت : ترجيح . (٢) ت : بالقياس بالظاهر .
(٣) ت : مع قيام قياس . (٤) ت : وإذا . (٥) ت : أفاد .
(٦) ت : يسقط - وتمسك . (٧) ت : فإذا . (٨) ت : العلماء .
(٩) هذه أجزاء من حديث أخرجه ابن ماجة في فضائل الصحابة . وهو بصيغة الغائب (أفضاهم) ، وورد بلفظ الخطاب (أفضاكم) رواه الحاكم ، والنسائي والترمذي .

فهذا على المذهب الظاهري يقتضي ترجيحها ، وإن^(١) كنا لا نرى قول الصحابي حجة ؛ وذلك لما في هذا^(٢) التوافق من تغليب الظن ، مع المصير إلى أن مجرد قوله ليس بحجة .

١٣٩٣ - ثم قال الشافعي رضي الله عنه : قول زيد في الفرائض أرجح من قول معاذ . وإن قال : « أعرفكم بالحلال والحرام معاذ » ؛ وذلك أن شهادة الرسول عليه السلام لزيد أخص في الفرائض ، وأدل على اختصاصه بمزية الدرك فيها ، وكذلك مذهبه مع انضمام قياس أرجح من مذهب علي رضي الله عنه ، وإن قال الرسول عليه السلام : « أقضاكم علي » وهذا أوضح وأبين مما قدمناه في معاذ ؛ فإن شهادة الشارع له بمزية النظر^(٣) في القضاء ، تشير إلى التفتن لقطع الشجار ، وفصل الخصومة ، والتهدي إلى تمييز المبطل عن^(٤) المحق ، والشهادة بمزية العلم في الحلال والحرام أوقع في^(٥) مظان الاجتهاد ، والشهادة بمزية^(٦) العلم في الفرائض أخص من الجميع ، فهذه إذا ثلاث مراتب .

١٣٩٤ - فإذا^(٧) لم يكن في الواقعة قياس ، واجتمعت هذه المراتب ، فالقول في تقليد من يقلد يتعلق بكتاب الفتوى ، وبيان المفتي^(٨)

(١) ت : فإن .

(٢) ت : لما فيه .

(٣) ت : البصرة .

(٤) ت : من .

(٥) ت : من .

(٦) ت : في مزية .

(٧) ت : وإذا .

(٨) ت : المعنى والمستفتى ، وفيه .

والمستفتي ، وسنستقصي القول في مذاهب الصحابة .

١٣٩٥ - فإن قيل : إذا اعتضد مذهب^(١) بقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فما الرأي فيه ؟ وقد قال عليه السلام : « اقتدوا بالذَّيْنِ من بعدي أبي بكر وعمر » .

قلنا : هذا أعم عندنا من الشهادة لعليٍّ بمزية العلم في القضاء ، فإننا نجوزُ أن الرسول عليه السلام أشار إلى الاستحاث^(٢) على اتباعهما في الخلافة ، وإبداء الطاعة ؛ فإذا انضم إلى المراتب^(٣) في الشهادة للصحابة رضي الله عنهم مرتبة رابعة فأعلاها^(٤) وأولاها في التعلق أخصها^(٥) ، وتليها الشهادة لمعاذ ، وتليها^(٦) الشهادة لعلي رضي الله عنهم ، ثم يلي ما ذكرناه الشهادة^(٧) لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

١٣٩٦ - ثم قال الشافعي : قول علي في الأقضية ، كقول زيد في الفرائض ، وقول معاذ في التحليل والتحريم إذا لم يتعلق بالفرائض ، كقول زيد في الفرائض .

(١) ت : مذهبان . (٢) ت : استحاثات .

(٣) ت : المراتب الثلاث .

(٤) ت : أعلاها .

(٥) ت : أخصها ، وهي الشهادة بمزيد . وتليها .

(٦) ساقطة من : ت .

(٧) ت : ذكرناه في حديث أبي بكر وعمر

مسألة :

١٣٩٧ - إذا تعارضت علتان وإحدهما مستندة إلى أصل مجمع عليه ، ^(١) (أو إلى نص ^(٢) ، والأخرى ليست ^(٣) كذلك ، فالمستندة إلى الإجماع أو إلى محل النص مرجحة .

وبيان ذلك بالمثال : أن أبا حنيفة رحمه الله إذا أوجب الكفارة في الطعام ، وقاسه على الوقاع ، فعلته مستندة إلى محل الإجماع والنص ، ونحن إذا أبقينا ^(٤) الكفارة واستنبطنا القياس من [بلغ] ^(٥) الحصة ؛ لم يكن مستند [قياسنا] ^(٦) مجمعا عليه ، وهو [أظهر] ^(٧) ما يعنى به في الترجيح . ولكن لا ينتهي القول مع أبي حنيفة إلى الترجيح ؛ فإن ما استنبطه باطل ؛ وإنما يقع ^(٨) الترجيح وراء الاستقلال .

نعم . مصادمة مالك عسرة ^(٩) ؛ [فإنه] لا يناقض ، ولا يوجد معه أصل به مبالة .

١٣٩٨ - ومن هذا القبيل الذي ذكرناه : أن أبا حنيفة إذا استنبط علة في ^(١٠) عتق الأمة تحت العبد ، وعداها إلى ^(١١) الأمة المعتقة تحت

(١) ساقط من : ت . (٢) ت : لم تكن كذلك . (٣) ت : ألفينا .

(٤) مطموسة في : د . وأثبتناها من : ت ، م .

(٥) ت : وهذا من أظهر . (٦) ت : والرجيح يقع وراء استقلال العلة .

(٧) ت : مصادمة مالك غيره . فإنه لا يناقض ولا يجد معه أصلا به مبالة .

(٨) ت : من . (٩) ت : إلى العتق تحت الحر .

الحر ، فعلته إن صحت مستندة إلى محل النص ، فإن وجدنا محلا مجمعا عليه في نفي الخيار ، واستندنا إليه علة في عتق الأمة تحت الحر تفاوتت^(١) العلتان .

١٣٩٩ - وهذا تقدير^(٢) ذكرناه تمثيلا . وإلا فعلة أبي حنيفة باطلة في تلك المسألة . والصحيح عندي قصور العلة رأسا على^(٣) خيار المعتقة تحت العبد كما ذكرنا في (الأساليب) ؛ فليتنبه الناظر^(٤) لهذا الأصل العظيم في الترجيح . وليكن على بال منه .

مسألة :

١٤٠٠ - إذا تقابلت علتان إحداهما ذات وصف واحد والأخرى ذات وصفين فصاعدا ، فذهب بعض الجدليين إلى تقدم^(٥) التي هي ذات وصف واحد ، وعللوا بأمرين :

أحدهما - أن ذات الوصف الواحد تكثر فروعها^(٦) وفوائدها ، والآخر أن الاجتهاد يقل فيه ، وإذا قل الاجتهاد ، قل الخطر .

١٤٠١ - وهذا المسلك باطل عند المحققين ، فأما كثرة الفروع ، فقد سبق القول فيه ، ثم إطلاق هذا القول لا وجه له ؛ فرب علة

(١) ت : تفاوتت .

(٢) ت : تقرير .

(٣) ت : عن .

(٤) ت : المرجح .

(٥) ت : في تقديم .

(٦) ت : فروعه وفوائده .

ذات وصف لا تكثر فروعها ، وربما تكون قاصرة لا تعدو محل النص .
فإن فرض فرض ازدحام علتين على أصل واحد [و] ^(١) لم تكونا
قاصرتين ، فإذا ذاك ذات الوصفين أقل فروعاً ، ويعود الكلام إلى
تعليل ^(٢) حكم بعلتين .

١٤٠٢ - ونحن نقول ، [و] ^(١) قد انتهى الكلام إلى هذا الحد ^(٢) :
من يتمسك بذات الوصفين ، لا يخلو إما أن يقول : لا تستقل
العلة بالوصف الواحد ، فعليه إبانة بطلانها ، ولا يكون هذا الكلام
في محل الترجيح ، وإما أن يقول : تستقل العلة بالوصف الواحد ،
فلا معنى إذا ^(٣) لما يريده . ولا يتعلق هذا بالترجيح .

١٤٠٣ - وهذا نمثله بقولين للشافعي في علة الربا : مذهبه في ^(٤)
الجديد أن العلة الطعم في الأشياء الأربعة ، وضم في القديم التقدير
إلى الطعم . فإن كان يرى في القديم الاختصار على الطعم فاسداً ،
تعين بيان فساد الاختصار ، وإن كان يرى ذلك مسوغاً ، فليس
التقدير وصفاً في العلة قطعاً . ولكن إن ^(٥) ذكره ذاكر فغايبته أن
يكون الكلام في التقدير أظهر منه دونه ، ويكون هذا بمنزلة ^(٦) من

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) ساقطة من : ت .

(٤) ت : إلى القول في تعليل .

(٥) ت : لا يريده إذاً .

(٦) ت : إذا ذكر .

يتخذ^(١) صورة من صور الخلاف ، ويرى الكلام فيها أقرب .
فالقول^(٢) بالتقديرين جميعا خارج عن محل الترجيح ، وإنما
أجربنا هذا مثالا ، وإلا فلا ريب في أن الشافعي رأى في القديم
الاقتصار على الطعم فاسدا .

١٤٠٤ - وأما ما ذكره من تقديم ذات الوصف من [قلسة]^(٣)
الاجتهاد ، فقول ركيك ، فإن [النظر]^(٤) في الأدلة وترجيح بعضها
على بعض لا يتلقى من جهة^(٥) الخطر واستشعار الخوف ، والذي
يحقق ذلك^(٦) أن صاحب العلة ذات الوصف الواحد إن لم ينظر في
ذات الوصفين ، فاجتهاده قاصر ، وهو على رتبة المقلدين ،
والمقتصرين^(٧) على طريق^(٨) من الاجتهاد .

وإن نظر في ذات الوصفين ولم ير التعلق بها^(٩) ، فقد كثر اجتهاده
وتعرض للغرر ، ولكن أدى اجتهاده إلى النفي ، فإن^(١٠) رأى ذات
الوصف صحيحة ، فذات^(١١) الوصفين عنده عديمة التأثير في أحد
وصفيها .

(١) ت : يتخير . (٢) ت : والقول في التقديرين .

(٣) مطموسة من : د . وأثبتناها من : ت .

(٤) د : الخطر . والمثبت من : ت . (٥) ت : خيفة .

(٦) ت : هذا . (٧) ت : أو المقتصرين . (٨) ت : طرف .

(٩) ت : بهما . (١٠) ت : وإن . (١١) ت : وذات .

وكل ذلك يفسد^(١) نهاية الاجتهاد ، فسقط الركون إلى قلة الاجتهاد واستشعار الخوف ، وتبين أن اقتحام الخطر حم على كل^(٢) مجتهد .

مسألة :

١٤٠٥ - إذا تضمنت إحدى العلتين نفياً والأخرى^(٣) إثباتاً ، فقد صار^(٤) بعض الناس إلى تقديم العلة المثبتة . وهذا قول من لا يثبت فيما يأتي به ؛ فإن الترجيح لا ينشأ من النفي والإثبات ، فربما يكون الإثبات أغلب في مسالك الظنون ، وربما يكون الأمر على^(٥) الظن في^(٦) العكس ، فليتبع المتبع طريق التغليب على الظن ، مع الانحصار في مسالك الشريعة غير معرج على نفي ، أو^(٧) إثبات .

١٤٠٦ - ويتصل بهذه المسألة أن إحدى العلتين إذا انطبقت على أصل مستقر في الشرع ، وتضمنت الأخرى النفل^(٨) عنه ، فهذا مقام النظر ؛ فقد^(٩) قال قائلون : النافلة أولى لاشتغالها على الزيادة ، واستشهدوا بخبرين أحدهما يثبت قول^(١٠) الشارع ، والآخر ينفيه ، فالثبت أولى لاختصاصه بمزية درك^(١١) يقدر زهول النافي عنه .

(١) ت : بعد . وفي م : يعضد .

(٢) ت : وتضمنت الأخرى .

(٣) ت : ساقط من : ت .

(٤) ت : فثبات .

(٥) ت : وقد .

(٦) ت : وقولاً للشارع .

(٧) ت : ودرك .

١٤٠٧ - وهذا قد فصلناه في ترجيح الأخبار ، ولكن لو سلمناه الآن ، فليس مما ^(١) نحن فيه بسبيل ، من جهة أن مأخذ الأخبار يستند إلى بصيرة الناقل ومرتبته ^(٢) في الدرك ، وقد يختص المثبت بها ، والعلل لا تؤخذ من هذا المأخذ ^(٣) ، ولكن مسالكها معلومة ^(٤) مسبورة ؛ فلتعرض ، ولينظر الناظر فيها ، ثم ليقع الترجيح [بحسبها ؛] ^(٥) نعم ، الوجه تقديم العلة المنطبقة على الأصل المستقر ؛ فإنه في حكم الشهادة المؤكدة للعلّة ، والنافلة تحتاج إلى مزيد وضوح يصادم قرار الأصل الذي يناقضها . وإذا كان كذلك ، فالترجيح بمطابقة الأصل ^(٦) المستقر أولى .

ونقول بحسب ^(٧) ذلك : إذا تقابلت علتان في ^(٨) الحكم بالخطر والتحليل ، [فالتحليل في] ^(٩) أصل الخطر علتاه أغلب ، فالمرجح ^(١٠) العلة الحاضرة ، إلا أن تختص المحللة بمزية ظاهرة .

فهذا سر القول في هذا الفصل .

-
- (١) ت : ما نحن فيه منه .
(٢) هذه المأخذ .
(٣) ت : مسالكها مشهورة معلومة .
(٤) ساقطة من : ت .
(٥) د : يحنسها . والمثبت من : ت .
(٦) ت : ونحن نقول بحسب هذا .
(٧) ت : في الخطر والتحليل .
(٨) زيادة من : ت .
(٩) ت : فالمرجحة .
(١٠)

مسألة :

١٤٠٨ - إذا تقابلت علتان إحداهما حكم والأخرى أمر ثابت محسوس ، فلا يقع بينهما ترجيح .

وذهب بعض الجدليين إلى أن المحسوس مرجح^(١) من جهة أن ثبوته معلوم قطعاً .

وهذا الفن ساقط عندنا ؛ فإن الحكم ثابت قطعاً^(٢) ، وإن لم يكن ثبوته مقطوعاً به ، والقول فيه يتعلق بما مهدناه في^(٣) استناد إحدى العلتين إلى مقطوع به وتردد الأخرى . فأما إذا كان الحكم مجعماً عليه ، فلا وجه لما قاله هؤلاء .

مسألة :

١٤٠٩ - إذا كانت إحدى العلتين نعم الأحوال كعلة الشافعي في منع بيع الكلب ؛ فإنه اعتبر النجاسة ، وكانت العلة الأخرى تختص ببعض الأحوال ، كالانتفاع الذي تمسك به أبو حنيفة في جواز البيع ، وهذا لا يجري في الجرو .

فقد قال قائلون : [تقدم]^(٤) العلة التي نعم الأحوال ، وهذا

(٢) ت : قطعاً أيضاً .

(١) ت : يرجح .

(٤) د : يعلم . والثبت من : ت .

(٣) ت : من .

عندنا عري عن التحصيل ؛ فإن الجرو من جنس ما ينتفع به ، فلا ينتصب من مثل هذا ^(١) شيء له وقع في مأخذ الأدلة .

١٤١٠ - ورأينا في مسألة الكلب أن التعلق بالنجاسة شبه لا يتأتى الوفاء بتقديرها ^(٢) معنى فقهيًا ، ولكنه شبه مطرد ، وقول أبي حنيفة في الانتفاع معنى فقهي ، ولكنه منتقض ، والشبه المطرد مقدم على المخيل المنتقض .

فهذا وجه الكلام .

١٤١١ - والأمر المتبع في ترجيح الأقيسة ما مهدناه قبل الخوض في رسم المسائل ، ولكننا استوعبنا بهذه المسائل ما خاض فيه الخائضون وأوفينا ^(٣) على الاستيعاب ، وإن ^(٤) تركنا شيئًا لم نتعرض له ، فقد مهدنا ما يرشد إلى [قواعد] ^(٥) القول فيه ، والله المستعان

(١) ت : هذا الكلام .

(٢) ت : بتقريرها .

(٣) ت : أو أوفينا .

(٤) ت : فإن .

(٥) مخطوطة في : دليل المبتدئ من : ت .

[بساب] النسخ

١٤١٢ - النسخ في وضع اللغة معناه الرفع ، ومنه قولهم :
نسخت الشمس الظل ، ونسخت الريح آثار القوم .

ومعناه في التواضع بين الأصوليين وحملة الشريعة مختلف فيه ،
فأقرب عبارة منقولة عن الفقهاء : أن النسخ هو اللفظ الدال على
على انتهاء أمد الحكم الشرعي مع التأخير^(١) عن مورده .

وقال القاضي أبو الطيب : الدال على انتهاء أمد العبادة . وهذا
مزيف من جهة أن النسخ لا يختص بالعبادات ، والحدود تُعنى
للجمع والاحتواء .

ولم يقيد كثير من الفقهاء الكلام بالتأخير^(١) وهذا يرد عليه
الألفاظ المتضمنة^(٢) للتأقيت على الاتساق والاتصال كقوله تعالى :
(ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٣) ؛ فهذه الألفاظ ليست نسخا ، وفيها
بيان انتهاء الآماد ، وليس ما ذكرناه مذهبا . ولكن أتى قوم^(٤) من
اختلال العبارة^(٥) وقلة تصوره عما يرد عليها .

١٤١٣ - والمذهب الذي يعزى إلى الفقهاء ما ذكرناه عاما للأحكام
مفيدا بشرط التأخير^(١) ، وحقيقته ترجع إلى أن النسخ في حكم البيان

(١) ت : التأخر . (٢) ت : المنتظمة .

(٣) سورة البقرة : ١٨٧ . (٤) ت : أقوام .

(٥) ت : عبارات . (٦) ت : التأخر .

لمعنى^(١) اللفظ ، والمكلفون قبل وروده [لا يقطعون بتناول]^(٢) اللفظ الأول جميع الأزمان على التنصيص ، وإنما يتناولها ظاهراً معرضاً للتأويل . فالنسخ عندهم^(٣) تخصيص اللفظ بالزمان^(٤) ، كما أن ما يسمى تخصيصاً هو إزالة ظاهر العموم في المسميات .

١٤١٤ - وقد صرح الأستاذ أبو إسحاق : بأن النسخ تخصيص الزمان .

١٤١٥ - وقالت المعتزلة : النسخ هو اللفظ الدال على أن الحكم الذي دل عليه اللفظ الأول^(٥) زائل في المستقبل على وجه ، لولاه ثبت مع التراخي . ومذهبهم قريب من مذهب الفقهاء .

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب : النسخ رفع الحكم بعد ثبوته . وهو لا يحتاج إلى التقييد بالتأخير^(٦) ؛ فإن اللفظ الذي ينتظم لقصد^(٧) التأقيت ليس فيه رفع حكم بعد ثبوته في قصد الشارع . ومعتمد القاضي أن الحكم يثبت على التحقيق مؤبداً ، ثم يزول بعد ثبوته .

١٤١٦ - ونحن نذكر لباب كلام القاضي في اتباع من يخالفه ، ثم نذكر بعد نجاز تفاوضهم^(٨) ما هو الحق عندنا .

-
- | | |
|---------------------|---|
| (١) ت : بمعنى . | (٢) مخرومة من : د . وياض في م . والثبت من : ت . |
| (٣) ت : إذا عندهم . | (٤) ت : في الزمان . |
| (٥) ت : السابق . | (٦) ت : التأخر . |
| (٧) ت : كقصد . | (٨) ت : تعارضهم . |

قال القاضي رحمه الله : إذا كان النسخ في حكم البيان لمعنى اللفظ ، فلا فرق بينه وبين التخصيص ، وإزالة ظاهر اللفظ^(١) .

وهذا في التحقيق إنكار للنسخ وموافقة لجاحديه من اليهود وغلاة الروافض ، ويلزم منه تجويز^(٢) النسخ بما يجوز^(٣) به التخصيص حتى لا يمتنع نسخ نصوص القرآن ، والأخبار المتواترة ، بالخبر الذي ينقله الآحاد ، وبالقياس^(٤) على رأي من يرى التخصيص به .

١٤١٧ - وهذا الذي ذكره القاضي [عندنا]^(٥) تشغيب غير مستند إلى مأخذ من^(٦) القطع ، فأما نسبته القوم إلى موافقة من ينكر النسخ ، فمردود من جهة أن منكره لا يرون تخصيص الألفاظ في الزمان ، وما ذكره من إلزامهم تجويز النسخ بما يجوز التخصيص به كلام غير سديد ؛ فإن المعتمد في التخصيص ما ظهر من سيرة الصحابة رضي الله عنهم ، فلولا إزالته الظواهر لما أزلناها ، وقد رأيناهم لا يرون النسخ بما يرون التخصيص به ، فلا وقع إذا^(٧) لهذا الكلام . وإن تعلق متعلق باقتضاء النسخ الرفع في اللغة ، كان ذلك ركيكا من الكلام ؛ فإن مثل هذا الأصل العظيم لا يتلقى من اشتقاق اللغة

(١) ت : ظواهر الألفاظ .

(٢) ت : وهو توسيع .

(٣) ت : بما يسوغ التخصيص به .

(٤) ت : أو القياس .

(٥) محرومة من : د . والمثبت من : ت .

(٦) ت : في .

(٧) ساقطة من : ت .

مع اتساعها لتطرق التاويلات إليها .

١٤١٨ - ثم إذا وضع ما ذكرناه ، فإننا نفتتح بعده سؤالا موجها على القاضي ينكشف به وجه الحق ، فنقول :

إذا أثبت الله تعالى حكما على المكلفين ، فمعناه تعلق قوله الأزلي به في حق المكلفين . فإذا علم [الله] ^(١) أنه سيرد عليهم ما يسميه العلماء نسخا ، فخبره الأزلي يتعلق ^(٢) بتقديره وتحقيقه ، ويستحيل أن يتعلق خبره بشيئوته على الأبد وارتفاعه ، على [الجمع] ^(٣) ؛ فإن ذلك لو قدر لكان [تناقضا] ^(٤) ، فلا معنى إذا لحقيقة الرفع بعد الثبوت . وهذا ما لا جواب عنه ، ويتصل به أن اللفظ الأول الوارد على للمكلفين إذا ^(٥) اقتضى تأبيداً ، فهو متضمن ^(٦) بشرط ألا يرد ما ينفي التأبيد ، وكان التقدير فيه أن المكلفين متعبدون بالحكم الأول أبداً ، بشرط ألا يرد عليهم ما ينافيه ، وهذا الشرط وإن لم يكن مصرحا به ، فهو ثابت قطعاً .

١٤١٩ - ولا يسوغ فهم الناسخ والمنسوخ مع تنزيه كلام الله تعالى عن التناقض ، واعتقاد استحالة البداء عليه إلا على هذا الوجه ؛

(١) زائدة من : ت .

(٢) ت : متعلق . (٣) د : الجميع . والثبت من : ت .

(٤) غرومة من : د . ويأض في : م . وأثبتاها من : ت .

(٥) ت : إن . (٦) ت : مضمن .

فإذا الحكم الذي يرد النسخ عليه في علم الله تعالى^(١) غير مؤبد ، ولا لبس على الله تعالى ، وإنما حسب المتعبدون أمراً بأن^(٢) خلاف ما حسبه ولو تحققوا ، لكانوا في استمرار الحكم الأول مجوزين للتقدير الذي ذكرناه ، فلا يكونون [إذا]^(٣) قاطعين بالتأبيد في الحكم مع تجويزهم ورود ما ينافيه ، وعلمهم بأنه لا تبديل لقول الله عز وجل وموجب علمه ؛ فيرجع والحالة هذه النسخ إلى انعدام شرط دوام الحكم الأول ، والنسخ إظهار لذلك بعد أن كان مستورا^(٤) عن المخاطبين ، ويرجع التقدير في الحكم الأول إلى أن الحكم ثابت بشرط ألا ينسخ ، فإذا ظهر النسخ ، لم يكن مقتضاه رفع ما تحقق ثبوته ، ولكن كان إبداء [لانتفاء شرط]^(٥) الاستمرار .

والعبارة عن هذا المقصود أن النسخ : هو اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول .

١٤٢٠ - فإن قيل : لا فرق بين هذا^(١) الاختيار وبين مذاهب الفقهاء .

قلنا : لا فرق بين هذا وبين مذاهبهم ، في أن الحكم الثابت في

(١) ت : في حكم الله تعالى وقوله .

(٢) ت : ثم بأن . (٣) مزيدة من : ت .

(٤) ت : مسترا . (٥) د : الانتفاء بشرط . والمثبت من : ت .

(٦) ساقطة من : ت .

علم الله وقوله تعالى لا يزول لما قدمناه ، ولكن في كلام الفقهاء ما يدل على أن اللفظ الدال على الحكم الأول ظاهر في الأزمان ، معرض للتأويل تعرض الألفاظ العامة للتخصيص ، وهذا فيه إيهام لاجابة إليه ؛ فإن اللفظ العام في وضعه ليس نصا في استغراق المسميات ، وليس كذلك موجب اللفظ في تأييد الحكم ؛ فإننا نجوز ورود النص في استغراق الزمان مطلقاً مع ورود الناسخ بعده ، وليس ذلك من جهة تأويل اللفظ في وضعه ، وإنما هو من جهة [تقدير] ^(١) شرط مسكوت عنه ، وهو متضمن كل أمر يجوز تقدير نسخه .

١٤٢١ - فإن قيل : لو قال الشارع : هذا الحكم مؤبد عليكم لا ينسخه شيء ، فهل يجوز تقدير النسخ فيه ^(٢) ، والحالة هذه ؟ قلنا : إذا ثبت هذا المعنى نصا ، لم يجوز ورود ^(٣) النسخ عليه ^(٤) ؛ فإن [في] ^(١) تقدير [ورود] ^(١) النسخ عليه ^(٢) تجويز الخلف ؛ ولهذا ^(٤) اعتقدنا تأييد ^(٥) شريعتنا .

ولا يكاد يبقى خلاف معنوي مع الفقهاء ، وما ذكرناه وإن كان

(٢) ساقطة من : ت .

(٤) ت : وبهذا .

(١) مزيدة من : ت .

(٣) ساقط من : ت .

(٥) ت : تأييد .

تنبيهها لما لم [ينته] ^(١) إليه [بحث] ^(٢) الفقهاء ، [و] ^(٣) إشارة إلى تهذيب لفظ ، في التعرض لإظهار الشرط [المقدّر] ^(٤) الذي لا بد منه ، فإذا رجع إلى أن الثابت في علم الله تعالى لا ينسخ التفتت ^(٥) المذاهب إلى الوفاق ، فإن وافق القاضي ما ذكرناه ، فلا خلاف ، وإن أصر على أن النسخ يتضمن رفعا ، لم يكن لمذهبه وجه .

١٤٢٢ - والنسخ ^(٦) فيما اخترناه مثل ^(٧) ما نصفه ، فنقول : إذا توجه الأمر الجازم على معين ، فهو مشروط بأن يبقى إمكانه ، فإذا ^(٨) اخترم ، تبين أنه لم يكن مأمورا ، فإن توجه الأمر مشروط بالإمكان ، والأمر وإن كان مطلقا ، فالإمكان مشروط [فيه] ^(٩) وإن لم يجز ^(١٠) ذكره تصريحاً .

وقد ذكرنا في ذلك قولاً بليغاً ^(١١) في كتاب الأوامر ^(١٢) ونقلنا في ذلك ^(١٣) لجاج القاضي ، وطريق تتبعه بالنقض مع بناء الأمر

(١) د : ينتبه . والمثبت من : ت .

(٢) مطبوعة في : د . والمثبت من : ت . وفي م : تمثيل .

(٣) مزيدة من : ت . (٤) د : المقدّم والمثبت من : ت .

(٥) ت : التفتت . (٦) ت : والنص .

(٧) ممثل بما نصفه . (٨) ت : وإذا .

(٩) مزيدة من : ت . (١٠) ت : يجز .

(١١) ت : بالغا . (١٢) انظر فقرة : ١٩٠ .

(١٣) ت : فيه .

على [امتناع] ^(١) تكليف ما لا يطاق .

مسألة (٢) :

١٤٢٣ - منعت اليهود النسخ ، وتابعهم على منعه غلاة الروافض من التناسخية وغيرهم ، واقتراق نفاته فرقتين :

فذهب أكثرهم إلى أن النسخ ممنوعٌ عقلاً ؛ فنقول لهؤلاء : إن زعمتم أن وقوعه مستحيل وأن [امتناعه من] ^(٢) جهة استحالة وقوعه ، فقد جحدتم البديهة ؛ فإننا نعلم ^(٣) على اضطرار أن ذلك ممكن الوقوع .

١٤٢٤ - وإن جحدتم ذلك من جهة أن المأمور به الأول مستحسن ، فلو ^(٤) فرض النهي عنه ، لتضمن [ذلك] ^(٥) كونه مستقبها ، وفي ذلك خروجه عن حقيقته الأولى ، فقد ^(٦) قدمنا في أول الكتاب ^(٧) أن الاستحسان والاستقباح لا يرجعان إلى حقائق الأفعال وصفات ذواتها . ثم القول في النسخ غير مفروض فيما يزعم المخالفون أنه حسن لعينه ، أو قبيح لعينه ، وإنما تفرض مسائل النسخ في التفاصيل

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ساقطة من : ت .

(٣) غرومة من : د . وأثبتناها من : ت .

(٤) ت : فإننا على اضطرار نعلم .

(٥) مزيدة من : ت .

(٥) ت : ولو .

(٦) انظر الفقرات : ٩-١٢ .

(٧) ت : وقد .

التي تتفق أرباب العقول على أن مداركها ^(١) الشرع لا غير .

١٤٢٥ - وإن زعموا أن النسخ ممتنع من جهة إفضائه إلى البداء ،
والقديم سبحانه وتعالى متعالٍ عنه ، فلا حقيقة لهذا ؛ فإن البداء
إن أريد به تبين ما لم يكن متبيناً ^(٢) في علمه ، فليس هذا من
شرط النسخ ، فإن الرب تعالى كان عالماً في أزله ^(٣) تفاصيل ما يقع
فيما لا يزال ، ولئن كان يلزم من تجدد الأحكام البداء ، لزم من
تجدد الحوادث إماتة وإحياء ، وإعاشة [وإرداء] ^(٤) ما ادعاه هؤلاء . وليس
الأمر كذلك .

١٤٢٦ - فإن ^(٥) ردوا الامتناع إلى ما يتعلق باستصلاح العباد
واستفسادهم ، فهذا غير مرضي عندنا في حكم الله تعالى ، ثم لا يمتنع
في غيبه أن يكون الاستصلاح في تبديل الأحكام ، كلما فتر قوم
في امتثال ^(٦) الأحكام أرسل الله تعالى إليهم مبتعناً ^(٧) جديداً بحكم
جديد ، فلا وجه لادعاء الاستحالة من طريق العقل .

١٤٢٧ - وزعم ^(٨) زاعمون أن النسخ ممتنع من جهة السمع ،

(١) ت : مداركها .

(٢) ت : آزاله بتفاصيل .

(٣) غير واضحة في النسخين ولعل هذه القراءة هي الصواب .

(٤) ت : وإن .

(٥) ت : من أمثال .

(٦) ت : مبتعث جديد .

(٧) ت : وقد زعم .

وادعي طوائف من اليهود أن موسى عليه السلام أنبأهم^(١) أن شريعته مؤبدة إلى قيام الساعة ، وزعم هؤلاء أن طريق معرفة^(٢) ذلك من دينهم كطريق معرفتنا^(٣) بذلك من ديننا .

١٤٢٨ - وهذا باطل من وجهين :

أحدهما - أن الأمر لو كان كذلك ، لما قامت^(٤) معجزة عيسى عليه السلام ، ومعجزة^(٥) محمد ، ﷺ ، بعده على نسخ^(٦) ملة موسى . فإن أنكروا قيام المعجزة ردّ الكلام معهم إلى أصل النبوات ، وكان سبيل إنكارهم معجزة^(٧) من بعد موسى ، كسبيل إنكار من يجحد معجزة موسى .

١٤٢٩ - والوجه الثاني - أن ما ادعوه من دينهم ، لو كان صريحا^(٨) ، لأظهروه ، وباحوا به من^(٩) عصر نبينا عليه السلام ؛ ولاتخذوا ذلك أقوى عصمهم ؛ ولو فعلوا ذلك لنقله^(١٠) الناقلون متواترا ؛ لأن الأمر الخطير لا يخفى وقوعه ، وتتوفر الدواعي على نقله . فقد ثبت جواز النسخ عقلا وشرعا^(١١) .

- | | |
|-----------------------|---------------------------------|
| (١) ت : أنبا أباهم . | (٢) ت : معرفتهم بذلك . |
| (٣) ت : معرفتنا ذلك . | (٤) ت : قام . |
| (٥) ت : ثم معجزة . | (٦) ت : حكم نسخ . |
| (٧) ت : لمجرات . | (٨) ت : تصحيحا ولعلها : صحيحا . |
| (٩) ت : في . | (١٠) ت : هذا لتناقله متواترا . |
| | (١١) ت : وسما . |

١٤٣٠ - ولو أردنا أن نبتديّ الدليل على جوازه ، فأقرب مسلك فيه التمسك بمعجزة عيسى بعد موسى عليهما السلام ، ثم التمسك^(١) بالإجماع في تحريم الخمر بعد ثبوت تحليلها في صدر الشرع^(٢) ، وهذا على من ينكر النسخ من أهل^(٣) الملة ممن ينتمي إلى المسلمين ، ثم نقول لهؤلاء : لا شك في مخالفة^(٤) دين نبينا^(٥) محمد ﷺ ، دين موسى وعيسى عليهما السلام في معظم قواعد الشريعة ، فكيف السبيل إلى تصديق الأنبياء مع إنكار النسخ ؟ وهذا فيه أكمل مفتح .

مسألة :

مترجمة بالنسخ قبل الفعل

١٤٣١ - وهذه الترجمة فيها خلل من جهة أن كل نسخ واقع ، فهو متعلق بما كان يقدر وقوعه في المستقبل ، فإن النسخ لا ينعطف على مقدم سابق .

والغرض من هذه^(٦) المسألة أنه إذا فرض ورود أمر^(٧) بشيء ، فهل يجوز أن ينسخ^(٨) قبل أن يمضي من وقت اتصال الأمر به

(١) يتمسك .

(٢) ت : الشريعة .

(٣) ت : ممن ينتمي إلى الملة .

(٤) ساقط من : ت .

(٥) ساقطة من : ت .

(٦) ت : الأمر .

(٧) ت : تقدير نسخه .

(٨) ساقطة من : ت .

زمن يتسع^(١) لفعل المأمور به ؟

١٤٣٢ - فالذي ذهب إليه أهل الحق جواز ذلك ، وأطبقت المعتزلة على منعه ، وساعدهم على ذلك طوائف من الفقهاء .

١٤٣٣ - والدليل^(٢) على تجويزه كالدليل على تجويز أصل النسخ ؛ فالوجه ردّ الكلام إلى التقاسيم السابقة في مسالك العقول التي ينلقى منها الجواز والاستحالة .

١٤٣٤ - فإذا قالوا : النسخ يرجع إلى بيان مدة التكليف ، وليس رافعا^(٣) لما ثبت في حكم الله تعالى ،^(٤) ولو جوزنا النسخ في صورة الخلاف ، لكان ذلك رافعا للحكم لا محالة .

قلنا : ما ذكرناه من اختيارنا يجيب عن هذا^(٥) . فإننا نقول : النسخ راجع إلى إظهار انتفاء لشرط^(٦) بقاء الحكم ؛ فإن الحكم الموجه مشروط بالأينسخ ، فإذا ثبت النسخ قبل انقضاء زمان يسع الفعل ، بَانَ أنه^(٧) لا حكم أصلا . وهو من طريق التمثيل كزوال إمكان المكلف قبل استتمام^(٨) الفعل .

(١) ت : يسع الفعل المأمور به .

(٢) ت : فالدليل .

(٣) ت : رافعا .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ت .

(٥) ت : الشرط .

(٦) ت : أن لا حكم .

(٧) ت : استقامة .

١٤٣٥ - وإذا رَدَّ المعتزلة الكلام إلى استصلاح العباد ، لم يخف
 خلافنا لهم في أصل ذلك ، ثم لا يبعد في مجاري أحكام الغيب أن
 يكون الاستصلاح في أن يخاطبوا^(١) ويقبلوا ، ثم يرفع عنهم
 التكليف حتى يؤجروا على صدق نياتهم ، ويوفوا ما لا يستقلون به
 في علم الله تعالى .

١٤٣٦ - ثم استدل أصحابنا في تجويز النسخ قبل الفعل بما جرى
 في قصة الخليل عليه السلام وابنه الذبيح إسحاق أو إسماعيل^(٢)
 عليهم السلام . ووجه التمسك أن الأمر بالذبح نسخ قبل وقوعه ،
 ١٤٣٧ - فإن زعم المخالف أن المأمور به كان^(٣) شدا وربطاً وتلاً
 للجبين ، كان ذلك باطلاً من وجهين :

أحدهما - أن الخليل عليه السلام اعتقد وجوب الذبح ، [ولو لم
 يكن]^(٤) الأمر كذلك ، لما كان في هذا بلاء عظيماً كما أشعر به
 القرآن العظيم ، وهذا مقطوع به ، ويستحيل أن يكون معتقد
 النبي^(٥) عليه السلام في الذي خوطب به خطأ .

ثم الفداء دليل على ارتفاع الذبح بعد وقوع الأمر [به]^(٦) ،

(٢) ت : وإسماعيل .

(١) ت : أن لا يخاطبوا .

(٤) محرومة من : د . وأثبتناها من : ت .

(٣) ساقطة من : ت .

(٦) مزيدة من : ت .

(٥) ت : معتقد النبي .

وقيام الفداء مقام ما كان مأمورا به من الذبح .

١٤٣٨ - فإن [تعلقوا] ^(١) بقوله سبحانه (قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) ^(٢)
قيل لهم : لم يقل قد حققت [أو أ] ^(٣) وقعت ما أمرت به ، بل قال :
صدقت . وليس من شرط التصديق إيقاع ما يتعلق ^(٤) التصديق به .

١٤٣٩ - وقال بعض المخالفين : وقع الذبح ، وجرت المديّة ،
وكانت تقطع ويلتحم ما انقطع .

وهذا بهت عظيم ؛ إذ لو كان كذلك ، لكان هذا أحق منقول ،
وأظهر معجزة تتوفر ^(٥) الدواعي على نقلها . ونص القرآن مع ما فيه
من القيود والقرائن أصدق شاهد في ذلك ؛ فإنه قال : (فَلَمَّا أَسْلَمَا
وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ) ^(٦) . ولو كان ذبح لما وقع الاختصار على
ذكر التل للجبين دون وقوع المأمور به ، ثم ذكر الفداء بعد هذا
مشعر بأن الذبح المأمور به لم يقع ، وأن الفداء قائم ^(٧) مقامه .
وهذا ^(٨) منتهى المثال في ذلك .

(١) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت . (٢) سورة الصافات : ١٠٥ .

(٣) مطموسة في : د . والمثبت من : ت ، م . (٤) ت : يقع .

(٥) ت : وتتوفر . (٦) سورة الصافات : ١٠٣ .

(٧) ت : قام . (٨) ت : فهذا .

مسألة :

١٤٤٠ - قطع الشافعي جوابه بأن الكتاب لا ينسخ بالسنة ، وتردد قوله في نسخ السنة بالكتاب .

والذي اختاره المتكلمون - وهو الحق المبين - أن نسخ الكتاب بالسنة غير ممتنع . والمسألة دائرة على حرف واحد ، وهو أن الرسول لا يقول من تلقاء نفسه أمراً ، وإنما يُبَلِّغُ ما يؤمر به كيف فرض الأمر ، ولا امتناع بأن^(١) يخبر الرسول الأمة مُبَلِّغاً بأن حكم آية يذكرها قد رفع عنكم ، ويرجع حاصل القول في المسألة إلى أن النسخ لا يقع إلا بأمر الله تعالى ، ولا ناسخ إلا الله . والأمر - كيف فرض جهات تبليغه - لله تعالى . فهذا القدر فيه مقنع^(٢) .

(١) ت : في أن .

(٢) مع إعجابنا ببراعة إمام الحرمين ، ومهارته في ردّه على الشافعي رضي الله عنهما . إلا أن الواقع قد أثبت صحة رأي الشافعي ، فقد انتهى عصر التشريع ونزول الوحي ، وكلت الشريعة ، ولم نجد آية نسخها سنة .

وقد أثبت ذلك العالم الثبت أستاذنا الأستاذ الدكتور مصطفى زيد . جاء في كتابه ما نصه : « من هذه الوقائع الثابتة للنسخ في القرآن نستطيع أن نستخلص حقيقة هامة هي أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن مثله ، كما هو مذهب الإمامين الشافعي وأحمد ، ولم نجد واقعة واحدة فيما أثبتنا من وقائع نسخ القرآن كان الناسخ فيها سنة ، فالسنة لا تنسخ القرآن ، ومن هنا نرى أن الخلاف الذي قام حول جوازه خلاف نظري ، يحسم الواقع الحكم عليه ، إذ يرفضه بمجملته وتفصيله . وهذا فيما نرى هو الحق الذي لا ينبغي الخلاف فيه ، فإن البحث في تاريخ القرآن ، وما يشترط فيه - يجب ♦

١٤٤١ - فإن زعم الفقيه أن القرآن معجزة بخلاف السنة ،
فليس المنسوخ نفس القرآن ، وإنما المنسوخ حكمه ، ولا إعجاز^(١)
في الحكم [و] ^(٢) هذا عري عن التحصيل .

١٤٤٢ - وإن تعلقوا بقوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا
نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ^(٣) ، فهذا خبر من الله تعالى ، وليس فيه
ما يتضمن استحالة الوقوع ، وفيها الخلاف ، ثم لا يمتنع تأويل
الظواهر ، ولا وقع لها في القطعيات .

١٤٤٣ - ثم لا محمل لقول القائل : لا تُنسخ السنة بالقرآن ؛
فيقال ^(٤) لمن انتحل هذا المذهب : نزول القرآن بخلاف السنة ممتنع ،
أم لا ؟ فإن منعه كان منكراً من القول ، وإن جوزه ، وزعم أن
الرسول يسنّ عند نزوله سنة بخلاف^(٥) السنة الأولى ؛ فيقع نسخ
السنة بالسنة - فهذا من الهزء واللعب^(٦) والتلاعب بالحقائق ،
وكيف يقدر وقوف النسخ ، وقد ورد القرآن .

♦ أن يستمد من وقائع النسخ في القرآن ؛ ما دام الهدف من هذا البحث هو تبين ما وقع
وفرغ من أمره لا وضع قانون لنسخ القرآن « (انظر النسخ في القرآن الكريم للدكتور
مصطفى زيد فقرة ١٢٦٤ - ١٢٦٦) .

- (١) ت : والإعجاز . (٢) مخرومة من : د . وأثبتناها من : ت .
(٣) سورة البقرة : ١٠٦ . (٤) ت : ويقال .
(٥) ت : تخالف . (٦) ت : والعبث .

وبالجملة ، إلى الله مصير الأمور ، ومنه النسخ والإثبات . والرسول عليه السلام مبلغ في البين . وهذا القدر كاف .

مسألة :

مشهورة بالزيادة على النص

١٤٤٤ - ومدارها على تحقيق تصويرها : فإذا ورد نص في شيء [واقضى] ^(١) وروده الاقتصار على المنصوص عليه ، والحكم بالإجزاء ^(٢) فكان ذلك مقطوعا ^(٣) تلقيا من اللفظ والفحوى ، ولو فرضنا زيادة مشروطة ، لتضمن ثبوتها نسخ الإجزاء في المقدار الأول لا محالة ، ولا [يسوغ] ^(٤) تقدير الخلاف في ذلك .

١٤٤٥ - وإن اقتضى ما ورد به ^(٥) أولا الإجزاء وجواز الاقتصار اقتضاء ظاهرا ، وكان يتطرق التأويل إليه في منع الإجزاء ، فلو فرضت زيادة ، كانت في معنى إزالة الظاهر الأول ، ولم يتضمن نسخا اعتبارا بكل ظاهر يزال ^(٦) بحكم التأويل .

وهذا مما لا أرى فيه للخلاف مساعا .

-
- | | |
|---------------------------------|-------------------------------|
| (١) د : واقصر . والثبت من : ت . | (٢) ت : بالإجزاء فيه . |
| (٣) ت : مقطوعا به . | (٤) د : تسع . والثبت من : ت . |
| (٥) ساقطة من : ت . | (٦) ت : زال . |

١٤٤٦ - وإذا ثبت هذان الطرفان ، وهما حظ الأصول ، فالكلام^(١)

بعدهما في ألفاظ ظنها الظانون نصوصا وهي ظواهر ، ثم القول في تفاصيلها مستقصى في (الأساليب) ، ولكننا نضرب للتمثيل صورا :

منها : أن أصحاب أبي حنيفة ظنوا أن من أثبت النية في الطهارة ، فقد زاد على النص . والكلام في^(٢) ذلك مشهور . وأقرب مسلك فيه : أنا لا نبعد أن يكون غرض الآية مقصورا على بيان [أفعال الطهارة]^(٣) ، وتقدير هذا لا يخالف نصا ولا فحوى ، وليس مع تجويز هذا لادعاء النص وجه .

ومنها : قوله تعالى في كفارة الظهار : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٤) . قال أصحاب أبي حنيفة : زيادة الإيمان نسخ الإجزاء^(٥) في الرقبة المطلقة . وقد أوضحنا أن هذا تخصيص عموم .

ومنها : قوله تعالى : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(٦) . قالوا : إثبات الشاهد واليمين يخالف هذا الحصر . وهذا لا وجه له مع أن هذا الاحتياط مندوب إليه ، ونحن لا ننكر النذب [إلى بيعة]^(٧) كاملة مُغْنِيَةٌ عن الحلف .

(١) ت : والكلام . (٢) ت : على .

(٣) د : الأفعال الظاهرة . والمثبت من : ت (٤) سورة المجادلة : ٣ .

(٥) ت : للإجزاء . (٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٧) د : بيعة كاملة . والمثبت من : ت .

ومنها : قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)^(١) الآية . مع استدلال الخصم بها في معنى التغريب .

وهذا من أظهر ما يتمسكون به وليس نصا ؛ فإنه لا يمتنع اشتمال الآية على بعض العقوبة ، وإحالة تمامها إلى بيان الرسول عليه السلام ؛ إذ ليس في الآية للرجم في حق المحصن ذكر .
فهذا بيان حقيقة القول في المسألة .

مسألة :

١٤٤٧ - أجمع العلماء على أن الثابت قطعا لا ينسخه مضمون ؛ فالقرآن لا ينسخه الخبر المنقول آحادا ، والسنة المتواترة لا ينسخها ما نقله غير مقطوع به .

ووراء ما ذكرناه حقيقة هي كشف الغطاء . ونحن نبينها بسؤال وجواب عنه : فإن قيل : ما المانع من انتصاب دليل قاطع على أن الخبر إذا نقله العدول يجب ترك حكم القرآن عند نقلهم ؟

قلنا : هذا غير ممتنع لو ورد ، ولكن لم يرد ، ثم لو قدر وروده ، فالنسخ يتلقى من الدليل القاطع . والخبر المنقول آحادا في حكم العلم الذي يقع العمل عنده لا به . وقد تكرر هذا الفن مرارا في

(١) سورة النور : ٢ .

مسائل هذا المجموع ، وهذا الذي ذكرناه في الخبر يطرّد في القياس أيضا

مسألة :

١٤٤٨ - يجوز نسخ رسم آية من القرآن في التلاوة مع بقاء حكمها ، ويجوز تقدير نسخ حكمها مع بقاء رسمها في آي القرآن .
وقد منع مانعون من المعتزلة الأمرين ، وصار إلى منع أحدهما دون الآخر [على البدل] ^(١) صائرون .

وما ذكرنا ^(٢) في طريق إثبات الجواز في مسالك هذا الكتاب ، يجري على المنكر للجواز في هذه المسألة ، ثم الأمر بالتلاوة على نظم القرآن حكم غير القرآن ، فيثول القول في الحقيقة إلى نسخ حكمه ؛ فأما عين القرآن ، فلا يرد عليه نسخ [أصلا] ^(١) .

مسألة :

١٤٤٩ - إذا ثبت النسخ ، ولم يبلغ خبره قوما ، فهل يثبت النسخ في حقهم قبل بلوغ الخبر لإياهم ؟
هذا ما اختلف فيه الأصوليون .

وعندنا أن المسألة إذا حُقق تصويرها ، لم يبق فيها خلاف ؛

(١) مزيدة من : ت .

(٢) ت : ذكرناه .

فإن قيل : على من لم يبلغه الخبر الأخذ بحكم الناسخ قبل العلم به ،
فهذا ممتنع عندنا ، وهو من فن تكليف ما لا يطاق ، وهو مستحيل
في تكليف الطلب .

وإن أريد بثبوت النسخ في حق من لم يبلغه الخبر أن الخبر إذا
بلغه لزمه تدارك أمر فيما مضى ، فهذا لا امتناع فيه .

وإذا ^(١) ردت المذاهب المطلقة في النفي والإثبات إلى هذا التفصيل ،
لم يبق للخلاف تحصيل .

مسألة :

١٤٥٠ - لا يمتنع نسخ الحكم من غير بدل عنه . ومنع ذلك
جماهير المعتزلة ، وهذا تحكم منهم ، والدليل على جوازه ما تمهد
في مسألة التجويز في أصل النسخ ؛ فلا معنى للإعادة بعد وضوح
المقصد .

مسألة :

١٤٥١ - إذا ورد نص واستنبط ^(٢) منه قياس ، ثم نسخ النص ،
تبعه القياس المستنبط . [منه] ^(٣) .

(١) ت : وإن . (٢) ت : فاستنبط .

(٣) مزيدة من : ت .

وقال أبو حنيفة : لا يبطل القياس وإن نسخ النص ، وقد جرى له هذا المسلك في الأخذ من صوم [يوم]^(١) عاشوراء [في ترك حكم التبييت]^(٢) لما اعتقد وجوبه ، ثم ثبت نسخ وجوبه .

١٤٥٢ - والقول الواقع في ذلك عندنا^(٣) : أن المعنى المستنبط من الأصل الأول إذا نسخ أصله [بقي]^(١) معنى لا أصل له ، فإن صح استدلالاً^(٢) نظرنا فيه ، وإن لم يصح أبطلناه .

فصل

في الفرق بين النسخ والتخصيص

١٤٥٣ - قال الفقهاء : النسخ تخصيص في الأزمان دون المسميات المندرجة تحت ظاهر اللفظ ، والمعتزلة يقرب مأخذ كلامهم من مأخذ كلام الفقهاء ؛ فإن النسخ عند هؤلاء بيان معنى اللفظ .
وأما^(٤) القاضي ، فإنه يقول : التخصيص بيان المراد^(٥) باللفظ العام ، والنسخ رفع الحكم بعد ثبوته .

والمختار عندنا أن التخصيص بيان المراد^(٦) باللفظ ، والنسخ [لا تعلق له بمقتضى اللفظ]^(٧) ، ولا يتضمن رفع حكم ثابت ، ولكنه

(١) زيادة من : ت . (٢) ت : عندي . (٣) ت : الاستدلال .
(٤) ت : فأما . (٥) ت : بيان اللفظ بالمراد العام . (٦) ت : ما أريد باللفظ .
(٧) د : لا يتعلق بمقتضى ، ولا . والمثبت من : ت .

إظهار ما ينافي شرط^(١) استمرار الحكم الأول . كما سبق تقريره^(٢) .
[والله أعلم وأحكم]^(٣) .

١٤٥٤ - ^(٤) تم الكتاب وقد^(٥) نجسز بحمد الله [ومنه]^(٥)

وحسن توفيقه ، الغرض من هذا المجموع في الأصول . ونحن
نرسم بعد ذلك مستعينين بالله تعالى كتابا جامعا في الاجتهاد
والفتوى يقع مصنفنا برأسه وتتمه لهذا المجموع ، إن شاء الله تعالى^(٦) .

(١) ت : الشرط في استمرار . (٢) ساقطة من : ت .

(٣) زيادة من : ت . (٤) ساقط من : ت . (٥) زيادة من : ت .

(٦) هذه الخاتمة اتفقت عليها نسخة دمياط ، نسخة تركيا .

ثم حصل مالك نسخة تركيا على كتاب الفتوى والاجتهاد الموعود به ، فأضافه
إلى نسخته . وهذا واضح من أنه بخط حديث يخالف الخط الذي كتبت به نسخة
تركيا كلها . ما عدا صفحة كانت ساقطة منها ، وهي صفحة الختام .
وقد رأينا إتماما للفائدة أن نلحقه بالبرهان ، وقد دعانا إلى ذلك أن إمام الحرمين
رضي الله عنه ، كان في تخطيطه الأول (للبرهان) يضع الكلام عن الاجتهاد والفتوى
جزءا منه (انظر الفقرة رقم : ٤٨٧) حيث يقول : « . . . ثم نذكر بعده النسخ ،
ثم إذا انتجز ذكرنا الفتوى وصفات المفتين ، والاستفتاء ، وما على المستفتين ،
وأوصاف المجتهدين ، ونختتم الكتاب بالقول في تصويب المجتهدين ، وهو غاية
الغرض من هذا المجموع » .

فلما رأيناه يحمل (تصويب المجتهدين) غاية الغرض من كتاب البرهان كله ،
أردنا إلحاق كتاب الفتوى أن تحقق غرضه رضي الله عنه .
ولسنا ندرى السبب الذي جعل إمام الحرمين يعدل عن إلحاق كتاب الفتوى
بالبرهان ، وجعله مكملا له ، بل يجعله كتابا قائما برأسه .
وربما كانت عوامل لا دخل لها بالكتاب وتنسيقه وتبويبه ، والله أعلم .

ملحق البرهان

الكتاب السادس

كتاب الاجتهاد (١٠)

١٤٥٥ - ونحن نصدر هذا الكتاب بالكلام في تصويب المجتهدين ونُردفُه بمسألتين فيهما إنجاز الكتاب ؛ فإن معظم أحكام الاجتهاد تذكر في كتاب الفتاوى فنقول ، :

قد اضطرب الأصوليون في أن المجتهدين في المظنونات وأحكام الشريعة مصيبون على الإطلاق ، أم المصيب منهم واحد ، وهذا بعد إطباقهم على أن المصيب فيما اختلف فيه اجتهاد المجتهدين في المعقولات وقواعد العقائد واحد ، والباقون على الزلل والخطأ .

١٤٥٦ - ولم يُؤثّر فيه خلاف إلا عن المعروف بالعنبري (١) فإنه نُقل عنه أن كل مجتهد مصيب في المعقولات والمظنونات جميعاً ، وهذا لا بد أن نتكلف له محملاً ، ونبين له وجهها ، ثم نزيفه ؛ إذ لا

(١) لعله أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري . العدل الحافظ الأديب المفسر ت ٣٤٤ هـ (شذرات الذهب : ٣٦٩/٢) .

(٥) هذا الجزء كله حتى آخر الكتاب ، يعتمد على نسخة وحيدة ، وهو الجزء الذي ألحقه صاحب نسخة تركيا بها . وعلى ذلك فكل ما بين المعقوفين زيادة منا . فلا حاجة إلى التنبيه عليه .

يُظَنُّ بذِي عقل أَن يَقول : الاجتهادات الواقعة في أصل الملل والنحل ، كالاجتهادات الواقعة في حَدَث العالم وقدمه ، ووجود الصانع ، كالاجتهاد في المظنونات ، حتَّى يصوب فيه كل مجتهد ، ولو قال : بهذا أحد ، لكان انسلافاً عن الدين بالكلية ، وكيف يعتقد ذلك ، [والعلم] ^(١) أحد الجانبين ؟ ، وما يعارضه جهل ، فكيف يعتقد الجاهل مصيباً ؟

١٤٥٧ - ولعل هذا القائل أراد بذلك أَن النظر إذا انحط عن أصول الملل والنحل ، وانخرط في سلك الشريعة ، ثم تباينت الآراء وتفاوتت الأهواء ، كاختلافها في خلق الأعمال ونفيه ، وإرادة الكائنات ، وقدم القرآن (وثنائه الخاطي) ^(٢) فيه ببديع ، فمثل هذا يصوب فيه كل مجتهد .

١٤٥٨ - وغاية الإمكان في تقرير هذا المذهب أَن يقال : مطالب الخلق الوصول إلى الحق ، ولكن اكتفي منهم بعقدٍ هم عليه [مصنُّون] ^(٣) فإذا خاضوا في طلب الحق ، ولم يحتمل عقلهم إلا ما اعتقدوه ، فيعذرون على اعتقادهم ، ولا يوبخون ، ولا نقول مع هذا : إن معتقداتهم صحيحة ، أو يلزم من ذلك أَن يكون التشبيه حقاً ، ولا وجه له ،

(١) في الأصل : والعلم .

(٢) كذا : ولعل المعنى ومن ابتدع في هذا الأمر . (٣) في الأصل : مضمون .

ولكن نقول : يعذرون لأنهم تكلفوا ذلك ، ولم تحتمل عقولهم إلا ما اعتقدوه ، والذي يستند إليه نهاية هذا التقرير أن الأعراب في زمن رسول الله ﷺ ، كانوا يسألون ، والرسول عليه السلام يعلمهم تفاصيل أحكام الشريعة ، وكيفية الاستنجااء وتدوير الأحجار على الصفحات ، ولو كان البحث عن هذه الحقائق واجبا ، لكان ذلك أخرى بالتقديم ، ولكان يعلمهم ذلك .

فاستبان بمجموع ذلك أن الخطأ في أمر لم يكلف بأصله سهل المدرك .

١٤٥٩ - وهذا مع ما أطنبنا فيه مزيف ، فلإنا نقول لهم : إن عنيتم بقولكم إن النظر في هذه الأبواب لم يكن في زمان رسول الله ﷺ فمسلّم ، وإن عنيتم به الاستغناء عنه في زماننا هذا ، فلا . فإن البدع بعدد قد ظهرت ، والفتن قد بدت ، ولا سبيل إلى تقرير المبتدعة على معتقداتهم ليفشوها ، ويدعو الناس إليها ، وهذا لأننا نعلم على الاضطرار أن مبتدعا لو أظهر في عصر الصحابة رضي الله عنهم بدعة ، لكانوا يبالغون في تقريره وتوبيخه . فإذا لم يكن من التقرير بدء ، جاز أن يكون البحث عنه مأمورا به .

١٤٦٠ - على أننا نقول : هب أنه لم يؤمر به ، ولكنه يجوز أن يقال : إذا خضت فيه ، فابغ درك اليقين ، ولا تقنع بما عداه ، وقولهم :

إن عقلهم لا يحتمل إلا ما اعتقدوه ، قلنا : عقل من احتمل التنزيه كعقل من اعتقد التشبيه ، وإن عَنَيْمَ أَنه لم يحتمل التنزيه ، فهو قائلٌ للحق إذا .

ثم لو جاز أن ينتهض هذا عذراً ، لجاز أن يصوب اليهود على معني بأنهم يعذرون ، لأنه لم يحتمل عقلهم إلا التهوّد ، وكذلك النصرارى والمجوس .

فقد بطل هذا المذهب ، واستبان أن المصيبَ في المعقولات واحد .
١٤٦١ - فأما المظنونات ، فقد اشتهر الخلاف فيه : فصار القاضي ، وشيخنا أبو الحسن إلى تصويب المجتهدَيْن ، وتابعهم الطبقة الغالبة ، ونقل القاضي عن الشافعي مثل مذهبه ، وقال : لولا أن مذهبه هذا ، وإلا ما عدته من الأصولية .

١٤٦٢ - وصار الأستاذ أبو إسحق إلى أن المصيب واحد ، ثم قال لمن يصوب المجتهدَيْن : هذا مذهب أوله سفسطة ، وآخره زندقة ، وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي .

١٤٦٣ - ثم الذين قالوا بالتصويب انقسموا قسمين : فصار المقتصدون منهم إلى أن الوقائع العرية عن النصوص والإجماع ليس لله فيها حكم معين ، ولكن على الناظر فيها الطلب والاجتهاد ،

فإذا غلب على ظنه أمر ، فحكم الله عليه اتباع غلبة ظنه وموجهه .
١٤٦٤ - وأما الغلاة ، فإنهم قالوا لا مطلوب في الاجتهاد ،
ولا اجتهاد ، فيفعل ما يختار أي الطرفين يشاء .

وعن هذا قال الأستاذ: آخره زندقة : إثبات الخيرة ، ورفع الحجة
وتفويض الأمر إلى اختيار المريد ، وأوله سفسطة ؛ فإنه تحليل شيء
محرم وعلى العكس^(١) .

١٤٦٥ - وأما الذين قالوا : المصيب واحد ، [فقد]^(٢) انقسموا
أيضاً انقسام الفرقة الأولى : فصار المقتصدون إلى أن من أصاب
منهما ، فله أجران ، والمخطئ معذور .

وأما الغلاة ، فإنهم قالوا : المخطئ آثم معاقب معاتب .
ونحن نذكر ما لكل فريق مع التنبيه عليه ، ثم نذكر المختار
عندنا .

١٤٦٦ - فأما الذين قالوا : المصيب واحد ، فقد قالوا : يستحيل
أن يكون الشيء الواحد حلالاً حراماً ، فإنهما متناقضان متنافيان .
ف قيل لهم : الميتة حرام على غير المضطر ، وهي على المضطر حلال .
قالوا : تفاوت الأحكام في التحليل والتحريم في حق شخصين .

(١) أي وتحريم شيء على .
(٢) مزيدة لاستقامة النص .

قلنا : ومن أوجب اتباع الظن ، يعتقد موجب الظنين صواباً ،
وهما ظنان أيضاً من شخصين .

١٤٦٧ - فإن قالوا : إذا قلتم المصيب واحد ، فالمستفتي يستفتي
أيهما ؟ [شاء] ^(١) .

قلنا : وأنتم إذا صرتم إلى أن المصيب كلاهما فالمستفتي يُراجع
منهما مَنْ ؟ ، فإن قلتم يراجع الأفضل والأورع ، قلنا : كذلك .
إذا قلنا المصيب واحد .

فإن فرضوا مُفْتِيَةً تحت مُفْتٍ قال لها الزوج : أنت بائن ،
واعتقد الزوج أن لفظ البينونة لا يقطع الرجعة لكونها كناية ،
واعتقدت الزوجة أن الكنايات تقطع الرجعة .

قالوا : فإذا قلتم : المصيب من المجتهدَيْن واحد فكيف ينتظم الأمر
بينهما ؟ ويفصل الأمر على أي رأي ؟

قلنا : وأنتم إذا قلتم : المصيب كلاهما ، فكيف تقطع الخصومة ،
ولا سبيل إلى الجمع بينهما ، والصورة كما فرضتموها ؟

قال الأستاذ أبو إسحاق : التحريم مقصودٌ وله مسلك في الشريعة ،
وللتحليل مسلك ، وله مطلب مقصود في الشريعة ، ومسلك التحريم
(١) كذا . وواضح أنه لا محل لها .

والتحليل على المضادة والمناقضة ، فكيف نعتقد مسلكين متنافيين على حكم في محل متحد ؟ .

١٤٦٨ - وهذا فيه بعض النظر ، لأن من الخصوم من يعلو قبيلَه^(١) المطلوب بالنظر والاجتهاد ويثبت الخيرة ، فأني يفند هذا الكلام معهم ؟ هذا منتهى ما يستدل به هؤلاء ، مع الإيجاز .

١٤٦٩ - وأما الذين صاروا إلى التصويب فمعتد بهم أنهم ، قالوا : لا شك أن كل مجتهد يعمل بموجب اجتهاده هذا لا خلاف فيه بلا مرية وريب ، فالذي أدى اجتهاده إلى التحليل يلزمه العمل بموجب اجتهاده ، والذي أفضى اجتهاده إلى التحريم يحتم عليه الجريان على مقتضى اجتهاده ، ووجوبُ العمل بمقتضى الاجتهادين من أمر الله تعالى وإيجابه .

١٤٧٠ - فالمعنى بقولنا : إنهما مصيبان أنهما فعلاً ما كان الواجب عليهما في ذلك ، ويجوز أن يوجب الباري تعالى حكماً على شخص ، ويوجب على غيره خلافه ، فإن قيل : بم تنكرون على من يزعم أن الواجب طلب الحق ، ودرك اليقين ، وإحكام آلات الاجتهاد والتزام المستند في سبر الرشاد مُفضٍ إليه ، فأحد المجتهدين لما خالف مطلب

(١) كذا

التَّائِي ، كان مقصراً في اجتهاده ؛ إذ لو أتم الاجتهاد على ما ينبغي
لاتحد مطلب الاجتهادين .

قلنا : أليس وجب عليه بإيجاب الله تعالى ، وأمره العمل بموجب
الاجتهاد الذي هو مخطئ فيه ، فالواجب عليه ذلك ، فقد أصاب
الحق ، وأما وهي الاجتهاد ، والتقصير في انقسامه^(١) ، فلا معنى له ،
لأن الاجتهاد ليس هو إلا طلباً فيه غلبة ظن ، وإذا أنتج غلبة الظن ،
فقد أتم المقصود ، وإنهاء الاجتهاد نهايته ، مما يستحيل أن يخاطب
به ؛ فإن غايته مجهولة ، ليست معلومة مفهومة مضبوطة ، فالأمر
بإنهائه إلى نهاية غير مضبوطة تكليف مالا يطاق ، وإذا لم يكلف
ذلك ، فقد أدى من الاجتهاد ما أفاد غلبة الظن ، والشرع أوجب
عليه العمل بموجبه ، فيبعد أن يوجب الشرع عليه عملاً ، ثم يحكم
بأنه مخطئ [فيما]^(٢) أوجب الجريان عليه .

١٤٧١ - فإذا حصلت الإحاطة بهذه الطرق ، فأقول : المختار
عندي أمرٌ ملتفت^(٣) ، وكأنه ملتقط من الطرفين ، وهو يجمع المحاسن ،
وذلك أنا نقول للأستاذ : إن غيت بتخطئة أحدهما أنه لا يجب
العمل بموجب غلبة الظن ، فهذا إنكار مالا وجه لإنكاره إذ المجتهد إذا

(١) كذا . ولعلها : في إتمامه . (٢) في الأصل : فما .

(٣) كذا . ولعلها : مختلف .

غلب على ظنه أمرٌ ، فأمر الله عليه اتباع موجب [ظنه] ^(١) ، ولا أن يناط ^(٢) لظنه بظن غيره ، فيتأثر به . وإن عنيت به أنه كُلف المجتهد وراء غلبة الظن بتحصيل أمر آخر ، فلا وجه له أيضاً إذ الأمر والاجتهاد ينضبط به وغلبة الظن حاصل .

١٤٧٢ - وأما القاضي فنقول له : إن عنيت بالتصويب وجوبَ العمل عليهما ، على وفق ظنهما ، فهذا مسلم ، وإن عنيت به رفع الاجتهاد ، وإثبات الخيرة ، واعتقاد التسوية بين التحليل والتحريم ، فهذا أمر يناقض وضع الشريعة على القطع ، وهذا معلوم على الضرورة وبالبدية ، وإن عنيت به أن لا حكم لله تعالى في الوقائع على التعيين ، فهذا أيضاً جحدٌ لأن الطلب لا يستقل بنفسه ، ولا بدّ له من مطلوب ، ويستحيل فرض طلب لا مطلوب له ، فإن الباحث عن كون زيد في الدار [يقدر] ^(٣) كونه فيه ، ويقدر أيضاً خلافه ، ثم يطلب الوقوف على أحد الأمرين الذي هو الحقيقة ، [فكذلك] ^(٤) المجتهد إذا وقعت واقعة يطلب التصوص من الكتاب ، والسنة ، ثم الإجماع ، ثم إن أعوز المطلوب فيه ، فينظر في قواعد الشريعة يحاول إلحاقاً [ويريد] ^(٥) جمعاً ويطلب ، شبهاً فيخيل في نفسه وجود التشبه ، ثم يجتهد في

(١) مزيدة لاستقامة النص . (٢) كذا . ولعلها : أن يتناط ظنه بظن غيره .

(٣) في الأصل: عمن . (٤) في الأصل : فلذلك .

(٥) في الأصل : ويزود .

طلب الأشبه ، فالمطلوب هو الأشبه .

١٤٧٣ - إذا ثبت هذا ، وتقرر أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله .
فنقول : المجتهد مصيب من حيث عمل بموجب الظن بأمر الله ،
مخطئ إذا لم يَنْه اجتهدَه إلى منتهى حصل^(١) العثور على حكم الله
في الواقعة . وهذا هو المختار .

ونبين ذلك بمثالين أحدهما - أن المجتهد إذا اجتهد في واقعة
حكم الله فيها التحريم ، ثم اجتهدَه أدرك التحريم ، فهو مصيب
من كل وجه ، وإذا اجتهد الثاني ، فغلب على ظنه الكراهة فعمل به ،
فهو مصيبٌ من حيث إنه وجب عليه العمل بالكراهة ، مخطئٌ من
من حيث إنه لم يدرك التحريم .

والمثال الثاني - إذا اشتبه صوب القبلة ، فاجتهد أحدهما فأدرك
صوب القبلة ، فاستقبله ، فهو مصيب في الجريان على مقتضى
الاجتهاد عملاً ، ومصيب من حيث إنه أدرك حكم الله فيه .

وإذا اجتهد الثاني ، وغلب على ظنه أن القبلة في صوب آخر ،
فعليه أن يستقبله ، وهو مصيب في استقباله ، مخطئٌ من حيث إنه

(١) المراد : حصول . وهذه (لازمة) من لوازم التعبير عند إمام الحرمين في استعماله
المصادر ، فراه يستخدم (صدر) مكان (صدور) ، (حدث) مكان (حدوث) ،
وهنا (حصل) مكان (حصول) .

لم يدرك صوب الكعبة الذي هو نهاية مطلوبه .

وهذا مما لا سبيل إلى إنكاره ، فإن صوب القبلة واحد ، وهو متعين في علم الله لوجوب الاستقبال .

١٤٧٤ - فإن قال القاضي : المجتهد لم يكلف طلب الكعبة وإنما أمر بتحصيل غلبة الظن ؛ إذ لو أمر بطلب صوب الكعبة ، فهو متعين ، وعليه أمارات يتصور الوقوف عليها على اليقين ، فلو كان كذلك ، لما ساغ له استقبال غيره بالاجتهاد .

وأما المظنونات ، فهي مشتبكة الطرق ، لا سبيل إلى حسم مواردها ومسالكتها ، ولا يكون المظنون قط إلا مظنوناً ، فلا يحصل له فيه علم ، فدل على أنه لا حكم لله فيه على اليقين .

١٤٧٥ - قلنا : نعم لا يتصور حصول علم فيه ، ولكن يتصور ظنه ، وللظنون مسالك وفوائد ، كما للعلوم ، وهو لم يكلف إلا تحصيل غلبة الظن في أنه ظفر بالأشبه ، وفي الحقيقة يثول الخلاف إلى لفظ ، إذ لا يستجيز مسلم تأييم مجتهدٍ وإذا ارتفع التأييم ، وحصل الاتفاق على أن كلاً يعمل بغلبة ظنه ، لم يبق للخلاف أثر ، ولكن شوفنا فيما أوردناه ورددناه عوداً على بدء أن نبين أن للمجتهد مطلوباً ، هو شوفه ، وهو طلب الأشبه والأقرب ، ثم إن تعارضت

[الأشباه]^(١) وانحسم مسالك الترجيح ، فقد نقول : هذه واقعة خلت عن حكم الله تعالى ، على ما سيأتي .

ونحن ننجز الآن المسألتين الموعودتين فبهما يتم الغرض .

مسألة :

١٤٧٦ - رددنا في كلامنا أن شوف الناظرين من الطالبين الأشبه ، وهذا قد اختلف الأئمة في حقيقة الأشبه ، الذي هو المطلوب : فقال قائلون : هو الذي يلوح للناظر فيه المشابهة والمقاربة ، ولا تنطبع عنه عبارة . وهذا هذيان لا حاصل له وراءه .

١٤٧٧ - وقال ابن سريج : الأشبه المطلوب هو الذي يغلب على الظن عند تقدير ورود الشرع بحكم في المحل أنه كان ينص على ذلك الحكم .

وهذا حكم على الغيب .

١٤٧٨ - فإذا الذي عليه التعويل أنا نقول : المسألة إذا ترددت بين أصليين في التحريم والتحليل ، ويجاذبهما أصل التحريم وأصل التحليل ، فالمطلوب تقرير الأشبه ، فإن كانت أشبه بأصل التحريم ، فالمطلوب الذي هو نهاية الشوف التحريم ، وإن كانت على العكس ،

(١) في الأصل : الاشتباه .

فالتشوف التحليل ، ومن يسبق إلى الأشبه ، فله أجرا مصيب فيهما ، وإن أخطأ الشوف ، فهو مصيب في العمل مخطئ نهاية الشوف ، فكأن الذي لم ينته إلى نهاية الشوف مصيب من وجه مخطئ من وجه .

١٤٧٩ - فإن قال قائل : مذهب أبي حنيفة أن كل مجتهد مصيب فما الفرق بينه وبينكم ؟ قلت : إن عني بالتصويب وجوب العمل ، فهو متابع عليه ، وإن عني به أنه مصيب غاية الشوف ، ففيه النزاع ، وإن عني به أنه مصيب في الاجتهاد دون العمل ، فهو محال ، فإن كان المعنى به ما فصلنا في اختيارنا ، فلا [نتبرأ]^(١) عن أبي حنيفة أني نطق بالحق . ولا يحتج لوفاقه في الأصول ومطالب القطع لوفاقه^(٢) مسألة :

١٤٨٠ - المجتهد إذا اجتهد وعمل ، ثم تبين أنه أخطأ نصاً ، فلا شك أنه يرجع إلى مقتضى النص ، وهل يتدارك ما أمضاه ؟ [فيه]^(٣) تردد فقهي .

والغرض الأصولي ، أنه إذا تبين أنه أخطأ نصاً ، فهل يصوب ؟ فأما الذين صاروا إلى التخطئة في المظنونات ، فلا شك أنهم يقطعون بتخطئته ، وأما المصوبون فإنهم اختلفوا ، فمنهم من غلظه

(١) في الأصل : يتبرأ . (٢) كذا .

(٣) في الأصل : فقيه .

وخطأه ، ومنهم القاضي ؛ لأن التصويب كان لارتفاع المطلوب ،
وتخيّل أن لا حكم لله فيه على اليقين ، وها هنا الحكم متعين بالنص ،
وقد أخطأ لما لم يصبه . وغلا من هؤلاء غالون ، فقالوا : يأثم المجتهد
لغفلته عن النص ، ومنهم من عذره ، وقال : هو مخطئ غير آثم ،
وصار بعض الغلاة من المصوبة إلى تصويبه ، وإن خالف نصاً ،
واستدلوا بأن قالوا : إذا خفي النص ، وجب عليه الاجتهاد ، وإذا
اجتهد مرتسماً ما وجب عليه ، وأدى اجتهاده إلى أمر غلب على ظنه
أنه الحكم ، وجب عليه العمل به ، فإذا عمل ما وجب ، فقد أصاب .

١٤٨١ - والمختار عندي ما قدمته ؛ فإن الأشبه الذي هو شوف
الطالبين فيما عدم النص فيه ، [كالنص]^(١) في محل وجوده ،
فيخرج منه أن الذي أخطأ النص ، والشوف مصيب من جهة العمل ،
مخطئ من حيث إنه لم ينته إلى نهاية الشوف ، ولا فرق بين قصور
النظر عن الأشبه ، أو درك النص فيما فيه الكلام ، وإن كان النص
يفيد ركون النفس ولا يفيد الأشبه إلا غلبة الظن ، والله أعلم .

(١) في الأصل : فالنص .

الكتاب السابع

كتاب الفتوى

١٤٨٢ - [المفتي] ^(١) مناط الأحكام ، وهو ملاذ الخلائق في تفاصيل الحرام والحلال ولم ينكر ^(٢) واحد ، ولو سبق إلى إنكاره من لا اعتبار به ، اتهم في دينه ، كيف والصحابة رضي الله عنهم كانوا يفتون ، فيتبعون ويقضون فينفذون ، وكذلك من لدن عصرهم إلى زماننا هذا . ثم مقاصد الكتاب يحصرها فصول .

فصل

١٤٨٣ - في صفات المفتي والأوصاف التي يشترط استجماعه لها . وقد عدّ الأستاذ فيه أربعين خصلة ، ونحن نذكر ذلك في عبارات وجيزة ، فنقول :

يشترط أن يكون المفتي بالغاً ، فإن الصبي وإن بلغ رتبة الاجتهاد ، وتيسر عليه درك الأحكام ، فلا ثقة بنظره وطلبه ، فالبالغ هو الذي يعتمد قوله .

١٤٨٤ - وينبغي أن يكون المفتي عالماً باللغة ، فإن الشريعة عربية ،

(١) في الأصل الفتوى . (٢) كذا . ولعلها : ينكره .

وإنما يفهم أصولها من الكتاب والسنة ، من يفهمه يعرف اللغة ، ثم لا يشترط أن يكون غواصاً في بحور اللغة متعمقاً فيها ، لأن ما يتعلق بمآخذ الشريعة من اللغة محصور مضبوط ، وقد قيل : لا غريب في القرآن من اللغة ، ولا غريب في اللغة إلا القرآن يشتمل عليه ، لأن إعجاز القرآن في نظمه ، وكما لا يشترط معرفة الغرائب لا [نكتفي] ^(١) بأن يعول في معرفة ما يحتاج إليه على الكتاب لأن في اللغة استعارات وتجوزات قد يوافق ذلك مأخذ الشريعة ، وقد يختص به العرب بمذاق ينفردون به في فهم المعاني ، وأيضاً فإن المعاني تتعلق معظمها بفهم النظم والسياق ، ومراجعة كتب اللغة تدل على ترجمة الألفاظ ، فأما ما يدل عليه النظم والسياق ، فلا .

ويشترط أن يكون المفتي عالماً بالنحو والإعراب ، فقد يختلف باختلافه معاني الألفاظ ، ومقاصدها .

١٤٨٥ - ويشترط أن يكون عالماً بالقرآن فإنه أصل الأحكام ، ومنبع تفاصيل الإسلام ، ولا ينبغي أن يقنع فيه بما يفهمه من لغته ، فإن معظم التفاسير يعتمد النقل ، وليس له أن يعتمد في نقله على الكتب والتصانيف ، فينبغي أن يحصل لنفسه علماً بحقيقته . ومعرفة الناسخ والمنسوخ لا بد منه .

(١) في الأصل : نلغى .

١٤٨٦ - وعلم الأصول أصل الباب ؛ حتى لا يقدم مؤخراً ،
ولا يؤخر مقدماً ، ويستبين مراتب الأدلة والحجج .

١٤٨٧ - وعلم التواريخ مما تمس الحاجة إليه في معرفة الناسخ
والمنسوخ .

١٤٨٨ - وعلم الحديث ، والميز بين الصحيح والسقيم والمقبول
والمطعون .

١٤٨٩ - وعلم الفقه ، وهو معرفة الأحكام الثابتة المستقرة الممهدة .

١٤٩٠ - ثم يشترط وراء ذلك كله فقه النفس ؛ فهو رأس مال
المجتهد ولا يتأتى كسبه ؛ فإن جُبِلَ^(١) على ذلك ، فهو المراد وإلا فلا
يتأتى تحصيله بحفظ الكتب .

١٤٩١ - وعبروا عن جملة ذلك بأن المفتي من يستقل بمعرفة
أحكام الشريعة نصاً واستنباطاً ، فقولهم نصاً يشير إلى معرفة
اللغة ، والتفسير والحديث ، وقولهم استنباطاً ، يشير إلى معرفة
الأصول والأقيسة وطرقها ، وفقه النفس .

١٤٩٢ - والمختار عندنا أن المفتي من يسهل عليه ذرُّ أحكام
الشريعة ، وهذا لا بد فيه من معرفة اللغة والتفسير ، وأما الحديث
بالأصل : خَبِلَ .

فيكتفي فيه بالتقليد وتيسر الوصول إلى دركه بمراجعة الكتب المرتبة المهذبة ، ومعرفة الأصول لابد [منه] ^(١) ، وفقه النفس هو الدستور ، والفقه لابد منه ، فهو المستند .

ولكن لا يشترط أن تكون جميع الأحكام على ذهنه في حالة واحدة ، ولكن . إذا تمكن من دركه ، فهو كاف .

١٤٩٣ - ويشترط أن يكون المفتي عدلاً ؛ لأن الفاسق وإن أدرك ، فلا يصلح قوله [للاعتقاد] ^(٢) كقول الصبي .

فصل

١٤٩٤ - معقود فيمن كان مجتهداً من الصحابة ، فلا يخفى على ذي بصيرة أن الخلفاء الراشدين كانوا مجتهدين مفتين ، لأنهم تصدّوا [للإمامة] ^(٣) ، ولا يصلح لها إلا مجتهد ، وكانوا يفتون في زمنهم ، ويقضون ويحكمون وينفذون ، ولم يُعترض عليهم ، [فدل] ^(٤) ذلك على القطع بأنهم كانوا مفتين .

١٤٩٥ - وأما أصحاب الشوري وهم : طلحة ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد ، وكان معهم عثمان ، وعلي إلا أنا قطعنا بأنهما كانا مفتيين .

(١) في الأصل : فيه .
(٢) في الأصل : الاعتماد .
(٣) في الأصل : الإمامة .
(٤) في الأصل : دل .

فقال قائلون : هؤلاء مجتهدون ، لأن عمر رضي الله عنه أسهم
الخلافة بينهم ، وألقاها فيهم ؛ فدل على أنهم مستصلحون للإمامة ،
ولا يصلح لها إلا مجتهد .

١٤٩٦ - قال القاضي : وهذا الاستدلال ضعيف ، فإن عمر لم
يفوضها إلى أحدهم ، ولذلك كان إذا ذكر واحد منهم له ، قال فيه
قولاً ، فذكر له الزبير ، فقال : صاحب المدّ والصاع ، فإنه كان
تاجراً ، فبين أن هذه المرتبة العلية تترقى عن أفعال ثلاثم الخمسة
والركاكة^(١) ، وتفتقر إلى كمال العقل والثبات ، فذكر له سعد
فقال : صاحب مقت . فذكر له طلحة ، فقال : إنه ذو خير ، وإنه
ذو استكبار ، فذكر له عليّ ، فقال : أراه صالحاً لها ، إلا أن فيه
دعايه ؟ والدعاية تريق ماء الوجه ، فذكر له عثمان ، فقال : لو وليتموه
فليولّين بني أبي معيط ، ولو ولاهم لتثورن الثوار ، والله لو فعلتم ذلك ،
ليفعلن ، والله لو فعل ، لتفعلن ، ثم قال : هذا أمر تقلدته حياً ، فلا
أثقلده ميتاً ، فدل على أنه لم يقطع بصلاح كل واحد منهم لهذا الشأن .
١٤٩٧ - وأما أبوهريرة ، فقال القاضي : كان ناقلاً ، وما كان مفتياً .

والمختار عندي في هذه التفاصيل ما نقول :

(١) لا ندرى كيف هذا ؟ مع أن صفوة من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا تجاراً ،
مثل عثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، بل إن الصديق رضي الله عنه كان يتكسب
بالتجارة ولم نعر على سند لهذا إلى عمر .

من تصدى للفتوى في زمان ، وشاع ذلك ، واستفاض ولم يبد من أهل الفتوى عليه نكير ، كان مفتياً ، وعليه بنينا القول في الخلفاء الراشدين ، فإنه ما كان يخفى أمرهم .

وعبد الله بن مسعود كان فقيه الصحابة ، وكذلك العبادلة الأربعة ، لا يخفى تصديهم للفتوى ، وأما أبو هريرة ، فقد كثرت روايته ، ولم يتبين لنا أنه كان يفتي ، فالوجه أن نقول : من كان يفتي في زمانهم ، ولم ينكروا ، فهو مفت ، ومن لم يفت فيهم ، نقطع القول بأنه ما كان مفتياً ، ومن ترددنا فيه نتردد في كونه مجتهداً مفتياً ، والشافعي قلد معاوية في مسألة ، وذلك يدل على أنه كان مجتهداً .

١٤٩٨ - وأما من انحط عنهم من التابعين ، فللشافعي عن الحسن البصري كلام ، ونحن نكف أنفسنا عن تعدادهم ، فقد ذكرنا المختار ، وعليه يخرج كل كلام مقصود من هذا الفن .

١٤٩٩ - وأما مالك رضي الله عنه ، فكان تدواره على النصوص ، حتي كان معظم أجوبته في المسائل الخالية عن النصوص لا أدري ، وقد اشتهر مذهبه في استصلاحات مرسله يراها ، انسلت تلك القواعد عن ضبط الشريعة ، وقدم مذاهب أهل المدينة على الأحاديث الصحيحة .

١٥٠٠ - وأما أبو حنيفة ، فما كان من المجتهدين أصلاً ، لأنه

لم يعرف العربية ، حتى قال : لو رماه بأباً قبيس . وهذا لا يخفى على من شدا أدنى شيء من العربية . ولم يعرف الأحاديث حتى رضي بقبول كل سقيم ، ومخالفة كل صحيح ، ولم يعرف الأصول ، حتى قدم الأقيسة على الأحاديث ، ولعدم فقه نفسه اضطرب مذهبه ، وتناقض ، وتهافت ، فلا يخفى أن الشريعة مجامعها على مكارم الأخلاق والنهي عن الفواحش والموبقات ، (وإباحة نفي في المحرمات)^(١) [فمن]^(٢) صار في العقوبات الآيلة إلى حقوق الآدمي مثل القصاص إلى إسقاطه بالثقل ، فقد خرجت القاعدة التي لأجلها ثبت القصاص ، حيث قال تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ)^(٣) .

ثم ترقى من نفي القصاص إلى إنكار الحس ، فحكم بكونه خطأ ، حتى ضرب العقل على العاقلة ، وأثبت فيه الكفارة ، مع نفيه الكفارة عن العمد .

وصار في العقوبات الثابتة لله تعالى إلى أن قطع السرقة يسقط فيما كان أصله على الإباحة ، والأشياء الرطبة ، ويضم مالا قطع فيه إليه (وحرم انه العبادات بترتيب أقل ما يجري من الصلاة)^(٤) وأبطل مقصود الزكوات ، حيث أنكرو وجوبها على الفور ، ثم أسقطها بالموت ،

(٢) بالأصل ممن .

(٤) كذا .

(١) كذا .

(٣) سورة البقرة : ١٧٩ .

ثم حج ذلك باعتقاده تغير حكم الله تعالى بقبول كل قاض ، فأباح
 زوجة زيد لعمره ، بغير طلاق من زيد ، ومن غير عدة ، ولا نكاح
 من عمر ، وبشهادة زور ودعوى باطلة ، ولم ير القصاص في القتل
 بالمثل ، وكان يقول لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع
 الكفر طاعة ، فقال كل فقه^(١) بعدك حرام ، ووقع ذلك منه موقعا
 عظيما .

وعن هذا قيل : أصيب أبو حنيفة من الإرجاء مرتين ، فإن هذا
 مذهب (المرجئة) فكيف يظن وحاله هذا مجتهدا ؟ .

١٥٠١ - وأما الشافعي ، فقد استبان تبحره في اللغة ، ولهذا قال
 جبر الصنعة الأصمعي : صححت دواوين الهذليين على شاب من
 قریش يقال له ، محمد بن إدريس الشافعي .

أما الأصول ، فهو أول من صنف فيه ، وأما فقه النفس وغيره ،
 فينبين في كيفية ترتيبه الأدلة في الفصل [التالي] ^(٢) إن شاء الله .

فصل

١٥٠٢ - ذكر الشافعي في الرسالة ترتيباً حسناً فقال : إذا وقعت
 واقعة ، فأحوج المجتهد إلى طلب الحكم فيها ، فينظر أولاً في نصوص
 (١) كذا .
 (٢) في الأصل : الثاني .

الكتاب ، فإن وجد مسلكاً دالاً على الحكم ، فهو المراد ، وإن أعوزه انحدر إلى نصوص الأخبار المتواترة ، فإن وجدته ، وإلا انحط إلى نصوص أخبار الآحاد ؛ فإن عثر على مغزاه ، وإلا انعطف على ظواهر الكتاب ، فإن وجد ظاهراً لم يعمل بموجبه حتى يبحث عن المخصصات فإن لاح له مخصص ، ترك العمل بفحوى الظاهر ، وإن لم يتبين مخصص ، طرد العمل بمقتضاه ، ثم إن لم يجد في الكتاب ظاهراً نزل عنه إلى ظواهر الأخبار المتواترة ، مع انتفاء المختص ثم إلى أخبار الآحاد .

١٥٠٣ - فإن عدم المطلوب في هذه الدرجات ، لم يخض في القياس بعد ، ولكنه ينظر في كليات الشرع ومصالحها العامة . وعد الشافعي من هذا الفن إيجاب القصاص في المثل ، فإن نفيه يخرم قاعدة الزجر ، ثم إذا لم يجد في الواقعة مصلحة عامة ، التفت إلى مواضع الإجماع ، فإن وجدهم أطبقوا على حكم نصوا عليه ، فقد كفّوه مؤنة البحث والفحص .

١٥٠٤ - فإن عدم ذلك ، خاض في القياس ، ونظر فإن وجد الواقعة في معنى المنصوص عليه ، فلا يثقل عليه سبر الطرق ، فإن أعوزه فيقيس ، ويطلب الإخالة والمناسبة والإشعار ، فإذا هجم عليه ، عمل به إذا لم يعارضه مثله ، فإن عارضه ما يوازيه في الإخالة ، يكلف

الترجيح ، فإن استويا في طرق التلويح ، لم يُفْت بواحد منهما .
فإن تعسر عليه وِجْدَانُ المخيل ، طلب الشبه ، إن جعلناه حجة .
لا مزيد على هذا الترتيب إلا أن [يعينه الرب] ^(١) ، فإنه لو قدم
الإجماع ليفتي به ، جاز ، فإنه مقدم على كل مسلك في المرتبة العلية .
والله أعلم .

فصل

١٥٠٥ - المجتهد في القبلة إذا كان من أهل الاجتهاد ، وضاق
الوقت ، وخاف فوات الصلاة لو اشتغل بالاجتهاد ، فله أن يقلد
مجتهداً آخر .

١٥٠٦ - وكذلك المجتهد إذا استشعر الفوات ، لو اشتغل بالاجتهاد
في الأحكام ، فله أن يقلد مجتهداً .

١٥٠٧ - فأما المجتهد لو أراد التقليد مع سعة الوقت وإمكان
الاجتها . قال الشافعي : ليس له أن يقلد ، بل عليه أن يجتهد .
وسلك الأستاذ أبو إسحاق في تقرير هذا المذهب مسلماً ، فقال :
ذكرنا مراتب الأدلة ، ودرجاتها وبيّنا ، أن النصوص ، مقدمة على
غيرها ، ثم اجتهد المرء في حقه يضاهي النص ، واجتهاد غيره في
(١) في الإصل : يصه ارب . كذا .

حققة بمثابة القياس ، فيجب أن يقدم اجتهاده على اجتهاد غيره ،
كما يقدم النص على القياس .

١٥٠٨ - وهذا فيه خلل ؛ لأننا نقول : من أين قلت ؟ ومن أين
تلقيت ؟ ولم جعلت الاجتهاد كالنص ؟ واجتهاد الغير كالقياس ،
والاجتهاد متبع [في أي]^(١) وقت بأن يكون المقلد عاماً أو مجتهداً .

١٥٠٩ - وسلك القاضي فيه مسلكاً آخر ، فقال : قول الغير
لا يتبع إلا بدليل قاطع ، فإننا لم نقبل قول النبي إلا بمعجزة قاطعة
دلت على الصدق وقد قام دليل قاطع على وجوب اتباع اجتهاد
المجتهد ، ولم يقم دليل قاطع على جواز اتباع المجتهد المجتهد في
اجتهاده وانتفاء القاطع دليل قاطع على منع الاتباع .

وطرد هذا في الأخبار فقال : كل ما دلّ قاطع على رده ردناه ، وما دل
قاطع على قبوله قبلناه ، وما ترددنا فيه ، فانتفاء القاطع دليل على رده .

١٥١٠ - ونحن لا نرى هذا ، إذ نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم
اختلفوا في قبول الأحاديث ، ثم من صار إلى قبولها ، لم يبال
بخلاف من ردها ، وكان يقضي بها ، فالتردد لم يقم دليلاً على الرد ،
وكذلك تقليد المجتهد . وما دل على وجوب الاتباع ينفعه ، وما دل

(١) في الأصل : فأبي .

الدليل فيه على الرد فنرده ، وما ترددنا فيه فالمسألة في مظنة الاجتهاد وهو محل التحري والتوخي ، وذلك من شأن الفقهاء ، وحظ الأصول منه ما ذكرناه .

فصل

١٥١١ - لا يخفى أن المقلد ليس له أن يقلد غيره إلا بعد نظر واجتهاد ، وقد اختلفوا فيما عليه .

١٥١٢ - فقال القاضي في (التقريب) : عليه أن يتلقف مسائل من كل فن مما يحتاج المفتي إلى معرفته من الأحاديث وغرائبها ، والقرآن ومشكلاته ، ومسائل الفقه ، فيمتحن من يوقع تقليده به ، فإن أصاب في الكل قلده ، وإن أخطأ فيه أو في البعض ، وقف في اتباعه ، ولا بد أن يخبره عدلان بأنه مجتهد .

١٥١٣ - قال الأستاذ أبو بكر بن فورك : إذا قال المفتي أنا مجتهد اعتمده واتبعه ، ويكتفي بأخباره ، وقال الآخرون : لا بد من أن تستقصي كونه مجتهداً ، أو يتواتر ذلك بالتسامع .

١٥١٤ - فنقول : أما اشتراط الامتحان ، فلا وجه له ؛ فإننا نعلم أن الأجلاف من العرب كانوا يستفتون المجتهدين من الصحابة ، وما كانوا بمختبرة لهم ، فاشتراطه بعيد .

وأما التسامع ، فلا اعتبار به ، لأنّ المخبرين لا يخبرون عن محسوس وإنما يلهجون به عن قول مخبرين ، فلا ثقة بقولهم .
 فإذا لعلّ المختار أن المفتي إذا قال : أنا مفت صدق إذا كان عدلاً ،
 واتبع . والله أعلم .

فصل

١٥١٥ - اختلف أهل الأصول في أن المفتي هل يجب عليه أن يستفتي الأفضل ؟ أم له أن يراجع من هو دونه إذا كان مجتهداً ؟ قال قائلون : يتحتم مراجعة الأفضل ؛ لأنّ المقصود من المراجعة حصول الثقة بأمر الله تعالى ، والثقة في مراجعة الأفضل أكمل ، فمراجعته أولى ، وهذا يتأيد بوجوب تقديم الأفضل في الإمامة الكبرى .

١٥١٦ - والمختار عندي أن الإمامة العظمى يتعين الأفضل لأنّ المقصود منه المصلحة ، وفي اتباع الأفضل المصلحة أظهر ، إلا أنا نقول : إذا حصلت المتابعة من واحد أو من جمع لذي نجدة وشوكة ، فلا يُخلع لتبايع الأفضل ، لأنّ فيه إظهار المفسدة وثوران الفتن ، وكذلك إذا [بُويع] ^(١) المفضل ، ثم نشأ من هو أفضل منه ، لم يخلع المفضل ، ولم يخلع لأنّه إذا كان الأول صاحب

(١) في الأصل : توقع .

شوكة كان خلعه مقتضياً إلى نقيض المقصود ، من الإمامة .
وأما الفتوى ، فعندي أنه لا تجب مراجعة الأفضل ، لأن أصحاب
رسول الله ﷺ ، كانوا يراجعون المفتين مع توافرهم ، وما كانوا
يقتصرون على مراجعة من كان أفضلهم ، والله أعلم .

مسألة :

١٥١٧ - إذا وقعت واقعة ، واستفتى فيها المستفتي ، ثم وقعت
ثانية تلك الواقعة ، فهل يلزمه المراجعة ثانياً ؟ ، اختلفوا فيه فقال
قائلون : يلزم ذلك لأن الاجتهاد يتغير ، والمسئول إذا سئل ثانياً ،
لزمه تجديد الاجتهاد ، فإن نتيجة الاجتهاد في حقه كوشي يتصور
نسخه .

١٥١٨ - وعندي أن الفتوى الأولى إذا استقرت إلى قطع من
نص ، فلا يلزمه المراجعة ثانياً ، لأنه لا يتصور تغييره ، وكذلك
إذا كانت المسألة في مظنة الاجتهاد وعسر المراجعة في كل دفعة ،
بأن كان يحتاج إلى انتقال وسفر ، والسبب فيه أنا نعلم أن أهل
الفيافي كانوا يستفتون في عصر الصحابة مرة ، وكانوا يتخذون
الأجوبة قدوتهم عند تكرار تلك الواقعة ، وكذلك إذا كانت المسألة
فيما يتواتر ويتكرر كالاستنجاء والصلاة ، فقد يتكرر في كل يوم

دفعات ، فإيجاب المراجعة في كل مرة تكليف مشقة ، وما عداه
فعلى ما قاله الأولون .

ولسنا نجعل المشقة دليلاً ، فيما [استقناه] ^(١) آخرها ، بل نستبين
[معظم المشقة] ^(٢) أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يفعلونه بل
يتسامحون فيه ، والله أعلم .

مسألة :

١٥١٩ - الواقعة إذا ترددت بين مفتيين مستجمعين خلال
الاجتهاد وتناقض جوابهما نفيًا وإثباتًا ، فالمستفتي يتبع الأعم
والأورع ، فإن استويا في الفضل والعلم ، واختص أحدهما [بمزيد] ^(٣)
في الورع ، اتبع الأورع ، وإن استويا في الورع ، وكان أحدهما أفضل
قلد الأفضل ، وإن اختص أحدهما بتقدم في الورع ، وعارضها
زيادة ورع ^(٤) في الجانب الثاني ، قدم الأفضل ^(٥) ، فاتبع الأعم أولى .
فأما إذا استويا في الورع ، والفضل ، فقد اختلف الأصوليون
فيه ، فقال قائلون : يؤخذ بالأشد والأغلظ . وقال آخرون : يراجع
نفسه فما شهد بصحته خاطره وفكره عمل به ، وقال آخرون : يتخير

(١) في الأصل : استقناه .

(٢) كذا في الأصل ، وواضح أنها مقحمة في السياق .

(٣) في الأصل : لمزيد .

(٤) كذا ، ولعلها : زيادة علم .

(٥) كذا ، ولعلها الأعم .

إن شاء عمل بهذا ، وإن شاء عمل بغيره ، وتفصيل القول في هذا يستدعي تقديم فصلين : أحدهما - القول في تقدير فتور الشرائع ، والثاني - جواز خلط بعض الوقائع عن حكم الله تعالى ، فإذا انتجز ننعطف إذ ذاك على المسألة ، وترى المختار فيه .

فأما القول في فتور الشرائع ، فنذكره في فصلين أحدهما - في تقدير فتور الشرائع قبلنا ، والثاني في تجويز فتور شريعتنا .

فصل

١٥٢٠ - فأما الشرائع السالفة ، فمذهب عصابة الحق ، وبعض المخالفين من المعتزلة ، أنه يجوز تقدير فتورها ، وذهب الكعبي إلى منعه وهذا [بناءه] ^(١) على أصل له ، وهو أنه يعتقد أن الله تعالى عن قول المبطلين - يجب عليه رعاية الأصلح على العباد ، ثم قال : إذا اتقوا ^(٢) مسلك شريعتهم وقبلوه ، وقالوا به ، فالأصلح أن يبقيه ، وفتوره سبب اشباك ^(٣) الغوايات ، وهو نقيض الأصلح .

١٥٢١ - قلنا : أصل معتقدك في وجوب الأصلح على الله تعالى باطل قطعاً ، على ما يبرهن في محله ، ثم إن نزلنا على ما تخيلته ، فمن الذي أنبأك أن الأصلح تقرير الشرائع ، فقد يكون الأصلح في فتورها حتى يعملوا بمقتضى عقولهم .

(١) في الأصل : أنباه . (٢) كذا . ولعلها : ألفوا . (٣) كذا .

[فصل] (٥)

١٥٢٢ - فأما القول في فتور شريعتنا ، فالذين أحالوا فتور الشرائع قبلنا ، منعوا فتور هذه الشريعة .

والذين سبقوا إلى جواز فتور الشرائع ، اضطربوا في شريعتنا ، فمنهم من سوى بين الكل .

ومنهم من صار إلى أن هذه الشريعة لا يتطرق إليها الفتور والسبب فيه أن سائر الشرائع لم تكن محفوظة من النسخ والتبديل ، ولو قدر فيه فتور ، لظهرت الشريعة على قول النبي ﷺ ، الذي نتبع ، ولو تطرق الفتور إلى شريعتنا ، لاستمر ذلك الفتور إلى قيام القيامة .

وهذا الفرق لا أصل له ، فإن من مات منا في زمان الفتور في سائر الشرائع ، فقد قامت قيامته ، ولا يلحقه ارتفاع الفتور .

١٥٢٣ - فالمختار عندنا أنا نقول : الفتور في الشرائع جائز عقلاً ، إذ ليس فيه ما يحيل ذلك ، ولا تخصص شريعة عن شريعة .

وقد صرح بهذا شيخنا أبو الحسن ، إلا أنه ضم إليه شيئاً آخر لا يُساعد عليه ، فقال : تبقى التكاليف على العباد مع فتور الشرائع ، وهذا بناء على أصله في جواز تكليف ما لا يطاق .

(٥) زيادة من عمل المحقق .

وقد صار الأستاذ أبو إسحاق إلى اختيار جواز الفتور ، وتخلف عن شيخنا أبي الحسن في تقرير التكليف إلا أنه قال : يبقى تعبدٌ على الخلق . بإفتاء محاسن العقول .

وهذا أيضاً مما لا يساعده عليه ؛ إذ لا يحسن في العقل ، ولا يقبح .

١٥٢٤ - فإن قيل : أوقع ذلك ؟ قلنا : الوقوع لا يتلقى من مسالك العقل ، وإنما يعرف ذلك من طريق السمع ، وقد طمع طامعون في إثبات نفي الفتور عن شريعتنا من طريق السمع ، واستدلوا بظواهر منها قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ^(١) . قالوا : إذا ضمن الحفظ ، أمن الفتور ، وما استدلوا به قوله عليه السلام « إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم » .

١٥٢٥ - وهذه ظنوها نصوصاً ، وهي ظواهر . [فأما] ^(٢) قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) ، فالمراد به القرآن ، والغرض أنه لا تدرس تلاوته ، فلذلك يزداد القراء كل يوم ، وأما الحديث فالتأييد قد وقع ، [ووقوع] ^(٣) التأييد ليس فيه ما يدل على بقاء التأييد إلى قيام الساعة .

ويعارض هذا قوله عليه السلام : « سيأتي على أمتي زمان يختلف

(١) سورة الحجر : ٩ . (٢) في الأصل : وأما . (٣) في الأصل : وتوقع .

رجلان في فريضة ، فلا يجدان من يذكر حكم الله فيها^(١) .
والظواهر مع تطرق الاحتمال إليها ، إذا تعارضت كيف تنتج القطع ؟ ؟ .
١٥٢٦ - هذا قولنا في نفي القطع ، في نفي الفتور ، وأما غلبة
الظن ، فليس معنا ما يدل حتى يفيد غلبة الظن ، ولكننا نقول :
إن قامت القيامة في خمسمائة سنة ، فيغلب على الظن أن الشريعة
لا يندرس أصلها ، ولا تفاصيلها (فأما سفرة حمالها وفي حملها كره)^(١)
والدواعي على تعلمها متوفرة .

وإن تبادت الآماد ، فيتوقع اندراسها بقبض العلماء الناقلين لها .
فانطماسها بقبض [حملتها]^(٢) .

هذا نهاية القول في غلبة الظن ، وقد نجز الغرض من القول في
في الفتور .

[فصل] (٥)

١٥٢٧ - وأما القول في خلو الواقعة عن حكم الله تعالى : فقد
اضطرب الأصوليون في جواز ذلك ، فصار القاضي إلى جواز ذلك ،
وترقى عنه إلى وقوعه ، فقطع به ، وقال : لا بد أن يقع ذلك ، فإن
مأخذ الأحكام محصورة مضبوطة من الكتاب والسنة والإجماع ،

(١) ذكره أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود . . (٢) بالأصل : حملها .
(٥) زيادة من عمل المحقق .

والوقائع لا تنضبط ، ولا تنتهى ، ويستحيل أن يردَّ ما لا ينتهى إلى ما ينتهى .

١٥٢٨ - فنقول : أما جواز خلو الواقعة عن الحكم ، فلا ينكره عقل ، وأما وقوعه فأنكر ذلك ، فإن الأمم الماضين المنقرضين كانوا يتصلّون للفتوى ، مع [كثرة]^(١) ما ألقى إليهم [وتفننها]^(٢) وكانوا بهجومون على الجواب فيها هجوم من لا يرى [للأجوبة]^(٣) حصراً ومنتهى .

ولو كان يجوز خلو بعض الوقائع عن حكم الله ، [لاتفق]^(٤) وقوع واقعة خلت عن حكم الله [وبدت]^(٥) ، فإذا لم يتفق دلّ [على]^(٦) أنهم ما اعتقدوا جواز خلو الواقعة عن حكم الله .

١٥٢٩ - وأما ما استدلوا به من كون المآخذ محصورة واستحالة ما لا ينتهى مما ينتهى ، فهو (بين) ^(٧) لا حاصل له ، فإن من تأمل قواعد الشريعة وجدها مترددة بين طرفين أحدهما محصور ، والآخر غير محصور ، فالنجاسة محصورة ، والطهارة لا حصر فيها ،

(١) بالأصل : كره .

(٢) بالأصل : الأجوبة .

(٣) في الأصل : وبدت .

(٤) غير واضحة بالأصل .

(٥) غير واضحة بالأصل .

(٦) مزيدة لاستقامة المعنى .

(٧) كذا .

والتحريم محصور ، والإباحة لا حصر لها ، فالواقعة إذا ترددت من الطرفين ووجدت في شق الحصر ، فذلك . وإلا حُكم فيها بحكم الشق الآخر الذي أعفي الحصر عنه .

١٥٣٠ - هذا نهاية القول في المقدمتين [وإذا] ^(١) عدنا إلى المقصود؛ فالواقعة إذا ترددت بين مفتيتين ، وتناقض جوابهما ، فمن صار إلى الأخذ بالأغلظ ، فقد تحكّم من غير ثبّت ، ومن صار إلى اتباع ما يشهد له نفسه بالصحة ، فهو اتباع الهواجس والحماقات ، ومن صار إلى التخيير ، فهو أقرب قليلاً ، وله [الكتاب] ^(٢) على مأخذ المضربين ؛ فإنه ما من مسلك إلا ويجوز أن يفترض اختيار مجتهد ، وعن هذا صار بعض الناس إلى التخيير في مسألة التصويب من غير اجتهاد .

١٥٣١ - وهذا مع ما هو عليه من القرب لا وجه له ، فإن التخيير استواء الإقدام والإحجام ، وهو حقيقة الإباحة ، فمنه صار إلى التخيير فقد أثبت الإباحة من غير أصل وثبت ، فإن قيل : فما الذي تختارونه أنتم في هذه المسألة ، وقد زيفتم المسالك المقدمة ، وأبطلتموها؟

١٥٣٢ - قلنا: نبين أولاً صورة نفرضها ، ثم تظهر حقيقة المراد فيها ، فنقول : اختلف الشافعي وأبو حنيفة في وجوب الإتمام على

(١) مزيدة لاستقامة المعنى .
(٢) غير واضحة بالأصل .

العاصي [بفسره] ^(١) ، فقال الشافعي بوجوب الإتمام ، وجوز أبو حنيفة القصر . فإذا تناقض جواب المفتيين على هذا الوجه ، فنراجعهما ثانياً ، ونقول : قد تناقض الأجوبة ، فإن اتفقا بعد التخالف ، فهو المراد ، فنتعلق بما اتفقا عليه ، فقد يجدان أصلاً يستندان إليه كتغليب الدرء في القصاص وغيره ، والتحري في الصيود والذبائح ، وإن استمرا على الخلاف ، ووجد أفضل منهما استفتيناه ، واتبع قوله ، وإن ساوى الثالث الأولين في الفضل ، ووافق قوله قول أحدهما فهل ترجح قول اثنين على قول واحد ؟ فقد سبق ترجيحه ، ولست أختره ، ولا سبيل إلى التخيّر والأخذ بالأغلظ كما تقدم ، ولا يعتقد أيضاً خلو الواقعة عن حكم الله تعالى ، ولا نرى ذلك في قواعد الدين .

١٥٣٣ - فالوجه أن نقول : القول في هذه الواقعة كالقول فيمن يفرض في جزيرة بلغه أصل الدعوة بالإسلام ، ولم تبلغه تفاصيل الأحكام ، ونقول فيه : لا تكليف لله عليه ، إذ شرط التكليف إفهام المكلف ما يكلف به .

١٥٣٤ - فإن قيل : أَلَسَمَ قَلَمَ فيمن تردى في بئر من غير بعد ووقع على مصروع ، ولو مكث عليه لمات ، وفيه صرعى ، لو انتقل إلى غيره ، لمات المتنقل إليه : هذه واقعة خلت عن حكم الله ؟

(١) في الأصل : لسره .

قلنا : لا تلك مسألة إذا فرضت كما وصفتموها ، فنقول : لا تكليف على المترديّ إذا كان كما وصفتموه ، للعلة التي تقدم ذكرها . هذا نهاية القول في المسألة مع اختيار وإيجاز .

مسألة :

١٥٣٥ - المقلد إذا قلّد إماماً ، فمات إمامه وفي عصره مجتهد آخر ، فيتبع مقلّده الميت ؟ أم يقلّد الحيّ ؟ قال قائلون : يقتفي أثر المقلّد الأول ويتبعه ، فإن المذهب لا يموت بموت صاحبه .

وقال آخرون : يتبع المجتهد الحيّ ، إذ أجمعت الأمة على أن واحداً لو أراد أن يتبع مذهب أبي بكر ، لم يجز الآن ، وإن شهد له الرسول ﷺ ، بالتقدم على الكافة ، حيث قال : والله ما طلعت الشمس ولا غربت . الحديث . والسبب فيه أن المجتهد الآخر الباحث الناظر أعرف بمذاهب من سبق ، وأخبر بحقيقة الحال ، والصحابة رضي الله عنهم ما اعتنوا بتبويب الأبواب ، ورسم الفصول والمسائل ، نعم . كانوا مستعدين للبحث [عند مسيس] ^(١) الحاجة إليه متمكنين وما اضطروا إلى تمهيد القواعد ، ورسم الفروع والأمثلة ، لأن الأمور في زمانهم لم تضطرب كل هذا الاضطراب ، والذين اجتنبوا بالتمهيد أعرف بالأصول والفروع من غيرهم .

(١) في الأصل : عن المسيس .

١٥٣٦ - وعلى هذا إذا قلد مقلد الشافعي ، لم يجز له أن يترك متابعتة ، ويختار مذهب القفال وابن سريج أو غيره ، وعليه أن يتبع ما ينقل عن صاحب .

ولكن ينبغي أن يكون الناقل موثقاً به . فقيه النفس ؛ لأن الفقه لا يمكن نقله ، وإن لم يجد نصاً ولا تخريجاً ، فهل له أن يقيس؟ منهم من منع ، وقال القاضي : يجوز له أن يقيس على نفس صاحبه كنص الحديث في حقه ، وكأنه مجتهد في وجهه دون وجهه .

فصل

١٥٣٧ - ذكرنا اختلاف العلماء في تصويب المجتهدين إذا اختلفت آراؤهم في مسألة لا نص فيها ، فأما إذا اختلفوا في الواقعة نص غفل عنه أحدهما ، فالذي حكم بالتخطئة ها هنا بالطريق الأولى.

١٥٣٨ - وأما المصوبة ، فقد اختلفوا ها هنا : فمنهم من حكم بالتخطئة ، ومنهم من صوب ومنهم القاضي ، واستدل عليه بأن قال : المجتهد إذا خالف النص بحث وسبر ، وبذل المجهود ، ولم يأل جهداً في طلب ، حتى حصل على غلبة ظن ، ثم وجب عليه العمل بمقتضى غلبة الظن ، فقد عمل ما وجب عليه . فكيف يقال : أخطأ ، وقد عمل ما هو الواجب ؟ ولا يبعد أن يختلف حكم الله باختلاف

الأشخاص ، فإن الميتة محرمة على صاحب الرفاهية ، وهي بعينها محلله على صاحب المخمصة ، والذي لم يعثر على النص كصاحب الضرورة والمخمصي ، فقد أدى ما أمر به .

١٥٣٩ - فإن قيل : حكم الله تعالى في هذه الواقعة متعين كائن مستقر ، فالذي لم يجد النص هو الذي قصر لما لم يمه النظر نهايته ، فإنه لو لم يقصر ، وأنهى النظر ، لوجد النص ، وليس هذا كمسألة لا نص فيها ، فإن الحكم فيها غير متعين .

١٥٤٠ - قال القاضي : مع هذا كله [أليس] ^(١) قد وجب عليه العمل بمقتضى الظن المخالف للنص المستقر مع تقصيره [و] وجب عليه العمل بذلك ، فلا يحكم بتخطئته بعد ذلك ، فإن المجتهد الذي غفل عن النص أفنى بما قدر عليه ، واعتقد ألا مطلب وراءه ، فأمره بطلب النص تكليف ما لا يطاق ، إذ لا يتأتى افتتاح النظر ممن اعتقاده أنه تم النظر ، (فإذا أخطأ النص ذلك أنه لم يجب الوصول إليه ، وهذا كقول القائل لمن يصلي بالتميم ، ولم يتوضأ ، ولكن يجب عليه الوضوء عند عسر الوصول إلى الماء) ^(٢) . قال القاضي : ولست أبعد أن يرد الشرع بوجوب تدارك ما فاته من العمل الواقع بمقتضى الاجتهاد ، ولو ورد به لاتبعناه ، فإننا عبيد

(١) بالأصل : ليس .
(٢) كذا .

الشرع ، وإذا لم يرد ، فقد أدى ما كُلف .

١٥٤١ - قلت : أما المختار ، فقد سبق في مسألة تصويب المجتهدين ، وهنا لا سبيل إلى إنكار أداء هذا المجتهد ما عليه ، ولا سبيل إلى إنكار مخالفة النص ، وكأنه مخطئ من وجه مصيب من وجه .

وأما القضاء والتدارك ، فأقول : إذا اجتهد في القبلة ثم تبين أنه أخطأ ، والوقت باقٍ [فلن] ^(١) صح يقين آخر باستقبال عين القبلة ، وثبت أنه مقصود في نفسه ، وجب عليه تداركه ، وإنما فرضته في قضاء الوقت ، لأن الوقت إذا زال ، فالقضاء إنما يلزم بأمر [مجدد] ^(٢) .
وإنما ردد الشافعي قوله في هذه الصورة ، لأنه تخيل أن المأمور به إذا لم يتوصل إليه باجتهاده ، ونفس استقبال القبلة مقصود في عينه ، فلهذا نقول : الأظهر سقوط القضاء ، والله أعلم .

مسألة :

١٥٤٢ - اختلف الأئمة في الذين عاصروا رسول الله ﷺ : هل كان يجوز أن يجتهدوا ؟ منهم من قال : يجوز كما يجوز الاجتهاد في عصرنا ، ودل على ذلك قوله عليه السلام في القصة المعروفة ،

(١) في الأصل : كان . وهذا اختيار منا . ترجو أن يكون صوابا .

(٢) في الأصل : محذوف . والمثبت اختيار منا .

لما قال معاذ : أجتهد رأيي : الحمد لله الذي وفق رسول رسوله على ما يرضاه .

وقال آخرون : كان لا يجوز لهم أن يجتهدوا ، فإنه غلبة الظن ، وقد أمكنهم تحصيل القطع بمراجعة رسول الله ﷺ .

١٥٤٣ - والمختار عندنا : أنه إن أمكن المراجعة ، [كأن] ^(١) كان في بلدته ، تعين المراجعة ، وإن كان على مسافة يسوغ الاجتهاد ، وقد ظهر من الآثار أنهم كانوا يجتهدون في الغيبة ، ويشهد له قصة معاذ . والذين كانوا معه كانوا لا يجتهدون .

مسألة :

١٥٤٤ - اختلف الأئمة في أن رسول الله ﷺ ، هل كان يجتهد ؟ قال قائلون : كان ينتظر الوحي ، ولا يجتهد ، وقال آخرون : كان يجتهد . وقد ظهر ذلك من قرائن أحواله حيث قال : أرايت لو تمضمضت ؟

ولعل الأصح أنه كان لا يجتهد في القواعد والأصول ، بل كان ينتظر الوحي ، فأما في التفاصيل فكان مأذونا له في التصرف والاجتهاد .

(١) في الأصل : فإن .

وببقى بين اجتهاده واجتهاد غيره ، ﷺ ، فرق وهو أن ما يراه
أمانة تفيد القطع ، واجتهاد غيره يفيد غلبة الظن ، والله أعلم .

مسألة .

١٥٤٥ - واختلف الأئمة في حقيقة التقليد وماهيته ، فقال قائلون :
التقليد هو قبول قول الغير من غير حجة .

فعلى هذا قبول العامي قول المفتي تقليد ، وقبول من يروي أخبار
الآحاد قولاً ، وسمعه من خلقٍ عن رسول الله ، ﷺ ، ليس تقليداً ،
لأنه حجة في نفسه ، وقبول قول الصحابي تقليد إن لم تجعل أقوالهم
حجة ، ولم نر الاحتجاج بقولهم ، فإن جعلنا أقوالهم حجة يحتاج
[بها] ^(١) ، فإذا ذلك لا يسمى قبول أقوالهم تقليداً .

وقال قائلون : التقليد قبول قول الغير ، وأنت لا تدري من أين
بقوله ، فعلى هذا قبول قول المفتي ، وقبول قول الصحابي تقليد ،
لأننا لا ندري من أين يقولون .

وقبول قول النبي ، ﷺ ، إن قلنا : إنه كان يجتهد تقليد
لأننا لا ندري ، أيقوله عن وحي أم عن اجتهاد ؟ .

وإن قلنا : كان لا يجتهد ، فقبول قوله ليس تقليداً ، فإننا
نعلم أن ما يقوله ، يقوله عن وحي .

(١) في الأصل : به .

١٥٤٦ - قال القاضي : عندي لا تقليد ولا مقلد ، وكل من قبل قولاً كالعالمي يقبل قول المفتي وجب عليه قبوله ، وكان قوله حجة في حقه .

١٥٤٧ - والمختار عندي : على الضد والعكس ، فإن الخلائق عندي في أفعالهم وعقائدهم مقلدون ، ومن قبل قول رسول الله ﷺ منهم ، فهو مقلد ، فإن قوله عليه السلام لا يكون حجة لذاته ، والمعجزة وإن قامت ، فلا تفيد كونها حجة ما لم يقدم عليه العلم بالمرسل ، فإذا كل من نظر فأدرك حدث العالم ، انحدر عنه إلى ما يليه ، فعلم وجود الصانع وصفاته ، ثم انحط إلى النبوات فأدرك جواز العصمة ، ونظر في المعجزة بعده ، فهو العالم ، ومن عداه ممن يترق [عن^(١)] الشبهات إلى قبول قوله عليه السلام ، فهو مقلد تحقيقاً . وما قاله القاضي من أنه يجب قبوله . قلنا : كيف يكون ذلك حجة ؟ وهو لم يعلم المرسل . والله أعلم .

مسألة .

١٥٤٨ - هل يجب الاحتجاج بأقوال الصحابة ؟؟ وهذا مما اختلف فيه الأصوليون ، فقال قائلون : يجب لقوله عليه السلام : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »^(٢) وقوله عليه السلام (١) في الأصل : من . (٢) لرزين عن عمر بن الخطاب (جمع الفوائد : ٢٠٢/٢) .

« اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » ^(١) وقوله عليه السلام :
« خير القرون قرني » ^(٢) ولأنهم عاصروا رسول الله ، ﷺ ، وشاهدوا
الوحي والتنزيل .

وهذا لا يدل على وجوب اتباعهم [وانتهاض] ^(٣) أقوالهم حجة ،
فقوله : أصحابي كالنجوم ، يعني في التقوى والسيرة ، وقوله اقتدوا
باللذين من بعدي يعني في الخلافة ، إذ ليس في العلماء من يخصص
قولهما عن قول غيرهما من الصحابة .

وقوله : خير القرون قرني ، فأَي دليل فيه على وجوب الاتباع ؟
١٥٤٩ - وقال قائلون : لا يجب اتباعهم ، لأنهم ليسوا معصومين
عن الزلل ، فكيف يحتج بما ربما يكون غلطاً وخطأً ؟ ، وأيضاً ، فقد
كانوا يختلفون في زمانهم ، فإذا لم يكن قول البعض منهم حجة
على البعض ، لم يكن حجة في حق من بعدهم .

وهذا يجانب الإنصاف ، فإن أخبار الآحاد حجة مع أن الناقل
عرضة للذلل والخطأ ، فلا يبعد أن يكون قول الصحابي أيضاً حجة ،
وإن لم يكن معصوماً .

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد في مسنده والترمذي وحسنه وابن ماجه عن حذيفة .

(٢) رواه السنة إلا مالكا .

(٣) بالأصل : وانتفاض .

فإن قيل قوله ، صلى الله عليه وسلم ، حجة ؟ قلنا : نعم . ولكن لا تقطع بإصابة هذا الناقل ، وأما العلة الثانية ، فنقول : قول المفتي حجة على العامي وليس حجة على العالم المجتهد ، وكذلك لا يبعد أن يكون قولهم ليس حجة على من يعاصرهم ، ويكون حجة على غيرهم ممن بعدهم . وقد تمسك الصائرون إلى الاتباع بأن قالوا : وجدنا التابعين يقتفون آثار الصحابة ، ويستندون إليها ، ويحتجون بآثارهم احتجاجهم بالأخبار ، فلولا أنهم رأوا ذلك حجة ، وإلا لما أطبقوا على الاتباع هذا الإطباق .

وأجاب المانعون عن هذا ، بأن قالوا : كانت الصحابة إذا وقعت لهم واقعة يجتهدون فيها ثم يبدون ما غلب على ظنهم في معرض التردد ، مُظهرين أن المسألة في مظنة الاجتهاد والاحتمال ، فإن كانوا لا يتخذون الاتباع بالقطع ، فكيف يحكم بكونه حجة ؟ . وهذا أوقع مما قال الأولون .

١٥٥٠ - فنقول : إظهار الحق فيه يستدعي تفصيلاً في مسائل معينة .

فنقول : لا شك أن الصحابة رضي الله عنهم وإن كانوا على رتبهم العلية ، ومناصبهم الرفيعة الجليلة ، فما كانوا معصومين ولا تؤمن

عشرتهم ، وليس في مسالك السمع ما يدل على وجوب الاتباع كما تقدم ، وكان الوجه أن يجعل قولهم كقول من عداهم من المجتهدين ، لكننا نقول : على ما ذكره الصائرون إلى الاتباع والاحتجاج من قولهم . وجدنا التابعين يحتجون بأقوالهم ، وأقوالهم منقسمة منها ما جزموا القول فيه بنفي وإثبات باتين حكماً ، ومنها ما ترددوا فيه وأفتوا مع [استبقاء] ^(١) احتمال وظن ، وما كانوا قاطعين ؛ بل كانوا مستدلين [متمانعين] ^(٢) فما كان كذلك فلا نرى الاحتجاج [بنا منهم] ^(٣) ، لأنهم قالوا ما قالوا عن ظن واجتهاد ، ونظر غيرهم واجتهادهم بمثابة اجتهدهم .

وأما ما قطعوا ^(٤) القول به ولم تكن المسألة في مظنة الاجتهاد فقالوا قولاً مخالفاً للقياس ، ما أرشد إليه نظر ، ولا يدل عليه اعتبار من تقليد أو غيره ، ورأيناهم حاكمين قاطعين ، فتحسين الظن بهم يقتضي أن يقال ما نراهم يحكمون من غير بيينة ، ولا مستند لهذا الحكم من قياس ، فلعلهم لاح لهم مستند سمعي قطعي من نص حديث ، كان حكمهم بذلك ، فيجب اتباعهم لهذا المقام .

(١) في الأصل : استفتاء . والمثبت اختيار منا .

(٢) غير واضحة بالأصل ، وهذا أقرب الاحتمالات في قراءتها .

(٣) كذا . (٤) في الأصل : قطعون .

١٥٥١ - وكان الشافعي يرى الاحتجاج بقول الصحابي قديماً ، ثم نقل عنه أنه رجع عن ذلك ، والظن أنه رجع عن الاحتجاج بقولهم [فيما] ^(١) يوافق القياس ، دون ما يخالف القياس ، إذ لم يختلف قوله جديداً وقديماً في تغليظ الدية بالحرمة والأشهر الحرم ولا مستند فيه إلا أقوال الصحابة .

١٥٥٢ - فإن قيل : فأحسنوا الظن بغير الصحابي كمالك في مسألة خيار المجلس ، فقولوا : إنه خالف الحديث لدليل ثبت له مقدماً على الحديث في الاستعمال .

قلنا : إحسان الظن به ثابت ، ولكن إنما لم نتبعه ، لأننا عرفنا سبب مخالفته الحديث ، وذلك أنه كان يرى تقديم مذهب أهل المدينة على الحديث ، وهذا الذي [الباب خطأ] ^(٢) .

ومن هذا القبيل استحسان أبي حنيفة ، فإنه مخالف لأدلة الشرع بمسلك باطل ، فإن قيل : صار ابن مسعود إلى إيجاب ألفي درهم في أجره رد العبد الآبق ، وهذا تقدير لا يقتضيه قياس . قلنا : لم يثبت ذلك منه تقديراً في كل آبق ، وإنما حكم بذلك في قضية خاصة ، فلعل أجره المثل في تلك الصور [كانت] ^(٣) ألفي درهم .

(١) في الأصل : فما .

(٣) في الأصل : كان .

(٢) كذا .

فإن قيل : صار ابن مسعود إلى رد قيمة العبد ، أي مقدار الدية ،
وانحط بعشرة ، فهلا اتبعتموه ؟

قلنا : لعله قال ذلك عن قياس تحليل مثله أبو حنيفة من تفضيل
الحر على العبد ، وغيره ، على أنا في مسالك الأصول لا نلتفت إلى
مسائل الفقه ، فالفرع يصحح على الأصل [لا] ^(١) على الفرع .

مسألة .

١٥٥٣ - استبعد مستبعدون من الذين [قصرتهم همهم] ^(٢) عن درك
الحقائق ترديد الشافعي أقواله في المسائل ، وتخيلوا أن ذلك حكم
منه بحكمين متناقضين ، وجمع بين تحليل وتحريم في قضية واحدة
وهذا جهل من هذا الطان وعماية ، وقلة دراية ؛ فإن التردد الذي
ذكره الشافعي نفي المذهب ، واعتراف بالاعتراض والإشكال ، وتصريح
منه أنه لا مذهب لي في الواقعة بعد .

ثم نقول أوقع لأبي حنيفة تردد في مسألة من مسائل الفقه ؟

(١) زيادة لاستقامة المعنى .

(٢) في الأصل : قصرهم .

فإن قالوا : لا . قلنا : مثل هذا الرجل لا يعد من أحزاب الفضلاء ^(١) ،

(١) إن هذا الكلام من إمام الحرمين بهذا الأسلوب ، وبهذا العنف في حق الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان يصيب إمام الحرمين وسيء إليه بأكثر مما يسيء إلى أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه .

وعلى من يقرأ هذا الكلام أن يضعه في موضعه ، ويعرف ملابساته وظروفه ، ومناسبته وبواعثه وعندها ربما يغفر لإمام الحرمين هذه الزلة .

إن إمام الحرمين واحد من جماعة علماء المسلمين الذين ابتلوا وامتنحوا في تلك الفتنة المعروفة في تاريخ الفكر بفتنة (الكندري) ذلك الوزير المبتدع الذي بطش بعلماء أهل السنة بخراسان ، ونكل بهم سجنًا وتعذيبًا وتشريدًا ، ويشهد بصراوة تلك المحنة ، ما سجلته رسالة (القشيري) التي كتب بها إلى أنحاء العالم الإسلامي وسماها (شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة) . وقد كان إمام الحرمين مع القشيري في نحو أربعمائة من علماء أهل السنة أخرجوا من ديارهم ، وفروا بعقيدتهم . وصادف أن الذين زينوا للوزير هذه الفعلة وساعدوه عليها ، وأوحوا إليه بها ، كانوا على مذهب أبي حنيفة ، ومن هنا كانت الثورة على الأحناف من إمام الحرمين أحد الذين ابتلوا بهذه الفتنة (اقرأ تفاصيل هذه المحنة في : طبقات الشافعية الكبرى : ٤ : ٦٢ ، شذرات الذهب : ٣ : ٢٩٤) .

وكان من الممكن أن تظل الثورة محصورة على علماء عصره الذين جرّهم التعصب المذهبي ، إلى مالاة الوزير المبتدع وإعانتة على جرمته . ولكن هكذا نار الغضب لاتقف عند حد ، فتعدت هؤلاء المعاصرين إلى إمامهم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه .

ونستطيع أن نؤكد أننا على طول معاشتنا لإمام الحرمين ، هذه السنوات ، وعلى قدر ما قرأنا في موسوعته الفقهية (نهاية المطلب) وعلى ما وجدنا فيه من حدة في مقارعة المخالفين إلا أننا رأينا فيه عفة لسان ، وطهارة لفظ ، وتقديرا للأئمة الذين هم على غير رأيه ، حتى إنه يعتذر عنهم أحيانا كثيرة بأن الناقلين عنهم لم يحسنوا النقل ، وكثيرا ما يبحث عن محمل لكلامهم يصححه به ، أو يخفف مما ينسب إليهم من خطأ في رأيه ، رأينا هذا حتى مع المعتزلة الذين اكوى بنارهم (انظر الجزء الأول من البرهان مثلا : فقرة ١٩١ ، ٥٠٩) ، بل لعل أوضح ما يتصل بما نحن فيه ما كان منه مع الطحاوي ذلك الشافعي الذي

فإنه مهّد أبواباً [وقَعَدَ] ^(١) قواعد في مسالك الظنون ومظان الغموض ،
[والإعضال] ^(٢) من غير نص كتاب وسنة . ثم لم [يستقله] ^(٣) فيما
يخبر به ظن يعارضه ظن ، بل تهجم على حكم الله في كل واقعة ،
فهذا إنكار ومكابرة الضرورة .

◆ تخف ، فراه يقول في مناقشة الطحاوي : « وهذا كلام غث لا أصل له ، وهو يحط
من مرتبة الطحاوي ، إن ضح النقل عنه » فمع الحدة ، والعنف في الجدل إلا أنه مازالت
للطحاوي مرتبة ، ومازال في نظره أعلى ، والخطأ في النقل عنه محتمل . فلو كان التعصب
ديئنه ودأبه ، لكان الطحاوي أولى الناس بالحملة والمجوم عليه ، لأنه الذي طعن على مذهب
الشافعي بمجرد تحوله إلى مذهب أبي حنيفة . بسل إنه في مناقشته لآراء أبي حنيفة (في نفس
هذا الكتاب) كان يمتد ويشدد على عادته ، ولكنه كان يلتزم الجادة ، وليس أدل على ذلك
من قوله : « ولا نتبرأ من أبي حنيفة أتى نطق بالصواب » ، (البرهان فقرة : ١٤٦٦) ،
بل نراه أحياناً يقر رأي أبي حنيفة في بعض مسائل في البرهان نفسه . فإذا أدركنا ذلك ،
عرفنا موضع هذه الجملة من كلام إمام الحرمين ، وأنها نفثة غاضب أو أنه مكلوم .
لا تمثل له رأياً ولا اعتقاداً .

كل هذا على فرض أنها صدرت فعلاً من إمام الحرمين . وإلا فهناك احتمال قائم
أن مثل هذا الكلام مدسوس على إمام الحرمين ، وأنه لم يقل به ، وأسأل الله أن يعيننا على
تحقيق هذه المسألة ، حتى نجتمع شواهدا وأدلتها . وكما أكون سعيداً لو اجتمع لدي ما يبطل
به نسبة هذا الكلام إلى إمام الحرمين ، وكذلك نسبة ذلك الكتيب المعروف باسم (مغيب
الخلق في اتباع الأئمة) . وإخالي سأمك من ذلك إن شاء الله . فالشواهد موجودة ، ولكنها
تحتاج إلى بحث ، وجمع ، وتمحيص ، ووزن .

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق .

(١) في الأصل : وبعد .

(٢) في الأصل : والاعقال . (٣) كذا .

وإن اعترفوا بتعارض الظنون في حقه .

قلنا : فهو لم يعبر عن تردده والشافعي عبر عنه ، على أنا
لا نحسب الأقوال القديمة من مذهب الشافعي ، فإنه رجع عنها
جديداً ، والمرجوع عنه لا يكون مذهباً للراجع .

والشافعي بعد ما ردد الأقوال استقر رأيه على قول واحد في جلة
المسائل ، ولم يبق على التردد ، إلا في ثماني عشرة صورة ، فليس
هو كثير التردد .

وقد صار أبو حنيفة على الشك في سور الحمار ، و [اعتقد]^(١)
الشك فيه مذهبا ، وهذا عجب ، وأعجب منه رأي أصحابه ، نقلوا
الشك عنه ، حتى انتهضوا ذابيين عنه داعين إليه .

هذا نهاية الغرض من هذه المسألة ، وقد نجز بنجازها هذا المجموع ،
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

تم بحمد الله تعالى ، ،

(١) بالأصل : أعقد .

خاتمة

كلمة ثم شكر

أما الكلمة :

فلن تكون تكراراً لما سبق أن ذكرناه من حديث عن جهودنا في إخراج الكتاب ، ومنهجنا في تحقيقه ، ولكننا نذكر أن معاناتنا في إخراج الجزء الثاني كانت أقسى وأشد . ذلك أننا حققناه في أول الأمر عن نسخة وحيدة (وهي نسخة دمياط) ، وكان علينا أن نقيم النص ونكمل سقطه ، ونسدد خرمه بجهودنا ، وهذا أمر لا يدرك صعوبته إلا من عاناه وخبره . ونحن أسعفتنا المقادير — بعد السعي الدائب — بنسخة تركيا ، كان مما أثلج صدورنا وحمدنا الله عليه أن معظم ما قدرناه ، وأكملنا به السقط والحرم — كان صحيحاً تماماً ، وبنفس ألفاظ إمام الحرمين ، وذلك من فضل الله وحسن توفيقه . ثم كانت نسخة تركيا تحوي من الأخطاء ما يشهد بأن كاتبها ناسخ غير فقيه ولا أصولي ، مما جعل الإفادة منها عسيرة ، ومملودة .

ولعل لا أضيف جديداً إذا قلت : إن الانقطاع بيننا وبين تراثنا ، وبين ماضينا ومجدنا ، جعل الاتصال بأئمتنا أمراً عسيراً ، والاستماع إليهم والتلمذة لهم شيئاً مرهقاً .

نذكر هذه الصعوبات ونحن نضع هذا الكتاب بين أيدي الباحثين ، ونذكر أيضاً أن إماماً كبيراً من أئمة العلم ، هو السبكي تاج الدين صاحب الطبقات كان يسمي هذا الكتاب (لغز الأئمة) .

نذكر ذلك لنقول لكل من وجد (عيا) : حنانيك ، لا تسرف في اللوم ، فلو رأيت (لغز الأئمة) قبل أن يطبع ، ولو نظرت إلى الصفحات المصورة من المخطوط لعثرت ولعفوت ، ولعلك أيضاً تعلم أن الإرهاق قد يصل بالإنسان حدّاً يجعل العقل يقف في بديهات الأمور .

ولسنا بهذا ننفي عن أنفسنا القصور ، فنحن به معترفون مقرّون ، ونحن له أهل . وسبحان من تفرّد بالكمال وحده .

ولكننا ننفي فقط الإهمال أو التهاون أو العجلة ، فالله يعلم كم من الوقت أفقنا ، وكم من الجهد بذلنا ، ولنا رجاء أن كل من وجد (عيباً) يهديه إلينا رحمه الله .

ولابد أن ننادي من هنا قائلين : إن تراثنا في حاجة إلى جهود متعاونة ، متضافرة لبعثه ، من جديد ، ونفض غبار النسيان والإهمال عنه ، وإن اتصنا بهذا التراث هو الوسيلة الوحيدة للنجاة مما نعانيه من اضمحلال فكري ، واستخذاء عقلي ، وفقر علمي .

وإن أي محاولة للنهوض عن طريق غير هذا الطريق ما هي إلا وثوب من غير قاعدة ، واستطالة بغير جنور ، وبناء على غير أساس .

إن أحلام القوة المادية التي تداعب خيالنا لن تكون إلا بيعت تراثنا ، وأعجاذنا وعلمنا ، وبدون ذلك لن تكون . . فمضى يمي ذلك الواعون . . . متى يدركون أن الباحث في تراثنا ينفض ركام العجز والضعف عن تاريخنا ، وأعجاذنا ، ويكشف عن جنورنا وأساسنا ليستقيم البناء ، الذي نرجوه ، ويتحقق الغد الذي تأمله ؟

أما الشكر :

فقد قدمناه أولاً لكل من عاون في التحقيق ، والآن نرجيه جزيلاً لكل من عاون في نشر هذا الكتاب وطبعه سواء بالرأي والمشورة والاختيار وبذل المال ، ولا نسمي منهم أحداً بل نكل إلى الله حسن ثوابهم ، ونسأله أن يجعله في ميزانهم يوم توزن الأعمال لدى البصير الخبير .

ثم لابد من التنويه بمجهود رجال مطابع الدوحة الحديثة ، فالحق أنهم كانوا كراماً في بذل الجهد وسعة الصدر ، وحسن استقبال كل توجيه وتصويب ، وأرجو أن يعتبروا هذا شكراً خاصاً بكل واحد منهم .

والله ولي التوفيق ، ،

الفهارس مفاتيح الكتاب

- ١ - ثبت المراجع .
- ٢ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٣ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- ٤ - فهرس الشواهد النحوية .
- ٥ - فهرس بأسماء الكتب التي ورد ذكرها في البرهان .
- ٦ - فهرس الأعلام .
- ٧ - فهرس الطوائف والفرق .
- ٨ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الشافعي .
- ٩ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الأشعري .
- ١٠ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين القاضي
أبا بكر الباقلاني .
- ١١ - فهرس الموضوعات والمسائل ، الواردة في البرهان .

شيت المراجع

[راعينا في ترتيب المراجع ما يأتي :

- الترتيب الأبجدي بحسب أسماء المؤلفين مع التعريف بهؤلاء المؤلفين تعريفًا موجزًا .
- حذف (ال) ، (ابن) ، (أب) من الأسماء المبدوءة بها .
- اقتصرنا على أهم المراجع التي ساعدتنا في التحقيق] .

• الأمدى : (أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد . الشافعي ،
المتوفي سنة ٦٣١ هـ) .

١ - الإحكام في أصول الأحكام .

مطبعة المعارف بمصر ١٣٣٢ هـ .

• ابن الأثير : (عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري . ت ٦٣٠ هـ) .

٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة .

بإشراف محمد صبيح طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٤ .

٣ - الكامل .

إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة ١٣٤٩ هـ .

• ابن الأثير : (الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير . ت ٦٠٦ هـ) .

٤ - جامع الأصول من أحاديث الرسول .

تحقيق محمد حامد الفقي - القاهرة ١٩٥٠ م .

٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر .

تحقيق طاهر الزاوي ، محمود الطنناحي - عيسى الحلبي ١٩٦٣ م .

• أحمد أمين : (رحمه الله) من رجال الأدب والبحث في عصرنا الحاضر .

٦ - ظهر الإسلام : في أربعة أجزاء .

مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٤٥ م .

- أحمد تيمور : (باشا) العلامة المحقق . رحمه الله .
- ٧ - ضبط الأعلام .
مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٩٤٧ م .
- أحمد بن حنبل الشيباني : الإمام (رضي الله عنه) ت ٢٤١ هـ .
- ٨ - المسند .
تحقيق المرحوم أحمد محمد شاكر - طبع دار المعارف بمصر (لم يتم) .
- أحمد شلبي : الدكتور الأستاذ بدار العلوم . (مترجم) .
- ٩ - منافع الفكر الإسلامي وآثاره .
الطبعة الثالثة سنة ١٩٧١ م . مكتبة النهضة المصرية .
- أحمد فريد الرفاعي : (دكتور) .
- ١٠ - الغزالي .
القاهرة دار المأمون سنة ١٩٣٦ م .
- الإنسوي : (عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإنسوي الشافعي أبو محمد جمال الدين .
ولد بإسنا . توفي سنة ٧٧٢ هـ) .
- ١١ - طبقات الشافعية .
مخطوط بدار الكتب القومية بمصر .
- إمام الحرمين : (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف . ت ٤٧٨ هـ) .
- ١٢ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة .
تحقيق المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى والشيخ علي عبد المنعم
عبد الحميد . طبع بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م .
- ١٣ - الشامل في أصول الدين .
طبع بمنشأة المعارف بالإسكندرية - بإشراف الدكتور علي سامي النشار .
- ١٤ - العقيدة النظامية .
تحقيق العلامة . المرحوم محمد زاهد الكوثري . القاهرة مطبعة الأنوار سنة ١٩٤٨ م .

- ١٥ - العياشي (غياث الأمم في التياث الظلم)
مخطوط بدار الكتب القومية بمصر .
- ١٦ - الكافية في الجدل .
مخطوط بمكتبة الأزهر .
- ١٧ - لمع الأدلة .
تحقيق الدكتورة فوقية محمود حسين - طبع المؤسسة العامة للتأليف بمصر سنة ١٩٦٥ م.
- ١٨ - النهاية (نهاية المطلب في دراية المذهب)
مخطوط بدار الكتب القومية بمصر .
- ١٩ - الورقات (في أصول الفقه) .
المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٩ هـ .
- الأتباري : (الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات . عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبي سعيد الأتباري النحوي . ٥١٣ - ٥٧٧ هـ) .
- ٢٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف .
لندن . بريل سنة ١٩٢٣ م .
- الباخريزي : (أبو الحسن علي بن الحسن . ت ٤٦٧ هـ) .
- ٢١ - دمية القصر وعصرة أهل القصر .
طبع حلب سنة ١٩٣٠ م .
- الباقلاني : (أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني . القاضي ت ٤٠٣ هـ) .
- ٢٢ - التمهيد في الرد على المعطلة والملحدة والمشبهة .
دار الفكر المصري بمصر سنة ١٩٤٧ م .
- البخاري : (محمد بن إسماعيل . أبو عبد الله . الإمام . ت ٢٥٦ هـ) .
- ٢٣ - الجامع الصحيح .
طبع دار الشعب بالقاهرة سنة ١٩٦٠ م .

- بروكلمان : (كارل . . .) مستشرق معاصر .
- ٢٤ - تاريخ الأدب العربي .
- البغدادي : (إسماعيل باشا البغدادي) .
- ٢٥ - هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
- استانبول - وكالة المعارف الجلية سنة ١٩٥٥ م .
- ٢٦ - إيضاح المكنون (في الذيل على كشف الظنون) .
- استانبول سنة ١٩٤٥ م .
- البغدادي : (عبد القاهر بن محمد : ١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) .
- ٢٧ - خزائن الأدب .
- تمحيق عبد السلام هارون . القاهرة - دار الكاتب العربي سنة ١٩٦٧ .
- البناني : (عبد الرحمن البناني - العلامة) .
- ٢٨ - حاشية على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع .
- طبع المطبعة الميمنية سنة ١٢٨٥ هـ .
- البيهقي : (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ، من أئمة الحديث توفي سنة ٤٥٨ هـ) .
- ٢٩ - السنن الكبرى .
- طبعة حيدر آباد .
- التهانوي : (محمد أعلى بن علي التهانوي) .
- ٣٠ - كشف اصطلاحات الفنون . كلكتا سنة ١٨٦٢ م .
- ابن تيمية :
- (مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الحضر : ت ٦٥٢ هـ) .
- (شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام : ت ٦٧٢ هـ) .
- (شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم : ت ٧٢٨ هـ) .
- ٣١ - المسودة (في أصول الفقه) .
- القاهرة مطبعة المسلي سنة ١٩٦٤ م .

- الجرجاني : (أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني ت ٤٨٢ هـ) .
- ٣٢ - المعاينة في العقل . ويسمى الفروق .
مخطوط بدار الكتب القومية . بمصر
- ابن الجوزي : (شمس الدين محمد) .
- ٣٣ - غاية النهاية في طبقات القراء .
القاهرة . نشر الخانجي سنة ١٩٣٢ م .
- جلال الدين المحلي : (أبو عدا الله محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد الشافعي . ت ٨٦٤ هـ) .
- ٣٤ - شرح جمع الجوامع في أصول الفقه .
طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٢٨٥ هـ .
- ٣٥ - شرح الورقات في أصول الفقه .
طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٧٩ هـ .
- الخنداري : (أحمد بن عبد الله الخنداري) .
- ٣٦ - تراجم الرجال .
طبع بمصر سنة ١٣٣٢ هـ .
- ابن جني : (عثمان بن جني النحوي الموصلية : ٣٣٠ - ٣٩٢ هـ) .
- ٣٧ - سر صناعة الإعراب .
تحقيق مصطفى السقا وآخرين - إدارة الثقافة العامة بوزارة المعارف بالقاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٨ - الخصائص .
تحقيق محمد علي النجار - طبع القاهرة سنة ١٩٥٢ م .
- ابن الجوزي : (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المتوفي سنة ٥٩٧ هـ) .
- ٣٩ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم .
رجعنا إلى المخطوط رقم (١٢٩٦ تاريخ) بدار الكتب القومية .
ومنه مطبوع بجندر آباد ما بين سنتي ١٣٥٧ هـ ، ١٣٥٩ هـ وتقع ترجمة إمام الحرمين في المطبوع ج ٩ ص ١٨ - ٢٠ .

- الجوهرى : (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى : ٣٣٢ - ٣٩٨ هـ) .
- ٤٠ - تاج اللغة وصحاح العربية .
تحقيق السيد أحمد عبد الغفور - دار الكاتب العربى بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- حاجى خليفة : (مصطفى بن عبد الله كاتب شلى . مؤرخ . تركى متعرب
توفى سنة ١٠٦٦ هـ) .
- ٤١ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .
طبع بعناية وكالة المعارف الجلبلة (استانبول ١٩٤٣ م) .
- ابن حجر : (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي الكنانى
العسقلانى ، ثم المصرى ، الشافعى ت ٨٥٢ هـ) .
- ٤٢ - الإصابة فى تمييز الصحابة .
طبع بالقاهرة سنة ١٩٠٧ م .
- ٤٣ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى .
طبع عبد الرحمن محمد بالأزهر بمصر سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٤٤ - ملخص نخبة الفكر .
مطبعة الممتاز بطنطا .
- ابن حسزم : (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد . الإمام الظاهرى ت سنة ٤٥٦) .
- ٤٥ - الفصل فى الملل والأهواء والنحل .
مصر سنة ١٣١٧ هـ .
- ٤٦ - الإحكام فى أصول الإحكام .
مكتبة عاطف بالقاهرة . سنة ١٣٩٨ هـ .
- حسب الله : (فضيلة الشيخ علي حسب الله ، من رواد النهضة الفقهاء الحديثة .
رحمه الله) .
- ٤٧ - أصول التشريع الإسلامى .
دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٩ م .

- حسن إبراهيم حسن : (الدكتور - أستاذ التاريخ) .
- ٤٨ - تاريخ الإسلام السياسي .
- مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٦٧ م .
- الخزرجي : (صفي الدين أحمد بن عبد الله المتوفي سنة ٩٢٣ هـ) .
- ٤٩ - خلاصة تذهيب الكمال .
- المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .
- الخضري : (محمد الخضري بن الشيخ عفيفي الباجوري من أعلام دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي توفي ١٣٤٥ هـ) .
- ٥٠ - أصول الفقه .
- المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٣٨ م .
- ٥١ - تاريخ الأمم الإسلامية .
- الطبعة السادسة - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٥٢ - تاريخ التشريع الإسلامي .
- الطبعة السابعة - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٩٦٥ م .
- الخطيب البغدادي : (الحافظ أبو بكر أحمد بن علي توفي سنة ٤٦٣ هـ) .
- ٥٣ - تاريخ بغداد .
- نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٣١ م .
- الخطيب الشربيني : (شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني القاهري أحد علماء القرن العاشر الهجري) .
- ٥٤ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع .
- المطبعة الشرفية بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .
- الخفيف : (فضيلة الشيخ علي الخفيف . رحمه الله) .
- ٥٥ - أسباب اختلاف الفقهاء .
- نشر معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة سنة ١٩٥٦ م .

- مخالف : (المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف) .
- ٥٦ - علم أصول الفقه .
الطبعة السادسة - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٥٧ - تاريخ التشريع الإسلامي .
الطبعة السادسة - القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- ابن خلدون : (عبد الرحمن محمد بن محمد بن خلدون . ت ٨٠٨ هـ) .
- ٥٨ - المقلمة .
بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي . نشر وطبع لجنة البيان العربي بمصر ١٩٦٠ م
• ابن خلكان : (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر المتوفي
سنة ٦٨٨ هـ) .
- ٥٩ - وفيات الأعيان وأنباء الزمان .
مطبوع بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٤٨ م .
• غورشيد : (إبراهيم زكي - مترجم - مع أحمد الشنتاوي
والدكتور عبد الحميد يونس) .
- ٦٠ - دالة المعارف الإسلامية .
تصدر عن دار الشعب منذ سنة ١٩٦٩ م . ومازالت تتوالى أجزاءها .
- أبو داود : (سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ) .
- ٦١ - سنن أبي داود .
بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - طبع مصطفى محمد بمصر
سنة ١٩٣٦ م .
- الدردير : (الإمام أبو البركات سيدي أحمد الدردير) .
- ٦٢ - شرح الخريدة .
مكتبة صبيح بمصر سنة ١٩٥٤ .

- ابن حريز : (محمد بن الحسن الأزدي من أئمة اللغة والأدب ت سنة ٣٢١ هـ) .
- ٦٣ - الجمهرة .
- المطبعة العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٤٦ هـ .
- دي طرازي : (الفيكونت فيليب) .
- ٦٤ - خزائن الكتب العربية في الحافظين .
- بيروت مطبعة جوزيف صيقل سنة ١٩٤٧ م .
- الذهبي : (الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي توفي سنة ٧٤٨ هـ) .
- ٦٥ - سير النبلاء .
- مخطوط في ١٣ جزءاً رقم ١٢١٩٥ ح .
- ٦٦ - المشتبه في الرجال : أسماؤهم وأسمائهم .
- بتحقيق علي محمد البجاوي . طبع الحلبي بمصر سنة ١٩٦٢ م .
- ٦٧ - تجريد أسماء الصحابة .
- طبع بالهند سنة ١٩٦٩ م .
- الرازي : (الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت بعد ٦٦٦ هـ) .
- ٦٨ - مختار الصحاح .
- (يرتب محمود خاطر) . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٩ م .
- ابن رشد : (الحفيد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القاضي الفيلسوف ٥٩٥ هـ) .
- ٦٩ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
- مطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩ هـ .
- الروياني : (أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل ت ٥٠٢ هـ) .
- ٧٠ - بحر المذهب .
- مخطوط في ١١ مجلدة كبيرة بدار الكتب القومية منه عدة نسخ بأرقام ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٦٩ قسه شافعي ، ٢٠٠ ققه شافعي طلعت .

- أبو ريصة : (الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريصة) مترجم .
- ٧١ - تاريخ الفلسفة في الإسلام .
القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٧٢ - الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري .
المعهد الخليفي للأبحاث المغربية سنة ١٩٤٧ م .
- الزبيدي : (أبو بكر محمد بن الحسن ت : ٣٧٩ هـ) .
- ٧٣ - طبقات النحويين واللغويين .
تحقيق أبو الفضل إبراهيم - مصر سنة ١٩٥٤ م .
- الزبيدي : (أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني الملقب بمرتضى ت ١٢٠٥ هـ) .
- ٧٤ - تاج المروس .
مطبوع بمصر سنة ١٣٠٧ هـ .
- الزركلي : (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الدمشقي) .
- ٧٥ - الأعلام .
الطبعة الثانية في عشرة أجزاء بين سنتي ١٣٧٣ - ١٣٧٨ هـ
بمطبعة كوستا توماس بمصر .
- الزمخشري : (جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي توفي سنة ٥٣٨ هـ) .
- ٧٦ - أساس البلاغة .
طبعة دار الشعب بمصر سنة ١٩٦٠ م .
- ٧٧ - الفائق في غريب الحديث .
طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٤٥ م .
- أبو زهرة : (محمد : الأستاذ الشيخ رحمه الله . من أعلام الفقه في العصر الحديث) .
- ٧٨ - الاستحسان والمصالح المرسل .
بحث ألقاه في مهرجان ابن تيمية وأسبوع الفقه الإسلامي .
نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ضمن مجموعة ، بعنوان (أسبوع الفقه الإسلامي سنة ١٩٦١ م) .

٧٩ - أصول الفقه .

مطبعة نجيب بمصر سنة ١٩٥٧ م .

٨٠ - ابن حنبل حياته وعصره .

مطبعة الاعتماد بمصر سنة ١٣٦٧ هـ .

٨١ - أبو حنيفة : حياته وعصره .

الطبعة الثانية - دار الفكر العربي بمصر سنة ١٩٥٥ م .

٨٢ - الشافعي : حياته وعصره .

مطبعة نجيب بمصر ١٩٤٨ م .

٨٣ - في تاريخ المذاهب الفقهية .

مطبعة المدني بمصر .

٨٤ - مالك : حياته وعصره .

الطبعة الثانية - دار الفكر العربي بمصر سنة ١٩٦٤ م .

• زهير بن أبي سلمى : (من شعراء المعلقات) .

٨٥ - ديوان زهير .

بيروت سنة ١٩٦٤ م .

• الزوزني : (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين ت ٤٧٦ هـ) .

٨٦ - شرح المعلقات السبع .

مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٢ م .

• الزيلعي : (عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد جمال الدين . فقيه ،

عالم بالحديث ، من زيلع بالصومال توفي بالقاهرة ٧٦٢ هـ) .

٨٧ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية .

الطبعة الأولى بدار المأمون بمصر سنة ١٩٣٨ م .

• السائس : (فضيلة الشيخ محمد علي . عضو مجمع البحوث الإسلامية أستاذنا . رحمه الله) .

٨٨ - نشأة الفقه الاجتهادي وتطوره .

نشر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م .

٨٩ - مقارنة المذاهب الإسلامية .

مطبعة محمد علي صبيح سنة ١٩٥٣ م .

• السبكي : (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي

نسبة إلى سبك الضحاك من قرى « المتوفية » بجمهورية مصر ،

ولكنه عاش ومات بدمشق توفي سنة ٧٧١ هـ) .

٩٠ - جمع الجوامع . في أصول الفقه .

طبع المطبعة الميمنية سنة ١٢٨٥ هـ .

٩١ - طبقات الشافعية الكبرى .

بتحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو . طبع عيسى البابي الحلبي

بمصر في عشرة أجزاء ، بدأ صدورهما من سنة ١٩٦٤ م .

ورجعنا أحيانا إلى الطبعة السابقة .

• سر كيس : (يوسف إيلان سر كيس توفي سنة ١٣٥١ هـ) .

٩٢ - معجم المطبوعات العربية .

مطبعة سر كيس بالقاهرة سنة ١٣٦٤ - ١٣٧١ هـ .

• ابن سعد : (محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء ، كاتب الواقدي

توفي سنة ٢٣٠ هـ) .

٩٣ - الطبقات الكبرى .

طبع ونشر دار التحرير بالقاهرة .

• السمعاني : (القاضي أبو سعيد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر

المنصور التميمي المروزي المتوفي سنة ٥٦٢ هـ) .

٩٤ - الأنساب .

طبع حيدر آباد بالهند سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م .

• ابن سميح العلوي : (أحمد بن أبي بكر بن سميح العلوي الحضرمي
توفي سنة ١٣٤٣ هـ) .

٩٥ - الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج .

مطبعة لجنة البيان العربي بمصر .

• سيويه : (عمرو بن قنبر . أبو بشر توفي سنة ١٨٠ على الأرجح) .

٩٦ - الكتاب .

القاهرة المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ .

• السيوطي : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين

الحضيري إمام حافظ مؤرخ أديب توفي سنة ٩١١ هـ) .

٩٧ - أسباب النزول .

طبعة دار التحرير بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

٩٨ - بغية الوعاة .

مطبعة السعادة سنة ١٣٧٦ هـ .

• الشاطبي : (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي .

أصولي حافظ من أئمة المالكية توفي ٧٩٠ هـ

٩٩ - الاعتصام : في جزأين .

بتحقيق السيد محمد رشيد رضا منشي المنار رحمه الله .

نشر المكتبة التجارية القاهرة .

١٠٠ - الموافقات . في أربعة أجزاء .

بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - نشر محمد علي صبيح

بالقاهرة ١٩٦٩ م .

• الشافعي : (الإمام محمد بن إدريس . . . انقرشي المطليبي رضي الله عنه

توفي سنة ٢٠٤ هـ) .

١٠١ - الأم . في سبعة أجزاء .

طبع ونشر دار الشعب سنة ١٩٦٨ م .

١٠٢ - الرسالة .

بتحقيق العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر طبع مصطفى البابي الحلبي
سنة ١٩٤٠ م .

• ابن شاكر : (محمد بن شاكر بن أحمد الكتي ت ٧٦٤ هـ) .

١٠٣ - فوات الوفيات . في جزأين .

بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر .

• الشريف الجرجاني : (علي بن محمد بن علي . ت : ٨١٦ هـ) .

١٠٤ - التعريفات .

طبع استانبول سنة ١٣٢٧ هـ .

• الشهرستاني : (محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتوح - يلقب بالأفضل
ت : ٥٤٨ هـ) .

١٠٥ - الملل والنحل .

تحقيق محمد بن فتح الله بدران طبعة الأزهر سنة ١٩٥٥ .

• الشوكاني : (محمد بن علي بن محمد قاضي قضاة القطر اليماني ت : ١٢٥٠ هـ) .

١٠٦ - نيل الأوطار .

شرح متقى الأخبار . الحلبي بمصر .

• الشيرازي : (إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق . جمال الدين . توفي
سنة ٤٧٦ هـ) .

١٠٧ - التنبيه .

مخطوط بدار الكتب القومية بأرقام ٣٦٠ ، ٨٤٨ . ١٤٤١ فقه شافعي ،
ومنه نسخ أخرى بأرقام أخرى .

١٠٨ - طبقات الفقهاء .

بتحقيق الدكتور إحسان عباس . نشر دار الرائد العربي ببيروت سنة ١٩٧٠ م .

- ١٠٩ - المهذب . بهامش المجموع .
 بهامش المجموع . نشر المطبعي من سنة ١٩٧٠ م .
- الصبان : (العلامة محمد بن علي أبو العرفان . ت : سنة ١٢٠٦ هـ) .
- ١١٠ - حاشية الصبان على الأشموني شرح الألفية .
 مصر - المطبعة العامرة الشرفية .
- الصفدي : (صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ت سنة ٧٦٤ هـ) .
- ١١١ - الوافي بالوفيات .
 طبع استانبول - مطبعة الدولة لجمعية المستشرقين الألمانية سنة ١٩٣١ م .
- الصنعاني : (محمد بن إسماعيل : ١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ) .
- ١١٢ - سبل السلام .
 مكتبة الجمهورية .
- طاش كبرى زاده : (أحمد بن مصطفى . ت : ٩٦٨ هـ) .
- ١١٣ - مفتاح السعادة .
 مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٢٩ هـ .
- طاهر أحمد الزاوي : (من علماء ليبيا المعاصرين) .
- ١١٤ - ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير .
 طبعة أولى سنة ١٩٥٩ م .
- الطوسي : (أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم نجم الدين
 البغدادي الحنيلي توفي سنة ٧١٦ هـ) .
- ١١٥ - رسالة في المصلحة المرسله .
 مستخرجة من شرحه للأربعين النووية ، وقد حققها أستاذنا :
 الدكتور مصطفى زيد وألحقها بكتابه (المصلحة في التشريع الإسلامي)
 صدر عن دار الفكر العربي بمصر سنة ١٩٥٤ م .

- الطيب النجار : (من علماء الأزهر المعاصرين) .
- ١١٦ - تيسير الوصول إلى علم الأصول .
مطبوع بالقاهرة سنة ١٩٥١ م .
- عبد الله بن محمد بن الصديق الحنفي : (من علماء الحديث المعاصرين) .
- ١١٧ - الكثر الثمين في أحاديث النبي الأمين .
مطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٩٦٨ م .
- عبد الباقي : (محمد فؤاد عبد الباقي من علماء الحديث المعاصرين رحمه الله ، وطيب ثراه) .
- ١١٨ - مفتاح كنوز السنة (مترجم) .
مطبعة مصر سنة ١٩٣٤ م .
- ١١٩ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .
صدر عن دار الشعب للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٠ م .
- ابن عبد البر : (أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد . ت ٤٦٣ هـ) .
- ١٢٠ - الاستيعاب . في معرفة الأصحاب .
بتحقيق علي محمد الجاوي . مكتبة نهضة مصر .
- ١٢١ - جامع بيان العلم وفضله .
بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . طبع في القاهرة سنة ١٩٦٨ م . للمكتبة السلفية بالمدينة .
- ابن عبد الشكور : (محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي توفي سنة ١١١٩ هـ) .
- ١٢٢ - مسلم الثبوت .
طبع بهامش المستصفى بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ .
- عبد العلي : (محمد بن نظام الدين الأنصاري ت ١١٨٠ هـ) .
- ١٢٣ - فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت .
شرح مسلم الثبوت - انظر ابن عبد الشكور .

• ابن عساكر : (الحافظ الكبير ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسن بن عساكر الشافعي توفي سنة ٥٧١ هـ) .

١٢٤ - تبين كذب المفترى .

رجعنا إلى المخطوطة رقم ٨١٥ تاريخ بدار الكتب، القومية وتقع ترجمة
إمام الحرمين في الجزء الثاني من ٧٣ - ٧٩ . ومنه مطبوع بدمشق مطبعة
التوفيق سنة ١٣٤٧ هـ . وتقع ترجمة إمام الحرمين فيه ٢٧٨ - ٢٨٥ .

• ابن العماد الحنبلي : (عبدالحلي بن أحمد بن محمد بن العماد أبو الفلاح ت ١٠٨٩ هـ) .

١٢٥ - شلوات الذهب .

نشر مكتبة القدس سنة ١٣٥٠ هـ .

• عمر رضا كحالة .

١٢٦ - معجم المؤلفين .

طبعة دمشق سنة ١٩٦٠ م .

١٢٧ - أعلام النساء : في عالمي العرب والإسلام .

دمشق سنة ١٩٤٠ م .

• العيني : (أبو محمد محمود بن الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد العيني) .

١٢٨ - فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد .

القاهرة سنة ١٢٩٧ هـ .

• الغزالي : (محمد بن محمد أبو حامد . حجة الإسلام . الإمام عاملا وعملا

ت ٥٠٥ هـ) .

١٢٩ - المستصفى .

المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٢٢ هـ) .

• أبو الفدا : (عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه

ابن أيوب الشافعي ٦٧٢ - ٧٣٢ هـ) .

١٣٠ - تاريخ أبي الفدا .

القسطنطينية - المطبعة الشاهانية أربعة أجزاء في مجلدين ١٢٨٦ هـ .

■ ابن فرحون : (إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون برهان الدين اليعمري المغربي الأصل المدني منشأ وموطنا من شيوخ المذهب المالكي توفي سنة ٥٧٩٠هـ).

١٣١ - الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب .

مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ .

■ فوقية حسين محمود : (دكتورة) .

١٣٢ - الجوزي إمام الحرمين .

سلسلة أعلام العرب رقم (٤٠) .

■ الفيروز ابادي : (مجد الدين محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر الفيروز ابادي

الشيرازي ت ٨١٦هـ) .

١٣٣ - القاموس المحيط .

طبع في مصر في أربعة أجزاء ١٢٨١ هـ .

■ الفيومي : (أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفي ٧٧٠ هـ) .

١٣٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .

طبع المطبعة الأميرية سنة ١٩٣١ جزءان في مجلد واحد .

■ القاضي : (عبد الجبار بن أحمد الأسد ابادي توفي سنة ٤١٥ هـ) .

١٣٥ - شرح الأصول الخمسة .

تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان مكتبة وهبه طبعة أولى سنة ١٩٦٥ م .

١٣٦ - المغني .

بإشراف الدكتور طه حسين .

القاهرة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٥ م .

■ القاضي عياض : (أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي ٤٧٩ - ٥٤٤ هـ) .

١٣٧ - الإنصاف .

تحقيق السيد أحمد صقر - طبع دار التراث - القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

- ابن قدامة : (موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ت ٦٢٠ هـ) .
١٣٨ - المغني .
- طبع ونشر مكتبة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .
- القرضاوي : (يوسف عبد الله . الأستاذ الدكتور . فقيه . داعية . نفع الله به) .
١٣٩ - فقه الزكاة .
- بيروت مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ م .
- القسطلاني : (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي الحسين بن علي القسطلاني القاهري ٨٥١ - ٩٢٣ هـ) .
١٤٠ - شرح القسطلاني .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - القاهرة ١٣٠٧ هـ .
- قسواني : (جورج قنواني - الأب الدكتور) .
١٤١ - فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية .
- ترجمة الشيخ الدكتور صبحي الصالح والدكتور فريد جبر - بيروت
دار العلم للملايين سنة ١٩٦٧ م .
- ابن القيم : (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية ٦٩١ - ٧٥١ هـ) .
١٤٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد .
- القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ابن كثير القرشي : (الإمام عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن محمد بن عمر بن كثير
القرشي الدمشقي ت ٨٧٧ هـ)
١٤٣ - البداية والنهاية .
- القاهرة المطبعة السلفية ١٣٥١ هـ .
- الكرماني : (محمد بن يوسف توفي ٧٨٦ هـ) .
١٤٤ - شرح علي صحيح البخاري .
- طبع عبد الرحمن محمد - القاهرة .

- ابن ماجه : (الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه ت ٢٧٥هـ) .
- ١٤٥ - سنن ابن ماجه .
- بتحقيق محمد فزاد عبد الباقي - نشر عيسى الحلبي سنة ١٩٧٢ م .
- محمد بن محمد بن سليمان المغربي .
- ١٤٦ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد .
- القاهرة المطبعة الحيرية .
- محمد بن يحيى بهران الصعدي : المتوفي سنة ٩٥٧هـ) .
- ١٤٧ - جواهر الأخبار والآثار (بهامش البحر الزخار) .
- تصحیح القاضي عبد الكريم الجرافي . القاهرة مطبعة السعادة سنة ١٩٤٧ م .
- محمود قاسم : (الأستاذ الدكتور - رحمه الله) .
- ١٤٨ - مناهج الأدلة في عقائد الملة .
- مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٩ م .
- محمود مصطفى .
- ١٤٩ - إجماع الأعلام .
- طبع القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥هـ .
- محي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد القرشي الحنفي المصري .
- ٦٩٦ - ٧٥٧هـ . ت ٦٩٦ - ٧٥٧هـ .
- ١٥٠ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية .
- المند - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ٣٣٢هـ .
- ابن المرتضى : (الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى
- المتوفي سنة ٨٤٠هـ) .
- ١٥١ - البحر الزخار : الجامع لمذاهب علماء الأمصار .
- القاهرة مطبعة السعادة ١٩٤٧ م .

- مسلم : (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦٠ هـ) .
- ١٥٢ - صحيح مسلم .
- مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .
- مصطفى زيد : (الأستاذ الدكتور أستاذنا) رحمه الله وطيب ثراه
- ١٥٣ - النسخ في القرآن الكريم .
- القاهرة دار الفكر العربي سنة ١٩٦٣ م .
- ١٥٤ - المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي .
- القاهرة - دار الفكر العربي سنة ١٩٦٤ م .
- مصطفى السباعي .
- ١٥٥ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي .
- القاهرة دار العروبة ١٩٦١ م .
- مصطفى عبد الرازق : الشيخ الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الأسبق توفي سنة ١٩٤٧ .
- ١٥٦ - تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية .
- القاهرة ١٩٤٤ م .
- المقري : أحمد بن محمد المقري التلمساني توفي ١٠٤١ هـ .
- ١٥٧ - نفع الطيب .
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٤٩ م .
- النابغة : (النابغة الذبياني أبو أمامة) .
- ١٥٨ - ديوان النابغة .
- طبع القاهرة سنة ١٩١٠ .
- ابن منظور : (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفي الأفريقي المتوفى سنة ٧١١ هـ) .
- ١٥٩ - لسان العرب .
- المطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠ هـ في عشرين جزءاً .

• النسوي : (يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي النووي الشافعي أبو زكريا
ت سنة ٦٧٦ هـ) .

١٦٠ - تهذيب الأسماء واللغات .

طبع بمصر في أربعة أجزاء

• ابن هشام : (محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري سنة ٧٦١ هـ) .

١٦١ - قطر الندى وبل الصدى .

القاهرة - المكتبة التجارية ١٩٤١ م .

١٦٢ - شلور الذهب في معرفة كلام العرب .

القاهرة المكتبة التجارية ١٩٤٢ م .

١٦٣ - أوضح المسالك .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . نشر المكتبة التجارية الكبرى

سنة ١٩٤٦ م .

١٦٤ - مغنى اللبيب .

حققه محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة - مطبعة المدني .

• الهيثمي : (الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر ت : ٨٠٧ هـ) .

١٦٥ - مجمع الزوائد .

نشر مكتبة القدس .

• أبو الوفا الغنيمي التتازاني .

١٦٦ - دراسات في الفلسفة الإسلامية .

القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٧ م .

• ولي الدين البصير : (أبو عبد الله محمد بن علماء القرن العاشر) .

١٦٧ - النهاية .

بتحقيق جماعة من رجال الأزهر بإشراف الأستاذ محمد علي النجار .

مطبعة حجازي بالقاهرة .

• **اليافعي :** (عبد الله بن أسعد بن علي ، اليماني توفي سنة ٧٦٨ هـ) .
١٦٨ - **مرآة الجنان** .

حيدر آباد . مطبعة دائرة المعارف النظامية ١٣٣٧ هـ .

• **ياقوت :** (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي شهاب الدين
ت سنة ٦٢٦ هـ) .

١٦٩ **معجم البلدان :** في ثمانية أجزاء .

مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م .



٢- فهرس

الآيات الكريمة

مرتبا بترتيب السور ورقم الآيات

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٢ - سورة البقرة	
٢٣	فَاتُوا سُورَةً مِنْ مِثْلِهِ	٢٢٥
٣١	وَعَمَّ آدَمَ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا	٨١
٦٥	كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ	٢٨ - ٢٢٥
١٠٦	مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا نَزَّلَ بِحَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا	ج ٢ ١٤٤٢
١٤٣	لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ	٦٦٥
١٧٩	وَلَتُكْرَى فِي الْفَصَاصِ حَيَّةٌ	ج ٢ ١٢٥٨
١٩٦	وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ	ج ٢ ١٢٢٤
١٩٦	فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ	٧٢
٢٢١	وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ	٩٩
٢٢٩	فَلَمَّا خَفَّيْنَا مِنْ آيَاتِنَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ	٣٨٠
٢٤٩	فَشَرُّ بَوَائِهِ إِلَّا قَلِيلًا	٢٨٠

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
٢٥٦	٢ - سورة البقرة لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ	٢١٤
٢٧٥	وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	٣٢٢
٢٨٢	فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ	٣٨٠ - ج ٢ ١٤٤٦
	٣ - سورة آل عمران	
٧	وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ	٣٢٣
٨	وَبِنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا	٢٢٦
٥٢	مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ	١٠٣
٦٨	إِنَّ أَوَّلَى الْبَرِّ هِيَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ	٤١٦
٧٥	وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَسْتَنَازِلُ لَا يُؤَدِّهِ إِلَّا إِلَيْكَ	٩٠
١١٠	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ	٥٦٧ - ٦٦٥
١٤٧	رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا	٢٢٥
١٥٤	ثُمَّ أُنْزِلْ طَائِفًا مِّنْ بَعْدِ الْقَوْمِ آمِنَةً تَبَعَهَا	٩٢
١٥٩	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ	٨٩ - ٩٤
١٦٩	وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ	٢٢٦

رقم الآية ٩
السورة ورقمها
رقم الفقرة التي وردت بها

٤ - سورة النساء

١٠٣	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ	٢
٣٦٤	فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ	١١
٤٦١	إِنَّهُمْ كَانُوا فِتْنَةً وَمَقَتًا وَسَاءَ سَبِيلًا	٢٢
٤٦١	وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ	٢٣
٢٤٦	أَوَلَمْ تَسْمُ الْنِسَاءَ	٤٣
٢٨٢	مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ	٦٦
٣٣٣ - ٣٥٨	وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةٌ	٩٢
٣٦١ - ٣٨٠ - ٣٨١	فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ	١٠١
٦٥ - ٦٥	وَمَنْ يُسَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا يَبَيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ	١١٥

٥ - سورة المائدة

٣٢١	أَحَلَّتْ لَكُمْ بَرِيَّةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبَيِّنُ عَلَيْكُمْ	١
١٢٩ - ١٧٢ - ٢٢٥	وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا	٢
٣٢٥	الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ	٣
٤٦٧	إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْ وُجُوهَكُمْ	٦

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٥ - سورة المائدة	

٦	وَأَذِّنْكُمْ إِلَى الْمَعَارِيقِ	١٠٣
٦	وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ	٩٠
٦	وَارْجِعْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	٤٧١
٦	مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ	ج ٢ ٨٨٩
٣٨	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ	٢٤٤ - ٣٣٩ ج ٢ ٧٦٦ - ٧٢٣
٨٩	فَصَيِّمُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ	٦١٣
٩٥	بِحَزَاءٍ يَمِثِلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ	ج ٢ ٧٢٥
١٠١	لَا تَسْقُلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَنُوزٌ	٢٢٦

٦ - سورة الأنعام

١٤١	وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	٧٢ - ٣٢١
١٤٥	قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ عَرْمًا عَلَى طَاعِدٍ يَنْطَعِمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ	ج ٢ ١٢٣٣ - ٢٧٣

٧ - سورة الأعراف

١٢	مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ	٩٨
----	----------------------------	----

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٧ - سورة الأعراف	
٥٣	هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ	٣٢٣
١٥٥	وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا	٤٩٥
١٧٢	أَلَمْ يَرْيَكُ ^ط قَالُوا بَلَىٰ	١٠٩
١٨٧	يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا	٣٢٣
١٨٧	يَسْأَلُونَكَ كَمَا تَكَ حَتَّىٰ عَنْهَا	٣٢٣

	٨ - سورة الأنفال	
٤١	فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ وَلِلَّهِ الْقُرْبَىٰ	٣٣٨ - ٤٧٩
٦٤	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَبِّبْكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٤٩٥

	٩ - سورة التوبة	
٥	فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ	٣٣٩ - ج ٢ ١٢٣٨
٢٩	حَتَّىٰ يَمُوتُوا بِالْهَيْبَةِ عَنْ يَدِ	ج ٢ ١٢٣٨
٦٠	إِنَّمَا الْأَمْثَلُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ	٣٤٠ - ٤٧٧
٨٠	اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ	٣٦٣

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٩ - سورة التوبة	
١٢٢	فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ	١٠٠
	١٠ - سورة يونس	
٤٢	وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ لِآيَاتِكَ	٢٦٢
٤٢	أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ	٥٢
٤٣	وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ	٥٢
٥٣	إِلَىٰ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ	١٠٧
	١٢ - سورة يوسف	
٣١	مَا هَذَا بَشَرًا	٩٤
	١٣ - سورة الرعد	
٤٣	وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ	٤١٥
	١٤ - سورة إبراهيم	
٣٠	قُلْ تَحْتَسِبُوا أَنِّي مَصِيرٌ كَمَا إِلَى النَّارِ	٢٢٥
	١٥ - سورة الحجر	
٤٦	أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ؕ أَلَمِنِينَ	٢٢٥

رقم الآية السورة ورقمها رقم الفقرة التي وردت بها

١٥ - سورة الحجر

٨٨ لَا تَتُودُّ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجَ مِنْهُمْ ٢٢٦

١٦ - سورة النحل

١ أَنْ أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ٥٣١

١٧ - سورة الإسراء

٢٣ وَإِلَىٰ آلِهِمْ إِنَّا ٣٥٦

٢٣ فَلَا تَقُلْ لِمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْمِ ٣١٤-٣٥٨-٣٥٩
ج ٢٢٣ - ٧٢٧

٣٣ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطٰنًا ٣٢١

٣٦ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ٥٤٣ ج ٢ - ٧٠٤

٥٠ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ٢٢٥

١٨ - سورة الكهف

١٢ لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ١١٢

١٩ - سورة مريم

٤ وَلَوْ أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا ٩٠

رقم الآية السورة ورقمها رقم الفقرة التي وردت بها

٢٠ - سورة طه

٤٤	لَعَلَّهُ يَنْدَرُ أَوْ يُخَفَّى	٩٦
٧٢	فَاقْصِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ	٢٢٥
٨١	كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ	٢٢٥

٢١ - سورة الأنبياء

٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٨٠
٧٧	وَصَرَفَتْهُ مِنَ الْقَوْمِ	١٠١

٢٢ - سورة الحج

٧٨	مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ	٤١٦
----	--------------------------------	-----

٢٤ - سورة النور

٢	الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ	٢٤٤ - ٣٣٩ - ج ٢
٤-٥	وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ	٢٨٨ - ٢٩٢
	إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا	
٣٣	فَكَاتِبُهُمْ إِنَّ عِلْمَهمْ فِيهِمْ خَيْرًا	٢٢٥ ج ٢ - ٩٣٢

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٢٩ - سورة العنكبوت	
٤٥	إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ	ج ٢ ٩٤٥
	٣٠ - سورة الروم	
٢٧	وَهُمْ أَهْلُ عَلَيْهِ	٩٦
	٣٣ - سورة الأحزاب	
٥٠	وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسًا لِلنَّجَى إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ...	ج ٢ ٢٦٧ ١٨٧٩
	٣٧ - سورة الصافات	
١٠٣	فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُمُ الْجَنَّةُ وَلَدَيْنَهُ	ج ٢ ١٤٣٩
١٠٥	قَدْ صَدَّقَتِ الرُّبُيَا	ج ٢ ١٤٣٨
١٤٧	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ	٩٦
	٣٨ - سورة ص	
٦٢	مَالَنَا لَا تَرَى رَجُلًا تَكْفُرُ بِهِمْ مِنَ الْأَشْرَارِ	٢٤٢
	٣٩ - سورة الزمر	
٣٠	إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ	٤٣٢
٦٢	اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ	٢٦٣

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٤١ - سورة فصلت	
٤٠	اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ	١٢١ - ٢٢٥
	٤٢ - سورة الشورى	
١٣	شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا	٤١٦ - ٤١٩
	٤٤ - سورة الدخان	
٤٩	ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ	٢٢٥
	٤٦ - سورة الأحقاف	
١٠	وَشَهِدْ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَقَامَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ	٤١٥
	٤٧ - سورة محمد	
١٦	وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ	٢٦٢
	٤٨ - سورة الفتح	
١٨	لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ	٥٦٧
٢٩	مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ	٣١٥
	٥٢ - سورة الطور	
١٦	فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ	٢٢٥

رقم الآية السورة ورقمها رقم الفقرة التي
وردت بها

٥٤ - سورة القمر
٥٤ - سورة القمر

١ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ٥٣١

٥٥ - سورة الرحمن

٦٠ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ٩٧

٥٦ - سورة الواقعة

٢٥ - ٢٦ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ٢٩٧

٥٨ - سورة المجادلة

٣ فَتَحَرِّيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ٣٣٦ - ٣٣٣
ج ٢ ١٤٤٦

٤ فَأُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا ٤٨٠ - ٤٨١

٥٩ - سورة الحشر

٧ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ ٣٣٨

٧ وَمَا يَنْتَكُرُ الرَّسُولُ فَعْدُوهُ وَمَا يَنْتَكُرُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ٣٩٨ - ٧٢

٧ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَانِ وَمَنْكُمْ ج ٢ ٧٦٤

٦٥ - سورة الطلاق

٢ وَأَشْهَدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ٢٢٥

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٦٦ - سورة التحريم	
٤	إِنْ تُبَيِّنْ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا	٢٥٢
٧	لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ	٢٢٦
	٧٤ - سورة المدثر	
٤	وَيْبَاكَ فَطَهِّرْ	٤٦٧
	٧٥ - سورة القيامة	
١	لَا أُنْفِئُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٩٨
	٧٦ - سورة الإنسان	
١	هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ	٩٧
٤	سَلَسِلًا وَأَغْلَلًَا	٤٧٥
١٥	قَوْلًا بَرًّا مِّنْ فِتْنَةٍ	٤٧٥
٢٤	وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آوَكُفَرُوا	٩٦
	٧٧ - سورة المرسلات	
٦	عُذْرًا أَوْ تَذَرًا	٩٦

رقم الآية	السورة ورقمها	رقم الفقرة التي وردت بها
	٧٩ - سورة النازعات	
٤٢	يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا	٣٢٣
	٨٢ - سورة الانفطار	
١٣	إِنِّ الْآبِرَارَ لَفِي نَعِيمٍ	٢٤٢
	٨٣ - سورة المطففين	
١٥	كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوءُونَ	٣٥٥
	٩١ - سورة الشمس	
٥	وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا	٩٤
	٩٩ - سورة الزلزلة	
٧	فَن يَعْمَلُ مَتَفَالًا ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ	٨٥٤
	١١٢ - سورة الإخلاص	
١	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	٣١٥

٣- فهرس الأحاديث الشريفة

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات التي ورد بها الحديث
(حرف الألف)		
١	الأممة من قريش	ج ٢ ١١٧٩
٢	اتقوا النار ولو بشق تمرة	ج ٩٩
٣	اختر أربعاً وفارق واحدة	ج ٤٥٢
٤	اختر أيتهما شئت وفارق الأخرى	ج ٢٤٩ - ٤٥٢
٥	إذا التقى الختانان ، فقد وجب الفسل	ج ٣٦٥
٦	أرأيت لو تمصصت بماء ثم عجمته .	ج ٧١٧ - ١٥٤٤
٧	أرأيت لو كان على أبيك دين أكت تقضيه .	ج ٧١٧
٨	الاستئذان ثلاثة فإن أذن لكم وإلا فانصرفوا	ج ٥٤٨
٩	أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم .	ج ١٥٤٨
١٠	أعرفكم بالحلل والحرام معاذ	ج ١٣٩٣
١١	اغد يا أنيس إلى امرأة هذا إن اعترفت فارجمها ..	ج ٣١٥
١٢	أفرضكم زيد ..	ج ١٣٩٢
١٣	اقتلوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر .	ج ١٣٩٥ - ١٥٤٨
١٤	أقضاكم علي ..	ج ١٣٩٣
١٥	التمس ولو خاتماً من حديد	ج ٩٩
١٦	أما أنا لا أقتل في حد وأجد في نفسي شيئاً إلا حد الشارب	ج ١١٥٥
١٧	أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة	ج ٥٣٢
١٨	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	ج ١٢٣٨
١٩	أمسك أيتهما شئت وفارق الأخرى.	ج ٤٥١
٢٠	أمسك أربعاً وفارق سائرهن	ج ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٤٥١

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات التي ورد بها الحديث
٢١	أن طائفة صفت معه	
	(حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات وعن ابن عمر ٤٠٥ ج ٢ ١٢٢١ - ١٢٢٢)	
٢٢	إنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت حرمتها كيوم خلق الله	
	السموات والأرض ج ٢ ٨٧٩	
٢٣	إنما الأعمال بالنيات	٤٦٩
٢٤	إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً	
	أجمعون ج ٢ ١١٩٠	
٢٥	إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم	ج ٢ ١٥٢٤
٢٦	إنها رجس . . انب لي ثالثا . . (في الاستجمار)	٦٠٤
٢٧	إن هذه الأقدام بعضها من بعض	
	(في إلحاق أسامة بزيد بطريق القيافة)	٤٠٨
٢٨	إني أقول فيها برأيي فإن أصبت فمن الله تعالى وإن أخطأت فمني ومن الشيطان : أرى لها مثل مهر نساءنا ،	
	لا وكس فيها ولا شطط ج ٢ ٧١٧	
٢٩	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل	٣٨٠ - ٤٣١ - ج ٢ ٤٤٠ - ٤٣٢
٣٠	أيتقص الرطب إذا يبس ؟	٧٥ - ١١١ - ٤٨٢ ج ٢ ٧٦٤ - ١٣١٩
	(حروف الباء)	
٣١	بم تحكم يا معاذ ؟ قال :	
	أحكم بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد	
	أجتهد رأيي .	ج ٢ ٧٢٠ - ١٢٢٩
٣٢	الييمان بالخيار ما لم يفرقا ..	٣٤٧

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات التي ورد بها الحديث
(حرف الناء)		
٣٣	تجزئك ولا تجزئ أحداً بملك (في الأضحية لأبي بردة)	ج ٣١٥ ٢ ج ٨٧٩
٣٤	تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ٣٨٢ - ٣٨٣
٣٥	توضي، فإنه دم عرق ج ٧٦٩ ٢
(حرف الناء)		
٣٦	ثمرة طيبة وماء طهور ج ٧٣٤ - ٨٧٤
٣٧	الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ٦٠٦
(حرف الحاء)		
٣٨	الحج جهاد والعمرة تطوع ج ١٢٢٤ ٢
٣٩	الحج والعمرة نسكان فرضان لا يضرك بأيهما بدأت. ج ١٢٢٤ ٢
(حرف الحاء)		
٤٠	خذ من كل حاتم ديناراً ج ١٢٣٨ ٢
٤١	خلفوا عني مناسككم ٣٩٤
٤٢	خير القرون قرني ج ١٥٤٨ ٢
(حرف السين)		
٤٣	سيأتي على أمتي زمان يختلف رجلا في فريضة ، فلا يجدان ج ١٥٢٥ ٢
(حرف الشين)		
٤٤	الشفعة فيما لم يقسم. ٣٨٢ - ٣٨٤
٤٥	الشهر هكذا وهكذا ، فأشار بأصابعه العشر وجبس واحدة ٧٥
	في الثالثة

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات التي ورد بها الحديث
-----------	--------	-----------------------------

(حرف الصاد)

- ٤٦ صلوا كما رأيتموني أصلي. ٧٥ - ٣٩٤
- ٤٧ صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ٣٦١ - ٣٨١
- (في قصر الصلاة من غير خوف)

(حرف المين)

- ٤٨ على ألا أوتي برجل فصل ذلك إلا نكلت به ٦٠٦
- (في قصة رجم ماعز)

(حرف القاء)

- ٤٩ فإن مسها ، فلها المهر (في الزواج بغير ولي) ٤٣٣
- ٥٠ فرب حامل فقه غير فقيسه ٦٠١
- ٥١ في أربعين شاة شاة ج ٢ ١٢٣٧
- ٥٢ في أصحابي اثنا عشر منافقاً ٥٦٨
- (في تسمية المنافقين لحذيفة بن اليمان)
- ٥٣ في الرقة ربع العشر ج ٢ ١٢٣٦
- ٥٤ في سائمة الغنم زكاة ٣٥٤ - ٣٥٩ - ٣٧١
٣٧٢ - ج ٢ ١٢٣٧
١٣١١
- ٥٥ فيما سقت السماء العشر ، وما سقي بنضح أو دالية ففيه نصف العشر ج ٢ ١٢٣٧ -
١٢٤٤

(حرف القاف)

- ٥٦ قلنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ٥٣٠
- (في كيف كانت حجة الوداع)

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات الي ورد بها الحديث
٥٧	قد أنزل فيك وفي صاحبك	٢٧٨
	حديث اللعان في قصة العجلاني)	
	(حرف الكاف)	
٥٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العتق في إفاضة	
	من عرفه في طريق المأزمين فكلما وجد فجوة نص	٣١٦
٥٩	كل مما يليك	٢٢٥
	(حرف اللام)	
٦٠	لا تبيعوا الطعام إلا مثلاً بمثل	٣٧٤ ج ٢ - ٧٦٦ - ١٣٠٩ - ٧٨٠ - ٧٧٩
٦١	لا تبيعوا الورق بالورق الا هاء وهاء	٣٤٩ - ج ٢ - ١٠٩٦
٦٢	لا تجتمع أمتي على ضلالة	٦٢٦
٦٣	لأزيدن على السبعين	٣٦٣
٦٤	لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل	٢١٤ - ٣١٨ - ٤٤٣ ١٠١٤ ج ٢
٦٥	لأن يمتلي جوف أحدكم فيحيا حتى يريه خير من أن يمتلي	
	شعرا	٣٦٠
٦٦	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل به	٧٢٤ ج ٢ - ٧٣١ - ٨٥٤
٦٧	لعلنا أعجلناك إذا أعجلت أو أقحطت : فلا غسل عليك	٣٦٥
٦٨	لو كان ابن عمران حياً لما وسعه إلا تباعي	٤١٣
٦٩	ليس في الخضروات زكاة	٢٣٢
٧٠	ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة	ج ٢ - ١٢٣٧
٧١	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	ج ٢ - ١٢٣٦

رقم مسلسل	الحديث	الفقرات التي ورد بها الحديث
٧٢	لئلا الواجد ظلم	... ٣٥٩ - ٣٧١
	(حرف الميم)	
٧٣	الماء من الماء ٣٦٥
٧٤	ما المستول عنها بأعلم من السائل	... ٣٢٣
٧٥	الساغر وماله على قلت	... ٣٨٠
٧٦	مطل الغني ظلم	... ٣٩٠
٧٧	ملكك نفسك فاختاري	... ج ٢ ٧٧٠
٧٨	من أعتق شركا له في عبد قوم عليه	... ج ٢ ٧٣١ - ٧٣٥ - ٨٤٩
		١٢٩٢
٧٩	من بدل دينه فاقتلوه	... ٢٦١
٨٠	من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار	... ج ٢ ٧١٩
٨١	من ملك ذا رحم محرم فهو حر	... ٤٦٤
	(حرف النون)	
٨٢	نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أدأها كاسمها	... ٦٠١
٨٣	نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، وحرم الفواسق ، وحرم الحمر الأهلية	... ج ٢ ١٢٣٣
	(حرف الهاء)	
٨٤	هل تجد رقية تعتقها ؟	... ٢٥٠
	(حديث كفارة من جامع في رمضان)	
	(حرف الواو)	
٨٥	ورد علينا كتاب النبي عليه السلام قبل موته بشهر :	
	لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ج ٢ ١١٩٠
٨٦	وكنذك ما يكال ويوزن ج ٢ ٧٨٣
	(جزء من حديث عبادة بن الصامت في الربا)	
٨٧	الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة ... وللعمام الحجر ٢٧٨
٨٨	والله ما طلعت الشمس ولا غربت على أفضل من أبي بكر ج ٢ ١٥٣٥

٤- الشواهد النحوية

رقم مسلسل	النصر	رقم الفقرة
١	فما لي إلا آل أحمد شعبة وما لي إلا مشعب الحق مشعب	٢٨٢
٢	ولقد رأيتك في الوغى متقلدا سيفا ورعها	٤٧٣
٣	وقفت فيها أصيلا لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد إلا أوارى لأياً ما أيتها	
٤	والنوى كالحوض بالظلومة الحسد القوم ألب علينا فيك ليس لنا	٢٨٣
٥	إلا الرماح وأطراف القنا وزر	٢٨٢
٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجمل	٢٢٥
٦	كان ثبيراً في عرانبين وثله	
٧	كبير أناس في يجاد مزمل ففا نيك من ذكر حبيب ومترل	٤٧١
٧	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	٩٣
٨	أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجفن قلت عموا ظلاما	٢٦١
٩	لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم	٩٢
١٠	وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أيك إلا الفرقسدان	٢٨٠
١١	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نمله ألقاها	١٠٦
١٢	فعلا فروع الأيقان وأطفلت بالجلهتين ظباوها وتعامها	٤٧٣

٥- فهرس
الكتب الواردة بالبرهان
أي الكتب التي أشار إليها إمام الحرمين في ثنايا كلامه

رقم مسلسل	اسم الكتاب	الفقرات التي ورد فيها
١	الأبواب (كتاب لابن الجياني) .	٤٢
٢	الأماليب (لإمام الحرمين)	٩٠ - ٣٧٤ - ٤٨١ ج ٢ ٧٧٩ - ٧٨٠ ٧٨٢ - ٩٤٤ - ١٠١٠ ١١٥١ - ١٣٦٩ ١٣٩٩ - ١٤٤٦
٣	الاستقصاء كتاب (لإمام الحرمين)	ج ٢ ٨١٢
٤	الانتصار في علوم القرآن (للباقلاني)	٦١٦
٥	التأويلات لعله كتاب قائم بذاته وهو للقاضي الباقلاني)	١٧٢
٦	التقريب (للقاضي أبي بكر الباقلاني)	ج ٢ ٨٤١ - ١٥١٢
٧	كتاب في التكفير والتبرؤ (لإمام الحرمين)	٦٧٣
٨	جواب المسائل البصرية للأشعري	١١٥
٩	دواوين المذليين	ج ٢ ٣٦٠ - ١٥٠١
١٠	الرسالة (للشافعي)	٧٢ - ٣٥٣ - ٣٨٠ - ٥٨١ ج ٢ ١٥٠٢
١١	سر صناعة الإعراب (لابن جني)	٩٠
١٢	شرح العمدة (للقاضي عبد الجبار)	ج ٢ ١١٨٦ - ١٣١
١٣	العمدة (لإمام الحرمين)	٤٨١
١٤	الغني (لإمام الحرمين)	ج ٢ ٩١٦
١٥	مجموعات ابن فورك (لعله كتاب بهذا الاسم)	٣٥٤
١٦	المغني (للقاضي عبد الجبار)	ج ٢ ١١٨٦ - ١٣١
١٧	كتاب النظر في الكلام (لإمام الحرمين) ولعله كتاب مستقل	٤٩ - ٥٥

٦- فهرس الأعلام

- عند الترتيب الأبجدي للأعلام صرفنا النظر عن (ال) ، (ابن) ، (أبو) ولو اجتمعت كلها في علم واحد .
- رتبنا الأعلام تحت أشهر ما تعرف به . وعلى النحو الذي يستخدمها عليه إمام الحرمين ، مثلا : الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني يذكر تحت (الأستاذ) والأستاذ أبو بكر بن فورك يذكر تحت ابن فورك . وهكذا .
- يشمل هذا الفهرس الأعلام الواردة في صلب (البرهان) وكذلك الأعلام التي وردت في المراجع ، وتركنا ما كان في الهامش .
- الأرقام المذكورة أمام الأعلام هي أرقام الفقرات ، وإذا كان وروده في المراجع فالرقم للمرجع ممیزاً بعلامة (م) .
- الأعلام الواردة في هذا الفهرس كلها مترجمة تقريباً فكل الأعلام التي وردت في البرهان ترجمت بغير استثناء ، والباقي ترجم في ثبت المراجع .
- التزمنا الترجمة للعالم في هامش أول صفحة يرد فيها ، وما كانت ترجمته في ثبت المراجع ذكرنا رقم المرجع أمامه ممیزاً بعلامة (م) .

حرف الهمزة

الآمدي : (أبو الحسن سيف الدين بن علي) : ١ م .

ابن أبان = عيسى بن أبان .

ابن الأثير (علي بن محمد) ٢ م .

ابن الأثير الجزري (الإمام أبو السعادات مبارك) ٤ م .

إبراهيم (الخليل عليه السلام) ٤١٦ - ٤١٨ - ٤٢٠ ج ١٤٣٦ - ١٤٣٧ .

إبراهيم بن سيار أبو إسحاق = النظام .

أحمد أمين : ٦ م .

أحمد تيمور (باشا - العلامة المحقق) ٧ م .

أحمد بن حنبل (الإمام - الشيباني) ج ٦٩٢ - ١٣٨٦ - ٨ م .

أحمد شلي (الدكتور) ٩ م .

أحمد فريد الرفاعي (الدكتور) ١٠ م .

أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك = الطحاوي .

أحمد بن يحيى = ابن الراوندي .

أسامة بن زيد (حب رسول الله) ٤٠٨ - ٤٠٩ .

الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران)

١٧ - ٢٤ - ٢٦ - ٨٠ - ١١٣ - ١٣٢ - ١٣٩ - ١٧٤ - ٢٥١ -

٣١٨ - ٥١٩ - ٦٣٨ - ٦٤٠ - ٦٤٣ - ٦٤٥ - ج ٧٤٤ -

٧٥٩ - ٩٩٦ - ٩٩٩ - ١٠٥٢ - ١٠٧٣ - ١١٠٠ - ١١٢٢ -

١١٨٤ - ١٣٤٥ - ١٣٥٧ - ١٣٦١ - ١٤١٤ - ١٤٦٢ - ١٤٦٤ -

١٤٦٧ - ١٤٨٣ - ١٥٠٧ - ١٥٢٣ .

الأستاذ أبو بكر = بن فورك .

إسحاق (عليه السلام) ج ١٤٣٦ .

- أبو إسحاق الإسفرائيني = الأستاذ .
 أبو إسحاق = الزجاج .
 أبو إسحاق = النظام .
 الإسفرائيني = الأستاذ أبو إسحاق .
 الإسكافي = أبو القاسم الإسكافي .
 إسماعيل (عليه السلام) ج ٢ ١٤٣٦ .
 إسماعيل باشا البغدادي : ٢٥ م .
 الإسوي (عبد الرحيم بن الحسن بن علي) ١١ م .
 الأشعري = أبو الحسن .
 الأصفهاني = ابن داود الظاهري .
 الأصم (عبد الرحمن بن كيسان) ٣٢٣ .
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ٣٦٠ - ج ٢ ١٥٠١ .
 الإمام أحمد = أحمد بن حنبل .
 أبو أمانة = التائفة .
 امرؤ القيس (أمير شعراء الجاهلية) ٤٧١ .
 الأنباري (الشيخ كمال الدين أبو البركات) ٢٠ م .
 أنس (رضي الله عنه) ج ٢ ١٢١٥ - ١٢١٧ .
 أنيس (رجل من أسلم) ٣١٥ .

حرف الباء

- الباخرزي (علي بن الحسن أبو الحسن) ٢١ م .
 الباقلاني = القاضي أبو بكر .
 البخاري (محمد بن إسماعيل - الإمام) ٥٦٩ - ٥٩٢ ج ٢ ١٢٠١ - ٢٣ م .
 أبو بردة بن نيار بن عمر بن عبيد البلوي الأنصاري : ٣١٥ - ج ٢ ٨٧٩ .
 البرغوث (محمد بن عيسى) ٢٢٨ .
 بروع بنت واشق : ج ٢ ٧١٧ .
 بروكلمان (المستشرق الألماني) ٢٤ م .

بريرة : ج ٢ ٧٧٠ .

البغدادي = إسماعيل باشا .

البغدادي (عبد القادر بن محمد) ٢٧ م .

أبو بكر = الأصفهاني ابن داود الظاهري .

أبو بكر = الأصم .

أبو بكر = البيهقي .

أبو بكر = ابن داود الظاهري .

أبو بكر = الدقاق .

أبو بكر = الصديق رضي الله عنه .

أبو بكر = الصيرفي .

أبو بكر = ابن فورك .

أبو بكر = القاضي الباقلاني محمد بن الطيب .

بلال بن رباح (رضي الله عنه) ٥٢٩ - ٥٣٢ .

البناني (عبد الرحمن البناني - العلامة) ٢٨ م .

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ٢٩ م .

حرف التاء

تماضر (زوجة عبد الرحمن بن عوف) ٦٤٧ .

التهانوي (محمد أعلى بن علي التهانوي) ٣٠ م .

ابن تيمية (مجد الدين أبو البركات عبد السلام) ٣١ م .

(شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم)

(تقي الدين شيخ الإسلام أبو العباس أحمد)

حرف الجيم

جابر (بن عبد الله رضي الله عنه) ٥٣٠ - ٦٠٦ .

الجبائي (محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمدان) ١٠ - ٥٤٦ .

ابن الجبائي = أبو هاشم .

- جبريل (عليه السلام) ٥٣٠ - ٥٦٩ .
 ابن جبير = خوات .
 الجرجاني = الشريف الجرجاني .
 الجرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) ٣٢ م .
 ابن جرير (محمد بن جرير الطبري) ٦٦٩ .
 ابن الجوزي (شمس الدين محمد) ٣٣ م .
 جلال الدين المحلي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد) ٣٤ م .
 الجنداري (أحمد بن عبد الله) ٣٦ م .
 ابن جني (عثمان بن جني النحوي) ٩٠ - ٣٧ م .
 ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد) ٣٩ م .
 أبو جهل (عمرو بن هشام . أبو الحكم . عنو الله وعدو رسوله) ٢٨ .
 الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد) ٤٠ م .

حرف الحاء

- حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله كاتب شلي) ٤١ م .
 الحارث بن أسد المحاسبي : ٣٧ .
 ابن حجر (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي المغفلاي) ٤٢ م .
 حذيفة (بن اليمان العبسي رضي الله عنه) ٥٦٨ .
 ابن حزم (الإمام أبو محمد علي بن أحمد) ٤٥ م .
 حسب الله (فضيلة الشيخ علي حسب الله) ٤٧ م .
 ابن الحسن (محمد بن الحسن الشيباني) ٣٨١ .
 حسن إبراهيم (أستاذ التاريخ) ٤٨ م .
 أبو الحسن (الأشعري . الشيخ . علي بن إسماعيل بن إسحاق) ٢٧ - ٤٠ - ٥٢
 ١١٥ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣٢ - ١٨٠ - ١٨٢ - ١٨٤ - ١٨٦
 ١٨٧ - ٢٣٠ - ٣٥٥ - ٣٩٨ - ج ٢ ١٤٦١ - ١٥٢٣ .
 الحسن البصري : ج ٢ ١٤٩٨ .

الحسن بن الحسين = ابن أبي هريرة .

الحسن بن علي رضي الله عنهما : ٦٤٩ .

الحليبي (الحسين بن الحسن بن محمد أبو عبد الله) ٢٦٦ - ٥٣١ ج ٧٤٩ - ١٠٩٩

ابن حنبل = أحمد بن حنبل .

أبو حنيفة (الإمام الأعظم النعمان) ١٤٣ - ١٥٣ - ٢٥٠ - ٢٦٧ - ٢٧٧ - ٢٧٨ -

٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٩٦ - ٣٣٦ - ٣٤٧ - ٣٥١ - ٣٥٤ - ٤٧٧ - ٤٧٩ - ٥٧٤ -

٦٠٨ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦٤٦ - ٧٩٠ ج ٢ - ٨٢٧ - ٨٧٤ -

٨٨٧ - ١٠٠٦ - ١٠٨٥ - ١١٢٣ - ١١٤٣ - ١١٦١ - ١١٧٩ -

١١٨٠ - ١٢٣٧ - ١٢٦٣ - ١٢٨٤ - ١٢٩٧ - ١٣٦٤ - ١٣٦٩ -

١٣٧٥ - ١٣٧٨ - ١٣٨٠ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٩ -

١٤١٠ - ١٤٥١ - ١٤٧٩ - ١٥٠٠ - ١٥٣٢ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ -

حرف الخاء

خالد بن الوليد (سيف الله رضي الله عنه) ج ١١٨١ - ١٢٥٥ .

الخزرجي (صفى الدين أحمد بن عبد الله) ٤٩ م .

الخضري محمد الحضري بن الشيخ عفيفي (٥٠ م .

الخطيب البغدادي (الحافظ أبو بكر أحمد بن علي) ٥٣ م .

الخطيب الشربيني (شمس الدين محمد بن أحمد) ٥٤ م .

الخفيف (فضيلة الشيخ علي) ٥٥ م .

خلاف (المرحوم الشيخ عبد الوهاب) ٥٦ م .

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن محمد) ٥٨ م .

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد) ٥٩ م .

خسوات (ابن جبير) ج ١٢٢١ - ١٢٢٢ .

ابن خسوات (صالح) ٤٠٥ - ج ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ .

خورشيد (إبراهيم زكي مترجم) ٦٠ م

حرف الدال

أبو داود (سليمان بن الأشعث) ٦١ م

داود الظاهري : ج ٧٣٢ .

- ابن داود الطاهري (أبو بكر محمد بن داود) ٧٣ - ٢٦٩ - ٨٥٤ .
 الرديري (الإمام أبو البركات) ٦٢ م .
 ابن دريس (محمد بن الحسن الأزدي) ٦٣ م .
 الدقاق (أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر) ٣٥٩ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٧٦ -
 ٣٨١ - ٣٧٧ .
 دي طرازي (الفيكونت فيليب) ٦٤ م .

حرف الذال

- الذهبي (الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد) ٦٥ م .

حرف الراء

- الرازي (الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) ٦٨ م .
 ابن الروندي (أحمد بن يحيى بن إسحاق) : ٢٢٨ .
 ابن رشد الحفيد (محمد بن أحمد بن محمد الفيلسوف القرطبي) ٦٩ م .
 الروياني (أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل) ٧٠ م .
 أبو ريصة (الدكتور محمد عبد الهادي) ٧١ م .

حرف الزاي

- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) ٧٣ م .
 الزبيدي (أبو الفيض محمد بن محمد الملقب بمرتضى) ٧٤ م .
 ابن الزبير (عبد الله رضي الله عنه) ٥٧٦ .
 الزبير بن العوام (رضي الله عنه) ج ٢ ١٤٩٦ .
 أبو الزبير (محمد بن مسلم الأسدي) ٦٠٦ .
 الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد) ٩٦ - ٣٢٣ .
 الزركلي (خير الدين بن محمود الدمشقي) ٧٥ م .
 زفر (ابن الهذيل بن قيس العبدي) ج ٢ ١٢٨٠ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ .
 الزحشرى (جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر) ٧٦ م .
 ابن زمة = (عبد بن زمة بن قيس) .

- أبو زهرة (الشيخ الإمام محمد رحمه الله) ٧٨ م .
 زهير بن أبي سلمى (أحد أصحاب الملققات) ٢٨٢ - ٨٥ م .
 الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) ٨٦ م .
 زياد بن معاوية = النابغة الذبياني .
 زيد بن ثابت (رضي الله عنه) ج ٢ ١٣٩٣ - ١٣٩٦ .
 زيد بن حارثة ٤٠٨ - ٤٠٩ .
 الزيلعي (عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد) ٨٧ م .

حرف السين

- السايس (فضيلة الشيخ محمد علي رحمه الله) ٨٨ م .
 السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب) ٩٠ م .
 سركيس (يوسف إيلان) ٩٢ م .
 ابن سريج (أبو العباس أحمد بن عمر) ٣٩٧ - ٤٠١ ج ٢ ٨٥٤ - ١٠٧٣ - ١٢٩٩
 ١٤٧٧ - ١٥٣٦ .
 ابن سعد (محمد بن سعد بن منيع . كاتب الواقدي) ٩٣ م .
 سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) ج ٢ ١٤٩٥ - ١٤٩٦ .
 أبو سعيد الخدري : ٥٤٨ .
 سعيد بن المسيب = ابن المسيب .
 ابن سلام = عبد الله بن سلام .
 السمعاني (القاضي أبو سعيد عبد الكريم بن أبي بكر) ٩٤ م .
 ابن سميط العلوي (أحمد بن أبي بكر الحضرمي) ٩٥ م .
 سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) ٩٠ - ٩٢ - ٩٤ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٩ -
 ٢٣٧ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٥ - ٤٧٣ - ٩٦ م .
 سيف الدين بن علي أبو الحسن = الآمدي .
 السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ٩٧ م .

حرف الشين

- الشاطبي (إبراهيم بن محمد بن موسى بن محمد اللخمي) ٩٩ م .
الشافعي (الإمام رضي الله عنه) لم نفهرس له لأنه يتردد في معظم الفقرات .
ابن شاکر (محمد بن شاکر بن أحمد الكتبي) ١٠٣ م .
الشریف الجرجاني (علي بن محمد بن علي) ١٠٤ م .
الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم بن أحمد) ١٠٥ م .
الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) ١٠٦ م .
الشيخ = أبو الحسن الأشعري .
الشيرازي (إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق) ١٠٧ م .

حرف الصاد

- صاحب المغني = القاضي عبد الجبار .
صالح بن خوات = ابن خوات .
الصبان (العلامة محمد بن علي) ١١٠ م .
الصدیق (رضي الله عنه) ٣٢٨ - ٥٣٣ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٦٢ - ج ٢ ٧١٩
٧٢١ - ١١٧٥ - ١٢٠٣ - ١٢١٥ - ١٣٩٥ - ١٥٣٥ .
الصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك) ١١١ م .
الصنعاني (محمد بن إسماعيل) ١١٢ م .
الصيرفي (محمد بن عبد الله . أبو بكر) ٢٦٦ - ٣٠٨ - ٣١٠ .

حرف الضاد

ضباعة الأسدية : ج ٢ ٧١٧ .

حرف الطاء

- طاش كبرى زادة (أحمد بن مصطفى) ١١٣ م .
طاهر أحمد الزاوي : ١١٤ م .
الطبري = ابن جرير .
الطحاوي (أحمد بن محمد بن سلامة) ٤٤٥ .

- طلحة بن عبيد الله (رضي الله عنه) ج ٢ ١٤٩٥ - ١٤٩٦ .
الطوفي (أبو الربيع سليمان عبد القسوي بن عبد الكريم) ١١٥ م .
الطيب النجار (من علماء الأزهر المعاصرين) ١١٦ م .

حرف العين

- ابن عامر (عبد الله بن عامر أحد القراء السبعة) ٢٨٢ .
عائشة (أم المؤمنين رضي الله عنها) ٣٦٥ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٤٣١ - ٤٣٦ .
عبادة بن الصامت ج ٢ ٧٣١ - ٧٨٣ .
أبو العباس أحمد بن إبراهيم = القلانسي .
أبو العباس أحمد بن عمر = ابن سريج .
ابن عباس (عبد الله) ٢٢٥ - ٢٥١ - ٢٨٥ - ٣٦٤ - ٥٧٦ - ٦٣٢ - ٦٧٢ -
ج ٢ ٧١٣ - ٧٨١ .
عبد الباقي (محمد فؤاد) ١١٨ م .
ابن عبد البر (أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد) ١٢٠ م .
عبد الجبار بن أحمد (القاضي المعتزلي) = القاضي عبد الجبار .
عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ٦٤٧ - ج ٢ ١٠٦٦ - ١٤٩٥ .
عبد الرحمن بن كيسان = الأصم .
عبد الرحمن بن ملجم : ٦٤٩ .
عبد بن زمة بن قيس : ٢٧٨ .
عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب = ابن الجبائي .
ابن عبد الشكور (محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندسي) ١٢٢ م .
عبد العلي (محمد بن نظام الدين الأنصاري) ١٢٣ م .
عبد الله بن الزبير = ابن الزبير .
عبد الله بن سلام : ٤١٥ .
عبد الله بن عكيم الجهنّي : ج ٢ ١١٩٠ .
عبد الله بن عمر العمري : ج ٢ ١٢٠١ .

- عبد المثلک بن قریب = الأصمعي .
 عبد الوہاب خلائف = خلائف .
 عیید اللہ بن عمر العمري : ج ۲ ۱۲۰۱ .
 أبو عییدة معمر بن المثنی : ۳۶۰ .
 عثمان بن جني = ابن جني .
 عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ۳۶۴ - ۶۱۴ - ۶۴۷ ج ۲ ۱۴۹۵ - ۱۴۹۶ .
 العجلاني (عویمر العجلاني) ۲۷۸ .
 ابن عساكر (الحافظ الكبير ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله) : ۱۲۴ م
 علي (كرم الله وجهه) ۵۲۴ - ۵۳۲ - ۵۳۳ - ۵۴۸ - ۵۴۹ ج ۲ ۱۰۶۶ - ۱۱۵۵
 ۱۲۱۵ - ۱۳۹۳ - ۱۳۹۵ - ۱۳۹۶ - ۱۴۹۵ - ۱۴۹۶ .
 علي بن إسماعيل بن إسحاق = أبو الحسن الأشعري .
 أبو علي = الجبائي .
 علي الخفيف = الخفيف .
 أبو علي = بن أبي هريرة .
 ابن العماد الحنبلي (عبد الحمي بن أحمد أبو الفلاح) ۱۲۵ م .
 عمر (رضي الله عنه) ۳۴۹ - ۳۶۱ - ۳۸۱ - ۴۱۳ - ۴۱۵ - ۴۹۵ - ۵۴۸ -
 ۵۴۹ - ۵۶۹ ج ۲ ۸۸۳ - ۱۰۶۶ - ۱۱۸۱ - ۱۲۱۵ - ۱۲۵۵ - ۱۲۶۴ -
 ۱۳۹۵ - ۱۴۹۵ - ۱۴۹۶ .
 عمر رضا كحالة : ۱۲۶ م .
 ابن عمر (عبد الله) ۴۰۵ - ۵۶۶ - ۵۶۹ - ج ۲ ۱۲۱۱ - ۱۲۲۱ - ۱۲۲۲ -
 ۱۲۲۳ .
 عمرو بن عیید بن باب أبو عثمان : ۳۲۳ .
 عمرو بن الماص : ج ۲ ۱۱۸۱ - ۱۲۵۵ .
 عمرو بن عثمان بن قنبر = سیويه .
 العنبري (أبو زكريا يحيى بن محمد) ج ۲ ۱۴۵۶ .
 عیسی عليه السلام : ۴۲۱ ج ۲ ۱۴۲۸ - ۱۴۳۰ .

عيسى بن أبان : ٦٧٢ .

العيني (أبو محمد محمود بن الإمام شهاب الدين) ١٢٨ م .

حرف الفين

الغزالي (محمد بن محمد أبو حامد حجة الإسلام) ١٢٩ م .

غيلان (الذي أسلم وتحتة عشر نسوة) ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٤٥١ .

حرف الفاء

أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل بن علي) ١٣٠ م .

القسراء (يحيى بن زياد بن عبد الله) ٩٦ .

ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد) ١٣١ م .

فرعون (الطاغية) ٩٧ .

ابن فورك : ٤٠ - ٣٥٤ - ٥٢٠ - ٥٨٣ - ٦٨٤ - ٧٧٧ - ٨٤٨ - ١٥١٣ .

فوقية حسين محمود (دكتورة) ١٣٢ م .

الفيروز أبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب) ١٣٣ م .

فيروز الديلمي (الذي أسلم على أختين) ٢٤٩ .

القيومي (أحمد بن محمد بن علي المقرئ) ١٣٤ م .

حرف القاف

أبو القاسم الإسكاف (عبد الجبار بن علي بن محمد) ٢٢٠ .

أبو القاسم عبد الله بن أحمد = الكعبي .

القاساني : ج ٢ ٧٢٢ - ٧٢٣ .

القاضي (أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني) ١١ - ٢٥ - ٣٢ - ٣٥ - ٣٦

٤٠ - ٦٤ - ٧١ - ٨٤ - ١٣٠ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٩

١٥٢ - ١٥٥ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٧٢ - ١٩٠ - ١٩٥ - ١٩٨ - ٢٠١

٢١٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٩٥ - ٣١٣ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣٢٧ - ٣٢٨

٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٥٥ - ٣٦٣ - ٣٦٦ - ٣٨٨ - ٤٠٦ - ٤٠٩ - ٤٢٢

٤٢٣ - ٤٣٦ - ٤٤٠ - ٤٤٢ - ٤٦٩ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٦ - ٥٠١



٥١٠ ← ٥٢١ - ٥٣٢ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٦٠ - ٥٦٥ - ٥٧٨ - ٥٨١
 ٥٨٦ (تابع القاضي) - ٥٩٥ - ٥٩٧ - ٥٩٩ - ٦٠٧ - ٦١٦ - ٦١٨ - ٦٢٠ - ٦٢١
 ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٤٠ - ٦٤٣ - ٦٥٦ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦١ - ٦٦٥
 ٦٦٦ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٦ - ٦٨٦ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٩ - ٧٤٤
 ٧٤٨ - ٧٧٠ - ٧٧٢ - ٧٧٤ - ٧٧٧ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٨٠٠ - ٨٠١
 ٨٠٤ - ٨٣٠ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٥
 ٨٦٤ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٢٤ - ٩٦٣ - ٩٧٣ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٨٥
 ٩٨٦ - ٩٩٤ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٧٨
 ١٠٨٨ - ١١٢٨ - ١١٣٢ - ١١٣٧ - ١١٣٩ - ١١٦٧ - ١١٦٩ - ١١٩٥
 ١٢١٩ - ١٢٢٣ - ١٢٣٢ - ١٢٤٦ - ١٢٤٩ - ١٢٦٣ - ١٢٨٥ - ١٣٥٧
 ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤٢١ - ١٤٥٣
 ١٤٦١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٤ - ١٤٨٠ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٥٠٩ - ١٥١٢
 ١٥٣٦ - ١٥٣٨ - ١٥٤٠ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧

القاضي (عبد الجبار بن أحمد) ١٣١ - ١٣٧ - ج ١١٨٦ - ١٣٥ م .

القاضي (أبو الطيب الطبري) ج ٧٩٦ - ١٤١٢ .

القاضي عياض (أبو الفضل بن موسى الحصري) ١٣٧ م .

القنبي = ابن قتيبة .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ٥٢ .

القفال (أبو بكر بن عبد الله بن أحمد) ج ١٥٣٦ .

ابن قدامة (موفق الدين أبو محمد بن عبد الله بن أحمد) ١٣٨ م .

القرضاوي (يوسف بن عبد الله . الأستاذ الدكتور) ١٣٩ م .

القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك) ١٤٠ م .

القلانسي (أبو العباس أحمد بن إبراهيم) ٥٢ - ١٨٠ .

قنواتي (جورج قنواتي : الأب الراهب الدكتور) ١٤١ م .

قيس بن طلق : ج ١١٩٠ .

ابن القسيم (شمس الدين أبي عبد الله) ١٤٢ م .

حرف الكاف

- ابن كثير القرشي (الإمام عماد الدين أبو القدا إسماعيل) ١٤٣ م .
 الكرخي (عبد الله بن الحسين أبو الحسن) ج ٢ ٧٤١ .
 الكرمانى (محمد بن يوسف) ١٤٤ م .
 كسرى أنو شروان : ج ٢ ١١٤٠ .
 كعب الأحمار : ٤١٥ .
 الكعبى (عبد الله بن أحمد بن عمود أبو القاسم) ٥٠ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٦ -
 ١٦٥ - ١٦٦ - ٢٠٥ - ٥٠٩ ج ٢ ١٥٢٠ .
 الكعبى بن زيد الأسدي الشاعر : ٢٨٢ .

حرف الليم

- ابن ماجه (المحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني) ١٤٥ م .
 مساعز (بن مالك الأسلمي صاحب قصة الرجم) ٦٠٦ ج ٢ ٧٢٣ .
 مالك بن أنس (الإمام) ١٩٥ - ٢٧٣ - ٣٤٧ - ٦٦٧ ج ٢ ٩٣٢ - ٩٣٤ -
 ٩٣٥ - ١٠٤٢ - ١١٢٩ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٥٣ -
 ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٦٩ - ١١٧٩ - ١١٨١ - ١٢٠٦ - ١٢١١ -
 ١٢٣٣ - ١٢٣٥ - ١٢٥٣ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٧٢ - ١٢٧٤ -
 ١٣٧٨ - ١٣٩٧ - ١٤٩٩ - ١٥٥٢ .
 المحاسبي = الحارث بن أسد المحاسبي .
 محمد بن إسماعيل = البخاري .
 محمد بن جرير الطبري = ابن جرير .
 محمد بن الحسن الشيباني = ابن الحسن .
 محمد بن الطيب الباقلاني = القاضي أبو بكر .
 أبو محمد عبد الله بن مسلم = ابن قتيبة .
 محمد بن عبد الوهاب بن سلام = الجبائي .
 محمد بن محمد بن سليمان المفسري : ١٤٦ م .

- محمد بن يحيى بهران الصعدي : ١٤٧ م .
 محمود قاسم (الأستاذ الدكتور رحمه الله) ١٤٨ م .
 محمود مصطفى : ١٤٩ م .
 محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء : ١٥٠ م .
 ابن المرتضى (الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى) ١٥١ م .
 ابن مسعود (عبد الله رضي الله عنه) ٢٥١ - ٦٠٤ - ٦١٣ - ٦١٤ ج ٢ - ٧١٧ -
 ٧١٩ - ٧٣٤ - ١٤٩٧ - ١٥٥٢ .
 مسلم (بن الحجاج القشيري . الإمام) ١٥٢ م .
 ابن المسيب (سعيد سيد التابعين) ٥٨١ .
 مصطفى زيد (الأستاذ الدكتور رحمه الله) ١٥٣ م .
 مصطفى السباعي (الأستاذ الدكتور الداعية رحمه الله) ١٥٥ م .
 مصطفى عبد الرازق الشيخ الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الأسبق : ١٥٦ م .
 معاذ بن جبل : (رضي الله عنه) ج ٢ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٨٠١ - ١٢٢٩ - ١٢٣١ - ١٣٩٣ -
 ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ .
 معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه) ج ٢ - ١٤٩٧ .
 معمر بن المثنى = أبو عبيدة .
 المفيرة بن شعبة (رضي الله عنه) ٥٤٨ ج ٢ - ١١٨١ .
 المقرئ (أحمد بن محمد المقرئ التلمساني) ١٥٧ م .
 ابن ملجم = عبد الرحمن بن ملجم الخارجي .
 موسى عليه السلام : ٩٦ - ٤١٣ - ٥٢٤ ج ٢ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٣٠ .
 أبو موسى الأشعري (رضي الله عنه) ٥٤٨ .
 النابغة (زياد بن معاوية أبو أمانة من أشهر شعراء الجاهلية) ٢٨٣ - ١٥٨ م .
 نافع : ١٢١١ .
 النظام (إبراهيم بن سيار) ٤٩٤ - ٥٠٢ - ٥٠٤ - ٥٠٧ - ٦٢٣ - ج ٢ - ٦٩١ -
 ٦٩٥ - ٧٠٧ - ٧٠٨ .

ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين) ١٥٩ م .
 النهرواني : ج٢ ٧٢٢ - ٧٢٣ .
 نوح (عليه السلام) ٤٢٠ .
 النووي (يحيى بن شرف بن مري . الإمام) ١٦٠ م .

حرف الهاء

هارون (عليه السلام) ٩٦ .
 أبو هاشم (بن الجبائي) ١٣ - ٣٤ - ٤٢ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٩٥ - ١٩٦ -
 ١٩٧ - ١٩٩ - ٢٠٩ - ٢١٢ - ٢١٣ - ج٢ ٧٠٠ - ٧٢٢ -
 ٧٢٥ - ٧٢٦ .

ابن أبي هريرة : ٣٩٧ .
 أبو هريرة (رضي الله عنه) ٥٦٦ - ٥٦٩ ج٢ ١١٩٠ - ١٤٩٧ .
 ابن هشام (محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري) ١٦١ م .
 الهيثمي (الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر) ١٦٥ م .

حرف الواو

واصل بن عطاء رأس المعتزلة : ٣٢٣ .
 ولي الدين البصير (أبو عبد الله محمد) ١٦٧ م .

حرف الياء

اليافعي (عبد الله بن أسعد علي) ١٦٨ م .
 ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي) ١٦٩ م .
 يعلى بن أمية : ٣٦١ - ٣٨١ .

٧- فهرس الفرق والطوائف

- اقتصرنا على ما ورد في الصلب دون المقسمة والمواش .
- صرفنا النظر عن الأصوليين لكثرة تردها في الكتاب .
- الأرقام للفقرات وليست للصفحات .

حرف الهمة

أئمة الحديث = المحدثين .

أئمة الصحابة = الصحابة .

أئمة النحو = أهل اللسان .

أئمة اللغة = أهل اللسان

الإباضية : ج٢ ٦٩١ .

الأزارقة : ج٢ ٦٩١ .

الأصحاب (ويعني بها أصحاب الشافعي أحيانا وأصحاب الأشعري أحيانا) .

الأصحاب : ٣٨ - ٤٥ - ٤٨ - ٥٠ - ٥٧ - ٨٠ - ٨٢ - ١٢٩ - ١٣٢ - ١٥٣ - ١٦٣

١٧٨ - ١٨٠ - ١٨٢ - ١٨٨ - ٢٠٦ - ٢٢٨ - ٢٥٠ - ٢٨٥ - ٢٨٩

٢٩٠ - ٣١٤ - ٣٣٣ - ٢٣٤ - ٣٣٧ - ٣٥٩ - ٣٩٧ - ٤٣٥ - ٤٦٣

٤٩٤ - ٥١٤ - ٦٢٠ - ٦٦٧ - ج٢ ٦٨٥ - ٦٨٨ - ٨٦٩ - ٨٨٨ - ٩٢٨

٩٦٩ - ١٠٢٣ - ١٠٤٥ - ١٠٥١ - ١١٠٥ - ١١١٤ - ١١٢٨ - ١١٤٤

١١٨٢ - ١١٩٥ - ١٢٤٦ - ١٢٨٣ - ١٣٧٩ - ١٤٣٦ .

أصحاب أبي حنيفة = الحنفية .

أصحاب داود = الظاهرية .

أصحاب الشورى : ج٢ ١٤٩٥ .

أصحاب الظاهر = الظاهرية .

أصحاب المقالات = الأصحاب .

أصحابنا = الأصحاب .

أصحاب مالك = المالكية .

أصحاب الهبلي : ١٢٤ .

الأعاجم = المعجم .

الأعراب : ج ١٤٥٨ .

الأنبياء : ١٩ - ٣٤ - ٥٢ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٩٠ - ٣٩٢ - ٤١٠ - ٤١٤

ج ١١٣٢ - ٤١٦ .

الأنصار : ٥٦٩ .

أهل الإيالات : ج ١١٥٤ .

أهل بدر : ٤٩٥ .

أهل بيعة الرضوان : ٤٩٥ - ٥٦٧ .

أهل بيعة السقيفة : ٥٢٤ .

أهل الحق = أهل السنة .

أهل الزمن = ناشئة الزمان = المتأخرون .

أهل السنة : ١١٥ - ١٦٢ - ١٦٣ - ٢١٧ - ٢٢٧ - ٣٨٧ - ٣٩٠ - ٥٠٩

ج ٩٣٦ - ١٥٢٠ .

أهل الحجاز : ٩٤ - ٢٨٣ .

أهل الحديث = المحدثون .

أهل النيساب : ج ١٥١٨ .

أهل الكتاب : ٤١٥ - ج ١٢٣٩ - ١٢٤٠ .

أهل اللسان : (أهل العربية) : ٧٩ - ٩٦ - ١١٢ - ١١٣ - ١٦٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤

٢٣٧ - ٢٤٠ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٣٦٠ - ٤٣٨ - ٤٧٣ - ج ٨١٧ .

أهل المدينة : (علماؤها) : ٦٦٧ - ج ١٢٠٦ - ١٤٩٩ - ١٥٥٢ .

الأولون = المتقدمون .

حرف الباء

البراهمة : ١٤ .

البغداديون : ١٢٦ .

البصريون : ١٢١ - ١٢٦ - ٢٣٧ .

البهشية : (أتباع أبي هاشم المعتزلي) : ١٧٨ .

حرف التاء

التابعون : ٥٦٩ - ٥٧٦ - ٦٦٨ - ج ٧٠٩ - ٧١٦ - ١٥٥ - ١٢١١ - ١٣٩١
١٤٩٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ .

بنو تميم : ٩٤ - ٢٨٣ .

التناسخية : ج ٢ ١٤٢٣ .

حرف الجيم

الجدليون : ج ٧٥٥ - ٧٩٦ - ١٠٠١ - ١٠٠٣ - ١٠٠٥ - ١٠٢٣ - ١٠٢٥ -
١٠٢٨ - ١٠٤٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٦١ - ١٠٦٥ - ١٠٧٢ -
١٠٧٧ - ١٠٨٣ - ١١٠٢ - ١١١٢ - ١١١٥ - ١٣٣٦ - ١٣٤٦ -
١٣٧٠ - ١٤٠٠ - ١٤٠٨ .

الجماهير (الجمهور) : ٣٤١ - ج ٧٧٧ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ١٣٦١ .

حرف الحاء

الحشوية : ٤٠ - ٤٥ - ٩٦ - ٣١٥ - ٤٠١ - ٥٤٥ - ج ٦٩٣ - ٦٩٥ - ٧٣٢ .
حملة الشريعة : ٤٧٣ - ٤٨٧ - ٦٣٢ - ج ٧٠٨ - ٧٤٣ - ٧٧٦ - ٩١٦ - ١١٨٧
١٤١٢ .

الحنابلة : ٤٠ - ٥٤٥ - ج ٦٩٢ .

الحنفية : (أصحاب أبي حنيفة) : ٣٣ - ٩١ - ١٥٣ - ١٩٤ - ٢٦١ - ٢٦٧ - ٢٧٣ -
٢٨٨ - ٢٩٠ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٤٤ - ٣٥١ - ٣٨٢ - ٤٣١ - ٤٤٥ -
٤٥٢ - ٤٥٨ - ٤٦٠ - ٤٦٧ - ٤٨٠ - ٥٥٠ - ٥٧٤ - ٥٧٨ - ٥٩٥ -
٥٩٦ - ٦٤٥ - ٦٤٧ - ٦٤٩ - ج ٧٤٠ - ٨٢٩ - ٨٦٩ - ٨٧٤ - ٨٨٧ -
٨٩٦ - ٩٢٧ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٤٨ - ٩٦٦ - ٩٦٩ - ١٠٣٢ - ١٠٤٥ -
١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٩٠ - ١١٣٠ - ١٢٤٤ - ١٤٤٦ - ١٥٥٣ .

حرف الخاء

الخلفاء الراشدون : ج ٢ ١٤٩٧ .

خدمة الحديث : ج ٢ ١٢٠١ .

الخوارج : ج ٢ ٦٩١ .

حرف الذال

ذوي القسري : ٣٣٨ - ٤٧٩ .

حرف الراء

الرواة : ٢١٤ - ٥٣٤ - ٥٤٥ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٩ - ٦٠٤ - ٦٢٦ - ج ٢

١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١٢٢٢ - ١٢٢٧ .

الروافض : غلاة الروافض : ٥٢٤ - ٥٣٨ - ٦٢٣ - ج ٢ ٦٩١ - ١٤١٦ - ١٤٢٣ .

حرف الزاي

الزنادقة : ٤٨ .

حرف السين

السلف : ٢٠١ - ٢٠٧ - ٢٧٦ - ٤٢٨ - ٤٧٣ - ٤٨٣ - ٦٠٧ - ج ٢ ٩٣٢ -

٩٤٩ - ١١٥٣ - ١١٦٩ .

السمنية : ٤٥ - ٥٠٨ .

السوفطائية : ٣٨ .

حرف الصاد

الصحابه : (رضي الله عنهم) : ١٣٦ - ٢٦٨ - ٢٧١ - ٣١٣ - ٣٢٨ - ٣٣٠ -

٣٦٤ - ٣٦٥ - ٤٠٠ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٦ - ٤١٤ - ٤٢٨ -

٤٥٦ - ٤٦٦ - ٥٣٠ - ٥٣٢ - ٥٤٠ - ٥٤٢ - ٥٤٧ - ٥٤٨ -

٥٥١ - ٥٥٣ - ٥٥٧ - ٥٦٢ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٩ -

٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٦ - ٥٩٧ - ٦٠١ - ٦٠٨ - ٦١٤ -

٦٢٢ - ٦٣٢ - ٦٥٢ - ٦٦٢ - ٦٦٨ - ٦٧٢ - ج ٢ ٧٠٧ - ٧٠٩ -

٧١٤ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧٢١ - ٧٥٢ - ٧٥٧ - ٧٦٢ -

٧٦٥ - ٧٦٧ - ٧٨٥ - ٧٨٧ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٤١ - ٨٦١ -
 ٨٦٢ - ٩٣٤ - ١٠٦٦ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٥٥ - ١١٧٣ -
 ١١٧٧ - ١١٨١ - ١١٨٧ - ١١٩٦ - ١٢٠٠ - ١٢٠٣ - ١٢٠٦ -
 ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢١١ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢٣١ -
 ١٢٣٥ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٧٤ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ -
 ١٤١٧ - ١٤٥٩ - ١٤٨٢ - ١٤٩٧ - ١٥١٠ - ١٥١٤ - ١٥١٦ -
 ١٥١٨ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ .

حرف الظاء

الظاهرية : ٦٩٣ - ٧٣٢ - ٨٥٤ .

حرف العين

المعجم : ٧٨ - ٣٥٢ - ٤٧٩ - ٦٠١ .

العرب : ٨٢ - ٨٤ - ٩٢ - ١٢٩ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٧ - ١٣٢ - ٢٣٢ - ٢٣٤ - ٢٦٢ -
 ٢٨٢ - ٢٨٦ - ٢٨٩ - ٣٧٠ - ٣٧٩ - ٣٨٣ - ٤٠٩ - ٦٠١ - ج

١٠٩٧ - ١٤٨٤ .

عصبة الحق = أهل السنة .

العلماء = علماء الشريعة .

علماء الشريعة : ٤ - ٣٣ - ٦٢ - ٦٥ - ١٥٠ - ٢٥١ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٣٠٨ - ٣٥١

٣٧٧ - ٤٠٥ - ٤١٠ - ٤٣٠ - ٤٤٩ - ٤٨٣ - ٤٨٧ - ٥٢٩ - ٥٣١

٥٣٨ - ٥٧٢ - ٥٩٤ - ٦٠٢ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٧ - ٦٢٨

٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٧ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٥ - ٦٤٦

٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧

٦٥٩ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ج ٦٧٦ - ٧٠٠

٧١١ - ٧٤٩ - ٧٧٦ - ٧٩٠ - ٨٨٧ - ١١٦٩ - ١١٧٢ - ١٢٣٧

١٢٥٥ - ١٢٥٨ - ١٢٧٥ - ١٣١٦ - ١٣٨٨ - ١٤٤٧ - ١٥٣٧ . .

علماء الصحابة = الصحابة .

الميسوية : ٥٢٤ .

حرف القاء

الفقهاء : ٣٠ - ٣٥ - ٨٤ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٦ - ١٣٧
١٤٦ - ١٥٣ - ١٥٨ - ١٦٢ - ١٦٧ - ١٧١ - ١٧٧ - ١٩٥ - ٢٠٢
٢٠٤ - ٢٠٦ - ٢١٢ - ٢١٦ - ٢٢٨ - ٢٥٧ - ٢٦٦ - ٢٨٥ - ٢٨٦
٢٩٦ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣٢٧ - ٣٣١ - ٣٤١ - ٤١٦ - ٤٣٥ - ٤٩٥
٥٣٨ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٦٦ - ٦٧٣ - ٦٩٠ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٩٩
٩٠٠ - ٩١٨ - ٩٤١ - ١٠١٠ - ١٠٦٥ - ١١٠٠ - ١١٧٣ - ١١٩٤
١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤٨ - ١٢٥٠ - ١٢٧٥ - ١٣٢٣ - ١٤١٢ - ١٤١٣
١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٣٢ - ١٤٥٣ - ١٥١٠ .

الفسقة : ٢٩٢ - ٤٠٩ - ٥٥٣ - ٦٣٤ .

حرف القاف

القافة : ٤٠٩ .

قربش : ١١٧٦ ج .

القسراء : ٢٨٢ - ٤٧٥ ج ١٥٢٥ .

القضاة : ٤٩٦ - ٥٤٩ - ٦٤٧ - ٦٤٨ .

حرف الكاف

الكتابين = أهل الكتاب .

كتبة الحديث : ٥٤٥ .

الكفار (المشركين) : ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٤٠ - ٢٧٣ - ٣٣٩ - ٤١٦ - ٤٦٢ - ٢ ج .

٦٩٨ - ١٢٣٤ - ١٢٣٨ .

الكوفيون : ٢٣٧ .

حرف الميم

الماضون = المتعلمون .

المالكية : ٢٨٥ - ١٠٦٩ ج ١١٩٥ .

المتأخرون : ٤٤٩ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٦١ - ٥٣٢ - ٥٦٩ ج ١١١٩ .

المتقدمون (الأوائل) : ٤٥٧ - ٤٦٠ - ٤٨٣ - ٥٥٩ - ٥٦٩ - ٦٦٦ - ج ٧١٨
٨٠٤ - ٩٧٧ - ١١٧٣ - ١٥٢٨ .

المتكلمون : ٥٩ - ١٣٢ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٨٦ - ٣١٤ - ٣٣٧ - ج ١١٢٨ - ١٤٤٠
المجوس : ج ١٤٦٠ .

المحدثون : ٥١٩ - ٥٢١ - ٥٥٣ - ٥٦٢ - ٥٦٩ - ٥٧٥ - ٥٨٣ - ٥٨٥ - ٥٨٧
٥٩٠ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٥ - ٦٠٠ - ج ١٢٠١ - ١٢٠٣ .

المشبهة : ٤٥ - ٤٨ - ٣١٥ .

المعتزلة : ١٠ - ١٣ - ٢٣ - ٣٢ - ٤٠ - ٤٧ - ٧٨ - ٨٤ - ١١٥ - ١١٧ - ١١٩
١٢٧ - ١٣١ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٦٣ - ١٨٤ - ١٨٦ - ١٨٩
١٩٠ - ١٩١ - ١٩٤ - ٢٠٤ - ٢١٧ - ٢٢٨ - ٢٥١ - ٣١٢ - ٣٩٧
٤١٢ - ٤١٤ - ٤١٨ - ٤٢٢ - ٥٣٨ - ج ٩٧٥ - ١١٩٤ - ١٢٤٧
١٤١٥ - ١٤٣٢ - ١٤٣٥ - ١٤٤٨ - ١٤٥٠ - ١٤٥٣ - ١٥٢٠ .

المعطلة : ٤٨ .

بني أبي معيط : ج ١٤٩٦ .

الفتون : ٥٣٨ - ٥٥١ - ٦٣٠ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٦ - ٦٤١ - ٦٤٦ - ج ٧٠٠
٧٢٦ - ١١٧٢ - ١١٨٧ - ١١٩٣ - ١٢٢٦ - ١٢٦٤ - ١٤٥٥ - ١٤٩٧
١٥١٤ - ١٥١٦ .

المفسرون : ٩٧ - ٥٦٧ - ج ٧١٩ .

المنافقون : ٤٠٩ - ٥٦٨ .

المتمون إلى الجسد = الجدليون .

منكرو البداهة : ج ٧٣٢ .

منكرو القياس : ج ٧١٠ - ٧٧٦ - ٩٨٦ .

منكرو النظر : ج ٦٨٩ .

حرف النون

النايفون = المتأخرون .

ناشئة الزمان = المتأخرون .

النجيدات : ج ٦٩١ .

النصارى : ج ٢ ١٤٦٠ .

نقطة الشريعة : ١٥٠ - ٤٥٣ - ٥٣٤ - ٥٧٢ - ٥٩٢ - ج ٢ ٩١٦ - ١١٨١ -

١٤٢٩ .

حرف الهاء

المذليين : ج ٣٦٠ ٢ ١٥٠١ .

حرف الواو

الواقفية : ١٢٩ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٤٣ - ١٩٢ - ٢٢٨ - ٢٣٠ - ٣١٠ - ٣١١

٣٥٥ - ٣٩٧ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠٢ .

حرف الياء

اليهود : ٤١٣ - ٥١٤ - ٥٢٤ - ج ٢ ١٢٣٤ - ١٤١٦ - ١٤٢٣ - ١٤٢٧ - ١٤٦٠ .



٨- فهرس

المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الشافعي

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
١	مراتب اليان	٧٧ - ٧٦
٢	معنى الواو العاطفة	٩١ - ٩٢
٣	صيغة الأمر واقتضاؤها	١٢٨ - ١٣٧
٤	حمل اللفظ المشترك	٢٤٦ - ٢٤٧
٥	ألفاظ الشارع التي جرت في حكايات الأحوال	٢٤٨ - ٢٥٠
٦	حكم كلام الشارع إذا ورد على سبب مخصوص	٢٧٣ - ٢٧٦
٧	حكم الاستثناء الذي يعقب الجملة الأخيرة من عدة جمل وهل ينسحب على الجملة السابقة	٢٨٧ - ٢٩٣
٨	المفهوم ومتى يكون نصاً ومتى يكون ظاهراً	٣٧٨ - ٣٨١
٩	حكم أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم التي تقع في سياق القرب وإثبات دلالتها على الاستحباب في حقنا من مملك غير مملك الشافعي	٣٩٧ - ٤٠٠
١٠	حكم فعلي الرسول المختلفين المؤرخين	٤٠٥ - ٤٠٦
١١	حكم التعلق بشرائع الماضين	٤١١ - ٤١٦
١٢	تأويل قوله ﷺ : « من ملك ذا رحم محرم فهو حر »	٤٦٣ - ٤٦٥
١٣	حكم إطلاق الجرح والتعديل من غير بيان السبب	٥٦٠ - ٥٦١
١٤	حكم العمل بالمراسيل	٥٧٤ - ٥٨٢
١٥	إذا أنكر الشيخ ما روى عنه من حديث (مخالفته للشافعي في الاستدلال والمأخذ)	٥٩٥ - ٥٩٩
١٦	إثبات الإجماع وحجته	٦٢٤ - ٦٢٨

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
١٧	إذا رجعت إحدى الفرقتين المختلفتين إلى رأي الفرقة الأخرى أو أجمع أهل الإجماع في العصر الثاني على أحد القولين ٦٥٦ - ٦٥٩	
١٨	حمل قوله تعالى : (وآتوهم من مال الله) على الوجوب ٩٣٣ - ٩٣٤	
١٩	ما يكون به التمسك إذا وجدنا أقضية وأعمالا للصحابه تخالف الخبر ١٢٠٧ - ١٢٠٨	
	١٢١٥	
٢٠	في الكلام على آية الأطعمة في سورة الأنعام ١٢٣٣ - ١٢٣٥	
٢١	في قتل تارك الصلاة ١٢٧٩	
٢٢	في حكم المكره على القتل ١٢٨٠ - ١٢٨٤	
٢٣	إيجاب حد الزنا على المرأة إذا نكلت عن اللعان ١٢٨٨ - ١٢٨٦	
٢٤	يميل لمذهب مالك في الفطر بغير الوقاع في رمضان عمداً ١٣٧٨ - ١٣٧٤	
٢٥	نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب ١٤٤٠ - ١٤٤٣	



٩- فهرس

المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الأشعري

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
١	حقيقة العلم وحده	٤٠ - ٤١
٢	الفعل في حالة الحدث وهل يكون مأموراً به	١٨٦ - ١٨٧
٣	المسوم وهل له صيغة لفظية خاصة به	٢٢٨ - ٢٣١



١٠ - فهرس

المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين القاضي أبا بكر الباقلاني

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
١	في طريقة الرد على المعتزلة في التبجيل والتحسين	١٠ - ١٢ ...
٢	في طريقة الرد على المعتزلة في تكليف المكره	٣٢ ...
٣	تعريف العقل	٣٦ - ٣٧ ...
٤	تعريف العلم	٤٠ - ٤٢ ...
٥	الألفاظ التي استعملها الشرع على نحو لم يعهد في اللغة المحضة	٨٤ - ٨٥ ...
٦	صيغة الأمر ووجه اقتضاؤها للإيجاب	١٢٨ - ١٣٧ ...
٧	صيغة الأمر المطلقة وهل تقتضي الفور والبدار	١٤٣ - ١٦١ ...
٨	المنذوب إليه وهل هو أمر على الحقيقة	١٦٢ ...
٩	المخاطب إذا خص بالخطاب ووجه الأمر عليه هل يعلم	...
١٠	كونه مأموراً عند اتصال الخطاب به	١٨٨ - ١٩١ ...
١١	الصلاة في الدار المنصوبة ووقوعها مأموراً بها وإسقاطها	...
١٢	التكليف	٢٠١ - ٢٠٢ ...
١٣	حكم اللفظ المشترك وما يحمل عليه	٢٤٦ - ٢٤٧ ...
١٤	حكم الاستثناء إذا كان المشتق أكثر من الباقي	٢٩٤ - ٢٩٥ ...
١٥	فيما إذا ورد لفظ الشارع ولم يقرن به ما يدل على قصد	...
١٦	التعميم ولا ما يدل على تقيضه ولم يستطع الناظر تغليب ظنه	...
١٧	ظنه في القياس أو ظنه في عموم اللفظ وضعاً	٤٦٩ ...

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
١٤	العدد المعتبر في التواتر	٥٠١ - ٤٩٦
١٥	حكم رد رواية الصبي وهل تلحق بالمظنونات أم القطعيات ..	٥٥٢ - ٥٥١
١٦	حكم إطلاق الجرح والتعديل وهل يكفي من غير بيان السبب	٥٦١ - ٥٦٠
١٧	إذا لم نجد معتصما مقطوعا به في العمل بخبر الواحد ولم يظهر قاطع ناص في الرد ، فهل نقطع برده ؟ .	٥٦٥
١٨	حكم العمل بالمرسلات	٥٨٢ - ٥٨١
١٩	إذا صرح الشيخ برد الراوي عنه	٥٩٩
٢٠	يرد استدلال القاضي بالإجماع على أن حد المحسن الرجم بنون جلد	٦٠٧
٢١	يخالف القاضي وينسبه إلى تعدي حد الانصاف في الرد على منكري الإجماع.	٦١٨
٢٢	إذا أجمع المفتون وخالف الأصولي الماهر المتصرف في الفقه فهل يعتبر خلافه ؟ .	٦٣٣ - ٦٣٢
٢٣	الزمن المعتبر في الإجماع	٦٤٢ - ٦٤٠
٢٤	الحسك إذا رجعت فرقة من المجمعين إلى رأي الفريق الآخر أو أجمع أهل العصر التالي على أحد الرأيين .	٦٥٩ - ٦٥٦
٢٥	إثبات معنى الأصل (في القياس) بطريق السر	٧٧٤
٢٦	اتخاذ الطرد والعكس مسلكتاً في إثبات علة الأصل	٨٠٤ - ٨٠٠
٢٧	القول بقياس الشبه	٨٤٥ - ٨٤٠
٢٨	التقديم والتأخير في الأقيسة المظنونة .	٨٦٤
٢٩	يرد انتصار القاضي للقائلين بأن النقص يبطل العلة .	٩٧٣ - ٩٧٢
٣٠	يرفض تردد القاضي في أن القول ببطالان العلة بما يقطع طردها من القطعيات أو من المجتهديات	٩٩٤ - ٩٨٥

رقم مسلسل	المسألة	رقم الفقرات التي وردت بها
٣١	يرفض رأي القاضي في القول بالاستدلال ١١٣٢ - ١١٣٧	١١٣٨
٣٢	الحكم فيما إذا تعارض خبران نصان ، وانضم إلى أحدهما	
	قياس ١٢١٨ - ١٢٢٠	
٣٣	يرد تقديم القاضي لرواية ابن عمر في صلاة الخوف . ١٢٢٣	
٣٤	حكم تعارض ظاهرين أحدهما من الكتاب والآخر حديث	
	أحساد ١٢٣٢	
٣٥	حقيقة النسخ وما هيته ١٤١٥ - ١٤٢١	
٣٦	الفرق بين النسخ والتخصيص ١٤٥٣	
٣٧	في تصويب المجتهدين ١٤٧٢ - ١٤٧٣	
٣٨	حكم تدارك المجتهد ما فاتته إذا أخطأ نصاً ١٤٨٠	
٣٩	في قبول قول المجتهد ، وأنه لا يكون إلا بدليل قاطع ١٥٠٩ - ١٥١٠	
٤٠	في كيفية اختيار المستفتي لمن يستفتيه ١٥١٤	
٤١	في حقيقة التقليد ، وحكم قبول العامي قول المفتي ١٥٤٦ - ١٥٤٧	



١١- فهرس الموضوعات للجزء الثاني

المحتوى	رقم الفقرة
كتاب القياس	
مقدمة : منزلة القياس وضرورته .	٦٧٦
الباب الأول	
فصل : القول في ماهية القياس والخلاف في ذلك .	٦٨٠
فصل : في قبول القياس وردّه .	٦٨٨
مسألة : في جواز التعبد بالقياس وذكر أدلة نفاة القياس ثم ردها .	٧٠٠
فصل : في وقوع التعبد بالقياس .	٧١١
مسألة : في رأي النهرواني والقاساني فيما يقبل من القياس .	٧٢٣
مناقشة رأي أبي هاشم بن الجبائي وغيره في القياس .	٧٢٥
الباب الثاني	
القول في تقاسيم النظر الشرعي	٧٣٠
إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به .	٧٣١
مسألة : ما علم قطعاً التحاقه بالمنصوص عليه فلا حاجة فيه إلى استنباط معنى من	
مورد النص .	٧٣٥
— القسم الثاني : قياس العلة .	٧٣٧
مسألة : في الطرد	٧٣٨
مسألة : في العلة المنتقضة إذا قيدت بلفظ يدرأ النقص .	٧٥٣
فصل	
القول في تصحيح علة الأصل .	٧٥٦
مسالك الباحثين في إثبات علة الأصل .	٧٥٩
ملك الأستاذ أبي إسحاق .	٧٥٩
ملك الشافعي .	٧٦٤

المحتوى	رقم الفقرة
السبر والتقسيم . وهو مملك القاضي .	٧٧٢
فصل	
تعلييل الحكم بأكثر من علة .	٧٧٧
فصل	
الطررد والعكس	
رأى القاضي أبى الطيب الطبرى .	٧٩٦
رأى القاضي أبى بكر الباقلانى .	٨٠٠
مسألة : فى حكم اشتراط العكس فى علة القياس .	٨٠٦
مقدمة فى النقض .	٨١٩
فصل	
القول فى قياس الشبه	
— تعريفه والفرق بينه وبين قياس المعنى .	٨٢٥
— تقسيم قياس الشبه إلى حكمى وحى .	٨٢٧
— دليل قياس الشبه .	٨٢٨
— درجات قياس الشبه .	٨٢٩
— رأى القاضي فى تعارض الأشباه .	٨٣٠
فصل	
فى ربط الأحكام بالأحكام وما يلتحق بقياس الشبه .	٨٣٤
مسألة : فى رد قياس الشبه وقبوله .	٨٤٠
فصل	
فى مراتب الأقيسة	
— لإلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به من طريق الفحوى .	٨٤٧

المحتوى	رقم الفقرة
— ما نص الشارع على تعليله على وجه لا يتطرق التفصيل والتأويل إليه أصلا .	٨٤٨
— إلحاق الشيء بالمنصوص عليه لكونه في معناه .	٨٤٩
— قياس المعنى .	٨٥٠
— قياس الشبه .	٨٥١
— قياس الدلالة .	٨٥٢
— رأي إمام الحرمين في ترتيب الأقيسة .	٨٥٣
مسألة : مناقشة رأي القاضي في ترتيب الأقيسة المظنونة	٨٦٤

فصل

— رأي الأصوليين فيما يعلل وفيما لا يعلل .	٨٦٥
مسألة : مناقشة أصحاب أبي حنيفة في إجراء القياس في الحدود والكفارات .	٨٦٩
— قد يمتنع التعليق بنص الشارع .	٨٧٩
— رب شيء يمنع فيه جريان القياس كالكتابة .	٨٨٠
مسألة : في طهارة الحدث وهل هي معقولة المعنى .	٨٨٧
مسألة : قد يتطرق التعليق إلى أصل من وجه ويتقاعد عنه من وجه	٨٩٧

الباب الثالث

في تقسيم العسل والأصول إلى خمسة أقسام :

الأول : ما يعقل معناه وهو أصل ، ويثول المعنى المقول منه إلى أمر ضروري	٩٠١
الثاني : وهو ما يبنى على الحاجة كالإجارة .	٩٠٩
مسألة : فيما لودرست تفاصيل الشريعة وبقيت أصولها .	٩١٦
الثالث : وهو ما لا يتسبب إلى ضرورة ولا إلى حاجة .	٩١٧
الرابع : وقد مثل له بالكتابة .	٩٣١
مسألة : في أحكام الكتابة الفاسدة وقياس البيع الصحيح عليها .	٩٣٦
الخامس : العبادات التي لا يلوح فيها معنى مخصوص .	٩٤٥

الباب الرابع
الاعتراضات وتقسيمها
فصل
الاعتراضات الصحيحة

- الأول : المنع** **٩٥٤**
- المنع في الأصل :
- ٩٥٤ منع كون الأصل معللاً .
 - ٩٥٦ المنع بإنكار وجود ما ادعاه المستنبط علة .
 - ٩٥٧ منع الحكم في الأصل .
 - ٩٥٨ المنع من كون ما أبداه المستول علة .
 - ٩٦١ المنع في الوصف وهو نوع واحد .
- الثاني : طلب الإخالة** **٩٦٢**
- الثالث : القول بالموجب** **٩٦٥**
- الرابع : النقص** **٩٦٩**
- رأي إمام الحرمين في النقص **٩٨١**
- مسألة : في مذاهب الأصوليين في أن علة الشارع هل يرد عليها ما يخالف طردها** **٩٩٥**
- ٩٩٥ - الأكثرون أن ذلك غير ممتنع ...
 - ٩٩٦ - الأستاذ أبو إسحاق ذهب إلى أن علة الشارع يجب طردها ...
 - ٩٩٧ - رأي إمام الحرمين أن المسألة ليس فيها فائدة من طريق المعنى .

فصل

- من توابع القول في النقص **١٠٠١**
- القول في تخلف العلة مع جريان الحكم **١٠٠٤**
- الكلام عن عدم التأثير في الأصل **١٠٠٥**

١٠٢٣	الواقع في الوصف
١٠٢٦	الخامس : من الاعتراضات فساد الوضع
١٠٢٨	مسألة : اعتبار القصاص بالدية
١٠٣٢	السادس : من الاعتراضات القلب
١٠٤٦	القلب المبهم
١٠٥٣	السابع : من الاعتراضات المعارضة
١٠٦١	مسألة : فيما إذا عارض علة الأصل بعلّة أخرى
١٠٦٥	الثامن : من الاعتراضات الفرق
١٠٧٢	مذاهب الجدليين في الفرق

مسائل في الفرق

١٠٧٧	مسألة : إذا ذكر الفارق معنى في الأصل مغايراً لمعنى المطلق
١٠٧٩	مسألة : قرينة المأخذ من التي تقدمت
	مسألة : إذا تمكن الفارق من إبداء معنى في الأصل مغايراً لمعنى الجامع وعكسه
١٠٨٣	في الفرع
١٠٨٥	مسألة : فيما ذكر على أنه فرق وليس فرقاً

فصل

١٠٨٦	في الاعتراضات على الفرع مع قبوله في الأصل
	مسألة : فيما إذا لم يذكر الفارق معنى الأصل معكوساً من الفرع ، ولكنه أطلق
١٠٨٨	في جانب الأصل حكماً ونفاً في الفرع

فصل

١٠٨٩	في الاعتراضات الفاسدة
١٠٩٠	مسألة : في العلة القاصرة
١١٠٢	مسألة : فيما إذا تعلق بما يدل على فساد في الفرع واستشهد به على فساد الأصل

المحتوى	رقم الفقرة
مسألة : فيما إذا طرد طارد علة في حكم واستمر له وقال المعارض هلا طردتها	
في حكم آخر بعينه ..	١١٠٤
مسألة : في التعرض للفرق بين الأصل والفرع بما هو نتيجة افتراقهما في الاجتماع	
والخلاف ..	١١٠٥
مسألة : ومن الاعتراضات الفاسدة قول القائل : الحكم يثبت في الأصل متأخراً	
والمعلول لا يسبق العلة ..	١١٠٦
مسألة : ومن الاعتراضات الفاسدة جعل المعلول علة والعلة معلولاً ..	١١٠٧
مسألة : ومن الاعتراضات الفاسدة أن يقول القائل : هذا الذي نصبته علماً هو	
صورة المسألة ، فالعلة حقها أن تكون زائدة على الحكم ..	١١٠٨
الباب الخامس	
القول في المركبات	
فصل	
التركيب في الأصل ..	١١١٠
فصل	
التركيب في الوصف ..	١١١٥
مسألة أخرى ليست من عمل التزاع ..	١١١٧
مسألة : في التعدية ..	١١١٩
كتاب الاستدلال	
- معنى الاستدلال ..	١١٢٧
- رأي القاضي وطوائف من متكلمي الأصحاب في الاستدلال ..	١١٢٨
- رأي الإمام مالك ..	١١٢٩
- رأي الإمام الشافعي ..	١١٣٠
- دليل القاضي ..	١١٣٢
- دليل الشافعي ..	١١٣٣

المحتوى	رقم الفقرة
- رد كلام القاضي .	١١٣٧
- رد كلام مالك .	١١٣٩
مسألة : في حكم وطء الرجعية .	١١٤٣
فصل	
في ضابط ما يجري فيه الاستدلال .	١١٥٢
فصل	
في الاعتراضات على الاستدلال	١١٥٦
فصل	
في استصحاب الحال .	١١٥٨
كتاب الترجيحات	
معنى الترجيح .	١١٦٧
مسألة : في الترجيح في مجال المقولات .	١١٧١
مسألة : في استعمال الترجيح في المذاهب .	١١٧٢
مسألة : في أن العوام لا يجوز لهم تقليد الصحابة ، القول في ترجيح مذهب الإمام الشافعي ...	١١٧٣
مسألة : في حق المجتهد في الاختصار على ترجيح مذهب على مذهب .	١١٨٦
القول في ترجيحات الأدلة .	١١٨٨
مسألة : فيما إذا تعارض نصان وعلم السابق منهما .	١١٨٩
مسألة : فيما إذا تعارض خبران نصان نقلهما الآحاد واستوى الرواة في الصفات المرعية في حصول الثقة .	١١٩٤
مسألة : في تقديم أحد الخبرين على الآخر بموافقة أقضية الصحابة .	١٢٠٤
مسألة : إذا تعارض خبران نصان وانضم إلى أحدهما قياس يوافق معناه .	١٢١٨
مسألة : إذا تعارض خبران واعتضد أحدهما بقياس الأصول وكان أقرب إلى القواعد الملهدة .	١٢٢١
مسألة : إذا تعارض خبران ووافق أحدهما حكم إقران من كتاب الله .	١٢٢٤

مسألة : إذا تعارض خبران ولم يترجح أحدهما على الثاني ولم يتطرق إلى واحد	
منهما نسخ .	١٢٢٥
فصل	
في تعارض الظواهر	١٢٢٧
مسألة : إذا تعارض ظاهران أحدهما من الكتاب والآخر من السنة .	١٢٢٨
مسألة : في قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه) .	١٢٣٣
مسألة : إذا ورد عام وخاص في حادثة وورد مثله عام وخاص .	١٢٣٦
مسألة : إذا تعارض عمومان من الكتاب أو السنة ظاهرهما التناقض .	١٢٣٨
مسألة : إذا تعارض ظاهران وأحدهما وارد على سبب خاص والثاني مطلق .	١٢٤١
مسألة : إذا تعارض ظاهران وفي أحدهما ما يقتضي التعليل في صيغة التعميم .	١٢٤٢
مسألة : إذا تعارض ظاهران وقد تطرق التخصيص إلى أحدهما .	١٢٤٧
مسألة : إذا تعارض ظاهران أو نصان وأحدهما أقرب إلى الاحتياط .	١٢٤٨
مسألة : إذا تعارض لفظان متضمن أحدهما النفي والآخر الإثبات .	١٢٥٠
مسألة : إذا تعارض ظاهران أو نصان أحدهما يوافق المعروف المعتاد .	١٢٥١

باب

في ترجيح الأقيسة

— عودة إلى مراتب الأقيسة .	١٢٥٢
مراتب قياس المعنى .	١٢٥٣
المرتبة الأولى .	١٢٥٨
المرتبة الثانية من مراتب قياس المعنى .	١٢٦٤
المرتبة الثالثة من مراتب قياس المعنى .	١٢٨٠
مراتب قياس الشبه :	١٢٩٠
المرتبة الأولى .	١٣١٢
المرتبة الثانية .	١٣١٣

رقم الفقرة	المحتوى
١٣١٤	المرتبة الثالثة .
١٣١٩	فصل : العلوم لا تفساوت فيها .
١٣٢١	فصل : في مراتب قياس الدلالة .
١٣٤٠	فصل : الترجيح في الأقيسة .
مسائل تشذ عن القاعدة العامة للترجيح	
١٣٤٧	مسألة : إذا تعارضت علتان إحداهما منعكسة والأخرى غير منعكسة .
١٣٥٦	مسألة : في ترجيح العلة القاصرة والمتعدية .
١٣٧١	مسألة : إذا تعارضت علتان إحداهما أكثر فروعاً من الأخرى .
١٣٧٣	مسألة : إذا كانت العلة قليلة الفروع مؤيدة بنظائر لها .
١٣٧٩	مسألة : إذا تعارضت علتان وإحداهما أكثر فروعاً غير أن الأخرى منطبقة على الأصل من غير تأويل .
مسائل في سائر أغراض المرجحين	
١٣٨٢	مسألة : فيما تجاذبه أصلان وتعارض في إلحاقه بأحدهما نظر النظار .
١٣٨٤	مسألة : فيما إذا تعارضت علتان واختصت إحداهما بالاستناد إلى أصول .
١٣٨٨	مسألة : إذا تعارض قياسان ومع أحدهما ظاهر معرض للتأويل .
١٣٩١	مسألة : إذا تعارض قياسان واعتضد أحدهما بمذهب صحابي .
١٣٩٧	مسألة : إذا تعارض علتان إحداهما مستندة إلى أصل مجمع عليه أو إلى نص والأخرى ليست كذلك .
١٤٠٠	مسألة : إذا تعارضت علتان إحداهما ذات وصف واحد والأخرى ذات وصفين فصاعداً .
١٤٠٥	مسألة : إذا تضمنت إحدى العلتين نفيًا والأخرى إثباتاً .
١٤٠٨	مسألة : إذا تقابلت علتان إحداهما حكم والأخرى أمر ثابت محسوس .
١٤٠٩	مسألة : إذا كانت إحدى العلتين تعم الأحوال والأخرى تختص ببعضها .

بإباب النسخ

- معنى النسخ ، واختلاف الأئمة فيه ١٤١٢ ...
- مسألة : في الرد على من منع النسخ ... ١٤٢٣ ...
- مسألة : مترجمة بالنسخ قبل الفصل ١٤٣١ ...
- مسألة : في نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب ١٤٤٠ ...
- مسألة : مشهورة بالزيادة على النص ... ١٤٤٤ ...
- مسألة : أجمع العلماء على أن الثابت قطعاً لا ينسخه مطلقون ١٤٤٧ ...
- مسألة : يجوز نسخ رسم آية من القرآن ١٤٤٨ ...
- مسألة : إذا ثبت النسخ ولم يبلغ خبره قرماً فهل يثبت النسخ في حقهم قبل بلوغ الخبر إرساهم ؟ ... ١٤٤٩ ...
- مسألة : لا يتمتع نسخ الحكم من غير بدل عنه ... ١٤٥٠ ...
- مسألة : إذا ورد نص واستنبط منه قياس ثم نسخ النص ... ١٤٥١ ...
- فصل : في الفرق بين النسخ والتخصيص ١٤٥٣ ...
- خاتمة الكتاب ... ١٤٥٤ ...

ملحق كتاب البرهان

كتاب الاجتهاد

اختلف الأصوليون في أن المجتهدين في المظنونات وأحكام الشريعة مصيبون

- على الإطلاق أم المصيب واحد ١٤٥٥ ...
- خلاف المنبري للاتفاق على أن المصيب واحد في المعقولات ... ١٤٥٦ ...
- ردّ إمام الحرمين على المنبري ... ١٤٥٩ ...
- رأي القاضي والأشعري في تصويب المجتهدين ١٤٦١ ...
- رأي الأستاذ أبو إسحاق في تصويب المجتهدين ... ١٤٦٢ ...
- اختيار إمام الحرمين في تصويب المجتهدين ... ١٤٧١ ...

المحتوى	رقم الفقرة
مسألة : اختلف الأئمة في حقيقة الأئمة المطلوب للمجتهد .	١٤٧٦
مسألة : فيما إذا اجتهد المجتهد وعمل ثم تبين أنه أخطأ نصاً	١٤٨٠
كتاب الفتوى	
فصل : في صفات المفتي .	١٤٨٣
اختيار إمام الحرمين في صفات المفتي	١٤٩٢
فصل : فيمن كان مجتهداً من الصحابة .	١٤٩٤
المجتهدون من التابعين ومن بعدهم .	١٤٩٨
ترتيب الأصول عند الشافعي ..	١٥٠٢
فصل : في تقليد المجتهد مجتهداً آخر	١٥٠٥
فصل : فيما على المقلد عند اختيار من يقلده	١٥١١
فصل : في اختلاف الأصوليين في حكم مراجعة الأدنى مع التمكن من مراجعة الأفضل .	١٥١٥
مسألة : فيما إذا تكررت الواقعة ، وهل يجب إعادة المراجعة	١٥١٧
مسألة : من يتبع المستفتي إذا اختلف الحكم بين مفتين مستجمعين لشرائط الاجتهاد ؟	١٥١٩
فصل : القول في فتور الشرائع السابقة	١٥٢٠
فصل : القول في فتور شريعتنا .	١٥٢٢
فصل : القول في خلو الواقعة عن حكم الله تعالى	١٥٢٧
اختيار إمام الحرمين في قضية المستفتي عندما يتناقض جواب المفتين	١٥٣٠
مسألة : إذا قلد إماماً فمات إمامه وفي عصره مجتهد آخر ، فما الحكم ؟	١٥٣٥
فصل : في تصويب المجتهدين إذا اختلفوا وفي الواقعة نص غفل عنه أحدهما .	١٥٣٧
مسألة : في جواز الاجتهاد من الصحابة رضوان الله عليهم .	١٥٤٢
مسألة : في وقوع الاجتهاد من الرسول صلى الله عليه وسلم .	١٥٤٤
مسألة : في حقيقة التقليد وماهية .	١٥٤٥

رقم الفقرة	المحتوى
١٥٤٨	مسألة : في حكم الاحتجاج بأقوال الصحابة .
١٥٥١	ما روى عن الشافعي في الاحتجاج بقول الصحابي .

رقم الصفحة

١٣٦٧	خاتمة : كلمة ثم شكر .
١٣٦٩	الفهارس : مفاتيح الكتاب .
١٣٧١	١ - ثبت المراجع .
١٣٩٥	٢ - فهرس الآيات الكريمة .
١٤٠٩	٣ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
١٤١٥	٤ - فهرس الشواهد النحوية .
١٤١٧	٥ - فهرس بأسماء الكتب التي ورد ذكرها في البرهان .
١٤١٩	٦ - فهرس الأعلام .
١٤٣٥	٧ - فهرس الطوائف والفرق .
١٤٤٣	٨ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الشافعي .
١٤٤٥	٩ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الأشعري .
١٤٤٧	١٠ - فهرس المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين القاضي أبابكر الباقلاني .
١٤٥١	١١ - فهرس الموضوعات والمسائل ، الواردة في البرهان (الجزء الثاني)
١٤٦٣	(المستدرک) ..

رفع عن أمتي الخطأ والنسيان

« من الهدى النبوي »

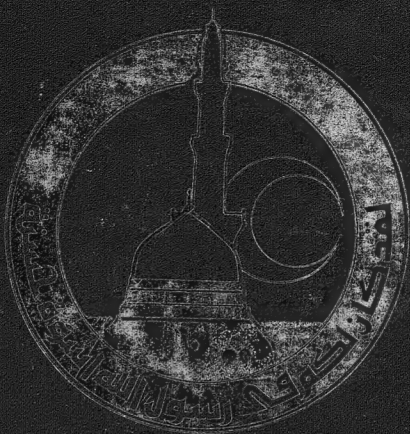
المستدرک

رقم الفقرة	رقم الطر	الخطأ	الصواب
٣٣٨	١٨	والرقبة الكاملة	والرقبة كاملة
٣٧٧	٤	وَيُتَعَبُ	وَيُتَعَبَ
٦٤٩	٩	ليس للعماء	ليس للعلماء
٨٥٤	الهامش	آية الزلزلة ٦	آية ٧
٨٥٦	٣	ألفساء النسبة	ألفاظ النسبة
٩١٧	١٤	أربادب	أرباب
١٢٣٨	٢٠ ١	... من الكتاب والسنة فظاهرهما	الكتاب أو السنة ظاهرهما



مطالعہ جامعہ الحدیث

المراتب	الخطا	رقم الخط	رقم الصفحة
<p>اسم المرحل :</p> <p>صه :</p> <p>عنوانه :</p>		<p>2</p>	



المؤلف: **أحمد محمد حسن**

الطبعة: **الطبعة الأولى**



مكتبة جامعة القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0236256